# جرجيس فتح الله

# نظرات
# في
# القومية العربية مدًا وجزرًا
# حتى العام ١٩٧٠

تاريخًا وتحليلاً

أضواء
على القضية الآشورية
(منهج آب ١٩٣٣)


دار ئاراس للطباعة والنشر

السلسلة الثقافية

*

**صاحب الإمتياز: شوكت شيخ يزدين**

**رئيس التحرير: بدران أحمد حبيب**

***

العنوان: دار ئاراس للطباعة والنشر - حي خانزاد - اربيل- كُردستان العراق
ص.ب رقم: ١
www.araspublisher.com

# الجزء الرابع

# المأساة الآشورية

اسم الكتاب: نظارات في القومية العربية مداً وجزراً حى العام ١٩٧٠ تاريخاً وتحليلاً - أضواء على القضية الآشورية (مذابح آب ١٩٣٣)
الجزء الرابع: المأساة الآشورية
تأليف: جرجيس فتح الله
من منشورات ئاراس رقم: ٢٦٧
التصميم والإخراج الفني: شاخوان كركوكي
التنضيد: نسار عبدالله
التصحيح: عبدالرزاق عبدالله - شاخوان كركوكي
الغلاف: آراس أكرم
خطوط الغلاف: الخطاط محمد زاده
الإشراف على الطبع: عبدالرحمن الحاج محمود
الطبعة الأولى: اربيل - ٢٠٠٤
رقم الإيداع في مكتبة المديرية العامة للثقافة والفنون في اربيل: ٢٠٠٤/٢٠١

# مأساة الآشوريين

# The Tragedy of the Assyrians

التاريخ هو في الواقع شيء أكثر قليلاً من سجل الجرائم والحماقات والمحن التي تصيب البشر .

گيبون في «انحلال وسقوط الامبراطورية الرومانية»


المقدم رونالد سيمبل ستافورد

Lt. Col. R. S. Stafford

D. S. O., M. G


نقله الى العربية

جرجيس فتح الله

**الاهداء**

**الى زوجي التي بقيت في الموصل خلال شهر آب ١٩٣٣**

... وبعد هذا كلّه وربطاً للتاريخ ومن جديد ايضاً فقد كانت اليد الطولى في التعجيل بمصيره (الملك فيصل) الأخير لولي عهده حينئذ، أي الأمير غازي، فخلال سفرته الى سويسرا كانت حركة (التياريين) وهي حركة آثورية لها أسبابها ومقدماتها، كما لكلّ الأقليات الأخرى في العراق من أسباب ومقدمات، وبطبيعة الحال، فنتائج، ولكن وبصورة أخصّ فقد كان لهذه الحركة صداها العالمي الذي أضرّ بسمعة العراق وذلك بما كان من شدة بطش القائد العسكري (بكر صدقي) شبه السفاح والذي استغوى وليّ العهد الغرّ بمعونة المغامر الآخر (حكمت سليمان) واللذين ظلاّ طيلة أربعٍ أو خمس سنوات يستغويانه حتى يوم انقلاب بكر صدقي هذا وشريكه ذاك، وما جرّره من ذيول لسنوات عدة. لقد أراد بكر صدقي وتحت ستار الوطنية المتطرفة والتي كان وليُّ العهد الجديد غوياً كل الغواية بها وإنْ كانت على حساب أبناء وطنه، أن يبرهن له على مدى كفاءته وقدرته لأداء مثل هذه المهمة الدموية. فلقد تجاوز كلّ الحدود بل حتى على مصير أبيه في حملته على الثائرين، وإنْ شئت فالمتمردين، حتى بلغت حدّ الاغتصاب للنساء فيها.

أن يضطر هذا الابن الوحيد وولي العهد أباه المريض الى قطع المسافات البعيدة بين سويسرا وبغداد محاولاً أنْ يخفّف ما استطاع وإنْ بعد فوات الأوان – من وطأة هذه المغامرة الجديدة أولاً، وللتخفيف من الضغط العالمي ولاسيما ضغط بريطانيا وسفارتها التي كان لها في هؤلاء (التياريين) مما يسمى (بالليفي) خيرة الجنود والضباط الأقوياء بكل معنى القوة...

محمد مهدي الجواهري

ذكرياتي، الجزء الأول، ص٢٩٥

[دار الرافدين – دمشق –١٩٨٨]

## تعريف بالكتاب

في شهر آب وأيلول من العام ١٩٣٣، أشغلت أنباء الاحداث التي وقعت في شمال العراق، حيزاً من اعمدة الصحف اليومية لا في بريطانيا وحدها بل في أوروبا كذلك، في حين لم تكن الصحافة البريطانية خلال السنوات التي سبقت، تبدي اهتماماً كبيراً بشؤون العراق. ثم ان نهاية فترة الإنتداب البريطاني في تشرين الاول من العام ١٩٣٢ واستقلال دولة العراق التام قوبل في إنكلترا بارتياح عظيم، فمنذ زمن طويل ناشدت الصحافة البريطانية ونادت بوجوب تقليص المسؤولية البريطانية وتقليل النفقات في تلك البلاد، وأزجيت التهاني والتمنيات المخلصة الطيبة لنجاح العراق على الصعيد العالمي، وقام الملك فيصل في صيف ١٩٣٣ بزيارة رسمية لإنكلترا فكان لشخصيته الجذابة وخلقه الرفيع اثر عميق في نفس كل من اتصل به وهو رجل يدين له العراق ببلوغ امانيه الوطنية اكثر مما يدين بها لأي شخص آخر. كان من نتائج زيارته تلك تقوية الآمال في استمرار العلاقات الودية الوثيقة بين الدولتين.

قليل من البريطانيين في إنكلترا من كان على علم بوجود آشوريين في العراق الى ان وقعت احداث العام ١٩٣٣ لا نكران في ان الاوساط الدينية هناك كانت مهتمة بامر هذه الأقلية في شمال العراق المسلم. لذلك صدم الكل بأنباء المذابح المسيحية على يد المسلمين، ووقع اقسى طرف من الصدمة على أولئك الذين عز على قلوبهم مستقبل العراق. هذه الأنباء زعمت ان عدداً كبيراً من الآشوريين قد قتل، وليس في كل تلك الروايات ما يرقى الى الصحة والدقة التامتين، سواء في ذلك تلك التي نقلت تفاصيل المذابح، أو التي تحدثت عن أسبابها. واما في العراق فان ستار الكتمان المرخي قد بلغ غاية النجاح ولذلك راحت الانباء المتسربة من هذا الستار الى الخارج تتناقص مع ازدياد التهاتر والمبالغة فيها.

وفي الخامس من أيلول ١٩٣٣ توفي الملك فيصل بموت الفجاءة في بلاد سويسرا. ومع هذا



النبأ قفز باسم العراق مؤقتاً الى صدور الأخبار العالمية واحتل العناوين البارزة في الصحف فقد ساعد على طمس بقايا آثار المسألة الآشورية وجر عليها ذيل النسيان. ومنذ ذلك الحين واحداث العالم الهامة التي تستأثر بالفكر دائبة في طمس معالم المشكلة واخفائها عن عالم الصحافة اللهم اذا جرى ذلك بمحض مصادفة. هكذا آلت القضية الى النسيان التام ولم يتخلف منها إلاّ صبابة في اذهان فئة قليلة جداً ذات مصلحة حقيقة. هذه الفئة نفسها ظلت تجهل واقع ما جرى على وجه الدقة لنزرة ما وصلها من معلومات أو عدم تيسرها من وثائق معتمدة. فكانت النتيجة أن صدر من الابحاث المشوهة، والحكايات المغرضة كل ما يرقى اليه الخيال. ولم يكن في ما نشر ما ينصف بريطانيا والعراق والآشوريين. ولذلك كان من الضروري تدوين الوقائع كما جاءت، وقائع ما حصل وأسباب ما حصل، وهذا هدف كتابي.

مما لايقل اهمية عن هذين المطلبين المتقدمين، ضرورة تلجئنا الى ايضاح تأرجح مستقبل الآشوريين، ووجوب التفكير في مصير اولئك التاعسين الذين عانوا الكثير من البلايا وان كان بعض من مصابهم من عمل ايديهم، ونتيجة التهور والطيش اللذين لازما تصرفاتهم. لكن ينبغي لنا ألا نتجاهل الظروف القاسية التي واجهوها، فهؤلاء القوم يشعرون بأنهم الآن دخلاء ولا مجال في أن يعدوا ضيوفاً أعزة مكرّمين.

قذفت بي واجبات المفتش الاداري – وهو المنصب الذي اشغلته ست سنين في خدمة الدولة العراقية – الى مدينة الموصل في شهر أيار ١٩٣٣ فوجدت نفسي في خضم بحر الاحداث الآشورية عندما وصلت في ذلك الصيف. ووضعني منصبي في موضع فريد من حيث الوقوف على حقائق الامور كافة. ولقد وطّنت النفس على التزام الحياد التام في روايتها باذلاً قصارى جهدي لأكون عادلاً منصفا: وان ألجئت الى انتقاد سلوك الآشوريين في مواقف معينة فأرجو ألا يستنتج القاريء اني لا أشعر بالعطف والاشفاق عليهم، وان قسوت في حكمي على وحدة من وحدات الجيش العراقي، فأرجو من القاريء الا يظن الدافع سوء النية او التحامل على العراق فالعكس هو الصحيح اذ ليس ثم من يضاهيني في الاخلاص لتلك البلاد وسلامة النية تجاهها. ورغبتي الوحيدة هي أن يكون اصدقائي العراقيون على علم بهذا.

**المقدم رونالد سيمپل ستافورد**
Lt. Col. Ronald Seimpilt Stafford

**لندن ١٩٣٥**

# ١

## التاريخ الأول

هنا عقدة جبال متشابكة تعرف عموماً باسم "جبال حكاري" وتقع داخل الأراضي التركية في ما يلي الشمال الشرقي من حدود العراق الحالية وهي أشبه بجبال سويسرا لكنها أعظم وأروع وأوسع رقعة وأضيق وديناً. وفي الواقع ان كثيراً من هذه الوديان هي اغوار عميقة ذات سفوح عمودية تقريباً تهبط آلافاً من الأقدام من ذرى الجبال الشم التي تعلوها وهي اراضٍ قليلٌ نبتُها ناضبٌ زرعُها وضرعُها لاتسمح الا بشريط من الخضراء يمتد بطول ضفاف الأنهار في قيعان الوديان. وقد يبلغ ارتفاع الجبال اثني عشر ألف قدم بل يسمو الى أربعة عشر ألفاً. ويغطي ثلج الشتاء أعلى الجبال وأخفض الوهاد بطبقة سمكية، ولا يذوب على مدار السنة في الذرى العليا. والمناظر في غاية من الجمال. والطبيعة خلابة فخمة لاسيما عندما يشق الزاب الكبير مجراه شقاً في كتل الجبال الصخرية ليكوّن سلسلة متتابعة من الاغوار السحيقة الضيقة بما فيها من شلالات ومساقط جارفة اثناء انحداره الى المهاوي. وسفوح الجبال تغطيها غابات عظيمة من اشجار البلوط والعرعر وبعض الصنوبر والاسپندار. وفي الوديان تزدحم شجيرات الدفلى والنبطة والزعرور الجبلي وما اليها، الى جانب الدغل والشوك. وبمجيء الربيع غب ذوبان الثلج ترى الأرض كلها وقد ارتدت حلة يطرزها كل نوع من الزهر الألبي[١]. أما عالم الحيوان في الأقليم فهو من الفصائل القفقاسية المألوفة، أي ذئاب ودببة ووعول وثعالب وضباع وسنسار(سمور). وعالم الطيور واسع رحب: فمن القبرات وصغار العصافير الى النسور والصقور التي تلوذ بشقوق الصخور العالية. والقطا والسماني مبتذل لكثرته أمام صائده. والسمك ممتاز وافر.

هذه البلاد القاسية التي لا يقوى على العيش فيها غير صناديد الرجال واشدهم عوداً قلما زارها أوروپي، بل لم تطأها قدم أوروپية منذ نشوب الحرب الكونية. وهي في وقتنا الحاضر

(١) نسبة الى جبال الالب في أوروپا الوسطى لاسيما سويسرا (م).



خالية من البشر خاوية. على ان القبائل الجبلية التي كانت تقطنها قبل الحرب، دأبت على مصارعة الطبيعة لتحصل على ما يسد الرمق ويستر الخلة بشق الانفس فكانت تزرع بقعاً صغيرة بالحبوب على مدرجات الوديان، وترعى اغنامها ومعزها الجلد الصبور في سفوح الجبال. والطرق لا أثر لها ولا وجود خلا المفاوز والشعاب الوعرة التي توصل بين الوادي والوادي ويصعب السير فيها حتى على البغال أشهراً عدة من السنة.

بلاد كهذه رزقها شحيح الى هذا الحد، كان معظمها موطن الآشوريين الذين سنروي قصتهم هنا.

والكرد جيرانهم وشركاؤهم فيها لا يقلون عنهم بداوة وشراسة، وبلاد الأرمن تبدء من تخومهم الشمالية باتجاه مدينة (وان)، والأرمن شعب ان كان له بعض التقدم على الآشوريين في مضمار الحضارة فهو قريب منهم في الطبيعة القتالية. والى شرق حكاري تمتد الحدود التركية الإيرانية بهيئة سلسلة من الذرى السامقة الجرداء لتنتهي بجبل (أرارات) الذي يبعد بمسافة سبعين ميلاً الى الشمال. وتعيش كذلك القبائل الكردية في ارض جبلية متشابهة لاتقل وعورة عن جبال حكاري. في الواقع ان المجتمعات الكردية والآشورية متشابكة متمازجة حتى في جبال حكاري نفسها. ومع ان الكرد يختلفون ديناً وعرقاً[٢] عن الآشوريين. الا انهم متطابقون في سائر الصفات والعادات الأخرى.

كان هؤلاء الآشوريون من رعايا الترك، الا أن قسماً منهم سكنوا السهول المترامية الواقعة غرب بحيرة أورميه، وهؤلاء ايضاً عانوا ويلات الحرب مثل اخوانهم الجبليين. الا ان حالهم مختلفة عن حال اولئك كما سنبسطه في موضعه. وهناك مجموعة آشورية اخرى تعيش في مرتفعات متطامنة، هي هضاب حكاري الجنوبية داخل الحدود العراقية، هذه المجموعات تستقل في شؤونها كأبناء جلدتها الشماليين فهي خاضعة لأغوات الكرد. ولم يعان افرادها من كوارث الحرب الا الأقل. الا ان مصيرهم اليوم مرتبط بمصير اخوانهم الجبليين ارتباطاً وثيقاً.

وعلى جبليي حكاري يقوم العمود الفقري للمجتمع الآشوري الذي ضم يوماً ما شعباً كبيراً، واعتنق مذهباً من المذاهب المسيحية الزاهرة. وقوام هذا المجتمع اربع قبائل رئيسة هي: (تياري وجيلو وتخوما وباز)، وتتميز بالخصاصة وقلة النشب بسكناها في هذه الأراضي المجدبة

(٢) في موضوع العرق والدين هناك مجتمعات كردية مسيحية تأبى أن تنسب الى العراق الآشوري [يراجع كتاب هنري فيلد [جنوب كردستان: دراسة انثروبولوجية. وقد نقلناه الى العربية. وطبع في دار ئاراس للنشر بأربيل العام ٢٠٠١].

الضنينة التي تقوم زراعتها الوحيدة على مدرجات اصطناعية من سفوح الجبال لتدر عليهم النزر اليسير من الغلة، على انهم قوم مجدون كادحون يفوقون الكرد في هذا المضمار الا انهم يكادون لا يضاهون فيه الأرمن اخوانهم في الدين.

وثرواتهم الأساس هي في قطعان الضأن فحسب. لأنهم رعاة مثلما كانوا فلاحين، فتراهم يجوبون ارجاء الجبال صعداً ونزلا انتجاعاً للمرعى والكدح على مدار فصول السنة، وغالباً ما تجدهم على ارتفاع ثمانية آلاف قدم في ايام الصيف. أما في الشتاء فقطعانهم تشاطرهم السكن لان البرد يشتد في الوديان الى الحد الذي لا يجرء معه انسان أو حيوان على الخروج من الدار أياماً متوالية.

وقراهم صغيرة، وهم عادة يشيدونها على آكام في الوديان الضيقة ومواد بنائها الحجر والجص، ومنازلهم مستوية الاسطح، ومتع الحياة عندهم محدودة للغاية لفقرهم وفرص الغنى عندهم نادرة جداً رغم تقتيرهم على انفسهم وينحدر افراد منهم الى الموصل للعمل فترة من الزمن. وجل النازحين هؤلاء هم من قبيلة (الباز) الذين تميزوا بصناعة اليد. اما البقية فتكاد تكون منقطعة عن العالم الخارجي حتى قدوم بعثة رئيس أساقفة كانتربري اليهم في العام ١٨٨٦.

والآشوريون رجال حرب وقتال، سريعو الانفعال ان لم نقل مطبوعون عليه. هكذا كانوا قبل الحرب مستقلين بحكم طبعهم ولم تتغير نزعتهم الاستقلالية الا بعد معاناتهم الطويلة لحياة المهاجرين الذليلة كما سنرى. وهم سريعو الالتقاط للافكار الجديدة رغم فقرهم الثقافي المتأتي من عزلتهم التامة في هذه المجاهل. ولقد كان اعز امنية لهم ان يعيشوا في نجوة من تدخل الموظفين العموميين، وتحاشي غارات جيرانهم الكرد. مجمل القول انهم كانوا يعيشون مع جيرانهم الكرد عيشة قريبة الشبه بعيشة الجبليين الاسكتلنديين قبل العام ١٨٤٥ وهم يدينون بالولاء لمار شمعون الزعيم القبلي الاعلى، ورأس كنيستهم. وتحكم امورهم مجالس عشائرية، ويقوم على رأس كل قبيلة (مالك) وكل فخذ منها يترأسه (ريس أو رئيس)، وهذه الرئاسات وراثية عند بعض القبائل، انتخابية عند بعضها الآخر. وفي كلتا الحالتين يجب ان تستحصل مصادقة مار شمعون، شكليا على الاقل.

ولغة التخاطب هي السريانية المنحدرة رأساً من الآرامية. كانت لغة التخاطب الشائعة في ايام المسيح وبها كان يتحدث، وهم ما زالوا يستخدمونها في صلواتهم الكنسية. وكنائسهم كالمنازل صغيرة مبنية بالحجر، تتألف مما هو اشبه (بقدس الاقداس) وهي حجرة صغيرة



مظلمة، والجنسان يحضران الصلاة معاً الا ان الذكور يقفون الى جانب، والنساء الى جانب، ويندر ان يلقي كاهنهم موعظة، وقلما يعمد الى شرح تفسير الاسرار المقدسة لجماعة المصلين.

قبل الحرب كان الآشوريون يرتدون ازياء في غاية الجمال وهي تكاد لا تختلف عن ازياء الكرد: سروال فضفاض وسترة قصيرة من نسيج محلي زاهية الألوان، خلا انهم يعتمرون بطاقية صغيرة مخروطية الشكل بدلاً من العمامة الكردية الكبيرة، وما زال زيهم هذا شائعاً في كثير من قرى الجبال، الا ان معظم من سكن المدن منهم، اتخذ اللباس الأوروبي زياً.

ان بشرة الآشوريين وقسمات وجههم تشبه تلك التي تسود سكان القسم الجنوبي من ايطاليا. وقد تجد بشرتهم اشد بياضاً من اولئك في كثير من الاحيان. ورجالهم وان لم يكونوا بصورة عامة طوال القامة فهم متناسقو الأعضاء مفتولو العضل لأن الضعفاء منهم يموتون في مرحلة الطفولة وكثيراً ما يشاهد الشعر الاشقر والأعين الزرق بينهم. ونساؤهم على الاغلب اشد اسمراراً من رجالهم ويندر ان تجد فيهن الجميلة، على ان لديهن قابلية تحمل هائلة، ومقدرة على الشفاء من المرض عجيبة. والحياة التي عشنها قبل الحرب والمشاق التي مارسنها منذ ذلك الحين لم تبق عندهن أي أثر للنعومة والانوثة. وهن يمارسن سلطاناً كبيراً في مجتمعهن. و(سرما خانم) عمة مار شمعون التي سنكتب عنها فيما بعد هي لاشك ابرز شخصية آشورية واعظمها نفوذا زمن كتابة هذه الاسطر. ومتانة الخلق والعفة عندهم كانت دائمة مضرب المثل.

تلك هي مسارات حياة الآشوريين ومظاهر مجتمعهم عند نشوب الحرب. اتينا الى ذكرها باختصار[٣]. أما الناحية السياسية في واقعهم فقد شابتها تقلبات سريعة متطرفة. وأساليب عيشتهم من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية لم يطرء عليها تغير يذكر خلال القرون الخمسة الماضية. وهم يصرون على انهم احفاد الآشوريين القدماء وورثة امبراطوريتهم الشرعيين لعاصمتها نينوى التي ازدهرت في الألف الثاني قبل الميلاد حتى خربت في حدود ٦٠٠ ق.م، واسمها لا يجهله أي من طلاب مدارس جيلنا الأسبق، ان لم يكن كذلك فمن قصيدة اللورد بايرون الشهيرة (سنحاريب)[٤].

أن آشوريي تلك الامبراطورية هم من الشعوب السامية، نزحت موجتهم من جنوب بلاد ما

(٣) لوصف كامل لحياة الآشوريين قبل الحرب يراجع كتاب اللاهوتي الكاهن ويگرام: الآشوريون وجيرانهم [ملاحظة ستافورد].

(٤) George Gordon Byron (1788-1824)، من أشهر شعراء الانگليز سحره الشرق فنظم فيه القصائد وانحاز الى حركة استقلال اليونان عن تركيا وتوفي في الحمى في ميسولونجي.

بين النهرين بعد سقوط (اور)[٥] في حدود ٢٠٠٠ ق.م وهم مؤسسو اول امبراطورية عسكرية في التاريخ. امتدت فتوحاتهم فشملت الشرقين الادنى والأوسط بل انداحت الى ابعد من هذا. الا ان سهل دجلة الممتد بين مدينتي نينوى وآشور - بلدة الشرقاط الحالية - بقي قلب بلادهم النابض. وانهارت تلك الامبراطورية العظيمة عندما اجتاح الفرس الميديون البلاد في العام ٦٠٦ ق.م[٦] مندفعين الى الغرب فدمروا عاصمتها الكبرى تدميراً كاملا وجعلوها اثراً بعد عين، حتى ان (كزينفون)[٧] وآلافه العشرة من مقاتلي اليونان لم يفطنوا الى انهم يمرون باشهر المواقع الأثرية عندما اجتازوها بعد اقل من ثلاثمائة عام على خرابها.

ومع أن تقويض الامبراطورية الآشورية كان تاماً فليس هناك ما يدفع المرء على الاعتقاد بانقراض الشعب الآشوري معها. لقد تم القضاء طبعاً على الحكام والأمراء والزعماء قتلاً أو سبياً وربما وضع السيف في رقاب لمحاربين كافة. الا ان الاطفال والنسوة لم يهلكوا جميعاً. ولم تتم التصفية بالامتزاج العنصري الذي كان يعقب الفتح عادة ولابد ان القومية الآشورية بقيت محافظة على خصائصها العنصرية بشكل مكن سواد القوم من البقاء فتحاً بعد فتح. الواقع انهم تعودوا الغزوات والفتوح المتعاقبة لأن موطنهم هذا كان ميداناً من اعظم ميادين الصراع في التاريخ. فقد اندفع الاغريق نحو الشرق بقيادة الاسكندر، وهزموا الفرس والميديين. ثم عندما ارتخت قبضة الاغريق بعد موت الاسكندر، اندفع الفرثيون نحو الغرب. وعلى اعقابهم جاء الفرس، وسواد القوم ظلوا مع ذلك محافظين على قوميتهم خالصة الى مدى كبير ومن يدري فربما سرت فيهم دماء قوية بامتزاج لم يكن منه بد، فاشتد عودهم بدل ان يدب فيه الضعف؟

(٥) Ur هي في التوراة (اور الكلدانيين) كانت ايام السومريين مدينة زاهرة وعاصمة لمملكة واسعة الارجاء (الالف الثالثة ق.م) أجرى فيها طاقم مشترك من منقبي التحف البريطاني وجامعة بنسلڤانيا في ١٩٢٦ و١٩٣١، وفيه عثر وولي Wooly على أثمن ما يعتز به التاريخ القديم ومما يعتبر فجر التاريخ. سيما المدينة القريبة من الزقورة الشهيرة. والمقبرة الملكية.

(٦) سلالة فارسية اقامت امبراطورية شمال غرب ايران الحالية في الالف الأولى. كانت عاصمتها اكبتانا (همدان الحالية). أحتلها كورش في ٥٥٦ق.م. ثم الاسكندر المقدوني في ٣٣٠ق.م. ويعتقد كثير من الكتاب ان الماديين هم أصل الشعب الكردي.

(٧) وهي كذلك موطن الديانة الزردشية وفيها عاش زرادشت (م) Xenoppon (٣٥٥-٤٣١) عسكري يوناني ومؤلف أثيني وأحد المعجبين بالفيلسوف سقراط التحق بالحملة اليونانية المساندة لكورش الأصغر (٤٠١ ق.م) وبعد فشلها قاد اليونانين في رحلة العودة البطولية (١٥٠٠ ميل) سيراً ووضعها في كتابه الشهير (انا باسيس: رجعة العشرة الاف) وقضى بقية حياته متقاعداً. له كتابات أخرى في التاريخ والفلسفة. [وجدت له على ترجمة عربية عراقية بقلم يعقوب أفرام منصور. مكتبة بسام في ١٩٨٥. الموصل. بعنوان «حملة العشرة الاف».



وبتعاظم سلطان الرومان السياسي في القرن السابق لميلاد المسيح نشبت حروب طاحنة متوالية بين الشرق والغرب. وكان خط الحدود بين العالمين الشرقي والغربي يتقدم ويتأخر بتقدم وتأخر حظوظ الفاتحين. ان نتائج حروبهم، انهكت الجانبين بالأخير، فسقطا معاً فريسة للفاتحين المسلمين الجدد. والصدام الذي وقع بين الرومان وبين عالم الشرق كانت آثاره أعمق من آثار فتوحات الشعوب الشرقية التي سبقتهم. ان الأثر الهليني الذي خلفه الاسكندر وقواه كان عابراً لا يعتد به. وهو في الواقع صدام فكري وحضاري علاوة على كونه عسكرياً. الا أن فلاحي تلك البلاد بقوا كما هم طوال تلك الحروب ولقد اصابتهم بويلاتها طبعاً واحياناً عانوا اهوالاً من الاضطهاد والاستغلال لكن الأمر لم يرق الى درجة استئصالهم أو تغيير خصائصهم القومية اذ كثيراً ما لجأ الفاتحون الى الاستعانة باعدائهم المغلوبين واسناد مناصب هامة اليهم في دولاتهم وان لم تكن تلك المناصب ذات سلطة. وعلينا الا نغفل القول بأن بلاد ما بين النهرين كانت حتى ذلك العهد من أغنى بلاد العالم. بل هي روضة غناء غير منقطعة تبدء بسامراء (تقع شمال بغداد بمسافة خمسين ميلاً) وتنتهي بالخليج الفارسي، والمثل الذي كان سائراً وهو ان السنجاب يستطيع ان ينتقل من سامراء حتى الخليج من دون ان تمس ارجله الارض لهو مثل اقرب الى المبالغة منه الى الصحة. الا ان الثابت والاكيد هو نشوء نظام ري بديع بصورة تدريجية يمكن الآن مشاهدة آثاره في سهول العراق القاحلة الخالية من الشجر. وآثر المحاربون الذين فتحوا البلاد على التعاقب ترك فلاحيها لشأنهم والاكتفاء بجباية الضرائب واستحصال الاقوات والارزاق منهم.

وبقي الامر كذلك بُعَيد ظهور الاسلام. اذ اتبع العرب خطة اسلافهم الفاتحين فلم يحاولوا القضاء على شعب البلاد بل ضمنوا لمن يدخل حظيرة الاسلام منهم شخصية قانونية مصونة وان كانت اقل درجة من المسلمين العرب. ومن الجلي ان شعوب شمال العراق لم يطرء على احوالها تغير محسوس منذ سقوط نينوى قبل الميلاد بستة قرون حتى اندفاع جحافل المغول والتتار بعد ثمانية عشر قرناً. ولا بد ان علماء تكوين الاجناس البشرية سيدركون مدى القوة الهائلة التي كانت من جهة "سبباً" ومن جهة "مؤثراً" فاعلاً للتناسل الطويل من الاجيال الذى كان لايشوبه شائب الامتزاج. ان العناصر الاساسية المكونة للهوية القومية القديمة ظلت بدون شك حية فعالة مع ان عدد السكان في العام ١٤٠٠م لم يكن يزيد عن عشر سكان البلاد قبله بأربعة قرون. وقولنا هذا ينطبق بصورة خاصة على القسم الجنوبي من البلاد، ذلك القسم الذي خربه هولاكو خان تخريباً كاملا، اكثر بكثير من انطباقه على القسم الشمالي. فقد حاصر بغداد ونهبها ووضع السيف في رقاب سكانها في العام ١٢٥٨. وقام تيمورلنك المخرب

الاعظم بعد قرون من الزمن ببسط ستار خرابه الماحق على سهل الموصل الذى غدا مرسحاً لمذبحة من أفظع المذابح في سجل تاريخه الدموي الحافل. وبموته في العام ١٤٠٤م، انحسر المد المغولي عن البلاد.

في خضم هذه الكوارث هجر الاحياء الناجون من الآشوريين السهول واحتموا بجبال حكاري العاصية. ومع ان عدداً كبيراً منهم عاد الى دياره الاولى فيما بعد الا ان هذا الملجأ صار موطناً اصلياً لهم[٨].

وجاء الاتراك العثمانيون الفاتحون الجدد فوجدوا الاحياء العائشين في سهل الموصل خليطاً عجيباً من مختلف الاقوام يجل عن الوصف ولا مثيل له في أية بقعة من بقاع الدنيا في هذا الخليط عرب اقحاح وكرد اصلاء ويهود ويزيدية وفرس وفرثيون ومغول فضلاً عن اجناس تمت الى الآشوريين عرقياً. يضاف الى هذا تزاوج متشابك واسع فيما بين هذه القوميات بقيت آثاره الى يومنا هذا. وزاد في الطين بلة تعدد الطوائف المسيحية المعقد. ففي الموصل وجد النساطرة واليعاقبة والكلدان والكاثوليك وقلة من البروتستانت. والى هذه المجموعة ينبغي ان نضيف المسلمين، وهم الاغلبية الساحقة مع طائفتي الصابئة واليزيدية عبدة الشيطان الذين حار الباحثون في رد ديانتهم الى أصل. وأخيراً طائفة الشبك الاكثر منهم غموضاً.

اشرت الى السمات البشرية الآشورية التى تشاهد في منحوتات نينوى وقلت انها تشبه ملامح آشوريي اليوم شبهاً واضحاً. ويزودنا الدكتور ويگرام في كتابه: "الآشوريون وجيرانهم" بدليل يستند الى صورة فوتوغرافية. ومنطقه ضعيف على كل حال. فالآشوريون هم من العرق السامي وكثير من اليهود او العرب الساميين ايضا بل حتى اليزيدية وهم آريون لو صففوا شعرهم بالشكل الذي صففه القس ويگرام في صورته الفوتوغرافية الحديثة لبدوا عظيمي الشبه بالوجوه الآشورية التي تبرز من منحوتاتهم الاثرية. ثم ان عدداً كبيراً من الآشوريين واخص بالذكر من ينتمي الى قبيلة التخوما ذو ملامح مغولية لا تخطئها العين. ومهما يكن فلا شك في وجود سمات آشورية عند الآشوريين وان كانت باهتة مطموسة المعالم الى حد كبير على ان الاكثر ثباتاً هو ان ما تخلف فيهم من سمات طامسة لم يتغير كثيراً خلال تعاقب القرون الخمسة الماضية. ففي اثنائها لم يجر تزاوج بين الآشوريين وجيرانهم الا في النادر.

هذا بصدد زعم الآشوري انه السليل الحقيقي لشعب امبراطورية نينوى وتلك مسألة

(٨) ليس هناك أساس تاريخي للرواية التقليدية الآشورية بانه وبعد سقوط نينوى استطاع عدد كبير من الامراء والزعماء الآشوريين الهرب الى الجبال وان الشعب الآشوري في يومنا هذا ينحدر من اصولهم (ستافورد).



اثنوغرافية في غاية الطرافة، على انها تغدو ثانوية امام زعمه الثاني بانه البقية الباقية من الكنيسة الشرقية القديمة. وهذا الوجه من التاريخ الآشوري ذو اهمية كبيرة لأن الدين والقومية في الشرق الاوسط مرادفان لمدلول واحد، ومظهران متلازمان يستخدم اتحادهما للوصول الى غايات معينة ولتحقيق نوايا خاصة[٩]. وعندما تقوض سلطان روما السياسي امام هجمات البرابرة القادمين من اواسط أوروبا، واخذت الديانة الجديدة النصرانية تعمل لاحتلال مكانها كعامل من اعظم العوامل في تقدم الحضارة الأوروبية، بدأت الكنيسة في العالم الشرقي تمارس ذلك السلطان السياسي الذى ظلت آثاره وردود فعله باقية الى يومنا هذا.

كان انتشار النصرانية في الشرق اسرع من انتشارها في الغرب بكثير[١٠] وليس هذا بالمستغرب لأن النصرانية دين شرقي واول من بشّر بها شرقيون، وقد مارست منذ البدء سلطاناً على الطبقات الدنيا من الناس. وكانت روما في الغرب تضطهد المسيحيين وتلاحقهم وبسبب اشتباكها في حروب مع بلاد فارس فقد بدا من الحذق السياسي والحصافة ان يتسامح ملوك الفرس مع رعاياهم المسيحيين. وقد حالت الحروب بين الشرق والغرب دون قيام صلة وثيقة بين كنيسة المشرق القديمة وبين كنيسة الغرب التي كانت تجدّ في طريق التكامل. مع ان كرسي انطاكية البطريركي كان في مدينة انطاكية اسمياً، الا انه كاد يكون من الناحية الفعلية مستقلاً منذ ايامه الأولى لذلك لم يمس كنيسة المشرق رشاش من النزاع الحاد حول الهرطقة الآريوسية[١١] مطلقاً. ثم ان كنيسة المشرق اعتنقت مذهب نسطورس[١٢] وبعملها هذا شقت اول برزخ بينها وبين كنيسة الغرب.

على ان الوضع تغيير تماماً في القرن الرابع الميلادي باعتناق الامبراطور الروماني قسطنطين الدين المسيحي علناً. وكان من اول اعماله في هذا الصدد ان اعلن نفسه حامياً للمسيحيين

(٩) في حدود أواخر المائة الرابعة بعد الميلاد (م).

(١٠) يراجع الأجزاء الاربعة لكتاب (فاتحة انتشار المسيحية. ط. ستوكهولم دار زهريرا: ١٩٩٧–١٩٩٩. (م)

(١١) Arius (حوالي ٢٥٦–٣٣٦) مؤسس الهرطقة الاريوسية ولد في ليبيا وأصبح كاهناً وواحداً من أبرز المعارضين في الاسكندرية، وأحدث انشقاقاً عظيماً في العالم المسيحيّ. حرم المجمع النيقياوي (نسبةً الى نيقية) الا انها بقيت رائجة في افريقيا ولمباردیا حتى القرن السابع (م).

(١٢) Nestor (حوالي ٣٨٠–٤٥٠) ولد في قيصرية احدى المدن السورية وأصبح راهباً ثم اختير بطريركا للقسطنطينية في ٤٢٨. وقال بوجود اقنومين (شخصيتين) في المسيح: الهية وانسيّة فلا يمكن والحالة هذه ان تسمى مريم العذراء بام الله. بل بأم المسيح. وكفّره مجمع افسس المنعقد باقتراح بطريرك الاسكندرية في ٤٣١ واقيل من منصبه ونفي في صحراء مصر ومات هناك. واتباعه اي اتباع كنيسة الشرق وهم الآشوريون لايتبعون تعاليم نسطور بالضبط وطقس كنسيتهم لايشير الى ذلك. الا انهم تاريخياً اتخذوا الاسم تفريقاً لأنفسهم بعد فصل تابعيتهم لبطريركية انطاكية وتأسيس كنيستهم الخاصة في ايران لأسباب سياسية وهذا هو الانقسام الثاني في العالم المسيحي (م).

الشرقيين تلك الحماية التي لم يكن قادراً على القيام بأعبائها فعلاً. فأصابهم اعلانه بالأذى مثلما اضرت بهم عدة تدخلات حسنة النية لأجلهم في ازمات لاحقة وفي الوقت نفسه رسمت حداً لأن آباء الكنيسة واحبارها مهدوا للنهاية المحتومة ألا وهي انفصال كنيسة المشرق عن كنيسة الغرب، وحصول الانقسام الاول.

ولم تكن كنيسة المشرق المتعاظمة، على سلطان القسطنطينية بأقل اهمية من تلك الصراعات العقائدية. ان هذه الثورة تعد أقدم شكل للنزاع بين صوفية الشرق الذي هو مهبط كل الأديان وبين عقلية الغرب التي تعتمد على التعليم والتثقيف (ممثل عقلية الأغريق) وبعبارة أخرى انه النزاع بين العقلية السامية والفلسفة اليونانية. وعندما اندفعت جحافل المسلمين شمالاً لنشر رسالة محمد، كان المسيحيون وهم أهل العلم والثقافة الوحيدون، ذوي نفع عظيم للفاتحين العرب. وقد وجد اولاء في سادتهم الجدد انسانية تفوق ما وجدوه في الفاتحين المغول الذين اعقبوهم.

ويلوذ التاريخ بالصمت المطبق عن الآشوريين خلال الفترة المنحصرة بين سنوات ١٤٠٠-١٥٥٠ وكنا قد اسلفنا ان عدداً كبيراً منهم عاد الى السهل بعد انحسار المد المغولي واصبح في عداد الرعية (الرعية هم المواطنون الذين وضعتهم الدولة تحت حمايتها، ودخلوا ضمن دولة الفاتحين الجدد) لكن لما كان حب الخصام وهواية التنابز والانقسام من خصائص المسيحيين في الشرق على الدوام، فما عتم ان نشأ نزاع حول نصب الجاثاليق (بطريرك، أي كاثوليكوس) صار هذا المنصب منذ العام ١٤٥٠ وراثياً منحصراً في أسرة واحدة، لا على اساس انتقاله من الاب الى الابن، لان البطاركة لا يتزوجون. والآشوريون يقرون بان هذا الاختيار لا يأتلف واصول الدين في شيء، لكنهم يبررونه بقولهم انه يحول دون سفك الدماء عندما يخلو الكرسي ويشرع في انتخاب بطريرك جديد. وفي القرن السادس عشر استنجد احد المرشحين لهذا المنصب بالپاپا لمساعدته على منافسه، ثم تلا ذلك مائة سنة من التردد والرفض والامتناع عن الخضوع التام لكرسي بطرس في روما. وفي العام ١٦٨٠ رسم الپاپا (انوسنت الحادي عشر) بطريركه الآشوري الثالث المدعو مار يوسف الذي اتخذ له مدينة دياربكر مقراً. وبعد مائة سنة اخرى خضع لروما بطريرك السهل مار ايليا خصم مار شمعون بطريرك الجبال. وتسمى الذين تبعوه بـ(الكلدان المتحدين) واعترف بهم الاتراك (ملة) في العام ١٨٤٥. في الوقت نفسه انقلب بطريرك الجبال مار شمعون الى زعيم قبلي فضلاً عن احتفاظه بالسلطة الروحية. في هذه الجبال يكاد المرء لا يشعر بأثر لسلطة تركية، ولذلك كان الكرد والآشوريون يمارسون استقلالاً فعلياً وقد تقسموا قبائل تحافظ فيما بينها على نوع من الاتحاد.



والآشوريون يتبعون مار شمعون في كل امور الدين وهو من الناحية السياسية ممثلهم لدى السلطات التركية كلما دعت الحاجة وهم في الحالات الاعتيادية على خير صلة بجيرانهم الكرد. والكرد يحترمونهم لما امتازوا به من شجاعة وشدة بأس. اذ بمقدروهم دائما ان يكيلوا الصاع صاعا اذا ما دعت الحاجة. لذلك لم تكن الغارات واعمال السلب والقتول ميزة لطرف واحد. وليس هناك سبب يحملنا على الاعتقاد بان الآشوريين يقيمون وزناً لحياة البشر. او يقيمون حرمة لمقتناه اكثر مما يقيم الكرد، وليس ثم ما يبرز لنا القول بان معايير الكرد الخلقية ادنى مستوى، واكثر تهوراً واندفاعاً من معايير الآشوريين. وخير شاهد هو غاراتهم وحروبهم العديدة. على ان مجزرة فظيعة اوقعها الكرد بالآشوريين في العام ١٨٤٧ مما دفع (سر ستراتفورد كاننك) سفير بريطانيا في القسطنطينية الى تقديم احتجاج شديد اللهجة[١٣].

وبعد تولي السلطان عبدالحميد الثاني الحكم في السنة ١٨٧٨. ساءت احوال الآشوريين، فقد كان من سياسته استخدام الكرد لدعم عرشه لانه ظل ابداً في خشية من انتقاض العثمانيين عليه. وفي العام ١٩٠٨ خلع ونحي عن العرش. وبشرت نهاية حكمه بتحسين الاحوال. الا ان الآمال التى عقدت على حركة "جون ترك" (تركيا الفتاة) خابت وكان على الآشوريين عند ذاك شن الحرب على الموظفين الفاسدين اضافة الى مناجزة جيرانهم الكرد الاشداء. ولم يكن بالامر الخفي ان ازمة استفحلت هناك قبل اندلاع الحرب الكونية بفترة من الزمن. وفي الوقت عينه نشأت صلات بين الآشوريين وكنيسة إنگلترا. وفي الجزيرة البريطانية لم يكن قبل هذا يعرف شيء عن وجود هذه البقية الباقية من المسيحيين هناك، الا بعد ان كتب عنهم اعضاء بعثة استكشاف حوض الفرات في العام ١٨٣٧[١٤]. وفي العام ١٨٤٧ كتب مار شمعون رسالة الى رئيس أساقفة كانتربري يطلب فيها المساعدة. وفي العام ١٨٤٧ في زمن مذبحة بدرخان تمكن المبشر الدكتور بادجر وهو من اتباع الكنيسة الانگلكانية من انقاذ حياة مار شمعون من موت محقق. لكن لم يتخذ رئيس الأساقفة خطوات ايجابية الا عندما ارسل هيئة لجمع المعلومات في العام ١٨٧٦، فقامت بدراسة الاوضاع دراسة دقيقة مستفيضة ووجدت من الرؤساء الروحيين الى جانب مار شمعون، رئيس أساقفة واحداً، ومطارنة ثمانية في إيران، وثلاثة في العراق. وتبينت ان القوم جميعهم على جهل مطبق،

(١٣) الامير بدرخان البوتاني: المذبحه الكبرى. (سبقتها وقعة أولى في ١٨٤٨) تختلف المصادر في مقدار الضحايا وتبالغ المصادر الآشورية فتصعدها الى أكثر من عشرين الفاً. وربما كان تقدير اربعة آلاف أقرب الى الحقيقة وهو تقريباً عشر نفوس الآشوريين في ذلك الزمن (م).

(١٤) هي حملة مسح مجرى الفرات المعرفة برحلة استكشاف العقيد جيزني. راجع تفاصيلها في الباب الثالث (سيرة آل رسام) من هذا الكتاب (م).

حتى المطارنة منهم فقد كانوا أميين او اشباه اميين. وظهر للهيئة ان رجال الدين هؤلاء هم اخبر بالبندقيات منها باصول مذهبهم، مثلما هم الآن. ولم تكن دهشة اسقف اورشليم الانگلكاني بالقليلة اثناء زيارته المطران (سركيس) في صيف العام ١٨٣٣ عندما شاهد بندقية معلقة على حائط غرفته وصندوق عتاد لها تحت سريره. ولا حصر للشعبذات والطقوس السخيفة التى يمارسونها. ولحظت البعثة ايضا ان الحياة الروحية بينهم قد بلغت اسفل السافلين. الا ان التمسك بالايمان كان شديدا وواضحا حتى عند "الرعية" أي طبقة الفلاحين الاقنان اذ لم تجد آشورياً جحد دينه او استبدله بدين آخر الا في النادر.

وفي العام ١٨٨٦ امر رئيس اساقفة كانتربري بتشكيل بعثة تبشيرية الى الجبال، وكان الامريكيون قد سبقوهم في ارسال بعثتين كذلك. احداهما استقرت في الموصل، والاخرى في مدينة أورميه، وهما مدينتان على حظ من التقدم الاجتماعي. اوضح رئيس الأساقفة الغاية من بعثته في رسالة موجهة الى مار شمعون، قال فيها: "... تقوية الكنيسة العتيقة وتنويرها..." وكانت الخطة التي طبقتها البعثة تشمل فتح مدارس للكهنة والشمامسة وطبع الكتب الدينية المتعلقة بكنيستهم. وقد اثمرت جهودها ثمراً طيباً جدا. وبدأ العلم والثقافة يزحفان الى الجبليين وكثر عدد المتعلمين. ثم جاءت الحرب فصفّت البعثة اعمالها وعادت من حيث أتت.

قبيل اندلاع الحرب جلس على الكرسي البطريركي مار شمعون جديد يدعى بنيامين كان مع صغر سنه التي لا تزيد عن العشرين كثيرا، شجاعاً نشطاً للغاية. ولو واتته الظروف لأفاد شعبه بالكثير. كان سلفه الذى امتدت رئاسته فترة طويلة من الزمن يتسم بالضعف والتردد. وقد اتخذ قدشانس (قوجانس) مسكناً دائما، وهي قرية من قرى الوادي، واضحى ألعوبة في ايدى الموظفين الترك في (جوله ميرگ) وكاد يكون نفوذه معدوماً لدى قبائل الجبال، او كان اقل من القليل. مع هذا فهو زعيم الآشوريين الأوحد. لا ينازعه السلطان على القوم منازع.

ناهز عدد الآشوريين الجبليين الاربعين ألفاً قبل الحرب. وتراوح عدد سكان السهل ما بين خمسة عشر ألفاً وعشرين، وقد استقروا غرب بحيرة أورميه في إيران. واليهم ارسلت الكنيسة الروسية الارثوذوكسية بعثة. كما فعل ذلك ايضا طائفة المعمدانيين الامريكان. ولحقت بهم بعثة الكاثوليك الدومنيكان الذين كانوا قد ارسلوا بعثة الى الموصل. الا انهم لم يفلحوا في تحويل عدد كبير من سكان أورميه الى الكثلكة[١٥]. في ذلك الوقت كان النفوذ الروسي

(١٥) رهبنة ابتدعها القديس الاسپاني (١١٧٠–١٢٢٨) وتدعى برهبنة الأخوة الواعظين أسست أصلاً لمحاربة الالبيجيين الهراطقة الا انها اصبحت عالمية الطابع تبشيرية بمرور الزمن وقد قدم بعضهم الى بلاد =



متعاظماً في شمال إيران كما سنأتي الى شرحه. لذلك لقيت البعثة الدينية الروسية بعض نجاح. وبذلت محاولة اخرى لتحويل جبليي حكاري الى الارثوذوكسية في العام ١٩١٣ لكن الحرب اعاقت المحاولة قبل ان تحقق نجاحاً كبيرا.

= الرافدين منذ القرنين الثالث عشر والرابع عشر ثم أنقطعت اخبارهم وكانوا يحاولون (هداية) النساطرة الى الكثلكة اصلا. لكن وفي مطلع العام ١٧٥٠ توجه رهبان فهم الى الموصل واستعانوا بمعارفهم الطبية لتثبيت اقدامهم وتسنى لهم ان يجمعوا كثيراً من النساطرة تحت لواء روما [راجع عن أخبارهم الص ٢٣٠–٢٣٢ من الجزء الثالث لكتاب الأب البيرابونا الموسوم [تاريخ الكنيسة السريانية الشرقية من العهد المغولي الى مطلع القرن التاسع عشر – طبع دار المشرق: بيروت ١٩٩٣.

# ٢

## الحرب الكونية

لما اندلعت نيران الحرب العظمى انتاب الآشوريين قلق شديد على مستقبلهم وحاروا بأمرهم بين الطرفين المصطرعين. فقبل ان تنضمّ تركيا الى دول حلف الوسط في تشرين الثاني من العام ١٩١٤، استدعى والي ولاية (وان) التركي مار شمعون الى مقره، ووعده بان يلقى الآشوريون معاملة افضل من السابق. من الجلي طبعاً ان الآشوريين في جبالهم حكاري يحتلون قطاعاً ستراتيجياً مسيطرا. ففي هضاب القفقاس كانت امبراطورية آل عثمان تلاصق امبراطورية الروس. وكانت مناعة تحصين المدن المجاورة كـ(أرضروم واريڤان) دليلاً على اهمية هذه المنطقة من الناحية العسكرية، اضف الى هذا ان المعاهدة الانگلو – روسية كانت تشير اشارة لا غموض فيها الى ان إيران ستكون منطقة نفوذ جنوبية للبريطانيين ومنطقة نفوذ شمالية للروس، ولذلك غدت (حكاري) رأس رمح تركي مسدد الى صدر الروس. وكان هذا منطق الترك في بذل الوعود لمار شمعون، منّوه بتزويد قومه بالسلاح، وفتح المدارس، وصرف الرواتب للزعماء القبليين والرؤساء الروحانيين وجددوا تلك الوعود عند دخولهم الحرب بحكم الضرورات العسكرية. على ان المجازر الأرمنية كانت بدأت في تلك الفترة. ولم تكن واسعة النطاق في اول الامر، كما آلت اليه بالاخير. وقد هلك فيها مليونان اثنان نساءً ورجالاً واطفالا قتلوا دونما تمييز. هذه المجازر كانت قرينة كافية لما ينتظر الاقليات المسيحية من معاملة. الرواية التركية تزعم ان السلطة حاولت في مبدء الامر اقناع الأرمن بالبقاء على الحياد والإخلاد الى السكينة. وسواء في ذلك أصَدَر الاستفزار الاول الفعلي من الأرمن او من الترك فالثابت هو ان الترك قرروا حالاً القضاء على الأرمن بوصفه الحل الوحيد لتسوية القضية الأرمنية. وللتاريخ ان يتحدث الآن عن درجة نجاحهم في هذا.

لم يكن الآشوريون بدرجة كبيرة من الخطورة على الترك. فعددهم أقل بكثير من عدد الأرمن. وصلتهم السياسية بإنگلترا أو بروسيا ضعيفة جدا. انهم في الواقع لا اكثر من مجرد



ريشة في قبعة الحكومة التركية اذا خطر ببالهم مناصبتها العداء. وما كان يجري اذ ذاك في أرمينيا لم يعكس أثراً ما على "الملة" المسيحية الاخرى التي قنعت بحالها. وتردد الآشوريون كثيراً وكان ذلك من حقهم. فلو ربح الحلفاء فانهم لن يشتطّوا في عقابهم بسبب رفضهم رفع السلاح في وجه الترك. في حين سيكون عقابهم صارماً مؤكداً ان فازت دول الوسط ولكن انتصار الحلفاء في الأخير لم يبدل من حظوظ الآشوريين.

لم يجد الآشوريون أي مبرر للثقة الكبيرة بالمواعيد التركية. ولقد كانت اولى المذابح الأرمنية على صغرها بالمقارنة مع المذابح التالية، بمثابة ناقوس خطر ونذير ولم يكن ثم أي احتمال بأن يستثنى الآشوريون من قرار اعلان الجهاد. في حين رأوا الكرد يزدادون عتواً وسطوة ولم تكن الأمور تدل على ان قبائل الجنوب ستتعفف عن النهب والسلب. لما رسخت هذه الفكرة في اذهانهم وتبلورت كان الكرد قد سبقوا فهاجموا قرى منطقة (ألباق) شمال حكاري، وأعملوا فيها سلباً ونهبا، ناهيك بما كان يجري في بلاد الأرمن بالذات. وقتل عدد كبير من الآشوريين والأرمن، وبدء الروس عند ذاك يبذلون الوعود للآشوريين.

جرى اول قتال في هذا الجزء من العالم حول مدينة أورميه. وكان فيها قنصل روسي مزود اسمياً بحرس شخصي – بلغ من العدة والعدد ما اعتبر حامية عسكرية قوية جداً، ولم يكن هذا بالمستغرب لأن المدينة هي ضمن منطقة النفوذ الروسي. ولكن وجه الغرابة والحق يقال هو موقف إيران. فهي على الصعيد الرسمي دولة مستقلة غير أنها بواقع الحال مجزأة الى منطقتي نفوذ روسي وبريطاني. واستغل الروس نفوذهم في شمال البلاد على اية حال وظلت إيران من الناحية النظرية دولة محايدة طوال سني الحرب. لكن أراضيها صارت ساحة قتال متواصل بين الترك والروس طوال اربع سنين. ثم اخلى الروس الميدان للبريطانيين.

أول هجوم تركي على أورميه كان نصيبه الفشل بسبب وصول النجدات الروسية الى المدينة الا أن الروس اضطروا الى الانسحاب منها امام هجوم تركي اندفع نحو (باطوم) وتم سحقه بعدئذ في كانون الثاني من العام ١٩١٥ في معركة (سراكميش) وعاد الروس الى أورميه ومكثوا فيها حتى الثورة في ١٩١٧. الا أن انسحابهم المؤقت الأول ترك مسيحيي المدينة لرحمة الأعداء وقد نزح مع الروس حوالي عشرة آلاف منهم. معظمهم يعيش الآن في روسيا اما الباقون فقد راحوا ضحايا المذابح رغم الجهود المخلصة التي بذلتها الارسالية الامريكية لحمايتهم وقتل كثير من الرجال اشنع قتلة. ونهبت فتيات ونسوة كثيرات.

بعد عودة الروس الى أورميه. واحتلالهم (وان) في العام ١٩١٥ طفقوا يبذلون محاولات

اخرى لاقناع الآشوريين بالانضمام اليهم ووعدوهم بالسلاح والعتاد وما أشبه من المساعدات المالية، الى أن قبل مار شمعون وهو متردد ، نزولاً عند ضغط زعماء القبائل الآشوريين الذين أهاجتهم مذابح اخوانهم في (ألباق) وتملكتهم رغبة جامحة لمنازلة الترك واغتيل نفر من اقارب مار شمعون لأنهم كانوا يؤثرون الحياد الذي شكك قاتليهم في خيانةٍ فقضوا عليهم.

اعلن الآشوريون الحرب على تركيا في العاشر من أيار العام ١٩١٥ وكان هذا التاريخ مبدء اوديسى[١] رهيبة لهم. فما كان من الترك الا أن أقنعوا الأكراد الذين استقدموهم بمهاجمة الآشوريين وحرق قراهم في الوديان. ثم انهم حاولوا ممارسة ضغط شخصي على مار شمعون وهددوه بقتل اخيه (هرمز) الذي كان يتلقى العلم في استنبول اولى ايام الحرب. وقد بلغ مدينة الموصل اذ ذاك فأمسكه واليها وبعث برسالة لمار شمعون مهدداً إيّاه فيها بقتل اخيه الأسير اذا رفع الآشوريون علم الثورة. فأجابه البطريرك ان واجبه يحتم عليه رعاية مصالح قومه التي هي فوق مصلحته ومصلحة أخيه. فشنق هذا البائس علناً في الموصل وسجل الترك لهذه المدينة جريمة قتل وحشية فاقت بنذالتها كثيراً من جرائم الترك الدموية.

تبين للآشوريين ألاّ أمل يرجى من وصول مساعدة الروس لأن قواتهم في تلك الفترة كانت تعاني أهوالاً في ميادين أخرى ومن جملة ما بعثوا به اربعمائة قوزاقي نصب لهم الكرد كميناً في الطريق وذبحوهم عن بكرة ابيهم ولما وجد الآشوريون أنفسهم أمام قوات تركية متفوقة لاذوا بشعَب الجبال المنيعة حيث تصعب المطاردة. الا ان الحياة على ارتفاع عشرة آلاف قدم في الشتاء كانت شبه مستحيلة لذلك آثر الترك الانتظار على التعقيب والاشتباك. مدركين ان ثلوج تشرين الأول سترغم الآشوريين على ترك مواضعهم المنيعة والنزول الى موارد حتوفهم وهنا برز مار شمعون ليقود المسيرة البطولية بنفسه نحو أورميه مع رفيقين له فقط واقدم على الاتصال بالروس ومناشدتهم العون إنقاذاً لبني قومه من فناء محتم. هناك صارحوه بأن المعونة متعذرة ونصحوه بالبقاء في أورميه ليسلم بحياته فرفض نصحهم بنبل عظيم وعاد الى قومه في الجبال. كان موقفاً عصيباً تكاد النجاة منه تكون مستحيلة لكنهم لم ييأسوا ولم يتطرق الى أنفسهم قنوط. أبى الروس أن يمدوا اليهم يد العون فقرروا أن يشقوا طريقهم الى أورميه عنوة وبقوة السلاح فنجحوا في ذلك وسجلوا لأنفسهم مأثرة رائعة واذهلوا الترك اعداءهم والروس حلفاءهم. استخدموا مسالك وممرات لا تخطر ببال وتحاشوا المناوشات (في الواقع لم يطاردهم الترك مطاردة جدية شديدة) وبعد صنوف من المصاعب وصلوا أورميه جميعاً بسلام

(١) Odessey: الملحمة اليونانية الشهيرة التي تنسب الى هوميروس، تقصّ شعراً قصّة البطل الاغريقي اوديسيوس والمخاطر العظيمة التي لقيها وهو في طريق عودته الى اهله (م).



بمجموعهم الذي ناهز الأربعين ألفاً.

استقروا في المدينة مطمئنين باديء ذي بدء الا أن وجودهم كان اشبه بشوكة في خاصرة السلطة الإيرانية فليس ينتظر منها ان ترحب بمقدم جبليين مسيحيين عرفوا بالشراسة. ومن محاسن الصدف انها كانت أخوف من أن تتخذ أي تدبير ضدهم. وان أوقعت مذبحة وحشية بهم لم يسبقها أي استفزاز منهم راح ضحيتها مائة آشوري. ويشهد الدكتور المبشر (ماكداول) عضو الإرسالية الأمريكية في أورميه، ان رد الفعل الآشوري على هذه الحادثة كان أفضل مما يتوقع منهم. صحيح انهم قاموا بأعمال سلب لكن ما ارتكبوه منها لا يرقى قط الى فظاعة تلك المذبحة.

في أورميه استخدمهم الروس بمثابة جنود غير نظاميين وشكلوا من رجالهم فوجين بقيادة ضباط روس، وفوجاً ثالثاً بقيادة مار شمعون شخصياً وفي سلسلة من هجمات مضادة على الكرد تسنى لهم أن ينتقموا انتقاماً دموياً لقراهم الضائعة مرة او مرتين. وزار مار شمعون مدينة (تفليس) فاستقبله الدوق الأكبر (نيقولا) وقلده وساما. وخلع عليه قادة آخرون اوسمة كذلك. وبوسعنا القول ان حياة الآشوريين كانت بالاجمال هادئة في الفترة المنحصرة بين كانون الثاني ١٩١٦ وربيع العام ١٩١٧. وباستخدامنا أخف التعابير نقول ان الموقف كان آنذاك رجراجاً غير واضح. فإيران بلد مستقل، والروس مع ذلك يسيطرون على أورميه سيطرة مطلقة، ولم يكن للحكومة الإيرانية وجود لا قولاً ولا عملاً.

في مستهل العام ١٩١٧ انهارت الجبهة الروسية على أثر الثورة فوجد الآشوريون أنفسهم وحيدين في الميدان. الا أن وضعهم كان أفضل بكثير من السابق، فطعامهم وافر وبندقياتهم وعتادهم يزيدان عن الحاجة بفضل ما تركه الروس لهم اثناء انسحابهم. الا انهم آضوا في عزلة تامة. وفشلت محاولة لاقامة جبهة تمتد من بغداد حتى القفقاس بعقد ثلاثي من الأرمن والكرد والآشوريين. فالأرمن كالعادة لم يتفقوا فيما بينهم و(سمكو آغا) زعيم قبائل (الشكاك) الكردية الذي كان الأمل معقوداً عليه، رجل مغامر أناني مراوغ سريع الغدر لا يمكن الوثوق به الا بقدر ما يتعلق الأمر بمصلحته. وإيران كانت تبدي عداءً صامتاً لا يخشى أن يرقى الى مرتبة القتال والاحتكام الى السلاح. وكانت انباء الحلفاء في الجبهة الغربية تنذر بأن الوضع يزداد سوء على سوء في نهاية ١٩١٧. وتنكر سمكو آغا للحلف تحدوه رغبته الوحيدة في أن يكون مع الفريق المنتصر. وفي شباط العام ١٩١٨ لمت إيران أطراف شجاعتها واصدرت امراً للآشوريين بتسليم سلاحهم فرفضوا كما هو متوقع. وتلا ذلك قتال شديد حول

أورميه كان النصر فيه حليف الآشوريين. لكن ما لبث أن نزلت بهم ضربة قاصمة. ان تاريخ الشرق المديد يحفل بما لا يحصى من الحكايات والقصص التي تدور حول دعوة الى وليمة تنتهي بمأساة أو عمل من اعمال الغدر. فقد دعا سمكو حليفه مار شمعون ولفيفاً من أتباعه الى مقابلة لبحث الوضع الراهن والمستقبل. وتوالت التحذيرات على مار شمعون من كل جهة منذرة بالخطر فلم يعرها أذناً وقبل الدعوة فهوجم هو وحاشيته على حين غرة وقضى عليه كرد سمكو هو واتباعه الى آخر رجل تقريباً. من سخرية القدر ان سمكو نفسه مدبر هذه المجزرة وقع في كمين مماثل بكل تفاصيله، نصبه له الإيرانيون وفتكوا به في العام ١٩٣٠ بعد حياة حفلت بالقتال واعمال العنف.

على ان الآشوريين لم يتلقوا مصرع زعيمهم بصمت فحملوا على قلعة سمكو في (چاره) واحتلوها، وعثروا في منزله على رسالة من والي تبريز الإيراني يقترح فيها ان يبادر سمكو الى قتل مار شمعون. ولم يكتف الآشوريون بهذا بل قاموا بمذبحة ثأرية في أكراد أورميه المساكين.

في الوقت نفسه عزز الترك قواتهم بنجدات، فاحتلوا أرضروم وغنموا مخازن السلاح فيها فغدا جيشهم جيد التسليح بشكل غير مألوف في الجيوش التركية الأمر الذي شجعهم على الزحف نحو أورميه بفرقتين لقتال الأرمن والآشوريين. وكان القائد التركي (علي احسان باشا) عسكرياً محنكاً ذا كفاءات خارقة ولم يكن وضع المدافعين جيداً فالأرمن جرياً على مألوف عاداتهم في نزاع واحتراب داخلي. الا ان واحدا من زعمائهم (انترانيك) فرض قيادته فرضاً لشجاعته الفائقة وكانت خسارة الآشوريين بمار شمعون لا تعوض فأخوه وخليفته سقيم معتل الصحة (توفي بعد سنتين بداء الصدر في معسكر اللاجئين بمعقوبة) وهم ايضا منقسمون على انفسهم كالأرمن وكان أفضل قادتهم المحاربين (آغا پطرس) من قبيلة الباز رجلاً ذا ماض مشوب. وهو ليس ممن يتحد الآشوريون تحت راية زعامته، سيما لأن اسرة مار شمعون تعارضه معارضة شديدة. على ان الحلف الأرمني – الآشوري تمكن من الصمود امام الترك ودحرهم في عدة معارك. الا ان عتادهم أخذ يتناقص بمرور الأشهر وبات موقفهم ينذر بالخطر مرة اخرى.

وقبل ان تمضي قوة (دونستر) في مغامرتها نحو (باكو) بوقت قصير، رأى آمرها الجنرال (دونستر فيل) ان يحمي ميسرته بأفضل ما امكن ووجد الوسيلة المرضية والواضحة لتحقيق خطته هي ضمان اتصاله بالآشوريين والأرمن في أورميه لا سيما بعد أن بلغت اسماع البريطانيين في بغداد أنباء انتصاراتهم على الترك. أسرع الآشوريون بالموافقة على التعاون



مشترطين أن يرسل اليهم ضباط بريطانيون لقيادتهم بدلاً من ضباطهم الروس الحاليين الذين لم يكونوا موضع ثقة. فتقرر ارسال خمسة وسبعين ضابطاً وضابط صف بريطانيين الى أورميه. وعين العقيد (ماكارثي) رئيساً لهذه البعثة العسكرية.

في ذلك الوقت ولسوء الحظ لم يكن مثل هذا العدد من الضباط متيسرا لأسباب مختلفة. الا انه ارسلت مبدئيا وحدة صغيرة من كتيبة الفرسان (الهوسار) الرابعة عشرة المعسكرة في همدان. وبلغت موضعا يدعى (سين قهلا) يبعد زهاء مائة ميل جنوب أورميه. وفي ٨ تموز من العام ١٩١٨ تمكن النقيب الطيار (بننگتون) من مرتبات القوة الجوية الملكية، من الهبوط في أورميه بطيران جريء فوق ذرى الجبال. وتعرض اثناء هبوطه لرصاص الآشوريين الذين جهلوا هويته، وعندما انكشف أمره لهم قابلوه بحرارة وحماسة ولا شك في أنّ وصوله أحيا فيهم الأمل وبثّ في أنفسهم عزماً. إلاّ انه لم يكن قادراً على الوعد بمساعدة وشيكة مهما صغرت. وعلى أية حال أتمّ هذا الضابط بوقتٍ وجيز وضع خطة حربية.

كان الآشوريون آنذاك يتعرضون الى هجوم من الجناحيْن: الشمال والجنوب الغربي. وكان من مقتضى الخطة أن يقوّي الدفاع عن الجبهة الشمالية في حين يقوم (آغا پطرس) بشنّ هجوم على الكرد في صاوبلاغ (مهاباد حالياً) الى الجنوب الغربي ثم يحقق اتصاله بالوحدة البريطانية المعسكرة في (سين قهلا) فيتزوّد منها بالعتاد الذي يفتقر اليه، وسار كل شيء على ما يرام في مبدء الأمر واوقع آغا پطرس بالترك هزيمة في صابلاغ وفقا للخطة المرسومة ودفع بهم القهقرى حتى رواندوز، ثم نشأ ما لا بد من نشوئه من الفوضى والخصام في اية قوة غير نظامية. فالقائد آغا پطرس لا سلطان له على الأرمن ولا على الآشوريين. وكثير منهم كان ضعيف الثقة به. ثم حصل انقسام خطير في صفوف الزعماء. ولم يقم آغا پطرس بإعداد قوة من جيشه لصد كرّة قد يحاولها الترك المندحرون اذا ما خطرت ببالهم العودة بل استاق كل قواته الى (سين قهلا) فوصلها متأخرا اياما سبعة عن موعد اللقاء المتفق عليه ليجد الوحدة العسكرية البريطانية قد انسحبت. وفي الجبهة الشمالية اخذ الوهن يتسرب الى نفوس المدافعين توهماً منهم بأن آغا پطرس قد غدر بهم. وفي اثناء تهافت معنوياتهم هذا، هاجمهم الترك فانهارت جبهتهم، وبدء التقهقر الرهيب. انكفأ أرمن أورميه وآشوريوها على اعقابهم جنوبا ولم يلبث التقهقر ان انقلب الى رتل فار استبد به الرعب والفزع خرجوا ومعهم ذووهم ومقتناهم وماشيتهم وكان حر الصيف اللاهب نقمة أخرى انصبت عليهم. ما كاد هذا الرتل البائس يتحرك حتى راحت هجمات الترك والإيرانيين والكُرد تَتْرى عليه من كلّ صوب، ولما كانت الأراضي التي يخترقونها كردية بحتة فان الهجمات التي تعرض لها منهم فاقت كل ما

ناله من غيرهم. وأيّد العدد الذي خرج سالماً من هذه المسيرة المحزنة ان الكرد كانوا اكثر اهتماماً بالسلب من مواجهة الرصاص القاتل.

هناك انسحابات فظيعة يحفل بها التاريخ الا ان هذا التقهقر الآشوري سيحتل مركز الصدارة بوصفه تقهقراً لا حدّ لمآسيه وفواجعه. لقد قاسى المنسحبون ما يعجز القلم عن وصفه وبلغ ما فقدوه من ارواح قبل أن يطأوا أراضي الاحتلال البريطاني ثلث مجموعهم الكلي. هذا فضلاً عن تعرضهم باستمرار لغارات ليلية وكمائن نهارية. وسرت الأوبئة الفتاكة في هذه الكتلة البشرية المنهوكة الجائعة واستوفت الحميات والزحار والتيفوس والجدري والكوليرا ضريبتها القاسية من ارواحهم. ومن لم يهلكه المرض سقط منهوك القوى ليلفظ انفاسه الأخيرة على قارعة الطريق، حتى بدا خط الطريق الذي سلكوه أشبه بشريط طويل من جثث الرجال والنساء والأطفال الذين خلفهم الرتل وراءه إمّا موتى او محتضرين، أو على شكل اكداس من الجيف حول معسكرات استراحتهم عند تركها في فجر كل يوم فاجع. وعز عليهم الماء والقوت. ووصف العقيد ماكارثي الذي ادركهم في هذه المرحلة تلك المواضع التي ينزلونها ليلاً ليتركوها نهارا كيف كانت تغطيها جثث الموتى والمحتضرين. وكيف أصبحت العائلات أقل عدداً من أن يسمح لها بالحداد والبكاء على موتاها. وقال: "ما أن يترك المنسحبون مضاربهم ليسأنفوا مسيرة اليوم حتى ينحدر على المتخلف منهم رجال القبائل بشراسة وبربرية فيجهزوا على من به رمق، وينزعوا ما على الجثث من ثياب..."

باشر هذه المسيرة المفجعة اكثر من سبعين الف آشوري. ولم يبلغ همدان منهم الا اقل من خمسين الفاً. وربما كان الهالك في الطريق أسعد حظاً من الحي فقد قطع زهاء عشرة آلاف نفس عن بقية الرتل بفعل هجمات القبائل المغيرة، ولم يسمع عنهم شيء. وربما تم قتل الرجال منهم ووزع الأطفال والنساء على سكان تلك الأنحاء.

ما كان يتوقع للرتل مصير افضل من هذا. فالجموع المتقهقرة كانت مثقلة بافراد أسرها وقطعان ماشيتها. وهي اضافة الى هذا تفتقر الى قيادة مطاعة والأنكى منه ان التعاون كان مفقودا بالمرة ولهذا انقلب التقهقر الى فوضى نكباء. ولو وُجدت القيادة الحكيمة لفكرت دون شك في ارسال نفيضة تتقدم الرتل، وحرس مؤخرة في السّاقة، وعلى كل الطرفٍ مجنبة. اذ ذاك سيكون تقهقرها منظماً وخسارتها أقل بكثير ولبقيت المعنويات عالية ولم تصب بانهيار. أما ما حصل فعلاً فان كل قبيلة بل كلّ بطن من قبيلة صار يقاتل قتالاً فرديا. كما ان قلة الأرزاق في هذه المرحلة العصيبة كان يرغم الرجال على التوقف لنهب القرى المسالمة، وكان



الأقوياء منهم يهطعون في مسيرتهم من غير تحسب للأخطار التي يتعرض لها الضعفاء الذين تخور قواهم فيسقطون موتى.

واصلت المسيرة البائسة سيرها، حتى خطر ببال حضيرة بريطانية تتألف من ضباط ثلاثة وجنود أربعة تابعة لكتيبة الفرسان الرابعة عشرة أن تعود اليهم لترى ما يمكن تقديمه من مساعدة لهم فواجهوا قوة كردية مؤلفة من اربعمائة محارب ولم يتردد هؤلاء السبعة في مهاجمتها فتفرق الكرد عنهم[٢] وانكفاؤا لا يلوون. واحدث هذا العمل البطولي اثره البالغ فلم يحاول الكرد التعرض للآشوريين بعد هذا. وعلى هذه الصورة وصلت بقية هذا الشعب المحارب مدينة همدان منهوكة القوى وحققت اتصالها بالقوات البريطانية.

لا مشاحة في أن الأعمال الحربية الضخمة على الجبهة الغربية، بله مراسح الحرب الثانية في (غاليبولي) وما بين النهرين ليست بأهل للمقارنة بدور الآشوريين في الحرب العظمى فهو دور صغير لايلفت النظر. الا ان آلام ابن آدم: جسمية أكانت أم نفسية هي سواء في أي ميدان حرب، كبيراً كان أم صغيرا. ويمكن القول دون مواربة ان الآشوريين قاتلوا قتالاً صادقاً وأبلوا أحسن البلاء في ظروف كادت تكون يائسة. وقليل من فاقهم في البذل والتضحية. الروس خذلوهم مرتين لكنهم واصلوا الجهاد واضعين ثقتهم بالبريطانيين. ولقاء كل ذلك كانت مكافأتهم أنهم خسروا بلادهم وفقدوا اكثر من ثلث مجموعهم الأصلي. وان نحن فكرنا في كم ربح العرب من الحرب بأقل ما يتصور من الخسارة والتضحيات، فمن المستحيل علينا أن لا نقر للآشوريين بسوء حظ عظيم.

(٢) بسبب هذا العمل منح قائد هذه الخطيرة الشجاعة وسام الخدمة الممتازة DSO [ستافورد].

# ٣

## لاجئون

ان وصول هذة الكتلة البشرية بآلافها الخمسين من اللاجئين الى (همدان) خلق مشكلة عسيرة للسلطة العسكرية. وما عتم أن اتضح تعذر ابقاء الآشوريين فيها لأن شمال إيران كان على شفا مجاعة. وبعد تردد طويل قر الرأي على نقلهم الى بلاد ما بين النهرين. كانت هذه الأفواه الجائعة ستزيد من مصاعب النقص الغذائي كما لاح الخطر الأعظم من انتشار الاوبئة والأمراض السارية. فقد تفشى فيهم وهم في مسيرتهم من أورميه: الزحار (الدونسطاريا) والتيفوس. ولم يكن محيص من نقلهم، فانتظم معظم الرجال القادرين في أربعة افواج آشورية وفوج خامس أرمني بقيادة ضباط وضباط صف بريطانيين. وكان الخطر من اندفاع تركي نحو طهران ماثلاً في أفق شهر آب من العام ١٩١٨ لذلك انصرفت النية الى استخدام هذه الافواج لصد الهجوم المحتمل وكان الآشوريون يتحرقون للقتال ويجأرون بالشكوى والاحتجاج لاستخدامهم بمثابة فرق شغل لا غير. رغبتان فحسب تحتلان كل تفكيرهم:

«الاقتصاص من الترك والعودة الى ديارهم.»

وعندما سنحت الفرصة لاستخدامهم أعلنت الهدنة بين المتحاربين، فما وسعهم الا العودة واللحاق بذويهم في بعقوبة. عادوا رغم أنفهم، وتعاظم سخطهم لشعورهم بأن ذلك سيزيدهم بعداً عن موطنهم. وأُخِذَ بمشروع يقضي باعادتهم الى ديارهم في أورميه وحكاري بقيادة ضباط بريطانيين. هذا المشروع لم يكن يعترضه أي عقبة، فتركيا منهارة، والإيرانيون مهيضو الجناح والكرد لا رغبة عندهم في القتال على أرجح الظن. الا أن المشروع لم يدخل حيز التنفيذ ولو عمل به لجوبهت دول فرساي[١] بالأمر الواقع وهي على اتم استعداد لقبوله.

(١) المقصود: انگلترا وفرنسا والولايات المتحدة وايطاليا وباقي دول الحلفاء الصغيرة التي اجتمعت في فرساي لاخراج المعاهدة المدونة بهذا الاسم بعد مؤتمر الصلح الذي ختم بها في ٢٨ حزيران ١٩١٩ (م).



وفي شهر آب خرجت بقية اللاجئين من همدان لتقطع آخر مرحلة من مسيرتها التي بلغت خمسمائة ميل، ووصلت تباعاً الى (بعقوبة) وهي بلدة تبعد حوالي ثلاثين ميلاً الى الشمال الشرقي من بغداد. وفيها اقيم معسكر واسع للاجئين كان يدار في أول الأمر وفق الانظمة واللوائح العسكرية وكانت نفقاته باهظة جدا. وفي حزيران العام ١٩١٩ أي بعد مرور سنة واحدة على نهاية الحرب عُـيّن المقدم (اف. كونليف أوين F. Cunliffe Owen) آمراً له فنجح في انقاص مصاريفه الى اربعين ألف جنيه استرليني شهريا. بعد أن كانت ثمانين ألفا. وبلغ المجموع الكلي لما انفقته الحكومة البريطانية على هؤلاء اللاجئين ما ينوف عن ثلاثة ملايين جنيه. وربما كان هذا المبلغ ضئيلاً لا يُذكر اذا قورن بالمبالغ الخيالية التي راحت تصبها صباً في سهول بلاد ما بين النهرين الجرداء. على انه يكفي ليدعم زعم الحكومة البريطانية بانها قامت بعمل انساني جميل.

بلغ المجموع الكلي لمن ضمه معسكر اللاجئين ٤٨٩٢٧ نفساً من الأرمن والآشوريين. وأحصي مجموع الآشوريين العمومي هناك بـ٢٤٥٧٩ ومجموع الأرمن بـ١٤٦١٢ في أول يوم من شهر تشرين الأول العام ١٩١٩ وكان آشوريو حكاري الذين يؤلفون ثلثي المجموع اتراك الجنسية. ومعظم البقية إيرانيون من أورميه.

وصل اللاجئون وهم في حالة يرثى لها. وكانوا يعانون آلاماً نفسية وجسدية متعبون بحاجة ماسة الى الراحة. وبالرعاية التي شملتهم في المعسكر ما لبثوا أن أبلّوا واستعادوا قواهم. كانت نسبة الوفيات أول وصولهم تبلغ الستين أو أكثر في اليوم الواحد فاذا بها تتناقص لتقف عند مستوى منخفض للغاية. أصبح معدله في العام ١٩١٩ ثلاثة بالألف وهو رقم ممتاز جدا اذا قورن بنسبة ١٤,٦ بالألف التي سجلتها معسكرات اعتقال جنوب أفريقيا بين العامين ١٩٠٠-١٩٠٢[٢]. وهي نتيجة تدعو الى الدهشة نظرا الى مناخ العراق القائظ الذي ترتفع درجة حرارة صيفه الى ١٢٠ درجة فهرنهايت في الظل عادة. وهو نقيض المناخ الذي تعوّده الجبليون. فمعظم قراهم يقع على ارتفاع أربعة آلاف قدم أو خمسة آلاف. وهم يهجرونها صيفاً الى مناطق أكثر ارتفاعاً لذلك عاد الفضل في هذه النتائج الى الخدمة الطبية الممتازة بالدرجة الأولى كما كانت دليلاً على مدى التقدم الذي طرأ على العقاقير الطبية الوقائية خلال السنوات العشرين الماضية.

الا أن الآشوريين كانوا يعانون ادواء أخرى ويكتب الدكتور ويگرام في مؤلفه: "الآشوريون

(٢) الاشارة هنا الى معسكرات الاعتقال التي نشأت عن الحرب بين الافارقة الهولنديين وبريطانيا المعروفة بحرب البوير (م).

وجيرانهم" عن هذا ما يلي:

"ان ادارة المعسكر أخطات في ترجمة معنى العطف. فتأمين الطعام للعاطل، عمل لايفيد لا الشرقي ولا الغربي. والآشوري أسرع من تظهر فيه النتائج الخطيرة لهذه المعاملة."

وجدوا من المبررات – حتى ما قبل الحرب – ما يوهم المرء بأن الآشوريين هم فريسة سهلة لمهنة الاستجداء. وقد كتب مستر (اثلستون رايلي Athelstane Riley) لرئيس أساقفة كانتربري في السنة ١٨٨٦ يقول:

"أن أسمى غاية الآشوري هو قيامه بجولة استجداء في إنكلترا وامريكا."

والظاهر أن نظرته الى طبائعهم وأخلاقهم كانت سوداء اذ كتب يقول:

"... وعن النساطرة الآشوريين الذين زاروا إنكلترا في السنوات القلائل الماضية، لا يحضرني اسم شخص واحد يمكنني منحه ثقتي أو الايمان بكلمته حين تكون مصلحته الخاصة ذات علاقة. ولا أن ائتمنه على أصغر مبلغ من المال."

لم يعد لهم الآن مفر من التخلق باخلاق اللاجئين وبسرعة مدهشة. انها في الواقع أكبر لعنة أصابت الآشوريين منذ ١٩١٩ فقد أعملت في سجاياهم هدماً واصابت مزاياهم الطيبة بما لا يمكن وصفه أو تحديده من الضرر.

ويشاء سوء الحظ أن لا يكون في الامكان جعل المعسكر قادراً على سد نفقات نزلائه باستحداث مشاريع عمل داخله. ان أي مشروع منتوى يجب أن تسبقه دراسة وتخطيط للأمد الطويل في حين لم يكن المعسكر الا علاجاً مؤقتا. زد على هذا أن معظم النزلاء لا يعرفون من حرفة غير الزراعة. والرجال بصورة عامة لا يميلون قط الى العمل. كانت ترسل بين الفينة والفينة جوقات عمل اجبارية. الا أن أفرادها يعمدون الى التلكؤ ولاينتجون شيئا يذكر.

مما لفت النظر فعلاً سرعة إلتقاط الآشوريين الأفكار الجديدة التي انتشرت بعد الحرب فخدع بها كثير من البشر في عالم منهوك القوى فقد ارتفعت آمال هؤلاء اللاجئين المحرومين باحياء الامبراطورية الآشورية البائدة حتى اثملتهم. وراحت مطاليبهم بمرور الأيام تزداد وتتضخم باطراد الى أن بلغت بهم حد المطالبة بـ"مملكة" تمتد من(كفري) جنوب كركوك حتى (دياربكر). ويبدو انهم غفلوا عن حقيقة واحدة وهي انه لو جمع كل آشوريي العالم في صعيد واحد من هذه الأرض لما ألفوا غير اقلية صغيرة في هذه المنطقة. كذلك غاب عن أذهانهم أن الشرط



الرئيس المطلق لقيام دولة ما هو الوحدة، في حين كانت انقسامات الآشوريين التي شهدها الضباط البريطانيون في (همدان) مخزية مربكة.

في هذا الموقف هناك سؤال يفرض نفسه فرضا. ترى ماذا سيؤول اليه امرهم؟ اللاجئون أنفسهم تحدوهم رغبة واحدة وهي العودة الى اوطانهم باسرع ما يمكن. والحكومة البريطانية ترغب في ذلك من الصميم. الا ان عقبات جمة كانت تقف في وجه هذه الرغبة. لو تركنا الأرمن جانباً فعلينا أن نقر بالواقع وهو أن الآشوريين لم يجيئوا كلهم من منطقة واحدة. على أن المصاعب بالنسبة الى عودة الرعايا الإيرانيين منهم الى أورميه لا ترقى الى درجة الاستحالة وبالفعل فقد عاد معظمهم الى ديارهم الأولى بالتدريج ولكن بعد مرور فترة من الزمن. ذلك لأن الحكومة الايرانية لم تكن مشوقة لعودتهم ولها في هذا اعذارها الوجيهة. منها تعللها بالاضطرابات التي تسود منطقة أذربيجان وخشيتها من سوء قد يلحق بهم عند عودتهم. هذا وأن الرائد آيدي Major Eadie البريطاني زار حينذاك منطقة أورميه فوجد شعوراً شديداً بالكراهية للآشوريين لان جبلييهم أساؤا التصرف اثناء وجودهم في أورميه. صحيح انهم كثيرا ما استفزوا لكن الإيرانيين نسوا أنهم كانوا يستفزونهم ويعتدون عليهم وظلوا يتذكرون فحسب ردود فعل اعتداءاتهم.

والمشكلة المتعلقة بجبلييي حكاري كانت أصعب حلاً. فهذه المنطقة صارت بعد الهدنة أشبه شيء بخط حدود "الأمر الواقع" هذا الخط عرف فيما بعد باسم "خط بروكسل" الذي ترك كل المنطقة الآشورية داخل الأراضي التركية، وقد رفض الترك عودة الآشوريين اليها. وكانت اتفاقية "سايكس – بيكو" للعام ١٩١٥ قد جعلت مدينة الموصل وما جاورها ضمن دائرة النفوذ الفرنسي. ولم يكن للبريطانيين أي نفوذ فعلي أو دائم في الشمال حتى بعد موافقة البريطانيين والفرنسيين على تعديل الاتفاق وادخال الموصل في مجال النفوذ البريطاني. ولم يكن الوضع الداخلي مستقرا. وقد بقي الكرد احرارا لا سلطان لأحد عليهم كما كانوا في عهد الترك، على ان الدعاية التركية اخذت الآن تتغلغل فيهم وتعمل على اثارتهم.

لنترك هذا جانباً ولنعد الى الآشوريين. اننا نجدهم يفتقرون الى قائد وزعيم. وقد ذكرنا فيما سبق كيف اغتيل مار شمعون بنيامين في العام ١٩١٨. وهو الشخصية القوية الجريئة، فخلفه أخ أصغر منه عليل الجسم توفي في بعقوبة العام ١٩٢٠ لينصب بعده ابن أخ له من العمر أحد عشر عاماً عاجز عن ممارسة أية سلطة فعلية بطبيعة الحال. فكانت عمته (سرما خانم) هي الشخصية الأمّارة والمسيطرة. على انها رحلت في خريف العام ١٩١٩ الى إنكلترا لعرض

قضية قومها وبقيت بعيدة أكثر من عام واحد لذا كانت الحاجة ماسة الى زعيم من الذكور وهو ما عز وجوده. ونجم خلاف في صفوف الآشوريين. وسرى الخلاف الى الجبليين منهم اذ راحت كل قبيلة تسعى من جانبها للعودة الى مجموعة قراها غير ملقية بالاً الى مصير القبيلة الأخرى ولم ينتبهوا الى الفوائد التي قد يجنونها من الاستقرار في دولة متعددة القوميات. فوائد قد تربو على ما نالوه قبل الحرب.

في هذه الظروف بدا آغا بطرس[٣] القائد الوحيد اللائق وقد وصفناه قبلاً بالقائد العسكري الناجح. لكن لم يكن يرجى منه أي أمل في مقدرة على التأليف بين قلوب قومه وماضيه الذي تشوبه شوائب جعله غير أهل للثقة. اذ كان قبل الحرب في أمريكا يبيع السجاجيد المقلدة باعتبارها اصلية، وما الى ذلك من وسائل الرزق التي لا تشرف المرء. بل قيل انه فتك برجل هناك ومما زاد من ضعف مركزه عداؤه المعروف لبيت مار شمعون، اذ كان يطوي له ضغناً ويحفظ عليه لاحتكار هذا البيت السلطة الزمنية. على ان آغا بطرس كان يمتلك مشروعاً كاملاً محدداً يتلخص في أن يتحد الجبليون الآشوريون مع أهالي أورميه لاستعادة جزء من بلادهم فان تم ذلك قاموا بتأليف وطن آشوري موحد الكيان. ومن الممكن بعد ذلك أن يلتحق بلاجئي بعقوبة كل الآشوريين الآخرين المتفرقين في روسيا وإيران. على انه لم يعرف هل استشيرت الحكومة الإيرانية في هذا المشروع؟ لأن موافقتها أمر أساسي فمعظم هذا النتوء الآشوري يقع ضمن حدودها.

بعد مناقشات ومداولات طويلة وافق كل آشوريي أورميه والثلثان من الجبليين على الخطة، وادرك آغا بطرس ان الظروف الراهنة ستحول دون عودة كل الجبليين الى ديارهم في حكاري. على انه كان يأمل استعادة الأراضي الجبلية الممتدة من منطقة (گەوەر) شرقاً ليكونوا على مقربة وتماس مع آشوريي أورميه. وبعد دراسة مفصلة للخطة وموافقة البريطانيين عليها. قامت السلطة البريطانية بتوزيع عدد من البندقيات على الآشوريين يساوي العدد الذي كانوا يحملونه معهم عند وصولهم الى بعقوبة وسحب منهم حال وصولهم.

لو نجح هذا المشروع لكان من المحتمل أن ينشأ وطن آشوري. الا ان عامل النجاح الأساسي هو الوفاق والاتحاد والدلائل كلها كانت تشير الى ان هذا الشرط بعيد المنال من الآشوريين.

محصل القول، بُديء بوضع المشروع على طاولة التنفيذ. وبفضل تحمس سر ارنولد ولسن الحاكم المدني العام في بلاد ما بين النهرين آنذاك غادرت بعقوبة في نهاية نيسان العام

(٣) راجع عنه كتاب السير من هذا السفر (م).



١٩٢٠ المجموعةُ الآشورية الأولى مع ذويها ومقتناها. وحلت معسكرا اقيم في (مندان) وهي قرية صغيرة تبعد ثلاثين ميلاً عن شمال شرق الموصل. واتخذت خطوات أخرى لانشاء معسكر متقدم في (عقره) عند قدمات الجبال. ويشاء سوء حظ الآشوريين ان يتفجر بركان الثورة العراقية في ذلك الصيف وانقطعت السكة الحديد في عدة مواضع وانشغلت القوات العسكرية البريطانية في مهام كثيرة ومراسح اخرى. وهاجم الثوار معسكري بعقوبة ومندان. الا أن المقيمين فيهما مع قلة في سلاحهم الناري، تمكنوا من رد المغيرين العرب على اعقابهم، ثم انتقلوا الى شن حملات تأديبية في مندان راحت تطارد المغيرين وكتب (سر أيلمر هالدين Aylmer Haldane) في مؤلفه: "الثورة في بلاد ما بين النهرين" عن أعمال الآشوريين الآتي:

"... لولا هذه المعونة الباسلة لعمت موجة واسعة من الفوضى جزء كبيراً من بلاد النهرين (ولاية الموصل)."

وتقرر إخلاء معسكر بعقوبة اخلاءً تاما لصعوبة تأمين الأرزاق ونقلت البقية الباقية من نزلائه الى الموصل وارسل الأرمن منهم الى البصرة لتسفيرهم بحرا. وتمت عملية الاخلاء في نهاية أيلول بجهود العقيد (كونليف) ومعاونيه رغم العقبات الشديدة التي لاقوها. على أنهم ضيعوا وقتاً ثمينا. ثم عين (سر برسي كوكس) خلفاً(لـ(أرنولد ولسن)، وصادق هو ايضا على مشروع آغا بطرس وأمر بالمضي في تنفيذه.

امكن تعبئة ستة آلاف مسلح في (عقره) في أواسط تشرين الأول رغم العجز الكبير الذي بدا من آغا بطرس. كان بعض هؤلاء المسلحين قد خدم في وحدات الليفي التي شكلتها سلطات الاحتلال البريطانية في الجبال الواقعة شمال شرق الموصل وكانت خدماتهم موضع رضى خلا استهانتهم بالنظام والضبط العسكريين ولا عجب أن بدا الآخرون أكثر استهانة واقل تقبلاً للضبط والربط، لا بل أجهل الناس به.

كانت طريق مسيرتهم تبدء بعبور جبل عقره ثم دخول أراضي بارزان. ثم الى (نيري) ومنها يتجهون الى الشمال الشرقي حتى (أورميه) وقد تم الاتفاق مع اغوات الكرد وشيوخهم على أن لا يتعرضوا لرتل الآشوريين بسوء وسهل عليهم سحق هجوم صغير تعرضوا له.

ولسوء حظهم ظهر الانقسام في آراء زعمائهم عند وصولهم أراضي (بارزان) الأمر الذي أدى الى انهيار الخطة من أساسها. فالجبليون الذين اصبحوا الآن وهم على مقربة من وطنهم حكاري لم يستطيعوا ضبط انفسهم وتعذر عليهم مقاومة الاغراء الجاذب. ولم يكن من المستبعد أن آغا بطرس كان قد قطع عهداً منفرداً للجبليين دون علم السلطات البريطانية او

من آشوريي أورميه الذين عجزوا عن التقدم وحدهم بعد أن تخلى عنهم افضل المحاربين، فاضطروا مرغمين الى العودة الى مندان مع آغا پطرس. وفشل الجبليون الذين انفصلوا عنه في مسعاهم ايضا اذ داهمهم الشتاء قبل الأوان وكانت الأحوال الجوية صعبة حتى بالنسبة اليهم. وزادوا في موقفهم سوءً بشنهم الغارات على الكرد بلا سبب وحرقهم القرى وقتل اهاليها. صحيح أن بعض هؤلاء الكرد بادؤهم بالعدوان في العام ١٩١٥ وكان لهذا العداء يد في اخراجهم من ديارهم لكن ما هو ذنب الآخرين المسالمين الذين لا دخل لهم؟ سلوكهم الشائن هذا خلق نحوهم شعوراً بالمقت والكراهية فزاد من حالهم سوءً على سوء وظل هذا الشعور يلاحقهم الى يومنا هذا، كما أضر بسمعة البريطانيين كثيرا اذ فطن الكرد الى وجود ضباط بريطانيين في صفوف الآشوريين (رافق آغا پطرس ضابطان بريطانيان بسمة مراقبين ليس الا). ولم يكن في مقدور أحد أن يقنع الكرد بأن الآشوريين لا يعملون وفق اوامر بريطانية. وكسب البريطانيون عداءً شديدا مما جعل الكرد اكثر استعداداً لتقبل الدعاية التي كانت تتسرب اليهم مما وراء الحدود.

# ٤

## الاستقرار في العراق

أقام فشل مشروع آغا پطرس الدليل على تعذر انشاء كيان آشوري سياسي في الوقت الراهن على الأقل، ثم أن الحكومة البريطانية لم تكن على استعداد للانفاق على هؤلاء العاطلين الى ما شاء الله، مع الضرر الفادح الذي يلحق بهم جراء البطالة لذلك ارتؤي حثهم على الاستقرار في البلاد ما استطاعوا اليه سبيلا وكنا قد ذكرنا انهم يؤلفون ثلاث مجموعات رئيسة هي:

١- المجموعة الأورمية وهم رعايا إيرانيون. تمكن معظمهم من العودة الى بيوتهم الاولى بالتدريج وهم يعيشون الآن كما كانوا قبل الحرب. وقد ذكر زائر لأورميه حديث زيارة، قال انه ليصعب تمييزهم عن الإيرانيين المسلمين، كانت عودتهم تدريجية ولم تتحمس الحكومة الإيرانية لرجوعهم الا انها وافقت كما اسلفنا. والآن يوجد من المتخلفين في العراق منهم ما يزيد قليلاً عن الخمسمائة، معظمهم يعمل في المدن لا سيما في بغداد. وتمتهن الزراعة قلة منهم.

٢- المجموعة الثانية تتألف من اولئك الذين كانوا رعايا لأغوات الكرد في (بروارى بالا) و(نيروه ريكان) قبل الحرب. ان هذه المنطقة هي من ضمن الأراضي العراقية. وتقع جنوب غرب (خط بروكسل) مباشرة[١]. لم تنشأ عقبة ما في سبيل اعادة هؤلاء الذين يعدون ثمانمائة أسرة تقريبا. بل أن أغوات الكرد أنفسهم كانوا يرحبون بعودة أفضل فلاحيهم الى أراضيهم. لذا كانت عودتهم سريعة، وحظهم افضل مما كان قبل الحرب لأن

(١) على اثر حوادث الاصطدام والاشتباكات. رسم خط حدود اقترحه برانتنك الوسيط البلجيكي الذي عينته عصبة الأمم اثناء احتدام النقاش حول الحدود الدولية في ١٩٢١. وهو يتبع مجاري الانهار بدلاً من ذرى الجبال ويطابق تقريباً الحدود بين الولايتين القديمتين: الموصل وحكاري وقد ثبت فيما بعد حدوداً دولية بين العراق وتركيا (م).



الحكومة العراقية انشأت جهازاً ادارياً أقوى وأكثر فعالية بكثير من الادارة التركية، وكان من المقدر أن يدب الضعف في نفوذ اسيادهم الاغوات فيصلح حالهم. في مبدء الأمر كان ثم خطر واحد يتهددهم الا وهو غارات الكرد من وراء الحدود، وعبر الأراضي التركية التي خلت في حينه من سلطة حكومية. وقد سقط جراء ذلك عدد من القتلى في اثناء الغارات الأولى. ثم تحسنت الأمور كثيراً خلال السنين الثلاث أو الأربع التالية.

٣- المجموعة الثالثة وهي الأكثر أهمية، تتألف من سائر جبليي حكاري وكلهم رعايا عثمانيون سابقون. وأراضيهم تقع في تركيا شمال (خط بروكسل) وكان عدد أسرهم يقدر في السنة ١٩٢٠ بثلاثة آلاف (يتخذ معدل خمسة افراد للأسرة الواحدة عادة من رجال الى نساء الى أطفال).

وفي صيف العام ١٩٢١ اغلقت ابواب معسكر مندان وحث الآشوريون على الاستقرار. ومنح كل فرد منهم بصرف النظر عن الجنس أو العمر، مبلغ مائة وعشرون روبية[٢]. كالعادة كان مصدر هذا المال طبعاً دافع الضريبة البريطاني ثم التحق عدد كبير من شبانهم بوحدات الليڤي التي تم تشكيلها في ذلك الحين كما سيأتي بيانه، وعين ضابط بريطاني للاشراف على إسكان البقية الباقية. وفي خريف العام ١٩٢١ اشارت تقارير التوزيع الانتشاري للآشوريين في لواء الموصل الى الأرقام التالية:

٦٩٥٠ لاجئا استُوطِنوا (أو عادوا) الى شمال العماديه.

١١٠٠ لاجيء استُوطِنوا في قضاء العماديه.

٧٤٥٠ لاجئا استُوطِنوا في دهوك وزاخو وعقره والشيخان.

وكانت أفخاذ من قبيلتي الجيلو والباز في مقدمة من استوطن بشكل جيد واستقر نهائياً في سهل قضاء الشيخان. وفي العام ١٩٢٢ شرع عدد من الجيلو الباز مع قبيلتي تخوما وتياري العليا والسفلى - وهما اهم قبيلتين آشوريتين - بالمسير الى ديارهم في حكاري. وكان يبدو انهم لم يلقوا معارضة من الترك الذين كانت سيطرتهم على تلك البقعة في حكم العدم وقتذاك. وبدت مشكلة اسكان الآشوريين وكأنها منتهية في الظاهر خلال العامين التاليين. واعني في خريف العام ١٩٢٤، ذلك لأن عودة معظم اللاجئين الى ديارهم ما قبل

(٢) عملة هندية روّجها المحتل البريطاني في العراق بدلاً من العملة العثمانية الملفاة وتتفاوت قيمتها تفاوتاً عظيماً وفقاً للظروف. الاّ انها كانت حين استبدالها بالنقد العراقي الجديد في نيسان ١٩٣١ تعدل ٧٥ فلسا. (م)

الحرب وسع المجال لتوطين الباقي في الأراضي المتيسرة ضمن لوائي الموصل وأربيل.

على أن خلافا نشأ في آب ١٩٢٤ بين والي (جوله ميرك) التركي وبين فئة من التخوما – اشرس الآشوريين واشدهم مراساً – اثناء قيامه بجولة لجباية الضرائب. فضبط التخوما متاعه واثقاله، ثم مالبثوا أن أعادوها. الا أن الحكومة التركية قررت أن تقتص لهذا العمل. في الواقع أن الترك كانوا يتربصون بالآشوريين ويتحينون الفرصة لطردهم. فزودتهم هذه الحادثة بالذريعة المنشودة وحشدوا قوة عسكرية ضخمة قامت بتحركات سريعة جداً هدفها طرد الآشوريين من تركيا. فنجحت ولم يجد الآشوريون بداً من اللجوء الى العراق ثانية بسبب عجزهم عن المقاومة لغياب معظم المحاربين في الليڤي البريطاني. الا أن الجيش التركي تعقبهم الى داخل الأراضي العراقية فتصدت له قوات الليڤي الآشوري تساندها فصائل غير نظامية أشرفت على تعبئتها (سرما خانم) عمة مار شمعون، ومطران (يوالاها) وردت القوات التركية على اعقابها. إن هذا المطران نزل الى ميدان المعركة بنفسه وفق أصدق التقاليد الآشورية. بعد أن خلع عنه حلته الكهنوتية وسلمها الى أقرب الشمامسة وقاد هجوماً ناجحاً على العدو، ومنحت (سرما خانم) نوط الامبراطورية البريطانية لقاء مجهوداتها في صد الهجوم التركي.

وبنتيجة طرد الآشوريين من حكاري، عادت حكومة العراق تواجه مشكلة إسكانهم مرة أخرى، ولم يكن الموقف مساعداً. فتصاعد الشعور القومي في العراق، بدأ يحتك بمشاعر الآشوريين ومطامحهم التي لا تتفق مع مطامح البلاد. وكان ساسة العراق يتميزون غيظاً لضروب الرعاية التي شملت اللاجئين الآشوريين والنعم الكثيرة التي اغدقت عليهم (كإعفائهم من الضرائب ومنحهم أراضي دون مقابل وما الى ذلك من امتيازات). في حين ظلوا يعتبرون أنفسهم في حماية بريطانية ويترفعون عن مراجعة الموظفين العراقيين تعالياً واستكبارا. وكان تجنيدهم في الليڤي باعث حقد آخر. الحق يقال أن الليڤي الآشوري لم يستخدم ضد العرب في أي مناسبة من المناسبات. وانما قصر استخدامهم في مواجهة حروب الثوار الكرد، اعني لمصلحة حكام العراق بصورة مطلقة الا أن الليڤي هو قوة عسكرية تابعة للجيوش البريطانية، وافرادها لهذا السبب هم موضع شك من القوميين العراقيين. وكان الحسد والغيرة نتيجتين محتومتين تفاقم شرّهما وتعاظم خطرهما باسلوب الاستخفاف الذي كان بعض ضباط الليڤي البريطانيين يتحدث به عن الجيش العراقي الجديد الذي بدء يدخل دور التكوين. خاصة وأن أول عمليات عسكرية له ضد الكرد كان حليفها الفشل الذريع. وتأزم الوضع للغاية بالفتنة الدموية التي أثارها الليڤي في كركوك (أيار ١٩٢٤) كما أمكن بشق الأنفس تفادي فتنة



مماثلة في الموصل قبلها بتسعة أشهر.

في كركوك فقد الليڤي كل سيطرة على النفس وتمرد افراده بعد أن شبعوا اهانات واستفزازات والحق يقال. ففتكوا بخمسين مواطناً بينهم شيخ ديني جليل القدر. مهما كانت درجة تلك الاستفزازات فان هذه المجزرة التي اقدم عليها جنود نظاميون كانت لطخة سوداء شنعاء، ووصمة عار لحقت باسم الآشوريين. من الواجب أن نقر هنا بان موقف الحكومة العراقية ازاء هذه القضية اتصف بأعلى درجات الحكمة والتعقل. وقد حكم عدد من أفراد الليڤي وادين تسعة منهم ثم اطلق سراحهم بعد فترة وجيزة قضوها في السجن على اثر صدور عفو عام عنهم. وفي ٣١ ايار ١٩٢٤ أي بعد مرور أقل من شهر على الحادث أصدر المندوب السامي البيان التالي، كمن كان يريد صب الزيت في الماء العكر:

"إن حكومة صاحب الجلالة البريطانية التي تولي العناية الكبيرة بقضية المحافظة على المصالح الآشورية منذ أمد طويل، تحدوها في ذلك الخدمات التي قدّموها للحلفاء اثناء الحرب، وفي سبيل تحديد علاقاتهم المقبلة مع الدولة العراقية، قد قررت دفع الحدود الشمالية الى أبعد حد ممكن لتشمل القسم الأكبر من الآشوريين عدا اولئك الذين يسكنون في مناطق تعود الى الحكومة الإيرانية. ومن المتوقع ان يدخل في هذه الحدود كل الجبال التي يسكنها التياري والتخوما والباز والجيلو. كما انها اخذت على عاتقها تأمين مواضع السكنى لهم داخل الأراضي العراقية لا لاولئك الذين يقطنون اصلاً في تلك المناطق وحدهم بل للآشوريين الآخرين المتفرقين الذين لم تكن بلاد فارس لهم وطناً."

"إن فخامة المندوب السامي قد تأكد من وجود مساحات تزيد عن الحاجة من الأراضي الاميرية المتروكة في شمال دهوك وفي العماديه والجبال الشمالية صالحة لاسكان القوم المذكورين بصورة نهائية. ولما وجد أن هذه السياسة هي الأضمن من غيرها لتحقيق مصلحة الآشوريين فضلاً عن مصلحة الدولة العراقية فقد طلبت حكومة صاحب الجلالة البريطانية من الحكومة العراقية تقديم تأكيدات على النقاط التالية التي تعتبر الحجر الأساس لنجاح المشروع:

أولا: تخصص الحكومة العراقية أراضي خالية في المناطق التي ورد ذكرها آنفا، لسكنى الآشوريين. منحة وبدون بدل وبشروط جيدة.

ثانيا: تضمن الحكومة العراقية لكل من أعيد إسكانه بهذه الصورة وفي

الأراضي التي ستخصص له عما قريب. ولكل اولئك الذين استقروا في أراضيهم الأصلية من التياري والتخوما والباز والجيلو (في حالة خروجها من يد الحكومة التركية وضمها الى العراق) مقداراً مناسباً من الحرية لادارة شؤونهم المحلية بانفسهم كانتخاب مختاري قراهم. ولها أن تتخذ التدابير اللازمة في كل قرية لجباية الضرائب التي ترتأي الحكومة فرضها عليهم وباشراف الحكومة بالذات."

"هذه التأكيدات قدمتها الحكومة العراقية. وشرع في المفاوضات لتسوية قضية الحدود. وتأمل حكومة صاحب الجلالة البريطانية أن يكون تحقيق هذه السياسة ممكناً في أنسب وقت، تلك السياسة التي لم تتخذ الا لبلوغ هذه الغاية. وانها مؤمنة بضمان منطقة كافية مناسبة للتوطين في حدود الامكان وحرية واسعة لقيام المستوطنين بادارة شؤونهم المحلية."

لم تجد الحكومة العراقية بداً من تنفيذ توصيات المندوب السامي، اذ كان في حكم المؤكد ضياع ولاية الموصل وضمها الى تركيا بدون دعم من بريطانيا العظمى. على أن إخراج الآشوريين من حكاري عقد المشكلة. وكإجراء مؤقت أسكن أكبر عدد ممكن من أسرهم في اقضية الشيخان وبرواري ودهوك. وابتعدت أسر قليلة شرقاً فاسكنت (دشتي حرير) وحول (باطاس) في لواء أربيل. وتفرق الأخرون في المدن العراقية.

وببقاء الأمل في ادخال جبال (حكاري) ضمن الحدود العراقية عندما تقوم عصبة الأمم بتثبيت نهائي للحدود. مكث اللاجئون في المناطق التي عينت لهم من غير أن يتم استقرارهم نهائياً. وكانوا يعانون فقراً مدقعاً لذلك بوشر بتنفيذ مشاريع فتح وتعبيد طرق في لواء الموصل لتشغيلهم.

على اية حال اتخذ مجلس العصبة في كانون الأول ١٩٢٥ قراراً بترك كل الاقليم الذي يسكنه الآشوريون العثمانيون سابقاً لتركيا. فضاع كل أمل بإعادتهم اليه. وبات واضحاً انهم لن يجدوا موطناً آخر لهم غير العراق. وكان (سر هنري دوبس) آخر مندوب سام قد قام باستفسارات تمهيدية حول امكان اسكانهم في اقليم ما من اقاليم الامبراطورية البريطانية وكانت كندا في رأس القائمة. الا انه لم يظفر بجواب مرض كما لم يبد الآشوريون تحمساً للمشروع.

في غضون العام ١٩٢٦، أقترحت مناطق عديدة في شمال العراق لتوطين اللاجئين. منها منطقة قبائل (السورجي) في لوائي الموصل وأربيل، ومنطقة (رانيه) في لواء أربيل، وسهل



(براز كرد) في منطقة (برادوست) وهي ناحية في أربيل. ولم تتيسر منطقة واحدة تتسع لاسكان عام شامل الا في حالة انتزاعها من اهاليها الشرعيين الذين اشغلوها أحقاباً ونقلهم الى اطراف أخرى من العراق. وفي هذا العمل ظلم صارخ ولاشك وسيؤدي حتما الى نشوء أحقاد مستحكمة بين الكرد والآشوريين. لقد عنّت فكرة مشابهة لفكرة سر ارنولد ولسن في العام ١٩٢٠ أيام كان وكيلاً للحاكم المدني العام. اذ أوصى بإسكان الآشوريين في وادي (سپنه) غرب العماديه. وكتب الى وزير الهند البريطاني ما يلي[٣]:

"... من شأن هذا المشروع أن يتيح لنا فرصة انصاف الآشوريين بشكل يرضيهم ويرضي القيم الخلقية الأوروبية في الحق والعدل. كما سيساعدنا على حل مشكلة من أصعب مشاكل التنابز الديني والعنصري في كردستان. والتخلص من خطر يهدد السلام في شمال بلاد ما بين النهرين تهديداً كبيراً في المستقبل، وتأديب أولئك المسؤولين عن حوادث العنف في العماديه... أن هذه الفرصة لن تسنح لنا ثانية."

وقدر (سر ارنولد ولسن) أن مشروعه هذا يوجب تهجير زهاء ألفي أسرة كردية. الا أنه أخذ بنظر الاعتبار وجود أرض كافية لهم في المنطقة المجاورة. واقترح أيضاً أن تدفع لهم تعويضات مالية. وبحسب رأيه ورأي كثيرين من أمثاله أن الكرد لايستحقون قدراً كبيراً من الحب والرعاية بسبب ثوراتهم المتواصلة وفتكهم البربري بضباط بريطانيين، ونظراً لما عقب ذلك من احداث وعلى ضوء تطورها لايسع المرء الا الشك في نجاح هذا المشروع فيما لو دخل حيز التنفيذ والأمر سواء أنجح أم فشل فأن الفرصة في العام ١٩٢٦ كانت قد فاتت.

وبدا أن منطقة وادي (بەراز كرد) في برادوست هي أنسب منطقة وأوسعها بعد أن تبين هلاك غالبية سكانها الكرد السابقين أو تركهم قراهم بسبب المجاعات والهجمات العسكرية أثناء الحرب العظمى. وبناءً على هذا شكلت لجنة تحقيق في الموضوع وظهر من تقريرها أنه لا يمكن إسكان أكثر من ٤٧٣ أسرة. والإسكان متعذر بحد ذاته ما لم تجر أعمال تمهيدية واسعة في المنطقة. والآشوريون الذين كان لهم من يمثلهم في اللجنة لم يبدوا أي تحمس للفكرة وقالوا:

"اذا تقرر إسكانهم هناك فلن يقبلوا الا بعد ان تحقق لهم الشروط التالية:

(٣) كانت ادارة بريطانيا للعراق من أختصاص وزارة الهند. ثم فك ارتباطها بعد استحداث وزارة المستعمرات (م).

١- الايجار بعقود مباشرة مع الحكومة لا مع أغوات الكرد.

٢- منحهم سلفاً على شكل بذور.

٣- منحهم قرضاً من حيوانات الحراثة.

٤- يتم نقلهم من الموصل مجانا.

٥- يزود الفلاحون الذين سيقومون بفلاحة الأرض بالطعام والارزاق."

وافقت الحكومة العراقية على المشروع بالنتيجة. لكن لم يبدر منها ما يشير الى القيام بتنفيذه. وجأر الآشوريون بالشكوى واحتجوا بأن المنطقة بعيدة ومنعزلة تماماً. وفي أثناء ذلك راحت البقية من كرد برادوست تنشط لاثبات ملكيتها في الأرض. في حين ظهرت بوادر من الشيخ (أحمد البارزاني) الذي بقيت منطقته لا تطالها سلطة الحكومة، تشير انه قد يلجأ الى استخدام قواته للاخلال بأمن المنطقة. وفي الوقت نفسه بذلت مجهودات أخرى في هذا السبيل واصدر مجلس الوزراء العراقي في الثامن من آذار العام ١٩٢٧ القرار الآتي:

"أ- تسعى وزارة الداخلية لإسكان الملتجئين الموجودين الآن في المنطقة الشمالية في الأراضي والقرى التي تراها صالحة لسكانهم بدون الالتفات الى قومياتهم وبدون تمييز فيما بينهم.

ب- يخبر هؤلاء الملتجئون أن الحكومة مستعدة لأن تمنح اعفاءات خاصة لكل فرد يقوم بإعمار الأراضي وحرثها ويعمل بإرشادات الحكومة واوامرها وفقاً للقوانين المرعية.

ج- أن يجتنب اسكان الملتجئين في المواضع التي يمكن أن يعترض على اسكانهم فيها من جانب الحكومات المجاورة أو من قبل السكان الأصليين بسبب حق القرار أو غيره من الأسباب المشروعة."

والملاحظ في هذا القرار انه لم يورد ذكر لاسم الآشوريين. اذ حرصت الحكومات العراقية على اجتناب التسمية على الصعيد الرسمي، تريد بذلك أن لا توجد فرقاً بين اللاجيء العربي والكردي والآشوري. فقد كان يوجد فعلاً بعض اللاجئين العرب والكرد الذين هم بحاجة الى أرض. على أن مشكلتهم بجوهرها تختلف عن مشكلة الآشوريين ومما يؤسف له حقاً أن الوزراء العراقيين كانوا يرفضون مواجهة الحقائق في حين أنهم يفهمون المشكلة فهما جيداً. والسبب في اجتنابهم التصريح والاكتفاء بالتلميح رسمياً هو سياسي اصلا. والآشوريون من



الجهة الأخرى كانوا من اصعب الناس ارضاء. ومعونتهم ليست امراً سهلاً فهم يجدون في كل مشروع يُقترح عليهم علة ويثيرون حوله كثيراً من الاعتراضات. كما بدا وكأنهم عاجزون عن مواجهة الحقائق المجردة أو أن يدركوا أن إسكانهم في بقعة واحدة هو أمر محال اذ لايوجد ثم أرض تستوعبهم جميعاً وتلك حقيقة لا يمكن نكرانها. وكدليل على مواقفهم هذه سأقتبس شيئاً من تقرير المفتش الاداري البريطاني للواء الموصل المؤرخ في ٢٨ تموز ١٩٢٧:

"استدعى قائمقام العماديه الآشوريين ذوي العلاقة وشرح لهم العروض المقترحة وأعني بها اسكان بعض الجماعات الآشورية على الشكل التالي:

١٠٠٠ نَفْسٍ من قبلية تياري العليا في برواري ژيري.

١٥٠٠ نَفْسٍ من قبيلة تياري العليا في (نهله) بعقره.

١٠٠٠ نَفْسٍ من قبيلة تياري العليا في قرى (دوسكي) الحكومية.

٤٠٠٠ نَفْسٍ من قبلية تياري السفلى في قرى برواري ژيري ببطونها (الآمون وكراموس) في چم سوس.

فأجاب رجال تياري العليا والسفلى بأن لا حاجة تدعو الحكومة الى تصديع رأسها بإسكانهم حتى الربيع القادم لأن الآشوريين اذ ذاك سيعلنون عن قرارهم النهائي. واجابت عشيرة (الآمون) انها استوطنت (چم سوس) منذ زمن ولايسعهم ان يتصوروا فكرة انتقال عشيرة (كراموس) الى منطقتهم. وقالت عشيرة (كراموس) انها ترفض الانتقال من (چَلكي) وفي رأيي أن الأمور ستتعقد علينا لو بقينا مصرين على محاولة إسكان الآشوريين بشكل قبائل أو مجموعات."

وبعد فترة وجيزة قدمت للسلطات في أيلول، مذكرة مذيلة بستة واربعين توقيعاً لزعماء تياري العليا والسفلى والتخوما والديز، بدأوها بالقول:

"إن الحكومة عرضت اسكانهم في قرى متروكة ماؤها قليل ومناخها سيء وأنهم لا ينتوون العيش في العراق حتى لو هيأت لهم الحكومة قرى أفضل من تلك."

ومن هذا يتضح أن الأمل في إمكان عودتهم الى حكاري ما زال يراود الآشوريين إن لم يكن اليوم فغدا.

في تموز ١٩٢٧ عين النقيب فوريكر Fowraker وهو ضابط من ضباط الليفي يتكلم السريانية بطلاقة - للاشراف على اعمال الاسكان على أن يكون مرتبطاً بالمندوب السامي

مباشرة. وما لبث أن ادرك هو ايضاً ومنذ البداية أن الآشوريين أناس لا يسلس قيادتهم ويصعب اسداء المعونة اليهم كما قدر ذلك المندوب السامي نفسه[٤]، بدليل ما كتبه متتبع على صلة بالموقف في ١٤ آب من السنة ١٩٢٧:

"حول الاسكان المقترح في قرى اسماعيل بك وهي (باطاس ودشتي حرير وغيرها) اعترض الآشوريون بعدم امكانهم ترك محلات سكناهم الحالية في موعد اخطار قصير كهذا. واعتراضهم هذا لم يكن مفهوماً. وهو عين الاعتراض الذي ادلوا به عندما بوشر بمحاولة نقلهم الى مواضع سكناهم الحالية في الخريف الماضي وقد طلبوا السماح لهم بالبقاء حتى ربيع هذه السنة."

"وفي شهر نيسان زار سر هنري دوبس مدينة الموصل وبعد التشاور مع مار يوسف وقومه تقرر أن يكون شهر آب أفضل وقت للانتقال. أما الآن فيبدو أن الآشوريين لا يريدون الانتقال لا في هذا الشهر ولا في هذه السنة ومن هذا يتبين أن الحجة التي تذرعوا بها – أي اخطارهم بالرحيل في وقت قصير – هي حجة سخيفة."

وواصل النقيب (فوريكر) مهمته الصعبة حتى شهر تشرين الثاني ١٩٢٨ وعرقلت اعماله الى درجة كبيرة قلة المبالغ المرصدة. اذ لم يبق اعانة لونّ Lunn التي هي حصيلة اكتتابات وتبرعات العام ١٩٢٤ في إنگلترا وامريكا غير مبلغ ضئيل لايتجاوز اربعة آلاف پاون استرليني.

ظل النقيب (فوريكر) ينتقل بين القبائل الآشورية بقية العام ١٩٢٧ وسائر العام ١٩٢٨ متفقداً امورهم، مستطلعاً حاجاتهم، مستكشفاً أماكن اسكان جديدة لهم، عاقداً الايجارات للمستوطنين منهم، مقابلاً موظفي الحكومة واصحاب الأراضي المحليين، مساعداً الأسر على الانتقال الى مناطق سكن أفضل بما تبقى لديه من المال. وكانت المصاعب كبيرة جداً الا انه تمكن من اجراء عملية التوزيع بالتدريج مستهدفاً جمع المستوطنين بحسب الروابط العشائرية على قدر الامكان ومستخدماً الأماكن المتيسرة بأفضل ما يمكن لكن الآشوريين لم ينفكوا عن الشكوى والتذمر وكتب مار شمعون الى المندوب السامي رسالة احتجاج وشكوى اجاب عنها المفتش الاداري للواء الموصل بتقرير اجمالي للموقف. وكان يشغل هذه المنصب (الرائد) ولسن Wilson الذي حل محل النقيب فوريكر في شهر تشرين الثاني ١٩٢٨ وإليك ما جاء في التقرير:

(٤) الراحل السر هنري دوبس .G.C.M.G خليفة السر پرسي كوكس في ١٩٢٤ (ستافورد).



"١- أنا وضابط الاسكان النقيب فوريكر نخالف مخالفة تامة ما ورد في الكتاب من مزاعم حول وجود سوء تفاهم كبير بين الآشوريين وبين موظفي الحكومة العراقية. أن تجارب ضابط الاسكان وتجاربي تثبت أن ٩٩ بالمائة من القضايا التي عرضها الآشوريون على الموظفين العراقيين قد نظر فيها وقت تسويتها وحسمت بحياد وعدالة. ومن الجدير بالذكر هنا أن عدداً كبيراً من الآشوريين الذين تم توطينهم منذ عهد قريب قدموا لي وللمتصرف عرائض يعملوننا فيها أن تكون مراجعتهم قاصرة على موظفي الحكومة العراقية وحدهم وبشكل مباشر. وهم لايريدون مداخلة مار شمعون. وأذكر بهذه المناسبة أن لكل من قائمقام العماديه ودهوك (حيث يسكن معظم الآشوريين) منزلة طيبة في قلوبهم، وهم يكنّون لهما وداً لمعالجتهما امورهم على أحسن وجه."

٢- النقيب فوريكر وانا ايضاً لا نتفق مطلقاً مع مار شمعون حين يزعم بأن اغلبية الآشوريين ما زالوا دون أرض يستقرون فيها. والواقع هو أنه لم يبق غير خمسمائة أسرة لم يتم اسكانها بعد. وقد ثبت لدينا أن قسماً من هذه الأسر تأبى الاستيطان وافرادها مشاغبون مولعون بإثارة المشاكل العديدة. وهم إما يصرون على العودة الى تركيا، وإما أفاقون بطبعهم ينفرون من الاستقرار على أرض معينة. ونصف هذه الأسر تريد أن يكون سكناها في برادوست. ولما لم يتبق من اعانة لون Lunn غير ستة آلاف روپية (٤٥٠ جنيه سترليني) فاننا نقترح صرف ما لا يقل عن خمسة آلاف منها لمشروع اسكان برادوست. إن الفقر في آشوريي هذا اللواء لا وجود له. وان عمدنا الى مقارنة فرد بفرد، فهم أحسن حالاً من جيرانهم الكرد أو المسيحيين أو اليزيدية لكنهم مغرمون بجمع المال وهو طبع فيهم. زد على هذا تخلقهم بعقلية اللاجئين الجشعة الأمر الذي جعلهم ينظرون الى الحكومة البريطانية ومصادر الاعانات لخارجية الخيرية نظرتهم الى بقرة حلوب يجب اعتصار ضرعها الى آخر قطرة."

وتواصلت أعمال الإسكان خلال العامين ١٩٢٩ و١٩٣٠ باشراف الرائد (ولسن) وفي نهاية السنة الثلاثين قدر عدد الأسر التي لم يجر اسكانها بعد، بما لا يزيد عن الثلاثمائة منهم عدد كبير من البطن الآشوتي التابع لقبيلة تياري السفلى ومعظمهم يمتهن الرعي وبقى مشروع برادوست قيد المداولة. الا أن الآشوريين أصروا على رفضه حتى بعد موافقة وزير الداخلية

على السماح بارسال وحدة من الليقي لاعداد الأرض في العام ١٩٣١. وفي خريف تلك السنة وضع المشروع على الرف مؤقتاً بسبب العمليات العسكرية والاشتباكات المسلحة مع اتباع الشيخ (أحمد البارزاني).

بقي الوضع على حاله حتى أشرف عهد الانتداب البريطاني على النهاية في أواخر تشرين الأول ١٩٣٢[٥] وبالاجمال كانت اغلبية المزارعين الآشوريين الساحقة قد استقرت. صحيح انهم لم يستقروا برمتهم في القرى التي كانت اجاراتها تعقد مع الحكومة مباشرة. اذ كان كثير منها ملكاً خاصاً للاقطاعيين الكرد. وهو مما يضايق الآشوريين ويمضّهم فالمستأجر عادة دائم القلق على اجارته اذ ليس من يضمن له دوامها. وقد وقعت بالفعل حوادث من هذا النوع وأخرج الآشوريون من القرى التي أسكنوا فيها. وليس هذا بالأمر الغريب في منطقة لم تمارس فيها ادارة حكومية منتظمة الا منذ زمن قصير. ومع أن لمخاوف الآشوريين ما يبررها وهو المتوقع من اناس لا يعرفون شيئاً عن البلاد التي نزحوا اليها فان التجارب العملية لا تقر صواب هذه المخاوف، لأن الملاّك الكردي العادي يرغب في أن يكون مستأجرو أرضه من الصنف الممتاز. والآشوريون عموما خير من الكرد من هذه الناحية، ومن جهة أخرى أن الاحوال الزراعية التي يعيشها الآشوري لا تختلف عن تلك التي يعيشها الفلاح العربي أو الكردي، فمن النادر أن ملك واحد من هذين حقاً في الأرض التي يستثمرها مهما صغر هذا الحق. ولصاحب الأرض شرعاً الحق في أن يطرد أي مستأجر يشاء. على أن السلطة عادة كانت تتدخل منحازة الى الفلاح ولا تقر اخلاء الأرض من مستأجر لها الا لأسباب قوية. وهذه حقيقة لا تنكر ظلت مصدر شكوى ملحة لبعض المالكين في جنوب العراق عندما يريدون التخلص من مستأجرين متقاعسين بطردهم. وقد شرح اسلوب التعامل الزراعي المتعارف عليه في كل انحاء العراق شرحاً وافياً لمجلس الاسكان الاستشاري الآشوري الذي سنأتي الى ذكره، وذلك في شهر حزيران العام ١٩٣٣. وعندها سأل اعضاؤه عن ضمانات المستأجر في القرى المملوكة فأجابت اللجنة الحكومية في الموصل بما يلي:

"تسوى المنازعات والخصومات بين المستأجرين واصحاب الأرض وفقاً للطريقة المتبعة في سائر انحاء العراق. وأن السلطات الادارية لا توافق على اخراج الفلاح المستأجر من أرضه الا في حالة رفضه دفع حصة الملاك من الغلة أو عند اخلاله بالقوانين أو قيامه بما يعكر صفو الأمن. أما اذا لم يزرع الفلاح جانباً من أرضه

(٥) وافقت عصبة الأمم على انهاء الانتداب البريطاني والتعويض عنه بمعاهدة تحالف مع اعلان استقلال العراق وقبوله عضواً في عصبة الأمم (م).



ويبقيها مرعى لمواشيه فعليه أن يدفع ما يساوي بدل ايجارها للملاك."

وقد وضعت الفقرة الأخيرة لحماية حقوق الملاك. لان مدخوله هو نسبة معينة من الغلة المحصودة وهو في الوقت نفسه بدل ايجار الأرض في العراق ولذا فهو يمنى بخسارة ان لم تزرع أرضه.

كان النقيب (فوريكر) ينظم عقود الاجارات بين الملاك والآشوريين ولم ينجم خلاف ولم يتسبب عنها شكوى ذات خطر. في الواقع ان الآشوريين ما كانوا ليهتموا بتحديد عقد الايجار عند نهايته وانما يستمرون في زراعة الأرض كالسابق وبالشروط الأولى، دون أن يجدوا حاجة الى كتابة سند.

كان ثم سبب آخر للشكوى. هو فساد جوّ قراهم. لا نكران في ان نسبة الوفاة في أطفالهم كانت مرتفعة، الا ان حالهم في هذا هو عين الحال في كل انحاء البلاد. لان الآراء الحديثة في كيفية تربية الاطفال ورعايتهم لم تجد بعد سبيلها الى السكان. ولاشك ايضا في ان بعض قرى الآشوريين لا تتوفر الشروط الصحية فيه مطلقا. على ان الملاريا منتشرة في كل الوديان الجبلية ولايسلم منها واحد. وقد ذكر زائر لكردستان قبل الحرب شيئاً عن نسبة الوفيات العالمية التي يسببها هذا المرض هناك. وليس ثم ما يؤكد بشكل قاطع ان القرى الآشورية أسوء حظاً من قرى الكرد. في حين كانت قراهما افضل من قرى العرب في أهوار العراق الجنوبية بوجه عام. قد يكون الكرد والعرب أكثر من الآشوريين احتمالاً لطقس البلاد. الا أن انصراف أولئك الى زراعة الرز زاد في وضعهم الصحي سوءً. الحق يقال أن زراعة الرز أكثر فائدة للفلاح من زراعة أية غلة لأنها تأتي بحاصل كبير في منطقة الجبال. الا ان الرز حليف الملاريا. وقد زاد من الحالة سوءً ان زراع الرز الآشوريين قلما اهتموا بتصريف المياه المتخلفة في حقولهم بعد نبته للقضاء على اماكن تكاثر البعوض. والسبب في ذلك يعود الى اعتبار أنفسهم غير مستقرين بشكل دائم.

ويحسن بنا ان نقتبس شيئاً من التقرير الذي كتبه طبيب الصحة البريطاني في الموصل الدكتور ماكليود Dr. Macleod في ٢١ أيلول ١٩٣٠، اذ قال:

"اني أجمل الوضع بما يلي:

١- الحالة الصحية العامة للآشوريين هي مثل حالة كل سكان الجبال الآخرين، فبعضهم يعيش في مناطق صحية، وبعضهم يعيش في مناطق موبوءة.

٢- في القول أن الآشوريين يموتون بالمئات مبالغة عظيمة.

٣- هناك تسعة مستوصفات موزعة على اقضية لواء الموصل. خمسة منها تقع ضمن مناطق سكنى الآشوريين وهي تقوم بعمل محمود. وجميع مناطق سكناهم لاتبعد أكثر من خمسة عشر ميلاً عن تلك المستوصفات.

٤- وفيات الأطفال عندهم لا تزيد عن وفيات المجتمعات المشابهة في جبال اللواء. وهي معادلة لها ايضا في عدد الاصابات بالملاريا.

٥- كثيرا ما تكون اصابات الملاريا ذات نسبة عالية في المناطق الجبلية الا انها لا تفرق بين المسيحي والمسلم فهما فيها سواء.

٦- ان ملاك الموظفين في دوائر صحة لواء الموصل لا يضم الا مسيحيين ومن الخطأ القول بوجود أي محاباة أو تفضيل للمسيحيين على المسلمين أو بالعكس فيما يتعلق بالخدمات الصحية.

٧- في ظروف العراق الحالية يصعب جداً الحصول على احصاءات موثوقة ضرورية حول القرى والبلدان الصغيرة في أي جزء من أجزاء البلاد. ومهما يكن من أمر فان من واجبات مدراء النواحي اعلام السلطات الادارية باصابة غير عادية بمرض، أو بحادث موت غامض في مناطقهم ان لم يكن الموظف الصحي موجودا."

لا جدال في ان الخدمات الصحية لسائر العراق كانت وما تزال تشكو القصور والعجز. فالدخل القومي محدود جدا ومعظمه مخصص لمشاريع غير انتاجية كنفقات الجيش. وربما وجد في جنوب العراق من الخدمات الصحية ما هو أفضل من الشمال. فهنا يكون التفاهم اللغوي عقدة اذ ليس ثم طبيب واحد يلم باللغة الكردية. ولهذا أثره طبعاً على الكرد والآشوريين معا.

ومن الواجب كذلك أن ننوه بعض التنويه بالمساعدة الحكومية في اعفائهم من الضرائب. فقد أشار المندوب السامي (دوبس) في شهر تشرين الأول من العام ١٩٢٦ الى ان من عوامل نجاح أي مشروع اسكان آشوري هو تعهد الحكومة العراقية بالا تجبي أي ضريبة من المستوطنين حديثاً لا على غلة ولا على ماشية. وان يمتد هذا الاعفاء فترة معينة من الزمن ولنقل لمدة خمس سنوات بعد تاريخ الاستيطان. الا أن وزارة المالية رفضت بلطف ولكن بحزم قبول توصيته هذه واوضحت أن عملاً كهذا يستلزم سن قانون خاص. وان هناك معارضة شديدة لاقتراح سن هذا القانون (ولم تذكر الوزارة شكل هذه المعارضة وماهيتها) على انها ابدت استعدادها من جهة أخرى لتقديم توصيات بالاعفاء من الضرائب في حالات معينة اذا ورد اقتراح بذلك من الادارات المحلية.



بعد عدة مخابرات بهذا الشأن أصدر مجلس الوزراء قراراً مؤرخاً في ٨ آذار ١٩٢٧ هذا هو:

"يفهم اللاجئون بأن الحكومة مستعدة لمنح اعفاء خاص لكل شخص يستصلح ارضه ويزرعها ويطبق اوامر الحكومة وتعليماتها وفق القوانين المرعية."

لايفوتنا هنا أن نسجل لوزارة الداخلية ميلها الى خطة الاعفاء من الضرائب طوال هذه الفترة بدرجة تفوق ميل وزارة المالية. الا ان وزارات المال في كل الدول تتسم بطابع الحرص والتقتير ولو كان هذا الحرص في كثير من الاحيان خطأ سياسياً لاسيما حين يتعلق بقضايا الاعفاء من الضرائب. لقد كانت النصيحة البريطانية في العراق أكثر تقبلاً عند وزارة الداخلية منه في وزارة المالية.

قدر مجموع الاعفاءات الكلي بمبلغ ٥٢٦٦٩ روپية أي ما يعادل اربعة آلاف پاون تقريبا وهو مبلغ لا يمكن أن يوصف بالجسامة. بل في الواقع مبلغ ضئيل جداً اذا ما قورن بالاعفاءات الضرائبية للفلاحين العرب في الجنوب عن الفترة الزمنية نفسها.

ولم تكن شؤون طبقة الفلاحين الآشوريين المشكلة الوحيدة فمنذ العام ١٩١٥ وهو تاريخ اخراج الجبليين من حكاري، نما جيل كاد لايدري شيئاً عن الحياة الشاقة والكدح المضني في الأرض، وقد اتخذ كثير منهم اللباس الأوروپي زياً ابتداء من القبعة وانتهاء بالسروال وما عاد يشبه فلاح الأرض في شيء. وتلك هي القاعدة في التاريخ. اذ ما أن يترك شعب أرضه حتى يصعب جدا اعادته اليها. لا نكران في ان بعضهم عاد فعلا. الا ان هؤلاء العائدين لم يكونوا كلهم بالراضين. لقد نسوا مشاق الحياة التي عاناها آباؤهم قبل الحرب. وتوهموا ان كل شيء سيكون سهلاً وموآتيا. وقد ظفر فريق منهم بعمل في المدن. فرجال قبيلة الباز الذين كانوا من احذق البنائين لم يلبثوا أن وجدوا لأنفسهم اعمالا في بغداد حيث يجرى البناء على قدم وساق. وأصبح بعضهم من صغار البقالين وحالف النجاح العظيم بعضهم. ولما كان الآشوريون معروفين بالحرص والتقتير بخلاف العرب الكرماء المتلافين، فقد أثروا وارتقوا الى مصاف الأغنياء. الا أن بعضهم لم يجد لنفسه عملاً. وقد يكون بعض السبب راجعا اليهم لأنهم لم يشاؤا تعلم العربية فقد ظلّ عدد من تعلمها قليلا الى حدود العام ١٩٣٣. على ان شركات النفط اسندت وظائف لبعضهم وكان هذا مصدر غيظ كثير من العرب والكرد واكثريتهم تشكو البطالة. ووجد فريق آخر عملاً لنفسه في مديرية السكك الحديد العراقية ولكن لم يتمكن من شق طريق لنفسه الى وظائف دولة العراق الا النفر القليل. ووظيفة مثل

هذه هي نهاية مطمح الفرد الشرقي عادة. فقد وقفت اللغة هنا أيضا عقبة وفيما كان يجري حل وحدات الليفي بشكل تدريجي، التحق نفر من الضباط وسبعة من ضباط الصف وثمانية وخمسون من مختلف المراتب والصفوف بالجيش العراقي والتحق بالشرطة عدد اكثر من هذا اذ بلغ عدد من دخل هذا المسلك ٤٢٢ آشوريا في السنة ١٩٣٢. وفي الموصل كونوا في الواقع ربع مجموع قوة الشرطة. على أن الترقية كانت صعبة بالنسبة لهم. وكان يؤلم الضابط الآشوري ان يرسب في الامتحانات التحريرية وهو ذو الخبرة الطويلة والخدمة الممتازة في ساحات القتال. ومنذ العام ١٩٣٠ بدأت قلة من أحسن الآشوريين ثقافة تغزو الوظائف الادارية لكن عدد هؤلاء لم يزد عن خمسة عشر في العام ١٩٣٣ اسند الى معظمهم مناصب صغيرة.

دأب المستشارون البريطانيون في الحكومة العراقية على التوصية باستخدام المزيد من ابناء أسر آغوات الآشوريين وزعمائهم. وكان يمكن ببذل مجهود قليل ان تستحدث لهم وظائف في الشمال ولاشك أن مثل هذه الطبقة من الموظفين كانت ستحقق باستحداثها عملاً مفيدا. لكن الشك بالآشوريين وكره الآشوريين لروتين التعيين البطيء وقفا عقبة في هذا السبيل لسوء الحظ. لم يكن ثم وسيلة أفضل وأجدى من هذه لاستمالة الآشوريين واقناعهم بقبول الأمر الواقع.

وهكذا ظلت اغلبيتهم تعتبر نفسها لاجئة، حتى من فاز منهم بأفضل شروط إسكان، كالتخوما الذين أسكنوا في قرى حكومية على مقربة من (باسيريان) التي تبعد اميالا قليلة عن دهوك، فقد رفضوا اعتبار أنفسهم مستقرين بصورة نهائية وكانوا في مقدمة من خرج الى سوريا ضمن مسيرة ياقو المفجعة في تموز ١٩٣٣، ويبدو ان مجلس الانتدابات الدائم في عصبة الأمم توهم في العام ١٩٣٢ بأن تأمين الأراضي لقلة من الأسر الآشورية كفيل بتسوية القضية الآشورية تسوية نهائية. لكن المسألة ولسوء الحظ لم تكن بمثل هذه البساطة.

انتقدت الحكومة العراقية كثيراً بسبب فشلها في تنفيذ مشروع إسكان الآشوريين في العراق تنفيذاً مجدياً وفعالا. وتناسى المنتقدون الصعوبات التي كان يجب التغلب عليها. أن الدولة العراقية الناشئة كانت تعاني مشاكل متكالبة متناجحة، والوزراء العراقيون في سني الانتداب كان لديهم من المتاعب والمشاكل ما يفوق هذه المشكلة اهمية في نظرهم فكانوا طبعاً يريدون انهاء الانتداب بأسرع ما يمكن وهذا من حقهم. لذلك لم يكن بالامر المستغرب ان ينفذ صبرهم مع الآشوريين ولم يكن بالأمر العجيب أن يجدوهم عبئاً ثقيلاً لاسيما وانهم لم يبدوا



استعداداً كبيراً للاستقرار بين سكان البلاد والتعايش معهم وتوحيد مجهوداتهم بتلك االمجهودات التي تهدف الى بناء عراق حديث.

بوجه الاجمال نرى ان العراقيين يستحقون خير الثناء واكبر التقدير لما بذلوه في هذا المجال. وان لم تكن عمليات الاسكان ناجحة تماماً فليس هذا نتيجة خطأ منهم جملة أو تفصيلا.

# ٥

## الليڤي الآشوري

الليڤي الآشوري هو مظهر بارز من مظاهر تاريخ العراق في عهد الانتداب لاسيما في شماله ولايمكن ان يكمل أي بحث عن الآشوريين أو عن العراق نفسه دون التصدي له والتنويه به.

لحظ كل زائر اجنبي أمّ بغداد. ذلك المظهر المفرط في الاناقة الذي كان يميّز حرس دوائر المندوب السامي ومقرات قيادة القوة الجوية البريطانية. كان هذا الزي العام لجنود الحرس بقبعاتهم الميالة الى جانب ذوات الريش الأحمر أو الأبيض موضع تعليق واعجاب كل مشاهد. وكان الضباط يلهجون دوماً بمدحهم ويقولون انهم لايقلون كفاءة عن أي من الجنود الآسيويين غير مستثنين في ذلك السيخ او الگورگه.

والاصل في الليڤي العراقي لم يكن آشورياً. ولاشك في ان بعض القراء سيصابون بدهشة حين ينكشف لهم ان الليڤي لم يعد آشوري البناء والقوام الا في العام ١٩٢٨. فهذه القوة المعروفة باسم "الليڤي" نشأت أولاً في اهوار المنتفك. واول أمرها جماعة من عرب قبائل المنتفك في الفرات الأوسط تبلغ الاربعين عداً جنّدهم الرائد آيدي في العام ١٩١٥. ثم تضخمت هذه القوة بسرعة وعرفت باسم "شبانه" وهي كلمة تركية تعني "درك عسكري". ومع ازدياد خضوعها للضبط والربط العسكريين صارت فائدتها أكبر وخدماتها أجلّ. وقد أثبت أفرادها في ثورة العشرين اخلاصاً شديداً لضباطهم البريطانيين في أشد المواقف حراجة وفي ذلك الزمن كانت "الشبانه" عربية خالصة باستثناء فئة قليلة من كرد الشمال.

وفي العام ١٩١٩ شكل فوجان آشوريان من اللاجئين في معسكر بعقوبة لكنهما كانا يختلفان تماماً عن الشبانه. فقد استخدما في الشمال وانجزا عملاً جيداً في عمليات ضد الكرد في العماديه على انهما حُلاّ في العام ١٩٢٠ ليفسح لهما الاسهام في مشروع آغا پطرس. وكما اسلفنا، كان الآشوريون قد اثبتوا ببرهان آخر كفاءاتهم الحربية عندما هاجم الثوار العرب



معسكريهم في مندان وبعقوبة. كان معظم البلاد اثناء الثورة تلك، مطلق الرسن لا يحكمه نظام ولا قانون. ووجدت مناطق منعزلة صمد فيها الضباط البريطانيون لكن الثوار العرب فتكوا بطائفة منهم. لذلك لم يكن عجيباً أن يواجه الآشوريون مصيراً كهذا ما داموا يتمتعون بالحماية البريطانية. غير انهم ثبتوا في معسكراتهم ودحروا المهاجمين العرب في بعقوبة والمغيرين الكرد في مندان. وقد اثبتنا قبلاً شهادة الجنرال (هالدين) بحقهم واشادته بخدماتهم تلك.

بعد عام واحد من الثورة، عقد مؤتمر القاهرة للبحث في مستقبل البلاد العربية التي فتحتها الجيوش البريطانية. وترأس المؤتمر (ونستون تشرشل) وزير المستعمرات وقتذاك وشارك فيه جميع خبراء (المكتب العربي) السابق الذي كان يعمل في القاهرة أثناء سني الحرب وقد عزي اليه أكبر مجهودات بذلت لجمع القوات الشريفية[١] تحت قيادة الأمير فيصل. ومن بين كثير من القرارات التي اتخذها هذا المؤتمر، ربما كان اهمها طراً، التوصية بتقديم الأمير فيصل الى سكان بلاد ما بين النهرين (العراق كما تقرر تسميتها) ليكون ملكاً عليهم بعد أن طرده الفرنسيون من دمشق قبل عام واحد تقريبا. كما قرر المؤتمر أيضا أن يحل الليڤي المجند محلياً محل القوات الهندية والبريطانية المرابطة آنذاك في بلاد ما بين النهرين اقتصاداً في النفقات، وأن يتألف هذا الليڤي من العرب والكرد والآشوريين وان تعتبر وحداته جنوداً امبراطورية تنفق عليها وتدفع رواتبها الخزينة البريطانية. ولكن لم يكن من المرغوب فيه الاستمرار في قبول تطوع العرب لمدة طويلة للخدمة فيه، خشية قيام منافسة بينه وبين الجيش العراقي الذي كان تأسيسه موضوع بحث واعداد.

وبحلول شهر نيسان من العام ١٩٢١ بوشر بأولى المحاولات لقبول تطوع الآشوريين ففشلت. اجاب هؤلاء ان كل ما يريدونه من البريطانيين هو ان يهيئوا لهم اسباب العودة الى اوطانهم ليس الا. ولم يتطوع في اول شهرين أو ثلاثة اكثر من مائتين، وهذا أيضا كان بفضل مجهودات الدكتور (ويگرام) ومقدرته على اقناعهم. فقد كانوا على معرفة وثيقة به لقضائه

(١) في مفتتح الحرب العظمى تأسيس المكتب العربي ملحقاً بدائرة المندوب السامي في القاهرة وسلمت رئاسته أولاً للآثاري البريطاني هوگارث وكان بين المشتغلين فيه رجال لمعت اسماؤهم في الدوائر السياسية وثبتت سيرهم في التاريخ العام. امثال السر مارك سايكس والجنرال ريجنالد وينكيت، والآنسة گرترودبل ولورنس الشهير الملقب بلورنس العرب، وستورز وكلايتون ويونگ وغيرهم وهو في الحقيقة مكتب تجسس ومركز جمع المعلومات لغرض ادامة الحرب في الشرق الأدنى (حرب سورية وحرب العراق) إلاّ انه مالبث ان اضطلع بمسؤولية التفاوض مع شريف مكة (الحسين ابن علي) للقيام بالثورة الحجازية والاتصال بالضباط العرب في الجيش التركي وتسهيل التحاقهم بجيش الشريف عند اعلان ثورته (م).

عدة سنين قبل الحرب في جبال حكاري بوصفه أحد أعضاء بعثة رئيس أساقفة كانتربري، واسندت القيادة الجديدة الى العميد سادلاير جاكسن .Sadleir Jackson C.B., D.S.O ,C.M.G دفعها الى ساحة المعارك ثم التحق بها المزيد من الآشوريين. وكان أول في شهر كانون الأول من العام ١٩٢١ حين استخدمت في العمليات العسكرية في انحاء (باطاس) و(حرير) من أعمال رواندوز التي كانت في يد الاتراك. وقتذاك لم تقع اشتباكات عنيفة، الا أن اندفاع الآشوريين من غير تذمر أو شكوى ونشاطهم في احوال جوية قاسية اكسبهم ثناء ضباطهم البريطانيين غير المتحفظ.

وفي العام ١٩٢٢ قرر تجنيد ألف وخمسمائة آشوري آخر. وكان قد جرب تشكيل سرايا مختلطة من الكرد والآشوريين ففشلت التجربة. كما ثبت أن الكلدان واليزيدية لايصلحون لحياة الجندية. وقد تم تجنيد الألف والخمسمائة في الحال. الا أن هؤلاء المستجدين عانوا عين المصاعب الشديدة التي عانى منها المستجد في أوائل أيام الحرب العامة، ولم يتحملوا مصاعبهم بصبر. ففي مبدء الأمر عانوا نقصاً كبيراً في الالبسة والتجهيزات بل وفي الخيام. واصيب الكثير منهم بالملاريا حالما تم حشدهم في دهوك، ولازموا الفراش وشاع فيهم التذمر لخصمهم جزء من رواتبهم. اذ كان قد رُسِم بأن يدفع للنفر خمسون روبية شهرياً. فلما استقطع من هذا المبلغ عشرة بالمائة وتسلم الفرد منهم ٤٥ شعروا بالغبن وفي الواقع أن معظم الجنود رفضوا تجديد عقود الخدمة بعد انتهاء سنتهم الأولى. وقد كان هذا – كما سيتضح عاملاً هاماً في التطورات التالية. الا أن داود والد مار شمعون تمكن فيما بعد من اقناع الرافضة. وعين فيما بعد ضابط ارتباط عام لقوات الليڤي، وبفضل هذا التعيين صارت أسرة مار شمعون تمارس سلطاناً واسعاً على مقدرات الليڤي. فقد بقيت فترة طويلة تشرف اشرافاً تاماً على التطوع والترقيات. وفي وقتنا كان الباقون من الليڤي الآشوري أشد المتحمسين لمار شمعون بين انصاره. وقد ادى نفوذ الأسرة بين الليڤي الى تقوية مركز مار شمعون الى حد كبير عند الآشوريين كمجموع ووجدت السلطات البريطانية من المربح لها أن يراجعها مار شمعون في أي قضية من قضايا الليڤي تتطلب المعالجة. وهذا هو الأسلوب الذي عولج به تمردهم السياسي في العام ١٩٣٢. وسيتضح فيما بعد كيف أن هذه الوساطة عززت كثيراً من حجة مار شمعون في طلب الاعتراف له بـ"السلطة الزمنية" كما نعتها.

في تشرين الأول من العام ١٩٢٢، كانت الوحدات الآشورية من الليڤي تضم فوجي مشاة، وبطرية مدفعية واحدة محملة على البغال، وسريتين من الخيالة، وفي ذلك العام استخدمت هذه القوة في عمليات (رانيه) من اعمال لواء السليمانية، وفي حركات العماديه حيث نشبت في



هذه البلدة ثورة مفاجئة أحجبت نارها الدعاية التركية من جهة، ونفرة اغوات الكرد من الخضوع للسلطة الادارية من جهة ثانية، وكاد الأمر يؤدي الى وقوع القائمقام في الأسر لو لم ينقذه وصول المطران (سركيس) المفاجيء. رجل الدين هذا، أسرع حال سماعه بالنبأ ليجمع مائتين من المحاربين، دخل بهم ساحة القتال. كان هذا دليلاً آخر على أن الأسقف الآشوري لا تقل اجادته استخدام البندقية عن اجادته استعمال عكاز الحبرية الكنائسي.

ووقعت حادثتان مكدرتان. ففي شهر آب من السنة ١٩٢٣ نجم شجار في سوق الموصل كاد يؤدي الى فتنة واسعة. اذ وجد طفلان آشوريان وقد ذبحا من الوريد الى الوريد وعجزت السلطات عن اكتشاف القتلة. وكاد الليڤي الآشوري في قوة الموصل يشق عصا الطاعة ويفلت من عقاله لفرط هياج مشاعره. ان أهالي الموصل ابداً هم من اصعب البشر معالجة. وشعور النفرة بين المسلمين والمسيحيين في المدينة قديم مستديم وقد زادته حدةً هذه الحادثة التي اعقبتها حوادث كركوك الدامية في شهر آيار ١٩٢٤. حيث كان الفوج الآشوري الثاني معسكراً فيها ووقع العصيان. وكما هو الحال في الموصل لم تكن العلاقة بين الآشوريين وبين اهالي المدينة وجلهم من اصل تركماني – على ما يرام. وكان ثم فوج آخر قد تهيأ للتقدم نحو السليمانية للانضمام الى الجيش العراقي في حركات عسكرية مشتركة ضد الشيخ محمود الزعيم الوطني الكردي الذي كان مشتبكاً في معركة من معارك ثوراته الدورية العديدة ضد الحكومة العراقية. ولقد قيل ان اهالي كركوك راحوا يعيّرون جنود الليڤي ويستفزون مشاعرهم بالغمز والتلميح بما سيصيب نساءهم من الـ..... أثناء غياب الازواج والاقرباء وبقائهم في جبهة القتال. وازداد الوضع توتراً وحصلت مشاجرة في أحد المقاهي أدت الى أعمال شغب. وحُمِلَتْ الى ثكنات الليڤي أنباءٌ تفيد بان جندياً آشورياً قد قتل، فكأنما وضع عود ثقاب في برميل بارود. ما كان من الآشوريين الا أن احتقبوا اسلحتهم وخرجوا وانتشروا بدون نظام في اسواق المدينة يطلقون النار بشكل عشوائي على كل من هب أو دب وأسقط الأمر في يد ضباطهم البريطانيين في مبدء الأمر وعجزوا عن احتواء هياجهم ثم مالبث الأمر أن طاب لهم ذلك. وكانت حصيلة الفتنة مقتل خمسين شخصاً من أهل المدينة بينهم رجل دين ذو مقام جليل وقتل اربعة من الليڤي.

لاشك في أن الاستفزاز الذي تعرض له الليڤي كان عظيماً. لكنه – ومهما بلغ من الشدة – لا يبرر تمرداً لجنود نظاميين. انه والحق يقال لطخة سوداء لصقت باسم الآشوريين تكمن خطورته في الآثار التي خلفها في توسيع الشقة بينهم وبين العراقيين. حتى تبلورت القناعة بأن هؤلاء القوم لا يمكن اخضاعهم لسلطة او نظام وهذا عامل سيكولوجي هام ساد النفوس

في العام ١٩٣٣. وسنعود لبحث مردوده ونتائجه في فصلٍ تال.

جرت محاكمة المتمردين امام مجلس عسكري في كركوك وأدين تسعة منهم فقط. هذه الادانة أيضا أثارت موجة من التعليقات في الصحف العراقية التي لم تتعود عدالة المجالس العرفية العسكرية البريطانية، من ناحية تشددها في طلب دلائل الاثبات. وحكم على ثلاثة بمدد طويلة. الا أن الحكومة العراقية ابدت كل تسامح وحسن تقدير للموقف ولم يقض المحكومين بالسجن الا فترات قصيرة واطلق سراحهم[٢].

في صيف العام ١٩٢٤ عاد الليڤي الآثوري ليخوض المعارك ضد الشيخ محمود. وفي ذلك الحين لم يكن للجيش العراقي من العمر غير ثلاث سنين. وهو يفتقر الى قيادة جيدة، ولم يكن للضباط البريطانيين المستخدمين فيه غير الرأي الاستشاري. وكان يقوده ضباط عرب هم أما ضباط سابقون في الجيش العثماني شق عليهم تطبيق النظم والاساليب العسكرية البريطانية بالغ ما بلغت كفاءاتهم، واما ضباط مستجدون لا خبرة لديهم، بدأت تجاربهم في تلك الساعة. وجنودهم لم يكونوا ليفضلوا عنهم في شيء فكلهم مستجد لم تعجم عوده المعارك ومعظمهم من سكان السهول أو البادية أو من الحضريين وهم في الجبال اضيع من اليتامى. والحرب في بلاد كردستان الوعرة تشبه كثيراً حروب (الحدود)[٣]. المدافعون ورجال الشيخ كانوا مسلحين تسليحاً جيداً فضلاً عن معرفتهم بأراضيهم شبراً شبرا. والجيش العراقي كان يتحرك خلال ريفٍ شبه معاد، وقد تأكد بهذا أن الجنود العرب سيجدون أنفسهم في مأزق خطير لو لم يخفّ الليڤي الى نجدتهم. وبقيت هذه حقيقة واقعة حتى العام ١٩٣٢ عندما أسقط في يد الحكومة العراقية وعجزت عن اخضاع الشيخ الثائر (أحمد البارزاني) فأنجدتها القوة الجوية البريطانية والليڤي. وارسل الفوج الثالث الى العماديه في أواخر العام ١٩٢٤ لقمع الفتنة فيها. وكنا قد ذكرنا ان الترك طردوا العائدين الآشوريين الى جبال حكاري وعقبوهم الى داخل الحدود العراقية. غير أنهم هزموا هنا وأكبر الفضل في دحرهم يعود الى القوات الآشورية غير النظامية التي تم حشدها بسرعة. واظهر الجنود النظاميون منهم في هذه المناسبة أفضل ما يمكن من الانضباط والانتظام في أصعب الظروف وكانت أسرهم في خطر عظيم من وصول الترك المتقهقرين. وصمد الليڤي واظهر ضبطاً للاعصاب ولم يغير من سلوكه هذا في ظروف أشد حراجة وصعوبة ابان حوادث ١٩٣٣ كما سيرد تفصيله.

(٢) انظر في تفاصيل الحادثين: الجزء الرابع من هذا الكتاب (م).

(٣) المقصود تلك الحروب التي كانت تنشب بين آونة وأخرى على حدود الهند وافغانستان في أواسط القرن التاسع عشر وما بعده بين القبائل الافغانية وبين القوات البريطانية النظامية (م).



فشلت محاولة أخرى لتجنيد قوات غير نظامية منهم في السنة التالية كما تفصح عنه الحكاية التالية:

كانت ألبسة الرجال الذين تم تجنيدهم في الموصل تدل على كم هم غير نظاميين. فبعضهم ارتدى الزي الوطني الجميل أما بقيتهم فقد لبست كل ما يخطر بالبال من قطع الثياب الأوروبية من سترة وسروال تكملها قبعة الباولر الإنگليزية الرمادية. ولم يفلح اغراؤهم الا بزيادة الوعود بالمال. ولم يعرفوا للنظام معنى سواء في المسيرة التدريبية أو في ساحات القتال. ففي معركة "كنارة" الموافقة لـ٢٥ من حزيران راح كل مقاتل منهم يخوض معركته الخاصة بشجاعة وبسالة. وعندما وضعوا في خطوط عسكرية معدة بالقرب من (بنجوين)، سارع معظمهم الى تركها وخرجوا الى القرية بقصد نهبها. ولم تبد كفاءتهم وفائدتهم الكبيرة الا عند اخراجهم في دوريات مستقلة. اذ ذاك لك أن تعدهم انداداً للكرد.

وبالأخير اعلنوا رفضهم اطاعة أي أمر. فما كان من العقيد آمر القوة الا أن جمعهم وخيرهم، فوافق تسعة وستون على اطاعته فشكل منهم وحدة من الخيالة سميت موقعياً بالخيالة الخفيفة التاسعة والستين. وأعيد الباقون الى الموصل وسرحوا وفي هذه الحركات لحق بالآشوريين أعظم خسارة لحقت بهم في أية معركة سابقة. وان كان مثلها يلحق بالجيوش عادة اثناء الحرب العامة. والواقع أن الآشوريين لم يمنوا بخسارة جسيمة في معاركهم النظامية. وهم في الجبال من المقاتلين الممتازين وفي ديارهم يعادلون الكرد في حروب العصابات. وهم افضل بكثير من اعراب السهول. على انهم لم يُجرَّبوا الا في أراضيهم لذلك لم يكن بالوسع تقديم كفاءاتهم الحربية هنا وبالتأكد من تفوقها على كفاءة العرب فيما لو انيطت قيادة الفريقين بضباط بريطانيين. أن الخسائر عادة لاتكون كبيرة في نمط الحروب التي خاضها الآشوريون وبفنون القتال التي تعودوها. وهم فوق ذلك ينفذون ما يتطلب منهم من واجبات، وضباطهم متحمسون لهم دائمو الثناء عليهم مثل سائر الضباط البريطانيين في العالم فهم يشجعون انماء روح الزمالة والرفاقية في السلاح ويحترمون شرف المهنة ما وسعهم ذلك.

ولعلي كنت مشتطاً في التقليل من شأن الجيش العراقي الناشيء الذي كان آنذاك في طور التكوين وقد اصيب بخذلان في اولى عملياته الحربية الجبلية. ان حكمي هذا قد تنتقده جهات معينة لكن لا جدال في ان بعضاً من صغار الضباط البريطانيين في وحدات الليڤي كانوا يتحاملون على الحكومة العربية. ولا عجب أن برز شعور التحاسد العميق بين الليڤي الآشوري وبين الجيش العراقي فزاد في الكره المتبادل بين العربي والآشوري وراح افراد الليڤي يقلدون

ضباطهم في الاستهانة بالعرب والاستخفاف بهم لمجرد كونهم يعملون مع البريطانيين. وشعر العرب ان قوماً هم تحت حكمهم ومع هذا يستخدمون ضدهم كأداة بيد حكومة الإنتداب وهي حكومة لم يثقوا ابداً بحسن نواياها. في أولى أيام هذا الإنتداب لم يكن العرب أو الآشوريون يتصورون أن النفوذ البريطاني سيزول بعد عشر سنوات فقط وأن البلاد ستنال استقلالها. وكان البغض الذي أسرّه العرب للآشوريين منذ العام ١٩٣٢ وما بعدها متأتياً من استخدام البريطانيين رجالهم. وهذه الخدمة من الناحية الأخرى اكسبتهم عطف كل البريطانيين المقيمين وضباط الليڤي ورجال القوة الجوية الملكية أثناء فترات خدمتهم في هذه البلاد. كانت قيافتهم كما أسلفنا في غاية الأناقة ومقدرتهم على الاحتمال في أسوء الأحوال مدهشة فضلاً عن كفاءة الجبليين المأثورة وصلابة عودهم بوجه المشاق وقد خلق ذلك منهم ضباطاً صالحين للقيادة خلافاً لجنود أهل البلاد الأخر. ومن رُقي منهم الى مرتبة الضباط كانوا رجال مبادرة وبسالة تشربوا فنون التاكتيك الحربي البريطاني بسرعة. وبزوا فيها كثيراً من شعوب الشرق. ولقد وجدت أنا نفسي رغبة فيهم لتحمل المسؤوليات. بل كانوا كذلك قادرين على النهوض باعباء المسؤوليات الملقاة على عاتقهم.

ومنذ العام ١٩٢٦ بديء بتقليص وحدات الليڤي، وكان المسرَّح يُمنح بندقية واحدة ومائتا اطلاقة عند انفكاكه. والغاية من هذا هي توفير سلاح حماية في قراهم. هذا العمل انتقده العرب بشدة ووصفوه بحيلة بريطانية القصد منها إنشاء جيب مسلح موال لهم في شمال العراق، وظلوا يصرون على هذا الوصف عندما وقعت احداث ١٩٣٢-١٩٣٣ وقالوا ان البريطانيين يستخدمون الآشوريين في غير مصلحة حكومة بغداد العربية المستقلة ودهشوا ثم سري عنهم عندما تبين لهم أن السياسة البريطانية كانت ترمي الى دعم الحكومة العراقية لا الانتصار للآشوريين.

وعن البندقية والاطلاقات المائتين نمنحها للجندي المسرّح من الليڤي كان أمراً ضروريا، وله كل المبررات. يكاد كل كردي في البلاد يملك سلاحه الناري فالعدل يقضي أن يملك كل آشوري بندقية مثلهم. كان يتعذر أن يعاد الآشوريون الى بيوتهم وقراهم وهم عزل لأن هذا يضعهم تحت رحمة الكرد مطلقاً. والعكس غير ممكن ابداً، أعني اذا انتوي تجريد الكرد من السلاح تجريداً تاما. لو قصد ذلك فان الحكومة العراقية ما كانت تملك القوة الاجرائية الكافية لتنفيذه.

إلتحق بعض افراد الليڤي المسرّحين بالشرطة العراقية. واحسنوا الخدمة فيها وتطوع قليل منهم في الجيش لكن لم يبرزوا بكفاءة كإخوانهم في الشرطة. ولم يكن هذا بخطأهم. لقد بلغ



المجموع الكلي للذين خدموا في سلك الليڤي حوالي اربعة آلاف. وأعظم حد بلغ عدد مجنديه في فترة زمنية معينة هو ٢٥٠٠ تقريباً. وبمجيء العام ١٩٣٢ نقص عددهم ليغدو ألفاً وخمسمائة. وبعدها بسنة واحدة انخفض العدد الى ثمانمائة. وكانت واجباتهم مقصورة على الحراسة في قواعد القوة الجوية البريطانية ومطاراتها التي نصت المعاهدة الانگلو - عراقية للعام ١٩٣١ على ابقائها تحت السيطرة البريطانية. ولم يشهدوا حركات فعلية منذ العام ١٩٢٧. على انهم كانوا يزاملون الجيش العراقي في وجائب الحاميات في مختلف المعسكرات ومنها (بله) المجاور لأراضي بارزان مباشرة. وتجري المفاوضات الآن لاستبدال اسم "الليڤي" باسم "حرس الدفاع الجوي". ليفتح باب التطوع فيه امام الكرد والعرب على حد سواء.

ان التفاصيل المتعلقة بعصيان الليڤي في العام ١٩٣٢ (وهو عصيان سياسي اكثر مما هو عسكري) سيكون موضوع فصلٍ تالٍ من هذا الكتاب.

ليس اسهل على المرء من ان يكون حكيماً بعد وقوع المحذور. ولو نحن نظرنا الى الوراء لما وسعنا الشك قط في اصالة فكرة تجنيد الآشوريين في وحدات الليڤي هذا العمل والحق يقال كان ضرورياً واضع الفائدة في ١٩٢١. فالآشوريون مقاتلون اشداء ووضعهم قلق غير مستقر. والرواتب التي كانت تدفع لهم هي اشبه بهبة سماوية لهم في تلك الظروف، والامل في عودتهم الى حكاري لم يفقد بعد. الا ان هذا الامل تبدد وبان منذ ان تأسست الدولة العراقية ورجل السياسة العراقي يرتعد خوفاً من مشكلة الاقليات الشائكة لانها كفيلة بتأخير نيل الاستقلال المنشود وهاهي ذي الآن أقلية جديدة اضيفت مشكلتها الى مشكلات الاقليات الاخرى. ولاشك في ان الآشوريين جنوا فائدة من "رواتب الليڤي" كما افاد دافع الضريبة البريطاني. لأن استخدامهم بدلاً من الجنود البريطانيين والهنود حقق وفراً كبيراً في النفقات. وعلى كل فمن المشكوك فيه ان يكون الآشوريون أفضل المستفيدين للامد الطويل ولا مراء في ان الحكومة البريطانية باستخدامها الآشوريين في الليڤي كانت كمن تعهّد تعهداً ضمنياً بحمايتهم، واعتبر مسؤولية رعايتهم واجباً ولعل هناك من يرى الحكومة العراقية مدينة لهم بالفضل نظير الخدمات التي قدموها في اولى ايامها الا ان زعم الآشوريين بان كردستان لم يتم اخضاعها لولاهم، انما هو زعم بعيد عن الواقع. فقد فاتهم ان اعداداً كبيرة من الجنود البريطانيين والهنود استخدموا لهذا الغرض ايضا الى نهاية العام ١٩٢٣. ولكن لا نكران في انهم قاموا باعمال باهرة في هذا المجال ومن المؤسف ان تقف العوامل السياسية حائلاً دون إبداء الشكر لهم والاعتراف بجميلهم.

# ٦

## الآشوريون وعصبة الأمم

لطالما اتهمت الحكومة البريطانية بنكثها العهد الذي قطعته للآشوريين. أما هم فيقرون بالخدمات الجلّى التي قدمها البريطانيون لهم في الأيام الأولى وبصورة عامة. الا أنهم عدّوا فشل بريطانيا في إعادتهم الى حكاري كان في عرفهم نكثاً بالعهد وأثيرت شكوك في اوساط معينة في إنكلترا نفسها حول تقاعس السلطات البريطانية عن بذل ما يتحتم عليها بذله من مجهودات في هذا السبيل. ولاقت الفكرة انتشاراً ونوقشت علناً وبصورة واسعة. فلأجل ايضاح كل الوقائع التي تكتنف القضية نرى من الضروري اثبات بعض التقارير والوثائق الرسمية. فبهذه الوسيلة فحسب يمكن تفهم الموقف الذي وجد الآشوريون أنفسهم فيه عندما عهد الانتداب بالزوال، وكيف أنهم واجهوا أمراً لا ثانيَ له وهو أن يقبلوا الجنسية العراقية.

قبل الحرب العظمى كانت فكرة "الملة" (ان هذه اللفظة بحسب الاستعمال التركي تعني اقراراً بالقومية على أساس الدين) هي السياسة المتبعة عادة في معظم الولايات العثمانية أوروبية أم آسيوية. وكانت ولاءات الآشوريين قبل الحرب ولاءات قبائلية صرفة لا أثر فيها للشعور القومي. الا أن شيئاً ما اشبه باليقظة والوعي القومي أخذ يفعل فعله في نفوسهم اثناء وجودهم في معسكر بعقوبة واتصالهم بالغربيين ووقوفهم على مفاهيم الغرب وافكاره وسماعهم المناقشات تدور حولهم بكل حرية، بخصوص حق تقرير المصير الذي كان نتيجة منطقية لنقاط الرئيس ويلسون الأربع عشرة.

في بداية العام ١٩١٩ لم تكن عصبة الأمم قد ولدت. وفي قصر فرساي اجتمع ممثلو عدة قوميات صغيرة تطمح الى التحرر والاستقلال. وقدم من الشرق الادنى العرب والأرمن والكرد. ومن بين هذه الأقوام الثلاثة أفلح العرب وحدهم في بلوغ امنيتهم الى حد ما.

ورغب الآشوريون كذلك في ارسال ممثل عنهم لعرض قضيتهم فرفض طلبهم لاسباب سياسية



في مبدء الأمر. وأبلغ مار شمعون بولس بهذا الرفض فوراً عن طريق الحاكم المدني العام في بغداد. فرد برسالة مسهبة شرح فيها أماني الآشوريين وتطلعاتهم كما تصورها في تلك الفترة. ولذا يجدر بنا اثبات طرف منها:

الى فخامة الكولونيل أي. تي ولسن الحاكم المدني ورئيس الضباط السياسيين – في بغداد:

تحية من بولس مار شمعون رأس الملة الآشورية وبطريرك كنيسة السريان الشرقية بمشيئة الله تعالى. وبعد وبصفتي المذكورة آنفاً أرغب في تسجيل عظيم خيبتي بقرار الحكومة البريطانية الذي يفيد بأن ليس من المناسب ارسال ممثل عن هذه الملة الى مؤتمر الصلح في باريس. ولو ان هذه الحكومة تستطيع أن تجد وجهاً لإعادة النظر في قرارها على ضوء واقع سماحها لكل من الكرد والأرمن والعرب بإرسال مندوبين لشرح قضايا قومهم، فان ذلك سيكون من دواعي اغتباطنا الشديد. اما اذا أصر فخامتكم على ان تحقيق هذه الامنية غير ممكن. فنحن راضون بقراركم هذا تماماً، على اننا نطلب منكم تحقيق الرجائين التاليين:

الاول: لايخفاكم انه يوجد حزب متذمر في الملة الآشورية. وعندما علم هذا الحزب ان فخامتكم قرر الا يسمح بسفر ممثل آشوري الى باريس، أخذ زعماؤه يلحون علي بارسال ممثل عنا بشكل سري، متحدياً بذلك قرار المنع، فأبيت، فاتخذ رجال الحزب من مسلكي هذا حجة لاثارة روح السخط والتذمر مني بقولهم: ان مار شمعون غير مهتم بمصلحة الملة. واهتمامه مقصور على مصلحة آل بيته، فرجائي منكم تتفضلوا بكتابة رسالة اليّ. يكون بوسعي ان اعرضها على الرعية وفيها تذكرون بأني طلبت منكم فعلاً ان يسمح لممثل عن قومنا بالسفر الى باريس غير ان الحكومة البريطانية وجدت نفسها مضطرة الى رفض طلبي هذا لاسباب سياسية.

الثاني: اما رجائي الآخر هذا فهو: هلا سمحتم لي بارسال رسالة الى رئيس أساقفة (كانتربري) تتضمن الطلب منه محاولة ابلاغ أماني قومنا ورغباته هذه الى مؤتمر باريس؟ وتتخلص هذه الرغبات بما يلي:

١- ان أي قرار يصدر يجب ألاّ يتضمن اختلاطنا مع الأرمن.

٢- ان يبقى كل الآشوريين في اوطانهم الاصلية تحت الحماية البريطانية وبصورة دائمية.

٣- نطلب ايضا ان تعترف الحكومة بمركز مار شمعون كرئيس للملة. وعن هذه الفقرة الاخيرة فاننا انما نقدم رجاءنا لها - أي الى الحكومة البريطانية لا الى المؤتمر. اعني اننا نرغب في ان نوضع تحت حماية تلك الدولة.

ونحن نبادر الى شرح النقطتين الثانية والثالثة بتفصيل أكثر بما يلي:

النقطة الثانية:

ان البلاد التي سكنها كل من السريان والآشوريين من قديم الزمان تمتد من شمال كردستان الأقصى حتى الخط الذي يصل بين باشقله (باش قلعة) وبين (بتليس) حتى(جزيرة ابن عمر) من الغرب. الى شمال هذا الخط كان المسيحيون عموماً من الأرمن. والى غربه يتواجد سريان الغرب أو طائفة اليعاقبة وبطبيعة الحال توجد قرى قليلة متفرقة لكل طائفة من هذه الطوائف فيما وراء هذا الخط على الجانبين. لكن من الممكن اتخاذ التدابير لازالة هذا الاختلاط عند الحاجة. وان رجاءنا ينحصر في ان يمتد النفوذ البريطاني الى الحدود التي ذكرناها، لأننا نريد العيش في ظل هذا النفوذ فحسب.

وعلى ضوء الاحداث الاخيرة نرجو ايضا ادخال مناطق أورميه وسلدوس وسلماس الواقعة على الساحل الغربي من بحيرة أورميه لتكون جزء من المحمية، ان تيسر ذلك على اننا نعترف بوجود عقبات خاصة تعترض هذا السبيل.

النقطة الثالثة:

نظراً الى البداوة التي يعيشها شعبنا، نلتمس منكم ان يستمر كل مظاهر الحكم البطريركي على مختلف القبائل تحت اشراف البريطانيين وبارشادهم. ان هذا النوع البسيط من (الحكومة) هو ما اعتاده قومنا ووجده جد ملائم ومناسب منذ القديم.

وان أعلن عن انشاء هذه المحمية البريطانية. فسنعتبر سلامتنا مضمونة اذ ذاك ونحن لانملك أي رغبة في معارضة حقوق سكان البلاد الكردية. ونعتقد ان قيام هذه (الحكومة) سيوقف على الفور غارات الجانبين. وان الشعبين يمكن ان يعيشا بصفاء ووئام كما كانا في الماضي.

وبتحقق رغباتنا الثلاث هذه يمكننا فيما بعد تسوية كل المشاكل الصغيرة عن طريق الضباط السياسيين في العراق. كاطلاق سراح الأسرى، واعادة اوقاف



الكنيسة وممتلكاتها لاستخدامها بحسب ما جرت عليه العادة منذ القدم وكتثبيت الحدود بين القرى الكردية والمسيحية.

واختم رسالتي هذه بالتعبير عن شكري العميق بوصفي بطريركاً لهذه الامة العريقة - للحكومة البريطانية عن كل ما بذلته من جهود للمحافظة على ابناء رعيتي في ايام الكوارث والمحن التي نزلت بهم.

(توقيع)[١]

في شهر آذار أرسل الحاكم المدني برقية الى الدائرة الهندية (وزارة الهند) يسأل فيها عما اذا كان في الامكان ارسال مندوب عن الطائفة الآشورية الى باريس لعرض قضيتها؟ فورده في شهر نيسان جواب مؤداه ان الحكومة البريطانية لاترى في مثل هذا الايفاد ما يخدم أي غاية ويجب ان يبلغ الآشوريون بنهاية من اللطف والرقة ان الحكومة البريطانية تبذل الآن اقصى مجهود لضمان ابقاء الوضع الراهن للآشوريين ضماناً تاماً.

وفي أيار ارسل الحاكم المدني برقية أخرى. فأجابت الدائرة الهندية عنها بردها المؤرخ في ٢١ تموز قالت فيه انها لا تمانع في ارسال آشوري واحد لا غير الى لندن... وعند وصوله سيبحث في موضوع ذهابه الى باريس فاختيرت (سرما خانم[٢]) لتمثيل الآشوريين وغادرت العراق الى لندن في أيلول وبلغتها بعد شهر واحد فاستقبلت بحفاوة وقابلت (اللورد كرزن)

(١) تقدم كثير من مثقفي الآشوريين الوطنيين بمذكرات حول المستقبل الآشوري السياسي لمؤتمر الصلح وبين يدي الآن واحدة من المذكرات التي تحمل تاريخ حزيران ١٩١٩ موقعة من ابراهيم يوخنان من جامعة كولومبيا - نيويورك (ممثل الآشوريين الفرس في الولايات المتحدة، وجسي مالك يونان وهو طبيب. ممثلاً عن الآشوريين في أورمية وسلماس وسولدوس وجاء في الفقرة الأخيرة من المذكرة التي تقع في عشر صفحات من كتاب متوسط الحجم باللغة الانكليزية ما يلي:
يرغب الآشوريون في وضعهم تحت حماية دولة صديقة. وإن تتحقق له السلامة من مداخلة أعدائهم وان تضمن لهم ضمانة مطلقة لمعيشتهم في جو من حرية العبادة والتطور الاجتماعي والصناعي ليرتفعوا دون تردد أو مانع أو خجل الى المستوى اللائق بحق تقرير المصير. وإن يعملوا في سبيل مصائرهم ويتمتعوا بتطبيق قواتيهم وأستخدام لغتهم ودستورهم. وإن تتاح الفرص لهم ليعيشوا حياتهم الخاصة التي تتيح له تطور معاهدهم الوطنية على الخط القومي: آه (م).

(٢) سرما خانم عمة البطريرك مار شمعون تعتبر واحدة من دهاة هذا الشعب القليلين جداً وربما كانت الحاكم الفعلي له في أوقات الأزمات وعندما يتاح لها السيطرة على الموقف. وهي راهبة ناذرة (غير متزوجة). كانت قد كتبت بمناسبة اعلان الانتداب على العراق من معسكر بعقوبة الى سر ارنولد ولسن وكيل الحاكم المدني العام رسالة في ١٩٢٠ هذا نصّها: «الانتداب البريطاني سيشمل بلاد ما بين النهرين وكردستان والأكراد ومستقبلهما لم يتخذ قرار بشأنهما بعد، وربما وضعوا تحت السيادة التركية أو ربما سينالون استقلالاً. كما أن لجنة تحقيق في ايران دولية بخصوص الآشوريين لايرجى منها نفع. واسكان الآشوريين هناك غير ممكن لان ايران لاتضمن حمايتنا فيها. ان نصيحتي بخصوص الآشوريين قومي هي: =

ومعظم الشخصيات السياسية في ذلك الحين على أنها لم تبلغ (فرساي) لأن المؤتمر قرر ألاّ ضرورة تدعو لقدوم مندوب خاص عن الآشوريين.

في غضون اشهر الصيف انداحت مطالب الآشوريين لتشمل النقاط التالية:

١- طلبوا ان يكون اسكانهم واستقرارهم مرتبطا بحماية الحكومة البريطانية وباعتبارهم قومية موحدة الكيان. وان يشمل موطنهم المنطقة المحدودة بالموصل جزيرة ابن عمر -باش قهلا- أورميه.

٢- وطلبوا ان يؤخذ من الحكومة الإيرانية تعهد باعادة إسكان الآشوريين الذين هم رعايا إيرانيون في المناطق المحيطة بأروميه. ورغبوا في تعيين قنصل بريطاني هناك وتأليف قوة من الدرك يقودها ضباط بريطانيون ويكون مقرها في أورميه تحقيقاً لهذا الغرض.

٣- وطلبوا مفاتحة الحكومة الإيرانية في موضوع اطلاق سراح المسيحيين الذين أسرهم الإيرانيون والكرد داخل الأراضي الإيرانية.

٤- وطلبوا بتعويضات نقدية عن الأراضي التي يملكها أشخاص آشوريون وعن اوقاف كنائسهم وعن كل الأبنية والمسقفات التي انتزعها الترك والكرد منهم خلال السنوات الخمسين الماضية (شددوا بصورة خاصة على موضوع اضطهاد المسلمين وقتذاك).

٥- وطلبوا انزال العقاب برؤساء معينين من الكرد والإيرانيين الذين دأبوا خلال السنوات القلائل المنصرمة على الاساءة الى المسيحيين وإلحاق الأذى بهم وضمان عدم تكرار ذلك في المستقبل.

وأن يفسح المجال لقطعان الآشوريين الجبليين ومواطنيهم بالرعي في المراعي السابقة التي طردهم منها مضطهدوهم المسلمون.

ولا ريب في انه لم يكن يوجد اقل احتمال في تحقيق كامل لهذه المطالب. فالمنطقة التي حددوها للسكن فيها تقطنها اغلبية كردية كبيرة. وقد كانت الآمال كبيرة في احتمال قيام دولة كردية في العام ١٩١٩. وبخلاف تركيا التي كانت يومئذ عاجزة عن ابداء اية مقاومة،

= «العيش مجدداً تحت حكم الاتراك معناه نهايتنا. والحياة في بلاد فارس من دون حماية مستحيلة. ونحن نفضل حمايةً وانتداب على منطقة حكاري مع الكرد على ارضنا مع الاحتفاظ بأسلحتنا لحماية أنفسنا. إننا نفضل جداً هذا الخيار. واذ بقيت سلطة الاتراك على الكرد فنحن نفضل البقاء في ما بين النهرين تحت الحماية البريطانية. واما بخصوص الأرض التي تقرر منحها لسائر شعبنا بالقرب من (آلتون كوپرو) فنحن نقترح ارسال نخبة من الرجال بصفة وكلاء الى هذه المنطقة وبرفقة ضابط بريطاني خبير بالأراضي للحكم فيما اذا كانت صالحة للعيش والاستقرار فيها ام لا» (م).



نجد بعض الأراضي التي يدعون بها هي ضمن الحدود الإيرانية. وإيران دولة محايدة. صحيح انه كان ممكناً اقناع الحكومة الإيرانية بإجراء بعض التعديلات في اقصى الجنوب من حدود المنطقة يكون من نتائجها النزول عن بعض المساحات حول أورميه. الا أن تعديلات كهذه ستكون بالطبع على حساب الدولة العربية التي كان يؤمل تأسيسها في بغداد عما قريب. ذلك لان العرب اغرقوا بالوعود في ايام الحرب. ثم تبين فيما بعد ان الوفاء بها كاملة هو من رابع المستحيلات.

وقفت الحكومة البريطانية حائرة مكتوفة اليدين أمام أي محاولة تسوية لمسألة اسكان الآشوريين باعتبارهم شعباً موحد القوام - في أي منطقة شمالية، بسبب سريان مفعول اتفاق (سايكس - بيكو) المعقود في العام ١٩١٥ الذي صودق على تنفيذه من قبل السر ادوارد كري Sir Edward Grey وزير الخارجية البريطانية. ومسيو كامبون M. Cambon سفير فرنسا في لندن - وذلك في ايار ١٩١٦. بمقتضى هذا الاتفاق استحدث خمس مناطق في القسم الجنوبي من تركيا الآسيوية على النحو التالي:

المنطقة الاولى: معلمة باللون البني وتشمل فلسطين مع القدس ويافا تقام فيها منطقة دولية.

المنطقة الثانية: منطقة بريطانية وتتألف من ولايتي البصرة وبغداد وقضاء خانقين لبريطانية العظمى أن تنشيء فيها أي ادارة أو سلطة تراها مناسبة.

المنطقة الثالثة: منطقة فرنسية وتشمل الساحل السوري (بيروت - انطاكية - الاسكندرونة) واقليم كيليكيا (مرسينه - أدنه) والبلاد الواقعة بين كيليكيا واعلى دجلة (مرعش، عينتاب، أورفه، دياربكر) ويكون للفرنسيين في منطقتهم هذه عين ما للبريطانيين من حقوق في منطقتهم كما ورد في الفقرة الثانية.

المنطقة الرابعة والخامسة: في الأراضي التي تتوسط المنطقتين الفرنسية والبريطانية تعلن الحكومتان استعدادهما للاعتراف بأية دولة عربية مستقلة أو أي اتحاد فدرالي لعدة دول عربية. وتقومان بحمايته. وتنقسم هذه الدولة الى مجالي نفوذ ويكون لإنگلترا وفرنسا الاسبقية والافضلية كل في مجال نفوذه - في عقد القروض واقامة المشاريع وتقديم المشاورين الاجانب والموظفين. ان مجال النفوذ الفرنسي يشمل دمشق وحلب والموصل حتى يتصل شرقاً بالحدود الإيرانية. ويشمل مجال النفوذ البريطاني (ب) بادية الشام وتكريت والأراضي الواقعة على امتداد الحدود الإيرانية بين منطقة (؟) وبين خانقين (١و٢).

وعلى هذا الأساس استبعدت ولاية الموصل عن سائر العراق والحقت بمنطقة النفوذ الفرنسي. ويظهر أن القصد من هذا هو فصل المصالح المتضاربة بين بريطانيا العظمى في الجنوب وروسيا في الشمال تقليلاً من احتمال وقوع احتكاك بين الدولتين في المستقبل.

مبدئياً لم توافق روسيا على ظهور فرنسا كقوة سياسية في منطقة تجاور حدود المستقبل. ولم تنظر الى التقسيم بعين الرضى والارتياح. على انها وافقت بالأخير في نيسان العام ١٩١٦ على اقتراح أعد تفاصيله كل من مسيو بيكو M. Picot وسر مارك سايكس Sir Mark Sykes. على ان يضم الى روسيا اقليم كردستان الواقع جنوب (وان) و(بتليس) وقد ثبتت حدود هذا الاقليم على الشكل الآتي: الاقليم الذي يقع بين (موش) و(سرت) ودجلة وجزيرة ابن عمر، وخط القمم الجبلية المشرفة على كل من العماديه و(مەرگەوەر).

بطبيعة الحال غيرت الثورة الروسية في العام ١٩١٧ الموقف كله ولم يتقرر تثبيت حدود المناطق التي ستدخل ضمن الانتداب الفرنسي والبريطاني بصورة نهائية. الا بصورة متدرجة وقبل مسيو كليمانصو M. Clemenceau من حيث المبدء اقتراح (لويد جورج) باخراج ولاية الموصل من المنطقة الفرنسية لقاء وعد قطع للفرنسيين بمنحهم نسبة قدرها ٢٥ بالمائة من امتياز استثمار النفط في بلاد ما بين النهرين وصودق نهائياً على الاتفاق بمعاهدة (سان ريمو) الموقعة بين الجانبين في ٢٥ من نيسان ١٩٢٠.

كان ثم عقبات أخرى في الشمال. فنصوص اتفاق الهدنة الذي وقعته تركيا مع البريطانيين عينت حدودا مؤقتة للطرفين. هو الخط الذي بلغه زحف الجيوش البريطانية مع وجود قيد احترازي نصت عليه المادتان السابعة والسادسة عشرة من اتفاق الهدنة نفسها. هذا القيد اعطى بريطانيا الحق في احتلال نقاط ذات اهمية ستراتيجية. كما اكد وجوب استسلام جميع الحاميات التركية في بلاد ما بين النهرين.

واستندت الجيوش البريطانية الى هذا النص عندما احتلت الموصل التي لم تتمكن من الوصول اليها قبل اعلان الهدنة وهذا ما أثار في حينه اعتراضاً تركياً شديداً. على ان معظم اجزاء ولاية الموصل بقي تحت النفوذ التركي.

ومما هو جدير بالاشارة ان الحلفاء كانوا قد اعلنوا اثناء الحرب عن نيتهم في انشاء دولة عربية في بلاد ما بين النهرين ولذلك زعموا ان الجيوش البريطانية لم تدخله غازية بل محررة. ولم تبرز الى حيز الوجود فكرة اقامة وطن كردي مستقل على غرار الدولة العربية في المناطق الشمالية الا في العام ١٩١٨. واول اشارة رسمية بالموافقة على العمل بمبدء حق تقرير المصير



ومنحه لجميع الشعوب التي اشتملتها الامبراطورية العثمانية، ورد في معاهدة تشرين الثاني ١٩١٨ الانكلو – فرنسية. ولم يكن ثم مانع يمنع الآثوريين طبعاً من الادعاء بأنهم واحد من تلك الشعوب.

ان معاهدة سيڤر Sevres التي تم عقدها بين الحلفاء والترك في ١٠ آب ١٩٢٠ ولم يقدر لها ان توضع موضع التنفيذ، أفسحت المجال امام كل هذه الشعوب للعمل على نيل استقلالها وفي مقدمتها العرب والأرمن والكرد ليأتي الآشوريين في آخر القائمة. الا أن المعاهدة لم تذكر شيئاً عن اهليتهم لحكومة خاصة والواقع ان التنويه الوحيد بهم جاء في المادة الثانية والستين من المعاهدة التي ورد نصها على هذا النحو:

«ان لجنة مقرها الاستانة تتألف من مندوبين تعينهم الحكومات البريطانية والفرنسية والايطالية كلاً من جانبها – ستقوم خلال ستة أشهر اعتباراً من مبدء تنفيذ هذه المعاهدة – بوضع مشروع حكم ذاتي للمناطق التي تسكنها أكثرية كردية. وهي تلك المناطق الواقعة شرق الفرات وجنوب حدود أرمينيا الجنوبية التي ستثبت فيما بعد – وشمال حدود تركيا مع سورية وبلاد ما بين النهرين. كما تم تحديدها في الفقرة الثانية من المادة السابعة والعشرين والمادتين الثانية والثالثة. وان لم يتفق اعضاء اللجنة حول أي نقطة، فللاعضاء ان يرجع كل الى حكومته للتشاور. ان المشروع المذكور يجب ان يتضمن تحوطات كافية لضمان حماية الآشوريين والكلدان وغيرهم من الاقليات القومية والدينية داخل هذه المنطقة. وتحقيقاً لهذه الغاية تقوم اللجنة المؤلفة من مندوبين بريطانيين وفرنسيين وايطاليين واتراك بزيارة المناطق تلك، للنظر فيما يجب اتخاذه من تدابير بخصوص الحدود التركية اذا اقتضى الامر حيث ان تلك الحدود ستكون في عين الوقت حدود إيران بحكم مواد هذه المعاهدة.»

ان الانقلاب التركي الذي جرى في اعقاب الميثاق الوطني المعقود في انقرة، جعل معاهدة (سيڤر) وثيقة ميتة. ولابد لنا من القول على كل حال ان جميع من كان سيقع على عاتقه عبء حل مشاكل الحدود بين مختلف الدول الجديدة عند عدم تحقيق المشروع الوارد في المعاهدة سيواجه حتماً مشكلة في غاية من التعقيد.

وفي هذا الوقت (١٩٢١) قامت دولة عربية في العراق ونصب الملك فيصل ملكاً عليها. الا ان الحدود مع تركيا بقيت موضع أخذ وردّ. وكان الترك يطالبون بجميع ولاية الموصل.

ولست ارى ضرورة هنا للخوض في موضوع مواد معاهدة (لوزان) التي وقعت في العام ١٩٢٣، ويكفي القول ان شروطها كانت تختلف اختلافاً بيّناً عن شروط معاهدة (سيڤر) فتركيا العام ١٩٢٣ هي غير تركيا العام ١٩٢٠ وفي الوقت الذي عدل الترك عن طلب استعادة المناطق العربية من امبراطوريتهم السالفة. ضاع كل أمل في انشاء أرمينيا وكردستان مستقلتين. وبقيت مسألة تعيين الحدود العراقية الشمالية قيد المداولة. واليك النص الحرفي للمادة الثالثة من معاهدة لوزان:

"ان الحدود بين تركيا والعراق سيكون تثبيتها بموجب اتفاق ودّي يتم ابرامه بين تركيا وبريطانيا العظمى خلال تسعة اشهر. وفي حالة عدم الوصول الى اتفاق بين الحكومتين خلال الفترة المذكورة فان النزاع يحال الى مجلس عصبة الأمم.

وتتعهد الحكومتان التركية والبريطانية بدورهما بألاّ تقوما بأي تحركات عسكرية أو باي مساع أخرى من شأنها احداث أي تغيير باية كيفية كانت في وضع الحدود الحالي التي سيتقرر شكلها النهائي بالقرار الذي سيتخذ في قضية الحدود."

لم تجر صياغة هذه المادة بالوضوح النافي للجهالة. أو بالشكل الذي لا يحتمل التأويل ولهذا كادت تؤدي الى نزاع مسلح بين الدولتين.

هذا وان المؤتمرات التي سبقت التوقيع على هذه المعاهدة لم تنوه بشيء ما تقريباً عن الآشوريين وان كان (لورد كرزن) قد كتب في احدى مذكراته الرسمية أنه من المستحيل توقع قبول الآشوريين عودة الحكم التركي في حكاري وقد عاد اليها عدد كبير منهم خلال هذه الفترة كما تقدم ذكره.

وأمام مؤتمر القسطنطينية الذي انعقد في شهر أيار العام ١٩٢٤ تنفيذاً لما نصت عليه المادة الثالثة من معاهدة لوزان برزت للمرة الأولى مسألة الآشوريين في المقدمة. لأنه كان قد تم جمع معلومات طبوغرافية أكثر دقة بينما قام المهتمون بالقضية في إنگلترا باعلام وزراة المستعمرات بالمصير الأسود الذي ينتظر الآشوريين لو ضمت جبال حكاري الى تركيا. وجاء في تقرير اللجنة الخاصة التابعة لعصبة الأمم ما يشير الى هذه الحقيقة بالعبارة التالية:

"اثارت الحكومة البريطانية في مؤتمر القسطنطنية (١٩٢٤) هذه المسألة باعتبارها سبباً من اسباب دفع الحدود العراقية الى الشمال."

وفي اوائل شهر نيسان ١٩٢٤ ابلغت الحكومةُ البريطانية الحكومةَ العراقية باعتزامها المطالبة بضم جزء من موطن الآشوريين الى العراق واوضحت في عين الوقت الفوائد التي



سيجنيها العراق من وجود شعب محارب شديد البأس على حدوده متحداً بالدولة العربية ومرتبطاً بصلات الصداقة معترفاً بالجميل. ثم استفسرت عما اذا كانت حكومة بغداد مستعدة لتضمن للآشوريين الذين لم يستوطنوا بعد بعض الأراضي المتروكة في المناطق الشمالية بشروط سهلة. وهل هي مستعدة لمنح جميع الآشوريين ذلك الاستقلال الذاتي الذي كانوا يمارسونه في ظل الحكم التركي قبل الحرب؟

فكان رد الحكومة العراقية المؤرخ في ٣٠ نيسان ايجابيا. وشرح الاقتراح البريطاني الجديد (سر برسي كوكس) في مؤتمر القسطنطينية المنعقد بتاريخ ١٩ أيار ١٩٢٤:

"... بانقطاع المفاوضات في لوزان برزت بشكل متزايد مشكلة واحدة تجلت اهميتها في نظر حكومة صاحب الجلالة البريطانية، واقصد بها مسالة مستقبل الآشوريين الذين هم ليسوا من رعايا إيران بالاصل. ان حكومة صاحب الجلالة تشعر باعظم التبعات في ضمان استقرارهم بشكل يتفق ومطالبهم المعقولة وامانيهم القومية. انهم ناشدوا الحكومة البريطانية حل مشكلهم مناشدة صادقة لايمكن التغاضي عنها، وطلبوا العودة الى ديارهم بحماية بريطانية. ومع ان حلاً كهذا سيرضي العالم المسيحي كافة، الا ان الحكومة البريطانية لايسعها – لاسباب مختلفة – توسيع رقعة مسؤولياتها بهذا الشكل الذي ينطوي على مخاطر. وبما انها ليست على استعداد لتحقيق كل آمال هؤلاء القوم فقد قررت بذل الجهود لضمان عقد معاهدة حدود جيدة من شانها ان تجمعهم في رقعة من الارض واحدة تؤمن لهم مجتمعاً موحداً ضمن الاقليم الذي قبلت حكومتنا الوصاية عليه باشراف عصبة الأمم وان لم يتسن لهم ان يحتلوا موطنهم الاصلي. فينبغي ان تثبت ارضهم المنتواة في المنطقة مجاورة ومناسبة على كل حال. ان سياسة الاستيطان الآشوري هذه تلقى عطفاً ودعماً كاملين من الحكومة العراقية التي اعدت من جهتها العدة لاتخاذ الخطوات اللازمة لتحقيق هذه الغاية."

ان تصريح (سر برسي كوكس) ذو اهمية خاصة. فهو يؤكد رفض بريطانيا العظمى بسط حمايتها على وطن آشوري. وكانت حكومة الولايات المتحدة الاميريكية قد سبقتها برفض المسؤولية نفسها عن الأرمن. ومن اقوال (سر برسي كوكس) هذه يتبين أيضا ان كل ما كانت حكومته تريده هو ضمان قيام مجتمع آشوري موحد يتمتع بامتيازات خاصة ضمن بلاد ستكون تحت الانتداب البريطاني ووصايته لفترة طويلة من الزمن. وفي العام ١٩٢٤، لم يكن

بوسع أحد ما التهكن بان الانتداب البريطاني على العراق سينتهي بعد ثماني سنوات لا أكثر.

عارض الممثلون الترك في المؤتمر المقترحات البريطانية معارضة شديدة وفي جلسة الحادي والعشرين من شهر أيار تكلم (فتحي بك) بالآتي:

"ارغب في التعقيب على هذا، بان النساطرة سيجدون في البلاد التركية كل ما ينشدون من استقرار ورفاه وطمأنينة سبق لهم ان تمتعوا بها في الماضي شريطة ألاّ يكرروا الاخطاء التي ارتكبوها بتحريض من الاجانب في مفتتح الحرب العامة."

فاجاب السر برسي كوكس:

"ان زعم (فتحي بك) بان النساطرة سيجدون في البلاد التركية كل ما ينشدون من استقرار ورفاه وأمن سبق لهم التمتع به في الماضي بشرط ان لا يكرروا اعمالهم التي اقترفوها اثناء الحرب هو زعم لا يتفق مطلقاً مع وجهات النظر النسطورية فذاكرتهم قوية جداً بعكس ذاكرة (فتحي بك) حول شكل المعاملة التي لقوها على يد الترك في الماضي."

وبالاخير احيلت مسألة الحدود بكاملها الى عصبة الأمم، وتقدمت الحكومة البريطانية بالحجج التالية دعماً لطلبها ادخال جبال حكاري في الحدود العراقية:

"بصرف النظر عن موقعهم المنعزل في قلب بلاد هي تحت الحكم التركي. فقد قر قرارهم منذ ايام الحرب الاولى على تبني قضية الحلفاء وانتهاز اول فرصة للانتقاض والانفصال عن اولئك الذين جعلهم تاريخ بلادهم الغابر يرون فيهم اداة دائمة لاضطهادهم. هذا الشعب الصغير طرد من بلاده الاصلية طردا، وهلك منه الألوف اثناء فراره الى العراق. وقد استقر الآن بعضه في الاجزاء الجنوبية من موطنه الأول. وبعضه توزع بين الكرد وابناء جلدته المسيحيين في اراض تقع جنوب ديارهم الاولى مباشرة. ان الحكومة البريطانية تشعر بعظم التبعة والالتزام بضمان توطينهم والاستجابة بنطاق معقول لمطالبهم وأمانيهم. وقد التمسوا ان تقوم محمية بريطانية في موطنهم الاول لكن الحكومة البريطانية لا يسعها لاسباب مختلفة تحقيق مطلبهم كاملاً. على أنها حاولت أن تؤمن لهم حدوداً قد تؤدي الى تحقيق بعض المطالب المنشودة وهي الآن ترجو من عصبة الأمم تثبيت تلك الحدود. وفي الوقت الذي تتم صياغة معاهدة حدود جيدة فانها تأمل في ان تتقرر اقامة



الآشوريين في رقعة واحدة من الارض لتستوعبهم جميعاً داخل البلاد التي اضطلعت الحكومة البريطانية بواجب الوصاية عليها تحت اشراف عصبة الأمم وان لم يتسن اسكانهم في موطن آبائهم ففي المناطق المجاورة المناسبة. ان سحب خط الحدود الى الجنوب بصرف النظر عن اضراره الاقتصادية والستراتيجية، سيؤدي الى خلق فزع شديد في نفوس الآشوريين بحيث لايجدون مندوحة من هجرة جماعية أو من قتال حتى النفس الأخير دفاعاً عن معتقداتهم. وسيكون السلام والأمن في هذا الجزء من الحدود حديث خرافة."

من بين الحجج الجغرافية والستراتيجية التي أوردتها المذكرة حجة جديدة تدعم مطلب الحدود المقترحة. وهي ان الآشوريين المحاربين يرغبون في عرض ولائهم للعراق بشروط. وانه سيكون شَعْبَ حدودٍ ذا قيمة كبيرة للدولة العراقية.

عينت عصبة الأمم لجنة خاصة للتحقيق في ادعاءات كل من بريطانيا العظمى وتركيا وفي الوقت نفسه وافق طرفا النزاع على "ان يكون خط بروكسل الذي رسم في تشرين الاول ١٩٢٤ بمثابة حدود مؤقتة". وشكلت اللجنة من الاعضاء الثلاثة الكونت تيليكي Count Teleky رئيس مجلس الوزراء لحكومة المجر، ومستر اف. ڤيرسن M. de Wirsen الوزير المفوض السويدي في رومانيا والعقيد پاولس Col. Paulis من ضباط الجيش البلجيكي. فباشرت تحقيقاتها في الربع الأول من العام ١٩٢٥، وفي السادس عشر من شهر تموز ١٩٢٥ قدمت تقريرها الى عصبة الأمم(٣).

قبلت اللجنة مطلب بريطانيا في ضم ولاية الموصل الى العراق. على ان يكون خط بروكسل حدوداً ثابتة بين العراق وتركيا. الا انها رفضت الطلب البريطاني بضم حكاري الى العراق. وبخصوص حكاري يبدو أن اللجنة تأثرت اساساً بالحجج التالية:

"١- ان موضوع اعادة الآشوريين الى موطنهم الأصلي شمال حدود ولاية الموصل لم يثر أساساً في مؤتمر لوزان وأول ما نوهت به الحكومة البريطانية انما جرى امام مؤتمر القسطنطينية في شهر نيسان ١٩٢٤ (ادرجت اللجنة في تقريرها النصوص الكاملة للبيانات التي أدلى بها السر برسي كوكس وردّ فتحي بك عليها أثناء المؤتمر).

٢- هناك حقيقة يتعذر نكرانها وهي ان الآشوريين انتقضوا على حكومتهم الشرعية دون سبب

(٣) راجع الترجمة الكاملة لتقرير لجنة التحقيق الدولية في كتابنا (يقظة الكرد. تاريخ سياسي) ط. أربيل دار ئاراس ٢٠٠٢، الص ٤٦٢-٦٧٧ (م).

أو استفزاز في اولى ايام الحرب وبتحريض من الاجانب وقد رأت اللجنة في هذا الصدد أنْ ليس من العدل في شيء ان تقتطع من تركيا أرض تعود لها بلا جدال لاسكان جماعات رفعت السلاح في وجهها عمداً بقصد القضاء عليها."

ومن ثم أوصت اللجنة بأن يعتمد أفضل الحلول الممكنة وهو أن يقبل الآشوريون العروض التي اقترحها المندوب التركي في استنبول، أي ان يسمح لهم بالعودة الى ديارهم. وفي هذه الحالة يجب على الحكومة التركية الموافقة على استمرار تمتع الآشوريين باستقلال محلي شبه ذاتي كالسابق وان تضمن لهم سلامتهم باصدار عفو عام عنهم.

لقد خفي عن اللجنة كمايبدو. ان الترك اسرعوا في خريف العام ١٩٢٤ فطردوا جميع الآشوريين الذين كانوا قد عادوا الى حكاري في الفترة ١٩٢٢-١٩٢٣. كما يبدو أيضا انها ما كانت لتدرك ان تركيا لن تسمح للآشوريين باي نوع من الادارة الذاتية بصورة مطلقة. فقبل نشوب الحرب العظمى كانت حكومة تركيا المركزية تسعى سعياً حثيثاً لتصفية الادارات الذاتية وشبه الذاتية في سائر انحاء الامبراطورية وحالفها كثير من النجاح في هذا المسعى وبشكل تدريجي. ولو لم تعترض سبيلها الحرب فلا شك في ان الآشوريين كانوا سيفقدون استقلالهم الذاتي. وأخيراً بدا وكأن اللجنة لم تدرك ضعف الحجة التي تقدم بها الترك وهي أن الآشوريين لا يستحقون عطفاً لأنهم شقوا عصا الطاعة على حكومتهم الشرعية، فالملك فيصل وكبار أعوانه في بغداد قاموا بالعمل ذاته ضد تركيا دون استفزاز منها.

على ان اللجنة ادركت بان الآشوريين لا امل لهم بأي شكل من أشكال الادارة الذاتية في العراق في حالة بقائهم وعدم عودتهم الى جبال حكاري فضمنت تقريرها هذه الفقرة:

"... ان السلطات البريطانية ابلغت اللجنة بان معاملة الآشوريين في المستقبل تتوقف اساساً على القرار الذي سيتخذ حول الحدود. فان لم تضم ديار الآشوريين الاولى الى العراق، فليس في الامكان منحهم أي ادارة ذاتية، اذ يتعذر اسكانهم في صعيد واحد. واذا انسحبت الحدود الى الجنوب بحيث لا يدخل في العراق الا جزء صغير من الأراضي الآشورية فمن المتعذر ايجاد اراض عراقية كافية لهم. وان مشروع اسكانهم انما يعتمد على القبول بالحدود التي اقترحتها الحكومة البريطانية. وحتى لو امكن ايجاد اراضٍ جديدة لهم فان العيش في السهل يشق عليهم بسبب المناخ. كذلك ستقوم عقبات أخرى بسبب اختلاف عاداتهم عن عادات العرب مما سيؤثر على علاقاتهما في حين كانت عادات الكرد والآشوريين



اكثر تشابهاً بكثير."

واعتماداً على وعود الوفد التركي في جنيف بقبول حكومته عودة الآشوريين الى حكاري ظهر اعضاء اللجنة وهم كالمتفائلين المصدقين بشيء غير ممكن تحقيقه قط. في حين كان عليهم ان يدركوا بأنهم قضوا على آخر أمل للآشوريين في حياة ضمن مجتمع قومي خالص بما أثبتوه في تقريرهم. لكن يجب الاقرار بان المسألة الآشورية أبعد من ان تكون قد سويت نهائياً، وسواء في ذلك أكانت حجج اللجنة صحيحة أم خاطئة، وحتى لو ضم موطن الآشوريين الى العراق فان كياناً آشورياً ذا طابع شبه مستقل داخل العراق لن يبدو أكثر من احراج خطير للحكومة العراقية وإنْ بقي الانتداب البريطاني على العراق خمساً وعشرين سنة كما اقترحت اللجنة تحديده.

زد على هذا وجود ذاك الشعب الشديد المراس على حدود الدولتين الأخريين تركيا وإيران سيؤدي عاجلاً أم آجلاً الى تأزم خطير في الموقف يتعذر اجتنابه. والمعروف ان تركيا ظلت طوال السنوات القلائل التالية تلقى عنتاً ومتاعب من رعاياها الكرد على امتداد الحدود.

كان على بريطانيا العظمى ان تقبل بقرار العصبة. وبوصفها الدولة المنتدبة فقد اتخذت الخطوات اللازمة لابقاء عصبة الأمم على علم دائم بتقدم مشروع الاسكان الآشوري في العراق وهو ما شرحناه في فصل سابق. ولم يكن للعصبة نفسها صلة مباشرة بالآشوريين اثناء السنوات القلائل التالية الا ان الحكومة البريطانية صرحت في خريف العام ١٩٢٩ بانها قررت إخطار العصبة بانهاء انتدابها على العراق دون قيد أو شرط في العام ١٩٣٢ وهذا التصريح جاء تأكيداً لبيان العام ١٩٢٧ الذي نص على وجوب تقديم هذا الإخطار كما ورد من صلب المعاهدة الانكلو - عراقية المعدلة بالعبارة التالية:

"... شريطة ان يحافظ المعدل الحاضر من التقدم في العراق على استمراريته، وان تسير الامور سيراً حسناً خلال الفترة..."

على اثر هذا التصريح شاع القلق العظيم في نفوس الاقليات وانقلب القلق هلعاً وفزعاً عندما لوحظ ان المعاهدة الأنكلو - عراقية المعقودة في ٣٠ من حزيران خلت من ضمانات للاقليات. فالآشوريون لم يكونوا الاقلية الوحيدة ولا أكبرها. وفي العراق يعيش أكثر من نصف مليون كردي (هناك سبعمائة الف أخرى في إيران ومليون ونصف مليون في تركيا) وقد قررت معاهدة (سيڤر) انشاء جمهورية كردية. لكن عندما هبت تركيا من رقدتها، وبرزت كما برز التنين خارجاً من النار، قضي على كل أمل في اقامة دولة كردية قضاءً مبرماً سريعاً. ولجأ

الترك الى اساليبهم المعهودة في سحق الحركة الوطنية الكردية. وكان للإيرانيين مشاكلهم مع اكرادهم ايضا، كذلك كان العراق. والكرد باستثناء العرب، أبعد شعوب العالم عن الائتلاف والتضامن. وهذا بالطبع يعزى الى صعوبة الموصلات في الجبال الامر الذي يحول دون اتصال بعضهم ببعض. وهو السبب الاساس للفرقة. ومع ظهور بوادر نهضة كردية في الايام الاولى التي اعقبت الهدنة الا انه لم يكن فيها ما يدل على وحدة الصف. ولم يبرز فرد واحد يمكن ان يطلق عليه صفة الزعيم الوطني مهما تساهل تفكيرنا في اطلاق هذه الصفة. وكانت النتيجة ان التعاون والتنسيق لم يكن يُرى لهما أثر في مختلف الثورات الكردية التي اندلعت نارها في كل من تركيا وإيران والعراق. وهذا العامل بالذات هو الذي أدى الى اخماد اهم ثورة كردية بسهولة ونقصد بها ثورة الشيخ سعيد في كردستان تركيا. وفي العراق ظهرت صور أكبر زعيم وطني كردي الشيخ محمود السليمانيّ على بطاقات بريدية تتصدرها عبارة ملك الكرد. لكن انصاره كانوا قلة من القبائل في لواء السليمانية ولا أكثر. وبهولاء الانصار القليلين استطاع ان يخلق للحكومتين البريطانية والعراقية ما لا زيادة فيه من المتاعب ووجع الرأس في ثوراته الثلاث للاعوام ١٩١٩، ١٩٢٤، ١٩٣١. مع أنه لم يحظ باجتذاب قبيلة واحدة من قبائل العراق في أي ثورات من ثوراته تلك.

والى شمال السليمانية كان بعض القبائل الكردية حوالي بلدة رواندوز يطوي جوانحه على بعض المشاعر القومية الكردية التي تمثلت في الواقع بتعصب شديد ضد العراق. وفي منطقة العماديه شمال شرق الموصل كانت مظاهر الشعور القومي الكردي قليلة الوضوح على ما يبدو، حتى ان الشيخ احمد البارزاني الذي لم تخضع منطقته للادارة بصورة فعلية حتى العام ١٩٣٢، نجده يتعصب لبارزان اكثر من تعصبه لكردستان. وقد سببت قبائل كردية أخرى متاعب جمة وعظيمة للاحتلال البريطاني في اول عهده وفي فجر تأسيس الدولة العراقية، على ان معظم هذه المتاعب كان يعزى الى تفشي الدعاية التركية، والى النفرة الطبيعية التي يحفظها اغوات الكرد الاقطاعيون الشقاة لكل من يريد اخضاعهم لسلطة الحكومة.

ان الدعوة الوطنية الكردية في العراق كانت تشع من لواء السليمانية. فمنها كانت المذكرات تكتب وترسل الى عصبة الأمم، وكان مصدر شكوى الكرد الحقيقي والوحيد هو انه من العبث تصور امكان قيام دولة كردية من كردستان العراق وحدها في حين يرسف أغلبية الكرد في اغلال عبودية تركيا وإيران. على أن لجنة الحدود التابعة لعصبة الأمم (١٩٢٥) ذكرت بكل صراحة في تقريرها:



"ان الاقليم (ولاية الموصل) يجب ان يبقى تحت وصاية عصبة الأمم الفعلية لمدة نقدرها بخمس وعشرين سنة... واقتنعت اللجنة تماماً بانه لو قدر لاشراف عصبة الأمم أن ينتهي بانتهاء معاهدة السنوات الاربع السارية المفعول الآن بين بريطانيا العظمى والعراق، وان لم يعط الكرد ضمانات قاطعة بخصوص حصولهم على الحكم الذاتي فان اغلبية الاهالي يفضلون السيادة التركية على السيادة العربية، واللجنة مقتنعة ايضا بان فوائد وحدة المنطقة المتنازع عليها تحت ظل الحكم العراقي تساوي في تلك الحالة مضار المتاعب السياسية البالغة الخطورة التي ستنجم فيما بعد. وعندئذ ترى اللجنة من الافضل بقاءها تحت السيادة التركية التي ظهر من اوضاعها الداخلية، وسياستها الخارجية بانها أكثر استقراراً من السلطة العراقية."(٤)

والآن يلفظ عهد الانتداب انفاسه الاخيرة بعد سبع سنوات ونيف، وليس ثم من ضمانات قاطعة بخصوص الحكم الذاتي للكرد، غير سن قانون اللغات المحلية للمناطق التي يتكلم اهلها اللغة الكردية.

أشغلت مسألة اقليات العراق بال اعضاء لجنة الانتداب الدائمة في عصبة الأمم اثناء انعقاد دورة شهر تشرين الثاني ١٩٣٢. في هذه الدورة وجد مندوب بريطانيا الرسمي نفسه هدفاً لاستجواب محرج حاد. وكان المنتدب الى تلك الدورة ميجر يونك (وهو الآن سر هيوبرت يونك Sir Hubert Young الحاكم العام لروديسيا الجنوبية) الذي عين بعدها بقليل مستشارا للمندوب السامي في بغداد.

ان مسيو راپار Rappart الذي كان مقرراً في مسألة المذكرات والعرائض الكردية خرق كل قواعد المجاملة حين قال: يبدو أن هناك تهاوناً وتراخياً في مواقف الدولة المنتدبة. فهي وحدها المسؤولة عن حماية مصالح الاقليات بأمانة واخلاص. وفي كلمة الختام وافق رئيس اللجنة على البيانات التي ادلى بها راپار، لكنه علق عليها بالملاحظة التالية:

"ان السياسة التي تتبعها الدولة المنتدبة ليست من شأن اللجنة الا بقدر ما يتعلق بانجازها واجباتها أو النهوض بتبعاتها التي تعهدت بها حسب شروط الانتداب. والمسألة بقدر ما يهم لجنة الانتداب الدائمة هي مسألة مبدء. لان مجلس العصبة أناط بها واجب التحقيق الشامل في شؤون الانتداب."

(٤) المرجع السالف (م).

وما من شك في أن اشد المعارضة لانهاء الانتداب البريطاني كان مصدره فرنسا. تحدوها في ذلك رغبتها في استمرار انتدابها على سورية. وهي بلاد أكثر تقدماً من العراق بكثير في مضمار الحضارة. صحيح أن نشر مواد المعاهدة العراقية – الإنكليزية في العام ١٩٣١ احدث كثيراً من الشك، وأثار حنقاً وسخطاً في أوساط حكومات أوروبا. فقد ظُنّ – وهذا الظن لا يخلو من وجاهة – ان بريطانيا في الوقت الذي قصدت التخلص من نفقات الانتداب العراقي ومسؤولياته، تمكنت من الاحتفاظ لنفسها بمركز الدولة الممتازة في العراق. حيث يكون لسفيرها هناك حق التقدم على جميع ممثلي السلك الدبلوماسي وحيث لها ولها وحدها حق الاستئثار بعدد من القواعد الجوية.

مهما يكن من أمر فان اعضاء لجنة الانتداب الدائمة كانوا قلقين فعلاً على مستقبل الاقليات العراقية ولاسيما الآشوريين. ولم يكن لكاتب المذكرة المرفوعة اليها وهو شخص يدعى كابتن رسام[٥] اية صفة رسمية لتمثيل الآشوريين وان كان من ارومة آشورية. وهو في هذه الحالة لا يملك صفة تؤهله للتكلم عن اليزيدية واليهود من باب أولى مهما ادعى. ولا ريب في ان الفزع استبد بنفوس الآشوريين في تلك الساعة بقرب زوال عهد الانتداب البريطاني وصعب عليهم أن يصدقوا الامر. والواقع هو ان حالهم كان يختلف عن حال الكرد اختلافاً جوهريا. فالكرد هم اصحاب البلاد الشرعيون. واهم من هذا هو انهم مسلمون.

مهما قيل بصدد التفرقة الدينية ومهما انكر وجودها. فالحقيقة ستظل كما هي. اذ ما كان يوجد آنذاك أي مساواة عملية بين المسلم والمسيحي في دولةٍ مسلمة. أجل ربما وجد تسامح ازاء المسيحيين وقد تنتفي مظاهر الاضطهاد، لكن لا سبيل قط الى ان توضع الأقلية المسيحية على قدم المساواة بالأكثرية المسلمة من سائر النواحي. وليس بالامكان ان يعد المسلم والمسيحي ندّين. هذه حقيقةٌ قائمةٌ حتى في العراق وان كان اسلاميوها اقل تعصباً.

في شهر حزيران من العام ١٩٣١ عرضت مسألة أقليات العراق مرة ثانية على لجنة الانتداب الدائمة. وفي عين الوقت كان سر فرانسيس همفريز Francis Humphrys المندوب السامي في العراق قد أعد تقريراً مسهباً عن "السنوات العشر من تقدم العراق في ظل الانتداب" وخصصت فسحة كبيرة في هذا التقرير للمسألة الآشورية فضلاً عن القضية الكردية. وحضر سر فرنسيس بالذات جلسات اللجنة الدائمة مندوباً رسمياً لبريطانيا. وتمكن من اقناع الاعضاء بأن كل شيء سيكون على مايرام بعد نهاية الانتداب على أغلب الاحتمال.

(٥) راجع: مبحث آل رسام في الجزء الثالث من هذا الكتاب (م).



فسأله مسيو أورت M. Orts عن وجهة نظر الحكومة البريطانية في مسألة هامة جداً من المسائل المعروضة على اللجنة. وها نحن اولا نقتبس شيئاً عن الموضوع من محاضر الجلسة العشرين:

"قال مسيو أورت: انه سيكون مسروراً لو علم بوجهة نظر الحكومة البريطانية في مسألة واحدة هامة جداً من المسائل المعروضة الآن امام اللجنة. ففي الصفحة العاشرة من التقرير الخاص ورد: ان حكومة صاحب الجلالة البريطانية لم تعتبر المستوى المثالي للاستقرار والنظام شرطين أساسين لانهاء الانتداب. ويمضي التقرير الى القول: ان هدف الحكومة البريطانية كان اقامة دولة مستقلة ذات حدود ثابتة تربطها بالدول المجاورة صلات الصداقة وتتمتع بقوانين واجهزة اشتراعية وطيدة ونظم ادارية محكمة وقضاء راسخ الاركان وما الى ذلك من اجهزة ماكنة الحكم العصري الفعالة. ان هذا المفهوم لرسالة الانتداب وتلك الشروط الضرورية لانهائه، يمكن قبولها هنا بدون تحفظ.

لقد اظهرت الحكومة البريطانية بفخر تستحقه. أن العراق يملك الآن كل اجهزة الحكم الحديثة. واستخلصت من هذا أنه قادر على حكم نفسه بنفسه من الآن فصاعداً دون انتظاره منزلةً تمكنه من الوقوف موقف مقارنة بالبلاد المتقدمة كثيراً أو البلاد التي وصلت الى اعلى درجة في سلم الحضارة. فهل يكفي هذا لنستنتج بأن بلاداً تملك مظاهر الحكومة المنظمة – قد بلغت مرحلة النضوج السياسي؟ أما وان العراق يملك جميع الاجهزة السياسية والادارية للدولة الحديثة وان دستوره يتضمن كل المباديء التي بنيت عليها اغلبية الدساتير الحديثة فتلك وقائع تستطيع لجنة الانتداب التأكد منها لانها تدخل في نطاق صلاحياتها ورقابتها. وما بقي لنتأكد منه الآن هو: هل تسود في تلك البلاد الروح التي تنسجم مع هذه الاجهزة وهي شرط ضروري لعمل تلك الاجهزة؟ هذه نقطة لا تستطيع اللجنة تكوين فكرة عنها لانها تقع خارج نطاق صلاحياتها ورقابتها.

وفي القضية التي نبحثها الآن يقع الامر برمته على عاتق الدولة المنتدبة لانها كانت على ادراك واطلاع وثيق بمراحل التطور السياسي والاجتماعي والخلقي في العراق. واذا اقرت الدولة المنتدبة بان العراق قادر على الوقوف وحده دون حاجة الى وصاية، فلابد وانها ضمنت تقدماً في الروحية العامة وفي القيم السياسية

بالمعدل الذي واكب تقدم إدارات الحكومة واجهزتها. أفيفهم بشكل واضح ان بريطانيا العظمى ستأخذ على عاتقها كل المسؤولية عن القضية العراقية؟"

أدرك المندوب الرسمي البريطاني مبلغ قلق اللجنة على مستقبل الاقليات ورغب مسيو أورت أن يبرز هذه الحقيقة بقوة عندما ألقى هذا السؤال. فقبل اثني عشر عاماً كان العراق من البلاد التي اعترف بكيانها واستقلالها بنص معاهدة، شريطة أن تأخذ بيده دولة منتدبة. ولقد كان من اسباب عدم منح البلاد استقلالاً تاماً ناجزاً في حينه هو أنها لم تعتبر من البلاد التي تسودها روح التسامح بحيث يمكن ان يودع اليها دون خوف او تحفظ مصير الاقليات الدينية والقومية التي تعيش في ارضها. بناءً على هذا رد سر (فرانسيس همفريز) على التساؤل بقوله: ان خير ما يحضره من جواب عن استفسار مسيو أورت بخصوص الروحية السائدة في البلاد، هو ان يطلب من اللجنة إلقاء نظرة على الفقرة الاولى من "التقرير الخاص عن العلاقات الإنكليزية العراقية" ص١١-١٢ ثم استطرد يقول:

"واما عن موضوع التسامح فأجيب وانا مدرك المسؤولية الثقيلة التي القيت على عاتقي. ان بوسعي التأكيد للجنة من خلال تجاربي الطويلة في البلاد الاسلامية التي تمتد ثلاثين عاماً. باني لم اجد تسامحاً ازاء الاقليات والطوائف الدينية كما وجدت في العراق. وأعزو هذا الى اعتياد المسلمين والنصارى واليهود العيش بتفاهم ووئام في القرى طوال قرون عديدة. هذا من جهة، اما من جهة ثانية فحكام العراق الحاليون كانوا قد ألّفوا قبل اثنتي عشرة سنة أقلية هم أنفسهم. ولهذه الاقلية الجديدة كل الدواعي والمبررات للشعور بالعطف على زميلاتها الاقليات الأخرى. ان من اهم المصاعب التي تجابه تسوية مسألة الآشوريين، تقاطر اللاجئين من تركيا وروسيا وإيران دون انقطاع. ولو شعر هؤلاء اللاجئون بأن مسلمي العراق غير متسامحين لما خطر ببالهم ان يقصدوا العراق بهذا العدد. إن حكومة صاحب الجلالة البريطانية تدرك مسؤولياتها ادراكاً تاماً عندما توصي بقبول العراق عضواً في عصبة الأمم. وهو السبيل الوحيدة لانهاء الانتداب في رأيها فاذا بدا العراق غير أهل للثقة التي وضعت فيه فان المسؤولية الأدبية ستقع على عاتق حكومة صاحب الجلالة وحدها ولن تحاول القاءها على عاتق لجنة الانتداب."

اعلن مسيو (أورت) انه يكتفي تماماً بتصريح المندوب الرسمي البريطاني. ووصفه بـ"أهم تصريح عن الوضع في العراق" ألقي خلال المناقشات الحالية. وفي الوقت عينه ادركت لجنة



الانتداب بشكل لايقبل لبساً ان بريطانيا العظمى لن تتحمل اية مسؤولية عن شؤون العراق الداخلية ولن تقبل أي مسؤولية للاشراف عليها. وتكلم رئيس اللجنة بما يلي:

"إن المسؤولية المنوطة بالدولة المنتدبة تتضمن الاقتراح باستقلال البلاد التي عهد اليها بالوصاية عليها. وأرى من المتعذر جداً القاء مسؤولية أعمال الدولة التي كانت تحت الوصاية والتي اصبحت دولة كاملة السيادة، على عاتق الدولة المنتدبة بعد زوال الانتداب."

وفي اثناء ادلاء سير فرانسيس باجوبته السالفة تطرق الى العرائض التي قدمها كابتن رسام ومستر كوب M. Cope الى عصبة الأمم فقال:

"ليس من الانصاف اعتبار هذين الشخصين ممثلين للآشوريين. وان اشارت الدلائل الى ان البطريرك الآشوري قد خولهما صلاحية العمل على هذا الاساس... وعلينا الاقرار بان مقرر اللجنة (مسيو راپار) الذي شك مرة بعريضة كردية مشابهة، قال معقباً: لتعذر القيام باجراء تحقيق نزيه، ترى اللجنة ملزمة بقبول بيانات مطمئنة من الدولة المنتدبة."

وبرزت مسألة الآشوريين مرة أخرى في اثناء الجلسة التالية المنعقدة في شهر تشرين الثاني من العام نفسه. وعاد بعض الأعضاء يبدون قلقهم على مستقبل الأقليات ولاسيما الآشوريين منهم. فعاد سير فرانسيس همفريز يؤكد اقواله المطمئنة. واندفع كثيراً حين قال انه لا يؤمن بما جاء في العرائض من كون الأقليات تخشى اضطهاداً قد تتعرض له. ودفع الزعم بقوله ان مخاوفهم أملتها أسباب مادية بحتة. فمثلاً هناك ألف وثمانمائة آشوري يخدمون في سلك الليفي بالعراق ويتقاضون رواتب عالية بمعدل ٣٥ روبية شهرياً (پاونين واثني عشر پنساً) فاذا زال الانتداب فكثير من هؤلاء سيفقدون عملهم. ثم استطرد يقول:

"أضف الى هذا، ما الذي يدفعهم الى الخوف من الاضطهاد الآن في حين لم يشعروا بذلك قبل قيام الانتداب؟ كانت طوائف اليزيدية والكلدان والآشوريين تلقى معاملة حسنة في عهد الترك. وليس ثم ما يدعو الى اساءة معاملتهم بعد زوال الانتداب."

ان الآشوريين واليزيدية على الاقل لا يتفقون مع سير فرانسيس في عبارته الأخيرة، زد على هذا الواقع الذي ليس في الامكان نكرانه وهو سريان حالة من الاضطراب في نفوس الآشوريين وتوقعهم حصول مذبحة اثر زوال الانتداب وربما كان مبعث هذا الاضطراب والتوجس الدعايات

التي تقوم ببثها اسرة مار شمعون على انها حقيقة واقعة مهما كان الباعث اليها. وقد قام اسقف اورشليم الانكلكاني بزيارات عدة لقرى آشورية في صيف العام ١٩٣٣ فوجد شواهد صارخة على هذا الخوف في كل قرية زارها.

أخيراً رفعت لجنة الانتداب الدائمة تقريراً خاصاً الى عصبة الأمم حول انتهاء الانتداب على العراق، مستشهدة أيضاً بتصريح سير فرانسيس همفريز[٦] ومصدرة اياه بعبارة: "اهمية التصريح الكبرى التي سيقدرها المجلس حق قدرها". واوصت في تقريرها بما يلي:

"وحول العراق، ترى اللجنة أن يتم ضمان حماية حقوق الاقليات القومية والدينية واللغوية بمجموعة من مواد يتضمنها تصريح رسمي تصدره الحكومة العراقية تقدمه الى عصبة الأمم معلنة فيه عن قبولها بالاجراءات والمباديء التي اقرها المجلس بخصوص العرائض المتعلقة بالاقليات. تلك المباديء التي منحت الاقليات حق تقديم شكاوٍ الى عصبة الأمم رأساً مع ضمان حق أي فرد أو دولة ذات علاقة أو مصلحة في هذه القضايا."

قبل مجلس العصبة بتوصيات اللجنة وقدم العراق الضمانات التي طلبت منه بشأن الأقليات[٧] وغدا العراق فهو دولة مستقلة كاملة السيادة في ٣ من شهر تشرين الأول للعام ١٩٣٢. وفي جلسة تالية (كانون الأول من السنة نفسها) ناقش مجلس العصبة مضامين بعض العرائض التي تقدم بها الآشوريون. وتعهد مندوب الحكومة العراقية في العصبة بموافقة حكومته على تعيين موظف اجنبي في منصب مستشار لمشروع اسكان الآشوريين وغير الآشوريين الذين لا يملكون ارضاً في العراق وقال ان حكومته لن تضع أي عقبة امام من يرغب في ترك العراق منهم. فقبل المجلس بهذه التوصيات الا ان العصبة مع هذا لم تفرغ من المشكلة.

وباجمالنا الموضوع بالأقل من الكلام نقول: لم يقم ادعاء ما حول قيام بريطانيا باعطاء الآشوريين ضمانات قاطعة معينة باعادتهم الى ديارهم في حكاري. خلا ان السلطات البريطانية سواء أفي إنكلترا أو بلاد ما بين النهرين كانت تأمل في امكان تحقيق هذه العودة لكن الظروف التي طرأت قبرت الأمل. فالأحداث العالمية في الغرب والمصاعب التي واكبت مفاوضات الصلح، لم تتح لساسة الحلفاء وقتاً ملياً للتفرغ الى حل المشاكل الكبرى في الشرق

(٦) أنظر ما قبله (ستافورد).
٧) راجعها في الجزء الرابع من هذا الكتاب (م).



الأوسط دعك من مسألة الآشوريين الثانوية. زد على هذا ان الملل العام من الحرب واجماع الصحافة البريطانية على ضرورة تقليل نفقاتنا في بلاد ما بين النهرين، كانا عاملين لايقلان اهمية عن العوامل الاولى. ان بعض الكتاب وصفوا هرولة خبراء الشرقين الادنى والاوسط في أروقة (ڤرساي) ناثرين تنبؤاتهم نثراً مثل كساندرا[٨]، عما سيقع من احداث هناك كانت نبؤاتهم في هذه القضية صحيحة على اية حال. فالتأخير في ابرام معاهدة الصلح مع تركيا سبب الشقاء والدمار والموت لآلاف الأنفس. دعك من الآشوريين أنفسهم.

ان الوعود التي بذلت ابان احتدام المعارك. وفي مثار نقع الحرب العامة قلما وُجدت متسقة مع الأوضاع التي سادت العالم عند ختام الحرب. فقد قال العرب أنهم وقعوا ضحية خدعة. كما قضي على كل أمل بتأسيس جمهورية أرمنية، وأما الكرد فقد أصيبوا بخيبة أمل مرة وان لم يكونوا حلفاء لنا في ايام الحرب.

أما عن الآشوريين فلا أحد ينكر انهم كانوا يدركون جيداً كم كان امل البريطانيين قوياً في استرجاع ديارهم لهم وان لم ياخذوا منهم ضمانة ما أو وعداً صريحاً بذلك. لم يكونوا ليصدقوا أن دولة بهذه العظمة والسؤدد خرجت منتصرة في اعظم حرب خاضتها البشرية، ستقف عاجزة عن تحقيق هذه الأمنية الصغيرة لو رغبت في تحقيقها فعلاً وقرنت رغبتها هذه بالعمل. لم يفهموا درجة الارهاق التي استولت على العالم، ولا المشكلات الأوروبية المعقدة الكثيرة التي حالت دون قيام ساسة ڤرساي بمعالجة مشكلة تافهة جداً كمشكلة اسكان بضعة آلاف من الجبليين.

لاحت الفرصة الحقيقية الوحيدة لعودتهم الى حكاري بُعَيد الهدنة فعلا لكنها لم تسنح مرة أخرى وسيبقى موضع شك في أن عودتهم لو تحققت، فستكون بمثابة الحل النهائي لمشكلتهم.

علينا الاقرار من الجهة الأخرى بأن عصبة الأمم لم تدرك على الأرجح الجانب السياسي من المشكلة الآشورية عندما بحث موضوع انهاء الانتداب البريطاني على العراق وربما عزي هذا الى قلة معلوماتها بهذا الشأن.

(٨) Ccssandra: في الأساطير الاغاريقية ابنة پريام وهيكوبا راودها الآله ابولو الذي تعهد بمنحها القدرة على النبؤة لو حققت رغبته الا انها نكلت عن وعدها بعد حصولها على ما أرادت. فغضب ابولو ولعنها وحكم عليها بأن لايصدق أحدٌ اي نبؤة تخرج من فمها. ولذلك لم يصدقها احدٌ حين تنبأت بسقوط طروادة. حيث وقعت في أسر (أياكس) فأغتصبها ثم لقيت حتفها على يد كليتيمنيسترا. والمثل هنا واضح لما قصده المؤلف (م).

# ٧

## مار شمعون (البطريرك)

تاريخ الأسرة البطريركية الآشورية مليء بالعواصف والزوابع. وقد ذكرنا فيما سلف أن الزيجة محظورة على مار شمعون وأن عليه أن يبقى في حالة العزوبة وان استخلاف الكرسي يسير في خط غير مباشر من العم الى ابن الأخ في العادة. وكان مار شمعون قبل الحرب يمارس سلطة مزدوجة (ثنوية) فهو بطريك الشرق أي رأس الكنيسة النسطورية وهو في الوقت نفسه زعيم عدة قبائل. وقد ذكرنا أيضاً أن الترك لم يكن لهم نفوذ حقيقي في جبال كردستان أو أنه كان من الضآلة بحيث لا يعتد به. لذلك اضطرت الحكومة الى التعامل مع الجبليين عن طريق زعمائهم. ولم يكن لسلطة مار شمعون من معارض حتى جلوس البطريرك الحالي (ايشاي)، وفي زمن تنصيبه ١٩٢٠ كان صبياً له من العمر احد عشر عاماً وهو ابن أخ لبولس مار شمعون البطريرك الذي توفي بداء الصدر في معسكر بعقوبة. وهذا الأخير كان بدوره خلفاً لأخيه الأكبر بنيامين الذي اغتاله سمكو في العام ١٩١٨. وكان كل من الأخوين بنيامين وبولس في العشرين من العمر عندما أعتبطا والحقيقة هي ان عمر بنيامين وقت جلوسه على الكرسي لم يزد عن عمر ايشاي. إن أنتخاب صبي للسدة البطريركية ليس أمراً غريباً أو جديداً الا أن ظروف اختيار ايشاي كانت غير اعتيادية، اذ جرى ذلك بعد رحيل معظم القوم عن بعقوبة الى مندان وتخلف أسرة مار شمعون في المعسكر لأن أعضاءها كانوا يعارضون آغا پطرس ويحاولون نسف مشروعه. وقيل أيضاً أن بعض المراسم الكنيسة الواجبة لرسامته لم تتم. وظل خصوم البطريرك يؤكدون بين آن وآخر أن انتخابه لم يكن شرعياً.

لم تكن زعامة مار شمعون الدينية موضع أخذ ورد جديّ قط الا أن سلطته بوصفه الزعيم الأعلى للقبائل الآشورية كافة لم تكن بالسلطة الحقيقية. فهي تعلو وتهبط تبعاً لقوة شخصيته. وربما اعترف له بهذا الحق قبل الحرب. ولم ينكر عليه انكاراً جدياً وصريحاً، ولكن ما أن يبدو مار شمعون ضعيفاً وزعماء القبائل (المالكين ج: ملّك) أقوياء حتى تغدو طاعتهم



له اسمية فحسب. على أنهم يؤدون له العشر مهما كانت الظروف.

وهو عادة يؤثر ألاّ يتدخل كثيراً في شؤون القبائل الداخلية. إذ لايخشى قط من بروز شخصية في القوم لتحتل مكان القيادة لـ(الملّة) الآشورية كلها.

لكن الأمور تغيرت بعيد انتهاء الحرب. فباغتيال بنيامين كسفت شمس أسرته وهبط مقامها نوعاً ما اذ كان يوجد خارج أسرة البطريرك شخصية بارزة بشخص آغا پطرس. وهو في الواقع رجل مغامر لا نسب يربطه بطبقة الزعماء (ملك). لكنه كان عسكرياً ناجحاً خلع على نفسه عنوان (القائد العام للآشوريين) وسقطت بذور دعايته في أرض خصبة. سقطت في نفوس الجيل الفتيّ الناشيء الذي يعيش في عالم جديد ويعتنق أفكاراً حديثة. ولقد أتينا الى قصة فشل محاولته في اقامة دولة آشورية. وبعد محاولة فاشلة أخرى لمنع الآشوريين من التطوع في الليڤي ترك العراق الى غير عودة ليوافيه الأجل بعد بضع سنوات.

جنى بيت مار شمعون منافع كبيرة من تشكيل وحدات الليڤي. فبواسطته اتسع نفوذ آله ليشمل الآشوريين جميعاً. ومرت فترة من الزمن والبطريرك لا يجابه معارضة تذكر ووجد افراد متذمرون مثل مالك خوشابا والمطران يوالاها مع نفر قليل يناصرهم، لكن خوشابا كان بين الموقعين على الميثاق الوطني في شهر حزيران ١٩٣٢ (انظر الفصل الثامن). ثم أن الدعاية التي نظمها موظفو الحكومة العراقية في العام ١٩٣٣ ضاعفت حدة المعارضة له، كما سنوضحه فيما بعد لأن عدداً كبيراً من الآشوريين فازوا بشروط اسكان حسنة جداً، كما أن المثقفين الآشوريين وجدوا أن موقف مار شمعون المتعنت من الحكومة العراقية ليس من ورائه الا الضرر. وأصل الخلاف بين الحكومة العراقية ومار شمعون كان يدور حول (السلطة الزمنية)، وهذه العبارة لم يعرف من هو الطرف البادىء باستخدامها لوصف مطالب مار شمعون. وقد كان من الأفضل استعمال كلمة علمانية Secular على كلمة زمنية Temporal التي وردت في المذكرات. والشرح الذي ورد لمعنى كلمة (زمني Temporal) في معجم اكسفورد "المختصر" هو كالآتي:[علماني Secular أو الشيء ذو القدسية غير ذي علاقة بالشرع الديني. ما يتعلق بأمور الحكم أو السلطة أو السياسة المدنية مما يخالف الكنيسة منها]. ولا جدال في أن مار شمعون كان قبل الحرب العامة يمارس نوعاً من السلطة يختلف عن السلطة التي تخولها له رئاسته للكنيسة. كما ان الآشوريين كانوا يتمتعون بحقوق (الملة) وشخصيتها المعنوية في عهد الامبراطورية العثمانية. وقد ظلوا حتى مذابح [بدرخان] وتدمير قراهم في السنة ١٨٤٧ يحرصون شديد الحرص على خطاب أو [فرمان] احتفظ به بطريرك

الكنيسة خلفاً عن سلف تقول عنه مآثرهم أنه يحتوى على امتيازات منحت لهم اما من شخص الرسول العربي أو من خليفته عمر بن الخطاب]. بموجبه يمنح الكنيسة المسيحية الفارسية [وممثلها الحقيقي هو الكنيسة الآشورية] الحق في (أ) ممارسة الشعائر الدينية او العبادات وسن الشرائع المتعلقة باحوالها المدنية والشخصية (ب) في أن تكون [ملة] أي مجتمعاً قائماً بذاته يقوم على رأسه كبير الأساقفة، ويكون ممثلاً لها في كل علاقاتها المدنية ومعاملاتها مع الحكام المسلمين في البلاد.

ولا مراء في أن الآشوريين لم يكونوا [الملة] الوحيدة في تركيا. فالأرمن والكلدان مثلاً يتمتعون بحقوق مشابهة. وهي حقوق تضمن لهم الحماية الا أنها تقبل بمنزلة قانونية للفرد هي أدنى من منزلة الفرد المسلم. إلا أنّ الملة الآشورية امتازت عن غيرها من الملل المسيحية الأخرى بكون الحكم التركي لم يكن له أثر محسوس في موطنها. وبذلك انقلب مار شمعون زعيماً قبلياً [زمنياً] كما أسلفنا وكان مثله في ذلك مثل كبار آغوات الكرد المجاورين. ولم يكن الترك يعترفون بهذه السلطة الزمنية على الصعيد الرسمي، الا أنها كانت سلطة الأمر الواقع المعترف بها والمتفاهم عليها. وكان من سياسة الحكومة التركية المقررة القضاء على نفوذ زعماء الجبال مثلما قضي في القرن التاسع عشر على سلطة ولاة بغداد والموصل شبه المستقلين.

وعراق اليوم تحكمه دولةٌ دينها الرسمي الإسلام، مثلما كان الاسلام دين تركيا الرسمي قبل الحرب. ولذلك اقتضى أن يبقى النظام [الملي] سائداً الا أن القانون الأساسي العراقي نص على أن العراقيين كلهم متساوون في الحقوق والواجبات مهما كانت عقيدتهم ودينهم وهي نقطة هامة جداً. كذلك يبدو وكأن مار شمعون يطالب بحقوق رئيس [ملة] وربما لم يكن هو نفسه متأكداً من طبيعة تلك الحقوق قانوناً. في حين كان وضع الملة الآشورية يختلف عن وضع الملل الأخرى بسبب الموقع الجغرافي كما بينّا. وعلى الأرجح كان الملك فيصل على تفهم بوجهة نظر مار شمعون بقدر أكثر من معظم الآخرين العراقيين منهم والبريطانيين لأنه من سلالة البيت الهاشمي المكي أي من عترة الرسول. على أن استيعابه للموضوع لم يكن كاملاً وشاملا.

وعلى اية حال ففي أولى ايام الدولة العراقية لم يطرء تغيير محسوس على شخصية مار شمعون الحكمية بوصفه ممثلاً للشعب الآشوري. وقد جاء في تقرير اللجنة الموفدة من عصبة الأمم الى الموصل في السنة ١٩٢٥ أن الأسرة التي يخرج منها البطاركة هي السلطة الآشورية



الوحيدة التي تعترف بها الحكومتان العراقية والبريطانية. ومن الجلي أن أية حكومة بنيت على أسس حديثة كالعراق لا يمكن أن تتسامح بوجود سلطة كسلطة مار شمعون لما قبل الحرب. وكان سوء التفاهم متوقعاً عند أي مناسبة تطرح فيها هذه المسألة وما أن استخدمت لفظة [زمنية] حتى وقع المحذور. وبسبب سوء التفاهم نشأ الوضع الذي انتهى بحوادث صيف العام ١٩٣٣ الأليمة.

ومنشأ الخطر الحقيقي كان تعذر فهم الطرفين أحدهما للآخر. وحتى البريطانيون وهم لايجهلون معنى السلطة الزمنية التي يتمتع بها البابا في روما، كانوا كالحاطب بليلٍ، وهم على كلٍّ يدرون أن سلطة البابا الزمنية تبلغ حد تأليف جيش وقوات شرطة وهو ما لم يطلبه مار شمعون أو يدعيه بل ولم يخطر بباله، أما العراقيون فليس لديهم أية فكرة عما يقصد باللفظة فالمصطلح العربي «السلطة الزمنية» لايطابق بالمعنى والمفهوم المصطلح الإنكليزي "Temporal Power" ولذلك احتجوا بأن مار شمعون يريد لنفسه سلطات لا يتمتع بها أي فرد عراقي. والحق يقال ان مار شمعون يستطيع أن يشير باصبعه الى كثير من شيوخ العرب والكرد ممن سمحت له الحكومة بممارسة شكل من أشكال السلطة الزمنية فمثلا تتصل الحكومة مباشرة بالشيخ (عجيل الياور) في كل الأمور المتعلقة بعشائر شمر التي مازالت تعيش حياة البداوة. على أن مار شمعون لم يدرك أن سياسة الحكومة العراقية الراهنة ترمي الى التقليل من نفوذ أمثال هذا الشيخ لكنها غير قادرة على تحقيق بغيتها في الحال. اذ ستعجز عن تصريف شؤون ادارتها بدون تعاونهم ومساعدتهم. وفي ميدان التطبيق العملي لم يكن سلوك الحكومة منطقياً على الدوام فالموظفون الاداريون لايترددون في نبذ شيخ من الشيوخ عندما تملي عليهم مصالحهم ذلك كما أنهم يحجمون عن استخدامه والافادة منه عندما يجدون ذلك مناسباً. فمثلاً قد ينكرون على الشيخ الفلاني زعمه بأنه يمثل كل القبيلة، فاذا وقعت جريمة خطيرة في دائرة فخذٍ من افخاذ القبيلة التي انكروا تمثيله لها في الماضي وكان في وقت ما مبرزاً فيها، القوا عليه مسؤولية العثور على الجناة وتقديمهم للحكومة. وهذا نموذج صادق للقول المأثور: "لي الغنم وعليه الغرم في كل حال".

وهذا ما حصل لمار شمعون بالضبط عند تمرد الليقي في شهر حزيران العام ١٩٣٢ اذ كانت المفاوضات كلها تجرى بينه وبين المندوب السامي مباشرة وكان من المتوقع حتماً أن يطالب مار شمعون فيما بعد بتمثيل قومه في الوقت الذي يختاره هو. سيما بعد أن خوله زعماء الآشوريين حق تمثيلهم في اجتماع (سر عماديه) في شهر حزيران ١٩٣٢ كما لا يعتور احداً شك في تصميم الحكومة وثبات رأيها على ازالة نفوذ الشيوخ بحيث كان منحها سلطة خاصة

لأحد الأشخاص سيلاقي معارضة شديدة واسعة لذلك فان سياسة الحكومة التي انتهجتها في الموضوع كانت صحيحة.

قد يكون توزيع السلطة ممكناً في بلاد كنيجيريا أو السودان حيث توجد حكومة أجنبية مركزية. الا أن اسلوباً كهذا لا يتوقع له أي نجاح في ظل ادارة مركزية كتلك التي ستسود العراق سنيناً عديدة على أغلب الاحتمال. كان مار شمعون من أجهل الناس باحوال العراق الراهنة. واقصد بهذا قصوره عن فهم اهداف سياسة الحكومة فبذل أكثر من محاولة لتحديد معنى (السلطة الزمنية) التي يريدها. ولما استدعي الى بغداد للمداولة مع وزير الداخلية في شهر حزيران ١٩٣٣ كتب شرحاً للعبارة ضمن رسالة بعث بها الى الوزير جاء فيها:

"اما العبارة (السلطة الزمنية) التي لمح اليها معاليكم بقولكم "لا يسع الحكومة الموافقة على تخويلكم أية سلطة زمنية" فيسرني أن أعلم بكيفية تفسيركم هذه العبارة. وإن كنت لا ارغب في الاسهاب في هذه النقطة فأخال انه يقتضي لي أن أحاول شرح عبارة [السلطة الروحانية والزمنية المتحدتين في هذه القضية الخاصة بالجاثليق بطريرك المشرق]. اذ يستبان لي بأن معاليكم والحكومة قد اتخذها بنظر خطير. إن سلطة هذه البطريركية هي تقليد تاريخي وديني عظيم للشعب الآشوري وكنيسته واستعمالها موروث وقد كانت أبداً من العادات الهامة الثابتة المقررة. وأنا لم أدّع بالسلطة الزمنية وانما أرثها من قرون مضت كتخويل قانوني من الشعب الى البطريرك. وهي لم تكن مباحة وكفى بل كان معترفاً بها من قبل الملوك الساسانيين والخلفاء المسلمين وخانات المغول وسلاطين آل عثمان ولم يقم أي دليل على اساءة استعمال هذه السلطة في زمن أي ملك أو حكومة ورد ذكرهما في التاريخ وكان الآشوريون من رعاياهما. ومع أن هذه السلطة لاتتعارض مع قوانين البلاد بأي شكل كان فهي خير وسيلة للتعامل مع طائفة دينية تعيش في الظروف التي نعيشها الآن."

[ملحوظة: أن أصل الكتاب بنصه الإنكليزي محفوظ لديّ].

لم يكن في هذا الشرح الوضوح الكافي. زد على هذا أن مار شمعون ظل وكأنه غافل لا يدري ان الظروف الحالية تختلف عن ظروف ما قبل الحرب ان حق عليه اللوم فيجب الا نشتط فيه، لأن قومه اختاروه قبل عام واحد ممثلاً لهم. واعتبر هذا الاختيار بمثابة مصادقة من السلطات البريطانية عندما لجأت اليه شخصياً في قضيتي عصيان الليفي والميثاق القومي



الآشوري بوصفه المفاوض الوحيد. زد على هذا أن الآشوريين منذ تأسيس الدولة العراقية في السنة ١٩٢٠ تعودوا مراجعة مار شمعون في كل مشاكلهم [عند وجوده في إنكلترا كانوا يعرضونها على قائد قوات الليفي البريطاني الجنسية] وعن طريقه وحده تصل الى المندوب السامي وهذا بدوره يحيلها الى الحكومة العراقية وندر أن راجع الآشوريون الموظفين العراقيين مراجعة مباشرة. ولم يكن لمار شمعون نفسه صلة بهؤلاء الموظفين حتى العام ١٩٣٣، وقد فوجيء بالتغيير السياسي تماماً ولم يستوعبه الآشوريون ولم يفهموه ولم يحاولوا تكييف انفسهم له.

ان عدداً جيداً من المسؤولين العراقيين الذين أسفوا أسفاً صادقاً لفظائع شهر آب ١٩٣٣ اعتبروا مار شمعون المسبب الأوحد لها ولذلك كان في نظرهم مجرماً. ويرى العراقيون أن أعماله هي التي أولدت مجازر الشمال ولطخت اسم العراق الناصع. هذه الآراء تنطوي على الكثير من التحامل والمبالغة. نحن اذ لا ننكر ارتكابه عدة اخطاء كبيرة، لا نملك الا أن نسأل: هل كان في مقدوره اجتنابها؟ لو استعرضنا الأحداث التي واكبت أيام صباه الأولى، ووضعنا نصب العين الظروف التي اكتنفت جلوسه على كرسي البطريركية وله من العمر احد عشر عاماً، وفكرنا في دراسته في إنكلترا التي كان من نتائجها امتزاج الفكر الغربي بافكار بلده الشرقي في رأسه. بل لو وضعنا في حسباننا افتقاره الى الناصح المؤتمن الحكيم لما خرجنا بكثير من اللوم له، كانت عمته (سرما) ذات كفاءة وذكاء وأصالة فكر، الا أن الظروف جعلتها انسانة شديدة التعصب، ومع أن أباه (داود) أظهر سابقاً كفاءة حربية الا أنه لم يكن ليقيم وزناً للأفكار الجديدة وهو أقل ما يذكر له من عيوب. وكان بعض الزعماء القبليين من طبقة (مالك) محض أناس أنانيين وأعظمهم نفوذاً (مالك اسماعيل) زعيم التياري العليا. كان شيخاً عليلاً طاعناً في السن. لذلك لم يكن بالمستغرب أن يقع البطريرك الفتى فريسة سهلة للمغامرين وغيرهم. كقبوله بالاحتجاجات التي كتبها كابتن رسام ومستر كوب على علاتها. في حين أن انتصار هذين الرجلين للاقليات في السنة ١٩٣٠ الحق ضرراً بقضيتها يفوق أي ضرر آخر لحق بها واسلم العراقيين الى شك عظيم واغضب البريطانيين.

كان مار شمعون يرتاب في حسن نية الموظفين البريطانيين الذين هم في خدمة الحكومة العراقية اذ يجدهم حريصين على المصالح العراقية مهما بلغ ضررها للآشوريين كما كان مؤمناً بأنه الوحيد بين الآشوريين الذي يتمكن من الوصول بقضية قومه الى درجة النجاح. ولم يكن الواهم الوحيد بهذا، فكثيرون هم الذين اعتبروا أنفسهم ضرورة لا يستغنى عنها. وان كان مخطئاً في حسابه فمن الإنصاف أن نقر له بأنه يرتفع بمصلحة قومه على مصلحة آل بيته ولقد

بلغت به سلامة النية حد الاعتقاد بأن الوعود التي بذلت لقومه كانت كاذبة كما كان الجميع موقنين بأنهم وقعوا ضحية خداع. فلو حاول تخطئتهم فأقل ما كان سيحدث له هو أن ينتهز الحزب المناوىء له الفرصة ليدمغه بالخيانة. والعادة السائدة في الشرق هي أن معظم الخلافات تتخذ طابعاً شخصياً. وبدون شك أن البلايا التي نكب بها الآشوريون تأتّت من افتقارهم الى شخص محنك قوي الشكيمة يقوم بتوجيههم في فترة ما بعد الحرب. وقائد مثل هذا لايمكن أن يكون غير مار شمعون ويشاء سوء الحظ أن أول حامل للقب في ذلك القول كان فتى عليلاً وثانيهما صبياً غير مميز.

في تضاعيف هذا الكتاب اجدني مضطراً الى أن أحمل حملة جدية على مسلك الآشوريين وطبيعتهم الخلقية، وأن انتقد تصرفاتهم في مواضع غير قليلة. واشير الى الأخطاء التي وقع فيها مار شمعون. وامنيتي الوحيدة هو أن أجانب التحيز وابقى متمسكاً بالحياد التام. وأرى من العدل هنا أن أعرض بدون تعليق شكوى الآشوريين المزعومة تاركاً للقاريء مجال الفصل في صحة اسبابها:

أن قضية الآشوريين بابسط العبارة هي الآتية:

دخل هؤلاء الحرب بعد إلحاح شديد من الروس. وبتحالفهم هذا اصبحوا تلقائياً حلفاء لكل الشعوب التي كانت تحارب دول الوسط. وفي اثناء الحرب خذلهم الروس مرتين. وكان من نتائج هذا أنهم خسروا أوطانهم وثلثي نفوسهم. وهم يعترفون بأن تدخل القوات البريطانية هو الذي انقذهم من الفناء التام أثناء تقهقرهم نحو همدان. وان زعموا بأن هذه القوات لم تصل في الموعد المعين الى الموضع المقرر كذلك يعترفون وهم ممتنون بأن البريطانيين آووهم واطعموهم عند وصولهم الى بغداد لكنهم يؤكدون بأنهم لم يرغبوا في اتخاذ العراق موطناً لهم وكل ما أرادوه هو العودة الى ديارهم وهذا هو السبب الذي حدا بهم الى الموافقة على تشكيل افواج همدان في أيلول العام ١٩١٨ ويدعمون حجتهم هذه برسالة كتبها العقيد (ماكارثي) نجتزيء منها:

"اصارحكم القول بلا لبس او ايهام بأن قومكم اخذوا مني وعدا – بناء على اوامر تلقيتها من المقر العام طبعا – بأن موطنهم سيعاد اليهم. وأن أهدافي الوحيدة التي توخيتها من تشكيل القطعات العسكرية الآشورية في همدان العام ١٩١٨ كانت الى جانب الأوامر التي تلقيتها – تستهدف طرد الترك واعادة احتلال منطقة سكن الآشوريين."



ويعتمد الآشوريون أيضاً رسائل ضابطين احدهما فرنسي والآخر روسي كانا موجودين عندما شرع كابتن كريسي Gracey في نهاية العام ١٩١٧ يعمل على اقامة الجبهة الكردية – الأرمنية – الآشورية. ويتخذون من هذه الرسائل دليلاً على احتثاث السلطات البريطانية لهم لمواصلة مقاومة الترك. ويستشهدون بها أيضاً لدحض ما يشاع أحياناً بأنهم لم يكونوا حلفاء بريطانيا أثناء الحرب. والواقع هو أنه ليس في الامكان دحض أوتكذيب مسألة تحالفهم فقد كتب المندوب السامي (پرسي كوكس) في تقريره الرسمي حول الادارة في العراق للفترة من شهر تشرين الأول ١٩٢٠ حتى شهر آذار ١٩٢٢:

"إن الآشوريين الذين يبلغون خمسة وثلاثين ألف نفس، هم في مقدمة الأقوام الذين عدتهم بريطانيا العظمى حلفاء لها في الحرب واستخدمتهم في حروبها في كردستان في العام ١٩١٩."

وفي شهر أيار ١٩٢٤ كتب المندوب السامي البريطاني في بغداد ما يلي:

"اولت حكومة صاحب الجلالة البريطانية اهتماماً جد كبير ولمدة طويلة، مسألة حماية مصالح الآشوريين في علاقاتهم المقبلة مع الحكومة العراقية. واضعة نصب أعينها الخدمات التي قدموها لقضية الحلفاء أثناء الحرب العامة."

ويدعي الآشوريون أن لهم الفضل الرئيس في ضم ولاية الموصل الى العراق واحباط محاولة الحاقها بتركيا. ان كان ذلك بالعمل السياسي أو العسكري الذي يتجلى باستخدامهم كجنود لمقاومة الزحف التركي عندما لم يكن ثم وجود للجيش العراقي. وفضلهم السياسي يبدو في أن المداولات بخصوص ادخال جبال حكاري ضمن الحدود العراقية وان كان فشلها قد ألحق الضرر الأعظم بالآشوريين الا أنها أثرت على قرار عصبة الأمم في ضم الموصل الى العراق ويستشهدون بالفقرة التالية التي وردت في تصريح (سر هنري دوبس):

"ولأجل أن يزداد اطمئنانهم على مستقبلهم [يقصد الآشوريين] تعهدت حكومتان عراقيتان متعاقبتان هما وزارتا جعفر العسكري وياسين باشا تعهداً رسمياً عن الحكومة العراقية بتأمين أراضٍ في العراق لأولئك الآشوريين الذين قد تنزع منهم مواطنهم الأصلية بقرار عصبة الأمم وتعهدنا ايضا بتمتعهم بنظام ادارة خاص يضمن لهم اكثر ما يمكن من الحرية وعدم التدخل في شؤونهم."

ولا شك في أن هذا الموقف الكريم الذي وقفته الحكومة العراقية كان له وقعه الطيب وتأثيره العميق على مقررات لجنة الحدود.

ولكن الآشوريين يشكون بأن الحكومة العراقية لم تحقق شيئاً من الوعود التي بذلتها لهم. ويشيرون أيضاً الى التوصيات التالية تقدمت بها لجنة تعيين الحدود وادرجتها في تقريرها الرسمي:

"وما دامت الأراضي موضوع النزاع ستكون ضمن دولة اسلامية فمن الضروري على كل حال ان تتخذ تدابير لحماية الأقليات اسعافاً لأمانيهم، وطمأنة لرغباتهم ولا سيما المسيحيين وكذلك اليهود واليزيدية. وليس يدخل في نطاق مهمتنا تعداد كل الشروط التي ينبغي فرضها على الدولة صاحبه السيادة التي ستكون الأراضي من نصيبها – لضمان حماية الأقليات اننا نشعر من واجبنا الأشارة على كلٍ الى ضرورة تمتع الآشوريين بامتيازاتهم الأولى التي كانوا يمارسونها عملاً ان لم تكن رسمياً في العهود التي سبقت الحرب. وايا كانت تلك الدولة التي ستضم اليها المنطقة موضوع النزاع، فعليها أن تمنح هؤلاء الآشوريين نوعاً من الادارة المحلية وان تعترف بحقهم في اختيار موظفيهم، وان تكتفي منهم بضريبة تستوفيها عن طريق بطريركهم... ان الأحوال الشخصية للاقلية يجب أن تخضع من الناحية القانونية وبحكم الضرورة لشروط معينة في تلك البلاد. وفي رأينا أن كل التدابير المتخذة لمصلحة الأقليات ستبقى حبراً على ورق ان لم يواكبها اشراف محلي حازم على تطبيقها. ومن الأوفق ان يناط هذا الاشراف بممثل لعصبة الأمم مرابط موقعياً. آه"

ويوضح الآشوريون أن توصيات (لجنة الحدود) التابعة لعصبة الأمم بخصوص مستقبلهم، ظلت حبراً على ورق كما تنبأت هي نفسها، اذ لم يعين ممثل مرابط، من قبل عصبة الأمم كما اقترحت. ويقولون انهم انذروا المسؤولين مراراً بأن احوالهم ستسوء في العراق حال خروج البريطانيين. الا اذا اعطوا ضماناً اكيداً لمستقبلهم. ويقولون أن أعضاء لجنة الانتداب الدائمة قد أبدوا قلقهم الشديد حول مستقبل الآشوريين عند نهاية الانتداب البريطاني وان السر فرانسيس همفريز لم يبدد قلق اعضاء اللجنة الا بصعوبة كبيرة. واما عن علاقاتهم بالترك فيؤكدون ان قبائل التياري والتخوما عاشوا في دعة وأمان منذ العام ١٩٢١ حتى ١٩٢٤ في ديارهم الأصلية. ولو تركوا ليعالجوا مشاكلهم مع الترك مباشرة لانتهى كل شيء على ما يرام لكن شكاً عظيماً ساور الترك لما علموا بزيارة الضباط البريطانيين منطقة حكاري بقصد تجنيد الآشوريين في وحدات الليفي. وهذا ما دفع الترك الى اجلائهم عن ديارهم ويشيرون الى أن



عجزهم عن مقاومة الترك في العام ١٩٢٤ يعود الى وجود سبعين بالمائة من رجالهم المحاربين في سلك الليفي البريطاني ويمضون الى أبعد من هذا فيقولون أن من الأسباب الرئيسة التي حملت الترك على طردهم من حكاري هو خوفهم من قيام دولة على الحدود التركية العراقية خاضعة للحماية الإنكليزية.

وأما بخصوص علاقتهم مع الكرد فيؤكدون أن استخدامهم المتواصل لقمع الثورات الكردية ادى الى توتر العلاقات بين القومَيْن الصديقيْن. ومع أن اواصر الود لم تكن وثيقة دائماً قبل هذا الا انهما كانا على تفاهم عملي وهكذا وجدوا أنفسهم اداة طيعة منفذة لتحقيق التوازن بين الكرد والعرب وهو ما أحقد الكرد وملأهم ضغنا. ولا جدال في أنهم يفضلون الكرد على العرب بما لا يقاس. وأما بصدد اجراءات الاسكان. فهم يتظلمون من أمور عديدة فيزعمون بأن سياسة الإسكان انما تعمل لتفريقهم وبعثرتهم في اماكن متباعدة وان القرى التي عرضت عليهم موبوءة بالأمراض الخ... الخ... ولا ضرورة تدعو الى تعداد اسباب الشكوى التي ضمناها الفصل الرابع من هذا الكتاب.

أما حول المطالبة بالسلطة الزمنية فيؤكدون أن دعاية كاذبة شديدة الضرر ظهرت في الصحف حول المسألة. الغرض منها تضليل الرأي العام وتحويل الانتباه عن الموضوع السياسي. ويوضحون قائلين ان البطريرك ظل قروناً عدة معترفاً به كرئيس (الملة) الأعلى وهو أمر واقع استمر حتى نزح القوم الى العراق في العام ١٩١٨. فوقف العمل بهذا التقليد لعدم ضرورته. ويزعمون أن المناسبات التي كان يطلب فيها من مار شمعون ممارسة هذه السلطة الزمنية بعد هذا التاريخ انما تمت بناء على طلب من المندوب السامي البريطاني لاسيما عندما كلفه سر فرانسيس همفريز القيام بدور الوساطة بين الليفي الآشوري وبين سلطات الانتداب عندما وقع عصيان شهر حزيران ١٩٣٢ وزعموا أيضا أن مار شمعون لم يطالب بالسلطة الزمنية لا شفوياً ولا تحريرياً من الحكومة العراقية ولا من حكومة الانتداب منذ تأسيس الحكم العراقي في السنة ١٩٢٠ حتى نفيه من العراق في شهر آب ١٩٣٣.

هذا هو محتوى القضية الآشورية اوردناها اجمالا.

# ٨

## نهاية عهد الانتداب

صعب على العرب والآشوريين أن يتصوروا زوال عهد الانتداب البريطاني زوالاً تاماً في العام ١٩٣٢ كما بينا ولاشك في أن ساسة العراق كانوا قد هجسوا بما هو آت بفضل علاقتهم الوثيقة بالسلطة البريطانية الا أن الوطن ككل كان يجهل جهلاً تاماً هذه الحقيقة. ولم يتوقع قط أمراً كهذا فقد آمن دون مناقشة بدعوى الصحافة الوطنية التي صورت بريطانيا بأنها أكثر الدول طمعاً واشدها حرصاً على ما تستولي عليه. وانه ليس ثم أقل احتمال في نزولها طواعية عن أي شيء ملكته الا اذا ارغمت بالقوة.

وكان هذا يتفق تماماً وما تصوره الآشوريون. عندما ادركوا أن عهد الانتداب موشك على الانتهاء، كان رد فعلهم فورياً سيء النقيبة فقد عدوا انفسهم مخدوعين وضحايا خيانة وشكوا بأن بريطانيا لم تف بعهودها في اعادتهم الى حكاري. وتلك شكوى فيها تحامل واغراض وليس لها ظل من الواقع ثم بدأوا يشيرون الى خدماتهم لبريطانيا اثناء الحرب وبعدها. وزاد شعورهم بالتفوق على العرب من كل النواحي. وحقدوا على ما وصفوه بوضعهم تحت رحمة المسلمين. علاوة على شكواهم من احوال اسكانهم التي كان فيها اكثر من هذا. فالآشوريون الذين اعتبروا انفسهم أكثر من العرب مدنية وتقدماً، سخطوا على خضوعهم لحكم شعب أدنى درجة، بل شعروا بخوف بسبب ضعف الحكومة العراقية الجديدة وعجزها عن كبح جماح الكرد الذين كسبوا عداوتهم فزادوا على البغض والاحتقار شكاً وخوفاً. وعندما تتحد هذه العواطف لاسيما في الشرق، لايبقى كبير أمل بتسوية ودية، وادرك كل امرء في اوائل صيف العام ١٩٣٢ وبصورة مفاجئة أن الانتداب البريطاني سيطوي خيمته خلال أشهر قليلة، وكانت المشاعر في البلاد عميقة حادة فاولئك الذين يستوحون افكارهم من الصحافة الوطنية أو ظنوا أو حُملوا على التَظَنّي بأن بريطانيا ستظل تستخدم نصارى الشمال ولاسيما الآشوريين لحمل عصبة الأمم على تأخير تمتع العراق باستقلاله لسبب ما مجهول خاص باحدى الأقليات.



ونشطت بين الساسة المحليين حركة الذهاب الى أوروبا والإياب منها. وبدأت الاستعدادات لاستقبال عهد الاستقلال. وكان الكرد قد خلدوا الى الهدوء بفضل العمل العسكري الحاسم الذي قامت به القوة الجوية البريطانية ضد الزعماء الثائرين خلال السنة أو السنتين المنصرمتين. وانطلق الصبية الصغار في شوارع بغداد يتراكضون هنا وهناك مرددين كلمة «الاستقلال» وامتلأت المقاهي بالأحاديث عمن يأمل الترفيع ومن يخشى الفصل بهذه المناسبة وساد الهرج والمرج السياسي كل أنحاء البلاد. فالجيل الأسبق الذي خبر نظام الحكم التركي انشأ يقارنه بالحكم البريطاني الذي فرض أيام الاحتلال العسكري عند نهاية الحرب فيتحسر على الأول منهما ويذكر ارتفاع الضرائب في الوقت الحاضر وتعذر التهرب من دفعها في ظل الحكم البريطاني خلافاً لما كان في أيام الترك. أما أولئك الذين نشأوا معتادين تراخي الحكم العثماني فلم يتوانوا من التفكه والتعليق الساخر على تمركز الادارة بيد البريطانيين. وكان الشباب الذين قضوا أولى سنوات وعيهم السياسي في جو المباديء الولسنية (نسبة الى الرئيس الأميركي ولسن) حول حق تقرير المصير – يلتهبون حماسة في الدفاع عن قضية العرب وكانت تلك الحماسة تختلف باختلاف دوافع الأشخاص.

وفوجيء البريطانيون المقيمون في العراق أيضاً بنهاية الحكم البريطاني. فمع أنهم كانوا يدركون بأن الانتداب لن يبقى الى ما شاء الله، فان قلة منهم فقط كانت تتصور أن حكومتهم لن تمكث طويلاً. وبالطبع كان بين هؤلاء من يقول أن بريطانيا تفر من الميدان بأسرع مما يجب وأن العرب في العام ١٩٣٢ ما زالوا غير ذوي أهلية لحكم أنفسهم دعك من نسيان البحث في ضمانات ما للأقليات أو التعهد بحسن معاملتهم. وراح الأرمن والكلدان وهم أساساً سكان مدن وغير محاربين، يذرفون الدمع ويتظلمون خفية وبعيداً عن أعين الرقباء. الا أن الآشوريين كانوا يدبرون أمراً بليل والصبح عنه ليس ببعيد. ففي أولى ساعات اليوم الأول من شهر حزيران كان التمرد آخر ما يتوقعه ضباط الليڤي البريطانيون من جنودهم أو من أحد. الا أنه وقع فعلاً ففي وقت ما من ذلك اليوم تسلم قائد الليڤي البريطاني مذكرة مذيلة بتواقيع جميع ضباط الليڤي الآشوريين عدا واحداً. جاء فيها أن جنود الليڤي قرروا الغاء عقود استخدامهم اعتباراً من اول تموز، وكانت الأسباب التي ذكروها هي عدم ارتياحهم لأوضاع الآشوريين في العراق بعد زوال الانتداب.

نوهنا آنفاً بأن داود والد مار شمعون كان يشغل منصب ضابط الارتباط في مقر الليڤي منذ مدة طويلة. وفي هذه المناسبة لم تبدر منه اشارة أو انذار بما سيقع وكان بالتأكيد على علم به. بعد مرور الصدمة الأولى ظُنت الظنون بمار شمعون وساد الاعتقاد بأن حركة التمرد جرت

بإيعاز وتحريض منه، لكن سرعان ما ثبت أنها تعبير عن رأي كل القوات. بل قوي الاحتمال في أن مار شمعون كاد لا يعلم عنها الا القليل. ففي ذلك الوقت كان طريح الفراش عليلاً. الا أن الخطة رسمت أصلاً وعلى وجه التأكيد في بيته وكانت عمته (سرما خانم) رأسها المدبر.

بقي الجو مكهرباً حوالي اسبوعين ثم عقد اجتماع برئاسة مار شمعون (سهر عماديه) في ١٦ من حزيران حضره جميع الزعماء الآشوريين واقر فيه شيء أشبه بالميثاق القومي يتألف من عدة مطالب ان تحققت سحبت وحدات الليڤي استقالاتها. ولم يكن الآشوريون يدركون بأن الحكومة البريطانية ليس من عادتها الخنوع لامثال هذه التهديدات. وبدت الدهشة العظمى واضحة فيهم عندما قررت السلطات البريطانية أن تنقل من مصر جواً الفوج الأول من لواء (نورثامبتن شاير Northamptonshire) فكانت مأثرة مشهودة للنقل العسكري عدت اضخم عملية من نوعها. ابقيت سريتان من هذا الفوج في بغداد وارسل الباقي الى الموصل والى مواضع أخرى من الشمال حيثما وجدت حاميات من الليڤي وكان سلوك الليڤي في تلك الفترة ممتازاً. الا في بغداد فهنا خيم القلق والتوتر العظيمان عدة أيام لأن الليڤي كان يبدي نفرة حادة ومشاكسة تجاه ضباطه البريطانيين. فقد خرج افراده تماماً عن الضبط والربط وابوا الانصياع للأوامر.

وفي الوقت الذي أكد وصول الجنود البريطانيين للوحدات المتمردة أن الحكومة البريطانية لا تقبل لنفسها عملية ترويع أو ابتزاز فان العامل الأساس الذي ادى الى سحب استقالات الليڤي كان موقف مار شمعون. فقد طلبه المندوب السامي (سر فرانسيس) الذي استدعي الى بغداد وهو في طريقه الى إنگلترا، وتبودلت بينهما الرسائل. وكانت النتيجة أن وافق البطريرك على كتابة خطاب للضباط ينصحهم بسحب استقالاتهم. ووضعت شروط للاستمرار في الخدمة هي:

أولاً: يستمر جنود الليڤي في الخدمة بأمانة واخلاص حتى يتم تسريحهم.

ثانياً: الا يكرروا محاولة الاستقالة بشكل جماعي.

ثالثاً: اذا لم يرد جواب مطمئن من عصبة الأمم حول المطالب التي تضمنها الميثاق الوطني، يوافق على تسريح الليڤي بوجبات متتالية لا دفعة واحدة ولفترات طويلة.

رابعا: يتعهدون بألا يتدخلوا في شؤون السياسة بعد الآن.

وطلب من مار شمعون وزعماء الآشوريين بأن يقدموا تعهداً بعدم التدخل في شؤون انضباط الليڤي. وفي ٢٩ من حزيران بعث مار شمعون برسائل الى مختلف وحدات الليڤي ينصحهم



فيها بإعطاء التعهد المطلوب فرفضتها سرايا (الهنيدي) الثلاث. وهي مقر القوة الجوية، متعللة في مبدء الأمر بأن الرسالة ليست مختومة بالختم الكنسي وعندما ختمت الرسالة في اليوم التالي انقشعت غيوم التمرد. الا أن السرايا ظلت ثائرة الخواطر تأبى الانصياع للأوامر فاحتجزت في ثكناتها. فكتب مار شمعون رسالة أخرى اقنعتهم وسوي الموضوع الا أن فوج (نورثامبتون شاير) بقي في العراق حتى الأسبوع الأول من شهر آب ثم اعيد الى مصر جواً وعلى اثر هذا الحادث استقال من الليڤي ثمانية ضباط و٢٣٥ جندياً.

هذا التمرد كما يصح نعته جاء صدمة عنيفة للضباط البريطانيين الذين كانوا قد وضعوا كل ثقتهم بالليڤي. واهم ظاهرة له هو قيام مار شمعون طوال المفاوضات بمهمة ممثل الآشوريين. فاتخذها سبباً من الأسباب القوية لدعم مطلبه بالسلطة الزمنية. وهكذا ترى أن البريطانيين استخدموه عندما طاب لهم استعماله. فهو اذن من باب أولى يرغب أن يستخدم نفسه لمصلحة قومه عندما يطيب له ذلك.

وظلت مقاصد الليڤي من تمرده مجهولة. ولم يعرف ماذا كانوا في سبيله لو لم تفشل لعبتهم. وانتشرت اشاعات عن تحشدات آشورية في الشمال وربما في دهوك فأورث الحكومة العراقية قلقاً عظيماً. أن وجود قوة مسلحة تجوب مناطق معينة من البلاد كما تدل عليه الظواهر – أمر غير مستحب وهو ذو عواقب وخيمة. ترى ماذا يضمر الآشوريون بعد هذا التجمع؟ لا أحد يدري أن فكرة قيامهم باقتطاع أرض لاقامة دولة فيها هي أضغاث احلام. لكن من يدري؟ لعل ثم فكرة استقرت في قاع رؤوسهم تنحو هذا المنحى، لاسيما وأن هناك ما يدعو للاعتقاد بأنهم يتوقعون من الكرد بعض المساعدة لأن كثيراً من الكرد اظهروا نفرتهم وعدم ارتياحهم من الخضوع الى العرب. أو لعلهم قرروا الخروج الى سورية كتلة واحدة يحدوهم الأمل بأن يرحب الفرنسيون بهم.

في نهاية حزيران عقد اجتماع ثان لزعماء الآشوريين في سهر عماديه وفيه جرت الموافقة على الطريقة التي اعتمدها مار شمعون لتسوية موضوع تمرد الليڤي. وتم انتخابه ممثلاً للآشوريين.

كان الآشوريون بوضعهم ميثاقا قومياً – انما يقلدون وطنيي الترك في انقرة ١٩٢٠. وهذه هي المطالب التي احتواها الميثاق:

أولاً: يجب أن يعترف بالآشوريين (ملة) من الملل التي تسكن العراق لا مجرد طائفة دينية أو قومية.

ثانياً: يجب أن تعاد اليهم ديارهم الأولى في حكاري.

ثالثاً: (أ) اذا تعذر العمل بالنقطة الثانية فيجب أن يؤمن اقليم جديد في العراق لاسكانهم. وأن يفتح هذا الاقليم بوجه جميع الآشوريين من داخل العراق وخارجه وأن يكون مركزه دهوك (يدير هذا الاقليم او اللواء متصرف عربي بمعاونة مستشار بريطاني).

ب- يجب تأليف لجنة، تتولى مسألة تأمين الأراضي المناسبة وأن ترصد المبالغ الضرورية للسلف والاعانات. وأن يتم تسجيل الاراضي ملكاً بأسماء فلاحيها الآشوريين (هنا اضيفت ملاحظة مؤداها أنه لا ضرورة تدعو الى اخراج الكردي من الأرض طالما هناك أراض كافية للجميع).

ج- يفضل الآشوريون في التعيين في هذا الاقليم لجميع الوظائف الادارية.

رابعاً: تعترف الحكومة العراقية رسمياً بسلطة مار شمعون الزمنية والروحية ويمنح وساماً رفيعاً من اوسمة الحكومة العراقية.

خامساً: ينتخب نائب واحد لمجلس النواب العراقي من الطائفة الآشورية.

سادساً: تفتح مدارس تدرس فيها اللغة الآشورية الى جانب اللغة العربية.

سابعاً: يجب ان تخصص اوقاف للزعماء الروحيين.

ثامناً: تقوم الحكومة ببناء مستشفى مدني في دهوك. وتأسيس مستوصفات في القرى.

تاسعاً: تبقى البندقيات في حوزة اصحابها ولا تصادر.

(ان قبلت هذه المطالب، سحبت استقالات الليقي).

وختمت القائمة باعلان الولاء للملك فيصل والحكومة العراقية. وقدم عرض يتألف من مادتين:

١- انشاء قوة دفاعية لحماية مطارات القوة الجوية البريطانية على أن لا تمارس واجبها لا في الشعيبة ولا في البصرة لأسباب صحية.

٢- تشكيل فوج واحد يلحق بالجيش العراقي.

لم تكن هذه المطاليب مما يسع الحكومة العراقية قبوله. فالمطلب الأول يتعارض مع القانون الأساسي. ولو منح رغم ذلك لتقدم الكرد واليزيدية واقليات مسيحية أخرى بدون شك بمطالب مماثلة، دعك من الشيعة المسلمين الذي جأروا ومازالوا يجأرون بالشكوى بسبب حصر السلطة السياسية وتركيزها في ايدى السنيّة ببغداد.



أما المطلب الثاني فمستحيل. لأن الترك لن يتزحزحوا عن اصرارهم في رفض عودة الآشوريين. وفي العام ١٩٢٨ ردوا على الأعقاب فريقاً منهم حاول عبور الحدود. وكان مصطفى كمال اتاتورك نفسه قد صرح في مجلس خاص قبل مدة قصيرة بأنه:

"لايمكن البحث في أمر عودة الآشوريين الا بعد مرور سنوات عديدة، علماً بأنه لا يحمل ضغناً لهم... أن تركيا لا تحتمل وجود أي أقلية مسيحية بعد أن قررت اجتناب أي تعقيدات مع الدول الأوروبية قد تنجم عن ذلك كما نجم في الماضي فألحق ضرراً كبيراً لا بتركيا وحدها بل بالمسيحيين أنفسهم."

وبهذه المناسبة نذكر أن جبال حكاري ظلت خالية خاوية بعد أن تركها أهلها وهي ما زالت كذلك الى يومنا هذا. وأنه لمن المؤلم جداً الا يسمح بسكناها للشعب الوحيد الذي يريدها واذا بقي الآشوريون يحنون اليها بعد نزوعهم الى حياة أكثر نعومة ورفاءة في القرى والمدن واذا فضلوا الأراضي الجبلية الوعرة الشحيحة على حاضرهم الطيب فهذا من شأنهم وحدهم. أن معظمهم الآن، ان لم نقل كلهم، يختلفون جداً عما كانوا قبل الحرب وقد ارتفع مستوى معيشتهم وتحسن بشكل لم يكن في الحسبان.

أما المطلب الثالث فليس من الواضح أي منطقة يفضلون السكن فيها. هناك أقضية العماديه والشيخان ودهوك في لواء الموصل. وهناك نزل معظم الآشوريين ومع ذلك ظلوا أقلية بين السكان. ففي هذه المناطق يوجد ستون ألف مسلم غالبيتهم الساحقة من الكرد. ويوجد أربعة عشرة ألف آشوري وسبعة آلاف مسيحي آخر. زد على هذا أن الحكومة العراقية لن ترضى على أغلب الاحتمال بفتح باب هجرة الآشوريين الى العراق فهناك عشرة آلاف منهم في إيران يسكن معظمهم في أطراف (أورميه) وحواليها. وهناك ما يناهز خمسة عشرة ألفاً مبعثرين في أنحاء روسيا دعك من عدد كبير لا يمكن حصره يسكن في الولايات المتحدة. ومعظم هؤلاء لا يستطيع المجيء ولا يريده قط. على أن دخول بضعة آلاف قد يكون من شأنه زيادة التعقيد ليس غير. وأما عن قولهم بوجود الأراضي الكافية بحيث لا يستلزم اخراج أي كردي فهذا لا يتفق مع الواقع لسوء الحظ. لقد بذلت أقصى المجهودات لايجاد مثل هذه الأراضي فلم يعثر على أثر لها والأراضي الخالية الوحيدة في الشمال هي في (برادوست) البعيدة جداً عن العمران والمدنية. رفض الآشوريون مشروع السكن فيها كما سبق بيانه. وفي اوائل صيف العام ١٩٣٢ عينت الحكومة العراقية لجنة أخرى للقيام بتحقيق حول ايجاد أراضي صالحة للاستغلال واصابت شيئاً من النجاح الا أنها لم تفلح الى الحد الذي يمكنها من

فتح باب الأمل لتوطين الآشوريين في رقعة واحدة كي يؤلفوا مجتمعاً قائماً بذاته.

ومما يجدر بالفات النظر اليه، التنويه بالسلطة الزمنية في المطلب الرابع. ونُفي احياناً ان مار شمعون ادعى فعلاً بمثل هذه السلطة في أي وقت من الأوقات الا أن هذا الميثاق دليل واضح على تمسكه بالطلب. أن التباين والاختلاف في اثبات المعنى الصحيح لكلمة (زمني) قد سبق شرحه لكن يتضح من صياغة هذا المطلب أن مار شمعون أراد لنفسه شيئاً من السلطة تزيد على سلطة زعامته الدينية. ولم تحاول الحكومة العراقية انكار سلطاته الدينية عليه، بل ظلت تحتثه مدة من الزمن لاعداد لائحة قانون للأحوال الشخصية ينظم حياة الأسرة عند قومه على غرار ما كان للكلدان في عهد العثمانيين. وكمثيله القانون الذي سن لليهود مؤخراً. لقد أشير الى أن في طلب مار شمعون وساماً لنفسه، منفعةً خاصةً الا أن هذا النقد ظالم ولا يستقيم مع الحقيقة. فالبطريرك الكلداني كان يحمل وساماً تركياً رفيعاً منذ عهد طويل. وقد قصد مار شمعون أن يضع نفسه وبالتالي كنيسته على مستوى واحد من تلك.

ولسنا بحاجة الى بحث المطالب الأخرى بتفصيل لأنها ترديد وشرح للأربعة الأُوَل. ويلاحظ أن زعماء الآشوريين اعلنوا ولاءهم للملك فيصل ومن هذه الالتفاتة يبدو انهم مدركون تماماً بأن بقاءهم في العراق هو نهائي حتمي وان لم يكونوا راضين بوضعهم هنا مع التوجس والخوف من المستقبل. أن عرضهم تشكيل فوج منهم يلحق بالجيش العراقي أمر يلفت النظر، فالسلطات العراقية لأسباب سياسية لم ترغب مطلقاً في تأليف أفواج كردية خالصة القوام في حين جعلتها الأحداث الأخيرة أكثر شكاً بالآشوريين. وهناك الحجة التي لاتخلو من وجاهة وهي اذا كان الليڤي قد تجرء فشق عصا الطاعة على بريطانيا العظمى فأي شيء لايمكن أن يقدم عليه ضد بلاد ضعيفة كالعراق؟ والعراقيون يسلمون دون جدال بكفاءة الجندي الآشوري وهناك القول الشائع بينهم أن آشورياً واحداً يعادل ثلاثة جنود من العرب وهو قول لايخلو من الصحة.

جرت مفاوضات أخرى بعد اذاعة (الميثاق القومي) وأخيراً رسم أن يسافر مار شمعون الى جنيف ليقدم المطالب الى مجلس العصبة بنفسه. وزود بجواز مرور خاص لهذا الغرض اذ رغم اعلانه الولاء للعراق، فانه لم يقدم طلباً بالتجنس ولذا ما كان يمكن منحه جواز سفر مع هذا فقد شكا أن عراقيل وضعت في طريقه، على أنه سافر فعلاً ولم يقل له أحد أن بريطانيا نفسها فضلاً عن العراق – ستقف في سبيل مطالبه عائقاً. ترك الموصل في شهر تشرين الأول قاصداً جنيف مخالفة هناك الفشل الذريع. ولقد اتينا فيما سبق الى وصف جانب من



محادثاته. ثم عاد الى الموصل في نهاية شهر كانون الأول. ومن المشكوك فيه أنه قنع من الغنيمة بالإياب وقبل بالوضع الراهن بعد عودته على أن أموراً كانت قد وقعت في أثناء غيابه جعلته أكثر شكاً في حسن نية الحكومة العراقية.

دارت خلال آخر خريف العام ١٩٣٢ معركتا دعاية متضادتان على غاية من العنف في لواء الموصل. اذ كان المدعو ياقو = يعقوب (سنعرض لهذا الشخص بالكثير من الحديث فيما بعد) يتجول في قضاءي دهوك والعماديه داعية لمار شمعون وياقو هذا وهو ابن اسماعيل زعيم تياري العليا واحدة من اهم الشعائر الآشورية كان ضابطاً أقدم في الليڤي وأظهر كفاءة عسكرية في كثير من المعارك ويعتبر قيامه بالدعوة وهو ما يزال في الخدمة اخلالاً صريحاً بروح التعهد الذي اعطاه الليڤي بعدم التدخل في السياسة، ان لم يصح اعتباره اخلالاً بالنص الحرفي. وباشرت السلطات المحلية أيضاً بحملة دعاية قوية ضد دعاية مار شمعون وراحت تبذل قصارى جهدها لإضعاف نفوذه. أن الموظفين يستحقون ثناء وتقديراً في وصولهم الى حقيقة معينة وهي أنهم بإضعافهم جبهة مار شمعون انما يخدمون الآشوريين. ولقد نجحت هذه الدعاية الحكومية الى حد ما. ووقعت عريضة كتبها عدد من زعماء الآشوريين مضادة لمار شمعون رفعت فعلاً الى عصبة الأمم.

ليس في المسألة وجهُ غرابة لأن تاريخ الآشوريين لم يخل قط من وجود حزب مناوىء لمار شمعون. وفي زمننا كان (خوشابا) زعيم هذا الحزب، وهو أحد المبرزين من رؤساء التياري السفلى. وان لم يكن "ملّكها" الاصلي. كان خوشابا رجلاً ذا ماضٍ حافل بالعنف والزوابع. قام باعمال تتميز بالبسالة الخارقة اثناء الحرب، وخاض المعارك مقاتلاً عنيداً ولم يسهم في مغامرة (آغا پطرس) وبينهما العداء المستحكم والبغضاء الشديد بينهما. لم يتمكن من العودة الى العراق بعد ان طرد الترك الآشوريين من حكاري بسبب ثار قبلي تطالبه به اسرة كردية في وادي (ليزان). كان هذا الرجل في الواقع موضع احترام persona grata عند الترك اكثر من أي آشوري آخر وقد ذبح زوجته وابنته في طريق العودة الى العراق لمجرد شك ساوره في سلوك معيب. وهو عمل هز مشاعر الآشوريين هزاً وان كان مألوفاً عند العرب في مثل هذه الاحوال. وكان سقوطه من اعلى السفح وهو مشتبك في صراع موت وحياة مع دب جبلي صدمة تالية لاعصابه وهو بطبعه سريع الغضب ملتهب العواطف ومع اخلاصه الذي لا يتطرق اليه الشك شاع كره مار شمعون في جوانب نفسه وملأ حياته لكنه كان احد الموقعين على الميثاق القومي. وعلى اية حال لم يكن من الطراز الذي يصلح لزعامة وطنية. كان الاسقف (يوالاها) يشاركه كرهه بمار شمعون وقد اتيت الى ذكر هذا الرجل الروحاني ونوهت

ببسالته في دحر هجوم العام ١٩٢١ التركي. الا ان حياته الخاصة وشخصيته ليسا مما يمكن وصفهما بالقداسة والنزاهة. كان هذان الرجلان يناوئان مار شمعون منذ مدة طويلة بدوافع شخصية بحتة. لذلك لم يصعب على الحكومة كسبهما الى صفها. واخذت دعايتها تحقق نجاحاً بعد نجاح وبالتدريج. فانحاز اليها الاسقف (سركيس) مطران (جيلو) و(زيا ابن شمزدن) ملّك (تياري السفلى) الاصلي وملّك (نمرود) من زعماء (الجيلو) وملّك (خمو) البازي وغيرهم. ان انسحاب هؤلاء ملأ مار شمعون غيظاً زاد في تسعره علمه بان (خوشابا) عين اثناء غيابه رئيساً للجنة الاستشارية الآشورية التي الفت لمعاونة اللجنة الرسمية المتشكلة في الصيف المنصرم لغرض تأمين ارض لمن لا يملك ارضاً. وتصور مار شمعون ان الحكومة تعمدت اختيار ألدّ اعدائه للعمل ضده والدس عليه. في الواقع ان السلطات المحلية العراقية اخطأت في عملها هذا خطأ كبيراً بسبب تسرعها في الحكم على الموقف الا ان المسؤولين برروا عملهم بقولهم ان (خوشابا) كان الوحيد بين الزعماء الذي وافق على التعاون معهم. ولو لم تتسرع السلطات لفازت بتعاون مار شمعون نفسه.

زاد من سخط البطريرك محاولة الموظفين المحليين تعيين زعماء ورؤساء لمختلف القبائل خلافاً للتقليد المتبع وهو ان يكون ذلك منوطاً بالبطريرك وهو حق من حقوقه التي يمارسها عملياً. هذه العملية لم تكن تمتاز بحكمة او بعد نظر لا سيما وانها تناقض سياسة الحكومة العامة التي تخلت منذ سنوات عن مباشرة تعيين شيوخ العشائر العربية، وغدت الالقاب فخرية بحتة لا يدعمها نفوذ رسمي. ولقد كان من الحكمة والتبصر ان يترك الامر للآشوريين على هذا الشكل.

وارتكبت الحكومة خطأ كبير ثانياً في عدم نشرها قرار العصبة واذاعته بين الآشوريين. ان احجامها عن ذلك ادى الى فسح المجال لانتشار انباء مظللة ودعايات مغرضة. لا احد قط يجهل الطريقة العجيبة التي تسلكها الانباء السخيفة لتنتشر في الشرق. حقاً ان قرار العصبة كان قد نشر في الصحف العربية لكن الآشوريين يرتابون في تلك الصحف ويشكون فيما تكتبه، وكان ينبغي للحكومة ان تعقد اجتماعاً عاماً يحضره كل زعماء الآشوريين في اول السنة، فتشرح فيه وقائع المسألة وتبسط سياستها فربما كان الاجتماع يتمخض بنتائج قيمة بعد تبادل وجهات النظر بصراحة خالية من الغموض والتعمية. لم يعقد مثل هذا الاجتماع الا في شهر تموز العام ١٩٣٣، ولكن بعد ان اتسع الخرق وفرط الامر مع الاسف.

من الانباء التي لقيت انتشاراً واسعاً: ان العصبة ستعين لجنة مؤلفة من ثلاثة اجانب، ليس



بينهم اي بريطاني. وسيكون الغرض منها العمل على اسكان من لا يملك ارضاً من الآشوريين.

عاد مار شمعون وهو مقتنع بألاّ مستقبل يؤمن للآشوريين الا في العراق. وقد ابلغ قومه بهذه الحقيقة. الا ان العلة في قيام معظم مشاكل الصيف هي اباء مار شمعون التعاون مع الحكومة في مشروع الاسكان بعد ان اقترحت هي الاستمرار فيه، الى جانب موضوع السلطة الزمنية. في الواقع كانت العصبة قد وافقت على تعهد الحكومة العراقية باستخدام خبير اجنبي لا يحتل منصباً في العراق لتقديم توصياته بشؤون الاسكان وهو ما بيناه في فصل سابق. وطبقاً لهذا استقدم الرائد (تومسن Thomson) من السودان. وهو من الموظفين الخبيرين ذوي التجارب فوصل الموصل في بداية شهر حزيران. الا ان مجيئه لم يحل دون انتشار الشائعات حول لجنة "الاجانب الثلاثة". وبلغ سلطان مار شمعون درجة من القوة بحيث لم يقدم للرائد تومسن غير طلب رسمي واحد بالاستيطان.

في أثناء ذلك أخذت الحكومة تنظر نظرة جد الى سياسة المقاطعة ورفض التعاون التي ينتهجها مار شمعون وفي أيار ١٩٣٣ طلب وزير الداخلية حضوره الى بغداد. وتشاء الصدف أن يغادر الملك فيصل البلاد في اوائل حزيران بزيارة رسمية للندن. هذا الملك كان قد أظهر منذ البدء حكمة ودراية وبعد نظر في مسألة احلال التوازن بين المصالح المتضاربة لمختلف اجزاء مملكته المتعددة القوميات والمذاهب والأديان. وكان من المحتمل جداً اجتناب الأحداث التي وقعت فيما بعد لو بقي في بغداد حتى اواخر الصيف ولم تنقطع صلته بالموقف الراهن. ورافق الملك الى أوروبا خير الرؤوس في الوزارة. واقصد بذلك الشخص أو الشخصين الوحيدين في البلاد اللذين يمكن أن يطلق عليهما صفة (الرجل السياسي). وامسك بالدفة في بغداد مجموعة من الوزراء يعوزهم بعد النظر والتأني ويعملون بوحي العاطفة وبدافع من شعورهم القومي. ولما طلب وزير الداخلية من مار شمعون القدوم الى بغداد، كان الأمل معقوداً على هذه الزيارة بازالة سوء التفاهم بالمداولات الشخصية بين أعضاء الحكومة والبطريرك. في الواقع أن الجميع كان يرى ضرورة في التحرك وانجاز شيء ما. وفي الوقت الذي كانت بغدادُ بغدادَ، لم تكن الموصل غير الموصل! ففي المدينة الأولى انصرف هم الساسة والأفندية الى طرح النظريات السياسية والاستمتاع بحبائلها ومكائدها فحسب أما في الموصل فقد كان الأمر على نقيض. اذ أن خليط السكان من مسيحيين ومسلمين كان يعيش على حافة بركان ينذر بالانفجار. وعملت حادثة حصلت وشيكاً على رفع درجة التوتر في الخواطر الثائرة فقد قذفت منازل ضباط من الجيش العراقي بالحجارة بينها المنزل الذي يسكنه (بكر صدقي بگ) آمر المنطقة العسكرية في الموصل والقيت التهمة على الآشوريين. أن حقيقة ما حدث ظل سراً

مغلقاً لكن الظاهر هو ان للآشوريين اصبعاً في قذف المنازل بالحجارة والأسباب شخصية وليست سياسية.

ومهما يكن، وكما يحصل كثيراً في الشرق هوّل الجيش العراقي القضية وعدّها اهانة. وكانت النتيجة أن البغض الذي لم ينفك هذا الجيش يحس به، انقلب بسرعة ليغدو حقداً عنيفاً. وكالعادة اتهم البريطانيون بالتحريض والممالأة وانتشرت حكاية سخيفة بعيدة عن المنطق خلاصتها: أن آمر القاعدة الجوية البريطاني والعميد براون Browne قائد الليڤي زارا مار شمعون وهما متنكران بلحيتين وثياب كردية. وغدا ضابط الارتباط البريطاني الملحق بالجيش العراقي في الموصل الرائد وايت White هدفاً لهجوم عنيف أدى بالأخير الى نقله، ووصل التوتر اقصاه ووجد وراء البغض والشك خوف حقيقي من صولة يقوم بها الآشوريون.

سنحت لي الفرصة وأنا في طريقي من الديوانية الى الموصل لاتجاذب اطراف الحديث في نهاية شهر آيار مع وزير الداخلية (حكمت بگ سليمان) فصارحني بقلقه الحقيقي من احتمال نشوب فتنة آشورية في الموصل في حين لم يكن ثم أية بوادر تشير الى ذلك. لكن عندما يبلغ القلق والتوجس بشخصية مسؤولة في منصب وزير داخلية الى هذا الحد فلك أن تقدر مبلغ سوء التفاهم والشك في النوايا. ولو نحن نظرنا الى الأمر على ضوء ما وقع بعد ذلك لما وسعنا غير التسليم بأن قادة الجيش كانوا قد عقدوا العزم فيما بينهم على تلقين الآشوريين درساً قاسياً. إن الهواجس التي كشفها لي الوزير تستند الى المعلومات التي وصلته أو الى الدعاية المغرضة الموجهة التي اطلقها ضباط الجيش ليبرزوا بهما مقدماً. ويؤسفني أن وجدت المحادثات التي جرت بين الوزير ومار شمعون لم تسفر الا عن تصاعد في درجة الشك المتبادل وعدم الثقة (جرت المحادثات بواسطة مترجم لأن معرفة مار شمعون بالعربية تكاد لا تذكر. كما أن الوزير لا يفهم حرفاً من السريانية). ولم تؤدّ النصائح الكثيرة التي قدمها السفير البريطاني والموظفون البريطانيون لمار شمعون الى اية نتيجة. ويجب أن نثبت هنا أن السفير البريطاني (فرانسيس همفريز) ومار شمعون كانا على طرفي نقيض واختلاف في الرأي شديد. من ناحية أخرى كان مار شمعون يسيء الظن بكل الموظفين البريطانيين الذين تستخدمهم الحكومة العراقية ففي رأيه أن هدف هؤلاء الوحيد هو ترويج المصلحة العراقية مهما تعارضت مع المصلحة الآشورية.

ما أن استقر المقام بمار شمعون في بغداد حتى تلقى في ٢٨ أيار رسالة من وزير الداخلية هذا نصها:



"سبق أن أوضحت لكم إبان زيارتي الأخيرة للموصل موقف الحكومة فيما يتعلق بوضعكم الشخصي. وأرغب الآن أن أؤيّد تحريرياً ما سبق أن سمعتموه شفهياً وهو أن الحكومة راغبة في الاعتراف بكم رسمياً كرئيس روحي للطائفة الآثورية وتعدكم بأنكم ستنالون الاحترام اللائق بكم بصفتكم المذكورة في كل وقت. وكما سبق لمتصرف الموصل أن اخبركم أن الحكومة ترغب في الحصول على مساعدتكم في أمر تنظيم لائحة قانون الطائفة على عين أسس القوانين النافذة الآن في الطوائف الأخرى. ولإدامة مقامكم الروحي على الوجه المناسب تبحث الحكومة في الوقت الحاضر في كيفية ايجاد مورد لمساعدتكم بصورة مستديمة وليس في نيتها تقليل المخصصات الشهرية التي تدفع لكم الآن الى أن يحين الوقت الذي يتضح فيه بأن لكم ايراداً كافياً من منابع أخرى.

على أنه لابد لي أن أوضح بأن الحكومة لايسعها الموافقة على تخويلكم أية سلطة زمنية وسيكون وضعكم كوضع رؤساء الطوائف الأخرى الروحانيين في العراق. ويتحتم على أبناء الطائفة الآثورية في كافة شؤون الادارة، مراعاة القوانين والأنظمة والأصول التي تطبق على جميع العراقيين الآخرين.

لا حاجة للتأكيد لمقامكم مبلغ رغبة الحكومة الصادقة للقيام بكل ما يمكن عمله لترى الطائفة الآثورية كسائر العراقيين، سعيدة وراضية ومن الرعايا المخلصين لصاحب الجلالة الملك المعظم. وقد صرحت بسياستها تفصيلاً أمام عصبة الأمم في جنيف والتي اقترنت بموافقتها.

ومما ينبغي بيانه، أن الحكومة حسب الاتفاق الذي تم في الخريف المنصرم ساعية للحصول على خدمات خبير اجنبي لإبداء المشورة في مسألة الاسكان المهمة ويتوقع وصول هذا الخبير الميجر تومسن الموصل في نهاية هذا الشهر وستكون أعماله ذات أهمية عظمى للطائفة الآثورية ولي الأمل بأنه سيلقى المساعدة التامة من جميع من يضمر خيراً للطائفة. لقد لاحظت ويا للأسف أن حضرتكم قد اتخذتم حتى الآن موقفاً غير مساعد بل ومعرقل بحسب منطوق بعض التقارير – لهذه المسألة المهمة جداً.

وعليه أراني مضطراً لأن أطلب منكم اعطاء ضمان تحريري بأنكم لا تأتون عملاً من شأنه أن يجعل مهمة الميجر تومسن والحكومة صعبة. فاذا كانت هناك أية

نقاط لم اوضحها في هذا الكتاب فيسرني أن تلفتوا انظاري اليها. ان الاعتراف بوضعكم المعين آنفاً منوط بقبولكم اياه واعطائكم عهداً قاطعاً بأنكم ستكونون على الدوام وبكل الوسائل كأحد الرعايا المخلصين لصاحب الجلالة الملك المعظم ويسرني أن أحصل على جوابكم التحريري على هذا الكتاب حسب ما جاء في المرفق.

وزير الداخلية - حكمة سليمان

**صورة التعهد:**

اني المار شمعون اطلعت على كتاب معاليكم المرقم (س ١١٠٤) والمؤرخ في ٢٨ آذار ١٩٣٣ وقبلت بجميع ما ورد فيه. وها أنا اتعهد بأني سوف لا اقوم بأي عمل من شأنه أن يعرقل مهمة الميجر تومسن والحكومة العراقية وذلك فيما يتعلق بمشروع الاسكان وأن أكون على الدوام وبكل الوسائل كأحد الرعايا المخلصين لصاحب الجلالة الملك المعظم."

فما كان من مار شمعون الا وأن أرسل الى الملك فيصل الرسالة التالية بتاريخ ٣١ أيار ١٩٣٣:

أتقدم الى جلالتكم بكل خضوع راجياً السماح بايضاح رأيي في سياسة السلطة الادارية في الموصل حالياً حول تسوية قضية الآشوريين كما أراها شخصياً. وأنا واثق أن كلمة واحدة تصدر من جلالتكم الى مستشاريكم في هذه الساعة يمكن أن تحدث تغييراً في هذه السياسة. وبهذه يمكن التوصل حتماً الى حل مشاكل الآشوريين حلاً ناجحاً. أمرني متصرف الموصل بالسفر الى بغداد على وجه السرعة بناء على طلب وزير الداخلية لأبحث معه ومع الميجر تومسن خبير اسكان الآشوريين الأجنبي الجديد، شؤون الآشوريين عامة.

وفي اليوم السادس لوصولي بغداد وبعد محاولات عديدة وُفِّقت في مقابلة وزير الداخلية وفي الوقت نفسه بلغني من الموصل أن السلطات هناك ما زالت ماضية في سياستها الأولى بخصوص الآشوريين. فاذا كان ما بلغني صحيحاً فانه لا يتفق والغاية المتوخاة من استدعائي الى بغداد بالشكل الذي اوضح لي.

ويؤسفني جداً أن استرعي نظر جلالتكم الى أني في اثناء مقابلتي وزير الداخلية



أبلغت بموقف الحكومة الحاضرة الذي لا يتسم بالرضى عني شخصياً.

واذا كنت قد رفضت المشاركة في السياسة الحاضرة التي تتبعها الادارة في الموصل، فالسبب يعود الى أن تلك السياسة عقيمة وغير بناءة ابداً واني لأشعر شعوراً أكيداً بأن السياسة التي تأخذ بها سلطات لواء الموصل، وهي امتداد للسياسة الماضية الفاشلة كما برهنت الأحداث، لا تتفق ابداً وروح جلالتكم النبيلة التي تفضلتم باظهارها لي شخصياً أكثر من مرة.

ويطمعني نبل روحكم وعطفكم الأبوي في أن أوكد لنفسي بأن رغبة جلالتكم هي أن يكون الآشوريون رعايا مخلصين آمنين مجدين في مملكة جلالتكم. ولأجل الوصول الى هذه الغاية أعلن استعدادي كما اعلنت دائماً لتقديم الخدمة لجلالتكم بأقصى ما في طوقي. واني لآمل في هذه الساعة المتأخرة أن يتم التوصل الى مشروع بناء يأخذ بيدي لاثبات اخلاصنا وامتناننا من شخص جلالتكم."

وأبى مار شمعون في رده على رسالة وزير الداخلية - توقيع العهد الخطي الذي طلب منه. ورسالته الجوابية تنطوي على شيء من الأهمية لأنه حاول فيها تعريف السلطة الزمنية التي يدعيها البطريرك الآشوري وإنْ كان الغموض يكتنف شرحه لها فهي كما أسلفنا في الفصل السابق لا تتسم بالوضوح. وفي رسالة أخرى مؤرخة في ٢٨ حزيران ذكر ما يلي:

"اني لا أطلب السلطة الزمنية بالشكل الذي منحته لأسلافي الحكومات التي اتيت الى ذكرها (يقصد العباسيين والعثمانيين الخ...) وانما كنت اشير فحسب الى العادات الآشورية والتقليد الذي اردت الابقاء عليه..."

ولم يكن هذا التفسير اوضح من سابقه ولم يبد من رسالته أنه مدرك بأن الزمان قد تغير. واستمرت المحادثات وتبادل الرسائل ثلاثة أسابيع دون الوصول الى نتيجة ورغب مار شمعون في العودة الى الموصل وفي ٢٤ حزيران كتب له وزير الداخلية:

"أوكد جوابي الذي ابلغته لكم تلفونياً نهار الخميس بأني لا أرغب في أن تغادروا بغداد في الوقت الحاضر. انتظاراً لتعليمات أخرى."

وفي ٢٩ حزيران كتب مار شمعون لوزير الداخلية:

"اسمحوا لي بمصارحكتم بأن تصرفات الحكومة التي ايدها الآن كتابكم المرقم ب/١٢٣٧ والمؤرخ في ٢٤ حزيران الذي يقضي باحتجازي في بغداد خلافاً

لرغبتي وبدون مبرر هو عمل غير قانوني وأن اية مسؤولية عما سيقع عندما يبلغ قومي النبأ ستتحملها الحكومة. وبودي الاشارة أيضاً الى أن الأساليب التي يمارسها الموظفون المحليون في معالجة سياسة الاسكان الآشوري تخالف مخالفة صريحة القانون الأساسي أو الضمانة التي قدمتها الحكومة العراقية الى عصبة الأمم في ٣٠ من أيار ١٩٣٢ لذلك وأنا في سبيل الدلائل وضع الثبوتية أمام السلطات ذات الشأن، سأكون على أتم أهبة لاحتمال أي تعدّ آخر قد تباردني به الحكومة. الا اني لن اخضع ابداً للأساليب التي استخدمت لارغامي على توقيع تعهدات من شأنها الغدر بشعبي في اعترافي بإنجازات غير حقيقية للوعود والتوصيات الصادرة من عصبة الأمم. ختاماً أكرر ثانية وبموجب كتابي السابق لمعاليكم، وأيضاً ما بلغكم من خلال مستشاريكم البريطانيين:

أ- أني أرغب في التعاون معكم على اسكان الآشوريين في العراق.

ب- بعد تمام التوطين سأقدم العهود المطلوبة كتابة، وفيها اتعهد بأن ابذل كل ما في وسعي لجعل قومي من أخلص رعايا جلالته وحكومة جلالته واشدهم تمسكاً وطاعة للقوانين.

ج- وعندئذ سأقوم باتخاذ التدابير وفقاً لقانون كنيستي لتهيئة مسودة للقانون الذي اقترحه معاليكم تطبيقاً لأحكام المادة السادسة من القانون الأساسي. ان لم يتفق هذا ورغبات الحكومة فأنا والحالة هذه اتمسك بحق مطالبة عصبة الأمم بمشروع اسكان بديل [أي حق الآشوريين في مغادرة العراق].

**لاحقة:**

أيسمح لي معاليكم باسترعاء نظره الى الخطبة النارية لنائب محترم سجلت ونشرت في العدد المؤرخ ٢٩ حزيران ١٩٣٣ من جريدة الاستقلال وغيرها من الصحف المحلية وكلها تحريض على الآشوريين واثارة لروح الكراهية لهم؟

(وقد بعث مار شمعون نسخاً من هذا الكتاب الى جميع الوزراء المفوضين الأجانب في بغداد.)

إن رسالة مار شمعون هذه لم تثر غضب وزير الداخلية وحده بل اهاجت كل أعضاء الحكومة ورغب بعض الوزراء في أن تتخذ بحق كاتبها التعقيبات القانونية. لكن لم يكن واضحاً



الشكل الذي ستتخذه الاجراءات فقد أراد حكمة بگ سليمان احالته متهماً الى المحاكم المدنية، ولكن التهمة لم تكن واضحة ومن الناحية الأخرى كان احتجازه في بغداد أو في أي موضع آخر دون توجيه تهمة له، عملاً منافياً للقانون من كل وجه، وأفضل ما كان يمكن في هذا المجال هو تطبيق احكام نظام دعاوى العشائر والنزاعات المدنية. لكن المشكلة هي أن احكام هذا النظام لا يمكن تطبيقها تطبيقاً سليماً الا على أفراد العشائر. على أن مار شمعون كان يدعي برآسة عشائرية بصرف النظر عن كون الآشوريين طائفة دينية فان احكام هذا النظام قد تتمطى بالقدر الكافي لتنسحب عليه. وكان الخيار الثالث هو طرد مار شمعون من العراق بوصفه اجنبياً غير مرغوب فيه persona non grata. كان مار شمعون كما سبق ذكره مصراً على رفضه طلب الجنسية العراقية. الا أنه من وجهة ثانية واحد من رعايا الدولة العثمانية سابقاً وهو الآن يسكن في العراق فهو اذن عراقي حكماً وواقعاً. وبالأخير بقي مار شمعون في بغداد متخذاً بناية جمعية الشبان المسيحيين Y.M.C.A. محل سكنى، ومعتقلاً بشكل ما ولمدة غير محدودة، حتى نهاية شهر آب عندما طرد من العراق بمرسوم مشكوك جداً في سلامته القانونية. وزاد في تعقيد الأمور وصول برقيات[1] عديدة من الملك فيصل الذي كان آنذاك في زيارته الرسمية للندن، يشير فيها على مجلس الوزراء بالسماح لمار شمعون بالعودة الى الموصل بشروطه الخاصة، وقد ازعجت هذه البرقيات مجلس الوزراء الى درجة كبيرة، وهدد أعضاؤها بالاستقالة أكثر من مرة واعتبروا أن الملك قد سمح لنفسه بالرضوخ والاذعان لوجهات النظر التي أبدتها وزارة الخارجية البريطانية. والواقع هو أن الملك فيصل كان مقطوع الصلة بالموقف الذي اعتراه تبدل كبير منذ أن غادر البلاد قبل بضعة أسابيع.

ربما كان الأسلوب الذي عولجت به المشكلة يعتوره خَرَقٌ وغباء. فبعمق الشك المتبادل كان من الصعب تحقيق أي تقدم. الا ان الوضع كان قد بلغ حداً من التأزم بحيث غدا السماح لمار شمعون بالعودة الى الموصل وفقاً لشروطه الخاصة، اشبه شيء بضربة قاصمة لهيبة الحكومة.

(١) حول نصوص مرسوم اسقاط الجنسية والبرقيات. راجع الجزء الرابع من هذا الكتاب (م).

# ٩

## حادث (ياقو)

في الفصل السابق أتينا الى وصف نشاط مار شمعون وحاشيته الخاصة الا ان هناك آشوريين آخرين في الشمال بدأوا الآن ينتظمون داخل اطار الصورة. ففي اواخر ١٩٣٢ كان واضحاً لكل ذي عينين في العراق بان الاستقلال الجديد انما جاء ليبقى. وبدء الآشوريون يشعرون بأن عليهم ان ينشدوا لأنفسهم حلاً لمشكلتهم بكيفية ما.

في الفصل السابق ورد عرضاً ذكر (ياقو) ابن مَلّك اسماعيل، ياقو هذا، استقال في شهر كانون الثاني ١٩٣٣ من قوة الليڤي التي كان قدم خدم فيها السنوات الثلاث المنصرمة في معسكر (ديانا) القرية القريبة من رواندوز وتقع على طريق السيارات الذي شق شقاً من المضيق الجبلي والمنتهي بالحدود الإيرانية، ووالده مالك اسماعيل، وهو رجل في اراذل العمر كان يعيش معه هناك. الا ان (ياقو) اخذه معه الى (سميل) عندما استقال من القوة. وسميل قرية كبيرة تبعد بحوالي عشرة اميال عن دهوك واسمها سيتردد كثيراً في الصفحات التالية.

بعد أن آثر مار شمعون سياسة المقاطعة، شرع (ياقو) وهو احد رجاله في اول ربيع العام ١٩٣٣ بجولة خلال القرى بجولة دعائية لمساندة سياسة بطريركه وكانت حملته على اعنف ما يكون في قرى قضاء (دهوك) وفي وادي (سُبنه) في العماديه. ونشاطه هذا لم يكن مصدر قلق كبير للكرد المجاورين وحدهم (وكانوا قد سمعوا بطبيعة الحال عن مشروع الاسكان الآشوري في قلب بلادهم فانتابهم القلق لذلك) بل تعداه الى الآشوريين أنفسهم فهم الآن يعانون انقساماً وصدعاً لا أمل في رأبه. وهؤلاء الذين انحازوا الى الخط الموالي للحكومة راحوا يستنكرون عمل (ياقو). وكما كان الحال في الشرق دائماً تتضخم الشخصيات كثيراً فتميل المسائل موضوع البحث الى التضاؤل لينظر اليها بالأخير بمنظار أقل بكثير مما تستحق من الاهتمام.



ووفق (مكي بگ الشربتي)[1] قائمقام دهوك اعظم التوفيق في فصل الآشوريين عن مار شمعون. فاستجلب بعمله هذا كرهاً لنفسه من اتباع البطريرك ونشأت بينه وبين (ياقو) عداوة شخصية مستحكمة. فمن بين جميع الموظفين العراقيين لم يهاجم الآشوريون احداً كما هاجموا قائمقام دهوك. وساد اوساطهم كافة وصفه بالقاتل المتعطش للدماء وهذا ابعد ما يكون عن الحقيقة. فمكي بگ موصلي ووطني عراقي كان ضمان مستقبل بلاده أقرب امنية لقلبه. وقد اعتبر مار شمعون – حقاً أم باطلاً – عنصر خطر على هذا المستقبل وعمل بكل طاقته كما سبق ذكره وبقدر كبير من النجاح على اضعاف نفوذه. وعلى كل حال فعمله هذا لا يستوجب نعته بعدو للآشوريين كمجموع، بالعكس فهو مثل معظم الموظفين العراقيين المسؤولين كان يرغب في ان يراهم مواطنين عراقيين صالحين.

في شهر آب كان (مكي بگ) لفترة من الزمن ضابط الارتباط السياسي المرافق للجيش وبموجب صلاحيته هذه كان يجري المحادثات مع الجانب الفرنسي بأسلوب مرض للغاية، لكن يجب الاقرار بأن بعضاً من تصرفاته التالية في دهوك كان يستدعي الاستنكار بله المؤآخذة. لكنه كان في تلك الفترة يعيش تحت ضغط من الجيش وضباطه الذين وصموه علانية بالخيانة لبلده العراق. كان الموقف يتطلب رجلاً أقوى شكيمة منه ليتمكن من الوقوف في وجههم وتحديهم. وبدا عاجزاً تماماً عن الحيلولة دون اعمال القتل في دهوك. من جهة أخرى كاد يكون الموظف الوحيد الذي قام بمبادرات للتخفيف عن معاناة النساء والاطفال. وقد وجدته انا شخصياً عوناً لي الى اقصى حد في هذا المجال.

لم تكن جولات (ياقو) الدعائية غير قانونية مطلقاً، وان سببت للآشوريين اعظم الضرر

(١) ضابط صغير الرتبة في الجيش العثماني ومن المبعدين الى الحجاز قبل الحرب ينتمي الى أسرة موصلية معروفة (آل الشربتي). عرفناه عضواً في الوفد الذي رافق فيصل ابن الحسين عند اقلاعه من جدة الى العراق ينصب ملكاً (في ١٢ حزيران ١٩٢١) مع كل من علي جودت الايوبي ورستم حيدر وتحسين قدري وصبيح نجيب وابراهيم كمال وكلهم ضباط عثمانيون سابقون صعدت بهم المناصب الى الوزارة وعثر حظه به فلم يصيب غير المنصب الصغير منصب قائمقام ثم انه احيل الى التقاعد بعد بلوغه السن القانونية لكنه حاول استدراك ما فاته بدخوله حلبة النشاط السياسي في العاصمة وقد وجدت اسمه بين اعضاء الهيئة المؤسسة لحزب [الاصلاح الشعبي] الذي ترأسه الدكتور سامي شوكت وأجيز في ١١ تشرين الثاني ١٩٤٩. ومن منهاجه كما جاء في مادته الأولى: «مكافحة الاستعمار بجميع انواعه اشكاله اينما وجد وحيثما وجد» وفي مادته الثانية «اعتبار الوحدة العربية الكبرى من أقدس أهداف الحزب وهو يؤمن ايماناً وثيقاً بأن الأمة العربية بمختلف اقطارها هي أمة واحدة تملك كل خصائص وميزات الشعب الواحدة ومصالحها القومية والاقتصادية بتحقيق كيان سياسي موحد».
لم يكتب لهذا الحزب دور صغير أو كبير في عالم السياسة المحلية ولم يعش كثيراً. وارجح ان مكي الشربتي قضى بقية حياته مثلما قضاها زميله عبدالحميد الدبوني بعيداً عن الأضواء (م).

بمحاولته اقناعهم بالعدول عن طلب الجنسية العراقية والاستقرار وهو آخر فرصة للاستيطان قد تعن لهم. ومهما يكن اعتياده التجوال مصحوباً بعدد كبير من الأتباع المسلحين فهو عمل غير قانوني بلا ريب. صحيح انك لا ترى رجلاً في الجبال الكردية الا وهو مسلح والآغا الكردي يجد تنقلاته من دون حرس مسلح يخفره انتقاصاً من شخصيته ومكانته. الا ان (ياقو) لم يكن آغا كردياً ومع هذا ففي كثير من الاحيان كان عدد اتباعه المسلحين يربو على عدد أي حاشية للزعماء الكرد الجليلي المقام. ولذا كان متوقعاً ان يؤدي عمله الى الاخلال بالامن.

لاح أول تباشير الخطر الجدي في اوائل شهر أيار عندما قصد (ياقو) دهوك لمواجهة القائمقام يصحبه اتباع مسلحون يناهزون الثلاثين عداً وكان القائمقام مريضاً عاجزاً عن مقابلته. وهنا ثارت ثائرة (ياقو) فكتب له رسالة مهينة نوعاً ما ذكر فيها انه لن يستطيع المجيء ثانية "لانشغاله بأمور عائلية".

وفي ١٤ من حزيران وقعت حادثة مماثلة. كان (ميجر تومسن) قد مر قبل يومين بدهوك. ورتب مع القائمقام مقابلة لبعض رؤساء الآشوريين عند عودته ليشرح لهم ما هو في سبيل عمله بخصوص مشروع الاسكان ومن بين من دعي لهذه المقابلة (ملّك اسماعيل) على ان هذا كان مريضاً وقد رحل الى بغداد. فأقبل (ياقو) بدلاً عنه يصحبه أكثر من ثلاثين مسلحاً. وقد عد ميجر تومسن هذا بمثابة اهانة له وللحكومة العراقية طبعاً فرفض مقابلته، وبعد ايام قلائل وردت انباء تفيد أن (ياقو) قد انتقل الى (باگيره) القرية التي تقع على طريق العماديه. وفيها عقد عدة اجتماعات لأن القرويين فيها من افراد عشيرته. واتفق ان (خوشابا) وآخرين من الحزب المعارض لمار شمعون كانوا عائدين في ١٩ من حزيران الى العماديه من دهوك. وبناء على التقارير الواردة ان (ياقو) قرر ايقاف السيارات التي كانت تقلهم، لكن القائمقام احترز واحتاط بارسال سيارتي شرطة مسلحتين معهم. فلم يقع أي حادث والواقع ان احتمال لجوء (ياقو) الى العنف هنا كان بعيداً. الا ان تصرفاته هذه اسخطت الآشوريين الموالين للحكومة طبعاً، كما يظهر من العريضة التي تسلمها متصرف لواء الموصل منهم بعد بضعة أيام:

"نحن الموقعين في ذيل العريضة نأسف لعمل (ياقو مالك اسماعيل) الذي جاء بمائة مسلح على طريق (مالك خوشابا) و(مالك جكّو) و(مالك زيا) بقصد الفتك بهم. ونحن الآن نعتبر هؤلاء الرؤساء الثلاثة في حكم المقتولين. ومع اننا مستعدون للثأر في هذه الساعة الا اننا لانريد القيام بأي عمل مناف لقوانين



الحكومة وشرفها. انما نرجو من الحكومة معاقبة (المتمرد) ياقو والا فسوف نثأر منه بانفسنا ونطلب من الحكومة عدم المؤاخذة.

(اثنا عشر توقيعا لرؤساء ومالكين آشوريين)

وعلى أثر ذلك امر (ياقو) بالحضور الى دهوك لتبرير وايضاح تحركاته الاخيرة فرفض واصر. ونجم عن ذلك موقف من الحراجة بمكان. فاما ان تلجأ الحكومة الى استخدام القوة لتنفيذ اوامرها واما ان تتخلى عن سلطتها وقد زاد في حراجة الموقف قيام معظم الآشوريين في (باگيره) والقرى الاخرى بترك قراهم واللجوء الى الجبال.

بوسعي ان اشهد بأن الموظفين العراقين بذلوا هذه المرة كل ما في وسعهم لاقناع (ياقو) بالحضور ففشلوا كما فشل ميجر سارگن Sargon مفتش الشرطة البريطاني الذي خرج اليه بنفسه محاولاً اقناعه بالحجة والمنطق. وكان رد (ياقو) انه لن يأتي الا اذا أمره مار شمعون. ولم يكن مار شمعون لسوء الحظ عوناً واتفق ان اسقف اورشليم الدكتور گراهام بروان Graham Brown كان في الموصل وقتذاك لأشغال تتعلق ببعثة رئيس أساقفة كانتربري الى الآشوريين. وهي أمور لا علاقة لها طبعاً بمشروع الاسكان فانتهزتُ الفرصة وشرحت له الموقف وأشرت الى النتائج المريعة التي ستنجم عن صدام مسلح بين الحكومة وبين اتباع (ياقو) ورجوت منه استخدام حظوته لدى مار شمعون عند عودته الى بغداد واقناعه بكتابة رسالة لياقو ناصحاً بالاستجابة لأمر الاستدعاء فرحل الأسقف الى بغداد الا انه لم يفلح في حمل مار شمعون على الكتابة لياقو.

قد لا يكون من العدل في شيء القول بان مار شمعون وقف موقف لامبالاة من احتمال سفك الدماء وان كان واضحاً بأنه لم يكن يدرك الخطر الداهم وهو الذي كان واتباعه كثير الحديث عن نوايا الحكومة في ذبح الآشوريين. وبالمستوى نفسه كان قليل الادراك بمدى مسؤولياته وبقي (ياقو) معانداً رغم كل المحاولات التي بذلت لاقناعه بالمجيء والرسالة التالية التي كتبها تفصح عن طرز العقلية التي يتحلى بها (أصل الترجمة محفوظ لدى):

اولاً: انه (أي ياقو) لن يأتي الى دهوك أو سميل لأنه لو قصد أي واحدة منهما فان رجاله الذين يبلغون المائتين مسلحاً سيتبعونه ويلازمونه وهو لايريد ان تتأثر سمعته بمثل هذا التجمع.

ثانياً: انه سيحافظ على السكينة. واذا تم اطلاق سراح "ورده يوناثان" فانه سيسحب رجاله المسلحين من الطرق.

ثالثاً: انه ما زال يطيع اوامر مار شمعون أكان هذا في العراق او في أي بلد آخر.

رابعاً: مالك خوشابا واتباعه هم لا أكثر من خونة لأنهم يعصون اوامر مار شمعون وانه هو شخصياً مخلص للحكومة والفائدة التي ستجنيها منه أكثر من الفائدة التي تجنى من هؤلاء الخونة.

خامساً: (أثّر) عليه قائمقام دهوك باعتقال بعض اتباعه لأسباب مزيفة. كتوقيفه (ورده) لأنه قال لـ(جكو): سأقتلك، وواضح من اعتقال (ورده) من قبل القائمقام انه عمل موجه ضد (ياقو) فحسب.

سادساً: انه ينفذ اوامر الحكومة. واذا أقدم أي احد من رجاله على عمل اجرامي فانه سيعتقل المتهم ويسلمه للحكومة.

سابعاً: انتقص القائمقام من قدره مرتين عندما جاء الى دهوك. في المرة الاولى عندما جاء لمقابلته، وفي الثانية عندما جاء لمقابلة ميجر تومسن بأمر من الثاني. وفي المرة الاولى كان معه ثمانية رجال وفي المرة الثانية كان معه عشرة، لكن القائمقام ابلغ المتصرف بان اتباعه كانوا خمسين من الفرسان في المرة الاولى وسبعين في المرة الثانية. وقد كتب ذلك بدون تحقيق وانما بمجرد اخبار من المغرضين ومثيري الفتن.

ثامناً: انه سيحافظ على السكينة صوناً لسمعته ومحافظة على مكانته واسمه وخدماته حتى الآن. ولكي لا تتدنى شخصيته!

تاسعاً: انه يرجو أن لا تعار اذن صاغية لمثيري الفتن وان لا تقيد حريات اتباعه الأمر الذي يعمل على تصعيد الغضب في قلوب اتباعه. وبعكس ذلك يجب على الحكومة مراعاة شعورهم ليكونوا في خدمتها.

عاشراً: لقد اعطتهم الحكومة الحرية. فاذا اقدم أي واحد من موظفيها على مهاجمتهم من تلقاء نفسه ومطلق رأيه فسيقومون بالعمل نفسه ضده، ولن يعدوا عملهم هذا جريمة لأنهم أحرار.

حادي عشر: بعد عودة مار شمعون وقراره البقاء في العراق بصورة دائمة عندئذ سيرى قائمقام دهوك الاخلاص والتفاني الحقيقيين.



ملاحظة: بعد ان وقع (ياقو) هذه الورقة أبلغ مفوض الشرطة بأنه سيقاوم الحكومة مثل القطّ اذا قصدت اذلاله!

وزاد الموقف سوءً بسرعة خاطفة، لاسيما عندما ظهرت بوادر تململ كردي. وفي ٢٥ من حزيران تقرر أن تتمركز قطعات من الجيش في منطقة دهوك وقد بررت هذه الخطوة الأسباب التالية:

١- ان استعراضاً مكثفاً للقوة قد يقنع (ياقو) بان المقاومة غير مجدية.

٢- قوة كهذه قد تحمل الآشوريين الآخرين على العدول عن اللحاق بياقو. اذ اعلن رسمياً بان أي اجراء حكومي مقبل سيوجه ضد (ياقو) وليس ضد الآشوريين ككل.

٣- ضرورة تجنب أي اجراء قد يتخذ كعملية وقائية جانبية. فأي اجراء مثل هذا قد يؤدي الى فقدان السيطرة على الكرد. وهو تخوف كان يحتل رؤوسنا دائماً.

ولأقر هنا بأني وبعد كثير من التحسب والتردد وافقت على استخدام الجيش عندما استشارتني بغداد. لقد عرف عن ضباط الجيش كراهيتهم للآشوريين لاسيما (بكر صدقي) آمر المنطقة الشمالية الذي صرح على رؤوس الاشهاد بما سينوي انزاله بهم عندما تسنح له الفرصة. وكان الموظفون البريطانيون قد اوصوا بنقل هذا القائد المرة تلو المرة. وفي شهر ايار صدر وعد من الملك فيصل بتنفيذ أمر نقله فوراً الا انه ظل في الموصل مع ذلك. وبكل النتائج المحزنة التي سيأتي حديثها بعد برهة.

وقررت متشبثاً بآخر أمل ان أشخص بنفسي في محاولة لجلب (ياقو) وكنت شاكاً في نجاح مسعاي، اذ لم تسبق لي معرفة شخصية به في حين فشل (ميجر سارگن) الذي كان على معرفة به ولذلك اتصلت ببغداد طالباً السماح لي. وضعت مقدماً الشروط التي كنت ساعرضها عليه وهي عين الشروط التي سبق عرضها خلال الايام العشر الماضية فرفضها. واقترحت ان يكون الامر بهذه المقابلة صادراً لي من وزير الداخلية بالذات وكان قصدي انه في حالة فشلي وعندما يصار الامر الى المواجهة المسلحة وسفك الدم أن تكون الحكومة العراقية في موقف تستطيع معه اقامة البرهان على انها لم تترك باباً الا وطرقته ولا حجراً الا قلبته في مضمار مساعيها لاخضاع (ياقو).

وافق الوزير على اقتراحي وتسلمت البرقية التالية من وكيل المستشار السياسي في وزارة الداخلية:

"يرغب الوزير منك ان تقابل (ياقو) ان لم يكن لديك مانع وباسرع وقت. ولتحاول اقناعه بالاستسلام بهدوء. وانت مخول بابلاغه ان الحكومة لا تعده مجرماً في الوقت الحاضر. الا ان اعماله الأخيرة تستدعي منه التفسير. والمطلوب منه ان يأتي الى الموصل ليدلي بهذه الايضاحات فان كانت معقولة فستقبل منه على أساس سوء التفاهم. على انه يجب ان يقدم تعهداً مشفوعاً بضمانات مناسبة بحسن السلوك في المستقبل وان لا يعمد بعدها الى التجوال بصحبة جماعة مسلحة كبيرة."

وفي اليوم التالي غادرت الموصل قبيل طلوع الفجر، لمقابلة ياقو في موضع متفق عليه في الجبال. وعند مروري ببلدة دهوك لقيت (ميجر تومسن) وكان في طريق العودة من العماديه فسألته مرافقتي اذ اعتقدت بامكانه مساعدتي وقد صدق ظني فعلاً.

قابلنا ياقو ظهراً وكانت القيافة التي بدا بها (الزعيم الثائر) وهو يهبط من سفح الجبل، لا تخلو من فكاهة وطرافة حتى في تلك اللحظة الدقيقة. اذ كان يرتدي بنطلون گولف. وقبعة رخيصة وينتعل حذاء التنس. بعد ساعتين من الحديث وافق على التسليم. وكان حديثنا ودياً تماماً وعرض (ياقو) عدداً من الشكاوى والمظلمات فوعدته بالتحقيق فيها عند عودتي. وبحسب الاتفاق نقلت (ياقو) بسيارتي الى الموصل دون توقف ومررنا ونحن في طريقنا بفوج مشاة في مسيرة، ثم بوحدة اخرى من الجنود محمولة في شاحنة كانوا قد ارسلوا للمجيء بياقو بالقوة عند الضرورة فلم يعلق احد منا بعبارة، وفي الموصل ترك سيارتي وهو بكامل سلاحه، من أجندة الرصاص الى البندقية واتفقنا على ان نلتقي في دائرتي صباح الغد.

وبطبيعة الحال ساد الارتياح كلاً من بغداد والموصل لاستسلام ياقو، الا ان العقبات والعراقيل ما لبث أن أبرزت رأسها. فقد وجدت السلطات العراقية في ذلك فرصة حسنة لتجريد الآشوريين من قسم من اسلحتهم اذ أقترح فرض غرامة بعدد من البندقيات على القرى الواقعة في منطقة (باگيره) التي انحازت الى (ياقو) متحدية اوامر الحكومة. اقتراح كهذا هو لاشك انتهاك صريح للشروط التي استسلم (ياقو) بموجبها. وبالتأكيد كان تنفيذ هذا الامر سيقاوم بالقوة. فمنذ وقت طويل والآشوريون يسودهم خوف دائم من ان يخطر ببال الحكومة العراقية يوماً أن تعمد الى نزع سلاحهم. ولو نشب قتال لهذا السبب فان اللوم سيقع على عاتق الحكومة بلاريب. ومما كان سيزيد من ضعف موقفها في هذه الحالة هو انها لم تفرض غرامة مماثلة على البارزانيين الذين خاضوا معارك فعلية ضد الحكومة العراقية طوال ستة



اشهر في السنة الماضية وسقط فيها عدد كبير من الضحايا بين افراد الجيش فضلاً عن النفقات الباهظة التي اثقلت كاهل الخزينة.

أخيراً اذعن الوزراء العراقيون للنصيحة البريطانية، لكن بعد ان ابلغوا بصراحة بأني سأقدم استقالتي من الوظيفة فوراً مع ميجر تومسن، اذا جرت اية محاولة فعلية لفرض غرامة البندقيات.

ولم يكن موقف (ياقو) مرضياً تماماً في البداية. وفي التعامل مع الشرقيين – موظفيهم وغير موظفيهم لابد من ضياع وقت في التمهيدات والتلكؤ. لم يوافق وزير الداخلية – لأسباب خاصة – على شروط التعهد التي كان على (ياقو) توقيعها وتلكأ وقتاً انتهزه (ياقو) فراح يقول لكل الناس بأني لم اعلمه بوجوب توقيعه على مثل هذا التعهد، ولم يكن صادقاً لأني قرأت له البرقية مرتين، بل دفعت بها اليه ليقرأها هو.

في النهاية وقع (ياقو) التعهد لكن ليس بطيب خاطر. ان هذا الرجل من الطراز المتعنت المتعصب. شجاع الى ابعد حد في ساحة القتال. الا انه رعديد يفتقر الى الجرأة الأدبية للاقرار بالخطأ كان شخصاً صعب القياد اثناء خدمته في الليڤي. هذا الى جانب مزايا جعلته محبوباً. وما سأقصه الآن يقوم مثالاً على صعوبة التعامل معه شأنه في هذا، شأن معظم الآشوريين. فبعد ايام قلائل من وصوله الموصل استحسنت ان احاول عقد صلة صداقة بينه وبين قائمقام دهوك. وعلى هذا تم اللقاء بينهما في مكتب المتصرف الذي مهد للاجتماع بكلمة قصيرة توفيقية قال فيها ان الجميع يريد ان ينسى ما حصل وان يكونوا اصدقاء فأكد القائمقام قوله وابدى استعداده ليفعل ذلك وطلب من (ياقو) أن يأتي دهوك لمقابلته كي يعالجا الأمور معاً. عندها سأل (ياقو) هل يسمح له ببضع كلمات؟ ثم باشر فوراً بعرض مسهب لشكواه. فأشار القائمقام بأدب ان المجلس الذي يضمنا ليس محكمة تحقيق. وانه هو نفسه أمسك عن عرض شكاواه ضد (ياقو) وهكذا لم يكتب لمحاولة المصالحة أي حظ من النجاح.

بعد استسلام (ياقو) مباشرة، اقترحت ان يعقد اجتماع في الموصل يدعى اليه جميع زعماء الآشوريين لشرح سياسة الحكومة لهم شرحاً وافياً. وكنت قد انحيت عليها باللائمة قبلاً لأنها لهم تعقد مثل هذا الاجتماع قبل ستة أشهر. فقد كان الجو آنذاك أصفى وأهدأ من جو شهر تموز بصورة عامة، أي قبل أن أصعدت آثار مغامرة (ياقو) الهياج في مشاعر كل ذوي العلاقة وقبل ان يحتجز مار شمعون في بغداد. وهنا تجب الاشارة الى ان الآشوريين في الموصل كانوا حتى اوائل شهر تموز يجهلون أمر احتجاز بطريركهم في بغداد جهلاً تاماً. كما

اشيع ان عصيان (ياقو) كان من جهة بمثابة احتجاج على احتجازه، الا ان الحقيقة ليست كذلك.

وافق وزير الداخلية على عقد الاجتماع وتم في العاشر من تموز. ولو كان في الامكان مشاركة مار شمعون في هذا الاجتماع لنجم عنه فائدة كبيرة، لكن وبالوضع النفسي الذي يعيشه الوزراء العراقيون كان من العبث مجرد اقتراح عودته الى الموصل ولو لأيام قليلة ورغم غيابه فقد حضر الاجتماع كل الزعماء من كل رأي وفكرة. في الواقع كان عدد الحاضرين يزيد على من وجهت له الدعوة. وقد بدا جو الاجتماع مزعجاً الى حد ما في غرفة غاصة بالحاضرين وفي يوم قائض على غير العادة. وتكلم في الاجتماع كل من وكيل المتصرف و(ميجر تومسن) وكنت ثالث المتكلمين. تحدث وكيل المتصرف عن سياسة الحكومة بصروة عامة وشرح (ميجر تومسن) موضوع الاسكان في الأراضي وقصرت حديثي حول ما يمكن ان يتوقعه الآشوريون الذين يرغبون في مغادرة العراق وكان هذا ضرورياً لسببين: اولهما ان الحكومة العراقية كانت قد تعهدت لمجلس العصبة بألاّ تخلق اية عقبة في سبيل أي آشوري يرغب في مغادرة العراق ومن جهة اخرى كان من الاهمية بمكان ان يوضح لهم بأن الحكومة العراقية لا تملك اية سلطة لارغام أي بلد آخر على قبول الآشوريين. فبغض النظر عن الحصول على اجازة بترك العراق وهو أمر من السهولة بمكان، كان ينبغي موافقة البلاد التي يراد النزوح اليها وهو أمر من الصعوبة بمكان. لقد ادعى بعض الآشوريين فيما بعد اني خاطبت المجتمعين بقولي: ليس ثم ما يتعرض سبيل أي آشوري يرغب في مغادرة العراق وان اولئك الذين توجهوا الى سورية بعد اسبوع انما عملوا بما نوهت به وهو استنتاج بارع لكنه يجانب الحقيقة اطلاقاً.

في اثناء الاجتماع الثاني الذي عقد في الغد، سأل عدد من الآشوريين كيف يمكن مغادرة العراق لو شاؤا؟ فشرح مدير الشرطة الاجراءات بشيء من التفصيل. ولم يكن في تلك الاجراءات ما يشمل اجتياز مئات عديدة من المسلحين كوحدة جامعة وبدون أي اخطار مسبق لأية جهة.

أكد الآشوريون ان اللهجة التي استخدمها الموظفون الرسميون في احاديثهم كانت غير ودية الى درجة جعلتهم يستخلصون بأن الحكومة العراقية لا ترغب في بقائهم. وهذا ايضاً مخالف للحقيقة. فخطاب وكيل المتصرف الذي شرح فيه سياسة الحكومة كان في غاية من اللطف والمجاملة للآشوريين اذ ذكر ان الحكومة مهتمة جداً في ان تراهم يعيشون كمواطنين عراقيين راضين.



بعد ان فرغ وكيل المتصرف من كلامه دعا كل فرد من الحاضرين الى طرح اسئلته، وانتهز ذلك عدد كبير، وبدت وجهات النظر المطروحة متضاربة جداً. أعرب عدد من المتكلمين عن تعاطفهم التام مع سياسة الحكومة بعبارات لا تردد فيها ولا لبس، وأسف اثنان او ثلاثة لغياب مار شمعون ومن بين الذين حضروا الاجتماع دونَ دعوةٍ بعضُ الشباب المندفع من مدينة الموصل ممن لا يمكن ان تعزى اليه صفة زعامة أو رئاسة. ويشاء سوء الحظ ان تؤدي خطبة نارية ألقاها واحد من هؤلاء المتقحمين – بعض الهياج. وراحت الفئة المعارضة لمار شمعون والجماعات المؤيدة له تتبادل التهم والمطاعن وظلت المشاعر الهائجة والتوتر النفسي يسودان الاجتماع الى ان أرجيء على ان يستأنف في صباح اليوم التالي.

في ساعة متأخرة من مساء ذلك اليوم تسلم المتصرف وأنا مذكرة باللغة السريانية مذيلة بعدد كبير من التواقيع فلم يكن بوسعنا معرفة محتواها على اننا حزرنا الغرض منها بسبب انتشار اشاعات بعد ظهر اليوم تفيد ان حزب مار شمعون يعتزم مقاطعة الاجتماع الثاني. وعندما ترجمت العريضة في صباح اليوم التالي ظهر الأمر بجلاء فبحثته مع المتصرف واتفقنا على استدعاء أبرز اربعة من الموقعين على المذكرة وهم المطران يوسف عم مار شمعون، ومالك (لوقو) من زعماء التخوما ومالك (اندريوس) من زعماء الجيلو، و(ياقو) بالذات وبعد نقاش معهم أفادوا أن موقعي العريضة مستعدون لحضور اجتماع خاص بهم في نجوة عن الفئة الاخرى. وعللوا ذلك بأن الجمع بين الفئتين قد ينجم عنه شجار. وعلى ضوء ما وقع في ختام الاجتماع الاول وجد ان الحذر الذي أبدوه لا يخلو من وجاهة. لذلك تقرر ان يعقد اجتماعان منفصلان احدهما لانصار مار شمعون والآخر للفئة المعارضة.

الحاضرون في الاجتماع الاول اعربوا تقريباً عن ارتياحهم التام لسياسة الحكومة. وعن ولائهم للملك وخضوعهم للحكومة، وانتهى الاجتماع بالهتاف بحياة جلالته والحكومة والجيش. وأذكر جيدا ان (شماشا گبرييل) الذي كان يقود الهتافات للجيش في تلك المناسبة قدر له ان يلقى حتفه بيد افراد ذلك الجيش في (سميل) بعد شهر واحد بالضبط.

الاجتماع الآخر استغرق وقتاً اطول بكثير وكان الجو في غياب المعارضة أكثر هدوءاً بكثير من جو اليوم الفائت. في البدء ركز معظم المتكلمين على المصاعب التي واجهوها في أراضيهم. وكان واضحاً انهم قلقون فعلاً من جهة افتقارهم الى ضمان وأمن في الأراضي التي تعود ملكيتها للاشخاص. وأكد جميع المتكلمين تقريباً على الضرورة الحتمية لوجود مار شمعون اذا ما اريد الوصول الى اتفاق مرض. فأوضح لهم ان مار شمعون حر في العودة حالاً

بعد توقيعه التعّهد البسيط الذي طلبه منه وزير الداخلية ثم تليت عليهم مسودته وابلغوا في الوقت نفسه بان الحكومة عاقدة العزم على ان لا تسمح لمار شمعون بأي قدر من السلطة الزمنية. وكانت المناقشة تدور بشكل ودي للغاية. واعترف الحاضرون بأنهم تفهموا تماماً سياسة الحكومة وشكروا وكيل المتصرف على ايضاحها لهم وتعهدوا باطاعة قوانين الحكومة واوامرها ما داموا في العراق. الا انهم احتفظوا بحق مراجعة مار شمعون واستشارته حول بقائهم في العراق أو مغادرته.

على أثر ارفضاض الاجتماع وبناء على اقتراح تقدمت به طلب وكيل المتصرف من الرؤساء الاربعة الذين أوردت اسماءهم قبلاً بأن يتخلفوا عن الباقين. واقترح عليهم بصورة رسمية ضرورة رحيلهم الى بغداد لرؤية مار شمعون ومحاولة اقناعه بتوقيع العهد المطلوب منه كيما يعود الى الموصل ويتعاون مع (ميجر تومسن) في عملية الاسكان. وبيّن لهم ان نصيحته هذه هي نصيحة خالصة لمصلحة الآشوريين أنفسهم وان الحكومة قد اتخذت قرارها الحاسم سواء فيما يتعلق بمركز مار شمعون او بمشروع الاسكان. وهذه السياسة سوف تطبق حتماً وسواء في الامر أكان مار شمعون في بغداد أو في الموصل أو في أي مكان آخر. في عين الوقت بدا أن اعداداً لن يتقدموا بطلب إقطاعهم أرضاً حتى يتلقوا اشارة بذلك من مار شمعون وهؤلاء كانوا سيعانون ضرراً لا قبل لأحد باصلاحه!

بعد قليل من النقاش قال الأربعة انهم سيفكرون في النصيحة، وربما سيقوم اثنان منهم بحمل رسالة الى مار شمعون في بغداد.

وفي غضون الايام القلائل التالية توالت اجتماعات ياقو ولوقو واندريوس بالميجر تومسن وقد تعمدت أن لا ألقاهم وقصدي من هذا أن لايبدو وكأنهم مدفوعون الى مسعاهم المقترح من جهة رسمية بل هو اشبه ما يكون بمبادرة تلقائية منهم.

أخيراً اعلن ياقو ولوقو بأنهما قررا السفر الى بغداد. وطلبا من (ميجر تومسن) أن يزكي لهما فندقاً مناسباً فيها وفي ١٨ تموز تركا المدينة الا انهما لم يقصدا بغداد.

# ١٠

## المغامرة الآشورية

بدلاً من ان يتوجها الى بغداد، قصدا سورية

في العراق يبلغ حر الصيف أقصاه بدخول شهر تموز شهر آب، وهذا هو الوقت الذي اختاره الآشوريون لمغامرتهم. كان عدد كبير من الضباط البريطانيين في اجازة. والسفير البريطاني هو ايضا كان بعيداً بمئات عديدة من الأميال في الجانب الآخر من اوروبا. وفي البلاد بالذات كان الصيف لا يحتمل. وهو يصدق ايضاً على الجانب الآخر من الحدود بطبيعة الحال. وربما كان يمكن ان يقبل هذا – على وجه التساهل والإحسان كتفسير للاسلوب الشاذ الذي عالج به الموظفون الفرنسيون الموقف!

بعد ان اجتاز (ياقو) واتباعه الحدود ودخلوا سورية، قصدوا اولاً موظفي الحدود الفرنسيين في موضع بالقرب من (عين ديوار) على مسافة اميال قليلة من الحدود ويبدو انهم طلبوا منهم السماح للآشوريين جميعاً بدخول الأراضي السورية، معللين طلبهم بأن الوضع في العراق لم يعد يطاق، فأبرق الموظفون الفرنسيون الى بيروت طالبين التعليمات، الا ان بيروت مع الاسف لم تخبر بغداد فوراً بان (ياقو) و(لوقو) قد وصلا (عين ديوار).

صرح الفرنسيون رسميا فيما بعد بأن الحكومة العراقية لم تحطهم علما بما يحدث على الحدود. على انه يجب الاشارة الى واقع وجود قنصل فرنسي في الموصل هو على تماس وثيق بالوضع المحلي في حين ان الحكومة العراقية قبل ٢١ من تموز لم يكن لديها اية فكرة عن اعتزام الآشوريين الحركة الى سورية. اذ لم يكن لديها سبب للتفكير في ذلك ومن المفيد كذلك ان نلاحظ بأن الآشوريين أكدوا قيام الحكومة العراقية بممارسة ضغط شديد على السطات المنتدبة الفرنسية لطرد الآشوريين من الأراضي السورية، الا ان الواقع هو خلاف ذلك تماماً. فلقد كان من بواعث سرور الحكومة العراقية العظيم أن يرحب الفرنسيون بهؤلاء الآشوريين



آنذاك فضلاً عن أن عودة الناقمين على الوضع الى العراق سيحرك بقية الآشوريين حتى وان لم ينجم عن ذلك حوادث شغب واضطرابات. في الواقع ان الحكومة العراقية اعتبرت هذه العملية أفضل وسيلة للتخلص من (ياقو) واتباعه.

بعد ان تقدم ياقو ولوقو بمطلبهما الى السلطات الفرنسية لم ينتظرا النتيجة وانما ارسلا فوراً من يشير على الآشوريين في القرى، بالعبور الى سورية زاعمين لهم أن الفرنسيين قد وعدوا بمنح اراض للآشوريين وباعفائهم من الضرائب لمدة خمس سنوات وزعما لهم أيضاً ان الحكومة العراقية تنوي تجريد الآشوريين من السلاح فوراً. ولم يكن لهذين الزعمين أي ظل من الحقيقة وإنما اخترعا اختراعاً. فتحركت غالبية الآشوريين من معظم قرى قضاء دهوك ولم يكن ثم اي شك في أنهم انذروا مسبقاً بالاستعداد للحركة، ولم تكن السلطات المحلية من جهة أخرى قد تحسست نوايا الآشوريين هذه بمقدار أكثر مما تحسسه الضباط البريطانيون من نية التمرد عند قوات الليڤي في حزيران العام ١٩٣٢ ووردت المعلومات الاولى الموصل في ٢٠ تموز، مفيدة ان الآشوريين في معظم قرى قضاء دهوك قد تركوا قراهم وان اعداداً كبيرة منهم قد تمركزت في ما وراء (باسيريان). وانه لا يعلم شيء عما ينوونه. كانت الفكرة السائدة فعلاً هي ان ياقو ولوقو موجودان في بغداد على ان الاشاعات كانت تدور حول اعتزام الآشوريين التوجه الى سورية. وقد قمت شخصياً بإبلاغ القنصل الفرنسي بوجود احتمال لهذا فكان جوابه ان الآشوريين لن يسمح لهم بدخول سورية ابداً. اما من وجهة النظر العراقية فقد بدا رحيل الآشوريين الى سورية أهون الشرين وان كان سيخلق بعض المشاكل مع السلطات الفرنسية المنتدبة. اذ لو بقي الآشوريون متحصنين في الجبال فان الخطر سيكون مؤكداً بلا جدال. إن تمركزاً مثل هذا، له معنى واحد ليس الا وهو انهم يتعمدون التحدي وتجرير ذيول طيالسهم امام الحكومة تحدياً واستفزازاً. وهو ما لا يمكن للحكومة تجاهله او التغاضي عنه.

وبدء الموقف يتطور. وفي مساء ٢١ من تموز ابلغ قائمقام زاخو الادارة في الموصل بأن اعداداً كبيرة من الآشوريين يباشرون عبور نهر دجلة مستخدمين المعابر بالقرب من (فيشخابور) وهي قرية كلدانية صغيرة تقع على ضفة نهر دجلة وتبعد ثلاثة أميال عن نقطة إلتقاء نهر الخابور بدجلة جنوباً من جهة مصبه شرقاً. فهنا يكون الخابور خط الحدود بين العراق وتركيا.

هذه المعلومات أنهيت فوراً الى القنصل الفرنسي، وفي اليوم التالي ابلغته ان اعداداً أخرى قد عبرت فعلاً، والمبالغات هنا امر لا مفر منه فقد ضخمت الاشاعات عدد الراحلين الى

سورية، وقيل انه يربو على الالف والخمسمائة، ولم يعرف العدد الصحيح الا بعد زمن وعلى وجه الدقة في اواسط شهر آب فقد علم أنه أقل من ثمانمائة رجل يتمثل فيهم بصورة رئيسة افراد من عشائر التياري العليا والتخوما والديز مع قلة من الباز والآشوت. وقد ترك الراحلون ذويهم وعائلاتهم في القرى دونما حماية وهو ما يثبت أمرين: اولهما ان الآشوريين لم تكن عندهم نية في مباشرة قتال مطلقاً وثانيهما وبنفس القدر من التأكيد – انهم لم يشعروا بقلق على سلامة نسائهم واطفالهم في العراق، وقد برهنت الاحداث التالية بأنهم كانوا على صواب فحتى نشوب القتال في فيشخابور (٤ من آب) الأمر الذي غير الموقف تماماً، لم تبدر بادرة مهما صغرت للاعتداء على القرى الآشورية. وليس هناك دليل مادي على ان مار شمعون كان قد ابلغ بخطة ياقو وقد انكر انكاراً باتاً علمه بها حتى ساعة تنفيذها. الا ان الحكومة العراقية كانت واثقة من علمه بكل دقائقها وتفاصيلها وانه وافق عليها. او على اقل تقدير، من المحتمل ان حركة ياقو هذه كانت جزءً من المخطط الذي رسم في صيف العام الماضي عند قيام التمرد الليفي. الا انها لم توضع موضع التنفيذ حينذاك.

الموقف اخذ يزداد خطورة بسرعة، فالحركة المستمرة لعصابات مسلحة كثيرة العدد في مناطق الريف امر لا يمكن التغاضي عنه الا اذا شاءت الحكومة ألاّ تمارس صلاحياتها، ولذلك حركت قوات عسكرية نحو دجلة مزودة بأوامر تقضي بألا يسمح لأتباع ياقو بعبور النهر ثانية الى العراق الا بعد تسليم سلاحهم ولم تكن القوة التي حركتها الى منطقة دهوك ايام تظاهرة ياقو قد سحبت بعد وكانت نفقات ارسالها الى دهوك باهظة ولأجل تلافي هذه الخسارة تقرر ابقاء هذه القطعات في المنطقة لاجراء التمارين الجبلية العسكرية الصيفية الاعتيادية[١].

لقي الامر القاضي بوجوب تسليم الآشوريين سلاحهم عند عودتهم، انتقاداً شديداً. وعلى كل كان لدى الحكومة العراقية مبررات قوية لاصداره. فحركات ياقو ونشاطه أدت الى اضطراب الحالة في الشمال بدرجة كبيرة وكان من الضروري ان يحال دون تكرار هذا في المستقبل. مع العلم انه كان في نية السلطات المدنية ان تعيد للآشوريين فوراً عدداً من

(١) توزيع القوات بالقرب من فيشخابور كان بالشكل التالي:
أولاً: في ديره بون مقر الرتل: فوجان من المشاة. وعيلان خياله. بطرية مدفعية جبلية (الديره بون هي قرية الكلدانية صغيرة يبعد موقعها بحوالي ميلين عن فيشخابور وتستقر تحت قدمات جبل بيخير وهو سلسلة جبلية ضيقة لايزيد ارتفاعها عن ٤٠٠٠ قدم.
ثانياً: في باشقلي بالا (على طريق دهوك زاخو الرئيس وبمسافة حوالي ١٥ ميلاً من الديره بون التي تتصل به بطريق وعرة) فوجان من المشاة رعيلان خيالة. بطرية مدفعية ميدان. فضلاً عن فصيل سيارات مسلحة بالرشاشات ملحقة بالقوة يتغير موقعها عدة مرات. وحوالي ٣٥٠ شرطي هي ايضاً بامرة قائد الرتل (المؤلف).



البندقيات يكفي لحمايتهم، والآشوريون كفرد لفرد هم افضل تسليحاً من الكرد وان كانوا في الواقع دونهم عددياً.

هناك ايضاً انتقاد أكثر وجاهة يمكن توجيهه للسلطات العراقية وهو تقصيرها في ابلاغ الآشوريين بصراحة كافية بالشروط التي وضعتها لعودتهم الى العراق، فلا جدال والحالة هذه في ان الحكومة المركزية والادارة المحلية كانا في تلك المرحلة يبذلان قصاراهما للتقليل الى ادنى حد من احتمالات الاشتباك المسلح حتى ان اوامر صدرت بألاّ يعترض سبيل اي آشوري يريد العبور الى الجانب العراقي. على ان العبور منع في ٢٧ من تموز اثر احتجاج السلطات الفرنسية، زد على هذا ان اوامر مشددة صدرت ببذل كل جهد لتحاشي سفك الدماء فلم يقع اي حادث قبل الرابع من شهر آب، وان كان قد حيل دون عدد محدود من الآشوريين ارادوا العبور الى سورية، فردوا على اعقابهم كما تم تجريد بعضهم من السلاح. هؤلاء جاؤا من مناطق بعيدة نوعاً ما كالعماديه وعقره.

في الوقت نفسه قدمت الحكومة العراقية في ٢٣ و٢٧ من تموز مذكرتين عاجلتين للممثل الدبلوماسي الفرنسي في بغداد ترجو التطبيق الفوري للمادتين الخامسة والسادسة من الاتفاق المؤقت لتنظيم شؤون العشائر الحدودية والساري المفعول بين البلدين. وتقضي هاتان المادتان[٢] بأن يقوم الفرنسيون بنزع سلاح الآشوريين ونقلهم بعيداً عن الحدود بمسافة مناسبة، والواقع هو ان قانونية استخدام هذا الاتفاق في قضية غير عادية من هذا النوع كان امراً مشكوكاً فيه.

هناك ثلاثة عوامل اخرى زادت الموقف تعقيداً:

واولها وجود شك في تعيين خط الحدود الحقيقي بين سورية والعراق، فقد اعيد مجدداً رسم خط الحدود من قبل لجنة تابعة لعصبة الأمم، ولم يوضع زمن للبدء بتطبيق هذا التخطيط الجديد رسمياً ولو ان الحدود السابقة لم تزل سارية المفعول فان غالبية الآشوريين الذين كانوا قد عسكروا في جنوب وادي (سفان) هم فعلاً في ارض عراقية.

والعامل الثاني هو التعقيد الناجم عن الافتقار الذي كاد يكون تاماً الى المعلومات من المصادر الفرنسية ففي البدء لم يكن معروفاً هل قبل الفرنسيون الآشوريين ومع ان السلطات العراقية كانت واثقة تماماً بأنهم سيرفضون الا انه صعب اقناع الآشوريين في الموصل وغيرها بأن الواقع هو هذا. ذلك لأن الفرنسيين لم يدلوا بتصريحات واضحة.

والعامل الثالث هو ورود انواع مختلفة من التقارير السخيفة الحافلة بالمبالغة كانت نتيجتها

(٢) راجع نص الإتفاق في الجزء الرابع من الكتاب (م).

تزييف وتعمية الواقع الحقيقي بصورة مؤثرة للغاية. فبصرف النظر عن التقارير الكاذبة حول تحركات الآشوريين، انتشرت بشكل واسع شائعات من نسج الخيال حول مكائد الفرنسيين والبريطانيين. كانت الاغلبية الساحقة من العراقيين، ألموظفين منهم وغير الموظفين تعتقد اعتقاداً جازماً بأن الفرنسيين هم وراء الحكاية كلها. اذ ساد الاعتقاد بأنهم يريدون اثارة القلاقل في شمال العراق وانهم سيستخدمونها ذريعة ودليلاً على أن انهاء البريطانيين انتدابهم على العراق كان سابقاً لأوانه وكبرهان على انهم لايستطيعون التخلي براحة بال واطمئنان عن انتدابهم لسورية. وهوجم البريطانيون ايضاً فقد أشيع أن طائرة بريطانية ألقت امدادات من الاعتدة للآشوريين وان الضابط مفتش الشرطة البريطاني زار الآشوريين وهو مزود بتعليمات حول تحركاتهم المقبلة. وان الضباط البريطانيين في القوة الجوية الملكية وفي الليفي يتعمدون اثارة الآشوريين واستعدائهم على الحكومة العراقية. وفي مثل هذا الجو، كان يصعب على اي انسان ان يقوم بعمله بهدوء.

في ٢٦ من تموز عقد مؤتمر فيشخابور بين ممثلين عراقيين وفرنسيين فيه بيّن الجانب الفرنسي بأن خط الحدود الجديد لم يطبق بعد لذلك فان الآشوريين ليسوا في حريم سورية بتاتاً. هذا التصريح ايده مفتش الشرطة البريطاني في الموصل الذي كان يوم ٢٨ تموز يتجول بسيارته في انحاء الضفة اليمنى من النهر لاستكشاف الوضع الجديد وصرحوا ايضاً بأنهم غير مستعدين بأية صورة كانت لقبول الآشوريين في سورية ووعدوا بنزع سلاحهم حين يقررون اجتياز الحدود.

وفي ٣٠ من تموز وصلت معلومات تفيد ان السلطات الفرنسية نزعت سلاح عدد كبير من الآشوريين وفي ٢ آب عقد لقاء ثان بين الممثلين العراقيين والفرنسيين وقد قمت بزيارة (الديره بون) بنفسي صباح ذلك اليوم حيث مقر قيادة الجيش، ونبّهت الضابط السياسي (مكي بگ الشربتي) قائمقام دهوك الى النقاط التي يتطلب ازالة غموضها واتفق ان كان معه (لازار افندي) مدير ناحية دهوك، بمثابة مساعد ضابط. هناك آشوري سياسي آخر هو (عزرا)[٣] كان معاون مدير شرطة وهو رجل عالي السمعة، عين وكيلاً لقائمقام دهوك (مكي بگ) في غيابه وكان يؤمل بأن هذه التعيينات ستؤكد للآشوريين حسن نوايا الادارة. في الواقع كان كثير من الغموض يحف بالموقف لأن الفرنسيين لم يزودونا بأية معلومات عن نزع سلاح الآشوريين، لكن العقيد (لاريست Lariste) الضابط الفرنسي أدلى في المؤتمر بالتصريح التالي:

(٣) اسمه الكامل عزرا ورده كان معاون مدير شرطة في دهوك (م).



"اولا: لن يسمح للآشوريين بالبقاء في سورية وقد ابلغهم بهذا ضابط سياسي فرنسي عالي الرتبة.

ثانياً: ان الآشوريين الذين عبروا الى سورية سلموا بندقياتهم (أ) طواعية واختياراً (ب) دون قيد او شروط.

ثالثاً: بلغ عدد الداخلين الى سورية ٤١٥ رجلاً وان ٣٣٦ بندقية و١٣٠٠٠ اطلاقة قد سلمت. ويقدر بأن حوالي ٣٥٠ رجلاً آخر قد بقوا في الضفة اليمنى اي في الأراضي العراقية.

رابعاً: واما بخصوص الحدود فهو لا يعتبر مفعول الحدود الجديدة نافذاً حتى يتسلم اوامر رسمية. وهو حتى هذه الساعة لم يتسلم مثل هذه الأوامر."

الا ان العقيد (لاريست) لم يكن قط واضحاً حول ما ينبغي عمله بالبندقيات المسلمة للفرنسيين، وكان من الضروري ان تزود السلطات العراقية بمعلومات واضحة عن هذه النقطة. اذ بات من المؤكد الآن ان الآشوريين مرغمون على العودة الى العراق. وكان من الضروري جداً أن يعرف هل سيعودون بسلاحهم أم بدونه، ورجا (مكي بگ) من العقيد (لاريست) بصورة خاصة أن يخطره بذلك عندما يتم اخراج الآشوريين، فكتب (لاريست) هذا الطلب في مفكرة جيبه الا انه لم يعر الأمر اهتماماً مع الأسف، وعندما أعادت السلطات الفرنسية السلاح الى الآشوريين عصر الرابع من آب، لم يخطر ببالها ان تعلم السلطات العراقية بذلك.

ومع ا الآشوريين عادوا الى العراق أخيراً بكامل سلاحهم فان نبأ اعادة السلاح اليهم هو آخر ما وصل الى علمنا.

أفرخ من روعنا الى درجة كبيرة وداعب الأمل الجميع بقرب حل المشكلة دون اراقة دماء. وكان هذا واقع تصورنا خصوصاً وقد صار معلوماً آنئذ بأن عدداً كبيراً من الآشوريين الذين عبروا الى سورية يرغبون في العودة اذا ادركوا انهم خدعوا بأقوال (ياقو) وانجلت الغشاوة عن اعينهم عندما ابى الفرنسيون قبولهم ولفظوهم لفظ النواة بدلاً من الترحيب بهم وتمليكهم الأراضي واعفائهم من الضرائب. الحق يقال ان (ياقو) واتباعه المتطرفين ومعظمهم من عشيرة (تخوما) ظلوا يرفضون مواجهة الحقائق الدامغة وراح (ياقو) فعلاً يهدد بأنه سيمنع اي واحد من التسليم وبنتيجة ذلك حصل انقسام خطير بين الآشوريين. ولما لم يكن المعاندون الا اقلية فقد بدت الآمال عريضة في حل سلمي، ومن المستحسن ان نلخص الوضع كما بدا في الثالث من آب:

نشرت الحكومة العراقية كتاباً ازرق تضمن ايضاحاً شاملاً لدعواها ومن هذا الكتاب الازرق لايسع المرء الا ان يحكم بان الحكومة صاحبة حق لاريب فيه وقد قال مراقب امريكي في بغداد معقباً عليه:

"ليس ثم حكومة استطاعت اثبات حقها في قضية بمثل هذه القوة."

ان في هذا القول قدراً كبيراً من الحقيقة، فمع ان حجة الحكومة ليست بالقوة التي يصورها "الكتاب الازرق" الا انها في الواقع قوية بشكل معقول. في المقام الاول يجب القول بأن العراقيين لا يمكن ان يتحملوا بأي وجه مسؤولية النكبات الماضية التي نزلت بساحة الآشوريين، وبوسعهم القول وبكل حق انهم لم يوجهوا اليهم دعوة للقدوم الي العراق. وانه ليس منتظراً منهم أن يقدموا لهم شروطاً افضل من تلك التي يتمتع بها السكان الاصليون ولا امتيازات أكثر. كرداً كانوا ام عرباً، يزيدية ام مسيحيين.

في الظاهر ابدت الحكومة العراقية صبراً مثالياً في وجه الاحداث المغيظة والاعمال الاستفزازية خلال الشهرين الاخيرين، لا شك في ان اخطاء قد ارتكبت لكن ما اقل الحكومات التي تنزهت عن الخطأ في اصدار الاحكام. والآشوريون بلا جدال شعب صعب المراس يتسم بعبقرية عملية في الاغاظة والازعاج حتى ازاء أكثر الناس عطفاً عليهم. والموظف العراقي العادي هو ابعد من ان يكن عطفاً لهم وافضل حكم يلفظ على الآشوريين هو اعتبارهم مصدر ازعاج سياسي واسوء حكم ضدهم هو انهم مصدر خطر على الدولة.

وقد شدد "الكتاب الازرق" طبعاً على الحجج التي تتفق ومصلحة الحكومة العراقية لكن لو نحن انعمنا النظر واولينا تدقيقاً أشد لمحتوى هذا الكتاب فسيتضح أن معظم التقارير التي استشهد بها كان قد كتبها موظفون استشاريون بريطانيون ولم يدرج من تقارير الموظفين العراقيين الا القليل وكثير منها سخيف. وبعضها يتسم بالاعتدال والكياسة الى درجة كبيرة. وفيها ما هو سيّء جداً. الآشوريون طبعاً كانوا يدركون مواقف فئة معينة من الموظفين العراقيين. وضاعف شكوكهم صدور مقالات عنيفة ضدهم في صحف بغداد. وقد ظلوا غير مدركين بأن تلك المواقف التي كان يتخذها الموظفون ازاءهم هي الى درجة كبيرة نتيجة انعزاليتهم ولكن من الانصاف ان نشهد للموظفين العراقيين بانهم كانوا حتى الصيف الماضي يرغبون فعلاً في حل سلمي للمسألة الآشورية ويتمنون ان يروا الآشورين يعيشون كمواطنين عراقيين راضين، الا ان موقفهم اعتوره تغيير تدريجي خلال شهري حزيران وتموز من العام ١٩٣٣ فاخذ حنقهم يزداد زيادة مطردة على ما اعتبروه عناداً من مار شمعون لا أمل في



تقويمه، وعلى سلوك (ياقو) المتغطرس في الشمال. واستولت عليهم بالتدريج فكرة اللجوء الى حل حاسم للمسألة الآشورية، ويشاء سوء الحظ الذي ما بعده سوء، أن يغيب معظم المسؤولين في اجازات تخلصاً من ايام الحر، وان يكون الملك فيصل في أوروبا، كذلك (سر فرانسيس همفريز) السفير البريطاني و(سر كيناهان كورنواليس) مستشار وزير الداخلية ذو الخبرة العظيمة. وثلاثة من أقدر الوزراء العراقيين، في غياب هؤلاء لم يكن ثم ما يكبح جماح ذوي الرؤوس الحارة.

ولنعد الى فيشخابور. في الساعة الثامنة من مساء الرابع من شهر آب تلفن قائمقام زاخو للموصل قائلاً ان الآشوريين عبروا دجلة وعادوا الى الأراضي العراقية وحملوا على الجيش المرابط. وان قتالاً عنيفاً ما زالت تدور رحاه. ويظهر ان الآشوريين خلال حركتهم داخل سورية تبينوا بأن لا سبيل لهم الا عبور دجلة، وتمكنوا من الخوض في النهر الى الضفة العراقية لأن مجراه في تلك النقطة لايزيد عرضه عن مائتي متر وماؤه في غاية من الضحولة[٤].

وما كان يعرف ما الذي ستجر اليه الكارثة وماذا ستكون نتائجها ان صحت الانباء. وفي العراق كان يصعب علينا ان نتصور قط كيف يستطيع الآشوريون الاشتباك في قتال، لأننا كنا نجهل بأن السلطات الفرنسية اعادت اليهم بندقياتهم وطلبت منهم مغادرة البلاد فوراً، ولم نعلم بذلك الا في وقت متأخر من مساء ذلك اليوم، من المؤسف ان الفرنسيين لم يتخذوا اي اجراء لتعريف السلطات العراقية بالتدابير التي اتخذوها ويبدو على كل ان رسالة من المركز (بيروت) وصلت السلطات المحلية في (عين ديوار) تأمرهم بتسليم الآشوريين المطرودين من سورية أسلحتهم فوراً. ان الطيش والنزق اللذين رافقا تنفيذ هذا الامر محلياً من دون تحسب للآثار المتوقعة، كان عرضة لأعنف انتقاد. على ان هذا لم يكن يعني ان الفرنسيين تعمدوا ذلك لاثارة القلاقل كما ساد الاعتقاد في العراق. وفي الواقع لم يكن الآشوريون بحاجة الى اجتياز دجلة ليعودوا الى العراق. إذ ما كان عليهم الا ان ينحدروا مقدار ميل واحد او نحوه على امتداد الضفة اليمنى ليجدوا انفسهم فى الأراضي العراقية، ولعلهم جهلوا ذلك والاكثر احتمالاً من هذا انهم، وقد اعيدت اليهم اسلحتهم، عبروا النهر ونيتهم الوحيدة العودة الى قراهم، وهنا يجب ان نذكر بان معظم من سلم سلاحه للفرنسيين هو ممن كان مستعداً للاستسلام للعراقيين اذ تبين لهم أنهم ارتكبوا خطأ وكانوا على اتم الرغبة بقبول شروط الحكومة العراقية.

(٤) مع هذا فان تياره ما زال قوياً وقد غرق جراء ذلك آشوريان على الأقل في المحاولة اذ جرفهما التيار (المؤلف).

واول نبأ عن عودتهم وصل الجيش بالنداء التلفوني الذي ورد لقائد القوة في (الديره بون) من مختار فيشخابور والظاهر ان الجيش كان قد غفل من مراقبة الجزء الأهم من النهر ما بين قصبة فيشخابور ومصب نهر الخابور في دجلة فلم ينتبه الى عملية العبور، وأمر قائدُ القوة المختار (وهو كلداني) بارسال اربعة رجال الى الآشوريين لابلاغهم بوجوب تسليم سلاحهم، وفي الوقت نفسه دفع بسرية من المشاة ورعيل من الخيالة فتقدمت من (الديره بون) لاعتراض الآشوريين، ولعب سوء الحظ لعبته الثانية حين لم يرافق القوة ضابط سياسي، فما لبث ان سمعت لعلة الرشاش وازيز رصاص البندقيات.

يصعب جدا وفي كل حين تعيين البادىء في القتال، ولايقل الأمر صعوبة في هذه المعركة فالجانبان يلقيان اللوم احدهما على الآخر بطبيعة الحال، وبحكم موقفي كان عندي افضل فرصة من أي مسؤول آخر للتحقق من الطرف البادىء وقد قمت فعلاً بتحقيقات مضنية طويلة وأقر بأني عجزت وبقيت عاجزاً حتى الساعة عن الوصول الى الحقيقة، فموازنة الادلة الظرفية واستقراء الاحتمالات لا تعطي ترجيحاً لطرف على آخر وهي متعادلة، ولفترة ما كان معروفاً بصورة أكيدة أن الجيش لم يكن ينوي ان يترك الآشوريين يفلتون من قبضته مرة أخرى لأنه اعتبر الحل السلمي لمغامرة (ياقو) بمثابة نجاة لهم. كما علم ان ياقو كان مصمماً على القيام بكل ما من شأنه الحيلولة دون عودة الآشوريين الراغبين في الاستسلام. ومن المحتمل انه أرسل واحداً من رجاله مع اول جماعة عبرت وهي تنوي الاستسلام فعلاً، مزوداً إياه بتعليمات تقضي باطلاق رصاصة. وهو على يقين ان الجنود العراقيين سيردون عليها وبذلك يحول دون محاولة الآشوريين العودة.

وبأقرب الاحتمال، يبدو ان الطلقة الأولى خرجت من بندقية شخص موتور الأعصاب من هذا الجانب أو ذاك. وكان هذا كافيا لنشوب معركة بين فريقين متهيئين للانقضاض احدهما على الآخر.

وليكن صاحب الاطلاقة الاولى من يكون فقد نشب قتال عنيف في الحال. ويبدو ان اول الضحايا كان ضابطاً من الخيالة العراقية، وكان الرمي على الآشوريين بالرشاشات واضحاً اثناء عبورهم دجلة لكن بدون تأثير يذكر وحقق الآشوريون تفوقاً عددياً عندما عبر عدد آخر منهم الضفة اليسرى فأجبر الجنود العراقيين على التقهقر شيئاً فشيئاً الى بعض التلول المنخفضة تحت معسكر (الديره بون) مباشرة، وتوقف الرمي بحلول الظلام في حدود الساعة الثامنة مساء الا ان شاحنة محملة بالعتاد كانت قد ارسلت دون حماية، ضلّت طريقها فوقعت



بايدي الآشوريين، فقتل الجنود الاربعة الذين كانوا فيها وقيل ان السائق الاعزل ذبح ذبحاً.

اعتقد الآشوريون الآن بأن الجيش اطلق عليهم النار غدراً، وكان هذا الاعتقاد كافياً لتلك الرؤوس الحارة، لقد أتموا العبور جميعاً وسرعان ما حملوا جميعاً على معسكر الديره بون، وتقدم الهجوم افراد من عشيرة تياري العليا والتخوما الذين لم يكونوا اول العائدين وتركزت الحملة على الربايا التي تحف بشرق المعسكر وشماله، فأحبط الهجوم ولم يستول المهاجمون الا على ربيئة واحدة. ويبدو ان العراقيين قاتلوا قتالاً جيداً. انه ليكون امراً مخزياً لهم لو هزموا ولديهم خير السلاح، وهم متحصنون في خنادق حتى في هجوم ليلي. وادعى الآشوريون فيما بعد ان الجيش قد هزم وانهارت معنوياته وان السبب الوحيد لعدم مواصلتهم المعركة الى النهاية هو ان الجنود لجأوا الى القرى المسيحية في فيشخابور والديره بون، فعدلوا عنهم خشية أن تقام مذابح في تلك القرى، وقد قمت بأدق تحقيق من المصادر الوحيدة التي يمكن عدها فتوصلت الى ان الحكاية غير صحيحة، واقرب الاحتمال هو ان التخوما المنتصرين على الميمنة لم يواصلوا هجومهم بعد أن تبينوا أن التياري عن يسارهم قد فشلوا ومهما يكن فان الربيئة استعيدت صباح اليوم التالي بمساندة المدفعية والطائرات.

ولم يترك الجيش المعسكر الا في ساعة متأخرة من النهار، وعاد معظم الآشوريين يعبرون النهر الى سورية دون تعرض الا من قبل الطائرات التي كانت تمطرهم بالقنابل وسقطت قنبلة واحدة في الأراضي السورية فأدت الى اصابة جنديين فرنسيين وعدد من الآشوريين بجراح وبلغ عدد العابرين ٥٣٣[٥] كلهم دخل سورية ومن بينهم (ياقو) و(لوقو) الذي اصيب بجرح طفيف، وقبض الجيش على عدد قليل من الآشوريين الذين ظلوا طريقهم نهاراً ففتك بهم رمياً بالرصاص حالاً وقد ذكر ان جثث الجنود القتلى في الربيئة المعاد احتلالها وجدت مشوهة ومحترقة. ومثل هذه الاخبار يجب ان تؤخذ بكثير من التحفظ، فالحكايات المنسوجة بخيوط

(٥) اتاح لي الصديق العزيز المغفور له اللواء الركن كمال علمدار نزيل لندن الفرصة للحديث في العام ١٩٩٧مع الطيار هو الضابط (ابراهيم ناجي) الذي كان أحد الطيارين العراقيين المرسلين لقصف الآشوريين اثناء عبورهم. ما زال يتمتع بصحة جيدة وقد أربى سنة على ٨٨ وقت تعرفي به. اخبرني انه كان الضابط اليهودي الوحيد في القوة الجوية العراقية انذاك. ومما ذكره لي انه كان احد – اثنين أرسلا بقصف الآشوريين المتراجعين وان زميله الآخر كان مسيحياً ومما ذكره أن الآشوريين المسيحيين كانوا يعتقدون انها طائرات بريطانية جاءت لاغاثتهم لكنها قصفتهم بطريق الخطأ ولذلك لم يوجهوا اليها نيران بندقياتهم. [جاء في كتاب نزهة المشتاق في تاريخ يهود العراق. ط ٢ مع ملحق للاستاذ مير بصري . دار الوراق للنشر – لندن ١٩٩٧ ص: ٢٨٦. «ناجي ابراهيم ولد ببغداد في ١٩١٠ وتخرج ملازماً ثانياً في ١٩٢٩ ودرس الطيران في ١٩٣٠ أشترك في الحركات العسكرية ضد الاثوريين وفي حوادث ثورة العشائر في الفرات، تطوع في قسم الاستخبارات في مصر عند تركه الخدمة برتبة آمر سرية.

الفظائع والوحشيات لابد وان تواكب بداية الاعمال العدوانية، وقد تكون هذه الحكاية صحيحة وقد تكون مختلفة على انه يجب الاقرار بان ليس في طبائع التخوما وهي القبيلة التي عزي اليها هذا العمل ما يوحي بأنه مستحيل. لسوء الحظ صدق الجيش كل هذه الروايات ولم يداخله شك في صحتها وهذا يفسر قيامه بقتل جميع الأسرى خلال الأيام القلائل التالية رمياً بالرصاص، ويشاء سوء الحظ الاكبر ان تجد حكايات الاعمال الوحشية وغيرها من الفظائع، وجميعها مبالغ فيها وبعضها من نسج الخيال الصرف – طريقها الى الصحف العراقية في طول البلاد وعرضها فأهاجت الرأي العام وألهبت مشاعره التي كانت مستوفزة من قبل بما فيه الكفاية.

فقد الجيش في اشتباك الديره بون ٣٣ قتيلاً بينهم ضباط ثلاثة، وجرح اربعون الا ان خسائر الآشوريين كانت أقل من هذا بكثير مع انهم كانوا الفريق المهاجم وبعد صباح الخامس من آب لم يجر قتال آخر هنا أو في اي مكان آخر. من الضروري ان نؤكد هذه الحقيقة المهمة.



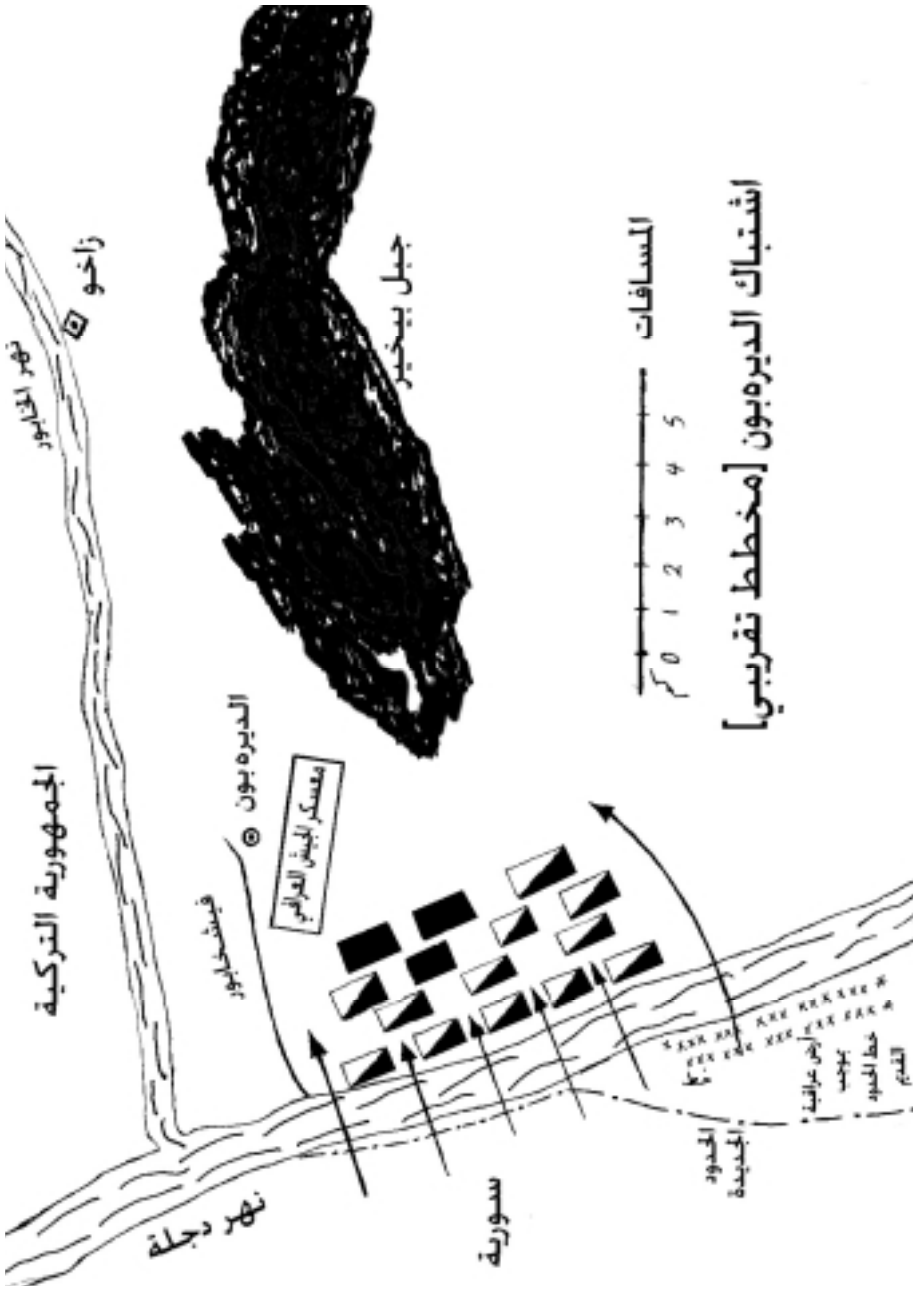

# ١١

## مجازر شهر آب

يتعذر على من لم يكن في العراق ذلك الوقت أن يتصور الحالة النفسية التي كان يعيشها الرأي العام في البلاد. ان الخيال الشرقي السريع الالتهاب بطبيعته، اقتبل الانباء المحرفة والملفقة أصلاً، دون تمحيص او مناقشة وآمن بها فور اذاعتها. وتصاعدت رغبة العرب في الاقتصاص من الآشوريين حتى بلغت درجة الغليان. وساد الرعب المجتمعات المسيحية وصارت تضرب اخماساً بأسداس انتظاراً للمجهول الذي سيقع وهي لاتدري مقدار تأثير النتائج النهائية عليها. زد على هذا تحرك الشيعة في الفرات الاوسط الذي كان مصدر قلق عظيم للحكومة بحيث انها كانت سترحب بأي تحول عنه الى جهة أخرى. منذ ١٩٢٠ نعمت البلاد بحكم مستقر تدعمه سيادة القانون والنظام في كل زاوية من البلاد تقريباً، وشب جيل جديد يختلف عن سلفه بكونه لم يتعود المخاطر ونذر الكوارث المماثلة. وهناك القوميون العرب المتطرفون الذين أصروا على اعتقادهم بأن البريطانيين يساندون الآشوريين في وقوفهم بوجه حكومة بغداد. معللين ذلك بأن البريطانيين يسرهم جداً لو تهيأت لهم ذريعة تُمكّنهم من التدخل في شؤون البلاد التي نالت استقلالها وشيكاً، ودارت في الاسواق كافة اغرب الشائعات واعجبها. وبلغت المشاعر: دينية من جهة، وسياسية من جهة اخرى درجة من الهيجان والحدة لم تعرفها البلاد منذ سنين عدة.

استولى الفزع على العرب بالاشاعات المبثوثة حول عدد الآشوريين المسلحين الذين يتحركون في الشمال - وهي اشاعات بولغ فيها كثيراً كما تبين. وساد الاعتقاد بأن الجيش مهدد بهجوم ألف وستمائة مسلح بل وأكثر. كان العرب على معرفة جيدة بان هؤلاء الآشوريين بفضل خدمتهم في سلك الليفي هم جنود مدربون وان عدداً منهم ارتقى الى مراتب الضباط وضباط الصف. هذه المخاوف التي كانت سدى ولحمة الاحاديث المتبادلة بين العرب، والوتر الذي تضرب عليه الصحف القومية انما تمثل مظهراً آخر للعنة الموروثة damnosa haeradirg



التي كانت حصيلة اول تطوع للآشوريين في الليفي. ان المخاوف التي كان العرب يعربون عنها في كل مكان، كشفت عن الثقة القليلة الملفتة للنظر التي كانوا يضعونها في الكفاءة القتالية للجيش العراقي مع ان هذا الجيش كان مزوداً بالنقليات الآلية وبكل نوع من الاسلحة والتجهيزات العصرية. في الواقع أن العراقيين قبلوا دوماً بعين التقويم القتالي الذي كان الآشوريون يعزونه لانفسهم، وقد سمعت من عدة مسؤولين عرب قولهم ان الفرد الآشوري يعدل ثلاثة جنود عراقيين. أضف الى هذا ان تجربة الجيش العراقي في حركات بارزان (١٩٣٢) اعطت مبررات جد قليلة للثقة، فقد مني الجيش فيها برجة عنيفة (اذا اخترنا أخف التعابير). ولم يكن بالامكان انتشاله من الموقف المتناهي في الحراجة الا بتدخل القوة الجوية الملكية البريطانية لكن، حتى لو اخذنا التقارير المضللة بعين الاعتبار، فلم يكن ثم مبرر لأي درجة من الخوف يعتور بغداد من ناحية الميزان العسكري لأن الموقف الحربي كان في غاية البساطة. فعلى فرض انتصار الآشوريين في الديره بون - وهو ابعد الاحتمالات، فلن ينجم عن ذلك خطورة اذ كان يوجد قوة أخرى تعادل قوات الديره بون تساندها من خلف. ولو تطور القتال بهذا الشكل عندئذ سيكون بالامكان تعبئة الكرد ولا جرم. زد على هذا ان الآشوريين انفسهم يشكون انقساماً وقد بلغ بهم الشتات حداً اصبح معه القيام بعمل مركز أمراً مستحيلاً، قالوا في إنگلترا ان الهجوم الآشوري في الديره بون لو قدر له النجاح فمن المحتمل ان تعقبه حرب من احدث طراز. سمعت هذا التقويم يعرضه بشيء من التردد موظف أو اثنان في محاولة منهما لتبرير التجاوزات المغرضة التالية، لكني لم أقف حتى على مجرد اشارة عابرة الى هذا من اي موظف بريطاني مطلع على الحقائق، ولو قدر للآشوريين ان ينتصروا فلا شك في قيام وضع مربك لكن ليس من المنطق في شيء ان الآشوريين وهم يتحركون في بلد معاد يستطيعون ان يحققوا أكثر من هذا بكثير، انهم كانوا ولا بد، قلقين على سلامة ذويهم الذين تركوهم دون حماية وهذا وحده كفيل بعدم بقائهم كمجموعة واحدة، ولو مني الجيش العراقي بهزيمة فعلاً لما كان ثم مفر من استدعاء القوة الجوية الملكية البريطانية للتدخل ضد الآشوريين، والحرب ضد بريطانيا هو آخر ما يخطر ببال الآشوريين. وفي الواقع ان السبب الاساسي الذي حدا بهم الى عدم توجيه نارهم الى الطائرات العراقية عندما كانت تقصفهم في فيشخابور رغم طيرانها على ارتفاع قليل، هو لأنهم حسبوها طائرات بريطانية، هذه الطائرات هي من طراز (دراكون) الجديد، وهو طراز لم يدر الآشوريون ان القوة الجوية العراقية تملك عدداً منه[1].

لقد شددت في السابق على هذه النقطة وهي: ان الآشوريين عندما عبروا دجلة الى سورية

(١) راجع الهامش رقم ٥ من الفصل السابق (م).

اول مرة، لم يكن لديهم مبدئياً اية نية عدوانية مطلقاً. وقد ذكرت ايضاً ان من عبر النهر منهم في مساء ٤ من آب كان يريد الاستسلام ليس الا. الحق يقال ان هجوم متنصّف الليل على معسكر الديره بون كان مقصوداً ولم يتبعه استفزاز. الا ان مباشري الهجوم هم من قوم عرفوا بسرعة الهياج وحرارة الرأس، ظنوا ان اخوانهم تعرضوا للنار غدراً ودون مبرر.

حتى في الحالة غير المحتملة لهزيمة يمنى بها الجيش العراقي ويتم خلالها ابادة قطعاته هناك، فمن الأمور البعيدة التصور ان يقدم الآشوريون – على عمل عدائي آخر – بعد ان يصحوا من سكرتهم ويعود اليهم رشدهم.

وجدت من الضروري أن استرسل بعض الشيء في الكتابة حول هذه النقطة لأوضح سايكولوجية الموقف. يوجد خلف كل حدث أرضية خوف سوداء، وكثير من الآشوريين اعتقد اعتقاداً جازماً بأن الحكومة العراقية تعد خططاً لإبادتهم كما ان الساسة العراقيين لم تخالجهم اية شبهة في ان الآشوريين هم خطر داهم على الدولة العراقية الفتية. على اية حال كان يسود بغداد لعدة ايام شعور يقرب من الفزع عندما ابلغتها الانباء في ٥ من آب بنبأ اعادة البندقيات الى الآشوريين. ذلك العمل الأخرق! العمل الذي اثار موجة من الغضب الجائح على الفرنسيين. فصرت تسمع حتى في المقامات العليا عبارات فظة من امثال:

"ألا فلنفرغ من هذا القس المشاغب" (يقصدون مار شمعون) أو "الى سقر بكل الآشوريين وبئس المصير، الرجال فقط لا النساء والاطفال لأن اعين العالم ترقبنا". أو "فلنحشد العرب والكرد ضد الآشوريين" أو "فلننثر القلاقل والاضرابات في سورية ضد الفرنسيين الغدّارين."

لكن الحكمة والتعقل سرعان ما غلبا. غير ان هذه التعليمات الشفوية غير الرسمية تسربت الى الجيش، ولم يكن الجيش بحاجة الى كثير من التحريض فمن واجبه اطاعة الاوامر بالحرف. لذلك كان يفتك رمياً بالرصاص بأي آشوري ذكر يصادفه في الايام الاولى، واستنفر العرب والكرد وشجعوا على النهب كما سيرد تفصيله فيما بعد.

كان لقتال الديره بون نتيجة أخرى، فقد وحّد الصف الوطني. وقعت خلال اشهر الصيف اضطرابات خطيرة في الفرات الاوسط حيث تعيش العشائر تحت تأثير المدينتين المقدستين النجف وكربلاء. وكان الشيعة العرب ينقمون ابداً على ما يعتبرونه سيطرة الاقلية السنية واحتكارها السلطة السياسية والادارية. وفي صيف العام ١٩٣٣ وصلت واحدة من موجات الاضطرابات الدورية أوجها. واتفق ان مرّ (ناجي بگ شوكت) بالموصل قاصداً استنبول في



اواخر شهر حزيران. وهو رئيس وزراء الحكومة السابقة، عرف بكونه من ارجح الساسة العراقيين عقلاً وأكثرهم اتزاناً. وفي الحديث الذي تبادلناه شرحت له خطورة الموقف فاجاب:

"... آه هذا لاشيء والخطر الحقيقي هو الغليان الشيعي. لعلك لاتدري ان متصرفيتين (محافظتين) من محافظات الفرات الأوسط هما بلا حكومة اصلاً. وان المحافظة الثالثة (الديوانية) تشكو ضعف السيطرة وشلل الادارة مع أن متصرفها هو أقدر وأكفأ المتصرفين في البلاد."

الا ان "الخطر الآشوري" أطفأ هذه الفتنة بسرعة فقد انهالت عروض المساندة ربما لم يكن كلها صادقاً – من كل ارجاء المملكة. وفي الثاني من شهر آب عاد الملك الى بغداد، ولم يكن احد ليدري كم هو مريض، ناهيك ببرود وجفاء بينه وبين بعض الوزراء[٢] الذين اغاظتهم محاولاته التدخل في قضية احتجاز مار شمعون.

والادارة المدنية في الموصل التي حافظت على اتزانها الى درجة معقولة كانت هي الاخرى عاجزة الى اقصى حد متصور، لافتقارها الذي كاد يكون تاماً الى المعلومات من زاخو. صحيح ان تقارير كانت ترد بين ساعة واخرى تقريباً لكن معظمها كان من نسج الخيال والوهم بشكل لا يمكن الاعتماد عليه ألبتة. لم يكن يعرف شيء حتى عن تحركات الجيش، والظاهر ان العسكريين كانوا يتعمدون الإقدام على ما يمكنهم الإقدام عليه لإقصاء الادارة المدنية، لادراكهم بان رجال الادارة يميلون الى الاعتدال في حين ان لديهم هم انفسهم وجهات نظر أخرى. وقد ظفروا في مساعيهم هذه بموآزرة قائمقام زاخو. هذا الموظف كان نموذج لأسوء طائفة من الرجال. ففي ثورة العشرين العربية ١٩٢٠ كان مسؤولاً عن المقتلة الوحشية لضباط بريطانيين في (تلعفر) وهي بلدة تبعد بمسافة عشرين ميلاً غرب الموصل، وصدر الحكم بإدانته عنها واستثني اولاً من قرار العفو الذي صدر فيما بعد، وعرف بعد ذلك بأنه ليس خصماً للآشوريين وحدهم بل للمسيحية ايضاً. وقد سببت تقاريره حول اللاجئين الأرمن الوادعين والمسالمين الساكنين في قضائه تشويشاً وبلبلة غير قليلة خلال العام الماضي ولهذا السبب لم يعين ضابطاً سياسياً ملحقاً بالجيش، فنقم وعلى سبيل التشفي عمل كل ما في طوقه لإحباط مساعي الضابط السياسي المعين[٣].

لو ان الادارة المدنية علمت في مساء الخامس من آب بالوقائع الحقيقية للموقف لأمكن بلا

(٢) كلهم مع رئيس الوزراء. باستثناء الوزراء نوري السعيد وياسين ورستم حيدر وكانوا معه في اوروبا (م).
(٣) عن سيرته راجع الجزء الثالث من هذا الكتاب (م).

شك تفادي اراقة الدماء والمجازر التي تلت معركة الديره بون. فبعد فشل الهجوم الآشوري عبرت الاغلبية الساحقة الى سورية مجدداً وقام الجيش بجمع القلة التي بقيت من اطراف الديره بون وأعدمتهم رمياً بالرصاص. أما البقية وقد تبلغ نحواً من مائتين فقد اتجهت الى الجبال اذ لم يكن لديهم رغبة في اي قتال، كانت تستحوذ عليهم فكرة واحدة وهي العودة الى قراهم باسرع ما يمكن. وإذ ذاك سيكون اتخاذ الاجراءات ضدهم من أسهل الأمور على الشرطة وموظفي الأمن. وتمكن معظم من سلك الطريق الممتدة على طول وادي الخابور من الوصول الى قراه. وسلم معظمهم نفسه الى الشرطة فيما بعد ليرسل قسم منه الى الموصل حيث تم احتجازه في السجن بضعة ايام ثم اطلق سراحه. اما اولئك الذين سلكوا الطريق الأشق عبر جبل (بيخير) الوعر الذي يرتفع زهاء اربعة آلاف قدم بين نهر الخابور وسهل دجلة فلم يسعدهم الحظ كالسابقين، فقد اعترضتهم ربايا من العشائر الكردية التي نظمها قائمقام زاخو بالاتفاق مع ضباط استخبارات الجيش. ان استخدام الكرد بهذا الشكل كان مخالفاً تماماً للأوامر الواردة من الموصل. وكنت اخشى على الدوام مما سيحصل لو اطلق الكرد من عقالهم. وزادت من مخاوفي حادثة وقعت في ٧ من آب في الجبال بالقرب من (سواره توكه) على مسافة خمسين ميلاً من (الديره بون) وفيها قتل آشوريان وجرح اثنان آخران، وقد شرحت مكمن الخطر لوكيل المتصرف الذي اصدر أوامر فورية يمنع فيها استخدام الكرد بصورة باتة الا اذا وضعوا تحت اشد الرقابة لكن هذه الاوامر لم تطبق لسوء الحظ.

سلم الآشوريون الذين اعترضهم الكرد – الى الجيش الذي قضى عليهم رمياً بالرصاص فوراً. وكان ميجر آلفري Major Allfrey بوصفه عضواً في البعثة العسكرية البريطانية، قد عين ضابط ارتباط للرتل في الديره بون، ووقع صدفة على جثث خمسة عشر آشورياً، كان واضحا بأنهم قتلوا رمياً بالرصاص، فاتهم (بكر صدقي) بالعملية. وأصر هذا القائد قائلاً:

"ان تنفيذ هذه الاعدامات كان انتقاماً للفظائع التي ارتكبها الآشوريون في الديرَبون."

ان (بكر صدقي) كان قد ادرك قبل هذا بأن واقع مرافقة (ميجر آلفري) للقطعات سيكون عقبة كآداء في سبيل ما اختطه وكان متأكداً بان التعليمات التي زود بها هذا الضابط البريطاني تقضي بأن يلازمه فقام بمحاولات عديدة لاقصائه والتخلص من هذه الرفقة الكريهة ولما اخطأه التوفيق قرر العودة الى الموصل وهو على ثقة بأن التعليمات التي اصدرها ستنفذ في غيابه لاسيما وانه أصدر اوامر مشددة بمقاطعة اي ضابط بريطاني ينضم الى القوة، ولحسن



الحظ انه رفض اقتراحاً تقدم به احدهم يقضي بأن "يقتل ميجر آلفري" برصاصة طائشة. ومن المفيد ان نذكر هنا بأن (بكر صدقي) قضى فترة من الزمن في معهد بلگاوم Belgaum للضباط الأقدمين في الهند، وقد كان قبلاً محبوباً من ضباط البعثة العسكرية البريطانية عموماً. كذلك الضباط الآخرون المشاركون في خططه، كانوا قد خدموا بتعاون وثيق مع البريطانيين بعض الزمن، وكانوا ممتنين للقوات المسلحة البريطانية لانقاذهم من المآزق التي وقعوا فيها اثناء معارك بارزان في العام الماضي. مع ذلك بدا الجيش العراقي في شهر آب ١٩٣٣ (او على الاقل الوحدات المرابطة منه في الشمال) لايكن الا العداء الشديد للبريطانيين. واضيف الى ذبح الآشوريين طعم خاص لزعمهم بأنهم اصدقاء البريطانيين وانهم قد خدموهم باخلاص.

ان حكاية (سليمان نجم) الغريبة قد تلقي ضوء على الشعور السائد في تلك الفترة. كان (سليمان نجم) عربياً من اهالي الموصل يتمتع بنوع من مكانة، ظنها الجيش العراقي مكانة جاسوس لبريطانيا، الا انه كان في والواقع مصدراً عاماً للمعلومات عن مسائل الحدود، وكان فيها خبيراً لا يضارع ففي العام ١٩٣٣ مثلاً واثناء اعادة تخطيط الحدود مع سورية زود مندوبي عصبة الأمم بمعلومات ثمينة حول الموضوع. وقد حمل فيما بعد معلومات – ظهر انها غير صحيحة – عن عدد الآشوريين الذين عبروا دجلة لكنه بات لسبب لا أساس له من الحقيقة قط – موضوع شك من الجيش. وبناء على طلب من وزارة الدفاع أمر وزير الداخلية باعتقاله (دون استشارة السلطات في الموصل) وتسليمه رأساً لقيادة الجيش وهو أمر مخالف للقانون السائد مخالفة صريحة ومع ذلك تم تنفيذه. وأعدم (سليمان نجم) الحياة برصاصة اطلقها عليه (حاج رمضان) وهو الضابط الذي يلي (بكر صدقي) في القيادة، قال له قبل أن يرديه قتيلاً:

"يسرني جداً ان أرميك بالرصاص لأنك جاسوس بريطاني."

بهذه المناسبة لنتذكر هنا ان البريطانيين هم حلفاء للعراق، وان القوة الجوية البريطانية هي التي أنقذت الجيش العراقي من دمار تام في الصيف الماضي.

في السابع من شهر آب بات واضحاً ان السلطات الادارية في سائر قضاء زاخو ومعظم قضاء دهوك قد اصيبت بالشلل وفقدت كل سيطرة على الموقف، ومع انه لم تصل أية أنباء عن الفتك بالاسرى فقد علمت شخصياً ما يكفي من تصرفات الجيش ليسلمني الى اشد القلق. وزادت مخاوفي كثيراً بالتقارير التي وصلتني فى الثامن من آب وكلها يدور حول اعمال النهب والسلب في القرى الآشورية. ولم يكن بوسعي مغادرة الموصل لسوء الحظ بسبب حالة

الهياج في المدينة نفسها، لأن حادثاً يقع مهما كان صغيراً قد يؤدي الى أخطر الفتن وبات (ميجر سارگن) مفتش الشرطة البريطانية هدفاً لحملات عنيفة مصدرها الجيش، فنقصت قيمة عمله بدرجة كبيرة تبعاً لذلك، ونقل في الثامن من آب الى بغداد بحجة أن حياته معرضة للخطر في حين كان السبب الفعلي هو عدم ثقة زملائه العراقيين به. ولأن الاعتقاد السائد بأن زيارته للمنطقة التي يسيطر عليها الجيش قد تتيح له الوقوف على حقيقة ما يحصل.

قدمت احتجاجاً شديد اللهجة، فلم يساندني احد فيه. وكتبت لبغداد شارحاً خطورة الموقف من الوجهة الادارية فتقرر ان يتوجه وزير الداخلية (حكمت بگ سليمان) الى الموصل بأسرع ما يمكن، لكن قدومه الى الموصل جاء متأخراً لسوء الحظ.

في السابع من آب وصل الموصل كل من وزير الدفاع (جلال بابان) ومدير الشرطة العام (صبيح نجيب). لكن لم يكن من المحتمل أن يؤمل من اي منهما اي تأثير على تهدئة الوضع.

ينحدر(جلال بابان) من اسرة كردية عريقة شهيرة، وإليها يدين بمركزه لا الى مؤهلات خاصة أو كفاءة ملحوظة. ولم تكن لديه اي سيطرة على الجيش. وكان الغرض الحقيقي من قدومه الى الموصل كما علمت بعدئذ – هو استنهاض همم الكرد في الشمال كافة. وفي هذا لم يحالفه اي نجاح لحسن الحظ. وكان (صبيح بگ) ضابطاً سابقاً من ضباط الجيش العراقي، قضى سنة واحدة ملحقاً بلواء بريطاني في إنگلترا، وهو من اولئك الرجال المعتدين بانفسهم الى اقصى حد، عرف بمقته للآثوريين. وقد اضطررت في اثناء مغامرة (ياقو) الى أن اطلب من وزير الداخلية الحد من اندفاعه والآن جاء (صبيح بگ) مزوداً بأوامر من الحكومة تخوله صلاحية تجنيد شرطة غير نظامية. وقد تم في غضون الأيام القلائل التالية تجنيد ألف نفر من بينهم اكثر من مائة آشوري! من مناطق العماديه الشمالية حيث الوضع هادىء. وسلح جميعهم واعطي بعضهم بزات نظامية وهنا يجب القول (خلافاً للتقارير التي ظهرت في الصحافة الإنگليزية) ان سلوك هؤلاء الشرطة غير النظاميين كان حميداً لا غبار عليه، ربما اخطأهم التوفيق في عمل جيد لكنهم لم يرتكبوا عملاً منافياً للقانون.

بحلول اليوم الثامن من آب لم يبق ما يستوجب استمرار عمليات التعقيب خلا جماعات صغيرة آشورية تحاول العودة الى قراها. مع ذلك فان التقارير الواردة كانت ترسم صورة مختلفة تماماً، فمثلاً ورد ان قوات كبيرة من المتمردين الآشوريين تتحشد في الجبال ما وراء (باسيريان) وما وراء دهوك. حتى ان تدابير معينة اتخذت لقبول استسلام القوة الوهمية الاولى! مع ان ارسال جنديين فقط لتأمين الاتصال بهم ليس من جنس العمل الذي كان سيقدم



عليه الضباط البريطانيون في مثل هذه الظروف. ان الكثير من محتوى هذه التقارير قام باذاعتها ضباط استخبارات الجيش بسوء نية لتغطية القتول التي كان الجيش يعد العدة لها في حين كانت القوة الجوية العراقية في اولى عمليات استطلاع لها قلما تترفع عن جلب انباء غير صحيحة.

من الخامس حتى التاسع من آب قامت قوة عسكرية بتمشيط جبل (بيخير) وقاست الأمرّين من الحر والعطش، كانت تعثر هنا وهناك في حنايا الجبل على آشوريين شاردين فتردي كل من تقبض عليه رمياً بالرصاص. واتضح الآن ان الجيش قرر بصورة باتة وجوب ابادة الآشوريين بقدر الامكان. ولم يَدْعُ لهذا العمل اي هدف عسكري أو مبرر ذلك لأن ضباط الاستخبارات لم يكلفوا أنفسهم حتى باجراء تحقيق مع الآشوريين المقبوض عليهم فكانوا يقتلون رمياً بالرصاص حال الامساك بهم، وكائن من يكون ذاك الذي أصدر الاوامر في حالة وجود اوامر – فقد وضح الآن ان قيادة الجيش كانت على ثقة تامة بان ما رسمته من قرار بإبادة الآشوريين سيكون مدعماً ليس من الرأي العام وحده بل من حكومة بغداد في نهاية المطاف.

في قرى مختلفة وجدتُ الادارة تتعاون مع السلطة العسكرية في سياسة المجازر (وقد اصبحت عملية قتل جماعي لا غير) واعتبارا من ٧ آب فصاعداً تواصلت عمليات الاعدام رمياً بالرصاص في كل من دهوك وزاخو[٤] وفي ١١ منه جرت مذبحة (سميل) الرهيبة، وفي

(٤) في دهوك كان يقيم السيد كمبرلاند مع زوجته وهو مبشر امريكي عرف بسمو الخلق وعلو المكانة عند كل الموظفين المحليين فضلاً على الكرد قاطبة: أمر في ١٧ من شهر آب بترك دهوك وكانت زوجه قد سبقته في الرحيل عند بدء الاضطرابات. وكانت التهمة التي الصقت به انه استخدم عمله الانساني والديني بمثابة غطاء لنشاطه السياسي. اتهام في منتهى التجني والسخف فهذا الرجل كان قد ازعج الآشوريين واحنقهم الى أقصى درجة بنشره مقالاً صريحاً في مجلة امريكية اشار فيه ان الشكوى الآشورية المزعومة لا أساس لها من الواقع. حتى في قضية السيد بانفيل Mr. Panfil المبشر الامريكي الآخر المقيم في الموصل كان يمكن للعراقيين ان يشكو في علاقاته الوثيقة ببيت مار شمعون الا انه لا ظلّ قطعاً في اعتباره ناشطاً في حبك المؤامرات ضد السلطات العسكرية التي قامت بطرده هو الأخر لا السلطات المدنية [ستافورد] بالمناسبة:

المترجم ينقل هذه الفقرة من تقرير سري كتبه قائمقام دهوك لمتصرفين الموصل:

التاريخ ١٥ نيسان ١٩٣٣ الرقم ٥٦ سري

في الثاني عشر من هذا الشهر زار دهوك الصحافي البريطاني مستر مورتن Morton وأجرى مقابلة مع مالك خوشابا والمطران سركيس ومالك يونان ومعاون الشرطة عزرا أفندي والدكتور بابا برهاد ومدير الناحية لازار أفندي وريس عوديشو الآشوتي، وبحث معهم بحضوري بعض الشؤون الآثورية. أوضح له المذكورون اعلاه حقائق كثيرة عن سياسة مار شمعون الصارة بالآثوريين وأكدوا بان الأغلبية العظمى من الآثوريين لايتفقون مع مار شمعون بسبب سياسته المعادية للحكومتين العراقية والبريطانية وانهم مع قبائل تياري السفلى والباز والآشوتي وكل العقلاء الآثوريين يعتبرون العراق وطناً لهم لا يرضون بديلاً به اي =

١٣ منه وضع التخطيط والتهيئة لمذبحة أشد هولاً في (ألقوش).

في دهوك لم يكن ثم غير قوة عسكرية صغيرة الا ان ضباط الاستخبارات هناك وطئوا بأقدامهم قانون البلاد الأساسي فكانوا يلقون القبض على الآشوريين دون علم الادارة أو ابلاغها عنها وهو اجراء مناف لابسط القواعد القانونية لأن الاحكام العرفية لم تكن معلنة. ان اشنع عمليات الاعدام رمياً بالرصاص في دهوك كان ضحيتها اولئك الآشوريين التعساء الابرياء تماماً من اية مساهمة في افعال (ياقو) كان يكفي انهم آشوريون بالنسبة لضباط الجيش. وما حصل في تلك الايام الرهيبة أصبح أمراً مكشوفاً وكان الناجون من المذابح مصدراً للأدلة ولاسيما النسوة منهم.

النسوة الآشوريات هن من افضل الشهود، انهن متبلدات الحس غير عاطفيات أشبه بنساء بويوثيا Boeotia[٥] في افتقارهن التام الى الخيال، والصورة المتحصلة هي كالآتي:

في منطقة دهوك كان يحمل الآشوريون في لوريات على دفعات تتألف الواحدة من ثمانية او عشرة، فتأخذهم الى مسافة غير بعيدة عن قراهم، ويؤمرون بالخروج ليحصدوا حصداً بصليات الرشاش، وفي مناسبة واحدة على الاقل مرت سيارة مصفحة ثقيلة على اجساد الموتى والمحتضرين، هذه الفظائع الوحشية كانت ستبدو صعبة التصديق لو لم تنكسف شمسها بما كان سيأتي. ويظهر ان عدد من قتل في دهوك وحواليها كان قريباً من ثمانين رجلاً. الا ان الآشوريين يقدرون عدد الضحايا بأكثر من هذا. مهما يكن، فقد نشر الارهاب جناحه على القرى لعدة ايام وترك عدد كبير من الأسر دون أبناء أو آباء. وفي بعض الحالات كانت الجثث

= بلد آخر. وانهم قرروا ان يكونوا رعايا مخلصين للحكومة العراقية وأشاروا ايضاً لمستر مورتن ان مستر رسام لايمثل ايا من الآثوريين خلا مار شمعون وحده. وان الغرض الوحيد من سياسته هذه هي خدمة اهدافه الخاصة البعيدة جداً عن مصلح المجموع الخ... الخ... واستمع مستر مورتن ايضاً الى حديث المرسل الاميركي مستر كمبرلاند. وليس هناك شك في انه سمع من هذا الشخص ما ايد وجهات النظر التي عرضها الاشخاص المذكورون اعلاه نظراً لما اتصف به مستر كمبرلاند من حكمة وتمسك بالصدق بالأخير عندما اراد مستر مورتن الاطلاع على وجهة نظر المنسنيور عبدالاحد وكنت قد قدمت تقريراً سابقاً عن هذا الرجل فانه رفض الادلاء بوجهة نظره امامي أو بحضور مالك خوشابا وطلب ان يقابله على انفراد وبقي معه زهاء خمس دقائق ولا ريب انه أعلمه بدعم وجهات نظر مار شمعون [توقيع القائمقام].

(٥) جزء من بلاد الاغريق الجنوبية جاءها البوثيويون وطردوا سكانها الاصليين المينيين أشتهر هذا القسم من الشعب اليوناني بالخشونة وجفاء الطبع والبلادة لاسيما نساؤهم اللآتي أتصفن بالغباء والتجرد من مظاهر العاطفه فتكاد لاتهزهن أكبر كارثة. ولهذا كانوا آخر من غزته الحضارة الهيلنيه. والمثل المضروب بهم واضح.



تطرح في الارض البراح ولا تدفن. لكن سوء الحال مهما بلغ فانه لا يقاس بما كان سيصيب (سميل) في الحادي عشر من آب.

خلال هذه الأيام كنا في الموصل نسمع كل لون من الشائعات المتناقضة الواردة الى المدينة. ولم يكن سهلاً تمحيصها وغربلتها جميعاً لاسيما وان عدداً من صغار الموظفين في الادارة ممن كان يعمل يداً بيد مع الجيش، اولى اهتمامه بتعمية الحقائق وطمسها.

وفي الحادي عشر من آب قدم الى الموصل وزير الداخلية (حكمة بگ سليمان) على متن طائرة من طائرات القوة الجوية البريطانية، وفي اليوم نفسه حصلت مذبحة سميل المخزية الا اننا لم ندر بها الا بعد اربعة ايام.

كان حكمة سليمان تركياً أكثر منه عربياً وقد خدم في الجيش التركي طوال الحرب العامة، وهو أخ لـ(محمود) شوكت بگ أحد قادة حزب الاتحاد والترقي في استنبول في العام ١٩٠٨، بقي هذا الوزير اكثر اتزاناً من معظم زملائه اثناء فورة الدم الاخيرة في بغداد. وكانت اولى التدابير التي اتخذها عقب وصوله تعد نظراً للموقف الراهن بدرجة كبيرة من الصواب. فقد رتب ان تقوم طائرة بإلقاء مناشير على الأراضي الآشورية. جاء فيها ان القوات العراقية لن تقوم بأي عمل خلال الساعات الستين التالية، وعلى الراغب من الآشوريين ان يستسلم فهو آمن ولا جناح عليه. وفي مساء اليوم نفسه عقد اجتماعاً لوجهاء المسيحيين في الموصل رجاهم فيه ان يبذلوا كل ما في وسعهم للاتصال بالمتمردين وإقناعهم بالاستسلام. وفي اول الامر بدت النتائج تبشر بالخير. اذ علم في الثالث عشر من آب ان مائة وثمانين قد سلموا اسلحتهم في ألقوش. لكن ما مضت فترة من الزمن حتى تأيد بان هؤلاء المائة والثمانين ليسوا اولئك المعتصمين الذين قالت الانباء بانهم قد تمركزوا في الجبال المشرفة على البلدة، وهو بالاصل محض اختلاق، بل هم آشوريو القرى المنهوبة لاذوا بألقوش ينشدون الحماية.

في اليوم التالي توجه (حكمة بگ) الى دهوك والعماديه، وكان نفوذه كافياً لوقف اعمال القتل رمياً بالرصاص في دهوك وهو ما اتينا الى ذكره.

كنت في مكتبي صبيحة الخامس عشر من آب عندما عاد (حكمة بگ). دخل غرفتي وهو في حالة انهيار تام. فقد جاء لتوه من سميل ورأى ما رأى. هذا التركي الحديدي الأعصاب نالت منه المناظر المريعة التي شاهدها فلم يصمد وأصابته حالة من الانهيار.

في اليوم السابق وردتني تقارير مفادها ان ثم عدداً كبيراً من النسوة والاطفال في (سميل) يعيشون في حالة يرثى لها من الجوع. الا ان التقارير لم تنوه بالمذبحة قط، وهي التي كانت

سبب المجاعة، على أنه كان ثم تقارير غامضة أخرى تشير الى ان عدداً كبيراً من الآشوريين قد فتك بهم الكرد والشرطة غير النظامية في الجبال المجاورة لدهوك ولم يذكر في أي واحد من تلك التقارير ان للجيش دخلاً في هذه الاعمال. هذه التقارير حملتني في مساء الثاني عشر من شهر آب على كتابة رسالة عاجلة خاصة لوكيل مستشار وزارة الداخلية السياسي، راجياً منه أن يطلع القائم بالاعمال البريطاني عليها فوراً، وفي اليوم نفسه أبلغت بغداد تلفونياً بمحنة النسوة في (سميل) فاتصل رئيس الوزراء شخصياً بـ(حكمة بگ) في العماديه وطلب منه زيارة (سميل) للاطلاع بنفسه على ما يمكن عمله للنسوة، وعلى هذا ذهب حكمة بگ الى القرية وهو أجهل الناس بالمنظر الرهيب الذي كان ينتظره فيها.

عندما توجهت حملة (ياقو) الى سورية، ظلت القرى الآشورية آمنة سالمة من العبث لم تمسها يد اعتداء عدة اسابيع، الا ان بعض الكرد أقدم في الثامن من آب على نهب عدد من قرى التخوما التي تركها الرجال البالغون الى سورية – في قضاء زاخو، ولم يقم أي شك في انهم كانوا قد دفعوا وحرضوا من قبل القائمقام. وعندما شرع الكرد في النهب هربت النسوة باطفالهن الى دهوك وسميل. ولم تقع حادثة اعتداء جدّي على احد منهن. على أن حليهن وامثال ذلك انتزع منهن في بعض الحالات. وعندئذ فقط بدء الآشوريون يدركون ما كان مدخراً لهم. ففي غضون اليومين التاليين بدأت العشائر العربية القاطنة على ضفاف دجلة اليمنى تعبر النهر الى الضفة الاخرى ولم تكن نواياها بخافية. فقد اقر افرادها أنفسهم بانهم ما خرجوا الا للنهب وزعموا بأن اشارة وردت لهم تشجعهم على ذلك. هذا الزعم لا يمكن رفضه رفضاً تاماً لأن اولى الصيحات المسعورة التي كانت تقترح اثارة القبائل ضد الآشوريين سبق ان وصلت قبائل عربية كشمر والجبور، وفي حالة الفزع المتأتية من هذا، ترك الآشوريون قراهم وهربوا الى (سميل).

تقع (سميل) على الطريق الرئيسة الى زاخو وتبعد عن دهوك بمسافة ثمانية اميال تقريباً وهي تابعة لادارة هذا القضاء وأكبر القرى المجاورة اذ تتألف من حوالي مائة بيت آشوري وعشرة بيوت عربية، وقد يصل مجموع سكانها الكلي سبعمائة معظمهم آشوريون من قبيلة الباز وقليل من تياري العليا والديز. كان مختارها من أشد المؤيدين لمار شمعون وقد التحق بياقو في سورية مع خمسين رجلاً، هم جميعاً من عشيرة تياري وليس بينهم بازي واحد.

اخذ شعور بالقلق يستولي على القرية بشكل متزايد. وفي الثامن من آب ظهر قائمقام زاخو[٦] في القرية مع شاحنة مملوءة جنوداً. هذا الموظف لم يقدم حتى الآن تفسيراً مقنعاً لمجيئه

(٦) هو عبدالحميد الدبوني انظر شيئاً عن سيرته في الجزء الرابع من هذا الكتاب (م).



بصحبة جنود الى منطقة لاتقع ضمن ادارته. دخل القرية وطلب من الآشوريين تسليم سلاحهم قائلاً انه يخشى ان ينشب قتال بين المتمردين الآشوريين وقوات الحكومة وقد يحتمل ان يشارك فيه اهالي سمّيل في حالة وجود السلاح عندهم. وأكد لهم بكلام ظاهره الصدق والحكمة وباطنه الكذب الصراح، بأنهم سيكونون في مأمن بحماية العلم العراقي الذي كان يخفق فوق مخفر الشرطة. فلسمّيل بوصفها قرية كبيرة مركز شرطة تتألف قوته من عريف شرطة واربعة أفراد، فسلم الآشوريون كل ما لديهم من قطع السلاح الى الجنود الذين حملوها معهم عائدين.

في اليوم التالي اقبل المزيد من الجنود ولم يكن القائمقام معهم هذه المرة وقاموا بنزع سلاح الآشوريين الذين جاؤا من القرى المجاورة خلال تلك الفترة، ومر اليوم الذي تلاه وهو العاشر من آب هادئاً نوعاً ما، لم يقع حادث ما خلا ان العرب والكرد شوهدوا ينهبون القرى المجاورة بل ودخل بعضهم اطراف سمّيل نفسها وجردوا أرض الدريس العمومية الواقعة في ضواحي القرية من كل المحصود من سنابل الحنطة والشعير المكدسة فالوقت كان وقت حصاد والقرويون منهمكون في الدرس والتذرية، لم يكن بوسع الآشوريين العزل ان يفعلوا شيئاً، ولم يسع الشرطة التدخل معتذرين بعدم وجود اوامر وبقلة عددهم على كل حال.

بدا جلياً للآشوريين ما كان يوشك أن يقع، ان الأمر لم يكن قاصراً على مشاهدتهم عمليات السلب والنهب وهي تتواصل بل وجدوا انفسهم فجأة وقد حظر عليهم امتراء الماء من نبع القرية ولم يسمح لهم الا بالذهاب الى المجرى الرئيس وكان ماؤه قذراً، لم يكن بخافٍ عنهم ان الجيش قد أردى العديد من ابناء جلدتهم رمياً بالرصاص، كما رأوا بأم اعينهم كبير كهنتهم (ساده) يقاد خارج سمّيل. ظلوا طوال يومهم يتابعون بأنظارهم عمليات السلب والنهب ولم يجرأ احد منهم على التحرك من جوار مركز الشرطة باستثناء واحد او اثنين كان منزلاهما قريبين فراحا يترددان اليها ذهاباً واياباً في مهام بيتية تبعث الأسى في تلك اللحظات كتهيئة الخبز وهو آخر وجبة قدر لمعظمهم ان يتناولها في هذه الدنيا. انهم الآن يعانون حالة رعب مميت وقد قضوا تلك الليلة داخل مخفر الشرطة وحواليه والمخفر مقام فوق رابية انهم الآن مدركون تماماً المشاعر التي تجيش في صدور العرب، وبالاخص الجيش العربي في الساعات الاخيرة من يوم الحادي عشر. وعلى ضوء القمر الطالع بدأ الناظرون الآشوريون يتابعون جيران القرية من العرب البدو وهم يستاقون قطعانهم وحيواناتهم ففتح هذا اعينهم على الحقيقة التي لا مجال للشبهة فيها وادركوا حقيقة الفخ الذي استدرجوا اليه وايقنوا ان لا نجاة ترجى منه ابداً.

أمر عريف الشرطة اولئك الآشوريين الذين جاؤا من القرى المجاورة بالعودة الى بيوتهم وعندما رفضوا محتجين بقولهم انهم لا يأمنون على انفسهم، أمرهم بمغادرة مخفر الشرطة والنزول الى بيوت القرية فاطاعوا بعد تردد، وقصد بعضهم منزل (گبرييل) واخيه (تينان) اللذين راحا يهدئان من روعهم بقولهما انهم في امان وان الحكومة ستحميهم. وفيما كان آخرون ينحدرون الى البيوت لاحت لهم فجأة شاحنات عسكرية ومصفحات وهي تدنو من القرية، واستداروا فشاهدوا شرطياً ينزل العلم العراقي من صارية مخفر الشرطة وكان حتى اللحظة عالياً خفاقاً كالعادة ولسنوات عديدة بوصفه رمزاً للقانون والنظام الحاميين لكل ساكن في العراق والضامنين الأمن والسلام للمواطنين كافة. فتح الجنود النار على الآشوريين العزل دون سبق انذار. فسقط كثيرون وبينهم نسوة واطفال وفر الباقون الى البيوت ليستتروا ولم يبق أحد في الدروب والازقة. كان الجنود على ثقة تامة بأن القرية خالية من أي مسدس أو بندقية.

بعد هذا دخل ضابط يركب سيارة فلحق به الجنود وهذا الضابط الذي عرفت هويته بعدها، يدعى (اسماعيل عباوي توحله) وهو من اسرة موصلية معروفة لكنها غير محترمة، اهاب هذا الضابط بالجنود ان يمسكوا عن قتل النساء والاطفال ثم امرهن بالخروج مع اطفالهن من البيوت والتوجه الى مخفر الشرطة ففعل ذلك العديد منهن.

وتلا تلك مجزرة وحشية لكل رجال القرية تم وضعها بتدبير ودقة. كانت والحق يقال جريمة نكراء وبالقدر الأسود والقسوة العمياء اللتين رافقتها ستبقى واحدة من اشنع احداث الشرق الاوسط الدامية.

لم يتبق في الآشوريين روح قتالية، وبعض هذا يعود الى الحالة الذهنية التي اوصلتهم اليها احداث الاسبوع الفائت. ويعود بعضها بدرجة كبيرة الى انهم كانوا عزلاً، ولو كان سلاحهم بيدهم فمن المؤكد ان (اسماعيل عباوي توحله) ورجاله سيترددن في اخذهم بقتال متكافيء لقد باشروا بذبحهم بعد ان جردوهم من اسلحتهم وفقاً للخطة المرسومة واقتضى منهم ذلك بعض الوقت اذ لم يكن في الامر عجلة ولدى الجنود يوم كامل واعداؤهم مستسلمون لا حول لهم ولا طول، وليس هناك اي مجال لتدخل خارجي من اية جهة. فنصب أعداد الرشاشات رشاشاتهم خارج نوافذ البيوت التي لجأ اليها الآشوريون موجهة الى التاعسين الذين سمّرهم الرعب في الغرف الغاصة بهم، وفتحوا النار عليهم الى أن سقطوا كلهم وسط المجزرة ولم يبق منهم واقف على رجليه، وفي بعض الحالات اتخذ تعطش الجنود للدم طابعاً حماسياً نوعاً ما



فكانوا يجرون الرجال جراً الى الخارج ويطلق عليهم النار أو تخمد انفاسهم ضرباً وركلاً لتقذف بجثثتهم الى اكداس الموتى.

(وگبرييل) الذي ذكرناه في فصل سابق، الرجل الذي كان البادىء بالهتاف بحياة الجيش في الحادي عشر من تموز اثناء اجتماع الموصل – خرج موضحاً هويته مسترحماً للآشوريين قائلاً ان ابن اخيه هو (عزرا افندي) الضابط ذو الخدمة الطويلة في سلك الشرطة العراقية، ثم ابرز وثائق جنسيته العراقية فمزقت امامه وقتل شر قتلة، والقى الشرطة بكاهن يدعى (اسماعيل) الى خارج المخفر وكان قد لاذ به، فشد حبل حول عنقه وانزله الجنود ركلاً بأحذيتهم درجات المركز وسحبوه الى حيث اردوه قتيلاً ثم القوا بجثته الى كدس الجثث الذي كان يعلو باستمرار، وفيما كانت المجزرة تتواصل أمر عريف الشرطة الذي كان مشاركاً منذ البداية بدور رئيس في المؤامرة الشيطانية. أمر السنوة الآشوريات بازالة آثار الدماء من حريم مخفر الشرطة فنفذن ذلك برهة من الوقت، ثم ثارت ثائرتهن فجأة على الأمر اللاإنساني، وأهبن بعريف الشرطة ان يدير فوهات الرشاشات اليهن فهن يفضلن الموت على الاستمرار في ذلك. بعد هذا ساق الجنود ما تبقى من الرجال الاحياء الى خندق وقضوا عليهم جميعاً رمياً بالرصاص ولم يتركوا حياً منهم. وما لبثوا ان اكتشفوا قلة من الرجال اخفت نفسها بين النساء وبعضهم ارتدى ثياباً نسائية فأخذوا وقتلوا.

ولما لم يعد ثم من يصلح للقتل رحل الجنود، كان رحيلهم عن سمّيل في الساعة الثانية من بعد الظهر وتوجهوا الى (آلوكه) لتناول الغداء ولقيلولة الظهيرة، وعلى أثر رحيلهم دخلت العشائر التي كانت تقف على مبعدة وهي صاحبة العلاقة، فاكملت نهب البيوت الذي كان الجنود قد بدأوا به. لم تسهم العشائر بأي دور في المذبحة فالجيش لم يكن بحاجة لمن يشد أزره في هذه العملية لأنه مزود برشاشات حديثة وهو لا يواجه أي مقاومة.

في ساعة متأخرة من المساء عاد الجنود، لأن عريف الشرطة كان قد اتصل بهم تلفونياً وانبأهم بوصول عدد من الآشوريين والتجائهم الى المخفر فتعقبوهم وفتكوا بهم واستمر اطلاق النار حتى المغرب، في الوقت نفسه كانت البيوت الأخرى في القرية غاصة بالنسوة المعولات النادبات المرعوبات مع اطفالهن الصغار، وأكثرهن لم يتبلغ بلقمة لا في تلك الليلة ولا في الأيام القليلة التي تلتها. فما كان في القرية من حبوب اخذه الكرد الذين انتشروا داخل البيوت واستولوا على ادوات الطهي، والافرشة، وعوارض السقوف الخشبية احياناً.

ادخر صباح اليوم التالي صدمةً أخرى للنسوة الفاقدات عقولهن من فرط الحزن، عندما

شاهدن الجنود وقد عادوا. لم يكن لديهن فكرة عن سبب مجيئهم، على ان الجيش جاء الآن لدفن القتلى فحسب، جمعت الجثث وألقيت في اخدود قليل العمق. ويجب ان لا يعزب عن البال ان الشهر كان شهر آب وقد بلغت فيه درجة الحرارة اعلاها، حتى قاربت الـ١٢٠ درجة في محرار الفهرنهايت[٧]! وبحسب التقرير العسكري تم دفن ٣٠٥ جثة من الذكور وأربع نساء وستة اطفال. وكثير من القتلى كانوا صبياناً لم يكد يتكامل بلوغهم. كما اصيب حوالي عشرين آخرين من اطفال ونساء بجراح. وقد رأيت انا بنفسي فيما بعد طفلاً اصيب بطلق ناري في رسغيه معاً اذ كان والده الذي قتل يحتضنه بين ذراعيه.

في تلك الليلة وما تلاها اعتدى عريف الشرطة والجنود على اعراض عدد من النسوة. وفي محاولة للتقليل من شأن ما وقع انكر انكاراً قاطعاً هذا العمل، وهذا كذب محض وكل ما يمكن التنويه به ان الاعتداء على شرف النسوة في تلك الايام العصيبة كان اقل من المتوقع. واذيع في كل مكان ايضاً ان المذبحة هي من عمل رجال القبائل والشرطة غير النظامية وهذه ايضا اكذوبة، فالعمل عمل الجيش العراقي، عمل جنود نظاميين تحت أمرة الضباط المباشرة، والمسؤولون الفعليون عن كل القتول هم بالضبط اولئك التابعون لسرية الرشاشات الآلية، اما الجنود الذين كانوا يمرون من خلال القرية طوال النهار فلم يفعلوا شيئاً لإيقاف ما حصل.

و(بكر صدقي) – الذي صفقت له دهماء بغداد وانزلته منزلة البطل الفاتح، والانكى منه ان الحكومة العراقية قلدته وساماً ومنحته ترفيعاً، لم يكن في (سمّيل) بل في الموصل، ومع انه لم يكن هناك فليس ثم اي شك في انه المخطط والآمر بتنفيذ العملية كلها، وقد اقر المسؤولون فيما بعد ان الجيش كان يهم بمذبحة مشابهة في (ألقوش) لو لم يحولوا دون ذلك. وان الاخبار حول دخول الآشوريين المتمردين تلك البلدة انما أذيعت عمداً كيما تتخذ ذريعة للمذبحة المنتواة.

ان مواراة الجثث في خندق قليل العمق، وعملية الدفن التي جرت بشكل اعتباطي غير تام سببت انبعاث الروائح العفنة من الاجساد المتفسخة المعرضة لأشعة الشمس اللاهبة وبشكل لا يطاق، فاجتذبت الى القرية كل ذبابة وحشرة وبائية من مسافة اميال حواليها. وفي هذا الجو الذي يعجز اللسان عن وصفه، عاش لمدة ستة ايام كاملة ألف امرأة وطفل صعقهم الرعب بمشاهدة ذويهم الذكور يبادون قتلاً عن بكرة ابيهم، وكل ما لديهم من طعام قليل من حبوب البطيخ المجففة وكمية شحيحة من الماء. لم تكتحل اعينهم بغير ساعات نوم يسيرة، فقد بقوا

(٧) أي ٤٨ بالمحرار المئوي (م).



ساهرين مفكرين بما خبيء لهم بعد كل هذا. فقد علمتهم تجربتهم الرهيبة الا يضعوا كبير ثقة في تأكيدات الشرطة بأنهم الآن في أمان تام، وانه لن يقع اكثر مما وقع.

ووردهم قليل من الخبز من دهوك، لكن لم تتخذ تدابير كافية الا بعد ان وصل (حكمة بگ سليمان) الى القرية في الخامس عشر من آب فغلبه التأثر بما رأى وما ان عاد حتى ارسل الى (سمّيل) اطباء وموظفين صحيين واعيد دفن الجثث بشكل صحيح وبدقة. وعندما قمت بزيارة للقرية مع ميجر تومسن في السابع عشر من الشهر لم يبد من آثار ما حصل شيء الا ان منظر النسوة المفجوعات واطفالهن. كان من المناظر التي لن انساها ما حييت، وانا الذي قضيت ثلاث سنوات في خنادق فرنسا![٨] في هذا اليوم بالذات نقل الاطفال والنسوة الى دهوك ثم الى الموصل اذ لم يكن في البلدة اماكن مناسبة لايوائهن، وفي الموصل اقيم لهم معسكر نصبت فيه خيم، وسنأتي الى بحث ذلك فيما بعد.

بذل كل مجهود متصور لإسدال ستار على المذبحة، وفرضت رقابة لفترة من الزمن على الخطابات المرسلة الى الخارج، ولكن تبين فيما بعد ان هذه المجازر لا يمكن ان تبقى سراً اذ أن المسيحيين في الشمال اوصلوا اخبارها الى الخارج. ومن الطبيعي ان افعالاً كهذه لا مفر من ان يجد صداها سبيله الى الخارج، وقد نشرت تفاصيلها ودقائقها جرائد بيروت قبل أن تعرف الموصل عنها شيئاً، ولهذا بدأت حكومة بغداد بالإقرار بحصول مذابح في الآشوريين، الا انها ألقت تبعتها على رجال العشائر والشرطة غير النظامية. اخيراً لمّا وجد ان هذه الوسيلة في إلقاء الذنب على الآخرين لا تجدي، اضطر (ياسين باشا) مندوب العراق في عصبة الأمم الى الاعتراف بأن (غُلواً) ارتكب من قبل الجيش. وعقب قائلاً ان هذه الانتهاكات تستحق ادانة شديدة لفاعليها وقد نالوا ما يستحقون، وقوله هذا يجانب الحقيقة[٩] فما وقع هو ان الوحدات العسكرية المساهمة استقبلت استقبال الفاتحين عند عودتها الى الموصل وبغداد وكركوك. وفي الموصل قلد ولي العهد (ملك العراق حالياً) بيده وفي عرض عسكري وساماً لراية القطعات المشاركة في حركات الآشوريين، ورقي كل من (بكر صدقي) و(حاج رمضان) والضباط الآخرون المشاركون، وعندما وصل بكر صدقي بغداد في سيارته جالساً عن يمين رئيس الوزراء، حيته الجموع الحاشدة وراحت تهتف له بحماسة، ومهما يكن فهناك الكثير من العراقيين الذين استنكروا تلك الحوادث. وابدى العديد منهم اشمئزازه الشديد الا انه لم يجرء أحد على التصريح علانية في العراق بان الجيش قد سلك مسلكاً معيباً.

(٨) أيام الحرب العظمى الأولى [م].
(٩) انظر نص خطابه والخطب الاخرى بالمناسبة في الجزء الرابع [م].

لا جدال في ان أكبر المذابح بالآشوريين كانت مذبحة (سمّيل) الا انها لم تكن القرية الوحيدة. وقد اتينا الى قتول دهوك بالذكر. على ان هناك عدداً كبيراً قتل بالرصاص في زاخو وقريباً منها. وقد بالغت أولى التقارير في عدد القتلى، وكثيرا ما تردد رقم (٢٠٠٠) من الضحايا، وقليل من الناس وبضمنهم العراقيون من قدر العدد باقل من ألف. والحقيقة التي ظهرت نتيجة تحقيقات دقيقة وبحسب ما توصلتُ اليه من استنتاج، ان الذين لاقوا حتفهم لايزيدون عن ٦٠٠ غالبيتهم العظمى مزارعون مسالمون لم يقدموا على اي عمل ولم يقترفوا جريمة مهما صغرت ضد الحكومة العراقية، وبلغ عدد من قتل بيد افراد الجيش خمسمائة وخمسين، ليس بينهم اكثر من عشرين ممن يمكن القول بأنهم قتلوا في المعركة مهما تسامحنا في اطلاق هذا الوصف، والكرد بصورة عامة كان مسلكهم أفضل بكثير مما كان متوقعاً، وخصوصاً بعد التحريض والتشجيع الرسمي الذي لاشك في صدوره لهم.

ففي موضعين لا غير لطخت ايديهم بجريمتي قتل لكنهم نهبوا كثيراً من الاموال. ففي موضع يدعى (سواره) قام جماعة (نيشم آغا) بقتل اثني عشر آشورياً عمداً، وفي (قله بدري) بالقرب من دهوك قتل عدد من النسوة الآشوريات وشوهت جثثهن تشويهاً وحشياً.

وقتل آشوريون آخرون في اماكن آخرى بيد الكرد في اثناء عمليات النهب والسلب، وربما بالاجمال ان عدد من هلك بيد الكرد قد لايتجاوز الخمسين، من الناحية الاخرى سجلت عدة من المواقف المشرفة للكرد، في قيامهم بحماية النسوة واطفالهن. وانوه بصورة خاصة بـ(محمد آغا گرماوه) فقد اظهر نبلاً وشهامة، اما القبائل العربية فانها لم تقتل احداً الا انها عقدت العزم على السلب وجمع المنهوبات قدر ما وسعها. اما الموظفون الاداريون باستثناء (عبدالحميد الدبوني) قائمقام زاخو فقد كان سلوكهم في تلك الظروف الحرجة والعسيرة حسناً الى حد ما، وان كان علينا التسليم بأن بعضهم ابدى ضعفاً. وانهم في بعض المواقف رضخوا لضغوط الجيش، وحافظ قائمقام العماديه (مجيد بگ)[١٠] على السكينة والنظام فى قضائه حيث كان انفراط حبل الامن يخشى منه أكثر من اي منطقة أخرى، لقد نجح في الفوز بثقة الآشوريين التامة وهم كثيرو العدد في قضائه، ونجح كذلك كل من قائمقامي عقره وزيبار وروانـدوز الذين كانوا في وضع أفضل من غيرهم، ليس فيه تعقيد، ولم تكن الشرطة عموماً بذات نفع، ويعود هذا بالدرجة الاولى الى عدم الكفاءة (ان لم يكن اسوء من ذلك) الذي بدا من مدير الشرطة العام بالذات، الا ان هذا المسلك مع هذا لم يرتكب كثيراً من الجرائم الفعلية ولم أسمع أكثر من قيام الشرطة في دهوك بقتل اثنين من الآشوريين رمياً بالرصاص. كذلك

(١٠) من آل يعقوبي. وهي اسرة كردية معروفة من كركوك (م).



الشرطة اللانظامية فمع انتفاء المنفعة منها، لم ترتكب جرماً خطيراً خلا عمليات سلب قليلة، وكان سلوك بعض مفوضي الشرطة غليظاً غطريساً ولم يزيدوا على هذا، لكن عريف شرطة سمّيل كان مجرد استثناء فهو دركي كردي سابق في الجندرمة العثمانية ولا يستبعد انه ساهم في كثير من مذابح الأرمن وتعلم الروتين واتقنه. لقد ادلت النسوة الآشوريات بشهادتهن قائلات ان رجال الشرطة الآخرين في سمّيل بذلوا أقصى ما في مكنتهم من مساعدة لهن ولم يكونوا قادرين على الكثير. ومن الجدير بالتنويه ان هذا العريف السيء الصيت ظل باقياً في سمّيل حتى اوائل تشرين الثاني ١٩٣٣، لقد ابتز من النسوة الآشوريات مبالغ كبيرة لم يسترد منها شيء وهو الآن في سعة من الحال لا يحتاج معها الى الاستمرار في الوظيفة ان شاء ان يتقاعد.

هكذا اختتمت اولى العمليات العسكرية لدولة العراق المستقلة. ولولا أمرين فحسب لكان كل شيء سيجري على ما يرام حتى بعد الاشتباك المسلح في الديره بون:

الاول هو تلك الفترة القصيرة التي فقدت الرؤوس اتزانها في بغداد. والعرب وبالأخص في الميدان الصحفي معرضون للتهيج السريع. وعدم التسامح في المسائل السياسية الجدية كتلك التي بلغتها القضية الآشورية. ولا جدال في ان العرب كانوا خائفين من الآشوريين كما اوضحنا لذلك تمنوا ان تتخذ اجراءات قمعية شديدة بحقهم وقد تنفسوا الصعداء عندما حالف النجاح تلك الاجراءات وان استنكر معظمهم الاعمال التي اقدم عليها الجيش عند علمهم بها.

الامر الثاني هو تلك الوحشية المتعمدة التي اقدم عليها الجيش والتي واكبت الاجراءات الحازمة المتخذة ضد الآشوريين وساعدت في نجاحها الى درجة لم يتوقعها اشد الساسة تعطشاً للدم في بغداد.

ان وحشية الجيش العراقي المفرطة لا يمكن اغتفارها قط. كما كانت مدمرة شديدة الضرر من الناحية العراقية. لقد انحنت حكومة بغداد وطأطأت امام زخم الرأي العام ووجدت نفسها بالتالي عاجزة عن اتخاذ الخطوة الوحيدة لاصلاح التلف واستعادة سمعتها امام العالم المتمدن، اعني انزال العقاب بالمسؤولين عن الجرائم. كانت دعوى العراق حتى الرابع من آب قوية عادلة الا انها انهارت وتهافتت بما وقع في سمّيل وغيرها. ان هذه المذابح شوهت اسم العراق ومرغته بالسخام للسنوات العديدة المقبلة.

# ١٢

## نهب القرى

ان نهب القرى الآشورية، الأمر الذي لم تحل السلطات العراقية دونه، أدى الى خسارة الآشوريين ما مجموعه خمسون ألف پاون ستيرليني على الأقل[١]، لقد نهبت ستون قرية من قراهم ودمرت تدميراً كلياً أو جزئياً. ولم يكن في الوسع اعادة الحياة الاقتصادية الى تلك التي دمرت جزئياً الا بمشقة كبيرة. وسنبحث في الفصل الرابع عشر كيفية تلافي هذه الخسارة المالية الكبيرة وكم من الوقت سيقتضي لذلك ومتى سيكون ومن سيقع عليه عبء تلافيها.

من الأهمية بمكان القول بأنه لم يقع أي حادث اعتداء على القرى الآشورية حتى الثامن من آب. وفيه بات واضحاً أن قيادة الجيش صممت تصميماً لا رجعة فيه على ابادة منظمة للآشوريين. قبل حلول هذا اليوم لم تمس بسوء حتى القرى العزلاء التي تركها رجالها قاصدين سورية مع ياقو. وجرت عمليات النهب الأولى في قرى التخوما الواقعة على سفوح الجبال شمال شرقي سمّيل. وكان المهاجمون من قبائل السليفاني والگلي والسندي الكردية بدفع وتحريض من قائمقام زاخو بلا ريب، ومن العسكريين بالتأكيد. وفي اليوم التاسع تواصلت التقارير لتنبيء بعبور رجال القبائل العربية ضفة نهر دجلة اليمنى وجلهم من عشيرتي الجبور والحديديين، ثم تلتها عناصر من قبيلة شمّر الكبرى. في أول الأمر كان بالامكان وقف الانتهاكات الخطيرة في الأماكن المجاورة لسمّيل وقد قام معاون الشرطة بعمل محمود في تلك المنطقة وان اضطر في بعض الأحيان الى فتح نار بعيدة من رشاشاته على المغيرين لتخويفهم وتفريقهم. الا أن مدير الشرطة العام تسلم في اليوم التاسع من آب القيادة المباشرة. وقد بلغ من سوء توزيعه وحدات الشرطة، التي زيد عددها الآن، اضافة الى عدم كفاءته ولامبالاته – انه لم يجر أية محاولة جدية لوقف عمليات النهب عند حد ولو أن الشرطة أفراداً

(١) بحساب القوة الشرائية للپاون في أيامنا هذه يضرب هذا الرقم بـ(١٥) على الأقل (م).



وضباطاً زودوا بتعليمات مشددة. فقد كانت ستقوم بواجبها على أغلب الاحتمال. الا ان ما كانت تفتقر اليه هو التعليمات المشددة. اتفق أن ضابطاً من القوة الجوية البريطانية كان يسوق سيارته في الحادي عشر من شهر آب على طريق الموصل – دهوك، فشاهد جماعات كبيرة من العرب البدو تجتاز الطريق وهي تحمل اسلاباً من القرى الآشورية في الوقت الذي كانت سيارات الشرطة تروح وتغدو على طول الطريق باستمرار غير مبدية أي اهتمام بما يجري.

في الحادي عشر عبرت النهر افخاذ من شمّر. وكان هؤلاء الشمّريون قد عانوا في العام الفائت كارثة وخساراً عظيماً في قطعانهم نتيجة شتاء غير ممطر فهم لاريب يرغبون في انتهاز مثل هذه الفرصة للتعويض عن قطعانهم النافقة، فأغاروا على قرى جنوبي دهوك وهي كتلك الواقعة غرب سمّيل قرى لم يشارك أي فرد منها في مغامرة ياقو السورية. ثم اندفعوا الى القرى الأبعد منها جنوباً باتجاه ألقوش. وانضم رجال (طي) الى عمليات النهب بالتعاون مع الأكراد واليزيدية المنحدرين من الجبال. كان تصرف اليزيدية معيباً بنوع خاص. فهم ايضاً اقلية، وقد عاشوا طويلاً مع الآشوريين في قرى واحدة، بانسجام ووئام، وفي أعلى الجبال انفرد الكرد بالنهب، لا سيما اتباع الشيخ نوري البريفكاني وهو زعيم روحي وعضو في مجلس النواب، فقد فاق الجميع بسوء العمل. كان الآشوريون يعيشون في عدة قرى يملكها هذا الشيخ وقد قصدوه عند بدء الاضطرابات راجين حمايته فوعدهم خيراً لكنه أخلف الوعد وبذلك تنكر للتقاليد العشائرية والمباديء الخلقية اذ عمد اتباعه الى نهب قرى بكاملها واخرجوا منها عنوة نساءها واطفالها. وعمدوا في الأحيان الى تسليم الرجال لافراد الجيش ليقتلوا في الحال. ونهبت كذلك القرى المتروكة الواقعة على طريق دهوك – عماديه. لقد اعمر الآشوريون بمرور الزمن ما مجموعه اربع وستون قرية في قضائي دهوك والشيخان ومن هذه القرى الأربع والستين لم يسلم من عمليات السلب غير أربع. ونهبت أربع قرى في العماديه الا أن القائمقام هنا، وهو من أقدر الاداريين واشدهم حزماً، حال دون الأكثر من هذا. أما القرى الأبعد منها أي عقره وزيبار وروانduz فقد أمنت على نفسها وخرجت من المحنة سالمة. ولم يتوقف النهب في منطقة ألقوش (الشيخان) حتى الرابع عشر من آب اذ ابدى معاون مدير الشرطة هناك حزماً يستحق الحمد والثناء. وان اضطر الى استخدام نار رشاشة لويس مرة أخرى موقعاً بين المغيرين البدو عدداً من الضحايا. حقاً لقد ازف الوقت لوضع حد للنهب فالدلائل كلها كانت تشير الى أن المغيرين سينتهزون هذه الفرصة التي لم يحلموا بها لينثنوا الى القرى الكلدانية الكبيرة المبثوثة في أرجاء السهل. وفعلاً لقيت اثنتان منها عين مصير جاراتها الآشوريات وفي واحدة منهما أردي المختار بطلق ناري في رأسه. وان كان علة الوفاة

التي كتبها وكيل الطبيب العدلي في الموصل هي نزف داخلي على أثر سقطة!

بطبيعة الحال كانت درجات النهب متفاوتة. فبعض القرى احرق برمته وبعض دمرت بيوته برفع عوارض سقوفها الخشبية أما الأبواب فقد كانت كلها من جملة المنهوبات. وحملت الأثاث والأدوات المنزلية برمتها، الا تلك التي كان يسهل على الآشوريين حملها بعيداً عندما يشعرون بنذير الخطر فيفلحوا في الفرار قبل وصول المغيرين. وفقد حوالي ثلثي الماشية والحيوانات، وكل الحبوب التي كانت في ارض الدراسة وفي عنابر القرى. وكما قلنا، بلغ مجموع الخسائر ما لايقل عن خمسين ألف پاون وربما كان أكثر بكثير. ومن قتل أو عانى أكثر من غيره من أعمال النهب والسلب كان بريئاً لم يسهم في مغامرة ياقو، ولم يقدم على عمل ما ضد الحكومة.

أما عن المذابح، فقد بذل كل محاولة متصورة لستر حقيقة ما حصل ففي ٢٧ من آب نشرت الصحف الإنكليزية البرقية التالية التي بعث بها وزير الخارجية العراقي الى وزيره المفوض في لندن:

"حصل بعض عمليات النهب الطفيفة في عدد من القرى التي اخلتها عائلات العصاة. الا أن السلطات الحكومية اعادت المسروقات الى اصحابها الشرعيين وعوضت أولئك الذين لم يعد في الامكان استعادة اموالهم. وليس هناك ظل من الحقيقة في حرق قرى. الا أنه وقعت حوادث اشتعال نار جزئية في القرى المهجورة. ولم يتجاوز مجموعة الخسارة في أية قرية بضعة پاونات."

بعد أن قرأت هذه البرقية الرائعة قلت لوكيل المتصرف في الموصل: "إن هذه البرقية لا تمثل ما وقع مطلقاً". فوافقني الا أنه علق بقوله: "انها شيء جيد لأجل الدعاية"، فاجبت "أن دعاية من هذا النوع لابد أن ينكشف زيفها عاجلاً أو آجلاً ومن المحتمل أن يكون ضررها أكثر من نفعها" لسوء الحظ أصبح العراقيون مغرمين جداً بهذا اللون من الدعاية وقد جهلوا كم هي رقيقة شفافة.

وسار الموظفون المحليون على هدي بغداد. وبذل كل جهد مستطاع للتقليل من شأن الخسائر والبرهنة على أن ادعاءات التعويض عن الخسائر التي تقدم بها الآشوريون مبالغ فيها الى الدرجة القصوى. لم أشك قط في أن بعض الادعاءات كانت قد بولغ فيها. لكن المبالغة في مثل هذه الادعاءات ليس غريباً حتى في إنكلترا نفسها. على أن الزعم بعدم وجود خسارة هو والحق يقال من السخافة والحمق بمكان. إن كل جولة من جولات تفتيش قمت بها أكدت وجود



الخسارات، وجولاتي هذه كانت موضع سخط الموظفين العراقيين وقد حاولوا وقفها فلم يفلحوا كلية. هؤلاء الموظفون واخص بالذكر موظفي الشيخان اظهروا غلظة وفظاظة شديدين وفي الشيخان كان القائمقام[٢] مسيحياً، وفي ألقوش كان مدير الناحية مسيحياً أيضاً، وقد انتابهم أقصى حالة من الفزع أثناء النهب فابقيا كل افراد شرطتهما في المقرات لحماية شخصيهما وهنا لايسعني غير الاقرار بأن الاداريين المحليين المسيحيين لا يرجى منهم خير كثير، وأفضل المسيحيين لا ينشدون امثال هذه المناصب ومن يطمع فيها هو من أولئك الذين يتسارعون الى قول وعمل ما يظنون انه يرضي رؤساءهم ليس الا. في العماديه تمكن القائمقام المسلم الكفوء من استعادة معظم الأسلاب. وفي دهوك كان الموقف صعباً والحق يقال. لأن معظم رجال القرى المنهوبة هم اما في سورية أو تحت اطباق الثرى وليس ثم من يعاد اليه المنهوب في حالة استعادته. ولكن في الشيخان حيث الرجال متواجدون كافة، كان المسترد من المنهوب يقل عن خمسة بالمائة بكثير، مع أن المسؤولين كانوا على معرفة بمكانها. وبالطبع يصعب اصدار أوامر باعادة المنهوب من ذلك الذي شجع الناهبين على النهب قبل زمن قصير.

لم تتخذ أية خطوة لاستعادة ثقة القرويين الآشوريين في الشيخان. لقد نهبت أموالهم من غير مبرر مع انهم لم يسهموا في الخروج الى سورية. وهم من الفريق المناوىء لحزب مار شمعون وهاهم الآن يشهدون بأم أعينهم حصيلة تعب وكدح عشر سنوات تصاب بدمار تام خلال ساعات قلائل، فلا عجب أن نال اليأس منهم وركبتهم الكآبة وحالة مستعصية من القنوط. صدرت أوامر مستعجلة من بغداد تقضي بوجوب العمل على اعادة الآشوريين الى قراهم. وبطبيعة الحال فقد كانت هذه الأوامر خرقاء ولكن علينا أن نقر وانصافاً لسلطات بغداد – بأن هذه المقامات لم تكن قد أدركت بعد ما بلغته حالة الآشوريين النفسية. إن الإيمان بالقضاء والقدر هو لا جدال من طبيعة الشرقيين، وان المذابح والقتول كانت عبر قرون عديدة القاعدة المتبعة في هذه الأجزاء المضطربة من العالم. الا أن القانون والنظام كانا يسودان العراق لأكثر من عشر سنوات. والشرطة في العادة كانت فعالة وسجلها في مكافحة الاجرام وحفظ الأمن مشرف فالطرق أصبحت آمنة بشكل لم تعرفه منذ عدة قرون وقد شب جيل جديد لا يعرف شيئاً عن الفوضى التي عاشها الجيل السابق فبدء يقدر نعم النظام المستقر وافضاله. في هذه الظروف صار الآشوريون يدركون فجأة وبصرف النظر عن هدوء السنوات العشر الماضية – بأن موقفاً جديداً قد برز هم فيه مهددون وغير آمنين. ولم يعد أحد منهم يصدق ما يقوله لهم الموظف العراقي بعد الذي عانوه خلال الأيام القلائل الأولى من شهر آب وليس هذا

(٢) هو (يوسف رسام) من أسرة رسام التي ورد ذكرها في الكتاب الثالث (م).

بالمستغرب، لكنه جعل مشروع الاسكان أصعب تطبيقاً من قبل بدرجة لا تقاس. والسلطات المحلية لم تكن تتحلى بتلك الحكمة والحصافة التي قد تساعد في تسهيل المشاكل وحلها، ففي ألقوش مثلاً كانت مئات من رجال الآشوريين ونسائهم وأطفالهم قد لاذت بها بعد ترك قراها تنشد الحماية وتعيش على صدقات الكلدان المسيحيين سكان البلدة. هناك حاول مدير الناحية ومعاون الشرطة تنفيذ تعليمات الحكومة باعادة اللاجئين الى قراهم فأمرهم بمغادرة ألقوش فوراً فرفضوا قائلين بحق: أنهم فقدوا كل ما يملكون وان قراهم دمرت كما أنهم خائفون فلم يكن من هذين الموظفين الا أن جمعا الرجال في ساحة كبيرة وصوبت اليهم رشاشة بمثابة تهديد. ان عملاً كهذا لا يمكن أن يعيد ثقة.

زرت ألقوش في ٢١ آب فوجدت الآشوريين في الحالة التي اعتورت كل آشوري، وجدتهم تحت تأثير صدمة الرعب التي شلت قوى التفكير فيهم وأدت الى انهيار تام في معنوياتهم. كان يصعب أن تتبين في خنوعهم وذلتهم أولئك الجبليين المختالين الواثقين بالنفس الذين عرفهم الجميع بذلك حق المعرفة وأعجب بهم كثيراً في السنوات الاثنتي عشر الماضية. في ألقوش حاولت جهدي اقناعهم بالعودة الى قراهم قائلاً: أن الحكومة وعدت بمساعدتهم الى أقصى حد من امكاناتها. واصبت شيئاً من النجاح بعد أخذ ورد طويلين، لأكتشف فيما بعد أن قائمقام الشيخان كتب تقريراً رسمياً يقول فيه اني بذلت كل ما في بوسعي لأثنيهم عن العودة الى قراهم! ولا ادري أبدافع من تشف ام بسبب عدم اكتراث او كليهما ورأى القائمقام ومدير الناحية ان يقوما بجولة لتفقد أحوال القرى... ولكن بعد اسبوع كامل!

اخذ الوضع يزداد سوء باطراد. ونحن الآن في متنصّف شهر آب ولم يبق لبداية موسم البرد غير ستة اسابيع او ثمانية. وهذا ما دفعني الى استحثاث السلطة بالكتابة والمكالمات التليفونية اليومية – بوجوب اتخاذ تدابير عاجلة لتقدير التعويضات واصلاح القرى. واكدت توصيةً بارسال ضابط اسكان بريطاني واحد على الاقل لتقدير التعويضات. كان واضحاً ان المواظفين المحليين لا يملكون القدرة على انجاز هذا العمل ولا الوقت الكافي، حتى لو توفرت لديهم الرغبة. اخيراً وبعد مرور شهر واحد، ارسل ضابط اسكان. الا ان نطاق صلاحياته كان محدداً، اذ لم يخول صلاحية البت في طلبات التعويض كما ان توصياته التي ضمنها تقريره المفصل الممتاز لم يعمل بها حتى آخر يوم لمغادرتي بغداد الى إنكلترا في اوائل شهر كانون الاول.

تم فعلاً ترميم بعض القرى فيما بعد. ففي الشيخان اعيد تسقيف بيوت عشر قرى. وفي



الاحوال التي تولى الآشوريون التسقيف بانفسهم لم تدفع لهم الاجور التي وعدوا بها وصرفت لهم مبالغ نقدية صغيرة الا انها لم تكن كافية بالمرة. وما وزع على شكل اغاثة واعانة لم يزد عن ستمائة پاون الا قليلاً، خصص نصفه تقريباً لقضاء الشيخان حيث الحاجة امس اليه من الاماكن الاخرى. ولم يسترجع أي مقدار من المنهوبات كما اسلفنا ولم يدفع أي تعويض.

في هذا الظروف لم يكن بالامر العجيب ان تبقى الثقة بعيدة المنال. واذكر عن قرية اسمها (بدريه) بالقرب من ألقوش في نهاية شهر آب اني وجدت المختار واسمه (ممو تومو) رجلاً ذا شجاعة أدبية فائقة أنه وقرويوه وجدوا قريتهم وقد دمرت تدميراً كاملاً، ولم يبق لديهم شيء من نشب الدنيا. الا أن نظرته الى الموقف كانت حافلة بالتفاؤل. قال إنه سيمضي قدماً في الاصلاح وهو ينتظر المساعدة التي وعدت بها الحكومة ليس غير. فمن البديهي انه لا يستطيع اعادة بناء قريته كما طلب منه بدون أدوات ومواد بناء. ثم أني لقيته للمرة الأخيرة في نهاية شهر تشرين الأول فاذا به رجلاً كسير الفؤاد فاقد العزيمة ثبط الهمة. انه لم ير شيئاً من وعود الحكومة فأيقن أن لا أمل يرجى من انتظار تحقيقها. وفي آخر جولة تفقدية لي، وجدت الكآبة وفتور الهمة والخور النفسي تطالعني في كل مكان، فالخوف المستولي على القرويين في معظم المناطق كان أعظم من ان يسمح لهم بالشكوى – وهو أمر غير مألوف من الآشوريين.

عندما غادرت الموصل في اواسط شهر تشرين الثاني ١٩٣٣، كان الموقف في القرى الأربع والستين المنهوبة كالآتي:

ثلاث وثلاثون ما زالت مهجورة تماماً. وثمان مسكونة جزئياً وثلاث وعشرون آهلة تماماً. وفي هذه القرى العامرة كان الميل الى زراعة الموسم الشتوي قليلاً. فبذلت ما في وسعي لدفع القرويين الى العمل، وحاولت أيضاً اقناع الرجال المجتمعين في الموصل بالعودة الى قراهم. وقد وجدت من المستحيل أن يعود هؤلاء كل الى قريته. إذ كانوا قلة فيها. فاقترحت أن يجتمع رجال من قرى مختلفة ويقصدون واحدة من القرى الكبيرة المتروكة مثل (باسيريان) التي كانت قد نهبت فعلاً الا أن اصلاحها كان من السهولة بمكان. لكني جوبهت برفض قاطع، وكان السبب الذي يستندون اليه عموماً، هو الخوف. وعلينا أن نذكر هنا بأن السلاح كان قد نزع من جميع آشوريي دهوك والشيخان، ولم يكن لهذا الاجراء أي مبرر لأنهم لم يرتكبوا أي جرم، وقد وافقت الحكومة بعد لأي على اعادة عدد قليل من البندقيات لكنه لم يكن كافياً لاعادة الثقة لأن الآشوريين علموا بشكل قاطع بأن ما لا يقل عن ألف بندقية تم توزيعها مؤخراً على جيرانهم الكرد. صحيح أن السلطة أنشأت عدداً من مخافر الشرطة المؤقتة الا أن

قدرتها على حماية الآشوريين وهم في حقولهم محدودة جداً أو هي معدومة بالمرة. وظل معظم القرى في دهوك وبعضٌ في الشيخان خالياً مهجوراً الى الآن. ففي قرى دهوك كان معظم الرجال الذكور إمّا في عداد القتلى أو في سورية. واما قرى الشيخان فان بعضاً منهم تجمعوا في الموصل كلاجئين، قد يبلغ عدد القادرين منهم على العمل ثمانمائة وكلهم عاطل عدا ستين فقط، وهم يعيشون مع ذويهم على الصدقات والصدقة لا تدوم. كيف تراهم هم وأولئك الذين في القرى سيتحملون صبارة الشتاء عندما تهبط درجة البارومتر الى عشرين تحت الصفر في الأحوال الاعتيادية ان التفكير في هذا لمحزن أليم. ويشاء سوء الحظ أنهم كما ذكرت اصروا مجمعين الا يخرجوا للعمل. وقد كان العمل لهم من ألزم اللزوميات اذ لم يكن هناك أمل في امكانهم مغادرة العراق وان بعد أشهر. ان العمل أمر حيوي دعك من كونه الوسيلة الوحيدة للارتزاق ولقد سبق وان ألحق الاستجداء والعيش كَلاً على صدقات الآخرين ضرراً مزمناً بأخلاق الآشوريين. على أنه يجب أن نلتمس بعض العذر لحالتهم النفسية المزرية. وان لم يفطن أحد الى هذا في العراق. كان من السهل على الموظفين العراقيين أن يسيروا على نهج أفضل، من سوء الحظ أن يقع ما وقع، لكن عليهم أن يبدأوا الآن من جديد وأن نسيان ما وقع في شهر آب ليس بمثل هذه السهولة، فلقد عانى الآشوريون الكثير.

في الوقت الذي عجز المسؤولون تماماً أو لم يرغبوا ابداً في فهم وجهة تفكير الآشوريين. نرى هؤلاء يشكّون في كل ما تُقدِم الحكومة عليه لاصلاح ذات البين. هم يقولون: لسنا ندري متى تقوم فينا مذبحة ثانية، وبأيِ زعم سخيف ستبدأ. وفي وضعهم الأعزل هذا يدركون بأنهم لم يعودوا أنداداً لا للعرب ولا للكرد اذا ما اجتاحتهم موجة أخرى من الحقد. أنهم يدركون حق ادراك ذلك الشكل الذي تثار به النعرة الدينية أو التعصب القومي لتخرج منها نار تحرق الأخضر واليابس وتدمر ما يتعذر اصلاحه قبل إخماد هذه المشاعر. إنهم يدركون كم يسهل على أية حكومة في بغداد تعبئة تظاهرة صاخبة أو إثارة الرأي العام الى حد الهستيريا، بمجرد صرف بضعة من دنانير لا غير.

حتى في الوضع الراهن للرأي العام العربي، فانه ما كان يسهل الحصول على دعم عام ومساندة لاي مشروع يهدف الى اغاثة الآشوريين على حساب الجيوب العربية. ففي هذه البلاد التي لم تقطع مراحل كبيرة في مضمار التمدن والحضارة، لاتجد ضمير الجمهور شديد الحساسية ولاتراه مستوفزاً يقظاً. ومساعدة الآثوريين هي الأخرى ليست بالأمر السهل مطلقاً. في شهر تشرين الأول وعلى أثر سماعنا عن الازدحام الذي يشكو منه اللاجئون في معسكر



الموصل، والعوز والفاقة اللذين يعيشون فيها، قمت مع ميجر تومسن بزيارة المعسكر فلم نجد ازدحاماً ذا خطورة. ومن حسن التغذية البادي في الأطفال حكمنا بأن الحاجة الى الأرزاق ليست بالماسة. ولكن كان واضحاً أن الشتاء سيكون فصلاً عسيراً. فاستقدمت الكاهن الوحيد الباقي وواحداً أو اثنين آخرين من البارزين فيهم وطلبت منهم تزويدي ببعض التفاصيل والمعلومات على ضوء استمارة اعددتها حول الرجال وعدد من يعيلونه وآخر عمل زاولوه، مدركاً أن هناك ضرورة حتمية ستفرض نفسها فيما بعد لطلب العون. وان مثل هذا الطلب يجب أن يدعم بوقائع ومعلومات. وبعد مرور يومين جاءني القس قائلاً: أنه كاد يرجم رجماً بالحجارة بسبب محاولته الحصول على المعلومات التي طلبتها اذ رفض الآشوريون التعاون قائلين أنهم لن يقدموها الا الى ضابط من ضباط القوة الجوية البريطانية أو من الليڤي. فاعترضت بقولي: هذا من اختصاص الحكومة العراقية فأعاد القس الكرة واخفق ثانية.

كان معسكر اللاجئين في الموصل هو البقعة الوضاءة الوحيدة في الصورة الكالحة. فقد تولى ميجر تومسن ادارته بأقصى درجة من الكفاءة وبأقل اللغط. اضطر في أول الأمر الى ان يقف موقفاً حازماً من السلطات العراقية مشيراً بصراحة الى انه لن يقبل باي تدخل من جانب الموظفين المحليين، كما كان مضطرا أيضاً الى ان يأخذ نزلاء المعسكر بالحزم فبذكريات بعقوبة التي ظلت عالقة في الأذهان رفض اللاجئون أول الأمر تسلم جراياتهم من الارزاق. فنبهوا بهدوء وبلهجة حازمة ان عليهم مغادرة المعسكر اذا اصروا على رفضهم. كان معدل الموجود في المعسكر ١٥٥٠ نفر تقريباً وكلهم من النساء والاطفال باستثناء قليل من الذكور المسنين. من هؤلاء ٦٠٠ لديهم اقرباؤهم في الرجال الذين رحلوا الى سورية اما البقية فلم يعد لها قريب من الذكور. وكان المعسكر يكلف الحكومة العراقية ما يناهز المائتي پاون اسبوعياً. والغذاء كاف، وقد زودوا ببطانيات وثياب جديدة واسكن معظمهم الخيام، على ان اولئك الذين عاشوا بهذا الشكل في الطقس البارد يعلمون ان الخيام ليست كما يشاع بالباردة. وكان الوضع الصحي في المعسكر ممتازاً وان احصي سبعون وفاة حتى ٣٠ من تشرين الثاني معظمها بين صغار الاطفال وكثير منهم ادخل المعسكر وهو على آخر رمق. وتم وقف تفشي مرض الخناق (دفتريا) بسرعة وكل هذا يعود الفضل فيه الى جهود الملازم الطبيب (ديكسن) في القوة الجوية الملكية البريطانية. اذ وافق نائب مارشال الجو (سي. اس. بورنيت C.S.Burnett) على اعادة خدماته مشكوراً فكان موضع التقدير العظيم عند الآشوريين. ولم يكن الطبيب الآشوري الحكومي الذي حل محله بعين المستوى لسوء الحظ. فبصرف النظر عن أي شيء آخر كانت نسوة المعسكر في شك من انه ينتمي الى الحزب المناوىء لمار شمعون في

حين انهن كن من انصاره.

وخلافاً لنسوة وأطفال المعسكر قامت القوة الجوية الملكية بنقل ثمانمائة آخرين الى معسكر الهنيدي جواً. هؤلاء هم ذوو جنود الليڤي الذين ما زالوا في الخدمة. ولولا ذلك لوجب أن يوضع معظمهم في المعسكر ولم يكن بوسع القوة الجوية أن تنجز مهمتها الانسانية الا بعد اجتيازها عدة عراقيل، كان عليها ان تذلل اولاً العقبات التي وضعتها الحكومة العراقية وبعدها انهت مهمتها بشكل مرض.

# ١٣

## ردة الفعل في المدن

مما يدعو الى العجب أن الملك فيصل لفظ انفاسه الأخيرة وهو اجهل الناس بما ارتكبه جيشه من فظائع. أن زيارته الرسمية للندن شابتها سلسلة من البرقيات المقلقة التي يرسلها الوزراء من بغداد كما ورد ذكره آنفاً. أخيراً وجد الملك أن العودة لا بدّ منها بعد أن ترك إنگلترا الى سويسرا للمعالجة، وعندما وصل بغداد في أوائل آب وجد الموقف قد خرج كلية عن سيطرته وافلت من يده.

العراقيون كلهم الى آخر رجل منهم كانوا واثقين بأن بريطانيا بعد علمها بالمذبحة ستقف الى جانب الآشوريين وتلك نتيجة تجربة خمس عشرة سنة من الحماية البريطانية التي بسطتها عليهم، ولم يكن لديهم تصور آخر فأدى هذا الى أن يمتد سخطهم وحقدهم من الآشوريين الى البريطانيين. إن موجة الشعور بالعداء للبريطانيين لم تبلغ قط ما بلغته الآن من العنف ولا أستثني ثورة العشرين. أما الملك الذي كان يحتفى به في لندن وتولم له الولائم فقد بات موضع شبهة أكثر من أي وقت مضى بكونه ألعوبة بيد بريطانيا. ووجد الوزراء الثانويون أنفسهم فجأة وهم في مركز القيادة وفي عين الوقت في منزلة التابع الأمين للحالة النفسية العامة المشبعة بالكره للبريطانين عاجزين عن كبح جماحها لو شاؤا ذلك. ووجد الملك عند عودته أنه غير قادر على تفادي العاصفة وقد تبلورت في لندن فكرة مؤداها أن التقارير التي ترد من بغداد حول مرضه ما هي في الحقيقة الا ستار لتغطية موضوع تنازله الوشيك عن العرش. شاعت حكايات عن مقابلات بين رجال البلاط والقائم بالأعمال البريطاني وقيل ايضاً أن الملك الذي يريد العودة الى سويسرا، يعاني متاعب. والحقيقة في الأمر هي أن برقية وجهتها اليه المقامات العليا في لندن، اقنعته بالبقاء انتظاراً لعودة سر فرانسيس همفريز الذي استدعي من الاجازة، إن حالة القلق لم تكن مقصورة على البلاط والوزارات. فالصحف العربية راحت تنفث السم الزعاف والمسيحيون في البلاد صاروا يرتجفون رعباً وفرقاً. ووجد



اصدقاء الموظفين البريطانيين المقيمين من بعد النظر واللباقة عدم اظهار صداقاتهم هذه بشكل علني. وعندما فشلت أولى الهجمات الآشورية في فيشخابور حل شعور بالتفوق والسمو محل القلق والتخوف وعمَّ كل الطبقات والأصناف، كان هذا الشعور بالقوة طبيعياً بعد أن تبينوا أن ما كان يوصف (بالخطر الآشوري) قد بولغ في تقديره وبحكم العادة في الشرق ضخم بشكل فاق الحد، وبالغت التقارير الأولى في وصف عنف القتال. ولم تعرف حتى يومنا هذا الوقائع الصحيحة تماماً في بغداد، الحق يقال أن الحكومة كانت مطلعة أولاً على تجاوزات الجيش وان لم تملك تفاصيل كاملة عنها الا أنها حرصت على ابقاء ما تملكه منها سراً عن الملك فيصل. ويصح القول أيضاً أن التقارير الأولى عن تجاوزات الجيش كذّبت ولم يصدقها أحد فقد كان الاعتقاد أن الجيش العراقي لا يمكن أن يأتي بمثل هذه الأعمال المنكرة الاجرامية. وبعد تردد وافق الملك على اقتراح الشروع في تحقيق رسمي، الا أن وزير الداخلية ادرك في الحال مغبة مثل هذا التحقيق وما سيسفر عنه عندما قصد الموصل كما ذكرنا في الفصل السابق وكان أول عراقي يطلع على الحقيقة. لذلك أصر على أن لايباشر في أي تحقيق، وفرض رأيه فرضاً بتهديده بالاستقالة، وسار على الخط المرسوم عموماً في تقاريره التي كان يرسلها من الموصل الى بغداد تلفونياً، اذ عزا كلها الى تصرفات الآشوريين والى التقارير التي تسربت الى الخارج حول موآمرات البريطانيين ومكايدهم[١].

وحكمة بگ الذي كان كما قلنا سابقاً – تركياً أكثر من كونه عربياً مظهراً وخلقاً، لم يكن يعد في السابق بين الزعماء القوميين العراقيين، الا أنه وجد نفسه فجأة بطلاً قومياً لايسمو الى مقامه هذا أحد. وعند عودته قبلت تعليلاته وحججه على علاتها عند عودته الى بغداد فاستقبل استقبال المنتصرين بوصفه الرجل الذي كسر شوكة النفوذ البريطاني في الشمال. وبوصول سر فرانسيس همفريز بغداد في ٢٣ من آب، ما لبثت ان خفت حدة التوتر، وهوى حكمة بگ من عليائه فقد اوضح السفير البريطاني بشكل لا يقبل التأويل ان سياسة الحكومة البريطانية هي دعم العرب ومساندتهم في المحافظة على سلامة الدولة العراقية. لا مساندة الآشوريين. ان (الكتاب الأبيض) الذي نشر بعدئذ وترجم الى العربية واعيد نشره في صحف بغداد برهن بشكل قاطع على ان المستشارين البريطانيين في الحكومة العراقية، قد بذلوا كل

(١) يقول ستافورد (حاشية) القضية هي معظم المعلومات الأولية ارسلها خارج البلاد مقيمون اجانب كثير منهم بريطانيون إذ بلغ بهم التقزز واشمئزاز بالمذابح حداً جعلهم يشعرون بوجوب اذاعتها في اوروپا. يراجع تقريره الرسمي العجيب في الكتاب الرابع ان الأصل العرقي لحكمة سليمان هو جيورجي او چركسي (م).

ما وسعهم لمساعدة الحكومة اثناء تعاملها مع الآشوريين، وهذا ما ادى الى هبوط رصيد حكمة بگ هبوطاً مروعاً.

كان الموقف في الموصل وبغداد خلال الأسبوع الأخير من شهر آب طريفاً للغاية في الواقع فتأكيدات السفير لم يتح لها الوقت الكافي للتغلب على الفوران العاطفي العنيف الذي حكم قبضته على العرب منذ بداية الشهر، وقد استقبلت افواج الجيش العراقي لدى عودتها الى العاصمة استقبالاً منقطع النظير، وان كان معظم المظاهرات الجماهيرية مبيتاً ومفتعلاً.

الا أن مظاهرات بغداد لا تذكر بالمقارنة بتلك التي خرجت في الموصل، حيث كانت الحماسة تلقائية لا تحتاج الى دفع ولا تنظيم من الوزارة، في هذه الآونة كانت الوزارة ترمي الى تحقيق مطلبين: من المهم التأكيد للأجانب عدم رغبتها في التدخل وأن الوطن يتمتع بوحدة رأي. كما أرادت أيضاً التأكيد للملك بأنه يتعامل مع وزارة يدعمها المواطنون جميعاً، فاذا ناصبها العداء فسيكون هو الذي يتحمل المغبة، وكما ذكرنا في فصل سابق كانت الحكومة منزعجة كثيراً من المحاولات التي اقدم عليها الملك لحملها على السماح لمار شمعون بالعودة الى الموصل فالوزراء يشعرون الآن بأن الملك عرضة لاظهار المزيد مما عدوه ضعفاً فيه، كان رشيد عالي بگ رئيساً للوزراء وهو من الأسرة الگيلانية الشهيرة رجلاً نزيهاً[٢] لكنه سريع الانفعال حار الرأس. ولم يكن معدوداً من فريق أشد المساندين للملك فيصل فكثيراً ما انتقد سياسته علناً وبصراحة. وكانت الوزارة في بداية شهر آب اشبه شيء بالوزارة الائتلافية، والوزيران الأكثر لصوقاً ومساندة للملك اي نوري باشا السعيد ورستم بگ حيدر قد رافقاه الى لندن وبقيا معه خارج البلاد خلال تلك الأشهر العصيبة. ومن بين اعضاء الحكومة الباقين كان (حكمة بگ) في الماضي صريح الانتقاد للملك وهو في هذا لا يقل عن رشيد عالي وها هو ذا الآن يتميز غيظاً ويزداد شكاً في أن الملك يحاول حكم البلاد على شكل دكتاتور دستوري. وهو في رأينا السبيل الوحيدة التي يجب الأخذ بها لحكم العراق لسنوات عديدة مقبلة ما دام النظام البرلماني فيه مهزلة، اما (ياسين باشا) الذي يعتبر عادة رجل العراق القوي فقد اتخذ وضعاً شبيهاً بوضع أبي الهول ولم يصدر منه شيء، وبقية اعضاء الحكومة كانوا قليلي التجارب والخبرة، وليس لهم وزن يذكر.

كان الملك خلال شهر آب هدفاً لهجمات خفية مقنّعة اذ ساد اعتقاد بأنه واقع تحت تأثير البريطانيين. وقد تنوسي أو تجوهل واقع كونه اعظم وطني في العراق وأنه هو الذي استطاع

(٢) هذا موضع شك اكبر. اقرأ سيرته في الجزء الرابع من هذا الكتاب وسيكون الحكم خلاف رأي مؤلف هذا الكتاب حتماً (م).



تحقيق استقلال البلاد في مثل هذا الوقت القصير. لا مجال هنا للتنويه المسهب بشخصية الملك فيصل ولا بخدماته. وان لم يخل من هَفَوات وهَنَوات ومن لا يهفو؟ لكن هناك حقيقة لا مراء فيها، وهي ان قدر للمملكة العراقية الحياة والدوام فان الفضل يكاد كله يرجع الى مجهودات ملكها الأول المتواصلة.

بدا هذا الملك عند عودته الى بغداد في الثاني من آب رجلاً مرهقاً أنهكه المرض. وقد تبين اصدقاؤه الإنگليز سوء حالته من مظهره العام خلال زيارته الرسمية للندن. إن الصدمة التي أصابته بها المسألة الآشورية وادراكه التعمد المقصود في عدم الهتاف بحياته أثناء مظاهرات بغداد، في حين لقي الهتاف باسم مصطفى كمال أتاتورك حماسة، وغضبه لما بدا تحقيراً له من داخل بلاده في انقرا لا شك عجلت بوفاته. ترك بغداد في صبيحة الثاني من شهر أيلول دون أن ينتبه الى سفره أحد تقريباً. وتوفي في جنيف بعد خمسة أيام. لقد افنى نفسه في خدمة بلاده وهز نبأ وفاته العراق من اقصاه الى ادناه وحصل رد الفعل المحتوم لصالحه، لكن ذاكرة العرب لسوء الحظ ضعيفة لا تصمد لطول وقت.

في كركوك أيضاً كانت ضجة عظيمة. فهنا ما زالت ذكرى فتنة الليڤي في ١٩٢٤ عالقة بالأذهان، وهنا عدد كبير من الآشوريين كانت شركة النفط العراقية قد استخدمتهم. الا أن السلطات المحلية لحسن الحظ وقفت موقفاً حازماً غير عابئة بالجهات العسكرية فلم يقع ما يعكر صفو الامن أو يخل به. وفي (بيجي) القرية التي تقع على دجلة وتبعد زهاء مائة ميل عن الموصل جنوباً، حيث المركز الآخر لشركة النفط العراقية، وقعت حوداث شغب اذ هوجم العمال الآشوريون ونجم عن ذلك قلة من الضحايا، واعيد الأمن والنظام فور وصول تعزيزات من الشرطة.

كان أشد ردود الفعل واخطرها في مدينة الموصل، وهذا طبيعي فللموصل شأن مع الآشوريين واي شأن، كانت المدينة المقر العام لليڤي الآشوري عدة سنوات، وقد اختارها عدد كبير من الآشوريين محل سكنى كما اتخذها مار شمعون مقر سكنى له دائمياً منذ أن أكمل دراسته في إنگلترا، فنما خوف وكره للآشوريين في نفوس الموصليين. والموصل مدينة كبيرة يسكنها مائة ألف نسمة بينهم عشرة آلاف مسيحي وفيها مقر البطريرك الكلداني ومحل سكناه كما وجد أساقفة للكلدان واليعاقبة والطوائف الأخرى فضلاً عن وجود مقر القاصد الرسولي الفرنسي الجنسية.

قليل من زار الموصل وخرج بكلمة طيبة بحق سكانها المهجنين. إن (سر مارك سايكس)

يصفهم في كتابه آخر تركة للخلفاء The Caliphs last Heritage بشكل لا لبس فيه ولا غموض.

أقامت أنباء خروج الآشوريين الى سورية المدينةَ ولم تعقدها وظلت الخواطر ثائرة الى حد ما لبضعة أشهر خلت بسبب حوادث مثل قضية قذف بيوت الضباط العراقيين بالحجارة مما ذكر في فصل سابق، كما أن أنباء قتال الديره بون اججت ناراً في نفوس الدهماء، ولم يعد الموقف العدائي الضعيف قاصراً على الآشوريين بل تعداه الى البريطانيين والفرنسيين. وقادت الصحف المحلية معركة عنيفة جداً، كان الفرنسيون منذ عهد طويل موضع شك. فقد ساد الاعتقاد بأن أكثر ما يرغبون فيه هو أن يروا الاضطراب والقلاقل تنهش جسم العراق ليتعللوا بها ويتخذوها حجة تبرر الابقاء على انتدابهم لحكم سورية، أن اسلوب تفسيرهم لانتدابهم وكيفية تطبيقه كان يختلف اختلافاً بيّناً عن المفهوم البريطاني له، ولهذا كان أسلوبهم في سورية موضع انتقاد شديد من العراقيين. وزادت انباء اعادة السلاح للآشوريين في تلك المشاعر اشتعالاً، ومع أن هذه البادرة الفرنسية كانت بلا شك خطأ فاحشاً في التقدير من قبل موظفي الحدود الفرنسيين الا أنه يصعب جداً الاعتقاد بأن ذلك كان جزءاً من مخطط وضع بدقة وعناية كما كان يعتقد حتى في الدوائر الرسمية العراقية. واتهم مسيو لوكا Lucas القنصل الفرنسي في الموصل بأنه كان على تماس وثيق (بياقو) قبل خروجه الى سورية. اتهام لا نصيب له من الصحة بتاتاً، وهوجم البريطانيون بعنف في الصحف[٣] وغيرها. وقد سبق فاوردنا قصة مفتش الشرطة (ميجر سارگن): عندما سألت مدير الشرطة العام كيف سمح لنفسه باتهامه بتعمده العمل ضد الحكومة وهو الآن في خدمتها؟ اجاب انه يملك معلومات قاطعة بأن ضابط استخبارات القوة الجوية البريطانية وضباط قوات الليڤي كانوا يغشون منزل مار شمعون ليلياً. أنه لقول هو من السخافة بمكان طبعاً. واتهمت القوة الجوية البريطانية بإلقائها رسائل وأعتدة وارزاق الى الآشوريين. وأنب موظف عراقي لأنه لم يطلع رؤساءه على هذه الأنباء لكن لم تتخذ بحقه اجراءات صارمة والحق يقال، سوى أنه وبخ عندما احتج بأنه لم يصدق مثل هذه الأخبار. وتحطمت طائرة عراقية أثناء ما كانت تهم بالتحليق بسبب وسقها

(٣) ها هنا يجب التنويه بانه لم تتخذ اية خطوات ضد اي صحيفة بغدادية شتمت بأقذع لهجة حليفة العراق بريطانيا العظمى في حين ان صحيفة (بغداد تايمس) انگليزية كانت قبل أشهر قلائل وضع شك بانها أعادت طبع بعض تنويهات عن أسلوب واخلاق شاه ايران كانت قد سبقتها الى نشرها صحيفة لندنية (ستافورد). وارجح انها القصة المشهورة حول الوليمة العشاء التي اولمتها ڤكتوريا لمظفرالدين شاه أثناء زيارته بريطانيا فكان يرمي بالعظمة وراء ظهره كلما اتى على اللحم فيها. وخشية أن يصدر شيء من الحاضرين بادرت هي ايضاً تفعل فعله وتقذف العظمه وراء ظهرها (م).



باكثر من حمولتها المقررة من القنابل فشاع فوراً أن احدى عجلتيها قد أرخيت عمداً من قبل الميكانيكي التابع للقوة الجوية البريطانية حادث في ظروف كهذه يجعل الجماهير وسواد الشعب مهيئاً دائماً لتصديق مثل هذه الاشاعات الكاذبة، الا أن هذا الاستعداد لتقبل الأكاذيب كحقائق تعدى سواد الناس في الموصل الى معظم مثقفيها وموظفيها انفسهم.

واكتنفت المسيحيين من أهالي الموصل حالة من الهلع تجل عن الوصف بسبب تصاعد حدة المشاعر ان لم تصدر تهديدات واضحة ضدهم. على أية حال، كان خروج أي آشوري من منزله ضرباً من المستحيل. وقد هوجم صبي آشوري اقدم على ذلك فأصيب جراء ذلك بجراح بليغة، اعتدي عليه أمام اعين الشرطة اذ حام الشك في أنه كان يهم بوضع قنبلة في جسر الموصل! كما سبق وأخبر عن أحد الآشوريين بأنه وضع سماً في خزان إسالة الماء في المدينة. وجهل الموصليون الحقيقة البسيطة وهو أن أكثر الضرر الذي سينجم عن هذا العمل سيلحق بالآشوريين انفسهم. وأصل الحكاية هو ان آشورياً مستخدماً في القوة الجوية الملكية شوهد وهو يضع مواد كيمائية للتصفية في حوض الماء، وهو العمل الذي انيط به وظل يزاوله طوال عشر سنوات متوالية.

إن أنباء فشل الهجوم الآشوري خففت من حدة التوتر الى حد ما. وان ظل شيء من القلق مسيطراً على النفوس بسبب ما كان يظن أولاً بوجود عصابات آشورية كبيرة مسلحة تجوب الجبال طولاً وعرضاً.

في الثاني عشر من شهر آب أبعد كل من داود افندي والد مار شمعون و(تيادور) اخيه من الموصل. اذ كان قدر كبير من الدعايات الضارة لكل من الحكومة والآشوريين معاً تصدر من بيت مار شمعون حتى بعد خروج الآشوريين الى سورية، وكان من الواجب وضع حد لها. وابعد قبلهما عدد من زعماء حزب مار شمعون وكان من المرغوب فيه ابعاد (سرما خانم) عمة مار شمعون اذ لم يكن هناك شك في أنها المصدر الخفي لكل الدعايات المضادة للحكومة، لكن وجد من الضروري تأجيل ذلك، وعندما قصد ضابط الشرطة منزلها وجده غاصاً بالنسوة الآشوريات وهن في أقصى درجة من الهستيريا. وكن خليقات بالأتيان باي عمل متصور. ولم يكن الموظفون في الموصل يرغبون في استخدام القوة كما لم يكونوا يرغبون في أن تلطخ ايديهم بدماء النساء. ولهذا تركت (سرما) لشأنها مؤقتاً الا أنها تركت الموصل بهدوء بعد ذلك بأيام قلائل[٤].

(٤) عندما تركت الموصل مع مجموعة من اقربائها سلكت طريق بغداد وبقيت المجموعة فترة من الزمن في مقر جمعية الشباب المسيحي YMCA ومن هناك رحلوا نهائياً الى قبرص حيث هم الآن (ستافورد).

بلغت الموصل انباء المجازر في الشمال فكان صداها عظيماً جداً. وأعقب ذلك ازمة أخرى أكثر خطورة، في الموصل بعكس بغداد قليل من الأهالي اظهر ادنى حد من الأسف على ما حصل. وفي ١٨ من شهر آب عادت القطعات العسكرية المشاركة في قتال الديره بون الى المدينة فاستقبلت استقبالاً حماسياً واقيمت لها أقواس النصر وزين بعضها بالرقي [البطيخ المائي] بعد أن لطخت بالدم وغيبت نصال الخناجر في احشائها. هذا التمثيل الدقيق للغاية لرؤوس الآشوريين المقطوعة كان يتمشى مع الشعور السائد في المدينة. ولم يقع حادث مخل بالأمن للسبب البسيط وهو أن الأهالي المسيحيين حرصوا على ملازمة بيوتهم، الا أن المسلمين كانوا فى اعلى نشوة من الشعور بالاقتدار والمنعة فاطلق الكثير من العيارات النارية في الهواء تعبيراً عن الفرحة بالخلاص من الخطر الآشوري الساحق. سمعت هتافات عالية بحياة الجيش وبكر صدقي وكنت تسمع من كل جهة هتاف «عاش العراق» «عاش مصطفى كمال»! «عاش حاج رمضان [آمر الرتل]» ولم يسمع هتاف واحد بحياة الملك فيصل. وان سمع هتاف بحياة ابنه الأمير غازي [الملك الحالي].

وزادت لهجة مقالات الصحف عنفاً لتصعد من هياج الجمهور شيئاً فشيئاً، فكتبتُ في ١٨ من آب تحذيراً شديداً لوكيل مستشار وزارة الداخلية. مشيراً بأن الموقف سيكون محفوفاً بالأخطار للعدد الكبير من مسيحيي الموصل. وان الجيش العراقي في أقصى حالة من التوتر والثورة العاطفية، وهو نظراً لما وقع في سمّيل قمين بأن يقدم على كل شيء وفضلاً عن هذا فان حملة عنيفة من الدعاية ضد الأجانب وضد المسيحيين قد اسلمت الدهماء الى حالة من الهياج المسعور وأن المسيحيين في الموصل قد استبد بهم الفزع. فبهياج الدهماء والتسيب قد يؤدي أي حادث مهما قل شأنه الى مأساة عظيمة، وقدرتُ أن أزمة ستخلق ان عَمدَتْ عصبة الأمم أو أية دولة من الدول الأجنبية الى تقديم احتجاج أو فرض مطالب. ومن المؤكد أن الجيش العراقي سيقاوم أي تدخل أجنبي وأن موقفه قد يحول دون أية مبادرة تقوم بها السلطة الادارية والشرطة لاستتباب الأمن واعادة الهدوء والسكينة.

ان سبب هذا الانفجار العاطفي الجديد هو الخوف من التدخل الخارجي وحكمة بگ وزير الداخلية أول من ادرك هذا الخطر، ما من شك يخابرني في انه أسف للمذبحة وكان عاملاً قوياً جداً في الحيلولة دون ارتكاب جرائم أخرى فقد ادرك أنها ستؤدي حتماً الى احتجاجات دولية أو ربما الى تدخل خارجي. وكل مسلم ومسيحي في العراق ولاسيما في شماله كان واثقاً من ان التدخل الأوروبي واقع لا محالة الا اذا تمكن العراق من وقفه بالقوة وفي مجرى مناقشات لجنة الانتدابات الدائمة في جنيف مما اوردناه انظر الفصل السادس. اجاب سر فرانسيس



همفريز رداً على سؤال وجهه أحد أعضاء اللجنة، بقوله: «أن المسؤولية الأدبية ستقع على عاتق حكومة صاحب الجلالة البريطانية إذا ما ثبت بالدليل أن العراق غير أهل للثقة التي وضعت فيه بخصوص معاملة أقلياته بعد نهاية الانتداب[٥]. ومهما قيل في إنگلترا[٦] أو في جنيف عن المعنى المقصود بعبارة المسؤولية الأدبية فان كل من في العراق يدري كيف اعتبر الآشوريون أنفسهم أصدقاء البريطانيين، والكل يعلم بمقدار الخدمات التي قدموها للبريطانيين. إن الرأي العام غير الرسمي لم يسعه أن يصدق بأن البريطانيين سيتخلون عن أصدقائهم ساعة المحنة. وقد لاقت تلك الأخبار التي زعمت بأن البريطانيين قد أنزلوا قوات في الكويت بل حتى في الفاو[٧]. كان منطق حكمة بگ وكل اهالي الموصل تقريباً: هو ان السبيل الوحيدة للحيلولة دون مثل هذا التدخل الذي يهدد استقلال البلاد الجديد هو التلويح بمذبحة أخرى. وقد قال لي حكمة بگ نفسه: لو وقع أي تدخل أو محاولة انتقامية فان ما سيحدث سيكون أسوء بكثير مما حدث في الماضي. ولم يكن هذا بالتهديد الفارغ فقد ارسلت رسائل الى العشائر العربية والكردية تطالب بالاستعداد لمقاومة الأجنبي الى آخر قطرة من دمائها. وتلقت الحكومة منها أجوبة مشجعة، إنْ كان فيها نصيب من الصدق والاخلاص!

الا أن مشاعر الدهماء المسلمين في الموصل كانت أصيلة لا شائبة فيها فتعصّبهم الكامن كان يمكن اثارته بسهولة والمسألة هي ليست مسألة دين. لأن قضية الآشوريين هي بالأساس قضية سياسية، والتهديد بذبح المسيحيين لم يطلق بسبب من دينهم قدر ما اطلق بسبب

(٥) المحتوى هو شكل معاملة الاقليات في العراق بعد انتهاء الانتداب (ستافورد).

(٦) من ذلك التصريح الرسمي لوزير الحرب الفيكونت هيلشام Viscount Hailsham في مجلس العموم جواباً على الفهم المحرف أو التفسير الذي ارتاه رئيس اساقفة كانتربري لتصريح السر فرانسيس بهذه العبارة «ان الذي يقصده السر فرانسيس هو هذا: سئلت لجنة الانتداب: هل انتم مقتنعون بان العراق قد بلغ مرحلة التقدم حتى الآن بحيث يمكن ان يعهد اليه بممارسة حريته دون خطر او خشية؟ اجاب السر فرانسيس: انا مقتنع بانه قادر. لكن المسؤولية في الاخذ بوجهة النظر هذه انما يجب بالاحرى ان تقع علينا نحن حكومة صاحب الجلالة وليس عليكم انتم لجنة الانتداب التي لاتستطيع كما هو واضح معرفة الحقائق معرفة جيد جداً. انه لم يقل، وما كان ليريد القول ولم يفهم قط بانه قصد القول بان يضمن في المستقبل قيام حكومة صاحب الجلالة بحماية الاقليات في العراق وان تتحمل المسؤولية الادبية بالنسبة لهم. انه يعنِ ذلك. وهذا يبدو واضحاً مما حصل فيما بعد (من محضر التحقيق الرسمي في مجلس اللوردات المؤرخ في ٢٨ من تشرين الثاني ١٩٣٣ (ستافورد).

(٧) بل وتمّ تشخيصها فقيل انها فرقة كاملة من الگوركا وصلت من كراچي. وان هناك انباء واسعة الانتشار بان الجنود البريطانيين في الهند تلقوا اوامر بالاستعداد وهم في الانذار. ان الفاو هي ضمن الارض العراقية تقع في فم شط العرب. والكويت امارة مستقلة في رأس الخليج الفارسي تقع على مسافة تسعين ميلاً تقريباً من مدينة البصرة وليس فيها ميناء يصلح لرسو سفن كبيرة والماء ضحل. وليس في البلد مشروع اسالة ماء. الا ان هذه الحقائق كلها لم تحل دون انتشار الاشاعات (ستافورد).

الشعور بأنهم الحلقة السائبة والضعيفة في وحدة الدولة، فمن الطبيعي والحالة هذه أن يستبد الخوف بالمسيحيين.

استمرت حالة التوتر بضعة أيام بشكل كان أقل حادث كفيلاً بتسبب مذبحة شاملة. وقد نبهت حكمة بگ الى الخطر عدة مرات ورجوته أن يكبح من جماح الصحف وأن يضع حداً للأقوال العنيفة. فوعد بذلك لكنه لم يفعل شيئاً أو حاول القليل التافه لأنه لم يكن راغباً في التخلي عن أقوى سلاح عنده. الحق يقال أنه لم يكن يريد وقوع الانفجار الا عند اللحظة المناسبة. لكنه سهى عن حقيقة واحدة وهي أن اهاجة الجمهور المتعصب أسهل من السيطرة عليه وقد زاد توتر اعصاب مسيحيي الموصل بالخطاب الذي ألقاه بكر صدقي في أهالي الموصل بمعرض شكرهم على استقبالهم الحار للجيش وهذا هو نصه:

"يا أهالي الحدباء[٨] (الموصل) الأحرار

أن ما ابديتموه من السجايا العربية النبيلة وحماستكم في تكريم الجيش العراقي الذي ادب الآشوريين العصاة ولقنهم درساً وترحيبكم العظيم به، انما هو تقدير للواجب البسيط الذي اداه، قد اعاد الى الذهن تلك الوقائع الخالدة والوطنية الصادقة والأعمال المجيدة التي تميز بها أهالي الموصل في اشد المواقف حراجة عندما كان سيف الاحتلال مسلطاً على رقابنا. شكراً لكم يا أهالي الحدباء ومع الشكر والاعجاب والتقدير. الشكر الذي اقدمه هو بمثابة عهد لما سيقوم به الجيش من أعمال في المستقبل انجازاً لواجبه العظيم الذي شعر الجيش وما زال يشعر بأن عليه أن يستعد لانجازه، ولهذا فلنترقب مع الجيش ومع الوطن مجيء ذلك اليوم الذي بات واضحاً الآن."

أن التدخل الخارجي لم يعد متوقعاً لكن كان يقتضي قليل من الوقت لتسرب هذه الأنباء الى الموصل. وكما اسلفنا عاد (سر فرانسس همفريز) الى بغداد في ٢٣ من آب لكن عندما قدم الأمير غازي ولي العهد في ٢٧ منه لتفقد قطعات الجيش ولزيارة المدينة لم يكن قد طرأ تغيير كبير على حالة الهياج. ورافق الأمير في هذه الزيارة كل من رئيس الوزراء ووزير الداخلية. واقيم حفل استقبال بمناسبة مقدمه في حديقة البلدية التي عرفت سابقاً (بحديقة ايمري) تكريماً لوزير المستعمرات البريطاني الذي كان لمجهوداته الفضل في ضم ولاية الموصل

(٨) «الحدباء» هو واحد من اسماء الموصل الدارجة جاء من حدبة لها (نشز) من الأرض كانت تقوم عليه قلعتها القديمة (م).



الى العراق بدلاً من تركيا. ودعي القناصل الأجانب الى الحفلة فضلاً عن وجهاء المسلمين والمسيحيين. وما أن دخل ولي العهد حتى تعالت الهتافات المعهودة وتلتها صرخات – «فلتسقط بريطانيا، فليسقط المستعمرون»– وكان هذا بطبيعة الحال اهانة مباشرة للقنصل البريطاني الذي دعي بصفته الرسمية. وقد أخطرت السفارة البريطانية بالحدث فوراً، لكن يظهر أن الحكومة العراقية لم تتلق عنها تنبيهاً رسمياً. وكنتُ حاضراً وسأبقى أذكر دائماً تلك المشاعر الباردة التي قوبلتُ بها. لقد مرت عدة ازمات من الفورات الشعبية الحادة المعادية لبريطانيا في مصر والعراق، الا أني لم أشهد شيئاً يقرب من الجو المحموم الذي ساد الموصل خلال أيام شهر آب تلك.

استعرض الأمير غازي الجيش في اليوم التالي. وقد دعي الى الاستعراض كل شيوخ العشائر من شمال العراق وخلافاً للعادة لم توجه بهذه المناسبة الدعوة للمقيمين البريطانيين بصورة شخصية. ولم يكن حاضراً من الأجانب غير قناصل بريطانيا وفرنسا وإيران والمفتش العام البريطاني للجيش العراقي ومراسل صحفي بريطاني واحد. وحيّا الجمهور الجيش بحماسة لا نظير لها، ولكن سرية الرشاشات الآلية التي قامت بتنفيذ مخطط المذبحة في سمّيل لم تحظ بالتفاتة رضى والحق يقال، وفي أثناء مرور قطعات الجيش كان بكر صدقي والضباط الأقدمون هم الأبطال الغر وخص الجمهور الأمير غازي بأقوى الهتافات وأكثرها ولم يسمع اسم والده (فيصل) ينطق به ولو لمرة واحدة من خلال الهتافات المتواصلة، اللهم في فترة الصمت الذي ساد المكان أثناء قيام الأمير بتقليد الوسام للعلم المظفر، ومن بين شيوخ العشائر الذين استقبلوا بالهتافات لوحظ الشيخ عجيل الياور شيخ مشايخ شمّر بقامته المديدة وهو الذي أفسح المجال لرجال قبيلته كما مر بنا – كي يواصلوا نهب القرى الآشورية التي جرت فيها القتول.

واقيمت مآدب وحفلات استقبال رسمية في الأيام القلائل التالية، دعي اليها وجهاء المسيحيين. لم يكن لدى هؤلاء أي خيار غير الحضور بغض النظر عما يبطنون من مشاعر وقد أقنع بعضهم بكتابة برقيات لعصبة الأمم وغيرها من المنظمات يعبرون فيها عن رضاهم التام بالخطوات التي اتخذت لسحق (التمرد الآشوري) ولاشك في أن المنظمات التي تلقت هذه البرقيات أنزلتها المنزلة التي تستحقها. انها لم تكن تسوى الورق الذي سطرت عليه. والأمر لا يمكن أن يكون خلاف هذا، فقد راقب المسيحيون بأم أعينهم المحاولات الي بذلت خلال الأيام القلائل الأخيرة لخلق جو لإعلان «الجهاد».

الا أن بعض التحسن أخذ يطرء على الوضع بعدئذ. وصار المسيحيون حتى الأساقفة منهم قادرين على الخروج من منازلهم بعد أن كان يتعذر عليهم ذلك دون التعرض الى الشتائم والاهانات. الا أن الآشوريين ما كان في وسعهم قط ذلك. وفي نهاية شهر تشرين الأول صارت الحالة أدعى الى الاطمئنان وأكثر هدوءاً ظاهرياً على الأقل اذ كان يتطلب وقت طويل لعودة الحالة في الموصل الى ما كانت عليه قبل شهر آب ١٩٣٣.

لا جدال في أن كل ذي علاقة واهتمام بالقضية قد عانى من آثار هذه الحوادث المؤسفة، البريطانيون، العراقيون، الآشوريون، عصبة الأمم كل هؤلاء كانوا فيها. وليس بالمستغرب أن يتبادر الى الذهن في كثير من الأحيان طرح هذا التساؤل: أما كان بالامكان تفادي تلك الأحداث؟ من السهل بمكان أن يبدو المرء حكيماً بعد وقوع الواقعة. لكن يصعب تجنب الاعتراض على تخلي بريطانيا عن الانتداب العراقي قبل أن يتم حل المشكلة الآشورية، والقول بأنه كان ينطوي على أعظم مخاطرة لا يخلو من وجاهة. فبشعب كالشعب الآشوري وهو من أصعب البشر انقياداً وأكثرهم شكاً ومشاكسة، وبطبقة الموظفين العراقيين الحاري الرؤوس القليلي الخبرة بدا الاصطدام ولا مناص منه. وانه لمن الغموض بمكان أن تتقرر مباشرة العمليات العسكرية ضد الشيخ أحمد البارزاني في ١٩٣٢، تلك العمليات التي اضطرت الطائرات البريطانية في اثنائها الى إلقاء قنابل متأخرة الانفلاق على القرى الكردية، في حين ابقيت المشكلة الآشورية الأكثر خطورة بما لايُقاس من غير تسوية. لم يكن من العدل قط أن تترك الحكومة العراقية في أولى أيام استقلال بمواجهة هذه المشكلة. إن المشكلة الآشورية بجوهرها ليست قضية اسكان بل هي قضية سياسية.

ليس لأشدّ المدافعين عن سياسة الحكومة البريطانية في الشرقين الأدنى والأوسط خلال السنوات المائة الأخيرة أن يجرء على القول بأنها كانت سياسة ثابتة على طول الخط. إن المصالح السياسة والتجارية – كقاعدة عامة تميل الى قمع الأحاسيس والنوازع الأدبية التي قد تغالب النفس بين حين وآخر. وادراك هذه الحقيقة في إنكلترا هو أقل مما يدرك في الشرق وفي أوروبا، حيث تحمل الحكومات البريطانية ميكافيلية أكثر مما تستحق عادة، وبنتيجة احداث الصيف الماضي لاجدال في أن الهيبة البريطانية في العراق وفي سائر انحاء الشرق الأوسط كذلك اصيبت برجة عنيفة. فسكنة العراق يرون بأننا خذلنا اصدقاءنا أعدلاً كان رأيهم هذا أم خلاف ذلك. وقلة من الساسة العراقيين قد يشيدون على سبيل الرياء والتملق بالمساعدة التي قدمناها لهم في جنيف. الا أن سواد الشعب لا يخفي ازدراءه. وفي خلال الأشهر الأخيرة الثلاثة التي قضيتها في الموصل لم يزر القنصل البريطاني أو اي موظف آخر بريطاني



مسيحي واحد. ومن المسلمين لم يزره الا أقل من القليل بمبادرة تلقائية. فهم يخشون أن يلوثوا بقطران فرشاة الصداقة للبريطانيين ومن الصعب أن يوجه اليهم اللوم، اذ لا ينتظر منهم أن يدركوا المصاعب الكبرى التي كان على الحكومة البريطانية أن تواجهها في مجهوداتها لحل هذه المشكلة المعقدة.

كان غرض الكتاب تبيان عظم تلك المصاعب ومبلغ تعقيدها. كما أن الأمل المرجى من بسط تفاصيل المذابح فيه، أن تحدث أثراً في تبديد الشائعات التي انتشرت في القارة الأوروبية وغيرها، تلك التي تزعم أن الضباط البريطانيين كانوا موجودين باشخاصهم أثناء ارتكاب هذه الجرائم فلم يفعلوا شيئاً لوقفها.

كان موقف الموظفين البريطانيين في الادارة موقفاً في غاية الصعوبة فهم لا يملكون سلطة اجرائية مهما قلّت. وقد قيل قديماً ان مستشاراً دون مسؤولية لا يمكن أن يصدر منه غير الازعاج عندما لا تتفق نصيحته مع رأي الرئيس المسؤول. فاذا كان المستشار والرئيس المسؤول من جنسيتين مختلفتين وعلى مستوى ذهني متفاوت، ونظرة الى المشكلة متعارضة فان المصاعب ستتضاعف مائة مرة.

إن تصرفات الموظفين العراقيين المحليين من حيث المبدء لا يمكن أن يوجه اليها نقد شديد فبالجو الذي ساد الموصل خلال شهر آب كان يتطلب لها رجل في نهاية الشجاعة والاقدام ليصمد أمام الرأي العام الذي اعتبر كل اذعان لمشورة اجنبية بمقام الخيانة الفاضحة للبلاد.

ومع هذا الأمل بأن يفهم على سبيل محاولة انصاف العراقيين أن يفهم بأن المذابح نفسها انما كانت من عمل وحدة صغيرة من وحدات الجيش. صحيح أن ضعف النفس وبعضه كان ضعفاً فاضحاً، لازم الساسة العراقيين ابان الأحداث وبعدها ولكن لا جدال قط في أن كل المسؤولين العراقيين كانوا يشعرون شعوراً عميقاً بالأسف لما وقع وان كان أسفهم هذا مشبعاً بالارتياح لأن الفقاعة الآشورية انفجرت بالأخير.

# ١٤

## مستقبل الآشوريين

إنّ أحداث الصيف الماضي ١٩٣٣ التي جئت الى سردها في الفصول السابقة، غيرت تماماً من طبيعة مشكلة الأقلية الآشورين في العراق. كان في هذه المشكلة من المصاعب ما يكفي وزيادة في العام ١٩٣٢ عندما داعب الأمل معظم الناس بأن يتمكن الآشوريون من الاستقرار في العراق ولكن ظهر الآن أن هذه الآمال لن يكتب لها الانجاز. واصبح واضحاً أن اغلبية الآشوريين يجب أن يساعدوا على ترك البلاد بأسرع ما يمكن.

يمكن تقسيم الآشوريين في العراق الى ثلاث فئات: فهناك الفئة التي عبر أفرادها دجلة الى سورية ثانية على أثر معركة الديره بون ومكثوا هناك ويناهز عددهم ٥٥٠ رجلاً من غير المحتمل أن يرغب واحد منهم في العودة الى العراق. وان بدا لهم أن الأحوال في سورية بالنسبة اليهم ليست على ما يرام. بل الاكثر احتمالاً أن لا تكون الحكومة العراقية راغبة في عودتهم لو شاؤا العودة. كانت الحكومة العراقية تنفق على اعاشة ذويهم في معسكر اللاجئين بالموصل حتى أيلول من العام ١٩٣٤، وإذ ذاك وافقت السلطات الفرنسية المنتدبة بعد كثير من التردد على قبول إلتحاقهم بمعيليهم في سورية. فاهتبل الفرصة حوالي ١٤٠٠ امرأة وطفل. وهم الآن يعيشون في (الحسكه) الواقعة على نهر الخابور التي تبعد عن الحدود العراقية زهاء أربعين ميلاً. على أن اسكانهم هناك لايعني استقراراً دائمياً ولا يمكن أن يكون كذلك. ومما هو جدير بالذكر ان الحكومة العراقية دفعت للفرنسيين مبلغ عشرة آلاف پاون سترليني تعويضاً لقاء قبولها الأسر النازحة. على ان الحكومة الفرنسية اشارت الى أن هذا المبلغ السخي لن يكفي لتغطية ما سينفق عليهم ان لم يعجل بنقل الآشوريين من سورية.

الفئة الثانية: ما زالت في العراق وهي التي عانت مباشرة من المذابح والنهب في صيف ١٩٣٣، هؤلاء باتوا كما قلنا خائري العزائم، منهاري المعنويات فمعظمهم لم يقم بأي عمل لا قانوني، ولم يكونوا معادين للحكومة العراقية التي برهنت على عجز تام عن حمايتهم. ان



انصار مار شمعون الآن لن يجدوا أي حرج في مبادرتهم القول: ارأيتم؟ لم ننفك عن الترديد بأن الحكومة العراقية تنوي القضاء عليكم. وقد ادركتم الآن بأننا كنا على حق! هذه الفئة ما زالت تعيش في جو من الرعب. وسيمر وقت طويل قبل أن تصحو من تجربتها الرهيبة، فلا يحتمل أن تكون خطراً على الحكومة بأي وجه ولا أن تكون معرضة لخطر ما ببؤس حالها وتعاستها. فقد اتخذت الحكومة العراقية الآن الاجراءات الكافية لحمايتها. ان كثيراً من افراد هذه الفئة لم يعد الى قراه كما اسلفنا. وهم الآن يعيشون على الصدقات الموقوتة في الموصل. ثم أن هناك مشكلة أخرى، مشكلة النسوة والأطفال الذين فقدوا كل معيليهم الذكور في المذابح. وكان من تدابير الحكومة أن توزعهم على القرى الآشورية وتمنح (٨) پاونات لكل امرأة و(٤) لكل طفل. فلم يكتب لهذا المشروع النجاح لأن اللاجئين أبوا مغادرة المعسكر.

الفئة الثالثة: تتألف من أولئك الذين لم تصبهم الكارثة اصابة مباشرة ويمكن تقسيمهم الى جماعتين، أن قرى الآشوريين في اقضية عقره والزيبار ورواندوز، منتشرة بين القرى الكردية وليس من المتوقع أن يصدر عن أهلها ما يعكر صفو الأمن، وليس ثم ما يدل على أن حالهم اسوء بكثير مما كان في الماضي خلا ما نجم عن تغير الظروف والجو السياسي. والموقف في العماديه يختلف على أية حال، ولا سيما في ناحيتي برواري بالا ونيروه ريكان فعددهم يكاد يساوي عدد الكرد. وهم ما زالوا يحتفظون بروحهم العالية السابقة تقريباً، ومع أن الغلاظة التي تصدر عنهم أحياناً قد يعود سببها الآن الى الخوف فان وجودها فيهم أيده سلوكهم في أيلول عقب المذابح وفي يوم تشييع جثمان الملك فيصل في بغداد، اذ خرجت عدة قرى عن كل عرف وعادة باقامتها الأفراح. واتفق أيضاً أن أظهر بعض النسوة الآشوريات في الموصل سلوكاً شائناً مشابهاً بأن بصقن على مواكب العزاء وهي تمر بحيهن. لقد حيل بين كرد العماديه والنهب فكانت خيبة أملهم كبيرة، وصرحوا بخيبتهم تلك علانية عندما بلغتهم أنباء أعمال النهب المريعة التي جرت في الأنحاء الجنوبية من منطقتهم. ليس هناك شك في أنهم كانوا سينتهزون الفرصة بكل شوق ورغبة ليقوموا باداء دورهم. ولو أقدم الآشوريون في حينه على عمل أخرق لعنت لهم الفرصة والأمر محتمل الى درجة كبيرة. ويشاء حسن الحظ أن يحكم العماديه (ومازال) قائمقام في الغاية من الكفاءة والحزم. فأي قائمقام غيره ما كان على أغلب الاحتمال يستطيع السيطرة على الموقف ويمنع أي اضطراب خطير في العماديه خلال صيف العام ١٩٣٣، حاز مجيد بگ ثقة الآشوريين الى درجة لم يرق اليها أي موظف عراقي آخر، وما دام هو في مركزه الحالي فلن يتوقع حصول ما يعكر صفو الأمن وقد ادركت الحكومة هذا فاستبقته في الموصل مدة اثني عشر شهراً بعد المذابح فتأخر بذلك الترفيع الذي

هو من حقه.

وكذلك ادركت الحكومة العراقية أن مصلحتها ومصلحة الآشوريين تتفق في السماح لكل آشوري بمغادرة البلاد ان شاء. صحيح أن بعض الموظفين اظهروا دلائل على رغبتهم في اقناع الآشوريين بالبقاء اعتقاداً منهم على ما يبدو بأن وصمة عار ستلحق باداراتهم الطيبة السمعة ان رغب أي آشوري في مغادرة البلاد. الظاهر أن هذه المرحلة قد مرت. وعلى أية حال فقد شكلت لجنة للتحقق من رغبات الآشوريين ولما كان ميجر تومسن رئيساً لها فلم يعد ثم صعوبة في معرفة رغبة الآشوريين الحقيقية.

مسألة التالية: كم هو عدد من يرغب في ترك البلاد؟ إن عدد الآشوريين في العراق غير معلوم بشكل دقيق. شأنهم في ذلك شأن الكرد والعرب، لكن يمكن تقديره بعشرين الفاً أو خمسة وعشرين. ان اكفأ المحققين وأكثرهم حياداً سيجد بالتأكيد أن تسعين بالمائة منهم يريد الرحيل، وقد لا يبقى في الأخير الا بضع مئات منهم. ساورتني شكوك حول نيات الآشوريين الأصلاء غير اللاجئين وهم جماعة (برواري بالا) الا أن آخر المعلومات أيدت الانطباع الحاصل وهو أنهم أيضاً لايريدون البقاء. في خريف ١٩٣٣ كانت هناك حركة بيع مواش وقطعان غنم عمت كل القرى الآشورية وهو عمل فيه من الحمق والطيش ما فيه. فقد باعوا بأبخس الأثمان. وعزف أهالي بعض القرى عن البذر للموسم الشتوي رغم التأكيد لهم بألاّ أمل لهم البتة في امكان مغادرة البلاد قبل صيف العام ١٩٣٤ بوصفه أقرب موعد. ان كل هذه المؤشرات تصلح لتكون برهاناً على ما عقدوا العزم عليه.

مع رغبة الجميع في ترك البلاد، فانهم ما كانوا يريدون أن يؤخذوا الى مكان يجمعهم كافة. فالحزب المعارض لمار شمعون ما زال حياً يرزق وزعماؤه اعلنوها صراحة بأنهم يرفضون الذهاب الى الموضع الذي سيكون فيه مار شمعون. وقبل مغادرتي الموصل في شهر تشرين الثاني ١٩٣٣ زارني خوشابا وقال لي أنه مدرك تماماً بأن الآشوريين لن يحظوا قط بشروط زراعية جيدة كتلك التي وجدوها في العراق. هذا وبسبب ما وقع فقد بات من المتعذر عليهم البقاء. الا انه هو واتباعه لايريدون الحياة في البلاد التي سيختارها مار شمعون اذا ما سمح له بممارسة أي نوع من السلطة الزمنية وردد خوشابا هذا القول مرة أخرى كما ردده اصدقاؤه. وطلب اخطار عصبة الأمم بذلك. لا يمكن تقدير قوة الحزبين تقديراً صائباً، ربما كان الحزب المعارض لمار شمعون يمثل ٢٥٪ الى ٣٣٪ من المجموع الحالي لكن يستحيل على أي امرء أن يؤكد الى أي حد قد تصل سلطة زعماء الأفخاذ على سواد الآشوريين ومقدار درجة تمثيلهم



لهذا السواد، مثل ملك خمو البازي وملك نمرود الجيلي. ومن الثابت أن كثيراً ممن لا يعارض مار شمعون كان يشعر بسوء قيادته. الا أن احداث ١٩٣٣ وامتناع الحكومة عن تعويض الأبرياء لما فقدوه أحدثا رد فعل لصالحه.

وظل الحزبان يتبادلان شعور العداء والنفرة. وفي أوائل شهر تشرين الثاني ١٩٣٣ قام عدد من رؤساء الآشوريين من الحزب المعارض بزيارة معسكر اللاجئين في الموصل واذا النسوة البازيات والتخوميات يهجمن عليهم في الحال وهن يصرخن في وجوههم "أنتم الذين اقنعتم رجالنا بأن يصدقوا وعود الحكومة فقتلوا جميعاً". ولم ينقذهم من الضرب الشديد الذي تعرضوا له الا وصول ميجر تومسن. ومالك خمو البازي نفسه ما كان يجرء حتى على الاقتراب من المعسكر!!

في نهاية شهر كانون الثاني التالي وقع اشتباك بين أعضاء الحزبين اقتضى على أثره أن يوضع عشرة من المتشاجرين وراء القضبان. من المهم أن تؤخذ الخلافات بين الحزبين بنظر الاعتبار عند اختيار موضع سكنى جديد. ومن المحتمل ان يحتج مار شمعون على هذا لأنه ما زال يأمل في أن يحشر الآشوريون على أرض واحدة وقد يعني هذا وجود أمل في قيام شيء اشبه بالوطن الآشوري. نقول هذا وان كان قولنا سيؤلم بعضهم. والخير كل الخير أن يدرك أولئك الذين يهمهم الأمر هذه الحقيقة بسرعة ولمار شمعون أن يحتفظ بسلطته الروحية أينما كان الآشوريون شأنه في هذا شأن سيادة بابا روما على الكاثوليك في كل أرجاء المسكونة ولن يتوقع أكثر من هذا واذا قبل المشروع الذي سنشرحه في آخر هذا الفصل القاضي باسكان الآشوريين في غينيا البريطانية، فان المساحة الوافرة تكفي لاجتناب اسكان الحزبين في مجاورة مزعجة.

عندما التأم مجلس عصبة الأمم في شهر تشرين الثاني ١٩٣٣، وجد مجازر الآشوريين في جدول اعماله. بسط المندوبون العراقيون قضيتهم كما وردت في الكتاب الأزرق الذي هيأته الحكومة العراقية. واعترفوا بان أعمالاً شائنة ارتكبها الجيش النظامي وصرحوا بان تلك الأعمال الاجرامية تستحق العقاب الشديد مهما بلغ الاستفزاز المؤدي اليها، وقد أدينت فعلاً. وردد السرّ جون سيمون عين الأقوال وزاد: أن أية محاولة لتوزيع اللوم ليست موضع بحث والنقطة الجوهرية الراهنة هي ضمان مستقبل الآشوريين الا اذا كان كلّ من الحكومتين البريطانية والعراقية على قناعة تامة بأن هذا لا يمكن أن يتحقق الا بضمان موطن سكنى جديد للآشوريين خارج العراق.

ووجه انتقاد شديد لعصبة الأمم ولبريطانيا العظمى لتقاعسهما عن اجراء تحقيق في احداث الصيف الأخير ولإخفاقهما في انزال العقاب بالضباط المسؤولين عنها. الا انه يصعب أن يتبين امكانية اتخاذ اجراء هذا. فالعراق اليوم دولة مستقلة ولا شك في أنها سترفض أي تحقيق تطلبه العصبة وهناك خطورة عظيمة في محاولة ارغام يُوجِد كما ذكرنا في الفصل السابق خطورة عظيمة لقيام مذبحة للمسيحيين في الموصل وما جاورها من المناطق لايجرء أي مسؤول على تحمل تبعاتها. قد يمكن ايقاف الاضطرابات وأعمال الشغب بدرجة ما من السرعة. الا أن وقفها بالسرعة المطلوبة للحيلولة دون موت مئات من الناس على الأقل أمر غير ممكن اذا أخذنا بنظر الإعتبار حالة الجيش العراقي النفسية وقد يكون في الاستسلام والخضوع ازاء هذا التهديد من الخسة والدناءة ما فيه، لكن ليس ثم خيار ربما أمكن ممارسة ضغط دبلوماسي قوي على الحكومة العراقية كي تقوم هي بتحقيق. ويمكن أيضاً أسداء النصح والاشارة الى أن تفاصيل الفظائع التي ارتكبها الجيش العراقي نشرت في كل صحف العالم وان اسم العراق النظيف قد لطخ بالسواد. وأن خير ما يفعله العراق هو تطهير هذا الإسم بقيامه بتحقيق خاص وانزال العقاب بمن يثبت عليه الجرم. وقد يكون الشروع بمثل هذا التحقيق الآن غير عملي نظراً الى حالة الشعب النفسية ومزاجه. الا أن ذلك سيكون ممكناً عندما يهدأ الوضع نوعاً ما. والحجة القائلة أن الجيش لن يصبر على مثل هذا التحقيق ليست بالحجة السليمة. فالجيش العراقي تمزقه الانقسامات الداخلية ومما يدعو الى الارتياح مقدرتنا على القول أن عدداً كبيراً من ضباطه عبروا عن استنكارهم واستفظاعهم الشديدين لما وقع في الشمال وعلى أية حال، أن مستقبل العراق سيكون مظلماً لو قدر له أن يُحكم بالجيش[1].

وافق مجلس عصبة الأمم على بيانات بريطانيا العظمى والعراق. وتم تعيين لجنة خاصة للتحقيق في امكان ايجاد مواطن استقرار جديدة للآشوريين خارج العراق.

حتى تاريخ كتابة هذه السطور وبعد مرور أكثر من سنة واحدة على مذبحة سمّيل، نجد والأسف يغمرنا أن الآمال في امكان نقل الآشوريين من العراق بسرعة قد خابت وكانت الصعوبة ايجاد موطن يرحلون اليه. وفي أوائل ١٩٣٤ لاحت بارقة أمل في امكان اسكانهم في جنوب البرازيل حيث ثم مزارع تملكها شركة بريطانية باشرت في استصلاح بعض الغابات الواقعة على نهر پارانا Parana ووافقت الحكومة البرازيلية على المشروع وهي مترددة. وفي شهر شباط ارسلت عصبة الأمم اليها لجنة استقصاء مؤلفة من العميد براون القائد السابق

(١) هذه النبوءة تحققت بعد أقل من ثلاثة أعوام (م).



لوحدات الليڤي الآشوري لعدة سنين وميجر جونسن عضو لجنة نانسن Nansen[2] للاغاثة في جنيف ومستشار المفوضية السويسرية في البرازيل وكان التقرير الذي قدمته مرضياً. فمع اختلاف الجو وغير ذلك بدا أن ليس ثم أي مانع يحول دون نجاح الآشوريين وصلاح حالهم في البرازيل. لكن بدأ يتضح لسوء الحظ أن الرأي العام في البرازيل كان يعارض في أي هجرة آشورية جماعية، فقد شاعت أنباء خبيثة عن طباع الآشوريين الحادة العنيفة وخيف أن يستخدموا بمثابة مرتزقة لطرف على طرف آخر في الحروب الأهلية التي تندلع كثيراً في تلك البلاد، مخاوف كهذه لا أساس لها قط. ولا نكران في أن للآشوريين تاريخاً مليئاً بالحروب، الا أنهم لم يخوضوا حرباً الا لما يعدونه حقاً في حماية أنفسهم. وليس من المحتمل أبداً أن يتورطوا في خصومات الآخرين. وكان ثم مخاوف - ربما بدوافع أكثر وجاهة - في أن الآشوريين لن يأخذوا بسبيل الزراعة في موطنهم الجديد بل سيميلون الى التجمع في المدن المزدحمة.

ووجد فضلاً عن هذا، اعتراضات حول دخول الشرقيين البرازيل. الآشوريون هم شرقيون بلا جدال. الا أنهم ليسوا من الزنج كما اعتقد بعض البرازيليين. وهم كذلك وبالتأكيد من أسهل الشرقيين اندماجاً بأي شعب يعايشونه. وليس بخاف أيضاً أن عدداً كبيراً من السوريين يسكن البرازيل وقد اعطت أغلبية ساحقة منهم البرهان على صلاحهم كمواطنين ممتازين.

من المحتمل طبعاً أن تعيد البرازيل النظر في قرارها، الا أنها في عين الوقت مضطرة الى احترام الرأي العام الساخط ويبدو أن قانون الهجرة الذي سنته حكومة تلك البلاد مؤخراً اقفل الباب بوجه الآشوريين لردح من الزمن.

إن فشل مشروع البرازيل كان خيبة أمل كبيرة، وظلت المشكلة فترة من الزمن لا تجد لها مخرجاً واللجنة التي شكلها مجلس العصبة في شهر تشرين الأول ١٩٣٣ لغرض توطين الآشوريين، قامت بارسال نداءات عاجلة الى حكومات عدد من البلدان بحثاً عن أي امكانية

(٢) نسبة الى المستكشف الشهير النرويجي فريديوف نانسن (١٨٦١-١٩٣٠) برحلاته الى گرنيلاند والقطب وكان عالماً شهوداً له واستاذاً من جامعة وفي ١٩٢٠ منحته عصبة الأمم الأعظم مهمة انسانية بتعينيه مندوباً سامياً للاشراف على اعادة أكثر من نصف مليون اسير حرب من الجيشين الالماني والنمساوي - المجري. السوڤييت لم يكونوا يريدون التفاوض مع عصبة الأمم أو يعترفون لها بالأولوية الا انهم تفاوضوا مع شخص نانسن وفي ايلول ١٩٢٢ اعلم مجلس العصبة بان مأموريته تكللت بالنجاح وانه اعاد ٤٢٧,٨٨٦ اسيراً. وفي آب من عين السنة عين رئيساً تنفيذياً دولياً للمعونة الروسية. وفي ١٩٢٢ أختير لجائزة نوبل للسلام فاستخدم الهبة المالية لاعمال انسانية وانشأ صندوقاً دولياً باشرافه لمتلقى معونات مالية وتوزيعها على الجماعات المتضررة في العالم بغض النظر عن الدين أو اللغة والقومية. ظلت تكنى باسم بعد موته (م).

هجرة الآشوريين الى تلك البلاد أو الى مناطق فيما وراء البحار، ومن بين من فوتح بريطانيا العظمى وحكومات الدومنيون وفرنسا وبلجيكا وهولندا واسبانيا والبرتغال وتركيا والأرجنتين، وفي عين الوقت بوشر ببعض التحقيقات الخاصة ولاسيما في إنكلترا حول وجود الآشوريين ضمن أراضيها، ورأى كثير من الإنكليز أن الامبراطورية ستفيد من اسكانهم في أراضيها، فقيمتهم كمحاربين اشداء ستكون ذخراً. وهم مصدر اقتصادي من أحسن ما يكون، لكن لم يبد أي عضو في الدمنيون استعداداً لقبول مهاجرين آسيويين. وفي قبرص لا توجد مساحات كافية من الأرض. والآشوريون انفسهم لا يريدون الذهاب الى افريقيا حيث الأراضي المرتفعة في (تانجنيقا) مناسبة جداً لهم، وان وجد فيها وفي (كينيا) خليط عجيب من القوميات كان يكفي ليسلم الادارة المحلية الى الحيرة والارتباك.

وكانت سورية من البلاد التي أقترحت لتوطينهم خارج الامبراطورية البريطانية لكن الانتداب الفرنسي هنا لن يدوم الى الأبد. وسيجد الآشوريون أنفسهم مرة ثانية خاضعين لحكم الأغلبية المسلمة هذا بصرف النظر عن أن اللاجئين الأرمن من تركيا سبق فاشغلوا كل الأراضي الميسورة هناك. ومن البلاد الأخرى المقترحة قد تبدو الأرجنتين البلد المثالي لا سيما مناخياً ولكن ليس ثم ما يحمل على الظن بأن حكومة البلاد ستسمح بدخول عدد كبير من الآشوريين خصوصاً بسبب الكارثة الاقتصادية التي تعانيها البلاد الآن.

إن اتصالات لجنة عصبة الأمم لاسكان الآشوريين قد اسفرت عن استجابتين قد يقال أنهما تبشران بالخير، الأولى من الحكومة الفرنسية التي كتبت في ٢٤ من شهر أيلول تقول أن اسكان عدد من العائلات الآشورية في المنطقة التي ينحرف عنها نهر النيجر (على مسافة قصيرة من مدينة تمبكتو) قد يمكن التفكير فيه. ونوهت الاجابة الفرنسية بأنه يجب أن تتم دراسة دقيقة ومستفيضة للتأكيد من نجاح المشروع. فالمناخ وحده قد يحبط عملية التوطين من أساسها.

كانت الاستجابة الثانية من وزارة الخارجية البريطانية. وبفضل موظفين راحوا يبذلون كل ما في وسعهم لايجاد حل للقضية الآشورية. فبعد ان اشار وزير الخارجية في الرد المؤرخ في ٢٢ من أيلول ١٩٣٤ الى الصعوبات الهائلة التي تكتنف البحث عن موطن مناسب للآشوريين، ذكر ان المحل الممكن الوحيد في مستعمرات الامبراطورية البريطانية هو كما يبدو منطقة روپونوني Rupununi في غيانا البريطانية فكتب ما يلي[٣]:

(٣) موقعها في شمال الشرقي من امريكا اللاتينية بين فنزويلا (غرباً) وسورينام شرقاً. كانت تسمى غيانا البريطانية قبل الاستقلال (م).



"الأراضي واسعة مترامية، واسعة بالقدر الذي يستوعب كل الآشوريين الراغبين في ترك العراق، وهي حالياً غير مسكونة، ترعى فيها قطعان كبيرة من الماشية والخيول. والظاهر أنها انسب استصلاحاً لتربية الأبقار، وطاقاتها الزراعية لم تختبر بعد لكن يعتقد بوجود مساحات محددة صالحة للزراعة بما يكفي لتأمين حاجات الآشوريين المستوطنين مع مواشيهم. وعلى أية حال فمن الضروري بمكان ان تجرى اختبارات أدق، على أن يولى اهتمام خاص بالاعتبارات الصحية والمناخية وأحوال الرعي والزراعة قبل أن يتقرر بصورة قاطعة صلاحها للاستيطان الآشوري. يبدو لحكومة جلالته انه لأمر جوهري القيام بتحقيقات مستقلة محايدة تجري موقعياً لهذا الغرض تحت اشراف عصبة الأمم، لتقع موقع قبول عند مجلس العصبة وعند الآشوريين انفسهم قبل اتخاذ أي قرار. وترى حكومة غيانا البريطانية أن اللجنة المنتدبة ستحتاج الى قضاء ثلاثة أشهر في المستعمرة لانجاز مهمتها بشكل جيد...

الأرض المشار اليها هي ملك لحكومة غيانا البريطانية. الا أن بعض مساحات منها كانت قد أعطيت بالايجار للقطاع الخاص، وأكبر مساحة مشغولة بالايجار هي لشركة استصلاح (ربونوني) التي تتصرف الآن بألف وخمسمائة ميل مربع تقريباً، مما قد يكون أفضل منطقة للرعي في الأرض كلها، ولذلك أتخذت حكومة غيانا البريطانية الخطوات الضرورية لاستخدام ضمان الخيار المنصوص عليه في عقد الإيجار اذا ما وافق مجلس العصبة على مباشرة المشروع، وذلك بشرائها كل موجودات الشركة المشار اليها بمبلغ خمسة وثلاثين ألف پاون سترليني وفي أي وقت سابق للعشرين من شهر آذار ١٩٣٥ والموجودات لاتتضمن فحسب بدل ايجار الأرض، بل مقداراً من الماشية والخيول والمباني، وكل هذا سيكون نواة جيدة لأي مشروع استيطان... وفي المنطقة بعض المستوطنات الهندية التي حددت تحديداً واضح المعالم وسوف تستثنى من الأرض المعروضة للاستيطان الآشوري على أن مساحة هذه المستوطنات لا تزيد عن ٨٥٥ ميلاً مربعاً من أصل المساحة العامة البالغة ثلاثة عشر ألف ميل مربع وموقع هذه المستوطنات لن ينشأ عنه ازعاج للهنود باستيطان الآشوريين، والعكس يصح أيضاً.

أن مناخ اقليم (ربونوني) هو استوائي اذ يقع في درجة شمال خط الاستواء الا أن المعروف عنه بأنه صحي، وان كان يختلف تماماً عن المنطقة التي اعتاد الآشوريون العيش فيها. وهناك جزآن فيها يرتفعان عن سطح البحر بمقدار يتراوح بين ألفين وثلاثة آلاف قدم. وباقي الأقليم هو بطيحة معشوشبة ومعظمها أرض متموجة متوسط ارتفاعها ثلاثمائة قدم وفي الأجزاء

المنخفضة منها قد يبلغ ارتفاع الماء بها أثناء المواسم المطيرة القدم الواحدة حتى أربع أقدام. ودرجة الحرارة تتراوح بين ٩٠,٩ درجة فهرنهايت و٧١,٥ درجة[٤] والليالي معتدلة البرودة دائماً، ومعدل سقوط الأمطار يتراوح ما بين ٥٥ و٨٠ انجاً. وهناك موسما أمطار متمايزان. ولعل الصعوبة الكبرى التي سيواجهها المستوطنون هي المواصلات. فليس ثم طرق كثيرة في الوقت الحاضر، والأنهار ليست صالحة للمواصلات النهرية بسبب التيار السريع. وقبل مجلس العصبة بعرض الحكومة البريطانية. فأرسل لجنة الى غيانا للمعاينة والتدقيق واختير (العميد بروان) أيضاً عضواً يرافقه خبير زراعي ايطالي الجنسية ولم تمثل دائرة اغاثة (نانسن) في اللجنة هذه المرة.

تركت اللجنة إنگلترا في أوائل تشرين الأول. ومن المنتظر أن تفرغ من تقريرها في أوائل السنة الجديدة. فاذا ارضى التقرير ذوي العلاقة فان مشكلة المحل الذي سيذهب اليه الآشوريون ستنحل لتبقى المشكلة الأخرى وهي تمويل المشروع. لما كان مشروع البرازيل قيد الدرس. قدر له مبلغ ٣٢ پاون لتغطية نفقات سفر واسكان كل فرد يغادر العراق رجلاً كان أم طفلاً أم امراة وقد كان في التقرير شيء من الغلو على أن التكاليف العالية لسفرة طويلة الى بلاد كالبرازيل كانت واحدة من أولى الاعتراضات على ذاك المشروع وكنا قد ذكرنا في موضع سالف من هذا الفصل أن عدد من يعتزم الرحيل اخيراً غير معلوم. اذ قد يعدل منهم عدد في آخر لحظة عن سفر طويل مضن ومواجهة مستقبل غامض في بلد مجهول، والهدوء الذي ساد العراق في السنة التالية قد يكون عاملاً من عوامل تبديل مخاوفهم الى حد ما وعلى أية حال فهناك ما لا يقل عن النصف يرغب في مغادرة العراق.

أما بالنسبة الى الباقين، فهناك وجهة نظر تفترض أن معظمهم سيؤثر البقاء أو انهم سيغادرون جميعاً. إن مار شمعون الذي سلخ العام الماضي كله متنقلاً بين جنيف ولندن عانى خلالها انهياراً عصبياً (أعضاء أسرته ما زالوا في قبرص) وسيعمد بلا ريب الى استخدام كل نفوذه لاقناع كل الآشوريين بمغادرة العراق اذا كان الموطن الجديد مناسباً لذا يمكن التأكيد أن عدد من سيرحل لن يقل عن عشرة آلاف ومن المحتمل جداً أن يتضاعف. فعلى أساس تخصيص ٣٢ پاون سترليني لكل رأس سيقتضي تأمين ما لايقل عن ستمائة ألف پاون نفقات ترحيل عشرين ألفاً الى البرازيل. ومع أن النفقات المقتضية للسفر الى غيانا البريطانية لن تكون أقل من نفقات السفر الى البرازيل (ولنقل مائة وعشرون ألف پاون لعشرة آلاف شخص) فالمتوقع هو أن تكون نفقات الاسكان أقل من هذا المبلغ بعض الشيء. وعلى كل فان

(٤) تعادل في درجة المحرار المئوي ٣٩ و٢٨ على التوالي تقريباً (م).



نفقات السفر والاسكان المبدئية لعشرة آلاف شخص لن تزيد كثيراً عن ربع مليون پاون. فاذا قرر مغادرة العراق ضعف هذا العدد وهذا ليس بالمستبعد، فان نصف مليون پاون هو تقدير متحفظ ومعقول للمال الذي يجب تأمينه فمن سيتكفل به؟ الحكومة العراقية اعلنت رسمياً بأنها ستساهم بأقصى ما تسمح به مواردها المالية، ولكن ليس هناك من يقترح مساهمتها بأكثر من مائة ألف خصوصاً وان قيامها بنفقات نزلاء معسكر اللاجئين وغير ذلك من أعمال الاغاثة قد كلف العراق عشرين ألف پاون للسنة الماضية. وهنا علينا أن لاننسى وجود معارضة من الصحافة ومن المجلس النيابي في دفع أي مبلغ مهما كان. فقد طرحت الحجج القديمة وهي أن العراق ليس مسؤولاً عن الكوارث والويلات التي اصابت الآشوريين وان العراقيين لم يدعوهم الى بلادهم وهي حجج دامغة لا سبيل الى تفنيدها لولا الأحداث المؤسفة، وان وجب عليهم الاقرار أن عراقهم ما كان له حظ في الوجود اليوم لولا المبالغ الطائلة التي انفقتها بريطانيا العظمى بسخاء.

من واجب الآشوريين أن يساهموا مالياً بشكل مناسب ايضاً. لقد كانوا قبل صيف ١٩٣٣ يعيشون في بحبوحة. اذ عرفوا بالحرص الشديد والتقتير وبمقدرة عجيبة على اكتناز المال. وأنك لترى الكثير منهم يحمل مبالغ قد تزيد عن الخمسين من الپاونات الذهبية. واذكر مرة أني سألت قائمقام العماديه عما اذا كان يعتقد بأن الآشوريين يملكون المقدار الذي يشاع عنه من المال؟ فالتفت الى نائب عريف آشوري كان في الغرفة وقال مستفسراً: لديك مائة پاون ذهبي أليس كذلك؟ فرد الآشوري وهو يبتسم (أجل) وقد تبين أن عدداً من المقبوض عليهم الذين جيء بهم الى الموصل في أواخر شهر آب بعد القتال، كان الفرد منهم يحمل من ٥٠ الى ٦٠ پاوناً ذهبياً. اعيدت اليهم طبعاً عندما اطلق سراحهم، وهناك آشوري ظل يتردد مراراً راجياً أن يسمح له بشرطي يرافقه لمساعدته في استخراج ما قيمته ٦٠ پاوناً من الحلي الذهبية كان قد دفنها في الجبال. كثير من الآشوريين أيضاً كانوا قد اقرضوا جيرانهم الكرد مالاً وقد سبق فذكرنا أن خسائر الآشوريين جراء الاضطربات قد تعادل خمسين الف پاون ان قيمت بالنقد بل قد تكون أكثر من هذا بكثير، ومع هذا فان القسم الذي لم يصب بأذى مباشر ما زال يملك مالاً كثيراً ولابد أن في وسعهم تأمين خمسة وعشرين ألفاً من الپاونات أو أكثر في الحال كمساهمة في نفقات سفرهم حتى في هذه الحالة يجب أن يؤمن مبلغ ضخم قد يناهز أربعمائة ألف پاون، وفي جنيف صرح السر جون سيمون أن الحكومة البريطانية على استعداد لتقديم المساعدة المالية اذا ما شاركت الدول الأخرى العضوة في عصبة الأمم. ولم يناقش مجلس العصبة حتى الآن هذا العرض، لكن من الواضح أن قلة من الدول ستبدي استعداداً ما

للمساهمة بأي مبلغ كان، والمعلوم أن عدداً كبيراً منها ما زال متأخراً عن دفع حصته العادية من المال للعصبة. ولا مفر من أن هذه الدول ستشير الى التصريح الذي أدلى به مندوب بريطانيا العظمى لدى العصبة، أمام لجنة الانتدابات الدائمة في شهر حزيران ١٩٣١[٥]. وقد أوردناه في فصل سابق نصاً. وقد تستطيع الحكومة البريطانية الادعاء بأن حوادث صيف العام ١٩٣٣ المؤسفة التي حتمت نقل الآشوريين من العراق، إنما كانت نتيجة أخطاء العراقيين أو الآشوريين أو كليهما معاً. ولكن من الصعوبة بمكان إقناع الدول الأخرى بأن "المسؤولية الأدبية" لا تعني "المسؤولية المالية" ايضاً.

## الآشوريون والتبعات البريطانية

**«المقال التالي نشرته جريدة «جورنال دي جنيف» في السابع عشر من أيار ١٩٣٤ وهو تعليق يعبر تعبيراً جيداً عن الرأي العام في أوروبا[٦]**

وجب على مجلس العصبة (عصبة الأمم) ان يصدر هذه الايام قرارات ذات اهمية استثنائية في قضية طال امد التصدى لها بالحل وهي مصير الآشوريين. من ناحية نظرية هي وجوب مناقشة مسألة نقل اللاجئين الى مكان قصي هو بلاد البرازيل. ومن ناحية عملية فالأمر يختلف تماماً والمسألة غير مسألة الهجرة والحرص حتى هذه اللحظة على ايجاد محل لهم يضمن لهذا الشعب الصغير الأمن والنجاة من خطر الانقراض. فضلاً عن الصعاب التي تواجه مشروع نقلهم الذي لايمكن ان يتصور البدء به قبل مرور أشهر عديدة.

الرأي العام البرازيلي ليس متحمساً للقبول بهجرة اللاجئين الى البرازيل والاعتراض على ذلك لايخلو من وجاهة. وهو ان بريطانيا العظمى التي كانت قد أستخدمت الآشوريين وقبلتهم في جيشها برواتب زهيدة هي المسؤولة على تأمين مكان لهم في الأراضي البريطانية الواسعة الارجاء. لا ان تقذف بهم عبئاً على الشعب البرازيلي، وملجأ لهم في بلاده. وها هنا تكمن القضية وتقف على ارضيتها الصحيحة: انها مسؤولية بريطانيا العظمى.

ماذا كان عليها ان تقدمه؟

حتى هذه اللحظة تركت المسألة المالية على عاتق العراق واقتصر عملها على الاستنجاد بعمل اكتتاب سريع بوصفها عضواً في عصبة الأمم. لكن أما بإمكانها الإقرار بان مصالحها

(٥) انظر الفصل السادس [ستافورد].

(٦) اثبته مؤلف الكتاب بنصه الفرنسي دون أن يحاول ترجمته الى الانكليزية. وكانت الأصول تقضي باثباته بلغته. الا اننا قمنا بترجمته اتماماً للفائدة ولأن القليل من قرائنا من له وقوف على اللغة الفرنسية (م).



وواجباتها هي ذات طابع أناني. مثلما يبدو على سبيل الصدف كموقف پولندا أو المكسيك مثلاً؟

إن إنتداب بريطانيا على العراق امن لها كنزاً ثميناً للغاية ولندن والحالة هذه وفي أثناء البحث عن حل للمشكلة تريد أن يجيز لها الحل المحافظة في البلاد العراقية على كلّ منافع الانتداب بأقل ما يمكن من الاعباء والوجائب . حررت العراق من الانتداب لكنها ابقت يدها العليا على كل الثروات النفطية وأحتفظت لنفسها ببعض المواقع الستراتيجية. وأُعطي لها القول الفصل في كل خلاف أو خصومة. أو ليس العراق على طريق الهند؟

بفضل يدها العليا فانگلترا هي واضعة اليد على مطارات العراق. وهي في هذه الساعة تحرس تلك المطارات بالليڤي الآشوري الذي يكلفها نفقات أقل بكثير من الجنود الانگليز وتضع فيه ثقتها أكثر مما تضعها في الجنود العراقيين. إن وفاء الآشوريين لها مؤكد لا شك فيه لأنهم يعتبرون بريطانيا العظمى حاميتهم وينزلونها بمنزلة المدافع الوحيد الممكن عنهم.

الا أن العراق يطمح الى استقلال تام. وهذا حق وليس مما يلام عليه والوفد العراقي المدعو ينظر بنفرة الى التحكم الانگليزي فمثلاً في استخدامهم الآشوريين وعدم تحمل مسؤوليتهم بالأخير. انهم يستبعدونهم عن أبسط البراهين لصفة الشعب أو القومية جلباً لرضا العراقيين مع الاحتفاظ بعين الوقت بكل ما يمكن من الفوائد والمنافع التي جاء لهم الانتداب بها من دون تكبد نفقات أو تحمل مسؤولية بهذا تدع لندن العراقيين يعملون ما يشاؤون تاركةً الآشوريين لحكم القدر يجيب المندوبون البريطانيون على هذا بان العراق بلد مستطلّ ويبقى علينا ان نتذكر ان (ميجر يونگ) الممثل البريطاني في عصبة الأمم قد صرح في تشرين الثاني ١٩٣٠ امام لجنة الانتدابات الدائمة بان نفوذ الموظفين البريطانيين قبل تحرر العراق من الانتداب لم يكن فحسب ثابتاً ومقيماً بل كان بتفاهم ورضا.

واضح بان المسؤولية البريطانية لافكاك منها وانها مرتبطة. ومصلحة لندن هي أن تثبت بان وضع الآشوريين في العراق «طبيعي» وان كل التقارير الرسمية البريطانية كانت مهدئة ومتفائلة ومسكنة، وهي للأسف الشديد تناقض وكذب لايأتلف والتقارير الواردة من هجمات خصوصية بريطانية أو حيادية.

أخيراً وحفظاً لماء الوجه تقوم لندن وبغداد اليوم بمعارضة ايفاد مندوب لجنة (تحقيق) أو إغاثه دون ريب. لأن كلا الطرفين يخشيان ظهور ما لا يودان ظهوره ويحرصان على اخفائه .

أما هذا اعتراف صريح واضح؟

(*) انظر الوثيقة الرسمية لمجلس العصبة الأمم رقم C. 943. M. 262. VI 1930.

في حالة لو كانت معلوماتنا صحيحة فان الوضع الآشوري في العراق يزداد خطورةً باطراد. الاطفال الذين هم دون سن السابعة لم يبق منهم على قيد الحياة غير القلة بسبب نقص الغذاء في الشتاء الأخير واذا تأخر تحرك العصبة فلن يتبقى الكثير من اللاجئين لينقلوا. ان المفكرة المنذرة بالعواقب السيئة تطالب عصبة الأمم القيام بواجبها قبل فوات الأوان. على العصبة أن تطلب من ممثلي بريطانيا العظمى في جنيف ان لايبقوا منشغلين بالاهتمام بمصالحهم الخاصة فحسب كعادتهم حتى الآن، بل أن تعتبر شرف بريطانيا هو الآن في مهب السريح. وانها لقادرة على التبرع باكثر من بضعة ملايين (في كانون الأول ١٩١٧) بمقابل خدمات الآشوريين كانت قد وعدتهم بالاستقلال.

(*) انظر تصريح العقيد ج. ج. مكارتي J.J. Maccarthy رئيس البعثة العسكرية البريطانية الى بلاد فارس اثناء الحرب (المأساة الآشورية. لكاتب مجهول ١٩٤٣ ص ١٤) في يومنا هذا ولأجل دواعٍ اقتصادية أستتخلى لندن عن الآشوريين لتتم تصفيتهم؟ أكلمة «تعهد» بريطاني لا قيمة له يزيد عن التعهد البريطاني لبلجيكا؟

نحن نرفض التفكير بان ممثلي بريطانيا العظمى سوف يعارضون من كل قلبهم دخول لجنة تحقيق دولية الأراضي العراقية. او انها تريد أن تتخلي امام العالم والتاريخ عن مسؤولية تنوء بها بضخامتها.

وبعين المستوى نرفض تخلي عصبة الأمم عن واجب يمثل هذه الحساسية والدقة ويهتك ستر العدالة. ونرفض ان يتم اخضاعه للروتينيات والتكنيات المكتبية وان لايخضع للمباديء الأدبية والانسانية التي كانت السبب في انشاء عصبة الأمم...

★★★

إن دافع الضريبة البريطاني المسكين له أن يسأل وبحق: "أما كان في الإمكان إجتناب كل هذا؟" ربما كان ممكناً، وعلى كل حال قد يكون بالوسع تخفيف العبء على شكل قرض بضمان. من الضروري جداً أن لا يُعوّد الآشوريون على الدلال والتواكل أكثر مما دللوا وتواكلوا. إنهم مهيئون تماماً لتوقع الحصول على كل شيء مقابل لاشيء. وهذا واحد من الأسباب الرئيسة للتفسخ الذي أصاب بناءهم الخلقي. لا سبب قط يدعو الى إعفائهم من تسديد معظم المال المنفق، أي كما يفعل الأرمن الآن في سورية وقد يجدون في هذا نوعاً من القسوة وسيجأرون بالشكوى ويتظلمون حتماً، إلا أن ذلك سيكون في صالحهم بالأخير. عندما



تحل مشاكل التمويل والأرض. وعندما يتم تعيين البلد الذي سيستقرون فيه، والوسيلة التي ستمكنهم من الرحيل عن العراق، إذ ذاك سيتوجه عضو منظمة (نانسن) الدولية للاجئين الى العراق للإنضمام الى اللجنة التي شكلتها الحكومة العراقية لأجل التحقق من رغبات الآشوريين. هذه اللجنة تتألف الآن من ميجر تومسن رئيساً وميجر ويلسن المفتش الاداري في الموصل عضواً، وقائمقام أي قائمقامية تجري أعمال اللجنة فيها – عضواً ثالثاً. فضلاً عن وجهاء الآشوريين في كل منطقة من مناطق عملها.

إن واحدة من المسائل التي ستواجهها اللجنة هي تصفية ممتلكات الآشوريين المنقولة وغير المنقولة. وسيكون واجباً على الحكومة العراقية التدخل للحيلولة دون تدني أسعارها. فمثلاً عندما يعرض في السوق عدد كبير من الضأن يهبط السعر. إن التفسير الفعلي سيقع على عاتق منظمة (نانسن) للإغاثة وهي منظمة ذات تجارب كثيرة في مثل هذه القضايا.

حتى لو تمّ تبنّي مشروع غيانا البريطانية فمن الواضح أن نقل كل الآشوريين الراغبين في ترك العراق سيستغرق أشهراً عديدة. إن الحكومة الفرنسية لما قبلت عوائل الأشخاص الذين استقروا في سورية اشترطت أن ينقلوا عندما يتم ايجاد مساكن لهم وليس قبل ذلك، ويليهم أولئك الذين يعيشون في حالة بؤس وفاقة في العراق. وفي مقدمتهم اللاجئون المقيمون في معسكر اللاجئين بالموصل، في هذه المدينة يوجد الآن ما لا يقل عن ٢٥٠٠، آشوريّ نصفهم جاء من القرى، وليس بينهم أكثر من مائة ممن لديه عمل منتظم، فحتى أولئك الذين كانوا من سكنة الموصل لم يعد لديهم عمل، بعضهم مثلاً كان يملك سيارات أجرة اضطروا الى بيعها بخسارة كبيرة عندما وجدوا أنهم لا يستطيعون مزاولة عملهم فصار الجميع ينفق على نفسه مما ادخره، وأما اللاجئون منهم فقد عاشوا على الصدقات الا أن المدخرات والصدقات لا تدوم. والحكومة العراقية وإن اضطلعت بمسؤولياتها الكاملة في الانفاق على معسكر اللاجئين فانها لم تفعل الا القليل لمن هم خارجه لا لأن هؤلاء تسهل مساعدتهم كما تقدم ذكره. ولقد كان من المفيد أن ينتدب الى الموصل عضو من مؤسسة (نانسن) للاغاثة بصفة مراقب اذ سيكون بوسعه كتابة تقرير حول المسألة للحكومة العراقية. ولا يخلو من بعض وجاهة الاعتراض بأن أي تواجد للجنة منتدبة من العصبة بعد نهاية الانتداب البريطاني مباشرة، كان سيؤخر من عملية استيعاب الآشوريين في العراق. أن مثل هذه الاعتراضات لم يعد لها مكان بعد أن طويت أية فكرة حول بقاء سائرهم في العراق وبعد أن طلبت الحكومة العراقية من عصبة الأمم ايجاد موطن آخر للآشوريين.

هناك اقتراح آخر – وقد اعترض عليه أيضاً – وهو أن يقوم الصليب الأحمر البريطاني بارسال بعثة اغاثة الى الموصل، وكان السبب الذي قدم لرفضه هو أن وجود مثل هذه البعثة قد يثبط من همة جمعية الهلال الأحمر العراقية ويصيب فعالياتها بالفتور على أن ثم أمراً مؤكداً لا سبيل الى انكاره. أن جميعة الهلال الأحمر العراقية الحديثة التكوين لم تقم باي عمل من أعمال الاغاثة.

وللآشوريين الذين ما زالوا في القرى ولم يتضرروا من الأحداث بشكل مباشر، أن يقتفوا أثر الراحلين الأولين ان شاؤا. لكن وضعهم الحالي وان لم يكن مريحاً فليس فيه أية خطورة. وهناك حوالي ثمانمائة آشوري مازالوا في سلك الليڤي سيرحلون ايضاً ولكنهم من انصار مار شمعون وهم لاشك سيأخذون بنصيحته. وستملأ أماكنهم في حراسة المطارات العائدة للقوة الجوية البريطانية بالعرب والكرد الذين سيصار الى تجنيدهم لهذه القوة بأعداد كبيرة. رجال الليڤي هؤلاء الذين كانوا يتقاضون رواتب جيدة، ربما هم أفضل ولد الآشوريين.

وبناء على هذا فكل محب لخيرهم يتمنى أن يتحقق مشروع "غيانا البريطانية". لكن نجاحه يتوقف على بذلهم أقصى مجهود وعليهم أن لا يتوقعوا الكمال وأن يدركوا بأنهم سيعانون الخشن والوثير ويذوقوا الحلو والمر وأنه لا يمكن أن تصلح حالهم ويفلحوا في الحياة الا بالامتناع عن التدخل في سياسة البلاد، والانكباب على العمل. وهنا تبرز مسألة أخرى. فقد نوهنا في محل ما من هذا الكتاب بان عدداً كبيراً من الآشوريين قد طلق حرفة الزراعة وان بعض هؤلاء قد يصعب عليه العودة اليها لكن هناك فرصاً ولا شك لكل نوع من الحرف في أي بلد يحلون. أن للآشورين جلداً وصبراً على اشق الأعمال لو شاؤوا، ومن الواجب أن لايضعوا الكثير من "الأوتاد المدورة في الثقوب المربعة!".

والأمل الجدي معقود على النتائج التي ستتوصل اليها لجنة الاستطلاع بخصوص مشروع اسكان غيانا البريطانية، وان يتم تذليل العقبة المالية. والا فهناك احتمال كبير في وضع المشروع بكامله على الرف.

هناك مشاكل هامة كثيرة تجابه العالم الذاهل الحائر في هذه الساعة بحيث يخشى أن يكون خطر وضعه على الرف حقيقياً. الا أن حلاً مثل هذا – لو امكن تسميته بالحل – سيكون ظالماً للعراقيين والآشوريين سواء بسواء. العراقيون يريدون وبصراحة التخلص من الآشوريين وأغلبية الآشوريين الساحقة لا تريد البقاء في العراق ولو مكثوا فان احداثاً أخرى هي من جملة الحقائق الحسابية المتوقعة وهو ما يجب تحاشيه باي ثمن.



في الوقت عينه أن حياة الآشوريين هي مأساة في الواقع. انهم يشعرون – وهذا الشعور يلازمهم منذ أمد طويل – بأنهم منبوذون ولا أحد يريدهم وشعور كهذا لا يجعل التعامل معهم أمراً سهلاً. ان السنوات العشرين الأخيرة كانت بمثابة كابوس لهم وليس مما يجلب السرور والراحة ان تسمع أناساً يرددن: "آه... اننا متعودون على المذابح!" والجميع يأمل بأن متاعبهم ستصل الى نهاية وان المستقبل الذي ينتظرهم سيكون أكثر اشراقاً وادعى الى الاطمئنان مما ظل عدة مئات من السنين.

# SKETCH MAP OF VILLAGES IN WHICH AS

## (Purely Kurdish Villa

# SSYRIANS WERE SETTLED 1920–1933.

## ges are not shown)

# الآشوريون في ولاية الموصل



نص الخطاب الذي ألقاه مؤلف كتاب مأساة الآشوريين (المقدم ستافورد) في ندوةٍ عقدتها الجمعية الملكية لاواسط آسيا Royal Center Asia Society بلندن. نشرت في عدد المجلة الخاص بالجمعية في كانون الثاني ١٩٣٤ (رقم ٢١) الص٢٣٧-٢٥٤. بعنوان: الآشوريون في ولاية الموصل

القيت في ٢٦ كانون الثاني ١٩٣٤ (قبل تأليف الكتاب).

كان اللورد لويد يرأس الإجتماع. قال وهو يقدم الخطيب:

اصحاب السعادة والسيدات والسادة. ربما يذكر معظمكم المناقشة الهامة التى جرت قبل بضعة اسابيع حول وضع الآشوريين. من حسن حظنا ان نحظى هنا بالمقدم ستافورد الذي تفضل بالموافقة على إلقاء خطابٍ في الموضوع عينه. خدم المقدم ستافورد سنوات عديدة في مصرٍ وبعدها لدى الحكومة العراقية. وقبل مدة قليلة كان في الموصل اثناء وقوع هذه الاحداث. هذه القضية تهم اسم الامبراطورية البريطانية ادبياً وسياسياً. لذلك يسرنا نحن في الجمعية الملكية لأواسط آسيا ان نضمن خطابين من اهل ثقة يبسطان لنا آراءهما ويعاوناننا على تكوين حكم في الموضوع [الخطاب الثاني كان للرائد تومسن.

اما عن اللورد لويد الذي ادار الندوة فهو أحد الساسة البريطانيين المعروفين جداً في الشرق الاوسط (١٨٧٩-١٩٤١). كان دبلوماسياً في العهد العثماني واتصل بشريف مكة الحسين اثناء الحرب العظمى. وفي ١٩٢٠ كان المعتمد البريطاني لمصر والسودان في القاهرة. وقد تولى كذلك وزارة المستعمرات اثناء الحرب العامة الثانية في وزارة چرچل.

سيدي الرئيس ايتها السيدات وايها السادة

موضوع هذا الخطاب سيكون منحصراً بين شهري حزيران وتشرين الثاني من السنة المنصرمة. لكن ينبغي لي ان اعود بكم الى فترة ابعد قليلاً لاعطائكم فكرة عن الاحداث التي ادت الى مأساة الصيف الماضي.

في الاول من حزيران ١٩٣٢، قدم لأحد ضباط الليڤي وثيقة موقعة من كل ضباط الليڤي الآشوريين يطلبون فيها الموافقة على قبول استقالاتهم، والسبب الذي ذكروه هو انهم قلقون جداً من الاوضاع التي سادت العراق عقب قبوله عضواً في عصبة الأمم ونهاية عهد الانتداب. سرعان ما تبين في الواقع، انهم انما كانوا يدعمون (الميثاق الوطني الآشوري) الذي ابرم في (سهر عماديه) خلال الشهر الأسبق. وكان الليڤي لفترة من الوقت في حالة قريبة من العصيان بحيث اقتضى نقل فوج من لواء النورتن الاول بالطائرات من القاهرة لاستبدال الآشوريين في معظم المقرات والمراكز. هذا الإجراء ساعد الليڤي على عودتهم الى رشدهم. إلا أن العامل الرئيس الذي جعلهم يسحبون استقالاتهم هو تدخل (مار شمعون). كان ثم مقدار كبير من الرسائل المتبادلة بين المندوب السامي البريطاني وبين مار شمعون الذي قام بوصفه رئيس الآشوريين بدور الوسيط ولا شك في أن استخدامه بهذه الصفة ادى الى تقوية ادعاءاته بالسلطة الزمنية فيما بعد.

وبالاخير لم يكتف الليڤي الآشوري بسحب استقالاتهم بل تعهدوا ايضاً بألاّ يتدخلوا في شؤون السياسة في المستقبل وكان تعهداً كتابياً اكثر منه روحياً. لكن سلوك الليڤي خلال الاحداث المأساوية والفظائع التي ارتكبت في الصيف الفائت كان سلوكاً مثالياً على أفضل ما يتصوره المرء.

هذا الميثاق القومي الآشوري الذي صدر في صيف العام ١٩٣٢ تضمن عدداً من المطالب لايسمح لي المقام بالتصدي إلاّ لأهمها وهي اربعة:



الاول: الاعتراف بالآشوريين «ملة» تسكن العراق لا مجرد مجموعة قومية او طائفية.

الثاني: اعادة موطنهم السابق اليهم «حكاري».

الثالث: عند تعذر تحقيق المطلب الثاني. يجب تأمين وطن جديد لهم في العراق، خاص لسائر الآشوريين داخل العراق وخارجه.

الرابع: منح مار شمعون سلطة زمنية علاوة على سلطته الروحية (الكنائسية) من قبل الحكومة العراقية ووجوب الإعتراف بها رسمياً.

لاشك في ان هذه المطالب لن تكون مقبولة من السلطات العراقية. فأولها لايستقيم مع الدستور وقوانين البلاد ولو اعطي مثل هذا الحق للآشوريين، فسيكون للكرد ولليزيدية بل حتى للشيعة، الذين عارضوا بشدة الهيمنة السنية، المطالبة بالمثل وبطبيعة الحال فاعادة موطنهم حكاري اليهم ليس مجال تصور او بحث فالترك غير مستعدين قط حتى للتفكير في الموضوع. واما عن تخصيص وطن جديد لهم في العراق فان الآشوريين طالبوا بمنطقة مخصوصة لهم وحدهم في شمال البلاد. هذه المنطقة لم تحدد فعلاً لكن لو اعتبرنا ثلاثة اقضية يتواجد فيها غالبيتهم وهي اقضية عماديه ودهوك والشيخان. فإن هذه الأقضية مأهولة بستين الف كردي واربعة عشر الف آشوري. وحوالي سبعة آلاف مسيحي من مذاهب أخرى. فالآشوريون والحالة هذه سيؤلفون فيها اقلية ضئيلة – كان تحقيق هذا المطلب مستحيلاً بطبيعة الحال.

وقال الآشوريون على هامش المطلب الثالث ان ثم مساحات كبيرة من الاراضي بحيث لاتدعو الضرورة الى اخلائها من الكرد. لكن ومع الاسف الشديد – ليس هناك ظل من الواقع فيما زعموا وقد بذلت محاولات عدة لايجاد أرض جديدة لهم فلم تحظ أية محاولة بنجاح اذ لم يكن هناك اراضٍ ولم يكن بالامكان طبعاً تهجير الكرد فهو اجراء ليس من العدالة في شيء. فضلاً عن انه سيؤدي في المستقبل الى منازعات وصراعات واضطرابات أخرى.

اما عن المطلب الرابع: السلطة الزمنية والروحية، فلم يكن هناك من يعرف ما هو المقصود بالسلطة الزمنية. لم يكن يعرف ذلك لا الانگليز ولا العراقيين ولا الآشوريين. كان هناك كثير من النقاش والاخذ والرد طبعاً بدون الوصول الى تفاهم او نتيجة. وطلب مار شمعون تقليده وساماً عراقياً. وعلق كثيرون أنه وبطلبه هذا لم ينس نفسه. ان في هذا القول كثيراً من التحامل وهو مردود على اصحابه لأن البطريرك الكلداني كان قد قلد وساماً من قبل الدولة العثمانية وهو يريد مساواة كنيسته بالكنيسة الكلدانية ليس إلا.

رتب ان يسافر (مار شمعون) الى جنيف لعرض مطالبه شخصياً ولم يقل له احد بان الحكومة البريطانية ستقف في صف الحكومة العراقية التي لم يكن بوسعها تلبية تلك المطالب. ورحل وعاد فاشلاً في تحقيق اي شيء مما طالب به.

كانت عصبة الأمم كما يبدو – قلقة مترددة بخصوص أمن الآشوريين بعد انقضاء عهد الانتداب. إلاّ انها اعطيت تأكيدات بعدم احتمال حصول اي مشكلة بين الآشوريين وبين الحكومة العراقية في المستقبل. واخيراً اكتفت العصبة بالتعهد الذي قدمته الحكومة العراقية اولاً بتعيين خبير اجنبي لايوجد الآن في العراق – ليقوم بتنفيذ مشروع اسكان الآشوريين الذين لايملكون ارضاً. وثانياً بأن لاتضع اية عراقيل في سبيل الآشوريين الذين يريدون الرحيل عن العراق.

التفكير بان مسألة تسوية الاسكان هي المشكلة الوحيدة ينطوي على خطأ جسيم، ففي ذلك الزمن لم يبق الا القليل ممن لم يتم توطينهم واستقرارهم فمعظمهم استقر وان لم يكن بشكل جيد جداً الا انه كان بعين مستوى الكرد والعرب. لم يكونوا مالكي الأرض بموجب سندات ملكية الا انهم اجراء بشروط سخية وبعقود رضائية مضمونة بصورة معقولة. الا انهم بقوا بسبب ذلك في قلق حقيقي وخوف من المستقبل. لكن يبدو انهم لم يعودوا يفكرون بإيجاد منطقة خاصة بهم بعد رؤيتهم ان الاغلبية الساحقة من الكرد والعرب تعيش في اوضاع مماثلة. لكن كان هناك خلاف هذه المسألة مشكلة سياسية بين العراقيين والآشوريين. كان هؤلاء يتعاملون مع الحكم العراقي وموظفي الحكومة معاملة تنطوي على الكثير من الترفع والاستعلاء بله الاستصغار وكان هذا يزعج الموظفين ويملأهم حقداً وضغناً. الموظف العراقي العادي الذي كان يشعر في اعمق اعماقه بأنه قد لايستطيع تصريف شؤون البلاد وحده عند رحيل الانكليز لم يكن يريد لنفسه التفكير في متاعب اكثر. واخشى ان اقول ان الآشوريين كانوا من ناحية أخرى ميالين الى المشاكسة اما بسبب ما عانوا. او ربما لأنهم جبلوا على ذلك. ليس هناك شك في انهم كانوا يحتقرون العراقيين. وارى من واجبي القول بان بعض هذا السلوك مصدره ضباط الليفي الانكليز وعليهم يقع وزره. فقد زرعوا في نفوس جنودهم الآشوريين ربما من غير تعمد فكرة استصغار العراقيين. ومن المؤكد ان بعض هؤلاء الضباط لم يكونوا يكنون ذرة من العطف أو الاحترام للحكومة العراقية. ولم تكن الحكومة تجهل ذلك.

عاد (مار شمعون) في نهاية كانون الأول. ولم يكن هناك ما يشير او يؤيد بانه سيرضى بحاله الراهن. وان يكيف نفسه له قدر ما يسعه. على ان ما جعله يقرر خلاف ذلك اكتشافه



عند عودته بان الحكومة كانت منهمكة في بث الدعايات ضده. وانها قد بذلت في ذلك أقصى الجهود في إحداث شقاقٍ بين الآشوريين وحققت في هذا المضمار النجاح الكبير. ومما فعلته انها عينت مالك خوشابا أعدى اعداء البطريرك رئيساً للهيئة الاستشارية الآشورية المشكلة للتعاون مع لجنة الإسكان الرسمية. فقابل البطريرك هذا العمل بمحاولة منع مسيرة عملية الاسكان ووضع العراقيل في سبيلها ما وسعه وحقق اعظم نجاحٍ اذ ان (ميجر تومسن) لم يجد عند وصوله الموصل في بداية حزيران غير طلب إسكان واحدٍ.

عندما اتضح في نهاية ايار ما كان يعمله (مار شمعون) طلب منه القدوم الى بغداد للمباحثة مع الوزراء العراقيين بقصد إزالة بعض سوء التفاهم. فصدع بالطلب وبقي في بغداد فترةً. وكانت النتيجة الوحيدة هي زيادة سوء التفاهم واتساع الخرق.

اخيراً أمر بعدم مغادرة بغداد، من دون صدور أمرٍ كتابي رسمي بذلك ومن غير مسوغٍ شرعي بل كان فحسب مجرد قولٍ من الوزير يحذره من ترك العاصمة فبقي واتخذ مقر جمعية الشبان المسيحيين YMCA مسكناً حتى نهاية شهر آب عندما صدر قرار طرده من العراق، بموجب مرسومٍ لايستقيم مطلقاً مع احكام الدستور والقوانين المرعية.

في عين الوقت كانت الاحوال غير مستقرة في منطقة دهوك. هناك كان (ياقو) وهو ضابط سابق في الليفي أحسن الخدمة وعرف بالإقدام الا انه كان من ذوي الرؤوس الحارة جداً. في تلك الفترة خطر بباله أن يجوب المنطقة طولاً وعرضاً ويقوم ببث الدعاية لمار شمعون، يرافقه عدد كبير الى حدّ ما من أتباعه المسلحين، محارباً في عين الوقت الدعاية التي كان يروجها الموظفون المحليون ضد البطريرك.

كانت تحركاته تثير الاضطراب في المنطقة لا بالنسبة الى الآشوريين وحدهم بل لدى جيرانهم الكرد. وطلب منه الحضور الى دهوك وتقديم تفسير لسلوكه، فرفض وتأزم الموقف الى حد كبير وكان على الحكومة أن تجلبه بالقوة وان تخاطر في سبيل ذلك بمواجهة مسلحة. او أن تتخلى عن تصريف واجباتها. فقررت استخدام القوة وجيء بالجيش، وقيل للآشوريين ان اي اجراء ستقدم عليه الحكومة لن يتعدى (ياقو) ولن يكون ضد الآشوريين عموماً. ويشاء حسن الحظ أن اكون قادراً على الذهاب بنفسي والمجيء بـ(ياقو) في اللحظة الاخيرة، فمرت الازمة بسلام. لكن نجمت متاعب جديدة. كان وزير الداخلية قد وافق على الشروط التي وضعت لمجيئه. الا ان الحكومة حاولت النكول عن هذه الموافقة وتجاوز هذه الشروط بفرض غرامة عدد من البندقيات وكان هذا يعني الفتنة الكبرى. فأخوف ما كان يخافه الآشوريون هو محاولة

الحكومة نزع سلاحهم. واذذاك سيقاومون وستراق دماء وسيقع اللوم فعلاً على الحكومة، وهذا ما يجب علي قوله لأني اعطيت (ياقو) عهداً لايمكن الرجوع عنه ولم يكن امامي خيار غير الاستقالة اذا قرر الموظفون الحكوميون النكول عنه.

اخيراً عدلت الحكومة عن هذا العمل.

واخطأت الحكومة خطأ جسيماً لأنها اهملت اذاعة قرار عصبة الأمم بعد أن صار معروفاً أن اغفالها ذاك افسح المجال للكثير من الاشاعات والدعايات ومعظمه لا اساس له من الصحة.

كان مقرراً ان يجري اجتماع لرؤساء الآشوريين كافةً في مدينة الموصل خلال شهر كانون الثاني او شباط إلا أنه لم يتم إلا في شهر تموز عندما اصبح الوقت متأخراً جداً وبارتفاع مشاعر السخط والحنق بسبب احتجاز (مار شمعون) في بغداد، وبعامل نشاط (ياقو) في الشمال.

ووقفنا نخطب في الاجتماع كل بدوره: وكيل المتصرف ثم ميجر تومسن، ثم أنا، وعالج الرائد (تومسن) مسألة احتمالات الإسكان في الاراضي المتوفرة. اما انا فقد تصديت لموضوع ترك البلاد فبينت ان الآشوريين أحرار في الاقدام على هذا. لكن الآشوريين ظلوا منذ ذلك الحين يزعمون كذباً بأني قلت لهم: بوسعكم الرحيل ان لم ترضوا بالشروط الموضوعة. وأنهم فعلوا طبق ما قلت لهم عندما رحلوا الى سورية. لكنهم لم يذكروا بأن مدير الشرطة شرح لهم في اليوم التالي بالتفصيل الاجراءات الرسمية التي يجب أن يتبعها من يريد الرحيل عن البلاد.

وفي نهاية الاجتماع كاد الطرفان المتخاصمات يتبادلان اللكمات والصفعات، بحيث بات من الضروري ان يعقد اجتماع منفصل لكل طرف. وبعد اجتماع اليوم التالي طلب من أربعة من حزب البطريرك ان يتخلفوا عن المجتمعين. واقترح عليهم ان يقصدوا بغداد ويحاولوا اقناع (مار شمعون) بالتوقيع على تعهد بسيط طلبه منه وزير الداخلية، ليعود بعدها ويتعاون مع الرائد (تومسن) وبعد بعض مناقشة مع الاربعة وافق على السفر اثنان هما (ياقو) و(لوقو) مالك التخوما. ثم غادرا المجلس وكل ظننا أنهما قصدا بغداد عندما سألا الرائد (تومسن) عن افضل فندق هناك.

لم يذهبا الى بغداد بل ذهبا الى سورية. وفيها قابلا موظفي الحدود الفرنسيين في موضع يعرف بـ(عين ديوار). فقام هؤلاء الموظفون بدورهم بإعلام مرجعهم في بيروت. إلا ان بيروت لم تعلم بغداد فوراً حول وجودهم هناك. وارسل (ياقو ولوقو) من يخبر الآشوريين في القرى ان



الفرنسيين قالوا لهما: لا مانع لديهم من مجيئهم الى سورية كما انهما حصلا على وعد منهم بمنحهم اراضي واعفائهم من الضرائب. وسيسرهم جداً استقبالهم.

كانت كذبة كبيرة بطبيعة الحال.

كما زعموا ايضاً ان الحكومة العراقية صممت على تجريدهم من السلاح وهو كذلك كذب صراح، لكن وبسبب هذه الاشاعة ترك عدد منهم يتراوح بين ٧٥٠-٨٠٠ قراه ومعظمها من منطقة دهوك ولم يكن لديهم في هذا الوقت اي نية في عمل حربي - اذ انهم تركوا اهلهم ونساءهم دون حماية. وهو ما يؤكد ايضاً أنهم لم يكونوا يخشون اي اعتداء من الكرد.

وفي تموز عندما علمنا بان الآشوريين عبروا النهر بالقرب من فيشخابور وهي النقطة الأقرب لجنوب الحدود التركية - سبق الجيش الذي كان مرابطاً في منطقة دهوك للحيلولة دون عودتهم إلاّ بالشروط التي وضعتها الحكومة أي بتسليم بندقياتهم.

هذا الشرط كان موضع انتقاد شديد. وكان من الرأي السديد ان يسمح لهم بالعودة دون تسليم سلاحهم. وانا شخصياً لا استطيع أن أرى كيف تفعل الحكومة هذا. فعمل (ياقو) ورفاقه أثاروا سخط الرأي العام واستنكاره حتى بدا وكأنّ ثم احتمالاً كبيراً بحصول فتنة عظيمة وان على الحكومة الحيلولة دونها بشكل حاسم جازم.

كان مما اعتزمته الادارة المدنية، ان تعيد مقداراً كافياً من البندقيات المصادرة من اجل الدفاع الشخصي وبأسرع ما يمكن والآشوريون بحساب رجل لرجل هم افضل تسليحاً من الكرد بدرجة لاتقاس مع انهم اقل عدداً منهم بنسبة كبيرة.

وتعقد الموقف عندنا في الموصل لأن الفرنسيين رفضوا تقديم اي معلومات. كما كان هناك غموض في تعيين خط الحدود الفعلي بين البلدين: قبل فترة كان قد تم إعادة تخطيط الحدود بين الجانبين بوساطة لجنة عصبة الأمم. وفي تلك الايام لم يكن معروفاً كيف يمتدّ الخط الجديد. إن كان الخط القديم معتبراً فإن معظم الآشوريين الذين عبروا النهر هم داخل الاراضي العراقية. اما اذا كان الخط المرسوم حديثاً قيد العمل فهم إذذاك في سورية.

في ٣٠ من تموز وردت الانباء لتفيد بأن الفرنسيين جردوا عدداً من الآشوريين يبلغ اربعمائة من سلاحهم. وانهم تركوا ثلاثمائة وخمسين شاكي السلاح. ثم ان الانباء التي بلغتنا عن عدد الآشوريين النازحين بالغت في الأمر الى درجة كبيرة. واوصلتهم الى الفٍ وستمائة او ألف وسبعمائة عبروا النهر. إلا ان هذا ليس بصحيح.

في الثاني من شهر آب (اغسطس) عقد اجتماع حدودي بين الموظفين العراقيين والفرنسيين.

زعم الأخيرون فيه بأنهم قرروا طرد الآشوريين من سورية. وقالوا انهم سلموا اسلحتهم طواعيةً دون طلب أو أمر صدر اليهم. والحقيقة هي ان الغالبية العظمى منهم بينوا بان (ياقو) خدعهم وكذب عليهم بخصوص الاستقبال الذي ينتظرهم في سورية والشروط التي اعطيت لهم. وعندما انكشفت الحيلة قرروا العودة الى العراق والرضى باي شرط تضعه الحكومة العراقية وطلب الضابط السياسي العراقي من نظيره الضابط الفرنسي أن يبلغ السلطات العراقية ان كان يعتزم اعادة السلاح للآشوريين عند التسليم. وتم تسجيل هذا المطلب في المحضر ولكن الفرنسيين تجاهلوه.

سأقطع حكايتي هذه للحظة لأقول شيئاً حول الموقف العام. ربما قرأت قلة منكم (الكتاب الازرق) الذي اعدته الحكومة العراقية لعصبة الأمم. ففيه مما يشجع على الظن بان العراق قدم عرضاً قوي الحجة ضد الآشوريين. حقاً انها بدت قضية قوية. الا انها لم تكن من القوة بما فيه الكفاية. فمعظم (الكتاب الازق) يتضمن تقارير كتبها الموظفون الاستشاريون البريطانيون ومنها قليل جداً كتبه موظفون عراقيون وبعض ما كتبه هؤلاء كان معقولاً إلاّ ان كثيراً منها كان تافهاً وسخيفاً. بل أسوء من هذا. هناك موظف هو متصرف للواء اربيل قبل الاحداث بسنة واحدة يشغل حالياً منصب وزير الدفاع نجده يوصي بكل جدية العمل على تحريض الكرد ضد الآشوريين للايقاع بهم ويعتبر هذا وسيلة ناجعة لحل المشكلة.

وبطبيعة الحال كان الآشوريون محرومين من مشاعر عطفٍ جماهيري عليهم دون ان يدروا انهم كانوا السبب في معظمه ومهما يكن من أمر فان هذا الجفاء واقع موجود وبسببه عراهم الخوف. فحتى الصيف الماضي كانت اغلبية الموظفين العراقيين الساحقة اصحاب المسؤوليات الكبرى مع آخرين غيرهم يرغبون في تسوية للقضية الآشورية سلمياً ويتمنون ان يغدو الآشوريون مواطنين راضين في البلاد. الا ان هذا الاتجاه تبدل مع الاسف في الصيف الماضي إلى حدٍ ما وبات الوزراء وآخرون في بغداد وقد ضاقوا ذرعاً بما وصفوه بعناد (مار شمعون) وقرروا اللجوء الى طريق حاسمة جازمة لحل القضية. والطريقة الوحيدة هي تلقينهم درساً في منتهى القسوة.

ولنعد الى (فيشخابور). في الرابع من شهر آب جاءنا نداء هاتفي يفيد بان الآشوريين عبروا النهر وهاجموا قطعات الجيش والقتال العنيف مازال ناشباً. حقيقة الأمر ان الفرنسيين اعادوا اسلحة الآشوريين اليهم وطلبوا منهم مغادرة الاراضي السورية، من دون ان يخطروا السلطات العراقية مسبقاً بقرارهم هذا.



في الواقع لم يكن هناك سبب معقول يدفع الآشوريين الى خوض مياه النهر الى الضفة الأخرى ليكونوا قد انتقلوا الى الارض العراقية؟ فقد كان بوسعهم انجاز ذلك بالسير زهاء ميل واحد نزولاً بمحاذاة ضفة النهر اليمنى ليجدوا أنفسهم بعدها في ارض عراقية، لكنهم كانوا يجهلون ذلك ومن اعيد اليه سلاحه منهم كان على استعداد للاستسلام ليس الا، ثم العودة الى قراه.

والظاهر ان حكاية قيام الآشوريين بمهاجمة الجيش بتصميم وسبق استعداد باتت من المسلمات التي لاتحتاج الى برهان. وهنا علي القول بكل صراحة أنه لا احد يعلم من كان البادىء بفتح النار. وقد اتيحت لي فرص اكثر من اي شخص آخر للقيام بالتحريات حول ذلك الا اني لم اصل الى نتيجة وليس من العدالة في شيء الادعاء بان الآشوريين كانوا البادئين، وكل اولئك الذين عبروا النهر في الواقع لم تكن لديهم اي رغبة غير التسليم. ومن ناحية أخرى لم تكن تجهل بان (ياقو) كان بوسعه ان يفعل اي شيء ليحول دون التسليم. وربما ارسل احد رجاله ليندسّ ويطلق النار ليخلق هذا الاشتباك. من جهة ثالثة. ليس من العدل والانصاف القول بان الجيش العراقي كان البادىء رغم معرفتنا بان ضباطه كانوا قد عقدوا الخناصر على ان لايتركوا الآشوريين يخرجون منها بسلام مرة أخرى، اي كما قنعوا عند تسوية قضية تمرد (ياقو) سلمياً.

بدء عبور النهر وردت انباؤه الأولى من مختار قرية فيشخابور وهي قرية كلدانية. فقد طلب منه ان يبعث الى الآشوريين باربعة رجال لابلاغهم بوجوب تسليم بندقياتهم لكن وفي عين الوقت ارسل رعيل من الخيالة وسرية من مشاة الجيش لاعتراض سبيلهم.

سبق وقلت بانني لا اعرف من كان صاحب الطلقة الاولى لكن اول القتلى كان ضابطاً من الخيالة العراقية. وان النار الكثيفة كان مصدرها المدافع الرشاشة العائدة الى الجيش طبعاً.

واضطر الرعيل والسرية إلى التراجع بالتدريج والاحتماء بالروابي القليلة الارتفاع في اسفل معسكر الجيش في قرية الديرەبون وبحلول الظلام توقف القتال. والليل يخيّم في الثامنة من مساء ذلك الوقت من السنة. لكن وفي حدود الثانية عشرة من تلك الليلة اطلقت رشقة نار أخرى إثر قيام الآشوريين بهجوم مخطط، ذلك لان الذين فشلوا في عبور النهر اثناء المحاولة الأولى، حاولوا الإقدام عليه للمرة الثانية وكل ظنهم ان رفاقهم استهدفوا الى عملية غدر من الجيش العراقي الذي فاجأهم باطلاق النار عليهم.

وكان هذا مما ينسجم ورغبة ذوي الرؤوس الحارة، فأقدموا على المحاولة إلا انهم لم يهاجموا

الجيش جبهوياً، بل قاموا بدورة لمهاجمته من الميمنة. والظاهر ان الجيش العراقي ابلى بلاءً حسناً اذ لم يخسر غير ربيئة واحدة.

عندما ادرك الآشوريون أن هجومهم لم يحقق نتيجة عادوا من حيث جاؤا ولابد انهم عادوا وقد اخذ العجب الشديد منهم مآخذه لأنهم ماكانوا يحتفظون للجيش العراقي بغير الاستهانة والاستخفاف الاعظم.

عادت الاغلبية العظمى منهم الى سورية وقد كانوا يعدون ٥٣٣ رجلاً حتى هذا اليوم. وحاول الآخرون العودة الى قراهم باسرع ما يمكن اذ لم يكن عندهم رغبة في القتال.

ويشاء سوء الحظ انه وبعد استعادة الربيئة في صباح الخامس من آب الباكر عثر فيها على جثث تسعة او ثمانية من الجنود مشوهة ومحترقة. وانا لا ادري كم نصيب هذا القول من الواقع. وحكايات مماثلة عن ارتكاب فظائع واعمال وحشية – تصاحب دائماً المعارك والاعمال العدوانية في كل مكان إلاّ ان المرء لايستطيع نفيها هنا نفياً قاطعاً. لأن رجال قبيلة التخوما وهي القبيلة التي عزيت اليها هذه الحادثة فاقت سائر الآشوريين غلاظة وقسوة.

على اية حال صدق الجيش هذه الحكاية وامثالها وهو السبب الذي حدا بافراده الى قتل كل آشوري يقبض عليه رمياً بالرصاص خلال الايام القلائل التالية.

في خلال هذه الاشتباكات خسر الجيش العراقي ٣٣ قتيلاً و اصيب اربعون بجراح. وكانت خسارة الآشوريين اقل بكثير رغم انهم كانوا الفريق المهاجم وقد قالوا ان قتلاهم لم يتجاوزوا الثمانية ومن المؤكد انهم لم يخسروا اكثر من عشرين. وفي اليوم التالي قتل الجيش عدداً آخر ضل سبيله فالتقطهم وقضى عليهم رمياً بالرصاص فوراً. والقت الطائرات العراقية قنابر على الآشوريين اثناء عبورهم ثانية في الخامس من آب. واحدة من تلك القنابر اصابت اثنين من الجنود الفرنسيين بجراح وبعدها لم نسمع شيئاً حول هذا الأمر من الفرنسيين وهو من اعجب العجاب.

احدثت هذه الاشتباكات انعكاسات سيئة متطرفة للغاية في العراق. لكن بقي الأمن والهدوء سائدين في الموصل الى حدٍ ما. اما في بغداد فقد كان الأمر مختلفاً، فقد سرت الإشاعة بان الفاً وخمسمائة مسلح آشوري يجوبون البلاد طولاً وعرضاً. وفقد عدد كبير من البغداديين صوابهم ولم تعمل الحكومة الا على زيادة الهلع. وصار يسمع في المجالس وفي الاماكن العامة احاديث كثيرة حول: «من ياترى يخلصنا من هذا القسيس الأثيم؟». لكن سرعان ما ثاب الجمهور الى رشده وتغلبت الحكمة والعقل. إلا انه ومع الأسف الشديد صدرت



الى الجيش اوامر عشوائية غير رسمية طبعاً. ولم يكن الجيش في حاجة إلى تحريض كبير. وقائده هناك (بكر صدقي) الذي عرف بكرهه الآشوريين. وكان كل ضابط وموظف بريطاني قد أوصى منذ شهر ايار بنقل هذا الضابط، ووعد الملك بنقله لكنه بقي.

كان واضحاً في السابع من آب أن الموقف قد تأزم الى الحد الذي خرج عن ضبط السلطة المدنيّة. ورأيت وجوب قدوم وزير الداخلية. وفي الحادي عشر منه وصل الموصل. ومع ان قدومه جاء متأخراً جداً بالنظر الى مذبحة (سميل) الا انه جاء في الوقت المناسب لوقف القتول المتواصلة وللحيلولة دون مذبحة أكبر خطط لها الجيش لسكان مدنية (ألقوش). ونحن في الموصل لو علمنا فحسب بحقيقة الموقف ولو لم تكن الكلمة النهائية للجيش، فانا واثق بأننا سنتمكن من ايقاف المذابح بعد الخامس من آب. لأن واقع الأمر ليس كما زعموا من وجود مئات الآشوريين المسلحين المتجولين الباحثين عن المتاعب. بل كان ثم زمر قليلة تألف اكبرها من ثمانية او تسعة تحاول العودة الى ديارها ليس الا.

انتقل الجيش من (الديرەبون) بعد المعركة – الى زاخو ثم تحرك الى (آلوكه) بالغرب من دهوك. وبينهما على الطريق كان ثم قرية كبيرة تعرف باسم (سميل) فيها مائة بيت آشوري وعشرة بيوت عربية. وكان هناك عمليات سلب ونهب لقرى آشورية تقع الى جوارها وعلى بعد اميال قليلة تعود الى العشيرة التي تركها رجالها قاطبة ولحقوا بياقو في سورية. عمليات النهب هذه اشاعت القلق والهلع في نفوس القرويين الآشوريين الآخرين، سيما عندما علموا بان العربان بدأوا يعبرون دجلة. هؤلاء الآشوريون الخائفون تركوا قراهم وارتأوا ان يحتموا بقرية سميل لأن فيها مخفر للشرطة يرئسه عريف ويتكون من اربعة افراد.

في التاسع من آب جاء الى سميل قائمقام زاخو لسبب لم ادركه مطلقاً لان القرية لاتقع داخل حدود قضائه، ونصح الآشوريين هناك بالنزول له عن بندقياتهم. لأنه قد يحتمل وقوع قتال قد يستدرجون اليه لو كانوا مسلحين. وانهم سيكونون آمنين تحت رعاية الحكومة العراقية.

ومر العاشر من آب دون حادث.

وفي صباح اليوم التالي الباكر شوهد القرويون العرب سكان (سميل) يتركونها. وكانوا قد انذروا بذلك. ثم قال عريف الشرطة لآشوريي القرى المجاورة. بان عليهم ان يتركوا (سميل) ويعودوا الى قراهم الخاصة فأبوا وقالوا ان الوضع خطير جداً. فأشار عليهم بان يتركوا المخفر الى القرية الخالية فانحدروا اليها ببعض تردد. وفيما هم ينحدرون اقبلت شاحنة (لوري)

محملة بالجنود. مع عدد من السيارات المسلحة التي تحمل رشاشات فاتجهت اليهم وفتحت النار وقتل عدد منهم عند اول صلية بينهم امرأة واحدة او اثنتان مع عدد من الاطفال. واسرع الباقون الى البيوت يحتمون بها. وتقدم ضابط علمنا فيما بعد انه يدعى (اسماعيل عباوي توحله) وهو من اسرة موصلية معروفة جداً، واصدر أمراً الى الجنود بالإمتناع عن قتل النساء والاطفال والاقتصار على الرجال. وأمرت النسوة بالذهاب الى مخفر الشرطة ففعلن. وعلى اثر ذلك بدأت مذبحة منظمة للرجال العزل. في بعض الأحيان كانت نار الرشاشات توجه الى نوافذ البيوت بغرفها المكتظة بالرجال وفي حالات أخرى كان الرجال يجرون جراً الى خارج البيوت ويتم القضاء عليهم بالهراوات واخامص البندقيات او بالرصاص. ثم تقذف جثثهم الى كدس من القتلى. وتواصلت المذبحة عدة ساعات. ثم تركت الوحدات الموضع، فجاء على اثرها أفراد القبائل الذين لم يشاركوا مطلقاً في المذبحة لاكمال عملية النهب.

بعد مرور بضع ساعات عادت قوات عسكرية مجدداً وكان عريف المخفر قد أنبأها بوجود حوالي عشرين رجلاً كانوا مختبئين بين النساء في مخفره. كان سلوك هذا العريف وهو من جندرمة الاتراك القدماء يختلف تماماً عن سلوك بقية افراد الشرطة الذين قاموا وبحسب شهادات النسوة – بكل ما وسعهم للتخفيف عنهن ومساعدتهن.

المجموع العام لعدد قتلى ذلك اليوم في (سميل) بلغ ثلاثمائة وعشرين، منه ست نساء وعشرة اطفال. ومع فظاعة هذه المذبحة، فان ما حصل بعدها لم يقل عنه شناعة. ففي اليوم التالي عاد الجيش لدفن القتلى. الا أن ذلك جرى بشكل عشوائي للغاية وفي القيض اللاهب لصيف العراق اخذت الروائح تنبعث من الجثث المتفسخة وتنتشر في الجو بشكل لايُحتمل. في ذلك الجو كان هناك حوالى الف امرأة وطفل يبكون ويصرخون مرعوبين – قتل ذووهم تحت سمعهم وبصرهم. هذا الحشد المنكود بقي ستة ايام دون طعام. وبكمية قليلة جداً من الماء لاينقع الغلة.

كل هذا قد يبدو خيالاً لكم، لكنها الحقيقة بعينها وقد بقيت السلطة المدنية في بغداد لاتدري ما حصل في (سميل) طوال اربعة ايامٍ.

المجموع الكلي للقتلى الآشوريين يبلغ بحسب اعتقادي ستمائة تقريباً. واعطيت ارقام أعلى بكثير. لكني قمت بتدقيق ذلك، واحصيت العدد الذي علمت انه قتل في مختلف الامكنة وقارنته بالمفقودين منهم. ومن ذلك العشرون تقريباً الذين قتلوا في اشتباكات فيشخابور والاشخاص الذين وقعوا فرادى في ايدي الجيش فقتلوا فوراً.



وكان موقف الكرد أفضل بكثير مما هو متوقع. جرت في (صفوره) مذبحة صغيرة طالت عشرين رجلاً. وذكر عن تجاوزات في (قەلەبدرى) ضد النساء. كما كانت هناك حالات نهبٍ جدية وكبيرة. إلا ان ذلك جرى بناء على اوامر صدرت اليهم ولا عجب في هذا. واعتقد ان الشرطة هناك لم تكن تهتم بأية جريمة خطيرة. وهي على اية حال من أدنى درجة وفي نهاية العجز عموماً. كما ان الجيش هو صاحب الكلمة وهو المسؤول الوحيد عن القتول.

في اوساط عدة – كالوفد العراقي الى جنيف استنكرت هذه القتول وادينت باشد ما يمكن من ادانة. الا ان الواقع لم يكن كذلك فقد قلد الضباط الذين شاركوا في هذه الجنايات اعظم المديح والثناء واصابوا ترقيات. وعاد (بكر صدقي) الى بغداد ليستقبل استقبال الفاتحين انطلقت به سيارته خلال شوارع المدينة تحف بها مظاهر ترحيب حماسية من الجمهور المحتشد وهو جالس عن يمين رئيس الوزراء.

أجل. عبر كثير من العراقيين عن استنكارهم الصادق في السر. الا انه لم يجرأ عراقي واحد على القول علناً بأن الجيش أساء التصرف. بل كان القول كله منصباً على انه احسن عملاً ولم يسيء التصرف مطلقاً.

وعلي التنويه هنا بشيء حول القرى المنهوبة. كان هناك في الواقع سبعة وستون قرية آشورية في قضائي دهوك والشيخان، نهب ستون منها. واختلف شكل النهب والسلب. فبعض القرى أتت عليها النار بالكامل وبعض القرى دمرت جزئياً. اذ كانت العوارض الخشبية تقلع فتهوى السقوف وتتقوض الجدران في المنزل، في احوال اخرى يبقى المنزل سليماً الا انه يجرد من سائر محتوياته القابلة للنقل ان كان ثم وقت لذلك. والا فانها تدمر حين لا يتوفر الوقت لحملها. وعلى هذا الأساس نهب معظم الاغنام ونقل كل القمح من مستودعاته وبتقدير متحفظ يمكن تقدير الخسارة بما يناهز الخمسين الف پاون بل ربما زاد على هذا. ووعدت الحكومة بالتعويض. وفي ٢٦ من آب ظهرت في الصحف البريطانية البرقية التالية موقعة من الوزير العراقي:

«جرى بعض اعمال النهب الصغيرة جداً لبعض القرى التي هجرها العصاة. الا ان الحكومة اعادت المنهوبات الى اصحابها وعوضت الاشخاص الذين لم يكن بالامكان اعادة منهوباتهم اليهم. لا اساس هناك للشائعات التي دارت حول احراق القرى الا أن عدداً غير مهم من الحرائق الموضعية شبت في القرى المهجورة. والخسارة لم تكن تتعدى غير پاونات قليلة في كل قرية.»

هذا تزوير وافتئات على الحقيقة بطبيعة الحال. وهي تسير مسرى كل التصريحات الصادرة عن المصادر العراقية.

تركت الموصل في اواسط شهر تشرين الثاني والحكومة لم تقدم على دفع اي تعويض. وربما اعيد خمسة بالمائة من مجموع المنهوبات الكلي. وفي اثنتي عشرة قرية جرى تسقيف كامل لبيوتها. وتواصلت نداءاتي الهاتفية ومراسلاتي الى بغداد دون جدوى اناشد السلطة واذكرها بأنه لم يتم عمل شيء مما وعدت به. بالاخير ارسل ضابط الإسكان البريطاني الى الموصل لمعالجة الحالة. الا انه قيد بمجال عمل محدود. كما ان توصياته كان يضرب بها عرض الحائط.

غادرت الموصل وثم ثلاثون قرية من اصل اربع وستين خاوية خالية. وثمان منها مسكونة جزئياً. واربع وعشرون كانت مسكونة بشكل كامل. حتى في هذه القرى المأهولة رفض الآشوريون ان يفلحوا ويبذروا. فقد ماتت الثقة وثبطت الهمم.

قمت بجولة في القرى لأول مرة في شهر ايلول. ولقيت اثناءها رجلاً اعتقد انه واحد من اقوى من لقيت في حياتي شجاعة وقوة ارادة، هو مختار قرية (بدريه) التي دمرت تدميراً كاملاً. قال لي انه سيواصل العمل مادامت الحكومة قد وعدت بالمساعدة وبعد ثلاثة اسابيع وجدته خائر العزيمة يائساً وقد استولت عليه الخيبة كالآخرين بسبب نكول الحكومة عن تنفيذ ما وعدت به وكان يفكر في ترك العراق، وحاولت اقناع هؤلاء القرويين بالبذار. وكان واضحاً انهم يحتاجون الى ذلك حتى لو اعتزموا ترك العراق فمن الضروري ان يكون لديهم ما يقيم اودهم شيء ما لإعادة الثقة. فمثلاً كان هناك في ألقوش عدة مئات من اللاجئين، أمروا بالعودة الى قراهم فرفضوا لأن قراهم دمرت وليس ثم ما يسوى العودة، فجُمعوا في باحة واسعة وسلطت عليهم افواه الرشاشات. وهذا ليس بالوسيلة الصحيحة لاعادة الثقة. وذلك الفريق الذي سكن قضاء الشيخان. وكان دائماً الجانب الطائع لاوامر الحكومة وهم ضد مار شمعون، فاقت خسارتهم خسائر الآخرين كافة. لم تعد الحكومة العراقية بندقياتهم الى يومنا هذا. مع انها وزعت الآلاف منها على الكرد.

وعلى المرء ان لايعير أذناً او يولي إهتماماً بالتقارير الكاذبة المبالغة التي عُمِل على ترويجها. وقد وجدت فيها ما يفيد بان القتول في الآشوريين مازالت تجري يومياً. هذا ليس بصحيح فابتداء من ٢٥ آب وانتهاء بالحادي عشر من تشرين الثاني لم يقع من حوادث القتول غير خمسة. ولم يكن يبدو ذلك كثيراً لأن العراق معتاد على مثل هذا اكثر منكم انتم في



انگلترا. كان ثم سرقات صغيرة ايضاً والأمن لايتوقع طبعاً ان بعود الأمن الى الاستقرار فوراً.

الجانب غير المعتم من هذه الصورة القاتمة، هو معسكر اللاجئين في الموصل الذي يشرف عليه الرائد (تومسن) بأفضل ما يمكن من الدقة والإحكام. وكان عليه ان يكون صلباً مع الآشوريين قدر صلابته مع الحكومة العراقية. فالسلطة لم تفعل شيئا في مجال الإغاثة الا بعد ضغوط الموظفين البريطانيين. وضم المعسكر ٥٥٠ نفساً كلفتهم تبلغ ٢٠٠ پاون اسبوعياً والحكومة العراقية تدفع هذا المبلغ. ومن الاطفال والنساء فيه، قامت القوة الجوية البريطانية بنقل ثمانمائة من عائلات الليڤي العاملين – جواً. وهذه العملية نفسها لقيت شتى العقبات من الحكومة العراقية رغم طابعها الانساني الصرف.

اودعت الشؤونُ الصحية في المعسكر – طبيبَ القوة الجوية البريطانية فقام بافضل الاعمال حقاً.

وفي بغداد وغيرها من المدن كان ثم ردود فعل عنيفة لما حصل في الشمال بطبيعة الحال. عندما عاد الجنود الى الموصل وكركوك وبغداد، استقبلوا استقبال الابطال الفاتحين وسارت في بغداد تظاهرات ومسيرات مدبرة ومن تشجيع الحكومة بقصد التأثير على الأجانب وعلى الملك. وكانت الوزارة منزعجة من الملك الى اقصى حدٍ بسبب محاولاته التدخل في قضية احتجاز مار شمعون في حزيران وكان قد ابرق للوزارة مشدداً على لزوم افساح السبيل لعودة مار شمعون الى الموصل سواء أوقّع التعهد ام لم يوقع. وهو ما أغضب هيئة الوزارة حتى هدد عدد منهم بالاستقالة. وقد راح ظنهم ان الملك الذي كان على صلة بالبريطانيين اذ ذاك قد اصبح ضعيف الارادة.

وفي كركوك كانت مظاهر الفرح والحماسة والعاطفة قد بلغت اقصاها بسبب تمرد الليڤي الذي جرى قبل بضع سنوات فادى الى مقتل خمسين من اهاليها. فذكراها مازالت تعتمل في النفوس. الا ان رد الفعل كان في الموصل الأقوى والأشد. فالآشوريون فيها كانوا معروفين ومبغضين وتميزت بفترتي توتر وهياج. عندما حصل الاشتباك الأول شاع في المدينة جو من الحقد لا على الآشوريين والفرنسيين الذي اعتبروا شركاء لهم في التآمر، بل على الانگليز الذين اعتبروا كالعادة وراء كل ما يقع من حوادث. فقد انتشرت اشاعة آمن بها الجميع مؤداها ان طائرات القوة الجوية الملكية RAF ألقت بالعتاد والطعام للآشوريين. وكان في الموصل مفتش شرطة انگليزي سمي بهذا الاسم الغريب (سارگون) وعد آشورياً بسبب من هذا فاتُّهِم بالتآمر مع الآشوريين، وتم نقله الى بغداد اذ كانت حياته في خطر فعلي. ولأنه لم يعد

موضع ثقة من زملائه العراقيين وقاطع ضباط الجيش العراقي الضباط البريطانيين. واقدموا على كل ما يضايقنا ويزعجنا.

أما الفترة الثانية فقد كانت فترة غبطة واستبشار عارم وقت علم بان الآشوريين لم يتغلبوا على الجيش وفترة رد الفعل بعد الانباء المفجعة من (سميل).

واعتقد العراقيون في الشمال مسلمين ومسيحيين ان تدخلاً سيعقب ذلك من الجانب البريطاني او من عصبة الأمم. إذ مهما قيل عن «المسؤولية الأدبية» فالمعروف هناك ان الآشوريين يدعون بصداقتنا والمتوقع اننا سننبري الى مساعدتهم ولذلك استعد هؤلاء لمقاومة مثل هذا التدخل مهما كلفهم من ثمن. وافضل سلاح عندهم هو التهديد باقامة مذبحة. ففي الموصل التي يسكنها حوالي ١٠٠٠٠٠، يوجد بينهم ١٠٠٠٠ مسيحي. وهؤلاء المسيحيون لم يقدموا على شيء. لكن التهديد بالمذبحة كان الورقة الرابحة. وليس الموضوع دينياً بهذا القياس الا انهم كانوا يعتبرون سياسياً الحلقة الضعيفة في سلسلة الوحدة العراقية. وقد قالها وزير الداخلية لي بنفسه وقتذاك: «إن اي محاولة للتدخل او الانتقام هنا، ستحدث ما هو اسوء مما حصل بكثير». وكان يعني ما يقول. وقد لا اكون في منتهى النبل لكني أرى ان لا خيار لنا غير الرضوخ للأمر الواقع، فاي تدخل كان قد يؤدي الى مذبحة شنعاء في الشمال وهي مخاطرة لايمكن لأي احد أن يقدم عليها فالمشاعر باتت مشحونة الى اقصى حد وقد وصف (السر مارك سايكس) في كتابه: آخر ثراث للخلفاء The Last Heritage of the Caliphs هذه المشاعر حق الوصف وادقه.

صحيح هو القول بان لا عراقي هناك يرغب في قيام مذبحة آنذاك. لكن بالغوغاء المتعصبة والجموع الهائجة، اي حدث صغير كان خليقاً بأن يفضي الى واحدة منها.

وسكنت النفوس المضطربة في نهاية الشهر عندما بات معلوماً بأن لا نية هناك في التدخل.

في ٢٣ من آب عاد السفير البريطاني. سر فرانسيس همفريز وفي ٢ من ايلول عاد الملك فيصل وهو مريض جداً وفي حالة قصوى من الضعف.

عليّ ان اقول شيئاً حول مستقبل الآشوريين اظن ان الاجماع الدولي يقضي بان يتركوا العراق، والمسألة هي كم منهم سيفعل ذلك؟ شخصياً انا اقدرهم بتسعين بالمائة على الاقل او عشرين الفاً. الا انهم لايريدون ان يذهبوا جميعاً الى موضع واحدٍ. قال لي (خوشابا) الذي يمكن ان نعده الزعيم المناهض لحزب (مار شمعون) واظنه قالها للحكومة فيما بعد «إنه وانصاره لايمكن ان يبقوا في البلاد لكنهما يرفضان الذهاب الى عين الموضع الذي سيقيم فيه



(مار شمعون)».

لكن المشكلة هي أين سيستوطنون؟ ورد ذكر (البرازيل) لكن المناخ هناك لايبدو مناسباً تماماً. ولم ينوه احد بموضع آخر. ذهب الجنرال (براون) الذي كان قائداً لليقي لأجل الاستطلاع وقدر أن كل اسرة تحتاج الى مبلغ ١٢٠ پاون للاستقرار، فلو رحلت ٤٠٠٠ أسرة لوجب تأمين نصف مليون پاون. وقد وعدت الحكومة العراقية باقصى ما يمكن من المساعدة؛ لكن لا احد يستطيع ان يخمن بانها قادرة على دفع اكثر من مائة الف.

وقُبيل مغادرتي محل عملي شاع اللغط والتبرم والاحتجاج في الصحافة حول إثقال البلاد بهذه التكاليف وقالت «اننا لم نوجه دعوة للآشوريين الى العراق. كما اننا لسنا مسؤولين عن معاناتهم الماضية مطلقاً». قد يكون في هذا التعليل كثير من المنطق لولا ما وقع في الصيف الماضي.

وارى ان يساهم الآشوريون بشيء من النفقات. سيكون مدعاة للأسف ان يبقوا في وضع استجداء وقد سبق فتخلقوا باخلاق اللاجئين وعقلية اللاجئين ثبتت اصولها وتأصلت جذورها فيهم.

أمر آخر يتعلق بوضع الآشوريين الذين ليسوا في المعسكر بل في المدينة وفي القرى، فقد هرب عدد كبير من هؤلاء الى الموصل وبقوا عاطلين دون عمل يعيشون عالة على اصدقائهم وهي ضيافة قد ينضب معينها. وفي رأيي ان تقوم عصبة الأمم بممارسة ضغط على العراق بخصوص تأمين نوع من الرعاية لهؤلاء مرضٍ خلال الاشهر القلائل التالية.

قد يطرح بعضكم هذا السؤال: الم يكن بالامكان تفادي هذه الاحداث المأساوية؟ لم يكن بوسعنا ان نتصور بأننا نخاطر مخاطرة كبيرة بانتهاء الانتداب والقضية الآشورية مازالت معلقة غير محلولة. وما من شك وبسبب ما حصل فإن مكانة كل من بريطانيا وعصبة الأمم قد اصيبتا باعظم الضرر في العراق. فالعراقيون يرون اننا خذلنا اصدقاءنا. وربما نلنا عار الشكر من الساسة العراقيين الذين ساعدناهم في جنيف، لكن العامة ترى عكس ذلك. وفي الايام القلائل الاخيرة التي بقيت لي في الموصل لم يزرني في دائرتي مسيحي واحد ومن المسلمين لم يقصدني الا نزر يسير جداً لأنهم يخشون أن تمر فوقهم فرشاة الصبغ الاسود: (اصدقاء الانگليز!) من الصعب جداً توجيه اللوم اليهم. فقد كان يصعب عليهم كثيراً ادراك المشاق العظيمة التي وجب على بريطانيا العظمى مواجهتها لتسوية مثل هذه المعضلة الشائكة.

**التعقيب والاسئلة:**

* العقيد بوڤيل: القضية ليست بالجديدة. ففي العام ١٩٢٣ حدثته السيدة (سرمه) بخطر مماثل واتخذت تدابير وحيل دون مذبحة.

* النقيب روجرز: أمر واحد يتعلق بالقضية لم تتناوله الصحافة بشكل صحيح. سمعنا قدراً معيناً من الثناء على الليڤي الآشوري لكن علينا ان لا نغفل ان جانباً من أجلّ واثمن الخدمات التي قدمها الآشوريون جاءت من رجال القبائل العاديين الذين لم يخدموا في الليڤي. الآشوريون كانوا اول من ألحق الهزيمة بالثوار العرب في ١٩٢٠ بين بغداد والحدود الفارسية. وبعين المستوى انوه باولئك الذي انجزوا عملاً طيباً بين بغداد والموصل فقد كانوا رجالاً قبائليين. قاموا بمبادرة تلقائية على مسؤوليتهم الخاصة. ويندرج في هذا الآشوريون الذين تحاشوا الكارثة مرتين في منطقة الموصل. فقد كانوا قبائليين. ومع الاحترام العظيم لليڤي ولضباطه علينا ان ندرك باننا نرزح تحت واجب ثقيل للقبائليين ولجميع الشعب.

* النقيب گريسي (قال) فلندع الماضي ونركز تفكيرنا في المستقبل. ذكر المقدم ستافورد ان المسألة هي مالية وهي العقبة الكأداء. واخشى ان يقع العبء على عاتق الجمهور البريطاني. اني قرأت ما قاله السنيور (مادرياگا) في عصبة الأمم عندما احتث الحكومات والمنظمات الخيرية العالمية على المساهمة بالمعونات لضمان عدم قيام عقبة في وجه عملية ترحيل رجال القبائل هؤلاء. من هم هؤلاء الناس المتبرعون المحسنون؟ ان تجاربي تؤيد لي بان الجمهور السخي المعطاء ليس الجمهور الدولي بل الجمهور البريطاني. فمن بين ١٢٥٠٠٠ لاجيء ارمني تم توطينهم في سورية، أُخِذ ٢٣٠٠٠ منهم من معسكرات لجوء، واستقروا في مناطق زراعية او مجتمعات حضرية. ولا تعرف نسبة من استقر في المدن لكن قد يكون أقرب الى الصواب القول ان تسعين بالمائة منهم اصبحوا حضريين وعشرة بالمائة مزارعين هؤلاء المزارعون الـ ٢٣٠٠٠ كلفوا ٦٣٤٠٠٠ فرنكا فرنسياً. منها ثلاثة ملايين ساهمت بها الحكومة الفرنسية والبقية ٢٥٥٤٠٠٠ ساهم به الجمهور البريطاني في حين لم يساهم بقية العالم بغير ٨٠٠٠٠٠. فلو بوشر بهذا العمل على الاسلوب الذي اتبع في اسكان الارمن في سورية، فسيقتضي له مدة تتراوح بين عشر سنوات وخمس عشرة.

* القس دوگلاس: كنت شديد الاعجاب بالنوايا الطيبة التي يكنها (مار شمعون) للمقدم



ستافورد. لاشك في وجود بعض الخلافات بينهما. (مار شمعون) يقول ان المقدم ستافورد انسان حسن الشمائل وطيب النفس وانه بحسب وجهة نظره خاض حرباً صعبة لنصرة الشعب الآشوري. وان المقدم ستافورد لم يردد بأي شكل من الاشكال تلك التهم التي انتشرت بسهولة في ارجاء العالم عن طريق الصحافة بل وخرجت في تصريحات مسؤولين بان (مار شمعون) حارب لكسب الجاه والشهرة لنفسه ولاسرته. ولم يعز اليه اي دوافع غير طيبة مطلقاً. المقدم ستافورد تحدث الآن عن احزاب تقف ضد (مار شمعون) وعن احزاب تقف معه. الا ان (مار شمعون) الآن يعاني عزلة وبؤساً وهو وحيد في العالم. طرد من بلاده لكنه يواصل العمل في ما يراه واجبه تجاه شعبه. الا ان حركته قيدت بشروط وضعت له لم يعط حق التنقل والسفر في اوروپا الا بعد تعهد بان لايقوم باي نوع من الدعاية، فهو والحالة هذه عاجز عن الدفاع عن نفسه ضد التهم التي ألصقت به والاعمال التي عزيت اليه. وكما بلغني وبالرغم من المجهودات المبذولة لتبرئته منها فان الآشوريين يقفون وقفة واحدة في ولائهم له وثقتهم به. أبوسع المقدم ستافورد أن يخمّن العدد الذي يمكن أن يعتبر ضد (مار شمعون). معلوماتي الخاصة تقول انهم لايتعدون بضعة آلاف.

* المقدم ستافورد: عند اجتماع العاشر من تموز تمكنا من تكوين فكرة جيدة حول ذلك فبالنظر الى المتعلمين يمكنني القول انهم مناصفة بين الطرفين. اما بخصوص سائر العموم فان الحزب المعادي (لمار شمعون) اضعف كثيراً وربما يبلغ ثلث الآشوريين أو ربعهم.

* اللورد لويد: الخطاب الذي اسمعنا اياه المقدم ستافورد كان هاماً وجذاباً للغاية فضلاً عن حياده وخلوه من الروح الحماسية. وأملي باولئك الذين احتلت هذه القضية المكان الاوسع في قلوبهم ان يغتفروا لي بوصفي رئيساً – اختصار بعض التعليقات الهامة التي كانت ستطرح للمناقشة. واود ان اقول في الختام ان سنوات عدة مرت قبل أن يتسنى لي معرفة البلاد التي كانت مدار خطابه معرفة دقيقة. وكان ذلك في ايام الاتراك. ويبدو لي ان الجانب الاهم الجالب لاهتمامنا الكبير ليس المصير الاليم الذي لقيه الآشوريون في بلدٍ اظهرنا عجزنا عن حمايتهم. بل كذلك للتأمل بحذرٍ في الاخطار الناجمة عن ترك الاقليات المبتسر في بلاد اطلقنا ايدينا لحراثته من دون ان يكون لنا اي حق في النكوص على الاعقاب ونفض يدنا من الأمر لدواع سياسية. ان كانت معاقل اخلاقنا العظمى التي تحكم في الشرق معرضة للخطر.

اذكر اللغة التي كان بعض ساستنا يستخدمونها في الازمنة الخالية لمخاطبة الباب العالي في تركيا عندما يحجم عن تأنيب او انزال عقاب بتلك الاجزاء البعيدة عن الحكومة المركزية في القسطنطينية. ومما اذكره اني ارسلت الى الالايات الحميدية لاتكلم بلغة راقية حول بعض المشاكل المتعلقة بحكومة الباب العالي. إلاّ أن الحكومة البريطانية قالت: علينا ان نقدم احتجاجنا الى المسؤولين المباشرين.

اجلت انظاري في العراق وفلسطين وصرت افكر بان كل الشعارات في الاستقلال والحكومة السياسية لا تعفينا تاريخياً من مغبة ترك المسيحيين وغيرهم من الاقليات في تلك البلاد، الا بعد التأكد تماماً بأننا سلمناهم الى حكومات مستقرة منتظمة قبل ان نغادر. وهذه الاحداث يجب أن تكون درساً بليغاً لنا في خطوات أخرى قد يتعين علينا قطعها.

# العراق والآثوريون

## ١٩٣٢-١٩٣٣

بقلم إرنست مين

## مقدمة

هذه مقالة كتبها الصحافي (إرنست مين) مراسل جريدة ديلي ميل البريطانية. ونشرتها له مجلة الجمعيّة الملكيّة لآسيا الوسطى[١]. كتب المقال وهو في استنبول إثر تركه العراق في ايلول ١٩٣٣، كما يدل عليه التاريخ الذي ذيّله.

إن الأسلوب الذي عالج به احداث آب يدلّ انه دفع عنه ثمناً هو السماح له وحده بين جميع المراسلين الصحفيين الأجانب بالبقاء في العراق وإرسال برقيّاته الى مرجعه بعد وضعها في الصيغة التي تؤمن موافقة الرقابة عليها. وغم اقراره في مقالته هذه بأن بعضها لايصل الجريدة. ولهذا بدت صحيفته في لندن وحدها دون سائر الصحف البريطانية وكأنها تدافع عن وجهة النظر العراقية منكرةً كثيراً مما حصل ومخففة من وقعه. رأيت أن لا أحرم كتابي من هذه الوثيقة تأكيداً للموضوعية التي التزمناها وحرصاً على بسط كل الآراء والأنماط والصيغ التي تمّ بها تدوين وقائع صيف العام ١٩٣٣. ولأجل تكوين فكرة أيضاً في الأسلوب الذي يتبع عادة في طمس معالم الأحداث والتخفيف من وقعها أو إغفال جوانب منها.

وكما يظهر ويقره الكاتب أيضاً أن تحقيقاته رغم ثمن البقاء الذي دفعه كانت قاصرة على ما سمعه من رجال الحكم وعامة الناس. إذ لم يسمح له قطُّ بزيارة مرسح الأحداث رغم طلبه ذلك.

### نصّ المقال

قد تستأهل مشكلة الآثوريين العراقيين التي نجمت في صيف العام ١٩٣٣ بسطها بالتفصيل ونشرها في المجلة.

كنت المراسل الخاصّ الوحيد في البلاد. أرسلتني جريدة الديلي ميل اليها. وقد وجدت رغم

(١) Arnest Main M. A: Review: Journal of the Royal Central Asian Society - London



انتفاء وجود عقبات امام الإتصالات الخاصّة بمزاولة مهنتي في العراق – من الصعوبة بمكان ارسال أيّ شيء مما أكتب خارج البلاد، خلا بعض المعلومات التي تحظى بموافقة وزارة الداخلية.

تنصّ المادة الخامسة عشرة من الدستور العراقي العام ١٩٢٤ المعدل في العام ١٩٢٥ على هذا:

«تكون جميع المراسلات البريدية والبرقية والتلفونية مكتومة ومصونة من كلّ مراقبة وتوقيف إلاّ في الاحوال التي يعيّنها القانون».

وأعجزني العثور على أيّ نصٍّ في أي قانون مطبّق يعين تلك الأحوال اللهم إلا إذا كان يوجد نوع له من فصيلة حشرة العث dora يمنح وزارة الداخلية سلطة وضع رقابة على المراسلات «بناء على مقتضيات المصلحة العامة». وبموجب هذه السلطة تمارس الرقابة على المراسلات والاتصالات الصادرة من العراق الى البلاد الأجنبيّة عند الضرورة.

في آب وأيلول من العام ١٩٣٣ كان ثم رقابة لاشكّ فيها وفي غاية من الوضوح، وفي بعض الأحيان كان يجري توقيف البرقيات. والقول الرائج الذي تسمعه من الجالية البريطانية هناك، أن كثيراً من الرسائل التي يبعثون بها الى اوروبا عن طريق مصلحة البريد من العراق، لاتصل الى المرسلة اليهم.

إلاّ أن أنباء الإضطراب تسربت فعلاً. بعضها كان مصدَرَه البريطانيون الساخطون بل المهسترون. وبعضه كان مصدَرَه الأقلياتُ المسيحيّة التي استولى عليها الهلع من جهة، أو التي أقدمت على ذلك بدوافع انتهازيّة من جهة أخرى.

كلّ هذه المصادر الكبيرة المجتمعة كانت موالية للآشوريين ومعادية للعرب لاتتصف بالحياد. وباستثناء السجلات الرسميّة والوثائق السرّية فإن روايتي لوقائع العام ١٩٣٣ هي أكمل ما ظهر حتى الآن وأكثرها حياداً. ربما كانت قابلة للطعون في بعض التفاصيل الزهيدة – إلاّ انها منصفة وعادلة في الجوهر.

بدايات الأحداث نجدها في تاريخ الحرب (العظمى الاولى) المعقد والمتشابك للعام ١٩١٦، عندما انتقض الآشوريون وهم من رعايا الإمبراطورية العثمانية ويقطنون بين الأرمن والكرد في أقليم حكاري ومعهما – ورفعوا السلاح ضدّ الأتراك بتحريض من حكومة روسيا القيصرية.

لم يستخدم الروس هؤلاء الآشوريين بمثابة مقاتلين في خطّ القتال بل استخدموهم بشكل عصابات إغتيال، تتسلل ليلاً الى القرى التركية لتذبح الأتراك النائمين في فراشهم، لإثارة الرهبة فهم يعملون بصورة عامة على خلق جوّ من الرعب والإرهاب في المناطق التي كانت مرسحاً لعمليات جيوش القفقاس[٢].

في العام ١٩١٧ الذي جاء بالثورتين الروسيتين وبالانهيار العسكري الذي تلاهما، وعلى أثر ترك الآشوريين في موقفٍ لايحمد، كان عليهم أن يشقوا طريقهم قتالاً نحو الجنوب. وبمجيء العام ١٩١٨ وصل ما تبقى الى ميسوپوتاميا حيث استقروا في العام نفسه في معسكر كبير في مدينة (باعقوبة) التي تبعد بمسافة قصيرة عن شمال شرق بغداد، مكث الآشوريون هناك زهاء سنتين اثنتين على حساب دافع الضريبة البريطاني الذي أنفق عليهم صدقةً وإحساناً ما يعادل مليونين من الپاونات الستر لينية.

وفي حدود ذلك الزمن تقررّ أن يجنّد الآشوريون في الليڤي الذي تمّ تشكيله محلياً لسدّ النقص الى حدّ ما في القوات البريطانية بعد أن سحبت قوات الجيش البريطاني. وكان من الواضح والحالة هذه أنه لا سند قويّ يدعم الادعاء بان الآشوريين هم من الحلفاء السابقين في الحرب. فهم لم يحاربوا كوحدةٍ لقوةٍ ضاربة الى جانب الحلفاء في أي عملية كبيرة ضدّ الامبراطورية العثمانية.

هكذا تمّ تأليف الليڤي الآشوريّ الذي كانت تنفق عليه الحكومة البريطانية ويشرف عليه الضباط البريطانيون ويجري تدريبه وتسليحه على النمط البريطاني.

لا نكران في أن الليڤي الآشوري كان خلال السنوات الاثنتي عشرة التالية – قوة ممتازة تتألف من جنود اكفاء بروح جياشة وقابلية جسدية عسكرية متوقعة من جبليين عتاة اباة، وتواصلوا بروح رفاقيّة وثيقة الى الحدّ الذي كادوا يكونون أكثر بريطانيةً من البريطانيين. وازدروا بالعرب عموماً وبالجيش العربي بالأخصّ. وفي معرض قولنا هذا ينبغي لنا الإقرار

(٢) إستند (مين) في بناء هذه الصورة لدور الآشوريين وبطبيعة الحال على ما اسمعه اياه رجال الحكم في بغداد، لا على نصوص تاريخية كما ادّعى. اذ لايوجد في العشرات من كتب التاريخ العام وما هو شبيه بالتاريخ من كتب رحلات وسير ما هو شبيه بالصورة التي قدمها لدور الآشوريين هنا. حتى خصومهم الذين حاولوا بكل وسيلة التقليل من أهمية دورهم في ذلك الميدان الحربي، وإلصاق كل عيب ونقيصة في سلوكهم ومنهم الأتراك أنفسهم لم يسمُ بهم خيال عدائهم الى اسناد ما أسنده الصحفي اليهم. والى جانب ما دوّنه المقدم (ستافورد) حول هذه الفترة رأيت أن اذيل الترجمة بالوقائع الفعليّة كما جاءتنا في كتب التاريخ المعتمدة وفي مقدمتها ما دوّنه المؤرخ والسياسي الكبير (السرّ مارك سايكس) مدعماً بما عثرت عليه من وثائق وتقارير رسميّة دوّنها رجال بعثات الحلفاء العسكريين الى تلك المنطقة في حينه.



بأنهم شُجّعوا على هذا من قبل ضباطهم الذين كانوا بحقٍ وعدلٍ، فخورين بالرجال الذين يقودونهم، وكذلك لقوا تشجيعاً على هذا من رجال القوة الجوية الملكيّة. وكانوا على صلة وثيقة بهم بواقع استخدامهم حرساً في المطارات العسكرية خلال عقدٍ من السنين، أو في استخدامهم بعد انتهاء مدة خدمتهم نُدُلاً في مطاعم القواعد العسكرية أو كمراسلين للضباط البريطانيين، وكذلك من قبل الجالية البريطانية عموماً، الذين كان مظهرهم العسكري الانيق وروحهم الإستقلالية الرائعة والشعور البريطاني التدريبي والإنضباطي مصدر تقديرهم واستحسانهم.

نتيجة ذلك نالت الغطرسة والعجرفة من الآشوريين منالها. فالرواتب التي كان افراد الليڤي يتقاضونها ويبعثون بها الى عوائلهم في الشمال، رفعت من مستوى معيشتهم العام عما كانوا قد اعتادوه الى درجة لم يسمع بها من قبل. والى أن بروزا الى الموقع الأمامي من الصورة الدولية، كانوا رجال القبائل جفاة الطبع بسطاء العقل يعيشون حياة شاقة في جبال وجب عليهم أن يصطرعوا معها ليعتصروا منها عيشة الكاف. وجدوا أنفسهم فجأة وهم أطفال البريطانيين المدللين. راحّ بهم الظنّ كما ظنّ كثير من الناس في تلكم الايام بأنهم سيمارسون حقّ الفاتح وانهم سيبقون كذلك في بلاد مفتوحة، كانت أيضاً الفرصة العظمى لأسرة البطريرك في دعم سلطانها.

وشجعت الآشوريين مساندة الدوائر المتطرفة والدينية في بريطانيا العظمى وجرأتهم على إملاء مطالبهم.

وجد العرب والكرد في كلّ هذا منتهى الوقاحة والصفاقة. والعرب منهم بشكل خاصّ فقد بلغت نفرتهم أقصى حدودها وأخطرها ونالت من مشاعرهم الخيلاء والتبجحات الآشورية، الا أن هؤلاء كانوا يتمتعون بحماية سلطات الانتداب ولم يكن بالوسع أن يفعلوا أي شيء غير الابتسام والتحملّ.

والكرد من جانبهم عرفوا الآشوريين قروناً عديدة، جبليين غلاظاً قاطعي رقاب فصلوا بعين الطراز الأثير على قلوبهم. وكره العرب الإثنين وهم سكان السهول والأراضي المنخفضة لكنهم ادخرّوا الأكثر من كرههم للآشوريين لكونهم مسيحيين.

في حدود العام ١٩٢٧ أعلنت الحكومة البريطانية عن سياستها حول اعتزامها إنهاء الانتداب. وادرك العراق انه سيكون مستقلاً في العام ١٩٣٢.

في تلك الايام بدا العام ١٩٣٢ بعيداً. وكان مصدر عجب أن لايبدو من الاقليات الكثير

من الحزم والصلابة أثناء المفاوضات العراقية – البريطانية لعقد معاهدة ١٩٣٠ التي كان القصد منها تنظيم العلاقات بين الدولتين عند نهاية الانتداب. صحيح انّ كلاً من الكرد والآشوريين ألحّ في مطالبته بضمانات إذ كانا يخشيان من سوء المعاملة والتمييز من الحكومة العربيّة التي ستتسلم زمام الأمور عند خروج البريطانيين – إن لم يكن أسوء من ذلك.

وكان الموقف البريطاني الرسمي هو ان أيّ ضمانات للأقليّات لا مكان لها في الواقع – في معاهدة بين دولتين مستقلتين. وهذا تعليل دبلوماسيّ ذو منطق قويّ يحول دون حشر الضمانات التي يطلبها الكرد والآشوريون في صلب المعاهدة.

مع هذا كان العام ١٩٣٢ بعيداً.

وفي هذا العام على كلٍ – شعر الناس فجأة بأنّ موعد الاستقلال سيكون في شهر تشرين الأوّل التالي. وعرا الآشوريين بغتة حالة من الاهتياج والإضطراب. وقوبل التهديد الجماعي بالإستقالة من الليڤي بنقل فوري لفوج الهامبتونيين بالطائرات من مصر.

إن مار شمعون وعمته السيدة سرما اللذين كانا ينشطان من وراء الستار كانا مسؤولين الى حَدّ كبير عن الموقف في تموز ١٩٣٢ الذي استدعى من المندوب السامي البريطاني قطع اجازته والرجوع الى بغداد.

منذ زمن طويل نعم مار شمعون وأسرته بكرم الحكومة البريطانية ومساندة قطاعات واسعة ذات نفوذ وصولة من الرّأي العام البريطانيّ. والذي كانت تطمح اليه الأسرة البطريركيّة وتقدّمه على أي مطلب آخر هو أن تحتلّ موضع المسيطر سياسياً وماليّاً. وقد استخدمت في هذا السبيل ولهذه الغاية سلطتها الروحيّة على الآشوريين الى اقصى حَدّ ممكن. حتى قيل أن مار شمعون وأسرته ماكانوا ليهتمّا كثيراً بالمشقات والعناء اللذين يطلب من شعبهما تحملها مادامت سلطتهما في حرزٍ حريز. وقد تبدو هذه مقولة قاسية إلاّ انها رأي يسود اناساً عرفوا بأصالة الرّأي.

عندما تحقق الاستقلال في شهر تشرين الثاني ١٩٣٢ نجمت مسألة إسكان الآشوريين من بين المسائل الكبرى في السياسة العراقية.

يبلغ مجموع الآشوريين الكليّ حوالي ٣٧٠٠٠ نفس بينهم حوالي عشرة آلاف من افراد الليڤي الذين انتهت مدة خدمتهم[٣] وسرحوا، أعني أنهم كانوا في عنفوان رجولتهم عندما

(٣) أرى في هذا التقدير مبالغة غير منطقية مقصودة. كان من السهل على الكاتب أن يظفر بالرقم الحقيقي أثناء وجوده في العراق وبحكم صلته بالمراجع البريطانية. في أثناء وجوده. وخلال الأحداث كان يوجد =



أكملوا مدة الخدمة الفعلية وفي الجيش البريطاني واقعاً، بينهم عدد غير قليل من ضباط الصّف الممتازين ذوي سجلّ خدمةٍ عالٍ. وهناك قليل ممن رقي الى رتبة ضابط.

كان كلّ فرد منهم عند تسريحه يخرج ببندقيّة حديثة الطراز وكمية من العتاد والبندقية تعطى أحياناً على سبيل التعويض عن السلاح الذي جلبوه معهم عند دخولهم سلك الليڤي. وكان من المفهوم على العموم أن البندقية إنما تعطى لغرض الدفاع عن انفسهم ضدّ الكرد فالمعروف عن هؤلاء انهم مسلّحون أيضاً.

المطالب الآشوريّة التي قام بصياغتها مار شمعون وعمته (سرما) هي: ان يتمّ اسكانهم في بقعة واحدة بوصفهم وحدة عنصرية وقومية. ثم أضاف مار شمعون فيما بعد مطلباً آخر هو الاعتراف بسلطته الزمنية وقد وجدت الحكومة العراقية وساندتها الحكومة البريطانية ومعظم المنصفين وذوي العقول السليمة أن هذين المطلبين لايمكن تحقيقهما مبدءاً وعملاً، لأنّ ذلك يؤدي الى خلق مقاطعة آشورية مسلّحة داخل دولة العراق المستقلّة الجديدة. كان إقليم حكاري وهو الاقليم الذي جاؤا منه قد بقي خالياً من سكّان إلاّ أن الاتراك لأسباب عديدة فصلتها لجنة من لجان الحدود التابعة لعصبة الأمم قدمت الى تركيا في ١٩٢٥. كذلك رفض الاتراك قبول الآشوريين رفضاً قاطعاً للسبب الوجيه جداً وهو أنهم كانوا قبلاً قد طُعنوا من الخلف بأيدي هؤلاء فهم لايريدون أن يكون لهم أيّ شأن بهم.

ثمّ، وفي العراق نفسه لاتوجد منطقة مناسبة لإسكان الآشوريين جملةً إلاّ بإخلاء الكرد منها. وبصرف النظر عن مجافاة هذه الخطوة للقانون ما كان باستطاعة أية حكومة عراقية في بغداد ترحيل الكرد قسراً محاباة للمسيحيين من غير المخاطرة بحرب أهليّة. هذه هي العقبات العملية، أمّا العقبات المبدئية فهي تعادل الأولى خطورةً. ان اسكان الآشوريين كتلةً واحدة وبينهم عشرة آلاف رجل شاكي السلاح مدرّب تدريباً عالياً وبرئيس روحاني يطالب بسلطة زمنية، فان الخطوة نحو الاستقلال التام ستكون خطوةً قصيرة. وواضح أنّ دولةً داخل دولة هو من الأمور المستحيلة.

ولذلك كان قرار الحكومة العراقية وجوب إسكان الآشوريين حيث كان ممكناً واين تيسر

= في الخدمة حوالي الفٍ ومائتين. ولم يبلغ عدد المجندين من الآشوريين في أي وقت من الأوقات الالفين والخمسمائة (ملاك لواءٍ بريطاني واحد) فاذا أضفنا ألفاً أخرى من المسرحين وهو اقصى ما يمكن تصوره من امكاناتٍ عسكرية لمجموعة قوميّة تعيش على الزراعة وتحتاج الى كل يد قادرة. لم يكلف الكاتب الصحفي نفسه بإلقاء نظرةٍ على كتاب العميد جي. گلبرت براون الموسوم: [الليڤي العراقي: Brig. G. Gilbert Browne: The Iraqi Levies 1920-1931] ففي هذا الكتاب تفاصيل موثقة عن العدد الذي جندّ في الليڤي من الآشوريين.

ذلك، في القرى المنتشرة في الشمال. مشيرة الى أنّ الآشوريين لو جرى زرعهم بهذه الصورة بين الكرد، فان ذلك هو ما اعتاده القوم منذ القديم وهذا هو سبب إعطائهم سلاحاً.

بدت الصعوبات لاتقتحم وفي عزّ صيف العام ١٩٣٣ ذرّ قرنها.

بدأ الاضطراب عندما كان الملك السابق فيصل وحاشيته في انكلترا. واتخذت الحكومة العراقية موقفاً حازماً واصرت على مار شمعون بأن يوقع تعهداً شخصياً للدولة بالتخلي عن أي ادعاء له بالسلطة الزمنيّة. وفي حدود ذلك الزمن عمد موفد له الى الاتصال باثنين من الدبلوماسيين في بغداد مستحثاً بأن يمارس ضغطاً على الحكومة التركية للسماح بانتقال الآشوريين الى اقليم حكاري وعندما أفهم مرة أخرى بأن ما يطلبه مستحيل، صرح الموفد بشكل علنيّ أن الآشوريين صمموا على الإقدام على عملٍ من شأنه أن يوجه انظار الرّأي العام العالمي اليهم.

وفي أثناء ذلك تقرر استقدام ضابط بريطانيّ مجرّب من السودان ليعهد اليه بمهمة اسكان الآشوريين بحسب قرارات الحكومة العراقية. وقد تبين فيما بعد أن انتدابه جاء متأخراً جداً. وكل ما تمكن من انجازه هو تنظيم معسكر الإغاثة في الموصل حيث حفظت الحكومة العراقية بحوالي الفٍ وخمسمائة امرأة وطفل.

في الوقت الذي كان مار شمعون في بغداد، قام أحد أعوانه بمباشرة جانبٍ هام من المحادثات موقعياً: جنديّ كفوء محترم يُدعى (ياقو) من سكنة قرية (سميل) التي هي (كذا) مخفر شرطة يبعد بمسافة تقطع بالسيارة من بلدة دهوك بمدة عشرين دقيقة. وفي دهوك «قائمقام» للحكومة العراقية. وكان على الادارة المحلية في الموصل أن تحاول اجراء محادثات مع هذا الرجل. وبعد محاولات كثيرة من موظفين بريطانيين لدى الحكومة العراقية لإقناع (ياقو) الذي ظلّ أبداً يعبّر عن سوء ظنّه بالعرب وبحكومة بغداد - وافق بالأخير على المجيء الى الموصل بعد أن استؤمن رسمياً. إلاّ أن المتصرف العراقي طلب منه حال وصوله توقيع تعهّد بحسن السلوك. فأعطى التعهد بكفالة مبشر انكلكاني امريكيّ الجنسية كان يقوم بمهمته الدينية في المنطقة منذ عشر سنين تقريباً وهو على معرفة وثيقة بـ(ياقو) بوصفه انساناً مستقيماً. وتعهد (ياقو) بالشخوص الى بغداد ليشرح الموقف العراقي كما فهمه في الموصل - لمار شمعون وقد علمت أنه أعطى نوعاً من الوعد بمحاولة اقناع البطريرك بتعديل موقفه.

لكن (ياقو) لم يقصد بغداد بل قاد مجموعة من المسلحين وعبر بهم نهر دجلة الفائض ودخل الأراضي السورية بهم. من كلّ التحقيقات والمحادثات التي قمت بها مع الناطقين باسم



الآشوريين في هذه القضية كان القول أن (ياقو) ما اختار هذه الخطوة إلا بعد أن قال العراقيون له وللآشوريين: إن لم يوافقوا على مشروع الاسكان الذي وضعته الحكومة لهم وإن رفضوه فمن الصعوبة بمكان أن يبقوا في العراق - ولم يكن واضحاً هل أنهم أساؤا فهم ما قيل لهم أم تعمدوا اساءة الفهم.

مجموعات أخرى لحقت بالمجموعة الأولى حتى بلغ عدد من عبر النهر الفاً وتسعمائة[٤] وعندما أدركت السلطات العراقية أن رحيل هولاء الرجال المسلحين قد يضع الفرنسيين في حرج أصدرت أوامرها بمنع غيرهم من ترك الأراضي العراقية. وعند هذه النقطة وبعد مرور بضعة أسابيع قام ضابط بريطاني باستجواب ستين من العائدين. ارتفعت أهمية شهادتهم بواقع كون معظمهم من ذوي الذكاء المحدود العاجز عن الاختراع والخيال وقد أطبقوا جميعاً دون تردد على القول أن ما دفعهم الى عبور الحدود الى سورية هو أن رؤساءهم ومنهم (ياقو) أخبروهم بأن الفرنسيين مستعدون لإسكانهم بشروط كريمة جداً، وأنهم ما خرجوا إلاّ بقصد رؤية الأراضي التي وعدوا بها والتحقق من صلاحها بأنفسهم قبل القيام بنقل نسائهم وأطفالهم وحوائجهم.

ومهما يكن من أمر فالواقع هو أنهم وبعد مرور اسبوعين قرروا على ما يظهر العودة الى ديارهم بحسب شهادات الستين الذين استجوبوا، فقد أفادوا أن قرارهم بالعودة أتخذ عندما اتضح لهم أن الوعد بالاسكان بشروط طيبة لم يكن له أساس من الصحة.

ينقلنا هذا الى بداية شهر آب ١٩٣٣. عندما قرر هؤلاء العودة كان نهر دجلة الفائض الذي عبروه قبلاً بالاكلاك قد غاض ماؤه وبات عبوره خوضاً من السهولة بمكان. والجيش العراقي كان قد احتل عدة ربايا امتدت على بعد ميلٍ واحدٍ من الحدود الى جانب تحشيدات في المؤخرة. وتختلف الروايات حول ما وقع وقد لايتوصل الى الحقيقة قطّ. وعلى ما يظهر هو أن ربيئة عراقية بالقرب من قرية فيشخابور المسيحية[٥] نبّهت من قبل مجموعة آشورية صغيرة بأنها تريد أن تدخل الأراضي العراقية ثانية وإنها ستسلّم سلاحها. وعندما أمروا بالإقتراب قاموا بمهاجمة الربيئة وقضوا على سائر من فيها. وعلى أثر ذلك قام عدد من الآشوريين

(٤) في ٢١ تموز عبر الحدود زهاء ١٠٠٠ من عشيرة التخوما بقيادة (ياقو) وشقيقه (شليمون) ومالك (لوقو) مع ثمانية من القسس نصفهم راكب ونصفهم راجل. وفي نهار الاثنين التالي (بعد يومين) لحق بهم ٥٠٠ من آشوريي نهلة وبروار والموصل وفي الاربعاء ٢٦ تموز عبر ٤٠٠ آخرون. وفي ٢٧ تموز قامت وحدات الجيش بالانتشار ومسك معابر النهر ابتداء من فيشخابور حتى الحدود التركية وردّوا ٥٠ من آشوريي (مَركَوَر) بعد إلقاء القبض على سبعة منهم.

(٥) اخاله يقصد قرية (ديره بون).

يتراوح بين ٤٠٠ و٥٠٠ بعبور النهر خوضاً. وزحفوا من خلال الثغرة التي أحدثها تدمير الربيئة – وهاجموا التحشيدات العسكرية من الخلف. كان هذا عصيان مسلّح لا شائبة فيه.

قبل هذا شاعت أحاديث حول رفض الحكومة العراقية طلباً بريطانياً بنقل (بكر صدقي بگ) من آمرية المنطقة الشمالية وكان هذا قائد قوة الميدان للقوات الأرضيّة وقد اشتهر بعداءٍ للآشوريين – على أساس أن وجوده على رأس الجيش العراقي في تلك المنطقة هو مصدر استفزاز دائم.

إنّ رفض الحكومة العراقية تنحية هذا القائد معقول على كلّ حالٍ، فالخطر الوحيد الذي يهدد الدولة هو شمال البلاد (وبكر صدقي) واحدٌ من أفضل القادة العسكريين الموجودين، فلِمَ يُنحّى؟ في تلك اللحظة وفي ذلك الموقف كانت القضية – اذا ما انعم المرء النظر فيها – وثيقة الصلة وبنوع خاص بما ذكرنا. فهاهنا ثوار آشوريون لأن حركة مار شمعون اتخذت الآن مظهراً عسكرياً واضحاً وهي المناسبة الوحيدة التي يرى العرب أنفسهم في مواجهة مسلحة مع الآشوريين المتبجحين كثيراً.

كان العرب أنفسهم في شكٍ من ذاتهم. فقد نُوّموا مغنطيسياً طوال خمس عشرة سنة لتتولّد لديهم حيال الآشوريين عقدةُ نقص. بل وأكثر من هذا فقد كانوا على علم تام بأنّ الكرد يراقبونهم بكل دقة فإذا بدت علائم نجاح مبدئي للآشوريين فقد تنشب ثورة عارمة في كردستان أيضاً. فالعلّة الكبرى في بقائهم راكنين الى الهدوء في الماضي خلال فتراتٍ هو شكّهم في تعرضهم للقصف الجوّي البريطاني. إن معاهدة ١٩٣٠ تقضي بتعاون عسكري بريطاني مع الجيش العراقي ضد عدوّ خارجي. ويستفاد من إجابة رسميّة حول سؤال طرح على الحكومة في مجلس العموم البريطاني بأن الحكومة البريطانية ستنظر نظرة إيجابية الى أيّ مسألة تتعلق بالتدخل في أي حوادث إضطرابات داخلية قد تحصل ضمن الحدود العراقية. فلو تحقق نصرٌ للآشوريين العائدين فمن المحتمل جداً أن موضوع التعاون البريطاني مع الجيش العراقي ضدهم سيطرح على بساط البحث على أقل تقدير. ولكن وبالنظر الى ما آلت اليه الأمور لم يكن هناك حاجة الى بحث هذا الأمر. وبقي الكرد في شكّ من موقفٍ بريطاني في المستقبل. على أن ما رآه العرب في الأيام الأولى من شهر آب هو انهم يواجهون حرباً معلنة ضد الآشوريين الأشدّاء.

وبعصيان (ياقو) وقد بدأ فعلاً فقد وجدوا من واجبهم وبصورة مطلقة أن يوجهوا للآشوريين ضربة قاصمة لا قيام لهم من بعدها. ومن جهتهم لم يكن الآشوريون يتوقعون أن يدحرهم



جيش عربي في حربٍ نظاميّة. إلاّ أن ما حصل هو هذا: عندما واجه الآشوريون العائدون وحدات الجيش العربي المحتشد وراء فيشخابور، اصابهم قدر ما أصابوه ونالوا بقدر ما أعطوا وربما عرت الدهشة العرب أكثر من الآشوريين. على أية حال شرع في مطاردة المتمردين المتقهقرين. وفي حوالي الرابع والخامس من آب كان هناك قدر كبير من القتال الوحشي في شعاب الجبال. وجرياً على تقاليد سكان آسيا الوسطى الأصلية لم يكن هناك طلب أمان ولا منح أمان من أية جهة[٦].

في عين الوقت وفي فترة استمرار المطاردة. رأى عدد من الآشوريين الموالين أن ينشدوا الحماية من الشرطة العراقية، بحكمةٍ منهم مثل الأغلبيّة.

في منطقة الحركات العسكرية كان في (سميل) مخفر للشرطة يخفق فوقه العلم العراقي كما ظلّ خافقاً يوميّاً عدة سنين. وبحماية هذا العلم استظلّ حوالي مائة رجل من عشيرة (الباز) برغبة تلقائية وبمحض اختيار للاطمئنان على حياتهم ولئلاّ يقضى عليهم أثناء حرب العصابات الناشبة في الجبال القريبة. وشاع القول كذلك في القرى المجاورة وكان مصدر بعضه بصورة خاصّة عريف شرطة مخفر سميل الذي أكّد بأن أياً من الآشوريين ينشد ضمان حياته ما عليه إلاّ أن يلجأ الى المخفر. وبحلول العاشر من آب بلغ عدد من وصل سميل حوالي أربعمائة من الرجال. وفي اليوم عينه سلّم آخر من كان مسلّحاً منهم سلاحه.

في اليوم التالي وصل الجيش الى (سميل) وبدا واضحاً أن الحقد والهياج قد بلغا منه منتهاهما. واستناداً الى الذين أوقفوا أنفسهم على الدعاية للآشوريين والتزموا جانبهم كانت الوقائع التي سآتي الى وصفها مبيّتةً ومخططاً لها سلفاً.

وقد يعللّ الأمر بأن الخلاف بين جهات معينة من الموظفين المدنيين والشرطة من جهة وبين قيادة الجيش من جهة أخرى هو الذي أعَدّ الأرضية للقيام بمذبحة عامة منظمة. وقد ذكروا أن ضابطاً بريطانياً ملحقاً بالجيش العراقي سُحِب فجأة الى الموصل وكذلك نقل مفتش الشرطة البريطاني من الموصل الى بغداد وان الغرض المزعوم لنقلهما هو ازاحة هذين الانكليزيين من موضع يحتمل أن يشاهدا منه ما الذي كان سيقع. وعلى أية حال فان هذا التعليل لم يعزز بدليل أو إثبات قط. ورأيي الخاص هو أن الزعم بأنهما أبعدا عمداً هو زعم لا أساس له.

(٦) يدافع هذا الصحافي كما نرى عن السلطة بما لم تجرؤ هي على الدفاع به عن نفسها فلا المصادر الرسمية العراقية أو غير العراقية ولا قيادة الجيش نفسها تحدثت عن قتالٍ ضارٍ في الجبال أو عن وقوع قتيل واحدٍ في صفوف الجيش. كانت هناك مطاردة وبحث عن الهاربين واستسلام فردي أو جماعيّ يتم على اثره قتل المستسلمين من الآشوريين.

من الناحية الأخرى، وفي الوقت الذي قد لاتكون وقائع يوم ١١ آب مخططة سلفاً، فيَبدو من شبه المؤكد بأن قيادة الجيش العراقي بعد عدّة أيام من قتالٍ ضارٍ توج بالنصر على الآشوريين المخيفين – وجدت اربعمائةً من هؤلاء تحت رحمتهم. وبدأت المذبحة صباحاً وتواصلت الى ما بعد الظهر. جرت بأن تمّ فصل الآشوريين العزّل بمعرفة عريف الشرطة المشار اليه سابقاً. ثم قام الجيش بقتلهم قتلاً عمدياً وببرود دمٍ. صُرع قسمٌ منهم برصاص المسدّسات وفريق آخر قضي عليه ضرباً بأخامص البندقيات وحُصد الأحياء الباقون بصليات الرشاشات وهم داخل المنازل أو عند محاولتهم الخروج منها. وحاول عدد منهم خلال ذلك – النجاة بارتداء ثياب نسائية إلا أن عريف الشرطة اهتم بالبحث عنهم من كوخٍ الى كوخ وأرغمهم على الخروج ليقوم الجنود بقتلهم.

لم يقم دليل ما على وقوع مذبحةٍ للنساء والأطفال إلاّ أن عدداً منهم لقي حتفه بلا شك.

وجرياً على التقاليد التركيّة القديمة، زيّنت الحكومة لافراد العشائر من عرب (شمّر) ومن الكرد عمليّات النهب والتدمير فقاموا بمهمتهم هذه خير قيام ودمرّت عشرون قرية تدميراً كاملاً ولم يبق فيها أثر شاخص ودُمر عشرون أخرى تدميراً جزئياً. وبلغ النهب من الفظاعة والبربرية بحيث استدعى تدّخل الشرطة فحملت على الناهبين حملة صادقة بلغت من العنف حداً حملت معه (عجيل الياور) شيخ مشايخ شمّر على المجيء الى بغداد يشكو من سلطة الشرطة المركزية «الضغط» الذي يمارس على افراد عشائره دون مبرر.

ولتقدير حجم سيطرة قيادة الجيش على الموقف، من المناسب الاشارة الى انه كان يوجد في ١١ آب زهاء الفين من أفراد الشرطة على مسافةٍ قصيرة لمكالمة تلفونية بسيطة في حالة ما حصلت أية اشتباكات في (سميّل) تستدعي تدخلها. زد على هذا أن ستاراً من الصمت قد أرخي على المنطقة الشمالية لمدّة خمسة أيام. وقيل أن الطائرات البريطانية قد منعت من التحليق والطيران في أجواء المنطقة الشمالية وقد أنكر هذا إلاّ اني أعتقد بصحة الزعم. فخلال تلك الأيام لم تحم طائرة واحدة فوق معسكر الراحة التابع للقوة الجوية الموجود قبل عدة سنوات في جبال (سَر عمادية) حتى أن الجنود هناك، الذين بلغتهم أنباء غامضة عن الاضطرابات راحوا يتساءلون فيما بينهم عن الحدّ الذي بلغت اليه من الخطورة.

وما هو مؤكد[٧] أن قائمقام دهوك وهو الموظف الاداري الأعلى في المنطقة ومركزه يقع على بعد اميال قليلة من (سميل) لم تبلغه أنباء المذبحة حتى السادس عشر من الشهر نفسه وهذا

(٧) قارن هذا «التأكيد» بما مَرّ بيانه. وبالشهادات المستمعة حول ما جرى من قتول في قصبة دهوك نفسها.



أيضاً تاريخ وصول اولى المعلومات عنها الى وزير الداخلية الذي كان آنذاك في الموصل، على اثر القلق الذي استولى على حكومة بغداد وطلبها منه القيام بالتحقيق. فشخص الى (سميل) وعاد فوراً الى الموصل ليصدر الأوامر والتعليمات بإرسال المعونات الطبيّة وسائر انواع المعونات الى الموقع.

دفنت الجثث خلال يومٍ واحدٍ أو اثنين. وعلم أن الضابط المكلّف قام بدفن ثلاثمائة وخمس جثث للرجال. وجثة امرأة واحدة وأربعة أطفال.

وفي التاسع عشر من شهر ايلول التالي وجد ضابط بريطاني عدداً من جثث الرجال بقيت في منازل (سميل) سهي عنها. وعادت القرية لاتصلح للسكنى.

في منطقتين أخريين: كركوك وروانـدوز امكن تحاشي مثلها في آخر لحظة. ففي مدينة كركوك ظلّت ذكرى ما حصل في سوق كركوك عالقة في الأذهان. عندما صار هذا السوق في العام ١٩٢٥ ميداناً لضغن الليقي الآشوري المسعور الذي أعمل قتلاً في (٣٠٠) من العرب[٨]!

فقد بلغ التوتر أقصى حدوده عندما سرت اشاعة بأنّ الآشوريين هناك قتلوا فتاة مسلمة صغيرة السنّ كان قد بُلّغ باختفائها. إلاّ أن اكتشاف قاتلها وهي عمّتُها – في الوقت المناسب حال دون انفجار حركة شغب معادية للآشوريين. وقبضت السلطة على زمام الموقف بيد من حديد وبقيت كركوك هادئة.

وفي منطقة راوندوز نمي أن ضابط شرطة عراقي عالي الرتبة كان يطوّف قبل المذبحة بوقت بين القبائل الكردية محاولاً تأليبهم على الآشوريين وقيل انه عندما علم باعتزام مجموعة من هؤلاء صغيرة العدد ترك قريتها في احدى الليالي، قام بتدبير «حادث» يقع بينهم وبين الشرطة. ويشاء حسن الحظّ أن شخصاً معيناً طلب منيّ أن لاأفصح عن هويته – كان في الجوار وسمع برحيل هؤلاء الآشوريين فبعث برسل من لدنه مزودين بتعليماتٍ بوجوب اعادتهم الى قريتهم بأيّ ثمن كان. ونجح المرسلون في ادراكهم واعادتهم من حيث أتوا قبل أن يقع «الحادث».

ولم يحدث شيء في راوندوز.

(٨) أنظر الجزء الخاص بحادثة كركوك. لا مجال للشك في أن الشخص الذي زوّده بالرواية وبهذا العدد كان يرمي الى خلق انطباع بأنه عددٌ مساوٍ تقريباً لمذبحة سميل وأن ما جرى هو بمثابة انتصاف عادل. في ذلك الحين لم يكن في كركوك أسرة عربيّة واحدة. والقتلى الخمسون كانوا تركماناً وبعض الكرد.

وفي (بيجي) حصلت قتول في الآشوريين. وبلغ الإضطراب حداً أدّى الى وقف العمل في خطّ انابيب نفط شركة النفط العراقية مدة أسبوع واحد. واستبدّ الهلع بالعمال الآشوريين المستخدمين في الشركة، عندما أقبل فخذ من أفخاذ (شمّر) باللوريات محاولين النهب واشعال النار في الممتلكات. وسرى الهلع في نفوس موظفي السكك الحديد وهي مصلحة عراقيّة وأبوا مزاولة العمل ردحاً من الزمن إلاّ كمجموعةٍ وكتلة واحدة. وأصروا على نقل نسائهم وأولادهم الى بغداد. وأن أمكن فإلى معسكر القوة الجوية الملكية البريطانية في الهنيدي.

بقي كثيرٌ من الخلق في بغداد يجهل ما وقع في (سميل) وانتشرت شائعات لا نصيب لها من الصحة بطبيعة الحال بين الأقليات المسيحيّة وتمّ إسناد كل نوع متصور من العظائم والفظائع بالجيش لكن كان من الممكن تفنيد تلك المزاعم على كلّ حال وما أوردته هو ما وقع فعلاً ولايتجاوز المجموع الكلي لقتلى الآشوريين سبعمائة نفس. وأن ٦٠٠ قد يكون العدد الأقرب الى الحقيقة. وعدد القتلى في (سميل) لايعدو الثلاثمائة ونيفاً في حين يقدر عدد الذين قتلوا أثناء الإشتباكات خلال المعركة الفعلية في فيشخابور وما لحقها من التعقيب والمطاردة فقد يكون بين ٢٥٠ و٣٠٠.

في اليوم الذي كانت مغادرتي العراق ٢٣ ايلول ١٩٣٣، بقي في سورية حوالي خمسمائة من أصل ١٩٠٠ عبروا نهر دجلة وهذا بموجب ثبتٍ بالاسماء أرسلتها السلطات الفرنسيّة والظاهر هو أن البقيّة عادت الى العراق فرادى وثني وتفرقوا في الشمال.

وتبنى مار شمعون أثناء ذلك موقفه المعروف فزعم أن العرب بدأوا بهذه المقتلة عهد إنتقام وأن هذا العهد يعفى عليه بقيام الآشوريين بمقتلةٍ في العرب إن أريد المحافظة على السلام في المستقبل بل بدفع ديات من النقود ربمّا اليه نيابةً عن رعاياه المتضررين!

ويسترعي ردّ الفعل الاسلامي من هذه الأحداث نسبةً لما عرف من أبنائها أقصى درجة من الإهتمام. فما أدركه كلّ مسلم سواء أفي (سميل) أو غير (سميل) أن فقاعة الآشوريين قد تفجرت أخيراً. فقد ايدت الأيام الأولى من آب بما لا سبيل للشك فيه أن العرب لايقلوّن كفاءة واستعداداً عن الآشوريين في حرب مواجهةٍ حقيقية فضلاً عن هذا فبأي شكلٍ من الأشكال يجري تقويم حادثة (سميل) فمما لاشك فيه أنها وباستخدامنا تعبيراً قبيحاً من التورية – حسمت الأمر دفعةً واحدة: الآشوريون تمّ توطينهم!!

واليوم تجد الآشوريين في العراق لاتختلف عن الاقليّة الكلدانية أو الأرمنية أو أيّ أقلية



مسيحية أخرى، تلكم الروح الوثابة باتت أثراً بعد عين. ومع هذا فعلى الرغم من الذي كان يلاحظ في الآشوريين من تلاحم وتكاتف أثناء خدمتهم في الليثي، فإنهم لم يصابوا بانهيار روحي قط وإنْ بدوا بطبيعة الحال مرتعبين ذاهلين الى حَدّ ما.

والرّأي عند المسلم الاكثر حصافة وتعقلاً. كان يعبر عن شعور من الارتياح لا شائبة فيه. وساد بين الطبقات الدنيا شعور عالٍ بالفخر والاعتزاز بالنفس. لكن لو فكر المرء قليلاً فسيدرك أن القضية الآشورية هي قضية معقدة، تجتمع فيها عوامل عرقيّة ووطنيّة وسياسية ودينية. لكن الحقيقة تبقى، وهي عندما يؤول الأمور الى السلاح، فكل هذه العوامل تنسى باستثناء العامل الديني. وهذا يفسّر الحالة التي سادت الاقلية المسيحية عموماً. في بغداد بلغ القلق والتوتر العصبي منها أقصاه. وفي الموصل والشمال وجدتهم في رعبٍ شديد. وعند تركي بغداد التقيتُ (حكمت بگ سليمان) وزير الداخلية الذي زوّدني بإجازة مطلقة تتيح لي زيارة أي جزء من الشمال أرغب في تفقّده غير مستثنٍ (سميل) التي نوهت له برغبتي في الوصول اليها بصورة خاصّة. لكن وببلوغي الموصل، وجدت سائقي سيارات الأجرة وكلهم من المسيحيين تقريباً قد تلقّوا من قيادة الجيش أوامر قاطعة بأن لا يأخذوا أيّ «محقق» في جولةٍ أو أن يزودوه بمعلومات والاّ فانهم سيُعدمون. ولهذا كان من المستحيل عليّ ان امضي في رحلتي شمالاً ولم يسعني مغادرة مدينة الموصل. وفي هذه المدينة رفض سائق سيارة الأجرة أن يدرك فصيلةً من الجنود كانت تسير في الشارع ويجتازها. ومن الواضح أنه كان يخشى ما قد يصيبه من اهانات فيما بعد، وفيها وجدت الشعور العام العدائي للمسيحيين قوياً جداً. وكذلك ضدّ البريطانيين. وكان شعور الكراهية ضدهم في بغداد قد بدء ينحسر عند مغادرتي اياها وهذا متأتٍ من أن العرب بدأوا يدركون أن لا سبيل لهم الى الاستغناء عن الدعم البريطاني في جنيف عندما مباشرة العصبة في أي تحقيق حول القضية الآشوريّة.

وبخصوص السياسة البريطانية. أرى أن الضرورات القصوى تقضي وبهذه المناسبة بنوع خاص – أن يقوم الماضي الميّت بدفن موتاه[٩].

الاقليات المسيحية تناشد عودةً لنوع ما من السلطة البريطانية على شمال العراق. وان لم يكن ذلك ممكناً فعلى الجيش والشرطة بالأقل. وكان مفهوماً أنهم حصلوا على دعمٍ من الفرنسيين لما يطالبون به فالفرنسيون الذين قضت مصالحهم وفي سبيل تمديد فترة انتدابهم على سورية – بأن يهوّلوا ويضخموا ما جرى من القلاقل والاضطراب في أوّل سنةٍ من سنيّ استقلال العراق. في حين كان من مقتضى السياسة البريطانية تخفيف وقع ما حصل وادّراء

(٩) أعني ما مضى مضى ويجب أن ينسى ويهال التراب عليه كما يهال على الميت.

المواقف المحرجة في جنيف. وبدا لي رأي البريطانيين المقيمين في العراق كأشخاص موزعاً. فمن جهة كان معظمهم يغلي حنقاً وسخطاً بسبب ما حصل في (سميل). إلاّ أن الجالية التي تتألف من رجال الأعمال والمصالح التجاريّة كانت تميل الى إتخاذ وجهة نظر مؤداها أن في السياسة الرسمية التي أتخذتها بريطانيا في هذه المسألة – كثيراً من الوجاهة والأصالة. حتى كبار التجار المسيحيين وأرباب المصالح وهم في حالتهم تلك من الرعب والقلق والخوف من عقوبات اسلامية قد تعقب أي ضجّة تثار معادية للإسلام ومساندة للآشوريين في اوروپا، كانوا شديدي الرغبة في أن تترك الأمور لتسير في مجراها. ما كان على المرء أن يتحدث اليهم بضع دقائق ليدرك عمق مشاعرهم ومعاناتهم النفسيّة بخصوص مقاتل الآشوريين المسيحيين حتى بعدد الثلاثمائة التافه! قال لي بائع سجّاد مسلم مسنّ قبيل تركي العراق:

– ما هذا الذي حصل في (سميل)؟ إن اردت ان تقتل فلماذا لاتوقع مقتلةً عظيمة؟ لماذا هذه الضجة وهذه الانفعالات؟

إن سياسة التمويه والتبرئة البريطانيّة – لو كان بالإمكان وصفها بهذا من دون احتقارٍ، تمّ تبريرها رسميّاً على أساس مزدوج: ان المصالح التجارية في العراق يجب أن يتوفر لها جوّ يسوده الأمن والطمأنينة واحترام النظام وسيادة القانون. وان المصلحّة السياسية البريطانية في الشرق الأوسط (وأخصها النفط وضمان طرق المواصلات الامبراطوريّة) كلاهما يتطلب قيام عراق قوي الجانب بمثابة قاعدةٍ تقف أمام أيّ إندفاعٍ محتمل من الشمال عبر تركيا أو ايران، وهو ركيزة اساسية للسياسة البريطانية تتضمن وتقضي بمساندة الحكومة العراقية ودعمها من أجل وحدة البلاد.

ولا مراء قطّ في أن حركة مار شمعون تمثل تهديداً خطيراً مقصوداً لسلطة بغداد والعرب لايمكنهم أن يسمحوا بثورة ناجحة في الشمال ولهذا لم يكن بوسع البريطانيين مساندة الأقليّات ضدّ الحكومة المركزية في بغداد.

وهذا يبلغ بنا النقطة الختامية. وأعني أن بريطانيا، وبريطانيا وحدها هي المسؤولة عن المأزق الذي يجد الآشوريون أنفسهم فيه اليوم. في مبدء الأمر أعانت بريطانيا هذا الشعب وشجعته، وهذا ما لا جدال فيه – باعتقاد حميم أن سلطتها تظل باقية طوال حياة الجيل الحالي. إلاّ أن الانگليز تخلّوا الآن عنهم ونفضوا ايديهم من قضيتهم كليّاً. وعلى حَدّ قول (السرّ فرانسيس همفريز) في جنيف أثناء المناقشات التي دارت في لجنة الإنتدابات الدائمة التابعة للعصبة حول انهاء الانتداب على العراق قبل سنةٍ واحدة:



«المسؤولية الأدبيّة تقع على بريطانيا.»

والآن يوجد حوالي ثمانية آلاف آشوري قحّ مقيم في العراق. أعني أولئك الآشوريين الذين كانوا مستقرين في قراهم قبل الحرب العظمى. هؤلاء لم يساندوا مار شمعون أساساً وهم جدّ راغبين إن لم يكونوا مصريّن على البقاء حيث كانوا. وربما وُجد هناك حوالي خمسة آلاف آخرين قد ينتهزون فرصتهم للبقاء. وهذا يترك ما يبلغ مجموعه ٣٧٠٠٠، منهم حوالي ٢٠٠٠٠ أو ٢٤٠٠٠ لايسعهم البقاء والعيش داخل الحدود العراقية لانتفاء الثقة بينهم وبين العرب وان بقوا فستقع حوادث أخرى حتماً. من الواضح جداً أن على بريطانيا واجب تأمين وطنٍ لهؤلاء بشكل ما. وقد رفضت تركيا وايران قبولهم رفضاً قاطعاً. والواضح ان الفرنسيين لا يريدونهم في سورية. وقد شاع الحديث حول امكان اسكانهم في جزيرة (قبرص) الاّ أن القبارصة سيكون لهم بلاشك وجهة نظر خاصة فقد سبق لهم فوجدوا في الأرمن عنصر مزاحمة للقومية اليونانية. وكانت الحكومة الالمانية قد اقترحت بكثير من التردد وبصورة غير رسميّة اسكانهم في تانجنيقا شريطة أن تعيد بريطانيا تلك المستعمرة اليهم.

ما ذكرته هو خلاصة للموقف العراقي الآشوري كما أراه وأنا قريب العهد بالبلاد – بعد عودتي منها وبعد احاديث مطوّلة مع الأهالي من مختلف القوميات وكلّ مسارٍ من مسارات الحياة.

استنبول: ٢٩ ايلول ١٩٣٣

# رأي القومي عربي في أحداث آب ١٩٣٣ وما سبقها

خلدون ساطع الحصري

نشرت «المجلة الدولية للدراسات الشرق الاوسطية» ببريطانيا العام ١٩٧٤ بحثاً منهجياً للاستاذ «خلدون س. الحصري» عنوانه «الحادثة الآشورية للعام ١٩٣٣»[١] وقد وجدت ألاّ أحرم القاريء منه لأسباب عدة منها ان الكاتب من المثقفين القوميين العرب العراقيين وهو نجل المفكر العربي العراقي الاستاذ ساطع الحصري كما يفصح عنه اسمه. ولي معه صحبة طويلة اذ ضمنا مجلس الطيب الذكر الاستاذ هاشم جواد (وزير الخارجية العرقي ايام حكم اللواء عبدالكريم قاسم) في بيروت في ١٩٧١-١٩٧٣.

وكاتب البحث فضلاً عن هذا واحدٌ من أختان السيد رشيد عالي الگيلاني رئيس «الوزارة القومية» التي تصدت لمعالجة المسألة الآشورية باستخدام القوة في ذلك العام نفسه وهو والحالة هذه وكما يتوقع يتخذ موقف دفاع وتبرير لما حصل بإيراد كثير من النصوص والوثائق التي لم تكن ميسورة لمؤلف كتاب مأساة الآشوريين المترجم هنا، الى جانب مناقشته ما كتبه بعض المؤرخين عن هذه المسألة في حينه.

ومما يزيد من اهمية البحث في نظري، انه نموذج طريف للأساليب التي يتم بها استخدام الحقائق والوقائع التاريخية خدمة لفكرة معينة وهدف مقصود مقدماً وذلك بتوجيه عملية استخدام الوثائق والنصوص لتدوين التاريخ لغرض انقاذ سمعة او نفي تهمة.

تراءى لي مبدئياً ان اكتفي من بحث السيد الحصري بإيراد شواهد ومقتبسات منه، ومالبثت ان عدلت، لان ذلك لايستقيم مع الخط الذي ألزمت به نفسي من توخي الوضاحة والصراحة في عرض القضايا بمختلف وجهات النظر فيها. ولان الاقتصار على اقتباس مقاطع من البحث لايغني عن الصورة الكاملة والقصد الحقيقي الذي يتوخاه الكاتب. كما أنه قد يضعني موضع شبهة في اني ما اخترت الا ما يوافقني منه أو يستقيم مع نهجي لذلك قررت ترجمته برمته. وسمحت لنفسي بشيء من الاشارات والتعليقات على حواشي الترجمة تسهيلاً لعملية المقارنة

(١) عنوان البحث: The Assyrian AFFAIRE OF 1933 واسم المجلة: Imtenotional Journal of the Mid-dle East Studies 1994 -(vol.5,6)



بين ما ورد فيه وما اثبته صاحب كتاب مأساة الآشوريين وتنبيهاً الى مواقف الاتفاق والاختلاف، فضلاً عن كلمة أخيرة لي بصدد البحث كله ومع هذا بقي أمر اختيار الكاتب هذا الوقت بالذات للكتابة (العام ١٩٩٤) حول الموضوع سراً غامضاً عندي.

# حادثة الآشوريين للعام ١٩٣٣

## -١-

قال إرنست توللر Ernest Toller مرةً: «التاريخ هو وسيلة دعاية للمنتصر»

وفي كثير من الأحيان قد يكون الأمر كذلك للأسف. إلاّ أن التاريخ في حادثة الآشوريين للعام ١٩٣٣ كان قطعاً وسيلة دعاية للضحية.

فما هي ياترى الرواية الرائجة لهذة المسألة؟

لو رجع القاريء الى كتاب (نڤيل وليام Neville William) وهو كتاب عن التاريخ الحديث عنوانه «وقائع الدنيا الجديدة - لندن ١٩٦٦ Chronology of Modern World» لعثر على هذه العبارة «تموز وآب: الآشوريون المسيحيون يجزرهم العراقيون» هذه الجملة الخبرية وهي الفقرة الوحيدة عن العراق حول احداث العالم للسنة ١٩٣٣، قد تستحضر لذهن القاريء صورة لمجموعة مسيحية بريئة لم يصدر منها أذىً، ذبحت خلال شهر كامل دون ما سبب ظاهر بيد قبيلة متعطشة للدماء، فيسأل نفسه أهي عراقية الاسم تلك القبيلة؟ واذا استرعى هذا اهتماماً منه ورغب في معرفة المزيد عن الموضوع فهناك كتاب آخر يتصدى لتاريخ الاوسط بوسعه الرجوع اليه، هو كتاب «ايلي خضوري» عنوانه The Chotham House Version and A this Middle East Studies (لندن ١٩٧٠) وسيقرأ فيه:

«ان العراق افتتح عهد استقلاله التام بمذبحة أوقعها بالآشوريين»

ويرى هذا المؤلف ان الازمة في العلاقات العراقية المتوترة مع الآشوريين تصاعدت عندما بدا من الشيعة في الجنوب وكأنهم على ابواب ثورة معلنة في وجه الحكومة. وبهدف توحيد كلمة المسلمين ضد غير المسلمين قرر (الگيلاني) وزملاؤه توجيه ضربة شديدة لهم فاحتجزت الحكومة بطريركهم في بغداد. وارسلت قوات عسكرية الى الموصل بقيادة (بكر صدقي)



اشتبكت في قتال مع مجموعة من المسلحين الآشوريين، ثم اقدمت على مذبحة عشوائية في قرية سميل الآشورية.»

هذه الرواية الثانية الاكثر تفصيلاً عن المسألة الآشورية. هي كذلك اكثر تضليلاً من الاولى ان لم تكن لشيء آخر.

فما هي الحقيقة اذن؟

معظم الآشوريين في العراق جاؤا من أصقاع حكاري الجبلية التي هي ضمن الحدود التركية شمال شرق المملكة العراقية. وهم من المسيحيين النساطرة، رعايا سابقون للامبراطورية العثمانية التي اعتبرتهم «ملة» في العام ١٨٤٥. عادوا في العام ١٩١٥ فثاروا على الترك وبسبب ذلك طردوا من موطنهم الى اورميه في فارس ثم الى همدان جنوباً وهناك حققوا اتصالهم بالقوات البريطانية. ونقلهم البريطانيون فيما بعد الى مخيم اللاجئين في (بعقوبا) وهي بلدة تبعد بمسافة ثلاثين ميلاً عن شمال شرقي بغداد. وفي العام ١٩٢٠ ألغي المخيم ونقل الآشوريون الى الموصل في الشمال. وفي العام ١٩٢٥ بتّت عصبة الأمم بمسألة الحدود بين تركيا والعراق ووقع كل اقليم حكاري داخل تركيا في حين وقعت منطقة (برواري بالا) الى الجنوب منه بسكانها الآشوريين داخل الحدود العراقية.

كان الآشوريون الذين سكنوا (برواري بالا) الداخلة ضمن حدود المملكة العراقية على علاقات طيبة بحكومة بغداد المركزية خلال الفترة التي ستكون موضوع بحثنا. ويبلغ تعدادهم حوالي ربع المجموع الكلي للآشوريين العراقيين وهو اربعون ألفاً.

كان الأمر مختلفاً بالنسبة الى الآشوريين الذين وقع موطن سكناهم خارج الحدود العراقية واقتضى العمل الكثير لحل مشاكلهم، ووطن آلاف منهم قرىً في الشمال وبعضهم وجد له عملاً في الموصل وبغداد وسواهما من المدن. وبالعام ١٩٣٠ لم يبق من غير المستقرين غير نفر قليل[١].

وأشاع ابرام المعاهدة العراقية - الانگليزية في العام ١٩٣٠ القلق العظيم بين الاقليات العراقية وغلبت على بعضهم الهواجس فيما سيؤول اليه أمرهم عندما ترتفع يد الانتداب البريطاني عن العراق، في حين شعر آخرون بانهم خدعوا بآمالهم في الحكم الذاتي الذي شجعوا على التعلل به بين حين وآخر. وكما كان متوقعاً فان مثيري الفتن ومؤرثي القلق على مصير الاقليات في الخارج، نبه أمرهم وطغت اصواتهم على الموقف في الداخل.

(١) البرت حوراني: Minorities in the Arab World الاقليات في العالم العربي، لندن ١٩٤٧، ص١٠٠.

وفي بريطانيا غطى اهتمام الصحافة والبرلمان بموضوع حماية الاقليات على كل المشاكل الناجمة عن تصفية آثار الانتداب. اهتمامٌ لايمكن فهمه إلا على ضوء الحكايات المتداولة عن المعاملة التركية لبعض الاقليات كالأرمن، تلك المعاملة التي اثارت غضبة الرأي العام البريطاني فيما مضى. على ان التاريخ العربي كما أشار (السر هلتن يونگ) في البرلمان ألعام ١٩٣١ – كان تاريخ تسامح مع الاقليات ولا وجه ليقرن بالتاريخ التركي من هذه الناحية. وحذر (يونگ) في البرلمان أيضاً من افتراض احتمال القيام بعمل جائر ضد الحكومة العراقية عند التفكير في المستقبل، وشدد على ضرورة اجتناب تطبيق القول المأثور على العراقيين «أعط الكلب اسماً سيئاً واشنقه» عند التأمل في علاقتهم بالأقليات. وقال ايضاً «ليس هناك من خطر يحيق بمصالح الاقليات مايعادل خطر تعليمهم محاولات إناطة امورهم ومصائرهم بالتدخل الخارجي»[٢].

الا ان مثل هذا التفكير الراجح والموقف السليم كان بصورة عامة مما تندر ملاحظته في الصحف والبرلمان البريطانيين. إذ ان الكلب سبق فأعطي اسماً سيئاً وادني الى حبل المشنقة قبل ان يعض أحداً.

ووجد العراقيون في القلق البريطاني على مستقبل الاقليات إئتماراً عليهم هدفه ادامة السيطرة البريطانية على البلاد. وعندما نقلت مناقشات مجلس العموم حول الاقليات، وصفت صحيفة قوميةٌ القضية بأنها اختلاق اجنبي وحيلة[٣]. واما عند العراقيين فقد كان كل تعبير عن القلق البريطاني حول مصير الاقليات كذلك الذي ينذر بتهديدٍ خارجي للعراق، ليس إلاّ ستراتيجية ميكاڤيلية ترمي الى استمرار بقاء النفوذ البريطاني في البلاد، ولذلك نجد (عبدالرزاق الحسني) المؤرخ الوقائعي المعروف يعزو في كتابه النفيس «تاريخ الوزارات العراقية» – اضطرابات الاقليات، والنزاعات الطائفية والتهديد الخارجي للعراق – من عمل الانگليز وتحريضهم. وامثال هذة النظرات العراقية تجد مصداقيتها في مواقف بريطانية معينة. من هذا نجد موظفاً ادارياً بريطانياً سبقت له خدمة في العراق يدافع بكل صراحة عن وجوب وضع العراق تحت الحماية البريطانية بسبب الخلاف بين الشيعة وأهل السنة والاقليات والخطر الوهابي والتركي والايراني على البلاد، وان لايسلّم العراقيون مقاليد الحكم قبل مرور مائة عام على الأقل[٤].

(٢) مناقشات مجلس العموم: م٢٥٥. الحقول ١٧٩٦ – ١٧٩٧.

(٣) جريدة (الاخاء الوطني) عددا ٢ و٤ آب ١٩٣١.

(٤) توماس لايل Thomas Lyell (الظواهر والبواطن في بلاد مابين النهرين The inns and outs of meso-potamia – لندن ١٩٢٣ مفترضاً ان العراق لو ترك لشأنه فسيغدو دولة بلشفية شرق اوسطية وقد =



هذا الموظف الاداري البريطاني السابق لم يكوّن رأيه هذا بعد تركه الخدمة. فهو يحدثنا بأنه سأل شيعياً تقياً جداً اثناء ممارسته الخدمة حول ما اذا كان «سيأثم» إذا ما قبل بفيصل السني المذهب حاكماً للبلاد؟ مؤكداً لنا بان الشيعي التقي جداً احمر وجهه خجلاً بالفعل[٥].

هناك أيضاً افتتان الفرد الانگليزي الرومانتي بالقوميات النائية الرائعة التي عدها ضحية الظلم. ففي اثناء المناقشة البرلمانية التي نوهنا بها تحدث (السر صموئيل هور Samuel Hoare) عن كل اقلية عراقية وايها شئت – فخلع عليها وصف «الجذابة». وقال ان للكرد بعض خصائص الجبليين الاسكتلنديين، والآشوريون هم قومية من اعرق وانقى القوميات في العالم المسيحي، في حين انه سيكون خسارة لاتعوّض لا للعراق وحده بل للعالم بأسره لو تعرض هذا المجتمع اليزيدي العظيم السحر، الى الابادة بأي شكل[٦] مثل هذا الاهتمام الرومانتي البريطاني بالاقليات كان مبعث شك عظيم عند العراقيين(*). اذ ماكان بوسعهم ان يفهموا السر في تعلق بعض الانگليز بمحبة الكرد والآشوريين لعين السبب الرومانتي الذي جعل بعضهم يحب العرب، ومهما بدا التعلق بحب العرب موضع شك سياسي هو الآخر في اعينهم. وأشهر من عرف من هؤلاء (تي. ي. لورنس) فقد كان بنظرهم جاسوساً بريطانياً صرفاً ليس إلا.

ثم هناك حالات يبدو فيها اهتمام الرجل الانگليزي بالاقليات فهو ابعد ما يكون عن الرومانتية وبوسعنا ان نتخذ هنا من القبطان (ماتيو كوب) مثلاً.

= سبق هذا الكاتب ببعض الحجج البريطانية حول الحرب الباردة وعصر حلف بغداد.

(٥) المرجع السالف.

(٦) مناقشات مجلس العموم محفظة ٢٥٥ حقل ١٧٧٥–١٧٨١.

(*) لا أجد استخدام تعبير (عراقيين) هنا او في سائر البحث في محله والكاتب يستخدمه دائماً عند تنويهه بسكان الدولة الجديدة التي رسا كيانها السياسي والجغرافي والديموغرافي قبل ثماني سنوات فقط من وقوع الاحداث التي جعلها موضع بحثه، وهي فترة من الزمن تقصر باي حال عن ايجاز عملية انصهار اقوام متباينة عرقياً وحضارياً ومذهبياً ودينياً في بوتقة الوطنية الواحدة. وكل هؤلاء كانوا قبل بضع سنين ولأحقاب عدة عثمانيي الجنسية ومنهم الآشوريون الذين لايعتبرهم كاتب البحث عراقيين طبعاً والى جانبهم يشكك الكاتب في مواضع كثيرة من بحثه باخلاص شرائح هامة من المجتمع الذي سمي بالعراق – للكيان الجديد ويبرز حيثما وجد سبيلاً لذلك في بحثه عوامل الثورة عليه فيها فيذكر الكرد واليزيدية والشيعة في الجنوب (الاكثرية المطلقة في الكيان الجديد) والمسيحيون بطوائفهم وينسى التركمان – بل حتى اهالي البصرة وكلهم كان يطمح «الانفصال وكلهم ما كانت كلمة (عراقيين) تعني شيئاً كثيراً عندهم وهم والآشوريون والحالة هذه في موقف واحد.

فمن هم اولئك العراقيون الذي كانوا يصيحون مطالبين برأس الآشوريين؟ يقيناً ما من احد من هؤلاء. لهذا اجد الكاتب يجانب الدقة العلمية في استخدام هذه الكلمة هنا. والسر صموئيل هور (١٨٨٠– ١٩٥٩) وهو سياسي انگليزي من المحافظين كان وقتذاك عضواً في البرلمان ووزيراً للطيران (١٩٢٢–١٩٢٩). (م).

طرد (كوپ) من العراق في العام ١٩٣٠ بموافقة المندوب السامي[٧] وقد فصّلت مذكرة وزارة الخارجية البريطانية طبيعة نشاطه اذ جاء فيها

«مستر (كوپ) هو شخص غير مرغوب فيه مطلقاً. رحل الى العراق لشؤون تجارية بالاصل. وعندما مُنيت اعماله بالاخفاق انصرف الى الدعاية السياسية وحبك الدسائس ونجح وهو بسبيله هذا في خلق ما يجل عن الوصف من المشاكل بين العراقيين والآشوريين. بالاخير اقتضى الامر اخراجه وقد ترك وراءه ديوناً كثيرة، كما سبق ان طرد من نيجريا[٨]»

ومع هذا فعندما قام (جورج رندل)(*) من الدائرة الشرقية في وزراة الخارجية بزيارة الموصل في ١٩٣٢ وبحث (كوپ) مع القاصد الرسولي(**) هناك، فقال له هذا انه ظن (كوپ) واحداً من وكلاء وزراة الخارجية البريطانية،انيطت به مهمة خلق وضع ليساعد البريطانيين على بسط حماية ما على شمال العراق[٩]. والعراقي البسيط كالقاصد الرسولي - وهو فرنسي - ماكان بوسعه ان يدرك بان ليس كل البريطانيين يتكلم باسم بريطانيا ويعمل لمصلحتها.

في العام ١٩٣١ اوضحت الجهات البريطانية بصراحة ان وحدة الدولة العراقية تنال موافقة حكومة جلالته[١٠]. ولم يصدق القوميون العراقيون هذا ابداً لشك لازمهم في ان بريطانيا وغيرها من القوى الخارجية تهدد هذه الوحدة بالتآمر ودس الدسائس بمساعدة الاقليات. و(فيصل) نفسه كان قد نوّه بمذكراته للعام ١٩٣٣ عن التشجيع الخارجي الذي تلقاه الاقليات العراقية.

وشهدت سنوات ١٩٣٠-١٩٣٢ اضطرابات كردية في الشمال. وبازدياد البحران الكردي نما شكٌ في الدوائر السياسية العربية بل حتى لدى ذوي المناصب الرسمية الرفيعة بان الحكومة

(٧) بريطانيا العظمى: تقرير عن الادارة البريطانية في العراق للسنة ١٩٣١ ص ١٥.
(٨) وثائق وزراة الخارجية البريطانية ١٦٨٨٧/٣٧١ و٤٩١٣ E [سيرمز اليها من الآن فصاعداً بـ(و.خ.ب] المعرب.
(*) Georg Rendel (١٨٨٩-١٩٧٩) من كبار الدبلوماسيين البريطانيين رئيس الدائرة الشرقية بوزارة الخارجية والمشرف المسؤول عن شؤون العراق من ١٩٣٠ حتى ١٩٣٨ ومن اوفرهم اطلاعاً ومعرفة كان لمقترحاته وزنها في صياغة السياسة البريطانية في العراق ونشرت مذكراته بعنوان (السيف وغصن الزيتون) في ١٩٥٧. وآخر منصب تقلده هو سفارة بلاده في بلجيكا وتقاعد عنه في العام ١٩٥٠. (م)
(**) Apostolic Delegate: هو رئيس ارسالية الآباء الدومينيكان في الموصل. يمثل في الوقت عينه فضلاً عن صفة الكهنوت دولة الفاتيكان وقد الغي هذا التمثيل على ما اتخطر في ١٩٤٦ او بعدها بقليل. (م)
(٩) و. و. خ. ب ١١٦٠١١/٣٧١ و٢١٢٧ E.
(١٠) بريطانيا العظمى تقرير عن الادارة البريطانية في العراق للسنة ١٩٣١ ص ١٥.



البريطانية تميل الى اعاقة دخول العراق عصبة الامم عن طريق اثارة الكرد على الحكومة العراقية[١١]. ومني الجيش العراقي بنكسات في اثناء عملياته الامنية في المناطق الشمالية، وكان على القوة الجوية البريطانية ان تخف لنجدته ومع ذلك اعتقد بعض ضباط الجيش الشبان بان الضباط البريطانيين الذين كانوا يرافقونهم عاونوا الكرد من وراء ظهورهم في بعض تلك العمليات[١٢].

في العام ١٩٣١ دبّ القلق العظيم في الحكومة العراقية عند اكتشاف مؤامرة تهدف الى توحيد كل الاقليات في العراق بكتلة ضد السلطة المركزية، واثارة طلب الانفصال عن طريق القيام بدعايات مهيجة داخل العراق وخارجه(*) ومن بين المجموعة التي شاركت في المؤامرة (القبطان كوپ) الذي نوهنا به، والنقيب (هرمز رسام) وهو حفيد المعاون الآشوري المعروف (للسر هنري لايارد)[١٣].

في عين الوقت بلغ الهيجان الآشوري الخطير اوجه بعصيان قوات الليڤي في حزيران من العام ١٩٣٢ متزامناً مع المؤامرة التي مر ذكرها.

ففي العام ١٩٢٢ وبناء على القرار المتخذ في مؤتمر القاهرة قبله بسنة واحدة، جنّد الآشوريون في الليڤي العراقي. وهذه هي قوة امبراطورية يقودها ضباط انگليز تتكفل بريطانيا بأعبائها المالية، ولاتمت بصلة الى الجيش العراقي(**).

الخصائص التكوينية التي تمتع بها الآشوريون أخرجت منهم جنوداً ممتازين وكانوا عوناً على خضد شوكة القبائل الكردية في الشمال، وصد الاتراك واستعادة (رواندوز) منهم في العام

(١١) بريطانيا العظمى: تقرير خاص عن التقدم العراقي ١٩٢٠-١٩٣١، ص٢٦٣.
(١٢) محمود الدرة: القضية الكردية. بيروت ١٩٦٣ ص ٨٤.
(*) يبالغ الكاتب كثيراً في هذا. فما وصفه بمؤامرة لم يكن عند الحكومة العراقية اكثر من «وقوع بضعة اشخاص ضحية دعايات مضرة». سبعة فقط بالتمام والكمال من آشوريين وكرد اطلق سراح بعضهم بعد ساعات وسرح الباقون بعد يومين دون ان تتخذ بحق اي واحد منهم اجراءات قضائية. والمسألة كلها تتعلق بمذكرة حول مستقبل الاقليات حاول الشخصان المذكوران في المتن حمل بعض الشخصيات من الاقليات العراقية على توقيعها لرفعها الى عصبة الأمم وهو مما لايخرج عن استخدام حق مقررٍ للعراقي بموجب القانون الأساسي. ان وصفنا هذا مستند الى تاريخ الوزارات العراقية وهو عين المرجع الذي استند اليه الكاتب. وما كتبه (الحسني) في هذا الصدد فيه من الوضع ما فيه فليراجع. (م)
(١٣) بريطانيا العظمى: تقرير عن الادارة العراقية للسنة ١٩٣١ الص ١٥ و١٦ والحسني: تاريخ الوزارات: ج ٣ ص ١٢٩-١٣٢.
(**) راجع فصل الليڤي الآشوري من ترجمتنا لكتاب ستافورد. كان الليڤي بالاصل عربياً خالصاً. ثم ارتؤي بعد تشكيل الجيش العراقي ان يستغنى عن كل أفراده العرب ويقتصر على الآشوريين خشية ان تكون هناك منافسة بين الجيش والليڤي وتجنباً للحساسية والاحتكاك.

١٩٢٣. وقد ابعدتهم خدمتهم في الليقي عن كل الاقليات التي تقطن العراق.

ولفهم سايكولوجيتهم علينا ان نستهدي باولئك الذين عرفوهم معرفة جيدة. ولنا هنا ان نبدء بالمقدم (ر. س. ستافورد) المؤرخ المتأخر للمسألة الآشورية. كان (ستافورد) في حينه المفتش الاداري للوائي الموصل واربيل وكتب بحكم منصبه تقريراً مسهباً عن المشكلة الآشورية بتاريخ ٣ من آب ١٩٣٣. وهو اليوم الذي سبق الهجوم الآشوري على العراقيين في الديره بون – قال:

«ليس هناك شك في ان الخلق الآشوري قد تأثر نتيجة التدليل والاعزاز... وان ضباط الليقي البريطانيين شجعوا الآشوريين على الإيمان بأنهم جنود من الطراز الأول... وان هذا التشجيع كان له اثره في ازدياد اعتدادهم بأنفسهم وقد خرق هذا الاعتداد كل حدود»

وكتب ستافورد أيضا:

«لم يكن الآشوريون مرتاحين للعيش في قرى خاصة او قرى تفتقر الى الشروط الصحية. ولم يكن لواقع سكنى الاغلبية الكاثرة من العرب والكرد في العراق في ظروف شبيهة تماماً بظروفهم اي وزن في نظرهم، ويجيبونك بأنهم شعب متفوق يستحق ظروف عيش افضل إذ يجب ان لايغيب عن الذاكرة بأن الآشوريين لاتخالجهم شبهة ان الحكومة العراقية ماكانت تستطيع ان تؤسس اي نوع من الادارة في شمال العراق لولا مآثرهم العسكرية وهم يشعرون بما يشعر الفاتح فمن الواجب اذن معاملتهم معاملة الفاتح. ذلكم هو شعورهم الحقيقي بكل ما فيه من غرابة[١٤]»

وذكر ستافورد في كتابه:

«لاجدال في ان بعض صغار الضباط البريطانيين العاملين في وحدات الليقي كانوا يتحاملون على الحكومة العراقية... وراح افراد الليقي يقلدون ضباطهم هؤلاء في استهانتهم بالعرب لمجرد انهم كانوا في الخدمة البريطانية»[١٥]

وكان الجنرال (روان روبنسن Rowan Robinson) رئيس البعثة العسكرية البريطانية الى العراق اكثر صراحة في هذه النقطة فقد كتب في ٣١ من آب ١٩٣٣:

(١٤) و. و. خ. ب ١٦٨٨٩/٣٧١.
(١٥) ستافورد: مأساة الآشوريين (لندن ١٩٣٥) ص٧٠.



«ان العراقيين قاطعوا ضباط البعثة أثناء العمليات الآشورية»

وأضاف «ومهما يكن من أمر فنحن نكاد لا نستطيع التذمر من هذه المقاطعة فهي حصيلة الاساءات المستمرة التي انهالت على الجيش العراقي منذ تكوينه من القوة الجوية الملكية ومن ضباط الليقي وصغار الموظفين البريطانيين المدنيين، كما تعزى الى سلوك القوة الجوية وضباط الليقي المنحاز للآشوريين والى مختلف التصرفات الحمقاء التي صدرت من الجانب البريطاني اثناء العمليات الأخيرة»[١٦]

لم تكن ملاحظات الجنرال (روان روبنسن) من نتاج الحكمة المتأخرة المستخلصة من الحادثة الآشورية. فمنذ العام ١٩٢٣ كانت (گرترود بل) تنوه في كتاباتها بالعداء المرير بين الآشوريين والعرب مشيرة الى ان الضباط البريطانيين زادوه حدة «بتذكير الليقي باستمرار بأنهم من خيرة الجنود البريطانيين، وليسوا كأولئك العرب القذرين الاقزام[١٧]».

وهناك انگليزي آخر حسن المعرفة بالعراق نجده يكتب هذا: كاد الليقي الآشوري يغدو اكثر انگليزية من الانگليز انفسهم وهم يزدرون بالعرب عموماً وبالجيش العربي خصوصاً[١٨].

وبمراجعة كتاب العميد (ج.گلڤرت براون J. Gilvert Brown) الموسوم (الليقي العراقي ١٩١٥-١٩٣٢) نجد فيه هذا:

«كانت قد تسلطت على الليقي عقيدتان: اولهما الولاء التام لضابطه البريطاني. وثانيهما الولاء لشعور يتعذر شرحه إلاّ باطلاق مصطلح: الحكم البريطاني British Raj عليه»[١٩]

وبالاجمال لم يكن الآشوريون يعدون انفسهم اقلية عراقية. ورفضوا التجنس بها وبقي بطريركهم مار شمعون حتى العام ١٩٣٢ من غير جنسية عراقية. وقلما كانوا يراجعون السلطات العراقية مباشرة، بل كان مار شمعون مرجعهم في كل مشاكلهم وشكاواهم وهو بدوره يقوم بعرضها على المندوب السامي الذي يقوم بدوره بعرضها على الحكومة

(١٦) و.و.خ. ب ١٦٩١٣/٣٧١.
(١٧) برگوين ص ٣١٨.
(١٨) ارنست مين: العراق والآشوريون ١٩٣٢-١٩٣٣. مجلة الجمعية الملكية الآسيوية، المجلد ٢٠ (تشرين الاول ١٩٣٣،ص ٦٦٥. وايضاً (مين) رئيس التحرير الاسبق لجريدة (الاوقات البغدادية) وجريدة (اوقات ميسوپوتاميا) ومراسل الديلي ميل في بغداد.
(١٩) مجلة الجميعية الملكلية الآسيوية، المجلد ٢٢، ص ١٦١.

العراقية[٢٠].

«الآشوريون الليڤي المختالون بقبعاتهم الميالة الى جانب بريشها الأحمر والأبيض ينتصبون حرساً امام دار المندوب السامي وقائد القوة الجوية البريطانية، والهنيدي مقر قيادة القوة الجوية الرئيس في ضواحي بغداد كانوا عند العراقيين رمزاً من رموز الاحتلال البريطاني. وعندما لايكون الآشوري جندياً في الليڤي فهو مستخدم في مطعم المعسكر أو جندي مراسلة، او موظف في السكك الحديد التي يملكها البريطانيون ويقومون على ادارة شؤونها. كانوا موالي البريطانيين بلا شبهة.»

ان ظروف الآشوريين في العراق. وعقليتهم المتميزة وهي الى حد ما حصيلة تلك الظروف، كان مقدراً لها تخلق توتراً شديداً في علاقاتهم بالعراقيين وقد وضح اثناء فترة الانتداب وفي مناسبة واحدة في العام ١٩٢٤ مثلاً على إثر مشادة بين بعض الجنود الآشوريين والباعة في كركوك انطلقت سريتان آشوريتان وقد استبد بها جنون كاسح في احياء المدينة تنهب الدكاكين والبيوت وتطلق النار على كل العراقيين(*) الذين تصادفهم لتقتل عدداً كبيراً منهم[٢١] وفي صيف العام ١٩٣٣ كان الآشوريون يقذفون بيوت الضباط العراقيين بالحجارة في مدينة الموصل[٢٢].

ماكان رئيسهم بالقادر على إيقافهم (فإيشاي مار شمعون الحادي والعشرين) لايختلف عن ابناء جلدته. كان معانداً مكابراً لايسلس له قياد ويختلف عنهم بكونه شاباً يافعاً في ١٩٣٠ لم يكمل العشرين، وهم شعب عريق جداً (وان لم يكن هناك من الاسناد ما يقطع بأنهم احفاد الآشوريين رعايا (سرگون واشور ناصربال). تسنم (ايشاي) كرسي البطريركية وهو في الحادية عشرة ودرس في معهد كانتربري الكهنوتي بانگلترا. وهو يكاد لايفقه شيئاً من العربية ولايلم

(٢٠) ستافورد ص١٠٥.

(*) لابد ان نلاحظ هنا ان اهالي كركوك في حينه لم يكونوا يعتبرون انفسهم عراقيين ولا كانت الحكومة في بغداد تعدهم كذلك فادارة اللواء مرتبطة مباشرة بالمندوب السامي والمكاتبات الرسمية باللغة التركية. والعلم العراقي لم يشاهد على سارية اي بناية فيها الا بعد مرور سنة واحدة على الاقل وكل هذا ليس من الاسرار التاريخية. كما يلاحظ ان الكاتب لم يحسن الاقتباس من كتاب ستافورد حول الحادث (قارن بما كتبه). وكان يجمل بالكاتب ايضاً ان يراجع ما كتبه (الحسني) في تاريخه عن هذه الحادثة. انظر ايضاً الملحق الخاص بها.

(٢١) التقرير البريطاني عن الادارة في العراق للسنة ١٩٢٤ (لندن ١٩٢٥: ص٣٦) لايثبت عدد القتلى العراقيين في هذا الاعتصاب لكن ستافورد يقدره بخمسين (ص٤٧).

(٢٢) ستافورد ص١٢٥ المعرب (قذف بيت واحد ليس غير هو بيت بكر صدقي اذ كان ضباط الجيش العراقي يسكنون في بيوت منفردة موزعة على احياء المدينة).



بالشؤون العراقية الا القليل لكن كان يبدو وكأن ثم اعتقاداً راسخاً بان القضية الآشورية لن يكتب لها نجاح الا على يده[٢٣]. والشخصية المهمينة بين مستشاريه هي عمته (سرمه خانم). امرآة ذات ارادة قوية وكفاءة، منحت وسام «الامبراطورية البريطانية M.B.E» لمجهوداتها في تعبئة القوات الآشورية غير النظامية التي التحقت بالليڤي في صد الاندفاع التركي داخل الاراضي العراقية. وكانت ايضاً من المتعصبات[٢٤] والظاهر ان (مار شمعون) ومستشاريه آمنوا بوعود (كوپ) و(رسام) بداهةً بكل ما تتضمنه من قيمتها الظاهرة، فعيّنوهم ناطقين باسم الآشوريين ووكلاء عنهم بعد نشر المعاهدة العراقية الانگليزية ولحق بهم ايضاً اليهود واليزيدية وقد ادعيا بأنهما يمثلانهما. وقدم (رسام) عرائض بهذا المآل الى عصبة الامم والف (كوپ) لجنة باسم «انقاذ الاقليات العراقية».

طلبت العصبة من العراق ضمانة رسمية لحماية الاقليات كشرط لقبوله عضواً فيها. فقدم العراق في العام ١٩٣٢ هذا التعهد. بل وسبقت قبل هذا وبادراك الحكومة العراقية المخاوف التي تساور العصبة ومما نشرته الصحافة الاوروپية وما جرى البحث حوله في البرلمان بويستمنستر - أن عملت على إشاعة الاطمئنان فيهم بسن قوانين لصالح الاقليات. فبالنسبة الى الاقلية غير العربية شرعت قانون اللغة الكردية او التركية اللغة الرسمية في عدد من المناطق الشمالية وان تكونا لغة التعليم في المدارس الابتدائية بالمناطق التي توجد فيها اغلبية من اي من القوميتين(*) واعترف للاقليات الدينية والمذهبية بالولاية التامة في الامور المتعلقة بالاحوال الشخصية وغير ذلك من شؤونها الداخلية (القانونان المرقمان ٧٠ و٧١ للسنة ١٩٣١).

وفي شهر كانون الاول ١٩٣٢ تعهدت الحكومة أيضاً بتعيين موظف اجنبي مستشاراً في مسألة إسكان الآشوريين الذي لم يتم استقرارهم. ثم عين للوظيفة ضابط بريطاني سبقت له خدمة في الليڤي العراقي واكتسب خبرة واسعة في الشؤون الآشورية. على ان الآشوريين لم يكونوا مهتمين بالاستقرار في العراق أو الإنطلاق في رحاب المجتمع السياسي العراقي كاقلية أخرى.

في الاول من حزيران ١٩٣٢ قدم الى قائد قوات الليڤي البريطاني بيان مذيل بتوقيع كل

(٢٣) المرجع عينه ص١٠٦.

(٢٤) المرجع السالف.

(*) للفائدة نقول ان هذا القانون بقي حتى الساعة وثيقة ميتة وكان اصداره خدمة للغرض الذي بينه الكاتب لا غير. أعيد إحياؤه باتفاق الحادي عشر من آذار ١٩٧٠. (م)

الضباط الآشوريين الا واحداً[٢٥]. وجاء في هذا البيان ان سائر الضباط والجنود اعتزموا ترك الخدمة في الليڤي اعتباراً من اول تموز، وعللوا خطوتهم هذه بفشل البريطانيين في ضمان مستقبل للآشوريين بعد انتهاء فترة انتدابهم على العراق. وينبغي ان يذكر في هذا الصدد بان الآشوريين كانوا في العام ١٩٣١ قد تقدموا لعصبة الامم بطلب تخصيص مقاطعة في العراق لهم تتمتع بلون من الادارة الذاتية وان العصبة رفضت هذا الطلب. وفي شهر تشرين الاول من السنة عينها تقدموا بطلب ثان اقترحوا فيه هجرة آشورية جماعية الى سورية أو الى اي بلد اوروپي واعتبر اقتراحهم هذا اشارة يقصد بها استرعاء اهتمام عصبة الامم بقضيتهم لا بوصفه اقتراحاً جدياً يؤدي الى حلها بالاحرى. ولما لم يكن ثم دورة صيفية للجنة الانتدابات في العصبة فقد تأجل النظر في الطلب حتى فصل الخريف.

البيان الذي قدمه الليڤي الآشوري كان مفاجأة تامة للبريطانيين. وقد علمت السلطات البريطانية فيما بعد ان (مار شمعون) و(سرما خانم) قد اجتمعا بضباط الليڤي الآشوريين عند اقامتهما في الهنيدي خلال شهر نيسان ١٩٣٢، وتوصلا الى اتفاق سري يقضي بتأليف جبهة متحدة. وتسليم زمام الأمور لمار شمعون وعدم الخروج عن طاعته. واتفق ايضاً ان يكون الضباط على استعداد لتقديم استقالة جماعية حال صدور الأمر لهم وان يلتئم شملهم في مكان ما من شمال العراق يعيّن فيما بعد ليتزودوا بتعليمات عن خطط (مار شمعون). ومن الملفت للنظر ان هذه «المؤامرة» حيكت في شهر نيسان عندما كان الجيش العراقي في الشمال وقد لحقت به هزيمة على يد الشيخ أحمد البارزاني.

وتأكد للسلطات البريطانية أيضاً بعد تسلمها البيان الآشوري ان (مار شمعون) وغيره من الزعماء الآشوريين يتهيأون لحشد كل المجتمع الآشوري في منطقة دهوك – عمادية في نهاية شهر تموز. وان الليڤي سيلتحقون بالتجمع بعد تركهم الخدمة.

«هؤلاء الذين كانوا على أقرب صلة بالآشوريين اعتقدوا ان زعماءهم ينوون إرغام حكومة جلالته والحكومة العراقية على تخصيص منطقة ذات حكم ذاتي لهم في العراق والاعتراف بها والا فانهم سيعمدون الى تحقيق ذلك بالقوة.»

ولما كان الآشوريون جيدي التسليح فقد شاع قلق في نفوس البريطانيين جراء المؤامرة وبادر السر (فرانسيس همفريز) المندوب السامي الى قطع اجازته واسرع عائداً الى العراق وحاول

(٢٥) الرواية التالية تستند بالاصل الى «خلاصات» للممثلين البريطانيين في عصبة الامم «بتاريخ ١٩ من ايلول ١٩٣٢، و. و.خ.ب ١٦٩٢٢/٣٧١، تقرير العراق للسنوي للعام ١٩٣٢، و.و.خ.ب ١٦٠٣٦/٣٧١– ٤٧٣٦ E، التقرير البريطاني عن الادارة في العراق للسنة ١٩٣٢ (لندن ١٩٣٣).



إقناع ممثلين عن الضباط الآشوريين بسحب بيانهم فأصروا. وفي ١٦ من حزيران عقد زعماء الآشوريين في (سر عماديه) اجتماعاً برآسة مار شمعون وضعت فيه صيغةٌ لميثاق وطني ووجهت في ١٧ من تموز عريضةٌ الى المندوب السامي مع صورة منها لتحويلها بوساطته الى عصبة الامم.

بعد ان ذُكر في العريضة ان الآشوريين لم ينالوا من بريطانيا المكافأة التي توقعوها عن خدمتهم. عرضت المطالب ويمكن تلخيص اهمها بالآتي:

«يجب الاعتراف بالآشوريين ملة تقطن العراق، لا مجرد أقلية دينية عراقية. وينبغي ضم سنجق حكاري في تركيا حيث يقطن عدد من الآشوريين الى المملكة العراقية، وان تستعاد قراه لأصحابها الآشوريين. وإن لم يكن ذلك ممكناً فيجب البحث والعثور على وطن للآشوريين يفسح فيه لكل الآشوريين المبعثرين في العراق ولكل آشوري ذي جنسية عثمانية سابقة اينما كان. وهذا الموطن يجب ان يدخل فيه كل منطقة العماديه والاراضي المجاورة من اقضية زاخو ودهوك وعقره. وان يعترف رسمياً بالسلطة الروحية والزمنية للبطريرك على كل الآشوريين وان تخصص له اعانة مالية سنوية.»

ونصت هذه العريضة ايضاً على وجوب قيام عصبة الامم بتبني هذه المطالب وان تكون جزءً من القانون الاساسي. وكان ختامها بمثابة انذار موقوت باستجابة المطالب قبل ٢٨ من حزيران وإلاّ فإن الليڤي لن يسحبوا استقالاتهم، وان الحركة الوطنية ستتعاظم.

قال (همفريز) للبطريرك ان تحقيق هذه المطالب المشتطة والبعيدة المدى مستحيل خلال الفترة الزمنية التي حددها الميثاق. وألحّ عليه بأنْ يأمر الليڤي بتأجيل تنفيذ تهديدهم بترك الخدمة ريثما تنظر عصبة الامم في معروضاتهم وتجيب عنها لكن البطريرك أبى. وبعد ان فشل كل وسائل الاقناع والحجج في زحزحة الآشوريين عن موقفهم، نقل فوج بريطاني كامل جواً الى العراق. وعملية النقل الجوي هذه بالمفهوم العسكري في ايامنا هذه – كانت في ذلك الحين عملية فريدة في بابها[*]. وقد توخى البريطانيون منها تحقيق غاية مزدوجة: سد مسد الليڤي

(*) غفل الكاتب هنا. فاول عملية نقل جوي مماثلة جرت في العراق ايضاً قبل هذا التاريخ بعشر سنوات ففي اواخر العام ١٩٢٢ عندما قررت السلطات البريطانية القيام بعمليات عسكرية ضد الشيخ (محمود البرزنجي) في السليمانية تم نقل فوجين من كتيبة السيخ الهندية الرابعة من محطة مطار كنگربان الى كركوك واستخدم اسطول من الطائرات قوامه ثمان وأربعون طائرة وقد استقبلت الصحافة الانگليزية هذا الحدث بعناوين بارزة ووصفته بانه اول تاكتيك جديد في تاريخ الحروب.

في حراسة المطارات البريطانية، ومنع الليڤي من المساهمة في التحشد الوطني المقترح. وحقق العمل غايته وفي اللحظة الاخيرة وافق (مار شمعون) في ٢٩ من حزيران على اصدار بيان للضباط الآشوريين والمراتب يطلب منهم فيه الاستمرار في الخدمة الى ان تقوم عصبة الامم بالبت في عريضة السابع عشر من حزيران. ومما يجلب الانتباه هنا ان الشيخ (احمد البارزاني) كان قد هزم في تلك الفترة ولابد ان النجاح في انهاء العمليات ضد بارزان في فترة اسبق مما كان الآشوريون يتوقعون – كان عاملاً في انهاء تمرد الليڤي[٢٦] »

وقام (فيصل) في شهر آب بزيارة الشمال، وهناك أسرّ لأحد المستشارين البريطانيين في وزارة الداخلية بان العراق في حاجة كبيرة للآشوريين ليكونوا اولاً حاجزاً يصد العدوان التركي في المستقبل وثانياً كعامل موازنة مع الكرد، وهو مستعد لعمل الكثير للآشوريين من اجل ضمان التعاون الآشوري، على ان هناك ثلاثة مطالب يتعذر تحقيقها وهي منح ادارة ذاتية لهم في منطقة خاصة، والاعتراف بسلطة مار شمعون الزمنية فضلاً عن الروحية، وتشكيل لواء آشوري خالص ضمن الجيش العراقي. ولم يكن بوسعه القبول بهذا المطلب الأخير:

«لان سكان العراق لم يبلغوا بعد تلك الدرجة من التلاحم والانسجام لقبول موافقة الحكومة على نوع من الامتياز والمفاضلة بين طائفة او طبقة من السكان وأخرى. وان التوجيه السياسي يجب ان ينصرف الى جعل كل الطبقات والطوائف تدرك بانها عراقية. »

وجرت في ٢٤ من آب مقابلة بين (فيصل) وبين البطريرك حاول فيها اقناعه. وقال له ان العراق سيكون بعد شهر واحد عضواً في عصبة الامم الى جانب بريطانيا العظمى ومن الواضح ان موضوع مستقبل الآشوريين سيكون بين تلك الدولة وبين العراق وهو مستعد لتقديم كل عون لهم الا ان بعض المطالب التي تقدموا بها هو مما يتعذر تلبيته. ولم يجب (مار شمعون) على هذا الا بقوله انه سيتوجه الى جنيف ممثلاً لإرادة شعبه. جواب مضحك يوضح بلادة البطريرك الفطرية التي بدت منه أثناء هذه المقابلة عندما طلب من فيصل تسهيل أمر حصوله على جواز سفر خاص يمكّنه من السفر الى جنيف[٢٧]. كان (مار شمعون) يأبى باستمرار قبول الجنسية العراقية ولذلك لم يكن بالامكان اصدار جواز سفر له. الا انه منح وثيقة مرور (ليسيه پاسيه) خاصة. وفي ايلول ١٩٣٢ غادر العراق الى جنيف لعرض المطالب الآشورية شخصياً على مجلس العصبة.

(٢٦) تقرير همفريز ١٤ تموز ١٩٣٢، E ٣٥١٢.
(٢٧) و.و.خ.ب ١٦٠٣٦/٣٧١، E ٤٨١٢.



رفضت العصبة المعروضات الآشورية المؤرخة في ١٧ من حزيران حول إقامة ايالة ذات ادارة ذاتية داخل الحدود العراقية وصرح مقرر لجنة الانتدابات الدائمة:

«بان تبني مثل هذا الحل يهدد وحدة الدولة العراقية. وسيكون فحسب عاملاً على تغذية شعور الكراهية والنفرة التي يعتقد الآشوريون بان العناصر الاخرى في البلاد المقدر لهم العيش بين ظهرانيهم تكنها لهم. »[٢٨]

واشار ايضاً الى ان اقامة اي كيان آشوري في العراق بهذا الشكل لايمكن ان يتحقق الا بإخلاء قسري للسكان العرب والكرد من منطقة واسعة في الشمال.

عاد (مار شمعون) الى العراق في كانون الثاني ١٩٣٣ وانطلق ساعة وصوله الى الموصل لتدمير خطط الحكومة العراقية المعدة لتوطين من لم يجر توطينه من الآشوريين مصراً في الوقت عينه على التمتع بالسلطة الزمنية وابى ان يبحث مع الحكومة مشروع قانون اقترحت سنّه للطائفة الآشورية شبيه بتلك التي اشترعت للطوائف الأخرى وباء بالفشل كل جهود بذلتها الحكومة في تأمين تعاون (مار شمعون). وتقرر دعوته الى بغداد بمناسبة وصول خبير الاسكان البريطاني الذي عينته الحكومة لاجراء مباحثات عامة حول الموقف الآشوري، فبلغها في نهاية شهر أيار.

وفي الوقت عينه كان احد تابعيه (ياقو ابن اسماعيل) منشغلاً في نشاط دعائي لحسابه في منطقة دهوك – عماديه. كان (ياقو) ضابطاً اقدم في الليڤي وقد استقال في كانون الاول ١٩٣٣. وهو ضابط جيد ينتمي الى واحدة من اهم القبائل الآشورية وقد انطلق بعد استقالته في حملة هدفها اقناع الآشوريين بالامتناع عن التقدم بطلبات الاسكان او التجنس بالجنسية العراقية، متحدياً بعصابته من المائتين المسلحين كل سلطة حكومية «وقد نجم عن هذا موقف خطير: فإما أن تقوم الحكومة بتنفيذ ما تصدره من اوامر أو ان تنزل عن سلطتها »[٢٩].

واشاع نشاط (ياقو) قلقاً كبيراً بين الاكراد في حين بدء الآشوريون في (باگيره) والقرى المجاورة يخرجون الى الجبال. وفي ٢٤ من حزيران قررت الحكومة تجريد قوة عسكرية الى المنطقة لتضع حداً لتدهور اكثر في الموقف.

ولنقف بالحكاية عند هذا الحد لنتفحص وجهة النظر التي عرضها (ايلي خدوري) في القضية. فمما ذكره دعماً لوجهة نظره، ان الشيعة في الجنوب كادوا يظهرون بثورة علنية على

(٢٨) وقائع الجلسة الثانية والعشرين من لجنة الانتدابات الدائمة: ص٣٧٥.
(٢٩) ستافورد، المرجع السالف، ص ١٣٥.

الحكومة في صيف العام ١٩٣٣ وان الحكومة – من اجل تحويل الاهتمام عنها وتوحيد كل المسلمين ضد غير المسلمين قررت انزال ضربة صاعقة بالآشوريين فأرسلت الى الموصل قوة بإمرة (بكر صدقي) بهذا القصد.

الا فلننعم النظر في الوقائع: ان تعقيباً دقيقاً للوثائق ذات الصلة، عراقيتها وبريطانيتها لاينتهي بنا الى اي تنويه بشيعةٍ في الجنوب يهمون بالقيام على الحكومة في ثورة مكشوفة في صيف العام ١٩٣٣. كان الشيعة كذلك بالتأكيد في العام ١٩٣٥ اي بعد سنتين ولا أصل لما زعم من هذا في صيف العام ١٩٣٣. ولا نكران في ان التوتر الهاجع بين طائفتي الشيعة والسنة قد استقيظ على اثر نشر كتابٍ لمؤلف سني أثار مشاعر الشيعة. فسخطت الشيعة وارتفع الهياج في المشاعر الى اقصى حد في حينه، وكان ثم بعض مظاهرات احتجاج في بغداد وفي الالوية الجنوبية والقي القبض على مؤلف الكتاب التهجمي الذي سنتولى تقويمه فيما بعد(*) وغُرّم وسجن. وفي الوقت الذي غادر (فيصل) العراق الى اوروبا كانت الازمة قد انحلت تماماً(**) وسكن الهياج الذي اجتاح الشيعة، بدليل ان العشرين من شهر صفر الموافق للثالث عشر من حزيران وهو ذكرى رد رأس الشهيد الحسين مر بهدوء في كل مدن الجنوب دون وقوع اي حادث(٣٠) وهو دائما مناسبة من مناسبات التعبير عن مشاعر الشيعة تعبيراً جماهيرياً.

وعلى هذا، فان قرار ارسال قوات عسكرية الى الشمال المتخذ في ٢٤ من حزيران ما كان له اي علاقة بالتوتر الشيعي – السني في ١٩٣٣. اذ يبدو مرة أخرى لنا خلافاً لذلك بأن الموظفين البريطانيين المسؤولين في الشمال كانوا قد حشوا حكومة بغداد على اتخاذ هذه الخطوة. وبالتأكيد فإن غرضهم من هذا لم يكن يهدف الى خلق تحول في العواطف، بتوحيد

(*) الظاهر ان الكاتب نسي ذلك اذ لم يعد الى ذكر الكتاب أو صاحبه كما سنرى.

(**) لم يكن الامر بمثل هذه البساطة التي صورها الكاتب وما لدينا من النصوص التي دونت باقلام تلك الفترة وما كتبه المؤرخون عنها يغني عن البحث في الوثائق الرسمية ولا سيما العراقية منها. قارن (ستافورد) لاسيما المحادثة التي جرت بينه وبين الوزير (ناجي شوكت) في الموصل حول هذه النقطة بالذات. كذلك ما جاء من الملحق (الجزء الرابع) من هذا الكتاب. كذلك راجع (الحسني: تاريخ الوزارات العراقية، ج ٣، الص ٢٣١–٢٣٣) (وهو كما نجد احد مصادر الكاتب الرئيسة في هذا البحث) لاسيما نص الرسالة التي بعث بها (الشيخ محمد الحسين آل كاشف الغطاء) لمؤلفه موضحاً فيها الحالة في الجنوب آنذاك وكل هذا لايدع شكاً كبيراً في ان رأي (خدوري) حول الغليان الخطر وهو ما حاول كاتبنا هنا تسفيهه هو الاقرب الى الواقع. اما اذا كان لما قامت به الحكومة ضد الآشوريين علاقة به فهذا شيء آخر نترك استنتاجه للقارىء.

(٣٠) تقرير لفرع استخبارات الجيش العراقي مؤرخ في ٢١ حزيران ١٩٣٣ الملف ف. ع/١٧.



«كل المسلمين ضد غير المسلمين». زد على هذا ان (بكر صدقي) لم يرسل على رأس قوة الى الشمال. فهو في ذلك الحين قائد للقطعات العسكرية هناك. وما ارسلت الحكومة كان تعزيزاً لقواته ليس الا. واهم من هذا كله ان تلك التعزيزات التي ارسلت لشن هجوم على الآشوريين كما ذهب (خدوري) لم تتعرض لهم قط طوال شهر ونصف شهر الى ان بادأها الآشوريون بالهجوم في الرابع من شهر آب.

هناك خطأ آخر وقع فيه (خدوري) لا سبيل الى اغفاله فقد كتب: «على أثر المذبحة قرر الملك فيصل العودة الى بغداد»(٣١) لكننا سنرى ان الملك عاد الى بغداد في الثاني من شهر آب في حين وقعت المذبحة في الحادي عشر منه وعندما كان الملك في بغداد.

ولنعد الى اصل الحكاية. احتث المفتش الاداري البريطاني في الشمال الحكومة على دعوة (مار شمعون) الى العاصمة وإرسال قوات عسكرية الى الشمال. وكان دؤوباً منذ ٢١ من كانون الثاني ١٩٣٣ على اقتراح قيام وزير الداخلية بدعوة (مار شمعون) ليوضح له بان الحكومة لن تتسامح بإتيانه اي عمل ضد اولئك الآشوريين الذين دعموا سياسة الحكومة(٣٢).

ووجدناه يكتب لبغداد في الأول من شهر شباط «اذ استمر مار شمعون يلوذ بالصمت (وهذا ما ينويه بلا شك) فأرى من الضروري ان تستدعيه الحكومة هو و(سرما) الى بغداد وان تحتجزهما هناك بصورة دائمة»(٣٣). وفي العاشر من شهر ايار كتب المفتش نفسه لبغداد «ان الوقت لن يمتد بالحكومة كثيراً لتجد نفسها مضطرة الى وضع حد لنشاط (مار شمعون)... وان قوة عسكرية قد تكون بالأخير مما لا غنى عنه»(٣٤) وفي الحادي والعشرين من شهر حزيران كتب (ستافورد) لبغداد بوصفه المفتش الاداري الجديد منوهاً بنشاط (ياقو) و«على بغداد ان تدرس مسألة ارسال نجدات عسكرية الى هذا اللواء»(٣٥) ثم كتب لبغداد أخيراً حول نشاط (ياقو): «ان موقفاً جانبياً من قبل الحكومة قد يؤدي الى اتساع رقعة الاضطراب. وتبعاً لها فان استخدام قوة كبيرة قد يكون تدبيراً انسانياً على أعلى درجة ممكنة. اذ قد يحول على اقل تقدير دون ابداء مقاومة ما. او ان يجعل الاصطدام محدود الرقعة... ان فوجاً واحداً من الجيش

(٣١) خدوري – نسخة دار تشاتام، ص٢٤٧.

(٣٢) الحكومة العراقية: المكاتبات المتعلقة باسكان الآشوريين [بغداد ١٩٣٤، ص ٨] وقد عرفت هذه بـ(الكتاب العراقي الازرق). ان صحة الوثائق البريطانية التي وردت فيه كانت من المسلمات عند ستافورد: ص ١٥٤، كما لم تلق اعتراضاً عليها او شكاً فيها من احد.

(٣٣) الكتاب الازرق ص ٩، رقم ١١.

(٣٤) المرجع نفسه ص ١٧، رقم ٢٧.

(٣٥) المرجع نفسه ص ٢٩، رقم٤٥.

العراقي وان عزز بقوة كبيرة من الشرطة قد يكون – عندما يحتاج الى ممارسة القوة – مخاطرة بنكسة، وهذا ما يجب اجتنابه بأي ثمن. فالأمر والحالة هذه يتطلب قوة كبيرة حقيقية لا رمزية ان لم يكن من القتال بدّ»[٣٦].

بعد هذا كتب (ستافورد) في كتابه انه وافق على استخدام الجيش بكثير من التوجس[٣٧].

ماكان بوسع الحكومة العراقية أن تنظر الى الوضع في الشمال الا بأعظم القلق. كانت بوصفها عضواً جديداً في العصبة شديدة الاهتمام بإسكان الآشوريين تطبيقاً لرغبة العصبة الا ان وضع (مار شمعون) العراقيل أمام مشروع الاسكان الآشوري، حقق درجة كبيرة من النجاح حتى انه لم يقدم لخبير الاسكان المعيّن من جانب الحكومة غير طلب توطين واحد. زد على هذا ان التحدي المسلح الذي يصدر من (ياقو) ضد كل ذي سلطة حكومية كان ينذر بأسوء العواقب، ومازالت المحاولة الآشورية في خلق ادارة ذاتية في العراق حية في ذهن الحكومة. ثم انها تدرك بان للآشوريين في العراق حوالي عشرة آلاف من الليڤي المسرّح من الخدمة – شباباً او رجالاً اشداء، قضوا سني خدمتهم في الجيش البريطاني ينجزون كل ما انتدبوا له وبينهم عدد كبير من ضباط الصف الممتازين ولكل منهم سجل خدمةٍ مشرف وكان بينهم عدد قليل من الضباط، ومن يسرح منهم كان يخرج ببندقية حربية حديثة وكمية من العتاد[٣٨] اذ ان البريطانيين سمحوا لهم بالاحتفاظ بسلاحهم للدفاع عن انفسهم قبالة الكرد المسلحين أيضاً.

ابلغ (مار شمعون) في بغداد ان الحكومة لايسعها التسليم له بأي سلطة زمنية لكنها على استعداد للاعتراف به رئيساً روحانياً للكنيسة النسطورية في العراق. وفشلت ثلاثة اشهر من مفاوضات شارك فيها البريطانيون لحمل (مار شمعون) على التنازل عن ادعائه بالسلطة الزمنية على أبناء جلدته، او التعهد بالتعاون مع الحكومة في مسألة الاسكان وارتؤي أنه لو سمح له بالعودة الى الموصل من غير اعطاء التعهد المطلوب فسيعد ذلك هزيمة للحكومة، وان (مار شمعون) قد يشعل ثورة او ان يورط نفسه في اعمال سيئة العقبى. وبناء على هذا قرر وزير الداخلية استناداً الى مشورة وكيل مستشار وزارته البريطاني – احتجاز (مار شمعون) في بغداد[٣٩]. وأبقي في دار (جمعية الشبان المسيحيين) حراً في التنقل داخل المدينة، ممنوعاً من ركوب القطار الى الموصل[*] وفي الشمال بقي [بكر صدقي] آمراً للقوات العراقية. وكان

(٣٦) المرجع السالف، الص ٣٤–٣٥، رقم ٥٤.
(٣٧) ستافورد، ص ١٣٧.
(٣٨) ارنست مين: مجلة الجمعية الملكية الآسيوية، المجلد ٢٠ [تشرين الاول ١٩٣٣].
(٣٩) مذكرة بعنوان الوضع في العراق. الموقف في آب [و.و.خ،ب ١٦٨٨٧/٣٧١].
(*) في هذا التاريخ لم تكن الموصل مرتبطة بعد مع بغداد بسكة حديد، وربما كان يقصد السفر بالقطار =



البريطانيون الذين يجدونه حاقداً على الآشوريين بنوع خاص قد طلبوا من (فيصل) نقله الى آمرية أخرى على اثر حادث القاء الحجارة على بيوت الضباط العراقيين في الموصل فوعد (فيصل) بذلك في شهر ايار. ولكن ذلك لم يجر.

وكان البريطانيون يحاولون اقناع (ياقو) بالمجيء الى دهوك لحسم خلافه مع السلطة المحلية هناك. ورد [ياقو] انه سيجيء اذا تلقى أمراً بذلك من [مار شمعون] فطلب [ستافورد] من البطريرك ان يكتب (لياقو) ناصحاً اياه بذلك فأبى [مار شمعون][٤٠] وعلى أثر وصول التعزيزات قام (ستافورد) بناء على تعليمات وزارة الداخلية ببذل مجهود آخر لحمل [ياقو] على الانصياع ونجح هذه المرة. وصدر عفو عن (ياقو) بعد توقيعه تعهداً لحفظ السلام في المستقبل وسمح له بالعودة الى منزله.

وفي العاشر من تموز بناء على اقتراح تقدم به [ستافورد] عقد اجتماع لزعماء الآشوريين في الموصل لشرح سياسة الحكومة العراقية. وتكلم في هذا الاجتماع كل من وكيل متصرف اللواء، و[ميجر تومسن] خبير الاسكان و[ستافورد]. وقال [ستافورد] بان عليهم إما أن يدركوا بأنهم مواطنون عراقيون لهم عين الحقوق وعليهم عين الواجبات كغيرهم من سكان البلاد، أو ان يغادروا البلاد. الا ان المستقبل الحقيقي لهم هو العراق وان اياً من اولئك الذين يحرضونهم على الامتناع من تقديم طلبات الاسكان فهو يلحق بهم ضرراً[٤١] ثم اقترح ان يذهب [ياقو] وزميل له يدعى [لوقو] الى بغداد للقاء البطريرك واقناعه بتوقيع التعهد المطلوب ليعود الى الموصل ويتعاون مع (ميجر تومسن) في مشروع الاسكان، فأجابا انهما سيفكران في الامر. وبعد بضعة ايام أعلنا موافقتهما على السفر الى بغداد وطلبا من (ميجر تومسن) ان يزكي لهما فندقاً في بغداد ينزلان فيه.

لكنهما لم يذهبا. وفي حوالي ٢٣ من تموز كانا يقودان ١٢٠٠ مسلح عبروا الحدود الى سورية بالقرب من فيشخابور على نهر دجلة. وبدأت جماعات أخرى ايضاً تتحرك من قراها لتلتحق بالذين عبروا الحدود الى سورية. ولم يفطن العراقيون الا في العشرين منه بأن جميع الآشوريين الذين ناهزوا السن الصالحة للخدمة العسكرية قد اختفوا من قراهم بمنطقة دهوك. وبعدها بيوم واحد علموا ان عدداً كبيراً من هؤلاء راحوا يعبرون دجلة الى سورية. وسرى قلق

= حتى القيارة بعدها يستقل السيارة الى الموصل الا ان الناس كانوا يستخدمون السيارة عادة لجميع الطريق.
(٤٠) ستافورد الص ١٣٥–١٣٦.
(٤١) من اوكليڤي – فوربس الى السر جون سيمون: برقية وصلت في ٢٥ تموز ١٩٣٣.[و.و.خ.ب ١٦٨٨٣/٣٧١].

عظيم في بغداد من احتمال عودة الآشوريين الساخطين المسلحين الى العراق بنوايا عدوانية او احتمال تورطهم في حوادث حدودية. فتركت وحدات من القوات العراقية التي كانت بإمرة [بكر صدقي] وهي مزودة بأوامر تقضي بمنع الآشوريين من عبور دجلة ثانية والعودة الى العراق الاّ بعد تسليم اسلحتهم وطلبت الحكومة العراقية ايضاً من السلطات الفرنسية ان تتولى تجريد الآشوريين في الاراضي السورية من اسلحتهم ونقلهم بعيداً عن الحدود بمسافة.

وفي الثلاثين من تموز علم العراقيون بان الفرنسيين جردوا كل جماعة (ياقو) تقريباً من سلاحهم. على ان الآشوريين عبروا دجلة في الرابع من آب الى العراق وهاجموا مواقع الجيش العراقي في (ديره بون). فما الذي حمل السلطات الفرنسية في سورية على اعادة اسلحتهم اليهم دون إعلام العراقيين؟

بقي الأمر غير واضح لا من الوثائق العراقية ولا من الوثائق السورية. كذلك ماكان بالامكان استكناه السر الا من الوثائق الفرنسية وهي غير ميسورة لحد الآن. ومهما يكن الجواب على هذا فليس لنا إلاّ أن نرجع الى كتاب (ستافورد) وهو كتاب حسن التأليف لكنه متحيز الى حدٍ ما- فقد بنيت على روايته التعاليل اللاحقه كافةً. وهو يغلّب الاحتمال بان الآشوريين عبروا دجلة وقد قرروا العودة الى قراهم لا غير.

فاي جانب كان الباديء بفتح النار؟

ميزان الادلة الظرفية وما يلحق بها هو متعادل الكفتين ايضاً بنظر [ستافورد] فقد عجز عن الجزم في من كان الباديء بالقتال: الآشوريون ام العراقيون[٤٢] على ان تقريراً عن «دور الجيش العراقي في قمع عصيان الآشوريين خلال شهري تموز وآب»[٤٣] يعين الملوم. وهو كذلك يتضمن من التفاصيل ما لا نجده في كتاب [ستافورد]. كتب هذا التقرير العميد [هوگو هدلام Hugo Headlam] وكيل المفتش العام في الجيش العراقي نائب رئيس البعثة العسكرية البريطانية وشمل الفترة التي نوه بها آنفاً. جاء فيه:

«لا شك هناك في ان خروج الآشوريين الى سورية كان من اعداد وتصميم وموافقة ومباركة (مار شمعون) ومستشاريه»

والقول بأن النية كانت معقودة على تسليم الآشوريين اسلحتهم بعد عبورهم دجلة في الرابع من آب وان اجراءات الجيش حالت بينهم وبين ذلك فقاتلوا دفاعاً عن النفس يبدو ان لا اساس

(٤٢) ستافورد، الص ١٥٥-١٦٦.
(٤٣) و.و.خ.ب ١٦٨٩١/٣٧١.



لهذا الافتراض قط بحسب التقرير.

«لم يكن للهجوم على مواضع الجيش في الديره بون ضرورة ما. والواضح انه كان مقصوداً ومعداً بدقة. ولابد وان تفاصيل كانت قد درست قبل عبور العصاة النهر. ولو رغب العصاة عن الاشتباك فقد كان من السهولة عليهم بمكان تحاشي الجيش العراقي إما بالتحرك طوار ضفاف الخابور، او بالانحدار الى الجنوب»

ويستطرد التقرير:

«ولاشك في ان الجيش العراقي ضباطاً وجنوداً قاتلوا ببأس ورباطة جأش. ومن نافلة القول ان الربايا المنعزلة بعض الشيء واجهت هجمات عنيفة متكررة وصدتها. ولم تقتحم الا ربيئة واحدة منيت بخسارة كبيرة... وابدى العقيد (بكر صدقي) حنكة وحزماً وبعد نظر باستثناء حادث مؤسف يتعلق بمجموعة صغيرة من الأسرى. انه رجل ذو ارادة قوية حريص على ان يرى اوامره تنفذ بدقة. وهو ذو خبرة كبيرة هي حصيلة خدمة في الجيش التركي خلال سنوات الحرب العظمى ومنها معارك غاليبولي. وقد شارك مؤخراً في دورات تدريب في الهند وانگلترا. وما من شك يساورني في ان وجوده كان له تأثيره. فقد ألهب صدور جنوده حماسة ورفع من معنويات كل المراتب. ولهذا فان مساهمته في موفقية الديره بون لم تكن بالقليلة. هوجم الجيش العراقي في الديره بون بقوة نارٍ تكاد تكون متعادلة وتتألف من رجال ذوي سمعة داوية كمقاتلين، تلقى معظمهم تدريبه في مسلك الليفي. ولو تسنى لهؤلاء العصاة تحقيق ما لم يكن هناك شك في انهم يهدفون اليه فقضوا على الجنود العراقيين في الديره بون لنزلت كارثة من اعظم الكوارث بالحكومة العربية ذات أثر بعيد يتعذر اصلاحه. ان للحكومة العراقية والشعب العراقي خير مبررٍ لشكر العقيد بكر صديقي وقواته لنجاحهم في يوم ٤/٥ آب» آه.

وبمدى ما يعلمه الكاتب ليس ثم وثيقة سرية بريطانية تناقض تقرير الجنرال [هدلام] الذي يصر على ان الآشوريين كانوا البادئين بالهجوم على العراقيين، حتى [ستافورد] نفسه، فقد ألمع في مذكرة سرية كتبها بعد ثلاثة ايام من اشتباك الديره بون الى ان الآشوريين كانوا البادئين بفتح النار على العراقيين من دون إنذار[٤٤].

(٤٤) مذكرة المفتش الاداري للوائي الموصل واربيل مؤرخة في ٧ آب ١٩٣٣، و.و.خ.ب ١٦٨٦٦/٣٧١.

بدء القتال في الساعة السادسة من مساء الرابع من آب ولم ينته الا في حدود متنصّف الخامس منه. اتصلت زمرة من الآشوريين قدر عدد افرادها بمائة وخمسين – بمخفر شرطة صغير قريب من قرية فيشخابور قائلين انهم يريدون عبور دجلة ودخول الحدود لتسليم اسلحتهم وعندما اجيز لهم ذلك عبروا النهر بجبهة عريضة وهاجموا مخفر الشرطة وابادوا افراده وبنوا رأس جسر تم بفضله عبور بقيتهم مجبرين سرية من الجيش على التقهقر وكانت قد ارسلت من الديره بون على عجل حيث بقية القوات معسكرة على مسافة ميلين تقريباً من ضفة النهر. بعد ذلك حملوا حملةً مركزة على المعسكر العراقي فصمدت رباياه بوجه هجمات شديدة، لاسيما الربيئة السابعة التي عانت اشد الضغط لأنها تتحكم في المعسكر الرئيس وسقطت بيد المهاجمين بعد ان قتل ضابطها ومعظم رجالها او جرحوا. وفشل الهجوم العراقي المقابل في استعادتها فجر اليوم التالي. لكن الهجوم الثاني حالفه التوفيق فاستعيدت في حدود الساعة الحادية عشرة بعد اسناد من المدفعية وقصف جوي.

عند استعادة الربيئة وجدت جثة الضابط العراقي محترقة ومثلاً بها كما احرقت جثتان من الجنود ومثّل بثلاثة ولم يحرقوا. وعندما اتضح ان الضابط اصيب اصابة غير قاتلة بطلق ناري في ساعده فقد حام الشك القوي في انه احرق حياً ووجد ايضاً ان اعين القتلى الممثل بهم قد اقتلعت وشفاههم قد بترت، وقبلها في اثناء اشتباك الرابع من آب وقع في يد الآشوريين لوري محمل بالعتاد ارسل من معسكر الديره بون للجنود المشتبكين في القتال فـفتك الآسرون بالجنود الخمسة فيه فضلاً عن سائق اللوري وشوهت جثثهم[٤٥]. عن هذه الفظائع التي اكدها البريطانيون جاء في كتاب ستافورد ما نصه:

«الحكايات التي تزامن حتى اول الاعمال العدوانية في هذه القضية قد تكون صحيحة وقد لاتكون. لكن يجب الاقرار بان ليس في طبائع (التخوما) وهي القبيلة التي الصق بأفرادها هذا ما يوحي بانها مستحيلة[٤٦]»

والمرء يتمنى لو ان [ستافورد] الذي سجل على العراقيين ما لايحصى من الفظائع بحق الآشوريين يكلف نفسه العناء نفسه للتثبت من الفظائع التي ارتكبها الآشوريون، اذ علينا ان نتذكر بان مذبحة سميل المريعة وكل الحوادث الوحشية الطابع التي ارتكبها العراقيون انما حصلت بعد تلك. وبحسب كثير من التقارير البريطانية كانت بمثابة رد فعل لها[٤٧].

(٤٥) و.و.خ.ب ١٦٨٨٨/٣٧١، ٥٠٤٥ E و١٦٨٨٩/٣٧١، ٥١٧٨ E وتقرير الجنرال هدلام في ١٦٨٩١/٣٧١.
(٤٦) مثلاً التقرير العراقي السنوي ١٩٣٣: ١٧٨٧١/٣٧١.
(٤٧) ستافورد ص ١٥٨ [من المترجم راجع عبارة المؤلف كاملةً، لان الكاتب اجتزأ منها ما اراد ان يدعم =



كان رد فعل [بكر صدقي] سريعاً مُريعاً. فبعد اكتشاف جثث الجنود المشوهة بقليل ساق اليه الكرد خمسة عشر آشورياً كانوا قد قبضوا عليهم وجردوهم من اسلحتهم فأمر بقتلهم رمياً بالرصاص رداً على تلك الفظائع التي ارتكبها الآشوريون[٤٨].

ولنعد الى اشتباك الديره بون.

بعد ان اخفقت هجمات الآشوريين على رباياها. توقف اطلاق النار ظهر اليوم الخامس من آب. وانكفأ (ياقو) و(لوقو) بخمسمائة من الاتباع على اعقابهم وعبروا دجلة للمرة الثالثة الى سورية. ولاذ بقية منهم يقدر عددها بثلاثمائة بالمرتفعات القريبة. واحصيت خسائر العراقيين فكانت ٣٤ قتيلاً بينهم ثلاثة ضباط، و٤١ جريحاً من سائر المرتبات مقابل عشرة قتلى و١٣ جريحاً آشورياً وهي اقل من اصابات الجيش بكثير[٤٩].

وشاع قلق كبير في اوساط الحكومة بسبب هذا الهجوم وللخسائر التي لحقت بالجيش. وقوي الشك في ان للبريطانيين والفرنسيين يداً فيه. كان الخوف العاجل بالاحرى من احتمال قيام الآشوريين الذين دخلوا العراق او انتشروا على ضفاف الخابور او اتجهوا الى الجبال – بالالتحاق بالقرى الآشورية في الشمال ومباشرة عمليات جديدة ضد الحكومة ليشعلوا فتيل النار في كل الشمال العراقي. فصدرت اوامر مستعجلة بالتصدي لهم. وفي المطاردة التي تلت ذلك لم يترك لهم سبيل للنجاة لاسيما في جبل بيخير الاجرد الوعر الذي يقارب ارتفاعه اربعة آلاف قدم بين نهر الخابور ووادي دجلة فقد عمد الجنود العراقيون وقد اضرّ بهم العطش والحر اللاهب الى قتل الآشوريين في احيان كثيرة حال القبض عليهم. وفي هذه وغيرها من العمليات كان ثم تعاون بين الجنود والقبائل الكردية والعربية في الشمال.

= بها وجهة نظره فحسب وتركها مبتورة].
(٤٨) و.و.خ.ب ١٦٨٨٦/٣٧١، ٤٧٧٣ E. ستافورد ص١٦٤– ابراهيم الراوي [من الثورة العربية الكبرى الى العراق الحديث: ذكريات] بيروت ١٩٦٩– ص١٥٣.
(٤٩) الرواية التي اثبتناها عن معركة الديره بون تستند اساساً الى ما ورد عنها في كتاب [ستافورد] وتقرير الجنرال [هدلام] الموسوم [تقرير عن الاحداث في العراق: ١٩٣٣] ومقال [ارنست مين] في مجلة الجمعية الملكية الآسيوية: المجلد ٢٢.

وكما يحصل في العراق اكثر الاحيان في ظروف القلاقل الداخلية فقد اجتاحت الشمال موجة عارمة من اعمال النهب والسلب وانطلقت القبائل الكردية والعربية تنهب القرى الآشورية المجاورة وانضم اليزيدية الى العرب والكرد في هذه الدعوة العامة للجميع ويقدر [ستافورد] عدد القرى التي تعرضت لهذه الاعمال بستين، تم تدميرها كلياً او جزئياً ونجم عنها خسارة لاتقل عن ستين ألف پاون سترليني(*). وذكر ايضاً انه لم تقع حادثة نهب واحدة قبل الثامن من آذار، وبضمن ذلك تلك القرى غير المحمية التي التحق رجالها (بياقو) ودخلوا الى سورية معه فانها لم تمس قبل هذا التاريخ(١) ولم يسجل اي عمل اعتدائي عليها(**). ومع هذا فبعض ما ارتكبه العراقيون من الفظائع على اثر الهجوم عليهم واكتشافهم ما فعل الآشوريون خلالها، هي مريعة وسوداء لكنها تبدو تافهة باهتة الصورة امام ما حصل في [سميل].

وسميل هي قرية تقع على الطريق الرئيسة المؤدية الى زاخو من دهوك وتبعد بحوالي ثمانية أميال عن هذه القصبة. كان عدد سكانها حينذاك بحدود السبعمائة، فهي والحالة هذه أكبر قرية في تلك الارجاء ويبلغ عدد بيوت الآشوريين فيها مائة ونيفاً وهناك عشرة بيوت للعرب. والقرية هي محل سكنى (ياقو). ومختارها كان احد مؤيدي (مار شمعون) البارزين وقد

(*) يجب ان يضرب هذا الرقم بعشرين لمعادلة القوة الشرائية للپاون الاسترليني في ذلك الحين بقوته الشرائية الحالية.

(١) ستافورد، ص١٨٢.

(**) من واجب اي باحث محايد هنا ان يتساءل ما الذي جعل اعمال النهب تلك تنطلق من عقالها فجأة. واذا كانت السلطات الحكومية قد استطاعت القبض على ناصية الحال حتى الثامن من آب فما الذي حصل ليفلت ذلك الزمان من يدها بعده؟ مر على اشتباك الديره بون اكثر من خمسة ايام لم تحصل خلالها اي حادثة نهب، والانباء تنتشر بسرعة ولاتحتاج الى ذلك الوقت. ألا يستخلص من هذا ان ضوءً اخضر انطلق من جهة رسمية ليطلق يد النهب والسلب في مناطق تسيطر عليها قوات كافية من وحدات الجيش والشرطة؟ ثم ألا يقوي هذا الاعتقاد تلك المشاركة الفعالة لحوادث القتول في بيخير وقصبة دهوك نفسها وهو مما لم يتطرق اليه الكاتب محاولاً ان يحصر ذهن القاريء بما حصل في سميل فقط.



التحق مع خمسين آخرين (بياقو) في مسيرته الى سورية. منذ الثامن من آب بدء بعض الآشوريين يتقاطرون الى القرية قادمين من القرى المحيطة بها ينشدون الحماية من النهب الذي كان قائماً على قدم وساق. وفي (سميل) يوجد مخفر شرطة قوامه عريف واربعة افراد، وقد تعاون هؤلاء مع الجنود الذين دخلوا القرية في الثامن من آب مرتين على تجريد الاهلين من اسلحتهم. وفي العاشر من آب زحفت القبائل العربية والكردية وأعملت نهباً في ضواحي القرية. وفي صباح الحادي عشر دخلت وحدة من الجيش العراقي وشرعت بمذبحة منظمة لكل الرجال متجاوزة الاطفال والنسوة. وقد قتل جراء ذلك ثلاثمائة وخمسة من الرجال واربع نسوة وستة اطفال.

وفي السابع عشر منه قام [ستافورد] باول زيارة لسميل بعد المذبحة وكتب تقريره عما وقع هناك في اليوم التالي لزيارته(٢). وهو لايختلف في الجوهر عما كتبه ايضاً في الثامن عشر منه وعما ورد حولها في كتابه فالروايات الثلاث متطابقة عموماً - على ان هناك فجوات في التاريخ والتوقيت فيما بينها، فبحسب كتابه لم يحصل حادث في سميل خلال اليوم العاشر من آب خلا النهب في ضواحيها. وبحسب التقرير ان سرية من وحدة الرشاشات السيارة دخلت سميل في ذلك اليوم بحدود الساعة العاشرة صباحاً وابلغوا عريف المخفر بوجوب تجريد كل الآشوريين من بنادقهم، فاطاعوا ونزلوا عنها دونما تردد فجمعت مائتا بندقية بهذه الوسيلة. لكن [ميجر آلفري Alfrey] يختلف معه في هذا. كان هذا الضابط عضواً في البعثة العسكرية البريطانية الى العراق وهو حينذاك ضابط ارتباط في الرتل العراقي بالديره بون وكان في حدود الساعة العاشرة من صباح ذلك اليوم موجوداً في مخفر سميل ولم ينوه في تقريره بعملية نزع سلاح أخرى للآشوريين قال انه رأى في اثناء وجوده عدداً كبيراً من النسوة والاطفال وما لايزيد كثيراً عن عشرة رجال. لكنه ولتغطية تقرير (ستافورد) يزعم في رسالته ان الرجال الذين قتلوا في (سميل) جاؤوا خلال الفترة التي وقعت بين زيارته وبين صبيحة اليوم التالي(٣).

ليس في الامكان فتح تحقيق جديد لما حصل في سميل بالضبط هدفه ازالة كل ما شاب الروايات المتناقضة والظفر برواية دقيقة مفصلة، بسبب مرور زمن طويل عليها. وقد لاتكون الدقائق والتفاصيل بذات اهمية كبيرة. والمهم اليوم هو الاجابة عن السؤالين:

(٢) من مستر اوكليڤي- فوربس الى السر جون سيمون تسلمه في ٤ من ايلول ١٩٣٣ [و.خ.ب ١٦٨٨٨/٣٧١.

(٣) المرجع نفسه.

من الذي ارتكب المذبحة في سميل؟

وهل كانت المذبحة مدبرة ومخططة؟

الرواية العراقية الرسمية لها، تضمنها التقرير الذي كتبه وزير الداخلية [حكمت سليمان] في ٢٢ من آب ١٩٣٣(*). فقد زعم فيه ان سميل كانت مركزاً لحبك الدسائس ونشر الدعايات المغرضة حيث لجأ اليها بعض العصاة مما ادى الى قيام العشائر المجاورة الساخطة على التمرد والفظائع التي ارتكبها الآشوريون فأطبقت على سميل. وفي أثناء المصادمة العنيفة التي وقعت بين افراد هذه العشائر وبين الآشوريين التي دامت ساعتين صباح الحادي عشر من آب صُرع حوالي ٣٠٥ من الرجال. وان بين القتلى الذين دفنوا عدداً لايستهان به من رجال القبائل. وان الجيش لم يسهم في الاشتباك ولذلك لم يمن بخسارة. وبعد ختام الاشتباك شرع القبليون في نهب القرية لكن الشرطة اسرعت فوضعت حداً لذلك وطردت القبائل من القرية. وفي تقرير آخر لعريف المخفر في سميل مؤرخ في ١٤ آب اثبت عدد القتلى الآشوريين بـ٣٠٥ ومن رجال القبائل بـ٢٥ وذكر ان افراد شرطة المخفر نجحوا في طرد القبائل من سميل بالتعاون مع الجيش(٤).

لاشك قط في ان الرواية العراقية الرسمية لما حصل في (سميل) هي كذبة مفضوحة في نهاية الرقاعة، فمن المستحيل تصور امكان الفتك باكثر من ثلاثمائة آشوري مسلح في معركة عشائرية استغرقت ساعتين فحسب، ان الآشوريين مقاتلون افضل من هذا وبأكثر من الكثير. وكذلك فالاهتمام الاول عند القبائل في ظروف كهذه لاينصرف مطلقاً الى ازهاق الارواح البشرية، بل ينصب الى نهب المال والمتاع. وأخيراً فان [خيرالدين العمري] رئيس بلدية الموصل الذي اشرف على عملية دفن ضحايا (سميل) يصرح في مذكراته غير المطبوعة(**)

(*) راجع نص التقرير في باب الملاحق.

(٤) الحسني [تاريخ الوزارات] ج ٣، الص ٢٨٦-٢٨٧.

(**) ربطتني بالطيب الذكر خيرالدين العمري صداقة وثيقة ذات بداية غريبة في بابها وانتقلت تلك الصداقة مضاعفة الى نجله [حسن] وسائر الأسرة. كثيراً ما سمعت العمري يشير الى مذكراته تلك مستشهداً بها خلال احاديثنا الكثيرة وكلما كنت أزيّن له طبعها أذكر ان جوابه هو: ربما تحقق ذلك بعد نصف قرن من الزمن ومن عرف جرأته على قول الحقيقة كما عرفتها لايستغرب من امساكه عن طبعها. ذكر لي فضلاً عن كونه نائباً للموصل انه كان موظفاً كبيراً في البلاط الملكي في اواخر العشرينات واوائل الثلاثينات وهذا يعني انه كان على تماس مباشر بمعظم رجال الحكم والسياسة وقتذاك وانه سجل في تلك المذكرات آراءه وانطباعاته حول نشاطهم وربما كان هذا سبب إبقائه على تلك المذكرات مخطوطاً. وعدني مرات بأن يطلعني على جانب منها وذكر انه قد شرع في كتابة الجزء الثاني. (وكان كاتب البحث كما يبدو اسعد حظاً مني) فقد ادركته الوفاة في ١٩٥٦ او قبلها او بعدها بقليل ولم يفعل. نوّه مرةً او اثنتين بمذبحة سميل والمسألة الآشورية عموماً بما يغلب على ظني انه كتب عنهما اكثر مما نقل عنه هنا كاتب هذا =



وبشكل لا لبس فيه ولا إبهام بان الزعم بوجود خمسة وعشرين جثة لغير الآشوريين طبق ما ورد في التقارير الرسمية، هو زعم باطل لا ظل له من الحقيقة(٥). فالواقع هو - وكما اورد ستافورد في كتابه وما هو شائع في العراق اليوم - ان مذبحة (سميل) اقترفها فصيل الرشاشات السيار التابع للجيش بأمرة [اسماعيل عباوي توحله].

لكن هل انها كانت مدبرة ومنتواة

يرى (ستافورد) في كتابه انها كانت كذلك، فمع ان [بكر صدقي] لم يكن يوم المذبحة في (سميل) بل في الموصل الا انه كما يزعم ستافورد هو المدبر لها والآمر بتنفيذها(٦) ويدعم فرضيته هذه بالاشارة الى ان عملية التجريد من السلاح الاولى تمت من قبل قائمقام زاخو ويسترعي الانتباه ايضاً الى مجهودات [بكر صدقي] والسلطة المدنية في الشمال الى صرف انتباه الضباط البريطانيين الذين ارسلوا الى المناطق المتأثرة بالعمليات.

ومما تجب ملاحظة هنا ان كل ادلة (ستافورد) هي ادلة ظرفية.

وأهم ما في الأمر كله هل أن في هذه الأدلة الظرفية ما يدعم رأيه بأن المذبحة في سميل كانت من تدبير (بكر صدقي)؟

إنها ليست كذلك. صحيح أن سميل هي من ضمن وحدات قضاء دهوك الإدارية وليست جزءاً من قضاء زاخو. إلا أن الفصل الدقيق في صلاحيات الإداريين لايُتقيّد به في العراق وبالخصوص في زمن الاضطرابات ولا بدّ وأنّ قائمقام زاخو كان يريد أن يبرهن لرؤسائه على تفانيه الفائق بمشاركته في نزع سلاح قرية لاتعود الى وحدته الإدارية. وصحيح ايضاً أن بكر صدقي والسلطات العسكرية في الشمال حاولت جهدها كما ذكر ستافورد صرف انتباه كل الضباط البريطانيين المنسوبين الى القطعات، وقصر تحركاتهم قدر المستطاع. لكن علينا أن نتذكر بأن كل الضباط البريطانيين بنظر هذين كانوا موضع شك عظيم بسبب حدبهم الذي عرف عنهم على الآشوريين. وستافورد نفسه لم يسلم من هذا الشك فقد ظن أنه كان في تموز يساعد الآشوريين من وراء ظهور العراقيين(٧).

= البحث، قائلاً انها نقطة سوداء مخزية في تاريخ المملكة العراقية. ولم أجده يذكر (بكر صدقي) بخير ابداً بل كان يتجنب الحديث عنه بتأفف واشمئزاز ظاهرين. كل ما اتمناه هنا ان هذا السفر وهو عند [حسن] نجله بلا شك (وكانت لقياي الاخيرة به في العام ١٩٧٠ وبعلمي انه في عالم الاحياء) سيرى نور النهار وينتهي الى يد القراء وقد ارتفع المحذور وهو افضل ما يقوم به ابن لذكرى والد ماجد.

(٥) خيرالدين العمري: [مقدمات ونتائج] كتب في الموصل ١٩٤١.

(٦) ستافورد، ص١٧٧.

(٧) ابراهيم الراوي: المذكرات، ص ١٥٢.

واخيراً علينا ان نتذكر بان سميل تعرضت في العاشر من آب الى غارات نهب قامت بها العشائر. فليس من الغريب ان تختار القلة الساكنة فيها من العرب تركها مستاقين امامهم قطعانهم في الساعات الاولى من صباح اليوم التالي.

هناك قدر وافر من الوثائق البريطانية عن تلك الفترة تتناول دور [بكر صدقي] في مذبحة سميل. ومنها يتضح ان اولئك الواقفين على بعض جوانب القضية ما استطاعوا ان يحملوه تبعة ما جرى.

كذلك يقال عن المصنف التي عملته السفارة البريطانية بعنوان «تقرير عن الشخصيات البارزة في العراق للسنة ١٩٣٤»(*) وقد ورد فيه عن [بكر صدقي] وعن سميل- بعد تمحيص كل ما توفر من ادلة - ما نصه «... ومع هذا، لم يثبت بشكل قاطع انه أمر بهذه المذبحة!»(٨)

فما الذي حصل اذن في سميل؟

اكد بعض الذي عرفوا [اسماعيل عباوي توحله] المتوفى في العام ١٩٦٨ قوله:

«ان الفصيل الذي كان بإمرته سمع اثناء مروره بجوار سميل في صباح ١١ من آب دوي اطلاقات نارية آتياً من القرية، وعندها وجد العشائر وهي تنهبها فاندفع رجاله وانضموا الى المعترك العام وهكذا بدأت مذبحة سميل.»

وعلى اغلب الاحتمال ان هذه الرواية هي الصحيحة لانها مدعمة بأدلة قوية جداً في وقتها(**).

وذكر (ستافورد) في كتابه ان العشائر نهبت سميل في العاشر من آب لكنه لايوضح هل انها استمرت في عمليات النهب صباح اليوم التالي. وكل ما هو واضح منه ان الجنود اقبلت

(*) هو للعام ١٩٣٥ وليس ١٩٣٤. ولدينا نص التقرير كاملاً.

(٨) و.و.خ.ب ١٧٨٦٤/٣٧١.

(**) فوق حرصنا على الامانة في الترجمة عموماً، فقد تحرينا دقةً خاصة في ترجمة هذه الفقرة التي ميزناها بخطوط قصيرة لان كاتب البحث صور دور فصيل الرشاشات في المذبحة كأنه مجرد «مشاركة عفوية» بعثت بها الصدف ليس الا اثناء مرور الفصيل. وان المذبحة كانت قد بدأت فعلاً قبل وصوله. لن اكتفي بدقة الترجمة بل سأثبت عبارة الكاتب نصاً كيلا يبقى ظل من الشك في صحة ترجمتي لها. وفضلاً عن هذا لانها ستكون محوراً رئيساً للتعليق الذي سنختم به ترجمتنا لهذه الدراسة:

... That the Column under his Command, while passing by Summayl on the morning of 11 August, heard the sound of some shots coming from the village and then came upon the tribes looting it; his men rushed in and joined the general mele'e, and thus began the massacre of Summayl.



على سميل في ذلك الصباح وانهم غادروها في حدود الثانية بعد الظهر بإكمال المذبحة. ويزيد ستافورد قائلاً «ما ان غادر الجنود حتى دخلت العشائر التي كانت تقف موقف المترقب صاحب المصلحة واكملوا نهب البيوت الذي كان الجنود قد بدأوه(٩).

في تقرير (ستافورد) المؤرخ في ١٨ آب كان الذي حصل صباح الحادي عشر في سميل اكثر وضوحاً، قال:

«في صباح ١١ من آب الباكر عاد رجال العشائر الى سميل. وفي هذه المرة نهبوا كل الممتلكات الخاصة ثم تركوها. وانهي الينا ان عريف الشرطة ساهم في عملية النهب العامة وكذلك استلب اربعمائة دينار عراقية اوراقاً مالية وذهباً. وفي حدود العاشرة صباحاً دخلت سميل وحدة من الجيش العراقي وضمنها رشاشات محمولة على سيارات وباشرت المذبحة.»

ويذكر (ميجر آلفري) في رسالته التي يقدم بها تقرير (ستافورد) ما نصه:

«يخبر ستافورد بان رجال العشائر كانوا في سميل صباح الحادي عشر ينهبون. الا انهم لم يشاكوا في القتول. وأنا لا استبعد عن العشائر المبادأة في اطلاق النار وان الجيش انضم اليهم فهذا ما يتفق وتقرير شرطة سميل.»

ويكتب (آلفري) ايضاً عن تقرير (ستافورد):

«بمطالعة التقرير يبدو ان المذبحة مقصودة ومدبرة. اعني انهم (يقصد الآشوريين) اقنعوا اولاً بتسليم اسلحتهم ثم قتلوا وأنا شخصياً اشك في هذا.»

وسواء في الأمر أفقد (اسماعيل عباوي توحله) سيطرته على رجاله (كما كان يدعي احياناً) او أنه هو الذي اصدر امره شخصياً بدخول (سميل) والفتك باهلها العزّل. فان الأمر يبقى غير واضح. ولا مناص من القول على اية حال ان اسماعيل عباوي وحش كاسر، وهو ليس بذلك الذي يحجم عن اصدار أمرٍ شخصّي بالمذبحة او المشاركة فيها بحماسة ما ان ابتدأت.

وبالادلة المتوفرة، أهي ظرفية أو ثبوتية فليس هناك مؤرخ يستطيع الادعاء ان مذبحة سميل دبّرها وأمر بها قائد المنطقة العسكرية الشمالية او القيادة العليا في بغداد. في سميل ليس هناك ما هو شبيه بالفظائع الالمانية والقتول الجماعية المدبرة والمخطط لها في معسكر

(٩) ستافورد، ص ١٧٥.

(اوشوتيز) او (بيلسن) او المذبحة التي اقدم عليها السوفييت في غابة (كاتين) بل هي اشبه بمذبحة (ماي لاي) الامريكية التي أمر بها ضابط صغير الرتبة على مسؤوليته الخاصة.

ادرك العالم منذ ١٩٣٣. وهو أمر يدعو الى الأسى - ان اشباهاً (بالماي لاي) قد تحصل في الحروب الحديثة. لكن سميل اصابت العالم المتحدث في ذلك الوقت بصدمة خطيرة وأبلغت العلاقات البريطانية مع العراق وفيصل حَدّ الانفصام.

ومع ان قرار الحكومة العراقية بمنع مار شمعون من العودة الى الموصل الذي اتخذته في حزيران كان مدعماً من الموظفين البريطانيين في بغداد، الاّ ان لندن اعتبرته خالياً من الحكمة لما سيثير من دعاية معادية واقنع البريطانيون فيصلاً وكان في اوروبا بان يبرق لـ(رشيد عالي الگيلاني) معرباً عن استيائه من قرار الحكومة وعن رغبته في ان يسمح لـ[مار شمعون] بالعودة الى الموصل إلا ان [رشيد عالي] اصرّ على موقفه ورفض ان يفرض عليه قرار وهدّد بالاستقالة[١٠]. ورغبت الحكومة البريطانية أيضاً من حكومة بغداد بألاّ تصر على نزع السلاح من الآشوريين الذين نزحوا الى سورية اذا ما شاؤا العودة الى العراق. فباعتقادها ان نزع سلاحهم قبل أن يجري نزع سلاح العشائر العراقية ايضاً قد لايؤدي إلا الى سفك دماء. ونقل (فيصل) الرغبة ووجهة النظر هذه الى بغداد وشدد على وجوب العمل بموجبها لكن (رشيد عالي) ظل ثابتاً في موقفه مرةً اخرى[١١] وابرق القائم بالاعمال البريطاني (اذ كان السفير في اوروبا) للندن بقوله ان رسائل (فيصل لرشيد عالي) ماكان لها من تأثير غير جعله أكثر عناداً[١٢] عند ذلك شعرت الحكومة البريطانية بلزوم عودة فيصل الى بغداد ليمسك بزمام الأمور. كان فيصل في ذلك الحين مريضاً يتلقى العلاج في (برن) وزادت الضغوط عليه بوجوب العودة فوافق وكتب للسفير (همفريز) قبل مغادرته بأنه يأمل في تسوية الازمة خلال ايام قلائل يعود بعدها الى برن لاكمال علاجه. وكان عظيم الثقة بمقدرته على حل الازمة خلال يوم او يومين حتى انه فضل ان يسافر متخفياً وان تحاط عودته الى بغداد بالسرية[١٣].

(١٠) و.خ.ب ١٦٨٨٢/٣٧١، E ٣٢٨٨ مذكرة من السرّ جون سيمون الى اوگليڤي- فوربس مؤرخة في ١ تموز ١٩٣٣. و.خ.ب ١٦٩٢٢/٣٧١.

(١١) نصوص البرقيات المتبادلة بين فيصل ورشيد عالي انظر الحسني: تاريخ الوزارات، ج ٣، الص ٢٦٢-٢٦٥ و٢٨١-٢٨٤ [تجدها في باب الملاحق].

(١٢) من مستر اوكليڤي- ڤوربس الى السر جون سيمون. وصلت في ٢٥ تموز ١٩٣٣، و.خ.ب ١٦٨٨٣/٣٧١.

(١٣) و.خ.ب ١٦٨٨٣/٣٧١، E ٤١٨٨، E ٤١٨٩.



في الثاني من آب وصل بغداد يرافقه (نوري السعيد) وكان الصيف فيها حاراً لاهباً بشكل غير مألوف وبدرجة حرارة بلغت ١٢٠ فهرنهايت في الظل - على ان فيصل كان مرتاحاً بعض الشيء في باديء الأمر. فقد خف التوتر بدرجة كبيرة فعلى اثر طلب الحكومة من السلطات الفرنسية القيام بنزع سلاح الآشوريين ونقلهم بعيداً عن الحدود بمسافة، علمت في الثلاثين من تموز بأنها نزعت السلاح من كل اتباع (ياقو) تقريباً. الا انها مالبثت إن اعادته اليهم في مساء الرابع من آب أي بعد يومين من وصول فيصل. وبعدها عبر الآشوريون دجلة وهاجموا الجيش.

اضطرب (فيصل) لهجوم الديره بون وقد سبق ان نصح حكومته بالاعتدال في اسلوب معالجة الازمة الآشورية لأنه «مهتم جداً بظهور العراق للعصبة والعالم أجمع بهيئة البلد المسالم»، «وإلا فان وحدة الدولة وسلامتها مهددتان». مالبث موقفه ان تصلب.

بعد مضي ثلاث سنين على الحادث وكان (نوري السعيد) بسبب انقلاب تشرين الاول ١٩٣٦ قد لجأ الى السفارة البريطانية وفي حديث له خلال وجوده مع السفير البريطاني قال له أثناء استعادته بعض الذكريات انه سيسره بأمرٍ لم يبح به لأحد قبله. ففي قضية القتول الآشورية كان الملك فيصل المجرم الاول، وما وقع إنما كان بناءً على توصياته[١٤].

وفي لندن دوّن (رندل) رئيس الدائرة الشرقية على هذا الخبر الذي بعث به سفيره الى وزارة الخارجية - الملحوظة التالية: «كنا دائماً نشك في هذا».

وهناك موظف آخر في الدائرة الشرقية علّق على هذا الخبر المنقول «نحن الذين كنا في السفارة ببغداد خلال ذلك الضيف المشحون بالقلق، كنا جميعاً واثقين بان الملك فيصل المتقلب الذي ما اعتبرناه قط اهلاً للثقة - قد حاكى الملك هنري الثاني في موضوع مار شمعون، بخصوص ما فعله اولهما بتوماس بيكيت[*].

يصعب جداً تصور قيام فيصل بعين دور (هنري الثاني) ازاء (مار شمعون) كما فعل

(١٤) و.خ.ب: ٢٠٠١٥/٣٧١، E ٨١١٣.

(*) لتقريب المثل نقول ان القديس St Thomas a' Becket (١١١٨-١١٧٠) المعروف برئيس اساقفة كانتربري كان في المبدء وزيراً أول للملك الانگليزي هنري الثاني (١١٣٣-١١٨٩) وصار من اقرب اصدقائه. لكنه وبعد ان انتخب في ١١٦٢ رئيساً لاساقفة بدء يدعم الكنيسة ضد الملكية فنشب عداء بينه وبين الملك بلغ اقصاه عند رفض بيكيت الموافقة على (قانون كلارندن) الذي حدد به الملك سلطان الكنيسة وهدده الپاپا بالحرم فجرت تسوية مؤقتة للخلاف. الا ان بيكيت العنيد المتصلب اغتاله اربعة من فرسان هنري الثاني في كاتدرائية كانتربري. وقد ألهبتهم عبارة خرجت من فم الملك في حالة هياج «من لي بمن يخلصني من بيكيت»؟ واعلنت قداسته واستشهاده في ١١٧٣. (م)

(هنري الثاني) بـ(بيكيت). ففيصل ومار شمعون لم تربطهما قط صداقة شخصية ومع هذا وبصرف النظر عنه فنحن نرى ان شكوك وزارة الخارجية البريطانية كانت في محلها.

اصيب (فيصل) والحكومة العراقية برجة عنيفة بهجوم الرابع من آب. وكلاهما كان على معرفة تامة بكفاءة الآشوريين القتالية الممتازة وكلاهما كان يخشى ان تشب الحرائق في شمال العراق بأسره في حالة تفوقهم على الجيش. وبقي (فيصل) يومين كاملين يشعل سيگاره من أخرى وعاف الطعام. ولم تغمض عين (رشيد عالي) ساعةً. إن اعادة الفرنسيين السلاح للآشوريين اقنعتهما بانهم وراء الهجوم. وقدرا بان الفرنسيين قد يعملون على قيام اضطرابات في الشمال محاولين تشويه سمعة الحكومة العراقية من اجل ترويج منطقهم بضرورة استمرار انتدابهم على سورية، كما كان فيصل قد اعرب عن اعتقاده بان الفرنسيين لا البريطانيين الذين يثيرون الآشوريين ويحرضونهم على الحكومة للانتقاص من كفاءة السياسة البريطانية التى رأت ان تنهي الانتداب البريطاني في العراق[١٥].

انتهبت (فيصلاً) الهواجس بهجوم الخامس من آب حتى انه راح يتحدث عن شخوصه الى الشمال ووضع نفسه على رأس حركة جماهيرية وانتخاء عشائر شمّر والجبور وغيرها من القبائل للانضمام اليه. فنبهه القائم بالاعمال البريطاني ان ذلك سيستفز الجميع بلا داع وعليه ان يصرف النظر عن إقحام العشائر وعندها قال انه سيبعث برئيس الوزراء مع الوزراء الآخرين ليقوموا بتجنيد قوة احتياطية من الشرطة وقال انه يعرف بان اعين اوروبا تشخص الآن الى العراق وهو لا يهتم قط بكم من الآشوريين قد قتل. ولكن يجب أن تتخذ الحيطة للمحافظة على القرى والنساء والاطفال[١٦]. الا انه والحكومة قاما مع ذلك وبحالة الهلع التى تملكتهما – بانتخاء عشيرتي شمّر والجبور واثارتهما ضد الآشوريين وتجنيد شرطة غير نظامية من الكرد في الغالب لمعاونة الجيش. وقد ثم ابلاغ لندن في حينه بدور (فيصل) في كل هذا[١٧].

هذه القوة التى لايسلس لها قياد اطبقت بغلاظة على الآشوريين بقدر ما خالط الجنود النظاميين بل واكثر: ومهما يكن فالفرق بين ما ارتكبته هذه القوى من تجاوزات يجب ان لايقاس ولايرى بعين ما ترى مذبحة سميل. فهذه المذبحة لايمكن ان يتحمل مسؤوليتها لا فيصل ولا حكومته.[*]

(١٥) خيرالدين العمري «مخطوطة: المقدمات».
(١٦) و.و.خ.ب ٢٠٠١٥/٣٧١، E ٨١١٣.
(١٧) و.و.خ.ب ١٦٨٨٧/٣٧١، E ٤٨٧٣ و١٦٨٨٦/٣٧١، E ٤٧٢٦.
(*) يلاحظ ان الكاتب هنا نفى المسؤولية مطلقاً. بما في ذلك المسؤولية غير المباشرة التى يتحملها الرئيس قانوناً ازاء تصرفات مرؤوسه التي تخرج عن نطاق واجباته الاعتيادية وما انيط به من مهام وهو ما =



وعلينا ان نتذكر تاريخ حصولها في الحادي عشر من آب كان قد اتضح لفيصل والمسؤولين العراقيين بان اسنان الآشوريين قد اقتلعت. وكانوا كذلك يتعرضون لضغط بريطاني قوي بأن لا يأخذوا الآشوريين بالشدة. والأهم من هذا ان المذبحة في سميل أو في اي موضع آخر لاتخدم غرضاً وانما تضر بقضية العراق ليس الا.

من المتعذر المبالغة في الاستنكار الشعبي الذي عم البلاد إثر الهجوم الآشوري على الجيش. كان فيصل وبعض وزارئه يرون الفرنسيين وراء الهجوم في حين رآى آخرون البريطانيين مع الفرنسيين[١٨] على ان الاغلبية الساحقة من العراقيين حمّلوا البريطانيين مسؤوليته اذ كيف يمكن ان يجرؤ الآشوريون على مهاجمة الجيش وهم في رعاية بريطانيا وهي ربيبتهم دون تحريض منها وتشجيع؟ ها هنا يحاول البريطانيون بتآمر شيطاني سلب العراق الاستقلال الذي حصل عليه مؤخراً!

وكما هو الشأن بالشائعات، كانت الشائعات بالجو المتوتر في تلك الايام تكبر وتتضخم حول ما ارتكبه الآشوريون من فظائع، وراج الزعم مثلاً بان الآشوريين ارغموا الجنود العراقيين على اكل لحوم رفاقهم القتلى[١٩] وبين تلك الشائعات سرت اشاعة عن وجود (تي. ي. لورنس) في الشمال لإثارة القلاقل ضد الحكومة[٢٠] كما ساد الاعتقاد ان البريطانيين لايبخلون على الآشوريين بالمساعدة الفعالة الممكنة، سواء باستخدام القوة الجوية الملكية لاسقاط المعلومات لهم حول الوضع العراقي او بتزويدهم بالعتاد والارزاق. حتى جريدة الاهالي المتزنة الى حد ما – فقد اتهمت البريطانيين في ٣٠ من تموز بتشجيع الآشوريين، وبأنهم على اتصال دائم بهم عن طريق ضباط الاستخبارات وطائرات القوة الجوية وطالبت الصحيفة الحكومة صراحةً بتقديم احتجاج رسمي لبريطانيا ورفع القضية الآشورية برمتها الى عصبة الأمم.

بالهجوم الآشوري تأيد لعامة الجمهور اسوء شكوكه وانصب السخط العام على البريطانيين وتصاعدت ألسنة اللهب مثل شمس آب في ذلك الصيف القائظ. وفي ١٢ من آب ابلغ

= سنتعرض له ايضاً بتفصيل في تعليقنا.
(١٨) مثلاً الدرة: القضية الكردية، ص ٩٣.
(١٩) الحسني: تاريخ الوزارات، ج ٣، ص ١٦٤.
(٢٠) نظراً لبعض العراقيين بدا في ١٩٣٣ وكأن لورنس (مثل كلروي) موجود في كل مكان. فذكر ايضاً انه كان كذلك في جنوب العراق اول الشتاء يتجسس متنكراً بلباس بدوي مشاركاً في اجتماع سري للشيوعيين في مدينة الناصرية: [ألجارالله: بلاهة الانسانية The Crack up of Humanity، الص ٩٨–١٠٠].

(نوري السعيد) القائم بالاعمال البريطاني بان فيصلاً مريض وهو يرغب في العودة الى اوروبا في يوم ١٤ من آب، وسأله عما اذا كان بامكانه تأمين سفره جواً الى مصر ثم يستقل منها طائرة الشركة الهولندية الى أوروبا فعارض القائم بالأعمال عودة فيصل الى اوروبا معارضة شديدة ذلك لأن البريطانيين يعتبرون الاوضاع في الشمال مازالت تدعو الى القلق، وظلوا يصرون على نقل (بكر صدقي) من آمرية المنطقة الشمالية ويرون ان ذلك لايتيسر بغياب الملك، كذلك كانوا قلقين من الغارات التى ظلت العشائر تشنها على القرى الآشورية.

كان فيصل مريضاً حقاً. إلا ان الطبيب البريطاني المعالج ابلغ القائم بالأعمال انه يعاني من وطأة الحر والقلق وسوء الهضم ليس غير[٢١] واصرت وزارة الخارجية البريطانية على بقائه في العراق على الأقل حتى عودة (همفريز) الى بغداد. وظل القائم بالأعمال يلح في ازاحة (بكر صدقي) عن قيادته وكتب في ١٣ من آب لحكومته يقول انه ماعاد بوسعه متابعة موضوع (بكر صدقي) مع فيصل اثناء مقابلته إياه صباح ذلك اليوم لأنه كان مصاباً باعياء ويستنشق املاحاً منعشة ويرغب في إنهاء المقابلة واضاف يقول «على اني ساواصل ملاحقته بهذا الأمر» وقد فعل[٢٢].

واشتد الضغط على فيصل بعد أن اتضح للبريطانيين المدى الذي بلغه انزال العقاب بالآشوريين. وفي الرابع من آب لجأ فيصل إلى عمل مذل باستحصاله تقريراً طبياً من اطبائه العراقيين يحتم عليه الراحة التامة ثم العودة فوراً إلى مناخ ألطف.

وابرق القائم بالأعمال الى لندن في اليوم التالي يقول: «إن فيصلاً لجأ الى بيت الحرم (بيت النساء) ولم تعد رؤيته ممكنة[٢٣]». لكنه تمكن من مقابلته بعدها بيومين وانبأ لندن بانه وجد فيصلاً بالبجامة متربعاً فوق فراشه فباشر يبلغه باشمئزاز الحكومة البريطانية وتهولها لمذبحة سميل. وذكر القائم بالاعمال ان فيصلاً تصنّع الدهشة وانكر وقوع المذبحة. ثم واصل القائم بالاعمال تقريره بالقول:

«بعد كمية كبيرة من ماء الكولونيا، سألني فيصل عن رأيي في قضية العراق فاجبت: كانت جيدة حتى الخامس من آب لكنها تبدو اليوم في وضع سيء للغاية اولاً بسبب (بكر صدقي) وثانياً بسبب القوة الكردية الاحتياطية المجندة وثالثاً بسبب غارات شمر ورابعاً بسبب وضع العراقيل أمام الضباط البريطانيين الحسني

(٢١) و.و.خ.ب ١٦٨٨٥/٣٧١، E ٤٥٨١.
(٢٢) و.و.خ.ب ١٦٨٨٥/٣٧١، E ٤٥٨٧.
(٢٣) و.و.خ.ب ١٦٨٨٥/٣٧١، E ٤٦٠٣ E ٤٦٤٥.



النية وخامساً بسبب المذبحة الأخيرة. وختاماً لأنه يخيل لنا وكأنه يبدو أشبه بالملك الذي فر هارباً.»

«وعندها تهالك جلالته ودفن رأسه في الوسادة»[٢٤]

إن الرأي الذي ساد وزارة الخارجية وجهات أخرى حول تمارض الملك كمحاولة للخروج من موقف صعب أثار تعليقات ساخرة منها قولهم «انه جبن خلقي» «الملك فيصل أصيب بانهيار عصبي». على أن فيصلاً وهو ما ينبغي ذكره هنا – ككل رجال السياسة فيه شيء من خصال الممثلين. وكثيراً ما وصفه (رشيد عالي) في معرض الاستذكار عنه وهو اعرف الناس به بقوله «أوه إنه ممثل عظيم!» لكن الملك الآن لم يكن يؤدي دوراً تمثيلياً فهو الآن مريض فعلاً ومنهك.

عاد (همفريز) الى بغداد في الثالث والعشرين من آب وكتب للندن في اليوم التالي:

«استطلعت آراء كبار الموظفين البريطانيين هنا حول استمرار بقاء الملك فيصل في بغداد، وكان من رأيهم أن صحته قد تتدهور تماماً ويصاب بانهيار كامل فلا يعود صالحاً للنهوض بالعبء الثقيل في اعادة البناء أو اشتراع القوانين وهو ما ينتظره من مهام في الخريف القادم. وبناءً على هذا أرى ان اسلم بغيابه في الاول من ايلول[٢٥]»

وترك فيصل بغداد في الثاني من ايلول. وبعد خمسة أيام أسلم الروح. ويثبت (التقرير الحولي للعام ١٩٣٣) بأنه «بقي شهراً واحداً (في بغداد) وان حالته الصحية تدهورت بصورة ملحوظة بحر الصيف اللاهب والتوتر النفسي الناجم عن الأزمة[٢٦]»

وكانت ايامه الأخيرة في العراق من بين اكثر أيامه بؤساً فقد اساء مواطنوه فهمه بقدر ما أساء البريطانيون. ومسألة نصح البريطانيين له بوجوب توخي الاعتدال الحكومي في معالجة التحدي الآشوري كانت معروفة بنطاقٍ واسعٍ. إلا ان ردود فعله ازاء الهجوم الآشوري بلغ من العنف حداً عظيماً. وقد جهله معظم القوميين المتطرفين من شعبه. كذلك لم يدر شعبه بأنه قاوم كل الضغوط البريطانية لحمله على ازاحة (بكر صدقي) وانه حاول دائباً انقاذ سمعة الجيش مصراً في العلن – مثلما فعل قبل وفاته بثلاثة ايام – على الإنكار التام بحصول اي

(٢٤) و.و.خ.ب ١٦٨٨٦/٣٧١، E ٤٧٢٤.
(٢٥) و.و.خ.ب ١٦٨٨٩/٣٧١، E ٥١٨٢.
(٢٦) و.و.خ.ب ١٧٨٧١/٣٧١.

مذبحة للآشوريين[٢٧] مؤكداً سراً والى الاخير بان قتول سميل ليست من عمل وحدة من وحدات الجيش العراقي بل من عمل رجال العشائر[٢٨].

إن زوال شعبية فيصل يكشف عنها يومان من أروع ايام بغداد الجديدة ففي السادس والعشرين من آب خرجت المدينة كلها فعلاً للترحيب بوحدات الجيش العائدة بعد انهاء عملياتها ضد الآشوريين. ألوف على ألوفٍ من رجال ونساء واطفال غصت بهم الشوارع والميادين وناءت بثقلهم سطوح المنازل، معطلة كل حركةٍ فيها طوال ساعات. وانطلقت هتافات الحشود الهائجة اثناء المسيرة العسكرية خلال العاصمة وأمطر الجنود بالورود ورش عليهم ماء الورد من الأسطح.

ان الكاتب يتذكر جيداً السماح له ولشقيقته بقطف كل ما في حديقة الدار من ازهار واوراد، ليملأ بها كل سلة ووعاء متيسر في المنزل ولينثرا محتوياتها على رؤوس الجنود اثناء مشيتهم من شرفة عيادة طبيب مطلة على شارع الرشيد. كانت طائرات القوة الجوية العراقية تحوم خلال ذلك في سماء المدينة وتلقي اوراقاً ملونة دونت لجنة الاستقبال عليها «اصمدوا لاعدائكم صنائع الاستعمار ومخاليقه!» وتعالت الهتافات بحياة الجيش وولي العهد (غازي) وكل هذا كشف بكل وضوح عن موافقة الشعب على الحملة ضد الآشوريين[*]. وبدا (غازي) معبود الجماهير، على انه خرجت هتافات قليلة لفيصل حتى من تلك الحشود التى توجهت الى القصر الملكي وحياها فيصل من الشرفة. وتكرر ذلك بعد خمسة ايام بخروج بغداد كلها تقريباً لتحية (غازي وبكر صدقي ورشيد عالي) عند عودتهم الى العاصمة بعد مراسم استعراض الجيش في الموصل[٢٩].

عندما ترك فيصل بغداد في الثاني من ايلول لم يخرج لتوديعه في المطار ما يزيد عن خمسين شخصاً في حين تجمع قبلها بيومين حوالي خمسين ألفاً لتحية (غازي) العائد من الموصل.

لقي كاتب هذا البحث (بكر صدقي) لاول مرة بعد ايام قلائل من عودته من الموصل فربت

(٢٧) صحيفة الديلي ميل The Daily Mail، ٥ أيلول ١٩٣٣ [انظر نص المقابلة في هذا الجزء].
(٢٨) و.و.خ.ب ١٦٨٨٩/٣٧١، ٥١٨٣ E.
(*) قارن هذا بالوصف الذي دونه لها ستافورد وبكيفية تنظيم هذا الاستقبال والجهد الذي بذلته الحكومة في اخراجه.
(٢٩) هناك صورة فوتوغرافية تمثل ترحيب بغداد بالجيش وبغازي نشرتها مجلة «انباء لندن المصورة» بتاريخ ٢٣ من ايلول. انظر كذلك وصفاً لهذا الاستقبال نشرته جريدة الاستقلال البغدادية في عددي ٢٧ آب و١ ايلول ١٩٣٣.



على عاتقي وسألني ماذا أريد أن اكون عندما انهي دراستي فاجبت: ضابط في الجيش (كان للجيش من الشعبية وقتذاك ما لايدع لاي صبي في سن الكاتب المجال للتفكير في اتخاذ مهنة أخرى[*].

ويخطر لي ان (بكر صدقي) كان اسمر البشرة، اسود العينين، غليظ الرقبة يرتدي ثياباً مدنية وينتعل حذاء قهوائياً فاتحاً مدهوناً شديد اللمعان مما اعتاد ضباط الجيش انتعاله. وقد خلف في الكاتب صورة رجل ضخم الجثة لكنه يمتاز بالحيوية والصرامة. وايد هذا الانطباع اولئك الذين عرفوه معرفة جيدة.

ربما كانت ولادته قبل ٤٣ سنة في بغداد من ابوين كرديين. وقد تخرج في الكلية العسكرية باستنبول في العام ١٩٠٨ وبلغ رتبة مقدم في الجيش العثماني من خلال الحرب العظمى وعيّن في هيئة الاركان العامة. وفي العام ١٩٢١ إلتحق بالجيش العراقي واختير للدراسة في مدرسة الاركان بكمبرلي في العام ١٩٣٢ وكانت التقارير عنه حسنة. قالت عنه قائمة الشخصيات العراقية للسنة ١٩٣٣- التى نظمتها السفارة البريطانية: «ربما كان افضل قائد في الجيش العراقي» وجاء في تقرير آخر بريطاني «في بلد تجد فيه كل رذيلة هو (اي بكر صدقي) نموذج حي للفجور، يعاقر الخمر بافراط ... وسمعته فيما يختص بالنساء سيئة للغاية»[٣٠]. وفعلاً فقد كان معروفاً عنه أن لايتحرج عن قضاء بعض لياليه وبشكل سافر في حي الدعارة ببغداد المشهور باسم «الكلّجية»[٣١]. مع هذا فلم يعرف بالفساد وضعف النفس أمام المادة بل كان في غاية الكرم والسخاء وهو كذلك صديق صدوق وموضع محبة وإعجاب كثيرين من ضباط الجيش العراقي.

من اكثر الهوسات شيوعاً تلك التي استقبل بها غازي والجيش في الموصل وبغداد «غازي هز لندن وبچّاها[*]»

وبالفعل فان الأزمة الآشورية إن لم يكن غازي – هي التى هزت لندن. اذ تعالت اصوات

(*) واذكر بدوري ايضاً وربما كنت وقتذاك في سن الكاتب شيوع عبارة عن لسان الفتيات في سن الزواج انتشرت في حينه طول البلاد وعرضها ثم اختفت بعد حركة مايس ١٩٤١. وهي نوع من الطباق البديعي «يا ملازم يامو لازم!» اي إما ملازم وإما لايلزم.
(٣٠) و.و.خ.ب ٢٠٠١٥/٣٧١ و٧٦٢٥ E.
(٣١) ابراهيم الراوي: ذكريات ص ١٦٨.
(*) أي بكّاها. ما أقل ما كان اهل العراق يعرفون عن تفاهة شخصية غازي وضعفه العقلي. انظر ما كتبناه عن هذا في كتابينا: (العراق في عهد قاسم) و(مغامرة الكويت). والفضل كله يعود الى كاتب هذا المقال وامثاله الذين ظلوا الى الاخير يحرصون على اظهاره بالشكل الذي يتفق واهدافهم.

الانتقاد والاستنكار لتشمل اوساطاً واسعة. الآشوريون مسيحيون، وهم وكثير من انصارهم في انگلترا واوروپا عمدوا الى تصوير ما اقدم عليه العراق بحق الآشوريين في ١٩٣٣، بمثابة اعلان جهاد اسلامي ضد مجتمع مسيحي صغير. وكان (ستافورد) قد كتب بصدد ذلك «ليس لأن المسألة دينية، فالقضية الآشورية اصلاً هي قضية سياسية[٣٢]. لكن هذه الحقيقة لم تكن تدرك تماماً خارج العراق ففي انگلترا أولى رئيس اساقفة (كانتربري) اهتماماً خاصاً بمصير الآشوريين، وعلاقة رجل الدين هذا بالآشوريين هي علاقة قديمة تعود الى العام ١٨٨٦ عندما ارسل بعثته اليهم. والى هذه البعثة يعود الفضل الاول في التعرف الاوروپي ولاول مرة – على الآشوريين. واولى الملك (جورج الخامس) كما تكشف عنه الوثائق اهتماماً خاصاً بتطورات القضية.

وكما كان متوقعاً فقد بولغ كثيراً في عدد القتلى. ونجد مثلاً رئيس اساقفة كانتربري يكتب للسر (جون سيمون) في ٣١ آب انه علم من مصادر عراقية موثوقة لايشك بنزاهتهم وشعورهم بالمسؤولية ان الجيش قد فتك بسبعمائة آشوري واضاف:

«مع هذا استقبل هذا الجيش في بغداد عند عودته بحماسة عظيمة.»[٣٣]

ومازال بعض الآشوريين يزعم ان القتلى من الرجال والنساء والاطفال في سميل بلغ حدود الآلاف الثلاثة[٣٤].

فما هو الصحيح عن عدد القتلى في سميل؟

كما رأينا، يثبت ستافورد عددهم بـ ٣٠٥، وهذا يطابق ما جاء في سجلات الحكومة العراقية. ومجموع القتلى الكلي مع ضحايا سميل يقدرهم (ستافورد) في كتابه بما لايزيد عن ستمائة[٣٥] ويتفق معه (ميجر وولكنز) مدير دائرة التحقيقات الجنائية بتقدير العدد بما لا يزيد عن ٦٠٠ ايضاً متوصلاً الى ذلك بعد انهائه جولة امدها شهران في انحاء لواء الموصل بعد الحرب الآشورية[٣٦] وليس هناك الآن من سبب للشك في صحة هذه التقديرات[*].

(٣٢) ستافورد، ص ٢٠٣.
(٣٣) و.و.خ.ب ٣٧١/١٦٨٩٠، E ٥٥٤١.
(٣٤) لوقا زودو «القضية الكردية والقوميات العراقية في بلاد مابين النهرين، بيروت ١٩٦٩، ص٩٩.
(٣٥) ستافورد: ص ١٧٩.
(٣٦) و.و.خ.ب ٣٧١/ ١٦٨٩٥، E ٦٣٩٤.
(*) ينضاف الى هذا حوالي مائة بين رجل وامرأة وطفل سجل في عداد المفقودين او من الاطفال الذين ماتوا في المعسكرات والقرى لاسباب وثيقة بما حل بالمجتمع الآشوري وهو يتفق تماماً مع تقدير رئيس أساقفة كانتربري. وليس بينه وبين ما سلم الكاتب بصحته غير مائة وهو ليس من قبيل ما وصفه. (م)



وفي لندن شعرت الحكومة بقلق عظيم على الموقف في العراق مما حمل رئيسها (رمزي ماكدونالد) الذي كان في اسكتلندا يوم ١٣ من آب، على استقدام طائرة خاصة اليها للعودة الى لندن في حالة حصول تطور هام على الموقف في العراق. وفي ١٧ منه عقد اجتماعين في (داوننغ ستريت رقم ١٠) وكان بين المجتمعين كل من (انطوني ايدن) وسر (ر. ڤانسيتارت) وعرضت على المجتمعين التقارير التى وردت من السفارة في بغداد مع مذكرة الجنرال روان – روبنسون رئيس البعثة العسكرية البريطانية مؤرخ في ١٥ من آب جاء فيها ان الملك غادر العراق (في الحقيقة لم يغادر بعد) وان عمله هذا يعادل تنازله عن الحكم واستتلت المذكرة إن حزباً قوياً في العراق يتوق كثيراً الى التخلص من النفوذ البريطاني وإلغاء معاهدة العام ١٩٣٠، وينشد التقارب مع تركيا بل حتى حمايتها ولقد قيل ان مغادرة الملك قد تتيح لهم هذه الفرصة. وإذا اطبقت قبضة هذا الحزب الذي يرئسه (ياسين الهاشمي) على أزمّة الحكم واعلن الجمهورية متخلياً عن الحلف البريطاني ومطالباً بخروج القوة الجوية الملكية فوراً، وإن فشلت الضغوط المالية والدبلوماسية والمكانة البريطانية في حمله على العدول عن هذا الطلب فلن يعود لبريطانيا سلاح آخر يمكن استخدامه وستضرب الفوضى اطنابها بعد مغادرة البريطانيين وربما انتهز بلد مجاور الفرصة لبسط نفوذه على العراق. ولذلك فان افضل الاحتمالات (بحسب رأي صاحب المذكرة) هو بقاء فيصل في دست الحكم او تنازله عنه لاخيه الملك (علي) او لإبنه (غازي) وهما برأي الجنرال روبرتسن يقفان الى جانب الانگليز. وسيكون اي ملك منهما يعتلي العرش في هذه الحالة انگليزي الاتجاه مؤيداً للمعاهدة وضد الكتلة التركية التى قد تملك الفرصة المعقولة للمحافظة على الوضع الراهن. لهذه الأسباب يقترح الجنرال روبرتسن أحد امرين: إما ان يستدعى الملك أو ان يقنع بالتنازل عن العرش لـ(علي) او (غازي) كما يجب ممارسة كل ما يمكن من الجهد للإفادة من التقرير الطبي الذي كتب لفيصل بالاستناد اليه في تبرير انسحابه أو تنازله وبطبيعة الحال يجب أن تقنّع المجهودات البريطانية التي ستوجه الى هذا الهدف قدر الامكان لئلا يتخذ المشاغبون المعادون لبريطانيا من ذلك ذريعةً وحجة[٣٧].

وفي الجلسة التي عقدت في ١٧ من آب قال: في حالة إخفاق فيصل التام او في حالة قيام (ياسين الهاشمي) بإحلال نظام جمهوري يكون هو على رأسه فهو واثق حتى في هذه الحالة بان (ياسين) يفضل ابقاء الحلف مع بريطانيا لأنه يدرك عموماً – عجز العراق عن الوقوف وحده بدونها ورأى (همفريز) ان هذا الافتراض بعيد الاحتمال كثيراً. ولم يخف رئيس الوزراء

(٣٧) و.و.خ.ب ٣٧١/١٦٨٨٥، E ٤٦٨٨.

شعوره بخطورة الموقف العظيمة. وذكر انه قد تكون هناك حركة نحو الجمهورية معادية لبريطانيا على اكثر احتمال فيما لو وقعت الواقعة، تستهدف المعاهدة بصورة خاصة. وقد يفضي ذلك الى مهاجمة المنشآت والمصالح البريطانية. اجاب (همفريز) انه لايستطيع ان يرى شخصاً في العراق قد يحاول إلحاق الضرر ببريطانيا عمداً. لكن الجنرال (روبنسون) المشارك في الجلسات كان عنده رأي مخالف فقد رأى ان الموقف قد يتردى الى حدٍ ربما افضى الى حركة ضد القوة الجوية البريطانية في العراق. والأقرب احتمالاً هو أن مثل هذه الحركة قد تطمع الجيش العراقي للانضمام اليها، بحكومة فاقدة الحول والطول لايسعها غير الاذعان والقبول بالأمر الواقع. وأقرّ ممثل القوة الجوية البريطانية المشارك في الجلسة انه لايوجد هناك وسيلة للتصدي لمثل هذا الخطر في حالة وقوعه وأن القوة الجوية لايعود لها خيار غير الرحيل. ورأى (همفريز) ان العشائر والجيش مواليان للحكومة العراقية وانهما لن يسمحا بوضع كهذا. وظل الجنرال (روبنسون) يصر على ان الخطر واقعي ويجب ان لايغيب عن الذاكرة منبهاً الحاضرين بانهم انما يواجهون حركة قومية قوية.

وبحث المجتمعون بعد هذا مسألة ارسال وحدات عسكرية بريطانية الى العراق والعدد المتطلب ثم جاؤوا الى مقارنة الموقف الحالي بما حصل في العام ١٩٢٠ وفي اثناء تمرد الليفي في ١٩٣٢[٣٨].

كان للقلق الرسمي البريطاني مبرراته الكاملة على ضوء ما حصل في العراق. فقد قال فيصل للقائم بالأعمال البريطاني في الحادي عشر من آب: «ان لم توافق الحكومة البريطانية على ابعاد (مار شمعون) فانه سيتنازل عن العرش لأنه لايستطيع تصريف شؤون البلاد إذا بقي هذا لاثارة مقاومة مسلحة». فابرق القائم بالاعمال للندن معلقاً[٣٩]:

«ان التهديد بالتنازل يجب ان يؤخذ مع ملعقة كبيرة من الملح»[*]

(٣٨) الازمة الآشورية: (راندل) في ١٧ من ١٩٣٣. و.و.خ.ب ٣٧١/ ١٦٨٨٦.
(٣٩) و.و.خ.ب ٣٧١/١٦٨٨٤ و٦٥٥٧ E.
(*) الذي يبدو ان القائم بالأعمال في بغداد كان الوحيد بين كل الموظفين البريطانيين المسؤولين الكبار في العراق الذي ظل محتفظاً بدماغه في قحف رأسه اثناء الازمة ولم تخطف لبه او تفقده اتزانه الاشاعات المبثوثة عمداً تلك التى كانت تشجعها الحكومة إن لم تكن خارجةً من مطابخها ومطابخ الساسة الآخرين والقوميين بين ساعة وأخرى لتطير صواب الجنرال (روبنسون) وإضرابه ليأخذها مأخذ الجد الخطير. وليبني على رؤوسها الدقيقة برجاً ضخماً من الفروض والاحتمالات يزري ببرج بابل الاسطوري. وهو ما يتضح من تقريره ومن اقواله في الجلسة الوزارية التى اثبت كاتب هذا البحث خلاصة لها.
ارى هنا أن اقدم للقاريء نبذةً عن فكرة اقامة جمهورية في العراق. كانت فكرة الجمهورية قد قبرت اصلاً في العام ١٩٣١ بتلاشي خوف فيصل من (ياسين) والملاحظ ان هذه الشائعة بقيت ابداً مرتبطة باسم =



إلا انه نصح بوجوب ابعاد (مار شمعون) واعضاء اسرته عن العراق على أية حال. فهناك خطر على حياة البطريرك جراء هياج الدهماء، رغم وجوده بحماية جيدة في بناية جمعية الشبان المسيحيين. ولأن الحكومة تنوي تقديمه للمحاكمة بتهمة الخيانة العظمى. وعندها وافقت الحكومة على ابعاده. إلا ان القانون الأساسي العراقي كان يمنع بصورة باتة نفي العراقيين من المملكة العراقية. وكان البطريرك قد حصل قبل فترةٍ وجيزة على الجنسية العراقية. ولذلك اقتضى استصدار مرسوم يمنح الحكومة صلاحية اسقاط الجنسية عن كل عراقي لا صلة قرابة له باسرة تسكن العراق عادةً قبل الحرب العظمى، وعندها يكون بمقدرة وزير الداخلية اصدار الأمر بإبعاد مثل هذا الشخص اذا وجد ان ذلك في مصلحة السلام والأمن العام. وسنجد فيما بعد ان المرسوم طبق في العام ١٩٤١ بحق القوميين العرب الذين ليسوا من اصل عراقي. وفي حينه طبق على (مار شمعون) وبعض الاقربين من اسرته، وحمل جواً في ١٨ من آب الى قبرص على ظهر طائرة من طائرات القوة الجوية البريطانية، والحقت به عمته (سرما) في ٢٩ منه.

= هذا السياسي. ولم تكن خطأً له مدرسته في العراق. كان فيصل على اقل تقدير مطمئناً في العام ١٩٣٣. والمرجح هو ان ما كتبه الجنرال (روبنسون) هو حصيلة شائعة عمدية اختلقت لاذنه فقط دبرتها وانضجتها مطابخ الشائعات الحكومية للعب على اعصاب الموظفين البريطانيين لاسيما اولئك الذين يكتبون تقارير لحكومتهم. فكتب هذا العسكري الحديث العهد بالعراق والغريب عن سياسته دون موازنة بين ما أُسمِع وبين ما رأى من الحماسة والإجماع الذي تبدى في استقبال ولي العهد بعد عودته من الموصل وليس فيها ما يوحي غير التمسك بالعرش والملكية.
الوثائق الرسمية الانكليزية ولاسيما تقارير سفارتها لاتؤيد حديثاً جدياً يجري حول استبدال الجمهورية بالملكية. وانما دار حول استبدال الملك بآخر بعد ان اصبح شذوذه وقصوره العقلي موضع إحراج رسمي الأمر الذي حدا (بياسين) في ١٩٣٦ وكان رئيساً للوزارة الى اصدار تعليمات مشددة حوله تشبه الحجر عليه وتقيد تصرفاته. ولعبارة صدرت من (ياسين) اثناء خطاب القاه في هذه السنة عند زيارته البصرة متمنياً لنفسه عشر سنوات أخرى من الحكم. وقد اخذ عليه هذا ولكنه لم يفسر بأنه دعوة للجمهورية إلا بعد الانقلاب العسكري الذي قام به بكر صدقي وبسبيل جمع التهم واحصاء الذنوب عليه.
استطيع التاكيد ان فيصلاً كان ابعد من التفكير في التنازل العرش من أي شيء يخطر بالبال فقد مرت به ظروف (أقسى من هذه الفترة وكان تمسكه بالعرش ما صار مضرب المثل ولي في هذا شاهد لايرقى الى شهادته شك هو الدكتور داود الچلبي العلامة الكبير عضو المجلس التأسيسي العراقي. ففي حديث نشرته له في العام ١٩٥٩ جريدتي الرائد الموصلية، تحدث عن مشادة وقعت بينه وبين فيصل اثناء ما كان المجلس يناقش القانون الأساسي. وكان الدكتور داود واحداً من الذين اقلقوا الملك بكثرة مناقشاتهم فاستدعاه في قصره وحاول أن يقنعه بترك اللجاجة. وعندما ذكره هذا بمواقف والده الصلبة صاح الملك في وجهه «داود! لاتذكرني بوالدي فهو علة مصائبنا وذهاب الملك منا. كن على ثقة بأني لن أتخلى عن عرش العراق ولو جرت الدماء فيه انهاراً». ومن يتتبع جهود فيصل في الفوز بعرش العراق. وكيف استطاع انتزاعه من اخيه (عبدالله) وكان مرشحاً له يتعذر عليه الايمان بأن فيصل كان يفكر جدياً في التنازل عن العرش خلال تلك الفترة. وانه اذا هدد به ظاهراً فهو لا اكثر من تمثيل. (م)

اثيرت مشاكل اكثر حساسية وجدية للبريطانيين جراء الازمة الآشورية. منها ان لندن أبلغت في السابع من آب بان الحكومة العراقية طلبت من قائد القوة الجوية البريطانية في العراق تزويدها بكمية من القنابر لطائراتها – بحكم مواد معاهدة ١٩٣٠. فابرقت وزارة الخارجية للقائم بالأعمال بأنه من المستكره للغاية استخدام قنابر من صنع بريطاني تجهزها القوة الجوية الملكية لضرب اقلية مسيحية وان كان البطريرك قد اساء اليها بسلوكه فهي ماتزال تحظى وتُحبى بعطف عام في انگلترا وفي جنيف وكان على القائم بالاعمال البريطاني أن يناشد (فيصلاً) بعدم الافراط في الاجراءات المشددة ضد الآشوريين متحاشياً التنويه الواضح بعمليات جوية قد تقدم عليها حكومته.

في أثناء المباحثات التى سبقت صياغة هذه التعليمات. وجدت وزارة الخارجية من المتعذر على الحكومة البريطانية رفض تزويد العراقيين بالقنابر المطلوبة إلا اذا كان ذلك على حساب الإخلال بتعهداتها التى نصت عليها مواد المعاهدة آخذة بالاعتبار أن طلبها الامتناع عن القيام باي عمليات جوية ضد الاقلية المتمردة سيكون له رد فعل سيء في العراق ضد البريطانيين وسيقارن بالاجراء البريطاني على الحدود الشمالية الغربية او بجنوب شبه الجزيرة العربية(*).

ومهما يكن من امرٍ فقد انبئت لندن قبل ان يتسلم القائم بالاعمال تعليمات وزارته، بان قائد القوة الجوية سلم مائة قنبرة من عيار عشرين ليبرة الى القوة الجوية العراقية بعد حصوله على تعهد خطي بان استخدامها سيكون قاصراً على المنطقة المشمولة بالسلطة العسكرية وضد الآشوريين الذين هم على خط مواجهة فعلية مع القوات العراقية(٤٠). وكانت الحكومة العراقية قبل ذلك ايضاً قد طلبت من قائد القوة الجوية في ٢٧ تموز التوقف عن ارسال الطائرات البريطانية فوق بعض المناطق الشمالية من العراق مدعية بأن وجود طائرات غير طائرات القوة الجوية العراقية في سماء تلك المناطق قد يخلق صعوبات لعمليات الاستطلاع الجوي التى يباشرها الطيارون العراقيون. كما نوه أيضاً بان تحويم الطائرات البريطانية فوق المناطق الآهلة بالآشوريين في تلك الظروف لايخلو من اخطار. ولفتت الحكومة العراقية انتباه البريطانيين الى رؤية طائرة بريطانية كانت تحلق على ارتفاع واطيء فوق تلك المناطق وكأنها تلتقط صوراً. وان طائرات ثلاثاً أخرى قد حطت في سميل بتاريخ ٢٥ من تموز وان لوربين قد

(*) اعتباراً من كلمة «سيقارن» نعتقد بوجود خطأ مطبعي في الأصل جعل العبارة غامضة بعض الشيء وقد اقتضى التنويه. (م)

(٤٠) و.و.خ.ب ١٦٨٨٤/٣٧١، E ٤٤٠٢، E ٤٤٢٩.



اقتربا منها ثم قفلا راجعين الى دهوك. اجابت الحكومة البريطانية عن كل هذا مذكرةً العراقيين بان معاهدة ١٩٣٠ العراقية البريطانية، تربط بريطانيا بتعهد ينص على معاونة العراق في حالة توقع خطر خارجي، واستعداداً لمواجهة مثل هذه الأمور الطارئة وجد من الضروري ان يتوفر للقوة الجوية الملكية معلومات دقيقة عن اي حركة تجري على الحدود، ولكن بالنظر الى الحساسية العراقية فإن قائد القوة الجوية على استعداد لتحديد طيران قواته فوق المناطق المنوه بها الى اقل حد ممكن وبارتفاع الفي قدم وان يقوم بامداد العراقيين باي معلومات مفيدة قد تحصل عليها دوريات القوة الجوية. واما بخصوص الطائرات الثلاث واللوربين فهي مجرد رحلة روتينية تتم كل يوم ثلاثاء من الأسبوع لنقل افراد القوة الجوية الى معسكرها الصيفي التدريسي في (سَر عماديه) وان العراقيين كانوا قد ابلغوا بها منذ ١٨ من شهر ايار(٤١).

اكان لشك العراقيين في القوة الجوية والموظفين البريطانيين أساس وبصورة عامة؟ الجواب: اجل؛ فمن بعض الوجوه كان له أساس. فمثلاً نجد قائد القوة الجوية في العراق يرسل الى لندن إفادات خطية استخلصها ضباطه من الآشوريين حول الفظائع التى ارتكبها العراقيون. وفي السابع من ايلول ابرق هذا القائد للندن: «اني مقتنع تمام الاقتناع لو عرف بان القوة الجوية الملكية تستخدم مركزها الخاص واجهزتها لنقل معلومات من هذا القبيل فقد يؤدي الأمر الى هياج عظيم واحتجاج عام على وجودها في البلاد(٤٢).

كان الضباط البريطانيون الذين استخدمتهم الحكومة العراقية يزودون الحكومة البريطانية طوال الازمة الآشورية بمعلومات مشابهة دون اجازة عراقية(٤٣). ولا شك في ان الموظفين هؤلاء جمعوا معلومات عن العراقيين ونقلوها وبالتأكيد ليس بالنسبة الى الآشوريين، بل وبسبب الرابطة الوثيقة الطويلة الأمد معهم في العراق وللعطف الذي كان هؤلاء الضباط يخصونهم به، ماكان بوسع العراقيين إلا ان يظنوا اسوء الظنون ببريطانيا وبموظفيها. وكانت النتيجة ان وجدت البعثة العسكرية البريطانية نفسها في وضع يتعذر معه مزاولة واجباتها خلال الازمة. وقاطع العراقيون ضباطها وجعلوهم يشعرون بأنهم غير مرغوب فيهم (فبكر صدقي) اصدر امراً الى ضباطه بالامتناع عن تزويد الضباط الانگليز باي نوع من المعلومات.

وراح كل ضابط عراقي يروغ من السؤال بإحالة الضابط البريطاني السائل الى من هو ارفع

(٤١) و.و.خ.ب ١٦٨٨٥/٣٧١، E ٤٦١٣.
(٤٢) و.و.خ.ب ١٦٨٨٩/٣٧١، E ٥٢٥٧.
(٤٣) و.و.خ.ب ١٦٨٨٩/٣٧١، E ٥٣٧٤.

منه رتبة. فمثلاً عندما سأل احدهم ضابطاً عراقياً عن حالة الطقس اجابه: "لا ادري سل ضابطي الآمر"[٤٤]. و(بكر صدقي) نفسه فقد أعدم كل الجواسيس العراقيين الذين استخدمتهم الاستخبارات البريطانية حال القبض عليهم. وفي نهاية العام ١٩٣٣ وجدنا آمر القوة الجوية البريطانية ينوه في تقريره بقتل عميل بريطاني واحدٍ على الأقل. كما انه لم يسمع اي نبأ عن كثير منهم منذ بداية الازمة الآشورية فقد اختفوا تماماً. واضاف يقول بان على لندن أن تسلم بالأمر الواقع وهو ان نشاط الاستخبارات في المستقبل سيكون غير محكم وانه يجب بذل جهودٍ خاصة للاحتفاظ بعدد ما من ضباط الاستخبارات في العراق لتحقيق زيادة في مقدار المعلومات الميسورة جهد الامكان[٤٥].

وبنتيجة المقاطعة العراقية لاسيما على اثر مذبحة سميل، طفق ضباط البعثة يتساءلون عما اذا كان بوسعهم الابقاء على رابطتهم بالجيش العراقي؟ وهمٌ كثيرون بالاستقالة بعد سماعهم بما جرى في سميل الا ان رئيس البعثة عارض في استقالة جماعية او حتى بأعداد كبيرة واوصى بسحب البعثة برمتها رسمياً إن رفض العراقيون السماح باجراء تحقيقات كافية حول مذبحة (سميل) او إن لم ينزل العقاب الرادع بالمسؤولين عنها. واعترض (همفريز) اعتراضاً شديداً على استقالة البعثة او انسحابها مشيراً الى ان العراقيين في هذه الحالة قد يتجهون الى ايطاليا او الى ألمانيا بطلب ارسال بعثة عسكرية، ومن شأن هذا القضاء على الحلف العراقي – البريطاني. وكان من رأيه ان يتجنب ضباط البعثة في المستقبل حشر انفسهم في مضاعفات حرب اهلية واضاف يقول:

«اني لأستذكر ملاحظة وجهها لي (اللورد كرزن) قبيل سفري الى بلد شرقي ممثلاً لصاحب الجلالة. قال: "الملك الذي ستعتمد عنده هو موضع شك، موضع شك حقيقي كما اظن بأنه فتك بأبيه. لكن اياك ان تضع هذا في حسابك، بل عليك ان لاتدخر جهداً لتفوز بصداقته"».

كان (همفريز) يشارك وزارة الخارجية في الرأي بان معاهدة ١٩٣٠ هي عسكرية الطابع ويجب ان لا يقدم على شيء من شأنه أن يبطلها[٤٦]... وهكذا بقيت البعثة العسكرية.

قبلها كان (همفريز) قد اوضح لحكومته وقت وجوده في انكلترا أهمية تحاشي دفع فيصل وحكومته بصرامة ولجاجة لمعاقبة فورية تنزل ببكر صدقي وغيره ممن عد مسؤولاً عن الفظائع

(٤٤) ابراهيم الراوي، المرجع السالف، ص ١٦١.
(٤٥) و.و.خ.ب ١٨٨٣٤/٣٧١، ٥١٢٢ E.
(٤٦) و.و.خ.ب ١٦٩١٣/٣٧١، ٥١٨٤ E.



كيلا يضعف موقف الاثنين امام الرأي العام العراقي وقد بحث الأمر برمته في وزارة الخارجية. ووجد ثمة ميل الى وجوب اجراء تحقيق شامل عن المذبحة وايقاع العقاب (ببكر صدقي). على أنه أشير الى المخاطر التى تنجم عن اتخاذ مثل هذه الخطوة بممارسة ضغط بريطاني على الحكومة العراقية. وقد ورد في واحد من محاضر وزارة الخارجية ان ضغطاً بريطانياً على الحكومة العراقية لمعاقبة (بكر صدقي) قد يؤدي إلى ذهابها عن المرسح وقد يعقب ذلك فوضى، او تحل محلها حكومة من الغلاة المتطرفين. في حين لو حاولت «اتخاذ اجراءات ضد (بكر صدقي) فربما شعر هذا بدرجة من القوة تكفي لتحديهم وقيادة ثورية قومية»[٤٧](*).

عند عودة (همفريز) الى بغداد كانت وجهات نظره الاصلية في السياسة الفضلى التي يجب اتباعها مع فيصل والحكومة قد تأيدت وثبتت أسسها. وأبرق الى لندن معرباً عن أمله بألاّ تربط الحكومة البريطانية نفسها في جنيف باي طلبٍ لتدخل خارجي في العراق بشكل فرض القيام بتحقيق حول الاحداث الماضية او بتعيين مندوب مقيم في شمال العراق عن عصبة الأمم كما اقترحه بعض الاعضاء «فلو فرض اي تدخل في شؤون العراق فسيغدو كل من (فيصل ونوري السعيد) أثراً بعد عين (حسب تعبيره) وستتولى السلطة حكومة قومية على غاية من التطرف. وبالعكس فباتباع السبيل المقترحة لن يكون هناك انفجار لشعور عدائي ضد الاجانب في اية ناحية من العراق وستكون حياتهم بمأمن وممتلكاتهم مصونة. ولو جعلت بريطانيا نفسها طرفاً في تدخل كهذا فسيكون من المتعذر الابقاء على معاهدتها مع العراق[٤٨].

ونالت وجهة نظر (همفريز) موافقة الوزير المفوض الامريكي التامة وابلغه أنه نصح واشنطن بالتخلي عن فكرة ممارسة ضغط من قبل الدول الكبرى لمعاقبة (بكر صدقي) وغيره من الضباط[٤٩]. وفي الواقع كان هذا رأي كل البعثات الدبلوماسية الى بغداد وبينها البعثات الالمانية والايطالية والتركية[٥٠].

بعد تبادل عدد من المذكرات الاتهامية بين الحكومتين الفرنسية والعراقية حول قيام السلطة في سورية بإعادة السلاح للآشوريين الذين عبروا دجلة الى سورية، تم إسقاط التهم بموافقة

(٤٧) و.و.خ.ب ١٦٨٨٦/٣٧١، ٤٨١٧ E.
(*) احداث ١٩٣٥ في الجنوب العراقي والفظائع التى ارتكبها بكر صدقي هناك ثم انقلابه العسكري في ١٩٣٦ أيّد فساد الرأي بالتجاوز عن هذا الضابط وضياع فرصة التخلص من رجل صب على العراقيين من الكوارث اللاحقة مباشرة وبالواسطة ما تضيق مقالات كهذه عن استيعابه. (م)
(٤٨) و.و.خ.ب ١٦٨٨٩/٣٧١، ٥١٧٧ E.
(٤٩) و.و.خ.ب ١٦٨٨٨/٣٧١، ٥٠٦٤ E.
(٥٠) و.و.خ.ب ١٦٨٨٩/٣٧١، ٥١٧٩ E.

الطرفين ولم يعرض الموضوع على العصبة. على انه وجد من اصالة الرأي – إجتناباً لتحقيق تتولاه العصبة ان يعترف العراق اعترافاً صريحاً بوقوع تجاوزات وانه يعلن استنكاره لها مع التعهد بالمساهمة في الوصول الى حل نهائي للمشكلة الآشورية. وقد ساد الاعتقاد كذلك بان مصلحة العراق تقضي ان لايمثله (نوري السعيد) وحده في جنيف وان يلتحق به (ياسين الهاشمي) لاسكات اي انتقاد قومي لموقف الحكومة أمام العصبة. ونهض (ياسين) بالمهمة بافضل ما وسعه في عرض القضية أمام المجلس. ولم تضع جريدة الاهالي وقتاً في توجيه انتقادها له وللحكومة. وتساءلت في عددها المؤرخ ٤ تشرين الأول:

اكانت مهمة الوفد العراقي المنتدب الى جنيف التعبير عن عطفه على الآشوريين او الدفاع عن الموقف العراقي؟

اربعون عاماً تقريباً مرت على الاحداث التى بسطناها هنا. واليوم صار بالامكان تلخيص القضية الآشورية بعبارات التقرير البريطاني الذي يناهز عمره عمر تلك الاحداث. ذلكم هو «التقرير السنوي السري عن احداث العراق للعام ١٩٣٣». واليك ما جاء فيه:

«إن الخروج الى سورية كان دليلاً على اليأس الذي استحوذ على الآشوريين المساهمين فيه وكل فلذةٍ من الادلة المجتمعة تتجه الى أن هذا النزوح كان حصيلة اشهر من الاستعداد الدقيق والتدابير نفذ من قبل أسرة البطريرك دون علم اكثر الآشوريين، وتحدياً لعصبة الامم. اذ اجتمع مئات الجبليين من بعض القرى الاكثر عمراناً وازدهاراً في العراق وساروا صفوفاً منتظمة عبر اراضٍ وعشاء من غير معرفة لوجهة معينة.

والآن لم يعد هناك اي شك بأن الطلقة الأولى اطلقت غدراً من الجانب الآشوري. وهناك كل سبب للاعتقاد بانها كانت مقصودة ولغرض الاستفزاز وخلق ازمة لتسليط الاضواء الباهرة على العراق وعلى المشكلة الآشورية ولتزويدها بشهرة ودعاية.

حتى اليوم الخامس من آب كان بمقدور العراق مواجهة العالم والعصبة والناقدين بضمير طاهر نقي، وان كانت الأعمال الوحشية التي تلت لايمكن اغتفارها لجيشه الوليد الذي استبدت به حالة من الهلع لخسارة فادحة غير متوقعة، مما جعله هدفاً لا حيلة له أمام خصومه. وهذا لايعني أن يقف الآشوريون المعاندون او زعماؤهم امام العالم موقف الشهداء. ومع هذا فهم مازالوا كذلك بنظرة جماعة معينة في



انكلترا تعامت أو جهلت الصبر الذي تحلّت به الحكومة العراقية ازاء مشكلة إسكان الآشوريين رغم الاستفزاز العظيم»[٥١]

وللأسف مازالت هذه النظرة ملازمة لنا. فالتاريخ مابرح اداة لا للعراق المنتصر بل للضحية الآشورية.

اكان بمقدور حكام العراق الرضوخ لمطالب الآشوريين؟ كما رأينا واسلفنا: لإسكان الآشوريين في بقعةٍ واحدة جمعاً «لَمّاً» في شمال العراق كان يجب اخراج الكرد. وكما اشار اليه (ارنست مين) في حينه «لو استقر الآشوريون بكتلة واحدة وبينهم عشرة آلاف مسلح حسن التدريب وبزعيم روحاني يدعي سلطة زمنية فان الخطوة التالية للاستقلال الآشوري التام ستكون في غاية القصر»[٥٢] ولن يقف الأمر عند حد قيام هذه الدولة الآشورية داخل دولة imperium in imperium.

عندما قدم (همفريز) مطالب الآشوريين للندن في ١٩٣٢ كان مصيباً في إلفات نظر حكومته إلى ان بعض تلك المطاليب:

«لو استجيبت فستتلوها مطالب مماثلة من مجموعات سكانية أخرى في العراق كالكرد واليزيدية والكلدان والشيعة، بل حتى اهالي البصرة. وفي بغداد ادركوا بأن الاستجابة الى مثل هذه المطالب قد يؤدي الى زوال السلطة المركزية[٥٣]»

ومما ينبغي التذكير به حول تنويه مذكرة (همفريز) بالبصرة. ان اهالي هذه المدينة الواقعة على فم شط العرب كثيراً ماكانوا يحنون في الماضي الى ربط مصائرهم بالخليج العربي او بالهند مؤثرين ذلك على ربطها ببغداد، وفي العام ١٩٢٤ قدم وفد قوي من البصرة عريضة الى المندوب السامي البريطاني مطالبين فيها بادارة مستقلة لمنطقة البصرة تحت سلطة ملك مشترك لبقية البلاد بمجلس تشريعي مستقل وجيش خاص وقوة شرطة خاصة وميزانية خاصة[٥٤] وقد كان هناك تقارير تدور حول وجود حركة انفصالية في البصرة حتى شهر تشرين الاول ١٩٣٠[٥٥].

كانت ميول الانفصالية في العراق قوية الى حدٍ كبير بحيث تؤدي الاستجابة الى مطالب

(٥١) و.و.خ.ب ١٧٨٧١/٣٧١.
(٥٢) مجلة الجمعية الملكية الآسيوية المركزية، مجلد ٢٠ (تشرين الاول ١٩٣٣، ص ٦٦٧).
(٥٣) من (همفريز) الى وزير الدولة لشؤون المستعمرات. بغداد في ٣٠ حزيران ١٩٣٠ (E ٣٤٧١).
(٥٤) رسائل مس بل ص ص ٤٨٥. ولنص العريضة راجع الحسني تاريخ الوزارات، ج١، الص ٧٧–٨٠.
(٥٥) مجلة الشرق الاوسط والهند، مجلد ٢٨، ص ١٤٣.

الآشوريين الى تفكك سياسي للعراق لاشك فيه.

هل ان بلقنة (نسبةً لبلاد البلقان) العراق وهو بحد ذاته جزء من الشرق الاوسط سيخدم باي شكل من الاشكال قضية الأمن والنظام في العالم أو الى سعادة اهل العراق أنفسهم؟

بالدفاع عن كيان الدولة قد يكون (فيصل) وحكام عراقيون آخرون متهمين بارتكاب بعض التجاوزات المريعة. إن القاريء الذي يميل إلى ان يرميهم بحجرٍ اخلاقي، يطلب منه باديء ذي بدء ان يتأمل في مقولة سان جوست St Just:(*) «لا أحد يستطيع ان يمارس الحكم دون ارتكاب جرائم» وعلى ضوء هذه المعلومات التاريخية فان هذا هو الذي سيبقي يده ممسكة بالعنان إن لم يكن هناك مندوحة منه.

**الجامعة الامريكية - بيروت**

(*) اثبت الكاتب الاسم بهذا الشكل وقد يوحي ذلك الى ان الشخصية التي ذكرها هي شخصية دينية اكتسبت صفة القداسة فالحرفان St تسبقان في العادة اسم القديس. واغلب ظني انه اراد الاقتباس من السياسي الفرنسي الثوري just - Luis Saint (١٧٧٦-١٧٩٤) رئيس الجمعية العامة في الثورة الفرنسية رفيق روبسپير ومساعده في اسقاط (دانتون) وقد احتزت المقصلة رقبته مع روبسپير عند سقوط الأخير. (م)

# تعقيب

## على المقالة من مؤلف الكتاب

معظم الوثائق التي اعتمدها الأستاذ الحصري يكشف عن مقدار المساندة الادبية والمساعدة الفعلية التي حظي بها حكام العراق من الحكومة البريطانية داخل العراق وبريطانيا وفي الخارج لتغطية القتول الآشورية التي وقعت في آب ١٩٣٣ وانتشال السمعة العراقية على الصعيدين العالمي والمحلّي. وبنتيجة الجهود التي بذلتها حكومة (رامزي ماكدونالد)[١] اكتفت عصبة الأمم بالاقرار العراقي الرسمي بحصول الجرائم وبوعدٍ من المندوب العراقي بعقاب مرتكبيها، وبجهود الحكومة البريطانية ايضاً لم يحاول مجلس العصبة تعقيب الموضوع فلم يجر تحقيق او إدانة لسوء حظّ العراق والعراقيين بالدرجة الأولى كما ساوضح.

عندما كانت الدماء تسيل في شعاب جبل بيخير وبطاح دهوك، ادارت الحكومة البريطانية وممثلوها في بغداد الرّأس الى الخلف. وكان حرصها على منزلتها في العراق يعميها عن حرصها على من خدمها ووثق بها وهو ما لم يفت الاستاذ الحصري إلاّ أنه لم يحاول ان ينفذ عميقاً ليحلل لنا مأتى الشك العظيم الذي كان يساور القوميين العرب في العراق من نوايا السوء البريطانية في عراقهم وقتما كانت قنابره تطلب وتعطى لقذفها على رؤوس «اعداء العراق والعرب»؟

الواقع هو ان الانتداب البريطاني على العراق، والنفوذ الذي مارسه في الشرق الاوسط ما ضرَّ احداً مثلما اضرّ بالقوميات غير العربية والاقليات المسيحية. كان من أفضل حججه للابقاء على نفوذه حماية الاقليات. الاّ ان تاريخ وجوده يثبت عكس ذلك فهو ينحاز الى الاغلبية ويحميها كلّما واجهت مشكلة مع اقليةٍ. وقد اوردنا امثلةً واقعية كثيرة في الجزء الاول من هذا الكتاب فلتراجع.

في القضية الآشورية التي تصّدى لبحثها الاستاذ الحصري سنتحاشى قدر الامكان مخالفته في معظم النقاط التي اوردها حول المواقف التي اتخذها الآشوريون من الحكم العراقي قبل

(١) James Ramsey Macdonald (١٨٦٦–١٩٣٧) رئيس الوزارة البريطانية الإئتلافية من ١٩٣١ حتى ١٩٣٥. وهو من حزب العمال.



احداث آب. كما اني سأسلم جدلاً وافتراضاً بصحة الجزء الباقي من حججه لأني أريد ان احصر المسألة بأضيق إطار مجنباً القاريء تفاصيل لااراه بحاجة اليها.

اسلمّ دون تردد أو أسف بسخف مطالبة البطريرك الآشوري بما اطلق عليه في حينه «السلطة الزمنية» لمنصبه الديني على قومه.

واسلّم بحماقة ورقاعة كل من شجعه ودفعه الى التمسك بهذا المطلب من ناصحين ومستشارين وليس بينهم إلاّ الأميّ الأفن الذي لا يفقه شيئاً عن اصول الحكم في الدول الحديثة ولا يدري ما هو معنى «السلطة الزمنية» في علم السياسة واساليب الحكم.

واسلّم بعين القوة بأن مدح تشجيع الضباط البريطانيين الذين كانوا على رأس قوات الليڤي الآشوري قد خلف آثاره القبيحة في نفوس الآشوريين السذج البسطاء الأميين ليملأهم غروراً وطيشاً.

ولأسلّم جدلاً وافتراضاً – وان كان يحتاج هذا الى دليل او قرينة – بقول الباحث ان الخروج المسلّح الى سورية لم يكن غير جزءٍ من «مؤامرةٍ» خططها ودبّرها البطريرك واعوانه.

واسلّم بعين الافتراض ما جهد الباحث في محاولة إثباته – بأن الطلقة الأولى التي أشعلت نار القتال في (الديره بون) جاءت من الطرف الآشوري وانها كانت اطلاقة استفزاز وتحرش ودعوة للقتال.

وكذلك اسلّم بان الآشوريين في الموصل قذفوا بيوت الضباط العراقيين بالحجارة، وانهم احرقوا بعض الأسرى الجرحى وهم احياء ومثّلوا بجثث بعض القتلى.

ولأسلم أيضاً – وان كان في هذا التسليم خروج على أوضح البديهيات – ان اشتباك الديرەبون هو كما حاول الباحث تقديمه، معركة عظيمة بحجمها وبآثارها وانها كانت كفيلة بتعريض كيان الدولة العراقية لخطر الانهيار لو كتب فيها النصر للآشوريين، وانها ليست اشتباكاً موضعياً كتلك الاشتباكات التي حصلت بين الجيش العراقي والكرد، وبينه وبين عشائر الفرات قبلها وبعدها.

سأسلم بكل آراء الكاتب في هذه الأمور دون جدال أو محاكمة: لكني لن اسلم له بالصورة التي رسمها للمجازر التي عقبت اليوم الخامس من آب لتبلغ غايتها البشعة القصوى في مجزرة سميل. اذ يصعب عليّ الاتفاق معه بان «مساهمة الجيش» كما عبر عنها ليست مساهمة في الواقع بل عملية فردية اقدمت عليها وحدة منه دون مشاركة من احدٍ، وانها لم تكن عفوية كما زعم ولا نتيجة ردود فعل آنية لما ارتكبه الآشوريون من «الفظائع» عند

احتلالهم لواحدة من ربايا الجيش في الديرَبون.

ولا يمكنني التسليم أيضاً بأن الحكومة العراقية فوجئت بتلك المذابح وانها ماكانت تتمناها وان حمايتها للذين ارتكبوها كان من قبيل الضرورات التي تدعو اليها المصلحة العامة.

في الواقع بذل الاستاذ الحصري جهداً كبيراً لابعاد الجيش عن مجزرة (سميل) ولما تضافرت الادلّة على ضلوعه فيها حاول تصوير الأمر وكأنه حافز آنيّ لوحدة صغيرة فقد آمرها السيطرة عليها فشارك فيها. الاّ انه تحاشى الخوض في مسألة ترتبط بها ولم يشأ أن يربط بين تلك «العفوية» وبين عملية نزع السلاح من الضحايا الثلاثمائة في وقت سابقٍ لها. كما لم يحاول تفسير تلك «العفوية» التي صرعت ثلاثمائة آخرين خلال سبعة ايام وفي رقعة واسعة من الأرض تبلغ مساحتها ثلاثة آلاف ميل مربع تقريباً تمتد من سفوح جبل (بيخير) الغربية حتى نهاية وادي (سپنه) شرقاً ففيها تم اصطياد الآشوريين عزلاً ومسلحين كما تصاد الارانب وقتلهم فوراً. ثم السرّ في توقف عمليات القتل تماماً بأمرٍ متأخرٍ صادر من الحكومة المركزية.

وقد تقدم شرح كل هذا في كتاب (ستافورد) الذي اعتمد عليه الاستاذ الحصري كثيراً فلا نرى موجباً لاعادته.

وقصد الباحث من تحاشي الدخول في مثل هذه التفاصيل واضح فهو يرى مهمته الاصليّة في بحثه إبعاد الشبهة التي مازالت عالقة في جوّ تاريخ العراق الحديث، وهي ان تلك القتول إنما كانت نتيجة مؤامرة[٢] بقصد ابعاد (بكر صدقي) عنها، لا لأنّ الاستاذ الحصري مهتمّ بكثير أو قليل باستخلاص سمعة هذا الضابط، فقد نقل في بحثه حكايات مشينة حول حياته الخاصة – بل لأن تبرئته ستقطع تسلسل المسؤولية الجنائية عن تلك الاحداث وتضمن عدم وصولها الى المسؤول الحقيقي عنها وهو حكومة بغداد. لكنه وقع في مأزقٍ مضحك عندما وجد نفسه مضطراً بالأخير الى اتهام المقام الاعلى وهو الملك فيصل بتدبيرها متخطياً عن عمدٍ الحكومة التي كان يرأسها السيد رشيد عالي الگيلاني. وهذه هي الحلقة المفقودة وهي بيت القصيد.

رجح الاستاذ الحصري في مرحلةٍ من بحثه رواية الملازم (اسماعيل عباوي) آمر فصيل الرشاشات السيّار الذي قام بحصد ارواح ضحايا سميل رافضاً جميع الادلة الظرفية والقرائن التي تدحض روايته. اذ قال «وعلى اغلب الاحتمال ان روايته (اي رواية اسماعيل) هي الصحيحة لأنها مدعمة بادلة قوية جداً في حينه». مكتفياً بهذا من دون يأتي باي ادلّة قوية

(٢) استخدمت كلمة «مؤامرة» هنا بمعناها اللغوي الحقيقي لا المجازي. وهو المشاورة والاجتماع على رأي. لا كما جاء في شرح (تاج العروس): «ومعناه يأتمرون بك يأمر بعضهم بعضاً بقتلك».



أو غير قوية.

وفي موضع آخر تعنىّ الباحث مشقة كتابة اربع صفحات لدحض تلك القرائن والادلة الظرفية وختمها بقوله «ان الأمر بقي غير واضح عنده هل ان (اسماعيل عباوي) فقد السيطرة على فصيله او انه أمره بدخول (سميل) والفتك بأهلها العزّل؟ »ثم نجده يُسلّم بأن آمر الفصيل هذا هو «وحشٌ كاسر» ولايستبعد منه اصدار الأمر بذلك.

ارى ان اقف هنا برهة وقبل ان اتناول الادلة الظرفية – للتأمل بالوصف الذي خلعه الباحث على (اسماعيل عباوي).

ليس هناك جيش من الجيوش النظامية وهو يخلو من أناس غلاظ قدت قلوبهم من الصخر. الاّ ان قيادات تلك الجيوش وحكوماتها المهذبة الحريصة على سمعة مسؤوليها لاتتردد مطلقاً في استئصال هذا الدرن ما ان يذرّ له قرن إن لم يكن لشيء فخوفاً من أن يعزى اليها ضلوعها في جريمته وان تجاوزاته الاجرامية كانت نتيجة اوامر أصدرتها له. وهذا ما حدا بالولايات المتحدة الامريكية الى المسارعة بمحاكمة الضابط الذي أمر جنوده بالإقدام على قتل اهالي قرية (ماي لاي) الفيتنامية وارسلته ليقضي بقية حياته في واحد من تلك السجون العسكرية الامريكية السيئة الصيت.

وتاريخ الجيوش يقدم امثولات كثيرة عن ضباط حوكموا وانزلت بهم أقسى العقوبات لجرائم اعظم او أخف من جريمة قتلى بيخير وسميل. وأقربها محاكمات نورمبرغ ومحاكمات طوكيو لمجرمي الحرب الكبار، وفي هذه الأخيرة صدر حكم الموت ونفذ بقادة كبار في الجيش الياباني وفي مقدمتهم الجنرال (توجو) رئيس الوزراء، وكانت جريمتهم انهم علموا بالاعمال الوحشية التي كانت ترتكب في معسكرات اسرى الحلفاء وكانت نتيجةً لموت الكثيرين – فلم يحاولوا وقفها أو معاقبة الفاعلين الاصليين عنها أو نقلهم من تلك المعسكرات[٣].

كانت تلك المحاكمات التي جرت في اعقاب الحربين العالميتين الاولى والثانية للضباط الألمان تستند الى خرق معاهدات دولية بخصوص معاملة أسرى الحرب والمدنيين وهي معاهدات

(٣) من اقرب امثال هذه المحاكمات، قرارات الإدانة التي اصدرتها محاكم الارجنتين في العام ١٩٨٥ بحق الجنرال (گاليتيري) رأس النظام العسكري ورؤساء اركان القوات المسلحة الارجنتينية وعدد كبير من ضباط الجيش الاقدمين بسبب القتول التي وقعت خلال فترة الحكم العسكري. ومنها موافقة حكومة السلفادور بموجب اتفاقية (نيويورك) التي عقدت بينها وبين الثوار في اواخر ١٩٩١ – على تقديم جميع ضباط الجيش المسؤولين عن قتول السلفادور ومنها مقاتل الكنهة الجزويت الستة في العام ١٩٨٧ – الى المحاكم.

انضم اليها العراق وقبل بها اتوماتياً بواقع دخوله عضواً في عصبة الأمم. وسواءٌ في الأمر إنْ اعتبر الآشوريون في حينها مواطنين عراقيين، أو قوماً أجانب فهم مشمولون بها في الحالتين وبحماية قانون العقوبات البغدادي الساري في العراق في حينه.

وقانون (خدمة الضباط في الجيش) العراقي هو قانون دقيق وصارم فيما يتعلق بمسلك الضباط في الخدمة لاسيّما لياقتهم وكفاءتهم القيادية وهو ماعرف بـ(الضبط والربط) واهمها السيطرة على الوحدة التي يقودها مهما صغرت ومهما كبرت وتنفيذه الاوامر التي صدرت اليه من «المافوق» حرفياً. ولا يسعني هنا – وقد خدمت في هذا الجيش فترةً قصيرة – ان احصي عدد اولئك الضباط الصغار امثال (اسماعيل عباوي) الذي فقدوا فرصهم في الترقية، بل ضيعوا مستقبلهم في المسلك لمجرد تقرير كتبه آمرهم يتضمن واحدة من هاتين العبارتين المخيفتين:

«لايتمكن من السيطرة على افراد وحدته» أو «لا ينفذ الأوامر المبلغ بها ويتصرف بخلاف ارادة المافوق»[٤].

إلاّ ان آمر الوحدة الذي عجز عن وقف جنوده والسيطرة عليهم في سميل وانضمّ اليهم، كوفيء بنوط الشجاعة[٥] ولم يحل ذلك دون بقائه في الجيش ولم يقف عقبة في سبيل ترقيته. وقد رأيناه في العام ١٩٣٦ ضابطاً برتبة نقيب ينفذ أمر آمره (بكر صدقي) بقتل وزير الدفاع (جعفر العسكري). وبطبيعة الحال كان حال هذا الضابط كحال جميع الضباط الآخرين في وحدات بكر صدقي التي قضت على الأسرى في شعاب الجبال الكردستانية، وكأن آمرهم هذا كان يضعهم موضع اختبار هنا لليوم الذي سيقوم فيه بانقلابه العسكري.

وبالتسلسل القيادي وبموجب ذلك القانون. فنصوصه لاتتجاوز عن ذلك القائد الذي يغضّ الطرف عن مخالفات او تجاوزات او جرائم يرتكبها واحد من ضباطه وهو يعرض نفسه للموآخذة الشديدة اذا اما تغاضى او تقاعس عن عقاب ضابط أخلّ بواجبه وهو في معيته.

والاستاذ الحصري لا ينفي لا صراحةً ولا ضمناً تهمة قتول (جبل بيخير) وغيرها خارج

(٤) طُرد النقيب (برقي العسكري) شقيق (بكر صدقي) من الجيش في العام ١٩٣١ وسبب ذلك انه كان آمراً لسرية من الجيش العراقي انيط بها أمر القبض على الثائر (الشيخ احمد البارزاني) وبدلاً من مهاجمته رأى ان يعرض عليه الاستسلام فادى التأخير الى مباغتة السرية من قبل الثوار وخسارة عدد من افرادها.

(٥) شاهد المؤلف شارة نوط الشجاعة على صدر اسماعيل عباوي بعدما اعاده عبدالكريم قاسم الى الخدمة في الجيش مع ترقيته رتبتين (أنظر سيرته في الجزء الرابع).



سميل – عن (بكر صدقي)، على انه والحق يقال ابدى اسفه عليها لكنّه يستدرك ليعتذر عنها بقوله مراراً وتكراراً إنها ردود فعل للخسائر والاعمال الوحشية في (الديرَبون). وقد نسي كما أرى الصفة التي خلعها على هذا الاشتباك فقد انزلها كما قلنا منزلة المعارك الفاصلة، وسنأخذه بوصفه هذا هنا.

كان اشتباك الديره بون قتالاً بالمفهوم العسكريّ البحت التقى فيه خصمان مسلحان متكافئان وبقوة نار متعادلة؛ معركة حربية تبودلت خلالها مواقف الهجوم والدفاع والكرّ والفرّ ووقع خلال ذلك خسائر في الارواح من الجانبين وبعدها توقف اطلاق النار تماماً بانسحاب احد الطرفين من ساحة المعركة.

يقول الاستاذ الحصري متسامحاً «كثيراً ما تحصل تجاوزات في الحروب الحديثة» فما الذي منعه من إدخال «الفظائع» التي ارتكبتها الآشوريون في تلك المعركة ضمن تلك التجاوزات المتسامح بها، مبرراً الانتقام لها من الأسرى والعزّل؟

الثلاثمائة من الرجال والسبعة عشر من الاطفال والنساء في (سميل) واكثر منهم قليلاً في شعاب جبل بيخير وسهل دهوك ومرتفعاتها وفي المدينة نفسها كانوا اناساً عزلاً حصروا داخل البيوت وصرعوا دون مقاومة أو قبض عليهم من الشارع او انتزعوا من بيوتهم وقراهم ليقتلوا، فيما كان الآخرون أسرى جردوا من سلاحهم طواعية بعد بيان الحكومة بالعفو فاستسلموا للدوريات العسكرية وتم قتلهم بأمرٍ صادر من (بكر صدقي) نفسه باعتراف الاستاذ الحصري. مع هذا، فالمبدء المقرر في الشرائع الحيّة ان الجريمة لاتعاقب بجريمة وان صح بأن ما وقع في الديره بون جريمة آشورية فما هو ذنب اولئك الذين اظهروا ولاءهم للحكومة وسلموا سلاحهم في سميل طواعية ولم يثبت ان احداً منهم شارك في المعركة؟ في كل القوانين الحديثة العقابية نص صريح بان الجريمة شخصية. وهذه الجريمة ارتكبتها سلطة حكومية يفترض فيها احترام القوانين التي سنتها.

اتفقت المراجع التي استند اليها الاستاذ الحصري على وصف (بكر صدقي) بالحزم والصرامة فضلاً عن القسوة. ووصفته وثيقة بريطانية بأنه افضل ضابط في الجيش العراقي وقال عنه الجنرال (هَيْ) رئيس البعثة العسكرية البريطانية أن ١٠٠٪ من ضباط الجيش العراقي يهابونه ويخشون صولته. و٧٥٪ يقدرون كفاءته. و٦٠٪ يكرهونه و١٠٪ تقريباً يودّونه. ولايجرأ على إظهار الكره له اكثر من واحدٍ بالمائة[٦].

(٦) من تقرير لهذا العسكري البريطاني بعث به السفير الى مدير الدائرة الشرقية في وزارة الخارجية بتاريخ ٢٦ من تشرين الثاني ١٩٣٦. اي بعيد انقلاب (بكر صدقي) وهو برقم ٢٠٠١٥/٣٧١ (E٧٦٢٧)/ =

ولو سلمنا بصحة نصف هذا الوصف، فسيبدو من المستحيل أن يعمد آمر فصيل برتبة ملازم الى إقامة محرقة كبيرة للأرواح البشرية في سميل لرغبة شخصية ساورته، أو مجاراة لأفراد فصيله مظهراً هذا القصور الفاضح في السيطرة عليهم – ليخرج بعد هذا سالماً معافى آمناً من امتداد يد آمره الباطشة اليه.

## يجب ان يلقن الآشوريون درساً

وان فاتت الفرصة باحالة هذا الضابط الى مجلس تحقيق فماذا سيكون من مصير الجهود التي بذلت للإعداد للاحتفالات بالنصر وكيف ستضيع محاولات ناجحة في تهيئة الرأي العام البغدادي والموصلي وتعبئته للمشاركة في التظاهرات؟ يبدو اي اجراء قضائي والحالة هذه في غاية السخف ولذلك كان المنطق الراهن يقضي ان تكافيء الحكومة قائدها بنوط الشجاعة وبوسام الرافدين وبمنحه رتبة أعلى وقِدمية كانت تنتظره أيضاً بعد سنة وبضع سنة إثر ارتكابه عملية مماثلة في جنوب العراق.

وكذلك ليجلس عن يمين رئيس الحكومة عند دخولهما بغداد دخول قادة الرومان الفاتحين.

تشبث الاستاذ الحصري بعبارة وجدها في وثائق وزارة الخارجية لينفي بها الشبهة عن (بكر صدقي) ويستند اليها في رفضه الادلة الظرفية والقرائن التي شدته الى المجازر، ولا سيما تلك التي تقرب الحكومة من محل الجريمة. وهذه عبارة وردت في تقرير شخصيّ لدبلوماسي جاءت بالشكل الآتي:

«ومع هذا لم يثبت بصورة قاطعة انه هو الذي أمر بالمجزرة»

واذا تركنا جانباً واقع كون هذا استنتاجاً فردياً، تقابله استنتاجات شخصية معاكسة كثيرة، فمن الجدير انعام النظر بفقرة «لاتدين بصورة قاطعة» لأنها ستكون محور تقويمنا التالي:

رجال القانون يعرفون جيداً معنى هذه العبارة القانوني. فهي تشير فحسب إلى عجز الهيئة القضائية عن ادانة المتهم لعدم كفاية الادلة اي ان الادلة المتوفرة لاترقى الى ذلك المستوى الذي يتطلبه القانون للحكم على المتهم. وبأدقّ عبارة من هذا ان المتهم ليس بريئاً تماماً بنظر القضاء وهو عرضة للادانة في اي وقت اذا تجمعت ادلة كافية كتلك التي يتطلبها القانون فيما بعد.

و(بكر صدقي) والضباط الذين قاموا بالمجازر لم يقدموا لمحاكمة ولم يجر كذلك تحقيق

= ٩٣/١٤/١٤١٩.



قضائي بالجرائم المعزوة اليهم وبسبب من هذا لم تتقدم الادلة الظرفية والقرائن المتحصلة خطوة واحدة الى الأمام لغرض الاثبات «بصورة قاطعة» بأن هذا القائد يستحق الادانة.

## ماذا نقصد بعبارة "الادلة الظرفية؟"

نعرف نحن الحقوقيين بان اي قتل عمد وبسبق إصرار، ذلك القتل الذي رسمت خطته بحيطة وتدبير وأناة، يتعذر بل يندر جداً ان يوجد له شهود عيان أو ادلة اثبات مباشرة. وفي قضيتنا هنا لايمكن مطلقاً ان نتوقع من (بكر صدقي) او (حكومة بغداد) برقية او امراً خطياً صادراً من اي منهما لضباط الجبهة مثلاً او لضابطهم في (سميل) يأمرهم فيها بمباشرة مذبحة، ولا ان نتوقع أمراً خطياً مماثلاً او شهود عيان يشهدون بان (بكر صدقي) أشار على قائمقام زاخو بالذهاب الى سميل وجمع الاسلحة من الآشوريين الوافدين الموالين للحكومة ومن وجهة النظر القانونية هناك فرق عظيم بين «الاستنتاج» وبين «التخمين» وهذا الفرق يتضح من المثل التالي:

«ألا تصوّر انك تقطع بالسيارة الطريق الصحراوية بين بغداد والرطبة. فاعترضتك جثة اعرابي قتيل على قارعة الطريق، سيكون (تخمينك) انه لقي حتفه على يد واحد من العرب. لكن اذا رأيت احدهم يسرع مبتعداً عن محلّ الحادث متجهاً الى القرية المجاورة عندئذ سيكون (استنتاجك) ان القتيل قتل بيد واحدٍ من افراد تلك لقرية.»

والاستنتاج المُثبتُ عادةً يبدء بعملية المقارنة باستنتاج النفي. اي الجزم مثلاً بتلك «العفوية» التي رجحها الاستاذ الحصري على الادلة الظرفية القوية كما سنعرضها انها ادلة ظرفية بعدها مباشرةً أو بزمن.

١": الاصرار على ابقاء (بكر صدقي) في قيادته رغم الطلبات المتكررة ورغم ثبوت كونه يطوي حقداً خاصاً على الآشوريين.

٢": مقاطعة ضباط الارتباط البريطانيين الملحقين بوحدات المواجهة وعزلهم ومنعهم من الوصول الى اي معلومات بناءً على أوامر صادرة من (بكر صدقي) خشية تسرب أنباء عن تهيئة واستعداد معين للقيام بأمرٍ غير قانوني.

٣": المبالغة المتعمدة في حجم الخسائر التي مني بها الجيش في الديره بون. وهياج الصحف بتشجيع الحكومة بإثارة الرأي العام حول الفظائع التي اقدم عليها الآشوريون (تلجأ

الحكومات العراقية الى غلق الصحف عادة عندما تنشر اخباراً لا تريد نشرها).

٤": نزول الموالين الآشوريين للحكومة عن اسلحتهم دون تردد تاكيداً لوقوفهم الى جانبها وعدم اكتراث السلطة بحمايتهم (في حالة ما لو سلّمنا بعفوية المذبحة).

٥": تجاوز قائمقام زاخو صلاحياته بقيامه بجمع الأسلحة مرتين دون أن يحيط قائمقام دهوك علماً بما هو في سبيله[٧] ودون ان يخشى مساءلةً رسمية.

٦": معرفة الحكومة وآمر المنطقة العسكرية بقتول دهوك من قبل الجيش بعد سميل وفي اثنائها.

٧": اهدار دماء الآشوريين في جبل بيخير خلال اسبوع كامل دون محاولة الحكومة وقفها.

٨": التحريض الحكومي والتشجيع الذي لقيته غارات العشائر على قرى الآشوريين عامةً ونهبها من دون تدخل حكومي لوقفها.

٩": توقف عمليات القتل حال صدور بيان الحكومة.

١٠": الاعدام الآني لمن دعي بالجواسيس البريطانيين والاسرى الآشوريين ويلاحظ ان الادلة الظرفية التي اثبتناها تدخل الحكومة طرفاً في المجازر. اماّ الادلة الظرفية التى تجمعت بعد المجزرة فهي قرائن قوية، وادلة تدعم الادلة الاولى ويكاد بعضها يكون استمراراً او جزءً متمماً لها.

١١": تقرير وزير الداخلية الى رئيس الوزراء عن المجزرة وقد كان الكذب سداه ولحمته وهو كذب متعمد لأن كاتبه حضر محل الحادث بعد المجزرة مباشرة وقبل ردم الجثث.

١٢": الاجراءات الحكومية الدقيقة المتخذة من قبل السلطات الحكومية لطمس معالم الجريمة. ومنع الكتابة عنها في الصحف المحلية منعاً باتاً.

١٣": ترقية (بكر صدقي) ومنحه وساماً رفيعاً.

١٤": قيام رئيس الحكومة بالمشاركة بالعرض العسكري في الموصل واستقباله رسمياً في بغداد.

١٥": امتناع الحكومة عن اتخاذ أي اجراء قانوني انضباطياً أو قضائياً بحق (اسماعيل عباوي) وغيره رغم تعهدها بذلك امام مجلس العصبة.

(٧) خلافاً لما زعم الاستاذ الحصري. لم يحصل ان تجاوز قائمقام أو رئيس وحدة ادارية حدود منطقته دون إعلام مسبق لزميله ولا اظنه لا هو ولا غيره قادراً على ايراد واقعة مشابهة لهذه في تاريخ العراق الحديث.



١٦": اعتراف الحكومة الرسميّ أمام مجلس العصبة بالقتول.

ويدخل في باب القرائن تكرار المجزرة من قبل الطاقم نفسه في موضعين على الأقل.

١٧": اختيار بكر صدقي وضباطه الضالعين في أحداث آب لمواجهة انتفاضة عشائر الجنوب المسلحة في ١٩٣٥ وقيامه بمذابح مشابهة لمذابح الآشوريين.

١٨": في هذه المذابح وفي الفظائع التي ارتكبها الجيش بانتفاضة اليزيدية في سنجار ١٩٣٥ وهي مشابهة للاساليب التى استخدمت في الحادثين السابقين – كان رشيد عالي وزيراً للداخلية والمسؤول الأول عن الاجراءات القاسية المتخذة.

١٩": انتدب (بكر صدقي) (إسماعيلَ عباوي ورفاقه) لمهمّة قتل (جعفر العسكري) في تشرين الثاني ١٩٣٦. وبقي مرافقاً له بعد الانقلاب الذي اقدم عليه مما يدل على مشاركة في الجريمة.

الادلّة الظرفية والقرائن التى عرضناها هنا تدخل رئيس الحكومة شريكاً اصلياً. إن لم يكن آمراً بالمجازر فتستره عليها وحمايته مرتكبيها ومكافأتهم عليها واعتماده اللاحق على (بكر صدقي) بصورة خاصة في مجازر جنوب العراق تُدخله في عداد المتهمين الاصليين وهو ما حاول الاستاذ الحصري ابعاده عنه بجد خارقٍ ألجأه بالأخير الى الاستعاضة عنه بكبش فداء آخر هو الملك فيصل.

حظيتْ وزارة (رشيد عالي) التي عرفت في حينه بالوزارة القومية – بمساندة البريطانيين والتعاون على إسدال الستار عن المجازر الآشورية لاتفاق المصلحتين: فكما مرّ بيانه كانت بريطانيا تحرص على سمعتها كدولة منتدبة على العراق أمام الهيئة الدولية. قدمت العراق لعصبة الامم كدولة ناضجة سياسياً مستحقة الدخول في المجتمع الدولي كدولة مستقلة موفية بتعهداتها الدولية لاسيما ازاء الاقليات القومية والمذهبية.

من ناحية أخرى كان هناك خوف حقيقي في وزارة الخارجية البريطانية من فقدان بريطانيا نفوذها في العراق أو اصابته بوهن وضعف بتصاعد المدّ القومي الذي يقف على دعامة كره البريطانيين والتظاهر بالعداء لكل ما هو بريطاني، وهي لعبة زاولها رجال الطبقة الحاكمة مراراً ولاسيما من عرف جماهيرياً بقوميته. فضلاً عن خشية بريطانيا منازعة الدكتاتوريات الاوروبية الحديثة (المانيا، ايطاليا، الاتحاد السوفياتي) لتلك المنزلة بالجهود المحمومة ايديولوجياً وسياسياً واقتصادياً وتجارياً. فلم يكن غريباً، بل كان من المنطقي ان تعمد الحكومة البريطانية الى حماية الحكومة العراقية بكل ما وسعها من حيلٍ ومناورات. ولذلك

وجدنا الوثائق البريطانية وهي بالاصل مجموعة المكاتبات بين سفارتها في بغداد وبين وزارة الخارجية تتعمد بشكل سافر الاّ تقحم اسم الحكومة أو رئيسها في الموضوع وبطريق تركيز الشبهات على عسكريين فحسب. وليس ادل على ذلك من تغاضيها التام عن ذلك التقرير الكاذب المخادع الذي كتبه وزير الداخلية نافياً بصورة باتة دور الجيش في مجزرة سميل. وبدل ذلك كانت التقارير التي كتبتها السفارة والموظفون البريطانيون عنه حافلة بالعطف والاشادة بموقفه النبيل من المجزرة متناسية كذلك بأنه كان أيضاً مسؤولاً عن تعقيد القضية باحتجاز مار شمعون وبالتعامل معه بغلاظة الضابط التركي لا بكياسة السياسي وصبره واناته ازاء انسان كمار شمعون قليل التجربة غرير بصغر السنّ وفساد مشورة الناصحين.

بذل الاستاذ الحصري جهداً غير قليل لالقاء مسؤولية المجازر على فيصل وجاراه البريطانيون في ذلك بعض مجاراة. وكلاهما على علم بأن فيصل هو ملك دستوري يملك ولا يحكم واذا حكم فعن طريق حكومته. انه لم يستطع فرض رأيه باطلاق سراح مار شمعون مثلاً. كما لم يستطع حمل حكومته على نقل (بكر صدقي) وكل هذا يقوم دليلاً ضدّ ما زعمه (نوري السعيد)[٨] للسفير البريطاني في لحظة هياج عاطفي وخوف على حياته عظيم من أن فيصلاً هو الذي أمر بالمذبحة. وكان هذا مما يتفق والنهج الذي اتبعته السياسة البريطانية حيال احداث آب فبه تم تخطي الوزارة القومية واخراجها من دائرة الاتهام.

واذا كان هذا الملك يتقمص دورين كما اراد الاستاذ الحصري اثباته له فيقيناً ان ذلك الدور الخفي الذي يتهمه به لايمكن ان ينجزه بنفسه الا باستخدامه الحكومة أو عن طريقها. وانا هنا لا ادافع قط عن فيصل اذ انني ما اعتبرته يوماً ما ملاكاً طاهراً او سياسياً نزيهاً. وقد يكون مناوراً بارعاً وانانياً مكياڤيلياً. الاّ اني لا أرى الحصري موفقاً قط في القفز من فوق رأس عمه (رشيد عالي) للوصول الى الملك.

كان (رشيد عالي) وقتذاك رئيساً لواحدة من اقوى الحكومات التي الفت في العراق خلال العهد الملكي حتى كان بإمكان رئيسها هذا ان يتحدى الملك دون ان يخشى غضبه وكان يستطيع ان يفخر بأن الملك لايجرء على قبول استقالةٍ يرفعها اليه[٩] وقد تأيدت سطوته

(٨) يجب ألاّ يغيب عن البال ان (السعيد) كان وزيراً للخارجية في تلك الوزارة ومن مصلحته أن يقذف بمسؤوليته التضامنية الى عاتق من لاينوء بها وهو الملك هنا.

(٩) هناك حاشية للحسني (تاريخ الوزارات: ج ٣ ص ٢٨٥) تتعلق بأحداث آب لايسعني اغفال اثباتها هنا: «كان الوزير ياسين الهاشمي قد ابرق للگيلاني من لندن ان الملك سيكلفه بتقديم استقالة وزارته اذا ما عاد الى بغداد وكان ناظر الخزينة الخاصة (صفوة العوا) قد شعر بذلك فنصح الملك بأن لا يتعرض للوزارة بسوءٍ لان الرأي العام كان كله معها ولما عاد الملك ووجد ان قضية الآشوريين قد انتهت، قدم اليه السيد =



بالقسوة التي مارستها حكومته وحكومات كان فيها وزير داخلية في القضاء على الانتفاضات المسلحة بعد اراقة دماء كثيرة. وهو من ناحية أخرى قانوني ضليع يفهم المباديء الدستورية حق الفهم ويعرف جيداً الى اين تمتد صلاحياته بوصفه رئيس حكومة ومتى تقف صلاحيات ملكه وسيده. وبحكم منصبه فهو المسؤول الأخير عن سياسة حكومته الداخلية والخارجية ومسؤوليتها الادبية تأتي في آخر مسؤولياتها الأخرى. ومنها الرقابة على سلوك موظفي الدولة ومنهم ضباط الجيش.

لكن (رشيد عالي) بدا عند الاستاذ الحصري لا رئيس حكومة في العراق بل بعيداً في كوكب المريخ، مر به في بحثه كما رأينا مروراً خاطفاً في ثلاثة مواضع لايزيد طولها على سطرين. (١) هواجسه عند اعادة السلاح للآشوريين (٢) تهديده بالاستقالة وبلزوم اخذ الآشوريين بالشدة ورفضه التقيد بوصايا فيصل. (٣) ظهوره في الاستقبال الشعبي واحتفال النصر.

وما أظنه كتب مقالته هذه إلاّ لهذا الغرض. وليلاحظ هنا أيضاً انه كان يلجأ الى استعمال كلمة (حكومة) أو (الحكومة العراقية) كلما كان حرياً ان يذكر رئيس الحكومة بالاسم أو الكنية.

فكان بديهياً والحالة هذه ان يختم الاستاذ تخريجاته حول المجازر بقوله: «بالادلة المتوفرة الظرفية او الثبوتية ليس هناك مؤرخ يستطيع الادعاء بان مذبحة (سميل) دبرها وأمر بها قائد المنطقة الشمالية والقيادة العليا في بغداد».

وبرّيء رشيد عالي واعضاء حكومته القومية بتبرئة بكر صدقي والقيادة العليا في بغداد.

★★★

في العام ١٩٣٣ مازال العالم يعيش فترة الشعور بالأمن والاسترخاء كذلك الذي يخرج منهوك القوى من صراع رهيب سليماً معافى وشبح مآسي الحرب العظمى مازال يطارد مخيلة اوروبا ليجعلها تستهول وتستفظع كل حدث يذكرها بتلك الحرب وكوارثها ومنها تلك المذابح التي اوقعها الجيش التركي العثماني المسلم بالعثمانيين الأرمن والمسيحيين.

ومع ان مجزرة الآشوريين العراقية بدت بعيدة، قدر ما بدت تافهة صغيرة الحجم بمقارنتها بما عقبها وتلاها من الكوارث التي نزلت بالشعوب خلال العقود التالية من القرن العشرين، تلك

= الگيلاني كتاب استقالة وزارته واذا بصاحب الجلالة يمزق الكتاب ويقول لصاحبه «يظهر انك لم تعرف فيصلاً بعد. كيف اقبل استقالة وزارتك وقد اصبحت موضع ثقتي ورجائي؟!!» (م)

الكوارث التي يصبها بعض البشر على رؤوس بعض البشر، إلا أنها بظروفها وتفاصيلها ولأنها كانت الوحيدة من نوعها ولا يوجد لها معاصر ينافسها اعلامياً، فقد تفجرت انباؤها واثارت استنكاراً وضجة واشمئزازاً في ضمير الرأي العالمي لا يساوي حجمها الدولي. اذ كان على فظائع العهد - الستاليني في روسيا وسيبريا واوكرانيا ١٩٣٥-١٩٣٨ ومذابح اليابانيين في منشوريا والطليان في الحبشة، ودولتي المحور في الحرب الاهلية الاسبانية أن تنتظر سنتين على الأقل لتغطي انباؤها أنباء المجزرة الآشورية... الصغيرة.

لكن أحق انها كانت صغيرة؟

أحق انها لم تكن تستأهل تلك الضجة التي اثيرت حولها كما يصر الاستاذ الحصري؟

في الواقع انها ليست كذلك.

ومصدر الخداع هو كيفية استخدامك «حساب النسبة والتناسب» وقد استخدمه الباحث من زاويته العمياء.

قدر الاستاذ الحصري مجموع الآشوريين الوافدين والمستقرين باربعين ألفاً، وقدر عدد القتلى بستمائة ونيف. ومن حقنا ان نضيف الى هذا العدد حوالي مائة من الاطفال والنساء والشيوخ الذين فقدوا حياتهم لاسباب مباشرة تتعلق بأحداث آب على اننا سنسقط هؤلاء المائة من الحساب ونتمسك بالتقدير الذي اورده الاستاذ الباحث. وعلى هذا الأساس تكون نسبة ما فقده الآشوريون من ارواح ١,٥٪ من مجموعهم الكلي وهم رجال في عنفوان الرجولة وشبان اشداء ذكور.

قدر لنفسك كارثة تنزل بسكان العراق البالغ عددهم ٣٥٠٠٠٠٠ في ذلك الحين، فتطوح بـ١,٥٪ بالمائة من رجال في عنفوان الرجولة وشبان اشداء ذكور. لابد وأن خسارة ٥٢٥٠٠ من هذا الأصل هي كارثة عراقية عظمى تتضاءل أمامها الكوارث التاريخية التي حلت بسكان هذه البلاد.

وهذا هو الحساب الحقيقي! ذلك هو المقياس الذي اغفله الأستاذ الحصري ولا شك انه حساب اعظم بكثير من مجزرة (كاتين) التي فتك فيها ستالين بـ(١٤٥٩٥) پولنديا ذكراً - من أصل ٣٥ مليوناً وهم عدد سكان پولندا وقتذاك.

ان قياس الكوارث والنكبات يتم بتقدير ما تؤثر في القوم الذين ذاقوها قبل اي شيء.

***



وكل هذا لا يقاس بالكارثة او لا اللعنة التي صبتها تلك المجازر على تاريخ العراق الحديث الدامي.

تاريخ الدول والشعوب سلسلة من حلقات متكاملة متفاعلة لاتنقطع، والحلقات هنا هي مجموعة الاحداث والوقائع المتعاقبة المؤثر بعضها ببعض. انه واحدة من تلك الحلقات التي قد تكون مرحلة انعطافٍ حادة حاسمة في سلسلة الوقائع التاريخية من شأنها أن تحدث تغييراً شاملاً لا مناص منه في مصائر بلاد او دولٍ او شعوب برمتها - تؤدي بها الى ما فيه خيرها أو الى ما فيه شرها، الى سعادتها او الى شقائها، الى رفاهها او الى إملاقها.

وبعين المؤرخ الاجتماعي الذي لاينكر عليه استرساله في الخيال بشق حجب الآتي من تلك الحلقات، ولا بالاستقراء المنطقي لما سيأتي به المستقبل على ضوء معطيات الحاضر والماضي. أرى ان ما سمي «بالقضية الآشورية»، او «بمأساة الآشوريين» كما وصفها (ستافورد) وأضرابه، أو «احداث آب» أو «تأديب الآشوريين» كما نعتها الاستاذ (الحسني: تاريخ الوزارات العراقية)، بأنها حلقة هامة جداً في تاريخ العراق قد تصلح لتكون نقطة انعطاف حادة لمستقبل أفضل لتلك البلاد لو انها عولجت معالجة صحيحة حكيمة، بعيدة عن المصالح والعواطف والاحقاد ولنبدء بالسؤال:

أيها كان اصلح للعراق؟

أإدانة احداث آب الدموية رسمياً؟

أم العمل على تغطية الجريمة والقاء كل اللوم على الآشوريين؟

أم عقاب القائمين بالمذابح والمهيئين لها؟

أم اعتبارهم ابطالاً قوميين وحمايتهم؟

كانت مجازر آب الحلقة الأولى في سلسلة من المجازر الدموية اجتاحت العراق من شماله الى جنوبه باستخدامها نهجاً مقرراً وطريقة عمل Modus Operandi لقمع انتفاضات الكرد اليزيدية والكرد عامةً وثورات الجنوب الشيعي العشائرية العديدة (١٩٣٤-١٩٣٦). والجيش العراقي صار يبدو وكأنه الخطر الرئيس الذي يتهدد التطور الناجح في العراق ويعيق سبيل التقدم البطيء نحو الديمقراطية. ضباطه القدماء وقد اصبحوا الآن قادةً وآمرين - خدموا كلهم تقريباً في الجيش التركي وتشربوا اساليب البطش العثماني وعملوا على تنشئة الجيل التالي من الضباط بنفس العقلية. واغلبية الجنود وضباط الصف (مطوعة ام مجندة) تأتي من عشائر المزارعين العرب في جنوب العراق ومن عشائر الكرد في شماليه وكلهم عناصر طيبة ساذجة لا

ضرر بها اذا ما كانت بقيادة جيدة ولكن كان هناك تباين حتى بين الضباط المدربين تدريباً تركياً وبين رجال العشائر الذين هم تحت قيادتهم. انهم ليسوا كجنود الجيوش الاوروبية او الدول المتقدمة حضارياً، حيث لايوجد ثمّ فرق كبير في العقلية والثقافة والتعليم بين الجندي والضابط، وربما لوحظ الفرق ايضاً في الاصول الاجتماعية لكل منهما وكان معظم الجنود العراقيين يتلقى اول دروس القراءة والكتابة في الجيش.

ان الخطر المحتمل من الجيش العراقي الذي هدد القانون الأساسي ومسيرة الديمقراطية المتعثر اخذ يزداد بشكل مطرد منذ أن قوبلت المجازر التي ارتكبتها في آب ١٩٣٣ بالتشجيع الرسمي للدبلوماسي البريطاني «وارد» وهو المسؤول في وزارة الخارجية آنذاك:

"... وقد سادت الدهشة ضباط الجيش العراقي أن تسمح حكومة صاحب الجلالة البريطانية لهم بالتملص من هذا الحادث. حتى الضباط الصغار الذين اشرفوا بانفسهم على مجزرة سميل مثلاً، فإنهم لم ينالوا عقاباً انضباطياً ناهيك بعقوبة الطرد.

ان تلك الثقة والاعتماد اللذين وضعتهما الحكومة في الجيش لحفظ النظام والامن الداخلي او استخدامه في الحرب الخفية على كراسي الحكم في السنوات التي عقبت المجزرة، والطريقة التي كان بها قادراً على استخدام القسوة والقوة الوحشية على الاسلوب التركي دونما كبح بل برضىً وتشجيع بلغت ذروتها بمذابح الجنوب الشيعي التي قام بها عين الطاقم. بحيث دخل في روع اولئك الضباط بأنهم قادرون به على انتزاع السلطة المدنية بنفس الطريقة التي اتبعتها الجيوش حديثاً في اقطارٍ اكثر تقدماً.»[١٠]

وهذا ما فعله بطل مجازر آب بقيامه باوّل انقلاب عسكري في العراق بل في البلاد الناطقة بالعربية. مختطاً تلك السنة الكريهة التي جرت بها الانقلابات العسكرية التالية في العراق.

هل كانت سلسلة هذه الانقلابات – وبكل الكوارث التي جرتها على المواطنين العراقيين – ستنقطع لو لقي بكر صدقي وكلّ الضباط الذين شاركوا في مجازر آب عقابهم؟

اكان انقلاب ١٩٣٦ العسكري سيتم بغياب بكر صدقي وزمرته عن المرسح؟[١١]

(١٠) من تعقيب على برقية السفير البريطاني في العراق (E٦٧٩٧–٢٠٠٠١٣/٣٧١).
(١١) في ذلك الحين كان الجيش العراقي يتألف من فرقتين بملاك قوامه ثمانمائة ضابط من مختلف الرتب و(١٩٥٠٠) جندي وضابط صف.



ثم الانقلابات المدمرة التالية هل كانت ستحصل؟

وحركة مايس ١٩٤١ التي خلع عليها بعض المؤرخين اسم «الثورة» دون حياء – بكل مآسيها والدماء التي اريقت فيها؟

وما بعدها، وما بعدها؟

بهذا الاستقراء المنطقي لايسع أحدنا إلا الاستنتاج بان مضاعفات احداث آب ارتفعت بها لتجعل منها نكبة وطنية عراقية وليست مجرد مأساة آشورية.

فقد قصّر حكام بغداد عامة عن اتخاذها درساً وعبرة يقيانهم عثرات المستقبل في معالجة الازمات الداخلية. وكان بامكانهم الافادة منها لو لم يضنوا بعقاب على مرتكبيها. ولو لم تأخذهم تلك العزة بالإثم في شجبها او الاعتذار عنها. والاقرار بالخطأ الفادح في طريقة معالجة تلك الازمة.

وتبقى تلك المكابرة مع الأسف – تلازم كتاب تاريخ العراق الحديث واخص بالذكر منهم من عرفوا بالقوميين، والاستاذ الحصري لاشك واحدٌ منهم بالنهج الذي اتبعه في كتابة بحثه المترجم.

كثير من هؤلاء يطوح بهم تعصبهم للعرب والعروبة الى افتراض مبدء «كل ما انجزه العرب عبر التاريخ هو جيد» يستحق الفخر والإشادة به. ولعلهم سيدركون يوماً ما كم اضر هذا التصور وكم سيكون ضرره عظيماً بقضايا القومية العربية ومشاكلها. وكم سيفقدهم ذلك من عطفٍ وكم سيبتعد بهم عن ابناء القوميات الأخرى المتعايشة معهم وهم أحوج الى المؤازرة والمساندة منها. وهي من ثمرات التقارب. ومن أولى وسائله الاقرار بالأخطاء والاعتذار عنها.

إن اصرار الكتاب القوميين العرب على وجهة نظر الاستاذ الحصري في مجازر آب، ادّى بالمجتمع الآشوري والمسيحي في العراق الى عدم نسيانها وكان بالامكان ذلك لو ان حكومة واحدة من الحكومات العراقية المتعاقبة قدمت اعتذاراً رسمياً منها ووضعتها في المكان الحقيقي لها من تاريخ العراق. مثلما اعتذرت الحكومات الالمانية عن الفظائع النازية. والحكومة السوفياتية عن اسقاط الطائرة الكورية وعن مقاتل غابة كاتين.

# نصوص الخطابات التي القيت في اجتماع

# المتصرفية بالموصل

## نص خطاب (خليل عزمي) متصرف الموصل بالوكالة

**االقي بتاريخ ١٠ من تموز ١٩٣٣ على جمع من الرؤساء الأشوريين (ترجم الى السريانية) وقد قدر عدد الحاضرين بمائة تقريباً**

لم اكن ارغب في استدعائكم من بيوتكم في هذا الوقت واكبدكم عناء السفر في حر الصيف لولا وجود مسألة في غاية الاهمية ترتبط بمصالحكم اكثر مما ترتبط بمصلحة الحكومة. ويجب علي ان اشكركم لحضوركم في هذه الساعة المعينة للاجتماع.

ان اسباب عقد هذا الاجتماع هو رغبة الحكومة المخلصة في ازالة الاعتقاد المتكون عند بعض الآثوريين خلافاً للواقع والحقيقة. سواء كان هذا الاعتقاد المتكون مباشرةً ام نتيجة للدعايات الضارة. ولذلك اقول:

اولاً: ان علاقات سوء التفاهم بين فريق من اللاجئين الآثوريين وبين السلطات الحكومية لم تختف. ولو تتبعنا الاسباب بدقة وفحصنا العوامل الرئيسية التي عقّدت سوء التفاهم فسيظهر لنا حالاً بان قسماً من الآثوريين كانوا السبب في ذلك. حيث يعلم الجميع انهم ظلوا حتى الآن بعيدين وغير متفاهمين مع الحكومة. وبقدر ما افهم ان سبب هذا الانعزال هو أنهم مازالوا غير متأكدين من نيّتهم في سكنى العراق (إذ أنهم مايزالون يعتبرون انفسهم لاجئين). فهل في حدود الامكانية ان يحصلوا على مركز خاص من ادارة خاصة؟ ان هذا لايمكن التوصل اليه. ولكن نظراً الى القرار النهائي الذي اتخذته عصبة الامم والذي سيتلى عليكم اليوم وطبع منه نسخ ستوزع عليكم وبالنظر الى وضع الدول المجاورة وموقفها الواضح ازاء اي هجرة آثورية فإن الموقف كان مختلفاً تماماً عما يتصورون. وفي هذا الاجتماع سيتعرفون على البيانات التي اصدرتها تلك الدول بخصوص هجرة الآثوريين الى بلادهم.



كونوا على ثقة بان الحكومة العراقية وعلى رأسها جلالة الملك فيصل الاول مازالت تضمر لكم حسن النوايا وانها لم تتوان عن اعادة الثقة اليكم وضمان حسن مستقبلكم. ان الحكومة تريد الانتفاع بوجودكم اذا ما تم استقراركم في بلادها واصبحتم من رعاياها المخلصين فقد تقرر ان تعاملوا بنفس معاملة العراقيين الآخرين الذي تتكون منهم البلاد العراقية كما تنوي ايضاً ان تمنحكم في هذه الحالة نفس الحقوق وفي عين الوقت انها تنتظر منكم ان تكونوا مخلصين وان تخضعوا للقوانين السارية.

ثانياً: ان الحكومة العراقية قد اطلعت على المطاليب التي قدمها مار شمعون الى عصبة الأمم وهي تعارض في قبول هذه المطاليب لأنها من جهة لاتتفق مع سيادتها ومن جهة اخرى لاتتماشى مع متطلبات الادارة.

وهذا التعارض هو الذي جعل عصبة الأمم ترفض تلك الطلبات وسيتلى عليكم قرار الرفض المذكور باللغة السريانية. وسيظهر لكم منه ان عصبة الأمم رفضت طلب الآثوريين ادارة خاصة وحكم ذاتي (كذا) ايضاً. وانها اقتنعت بالضمانة التي اعطتها الحكومة العراقية بأنها ستبذل جهودها في انجاز عملية استقرار الاشخاص الذي ليس لديهم أرض وممن يحتاج فعلاً الى التوطين. وانها ستقدم كل التسهيلات للذين يرغبون في مغادرة العراق الى بلاد أخرى.

كما وعدت الحكومة العراقية أيضاً بأنها ستخصص مناصب حكومية للاشخاص اللائقين بعين الشكل الذي يعين فيه العرب والاكراد ولكن قد يكون ذلك متعذراً في حالة معينة لعدم معرفتهم اللغة الكردية او العربية.

ثالثاً: واما بخصوص الاراضي فقبل ان ابحثها اود ان اعرفكم بموقف الدول الثلاث المجاورة وردود فعلها في حالة ما لو رغب الآثوريون في الهجرة الى الدول الأخرى واني ارجو من المفتش الاداري (مستر ستافورد) التفضل بتقديم الايضاحات التي سيبدو لكم منها بأن لا أمل يرجى للآثوريين من الدول المجاورة. ولايمكن القول بوجود اي امل ايضاً في مكان آخر بسبب الأزمة المالية التي تسود بلاد العالم.

رابعاً: وهنا سأتطرق الى موضوع الاسكان. ان الحكومة العراقية وعدت باستخدام خبير أجنبي لأجل الاستفادة من خبرته في ذلك. وقد برّت بوعدها وقد مضى أكثر من شهر على وجود (ميجر تومسن). وكذلك اني طلبت منه ان يشرح لكم في هذا الاجتماع سياسته وبرنامجه وكذلك ما تبين له من احوال الاراضي والقرى.

خامساً: سياسة الحكومة: هذا ما بامكان الحكومة العراقية ان تفعل للآثوريين بخصوص المعاملة والاسكان. وعلى الآثوريين ان يخضعوا لقوانين البلاد، لان الحكومة لايمكن ان تسمح للاهالي في بلادها بخرق احكام قوانينها وعصيان اوامرها التي تطبق على جميع الرعايا. ان الصبر الطويل الذي اظهرته الحكومة على بعض الآثوريين من ذوي المزاج الحاد واللين الذي بدا منها لهم رغم انحرافهم عن جادة القانون انما كان مصدره الشعور الانساني تجاه تلك الجماعات من اللاجئين الذين استقروا في البلاد. ان ذلك لايعني بان الحكومة ستظل متساهلة اكثر من هذا، في الوقت الذي يستمر ناكرو الجميل في غيّهم لايستحقون عطفاً وليس هذا هو رأي الحكومة الخاص. وانما هو رأي اي بلاد أخرى.

ان الموظفين الاداريين سوف يعاملون الآثوريين بنفس معاملتهم للكرد والعرب وبصورة خاصة عن طريق مختاري القرى. و(المالك) هو مثل شيخ العرب وزعيم الاكراد. ان لقب الاغا الكردي والشيخ العربي هو لقب تشريفاتي فقط وليس هو من قبيل المنصب الرسمي ولا فرق عند الحكومة اذا تلقب كثير من الناس في الجنوب بلقب (شيخ) ام لا حيث ان لكل فرد من اسرة الشيخ الحق في ان يطلق على نفسه لقب الشيخ جرياً على التقاليد العشائرية. الا ان الحكومة لاتتدخل في نصب شيخ من الشيوخ.

سادساً: قدمت للشرطة في الآونة الأخيرة عدة شكاو بان كثيراً من الآثوريين لا يسجلون ما يوجد في حوزتهم من البنادق (كذا). لذلك يجب عليهم جميعاً ان يقوموا بتسجيل (بنادقهم) اسوةً بالاكراد والعرب. ان السياسة النهائية المقررة للحكومة العراقية هي التقليل من عدد البنادق التي تملكها العشائر في كل انحاء البلاد. وعندما يبدأ في تنفيذ هذه السياسة فعلى الآثوريين ان يسلموا عدداً من البنادق في الوقت الذي يقوم الاكراد والعرب بذلك.

سابعاً: عليكم ان تدركوا جميعاً بان الحكومة العراقية حريصة على تطبيق اوامرها وانها مثل الدول المتمدنة الأخرى لاترغب في سفك الدماء. الا انها ستتخذ كل الخطوات الممكنة عند الضرورة لفرض سلطتها. وقد اعتزمت الحكومة خلال الشهر الماضي على اتخاذ اجراءات فعالة ضد (مالك ياقو إسماعيل) وأتباعه عندما رفض اطاعة الأمر القاضي بوجوب حضوره أمام السلطات في دهوك. إن عملاً كهذا هو شبيه بالتمرد والعصيان يستوجب اجراءات مماثلة لتلك التي اتخذتها الحكومة ضد الشيخ (احمد) زعيم قبيلة (بارزان) إن لم تنته الأمور بشكل مرضٍ ولكن يجب ان يكون معلوماً وللمرة الأخيرة ان



اي تكرار لمثل هذا التصرف في المستقبل سوف لا يغض النظر عنه.

ثامناً: من مصلحة الآثوريين الذين يرغبون في البقاء في العراق الحصول على شهادات الجنسية لان الحكومة العراقية لايمكن ان تمنح الاراضي لمن لايعتبر نفسه عراقياً. وهؤلاء لا يتوقعون ايضاً ان ينالوا وظيفة حكومية او يباشروا اعمالاً خاصة بدونها.

## نص خطاب (ستافورد) المفتش الاداري

## [القي بعد فراغ وكيل المتصرف من خطبته]

أرى ان وكيل المتصرف قد تطرق الى كل ما يجب ذكره تقريباً حول الموضوع وليس عندي ما اضيفه هنا غير بعض الايضاحات.

جئت الى هذا اللواء قبل اقلّ من شهرين وقبل ذلك كنت اقوم بمهام وظيفتي في جنوب العراق حيث لم يكن ما يسمع عن المشكلة الآشورية إلاّ صدى ضعيف. ومنذ انتقالي الى الموصل وانا أجد نفسي متفرغاً لها ومنشغلاً بها تماماً وما كان مدعاةً لاستغرابي اكثر من اي شيء آخر هو فقدان الرابطة بين الآشوريين وموظفي الحكومة وهو مما آل الى قيام الشك وسوء التفاهم ولا يمكنني حمل نفسي على الاتفاق مع وكيل المتصرف بان الذنب في هذه الصلة المفقودة يقع على الآشوريين وحدهم وان كانوا يتحملون معظمه. فقد بدوا حتى الآن وكأنهم يعتبرون انفسهم اجانب يعيشون في بلاد غريبة فتبنوا الفكرة التي جعلتهم يرون أن الافضل لهم ان تكون علاقتهم مع الحكومة اقل ما يمكن. ولم يكن سلوكهم هذا مبعث ارتياح الموظفين.

بودي ان تدركوا يا ايها الرؤساء الآشوريون الحاضرون في هذا اليوم بصورة مطلقة لا جدال فيها ان هذا الوضع لايحتمل ويجب ان يوضع له حد. وعلى الآشوريين أن يدركوا هذا: إما انهم مواطنون عراقيون لهم ما لغيرهم من الحقوق، ويخضعون لعين القوانين مثل سائر المواطنين في الدول الأخرى – بكردهم وعربهم بمسلميهم ومسيحييهم ويهودهم أو عليهم ان يهيئوا انفسهم للرحيل عن البلاد وليس هناك حل وسط.

بعد قليل سيقوم (ميجر تومسن) بشرح تفاصيل عملية الإسكان المقترحة لذلك لا اجد ما يدعوني الى ذكر اي شيء بهذا الخصوص. إلا ان واجبي يدعوني الى التأكيد بان هذه هي الفرصة الأخيرة، فرصة الآشوريين الأخيرة للعدول عن رفضهم طلب الاستقرار. انها الفرصة



الأخيرة للآشوريين الذين لايملكون أرضاً، ليحصلوا على ارض او على حقوق زراعية في البلاد.

ان كل من يحاول اقناع من لايملك ارضاً، بعدم تقديم طلب للاسكان انما يلحق به ضرراً بليغاً لايمكن اصلاحه.

واما بصدد الخيار الثاني الذي ذكرته – اي مغادرة العراق فأعتقد ان المسألة غير مفهومة من الآشوريين كافةً. ان الحكومة العراقية قد تعهدت بتوفير كل التسهيلات لاية عائلة آشورية تريد مغادرة العراق، وبعبارة أخرى ليس هناك اي مانع يحول دون سفر أي من الآشوريين يرغب في ذلك. الا ان الحكومة العراقية ليست مسؤولة باي حالٍ من الاحوال عن ايجاد مكان لهم خارج العراق، كما انها لاتستطيع ذلك بطبيعة الحال. وكذلك عصبة الأمم فانها لم تتعهد من جانبها بايجاد موطن كهذا لهم خارج العراق. فالأمر والحالة هذه منوط بالآشوريين انفسهم وعليهم ان يجدوا حلاً بالحصول على موافقة حكومات تلك البلاد التي يريدون السكنى فيها وبتأمين نفقات السفر والانتقال. والى حد الآن لم يتم شيء بخصوص موافقة اي دولة على قبولهم. وليس هناك اي احتمال ان تبدي اي بلاد استعداداً لقبول لاجئين آشوريين باعداد كبيرة.

واما عن البلاد المجاورة:

أولاً: تركيا، لايوجد هناك اي أمل في ان تعدل الحكومة التركية عن موقفها من الآشوريين فهي لاتقبلهم باي شكل كان ومن الطبيعي ان يصبو الآشوريون الى موطنهم الأول لكن يجب ان يكون مفهوماً بان هذا مستحيل نظراً للموقف الراهن.

ثانياً: الحكومة الفارسية قالت انها مستعدة لقبول مجموعات صغيرة من الآثوريين إلا ان الشروط التي وضعتها صعبة وهي:

(١) يجب تسليم كل الاسلحة .

(٢) اسكان المقبولين لن يكون في بقعة واحدة بل في امكنة متعددة.

(٣) لاتعطى لهم حقوق ما على الأرض.

(٤) لايعطى لهم اي مساعدة مالية.

ثالثاً: سورية: تعلمون ان السلطات الفرنسية تعالج اليوم المشاكل المتعلقة باللاجئين الأرمن. وهي لاتملك ارضاً تمنحها للآشوريين. صحيح ان الشبان الآشوريين قد يجدون فرصتهم

للاستخدام في الجيوش الفرنسية في المستعمرات. دعوني اصارحكم القول بان الخدمة في مثل هذه الوحدات هي شاقة الى اقصى حد وهؤلاء المجندون لاينتظرهم اي مستقبل زاهر في سورية، ولن تكون الحكومة العراقية مستعدة لقبولهم ثانية بطبيعة الحال.

ذلك هو الموقف بخصوص البلاد المجاورة وبإمكانكم التأكد من هذا بالسؤال من قنصلي فرنسا وفارس.

وبالنظر الى الازمة الاقتصادية العالمية الحالية لايتوقع ان ترحب اية دولة من الدول بالمهاجرين الآشوريين في الوقت الحاضر فجميع الدول لاتسمح بمثل هذه الهجرة.

اعتقد ان ما قيل الآن يكفي للبرهان لكم على ان الواقع العملي هو ان المستقبل المضمون والحقيقي للآشوريين هو في العراق. وانا على علم بان الحكومة العراقية مهتمة اهتماماً لا مراء فيه بتسوية المشكلة الآشورية وهو من مصلحتها بقدر ما هو من مصلحة الآشوريين. وانا اعلم ايضاً بأن المسؤولين العراقيين من وزرائهم الى موظفيهم يودون ان يروا الآشوريين مواطنين عراقيين ينعمون بالسعادة وعلى الآشوريين والحالة هذه ان يتجاوبوا، وان فعلتم فانا ضامن العون والعطف لكم. لكن عليكم ان تنبذوا روح الانعزالية واذا تعلم ابناؤكم العربية او الكردية فضلاً عن السريانية فسينفسح المجال الاكبر للتوظف في المدن وهذا ما نوه به وكيل المتصرف.

الجميع يتفهم وبأسف المصاعب التي لاقاها الآشوريون والآلام التي تجرعوها. والحكومة العراقية التي لم تكن مسؤولة عن ايهما – ستبذل قصارى جهدها لمساعدتكم. لكن يجب عليكم ان لاتنسوا بان هذه الدولة هي حديثة التكوين لم يمض وقت طويل على قيامها. والعراق بلد غني. ولكن على الآشوريين ان لايتوقعوا مستوى معيشة أفضل من الكرد والعرب. واذا اردتم ان تتحسن احوالكم فعليكم ان تعملوا وتكدحوا. واني اؤمل ذلك منكم من اجلكم ومن اجل ابنائكم.

ان وكيل المتصرف شرح مسألة مار شمعون شرحاً كافياً. وما اريد الاشارة اليه هنا هو ان ما قاله هو الحقيقة الواضحة التي لاتحتاج الى تبسيط اكثر. ليس هناك دولة في العالم توجد فيها السلطة الزمنية والروحية مجتمعة بواحدٍ ولايمكن ان تكون كذلك في العراق.

ختاماً ارى من واجبي ان اقول لكم بان الوقت قد حان لتقرروا بشكل نهائي جازمٍ هل فضلتم البقاء في العراق ام الرحيل عنه.

وفي رأيي انا الحريص على مصلحتكم بان لا سبيل لكم غير البقاء.



## نص خطاب ميجر (ب. د. تومسن) خبير الاسكان

ارحب بهذه الفرصة التي اتاحت لي اللقاء بهذا العدد الكبير من الزعماء الآشوريين. وقد كان لي السرور للقاء بعضهم قبلاً.

ساكلمكم بمنتهى الصراحة والاخلاص وإن لم اشرح لكم الوضع الحالي شرحاً وافياً وصريحاً فسأكون مهملاً لواجبي تجاه الآشوريين جميعاً كما اريد منكم ايضاً ان تدركوا الاهمية الكبرى لهذا الاجتماع.

معظمكم يعرف ما هي وظيفتي، ولماذا انا هنا. وبناء على هذا أقول:

طلبت مني الحكومة العراقية ان اكون مشاوراً في موضوع اسكان الآشوريين تحقيقاً للتعهد الذي قطعته تلك الحكومة لعصبة الأمم.

وقد سمعتم قرارات مجلس عصبة الأمم التي قرأها عليكم المتصرف. واود ان اذكركم بأن واجبي هو ان اقدم قبل مغادرتي البلاد تقريراً كاملاً عن تفاصيل القضية للحكومة العراقية التي سترسله بدورها الى عصبة الأمم سواء في ذلك أتت عملية الاسكان أم لم تتم.

عند لقائي بمار شمعون في بغداد في اوائل شهر حزيران الماضي بحثنا معاً مسألة الإسكان بشيء من التفصيل فرفض التعاون رفضاً قاطعاً. وابى ان يزودني بإسم اي من الرؤساء الآشوريين في الموصل او في غيرها من اولئك الذين يصغى الى مشورتهم أو ممن أريد اللقاء به، معللاً رفضه المساعدة بأنه لايوافق على سياسة الحكومة في مسألة الإسكان ومبدياً اسفه لقدومي وتقديمي المشورة للحكومة التي ستبني سياستها على تلك المشورة. والسبب الثاني لرفضه هو ان الحكومة العراقية طلبت منه أن يعطي تعهداً بأن لا يكون له نصيب في السلطة الزمنية اعني في الشؤون الادارية العائدة للآشوريين وان كانت الحكومة قد اعترفت اعترافاً كاملاً بحقوقه كرئيس روحي فيما يتعلق بالشؤون الدينية.

اخشى ان يكون ثم كثير من سوء الفهم والتخبط في تفسير المقصود بالسلطة الزمنية

وسأحاول شرح المقصود بأبسط ما يمكنني.

ان طلب الحكومة هو مجرد موافقة مار شمعون على اعطاء إقرار بعدم ادعائه باي حق في ممارسة اي سلطة شبيهة بسلطة الموظف الاداري في الحكومة العراقية على الآشوريين.

لا اعتقد ان (مار شمعون) يقصد حقاً الادعاء بمثل هذا الحق في تلك المسائل. وقد شرحت له ان مثل هذا الطلب الذي تريده الحكومة من كل رعاياها هو طلب اعتيادي. وانه لايوجد رئيس روحاني في اي دين من الاديان او مجتمع من المجتمعات يملك سلطة زمنية او ادارية علاوة على سلطانه الروحي. وعندها وعد مار شمعون ان يكتب لي رسالة يضمنها اسباب مخالفته سياسة الحكومة. وقد مر على هذا اكثر من شهر ولم أتسلم لحد الآن تلك الرسالة.

كما انه لم يقدم في الوقت نفسه على اية خطوة للشروع في تنفيذ مشروع الاسكان ولم يشأ العمل على تذليل العقبات التي تكتنفها. وهو مازال على خلاف مع الحكومة في بغداد حول مركزه الخاص.

لا استطيع كظم مشاعري لو ان مار شمعون تفهم بشكل صحيح قرار مجلس العصبة وطلب التعهد من الحكومة العراقية. وكم تمنيت لو كان يحرص فعلاً على مصالح الآشوريين فيتخلى عن مسألة منزلته الخاصة طالباً من زعماء وعقلاء قومه التعاون معي بأي وجهٍ من الوجوه للتعجيل بمشروع الاسكان.

ان نتيجة سياسة «انتظر وتريث»! التي استمرت اربع سنين أو خمساً ومازالت، هي في رأيي سياسة قتالة لا تؤدي الا الى فقدان الشعب الآشوري عطف سائر العالم على قضيته. لقد ساد جو من الشك وعدم الثقة لا تلبث أن تنفذ ولايبقى منها شيء، ولو كانوا استقروا قبل اربع او خمس سنين طبقاً للمشروع الذي اقترح في حينه لكان لديهم اليوم مال كاف لبناء منازل وشراء ماشية لهم وغير ذلك وكانوا سيحصلون على مدخولٍ من زراعتهم.

واذا رأى الزعماء ان حضور (مار شمعون) ضروري لمشروع الاسكان فاني ارجو منهم استخدام كل نفوذهم لحثه على النزول عند رغبة الحكومة فهو بذلك يقدم مساعدة على اسكان قومه. أو على الأقل ان يشير على الزعماء بقبول التعاون على تنفيذ المشروع.

في مقدمة الأمور الضرورية هو وضع حد للتأخير أياً كان مصدره وسببه اذا صح العزم على تنفيذ مشروع الاسكان ولتتذكروا بان الغرض من وجودي هنا هو مساعدة الآشوريين بخبرتي او بأي شكل من الاشكال ممكن، فاذا لم تأخذوا بنصحي فهذا من شأنكم وعلى كل فما أرجو أن تفهموه هو انكم لن تتوقعوا مجيء شخصٍ آخر ليحل محلي. وتلك فرصتكم الأخيرة وهذا



هو آخر مشروع. وعليكم ان تتوصلوا الى قرار نهائي في استيطان العراق إذ ليس هناك بلاد أخرى مستعدة لتقديم شروط وظروف كتلك التي تقدمها لكم الحكومة العراقية فقرروا ان لاتضيعوا هذه الفرصة الفريدة وضعوا حداً للمماطلة والتأخير.

وحول طريقة الاسكان، سأحاول قدر الامكان تنظيم إشغال كل قرية بافراد عشيرة واحدة. وقد طلبت الحكومة تسجيل اسماء الأسر التي ترغب في اقتناء أرض فلم يبادر الى ذلك الا اقل من القليل وبطبيعة الحال ستكون الاولوية في توزيع الأراضي لتلك الأسر التي سبقت غيرها في التسجيل عندما يحين وقت التوزيع. وعلى الذين تأخروا في ذلك ان يقنعوا بما تيسر. ولذلك فاني احث الأسر التي ترغب في امتهان الزراعة ان لاتتأخر في تسجيل اسمائها.

واما عن اولئك الذين يعيشون في القرى غير المستكملة الشروط الصحية فعلاً، ويرغبون في الانتقال الى غيرها فسوف ينظر في طلبهم. هذا وستتخذ التدابير لنقلهم عندما تمنح الأسر المسجلة الأراضي المخصصة لها.

وبطبيعة الحال فإن طلب ارضٍ من قبل الاشخاص الذين يشتغلون في بغداد وغيرها من المدن – لغرض استغلالها عن طريق الإجارة او المزارعة، فلن ينظر فيه حتى يتم انجاز كل القضايا المتعلقة باولئك الذين يرغبون في استغلال الارض مباشرة وبأنفسهم. وهناك اراضٍ مختلفة ستخصص للإسكان مثل (دشتازي) و(چمي باشي) و(جنتازي) و(كيز فخر) وبعض الاراضي قريبة من الموصل وغيرها من القرى وبالمناسبة اذكركم بأن الحكومة قد خصصت مبلغ (١٣٠٠٠) دينار عراقي لشؤون الري والإصلاح.

اني لأرحب وبكل سرور بسماع وجهات نظر الرؤساء الآشوريين في امكانية مناسبة هذه الاماكن لغرض الاسكان وقد قمت بارتيادها شخصياً وفي اعتقادي انها صالحة ومناسبة.

واما بخصوص تسجيل حقوق الملكية فيما يتعلق بالاراضي الاميرية فقد شرحت لمعظمكم. كما شرحت لكم ايضاً قضية علاقة المؤجر وحقوق الأغا صاحب الارض بالنسبة الى الاراضي المملوكة للغير وانا على استعداد دوماً للقاء اي آشوري وشرح اي نقطة قد يجدها غامضة أو صعبة الفهم.

واختم كلامي مؤكداً لكم ان الحكومة العراقية جادة الرغبة في مساعدتكم وبكل وجهٍ من الوجوه وانكم ستجدون في شخص المقدم ستافورد وفي شخصي رجلين منصفين حياديين هدفهما إزالة سوء التفاهم وتوحيد كلمة الآشوريين مرة أخرى واتاحة الفرصة لهم للاستقرار

باطمئنان ورضا، فأطلب منكم ان تضعوا ثقتكم بنا وان تدركوا بان غرضنا الوحيد هو إسداء النصيحة للآشوريين ومعاونتهم على استقرارهم في العراق بافضل ما يمكننا.



## نص العريضتين اللتين وقعهما بعض من حضر الاجتماع

## [وقد نُوِّه بهما في كتاب (ستافورد)]

**المعارضون:**

الى سعادة متصرف اللواء

نحن الموقعين ادناه نود ان نعرض على سعادتكم ما يلي:

اننا الذين دعينا من قبل الحكومة كنا نظن ان هذه الدعوة تتعلق بالاسكان فقط. اما الآن فنقول بصورة نهائية ان غبطة البطريرك مار شمعون هو وكيلنا واننا لم نسحب منه هذه الوكالة بعد وعلى هذا فليس بوسعنا اعطاء اي قرارٍ الى ان يحضر غبطته هنا. [تواقيع]

**الموافقون:**

سعادة متصرف لواء الموصل المحترم

نحن الموقعين ادناه ملوك ورؤساء الآشوريين حضرنا يوم ١١ من تموز ١٩٣٣ في ديوان متصرفية الموصل واعلنّا فهمنا سياسة الحكومة. ومنويّاتها التي اعلنها وكيل المتصرف هي السياسة الصادقة ولذلك رضينا بها عن اختيار واطمئنان والآن فنحن مستعدون لاطاعة قوانين البلاد العراقية كلها ونخالف كل شخصٍ او فئة ترمي الى ما يخالف هذه السياسة القويمة. وكذلك فهمنا تصريحات المفتش الاداري الكرنل ستافورد والميجر تومسن خبير الاسكان التي اتت مؤيدة لتلك السياسة وبناء، على ذلك وقعنا هذه المضبطة. [تواقيع]

## اجراءات قبول العراق عضواً في عصبة الأمم

## وانهاء نظام الانتداب

**أولاً:**

عصبة الأمم الرقم الرسمي XIII-1932-17-A جنيف

يوزع على سائر اعضاء العصبة

سجل في ١٩ من ايلول ١٩٣٢ الجمعية العامة والمجلس

## طلب المملكة العراقية العضوية في عصبة الأمم

يتشرف السكرتيرالعام بتقديم هذا الطلب لاعضاء عصبة الأمم بغية النظر فيه:

اولاً: رسالة من وزير الشؤون الخارجية للمملكة المتحدة صادرة من لندن ومؤرخة في ٢٦ من شهر ايلول ١٩٣٢.

ثانياً: رسالة من رئيس وزراء العراق مؤرخة في ١٢ من تموز ١٩٣٢ صادرة من بغداد تتعلق بطلب دخول العراق عضواً في عصبة الأمم.

ثالثاً: مذكرة من الحكومة العراقية.

رابعاً: تصريح كتب في بغداد بتاريخ ٣٠ من شهر ايار ١٩٣٢، يتضمن الضمان الذي طلبه مجلس العصبة من الحكومة العراقية.

وتمشياً مع اقتراح حكومة المملكة المتحدة، فسوف يوضع طلب الحكومة العراقية في القائمة الملحقة للمواد التي يتضمنها جدول أعمال الجمعية العامة بجلستها الثالثة عشرة تطبيقاً لأحكام الفقرة الثالثة من المادة الرابعة من المباديء الأصولية للجمعية.

خامساً: عند قبول العراق عضواً في عصبة الأمم، ستدخل حيز التنفيذ معاهدة التحالف المعقودة بين العراق والمملكة المتحدة في ٣٠ حزيران من العام ١٩٣٠. وستقوم لجنة



الانتدابات الدائمة بطلب من العصبة بتدقيق هذه الوثيقة لتشعر المجلس بعدها بأن الواجبات التي فرضتها على العراق ازاء المملكة المتحدة لن تخل باستقلال الدولة الجديدة. وعندها سيقوم المجلس بدراسة رأي اللجنة في الجلسة التي ستعقد في ٢٨ من كانون الثاني ١٩٣٢.

سادساً: ويستتبع هذا على ضوء الاشعار الذي سبق ذكره. انه وعند قبول العراق عضواً في عصبة الأمم فان المادة ٢٢ من الميثاق لن تعود مطبقة، وكل اشرافٍ خارجي سيرفع ويصبح العراق مستقلاً بكل معنى الكلمة.

سابعاً: سبق للحكومة العراقية ان اعترف بها رسمياً من جانب الحكومات التالية التي كان لديها ممثلون دبلوماسيون او قنصليون مقيمون فيها: بلجيكا، المملكة المتحدة، چيكوسلوڤاكيا، الدانمرك، مصر، فرنسا، المانيا، اليونان، الحجاز - النجدي، ايطاليا، هولندا، النروج، فارس، پولندا، السويد، تركيا، الولايات المتحدة الامريكية.

وفضلاً عن هذا فان الحكومة العراقية قامت بنفسها بعقد عدة معاهدات صداقة أو تسوية مع دول خارجية. كما أنها انضمت الى «معاهدة پاريس لما بعد الحرب».

ثامناً: شكل الحكومة التي تدير العراق هو ملكية دستورية. بوزراء مسؤولين أمام پرلمان ذي مجلسين. إن حكومة پرلمانية بطابعها الحالي هذا، كانت في قيد الوجود منذ العام ١٩٢٥.

تاسعاً: للعراق حدود ثابتة مع كل دول الجوار معينة تعييناً واضحاً. على ان هناك بعض شكوك اثيرت حول تثبيت وتخطيط دقيق للحدود مع سورية. وقد تم الاتفاق على احالة نقاط الخلاف الى مجلس العصبة واعتبارها قرارها بهذا الشأن نهائياً.

عاشراً: ان التصريح المشار اليه في الفقرة السادسة الآنفة الذكر، تضمن تقيد العراق بكل المواثيق الدولية التي اخذتها الحكومة العراقية على عاتقها او حكومة المملكة المتحدة نيابةً عن العراق.

حادي عشر: لا تمتلك الحكومة العراقية قوة بحرية، وجيشها (وبضمنه قوة جوية صغيرة) يبلغ تعداده الكلي (١٠٥٠٠) رجل وهي قوة لا تزيد عما هو متطلب للمحافظة على النظام الداخلي. والحد الأدنى الضروري للدفاع بهذا. والجيش ليس مزوداً قط باسلحة هجومية.

**ثانياً:**

## رسالة مؤرخة في ١٢ من تموز – صادرة من رئيس الوزراء العراقي

بغداد في ١٢ من تموز ١٩٣٢

الى السكرتير العام

لي الشرف بالتقدم بطلب قبول المملكة العراقية عضواً في عصبة الأمم، تطبيقاً لمنطوق الفقرة الثانية من المادة الأولى من ميثاق العصبة. وان يدرج هذا الطلب في جدول اعمال الجلسة التالية لجمعية عصبة الأمم.

ان الحكومة العراقية مستعدة لقبول الشروط الواردة في الفقرة الثانية من المادة الأولى من الميثاق وأن تطبق كل التعهدات والواجبات التي تتطلبها عضويتها في العصبة.

يرجى ان يعرض هذا الطلب دون تأخير على الدول الاعضاء في العصبة.

**(توقيع): نوري السعيد رئيس الوزراء العراقي**



**ثالثاً:**

## مذكرة من الحكومة العراقية

بغداد في ١٢ من تموز ١٩٣٢

الأول: العراق هو واحد من الدول التي ورد وصفها في المادة الثانية والعشرين من الميثاق باعتبارها قد بلغت تلك المرحلة من التقدم، بحيث يمكن الاعتراف بها مؤقتاً كدولة مستقلة خاضعة لمشورة ومساعدة الدولة المنتدبة الى ان "يحين الوقت لتقف وحدها".

الانتداب عن العراق كان قد عهد به الى صاحب الجلالة البريطانية من قبل دول الحلفاء الرئيسة في شهر نيسان ١٩٢٠. على ان المفهوم الاعتيادي للانتداب ثبت بأنه غير مناسب بخصوص العراق في فرضه شكلاً من القيمومة لا يأتلف مع القدر الواسع من الاستقلال الذي مارسته الدولة العراقية حتى في تلك الفترة. وبناءً على هذا فان العلاقات بين المملكة المتحدة والعراق كانت قد ارسيت على معاهدة منذ العام ١٩٢٧ وقد حظي ذلك بموافقة عصبة الأمم في قرار المجلس المؤرخ ٢٧ ايلول ١٩٢٤، باعتباره اجراء يتمشيّ مع احكام المادة الثانية والعشرين من الميثاق.

ثانياً: ان العراق الذي يعمل ويخضع فحسب للحدود التي رسمتها معاهدة العام العراقية- الانكليزية يشخص الآن مملكة ذات حكومة تمارس سلطات دولة مستقلة تامة السيادة وبكل خصائصها والمبدأ المهتدى به في ابرام معاهدة العام ١٩٢٤ والمعاهدات التي تلتها بين المملكة المتحدة والعراق والهدف الذي اعتمدته الحكومتان لنفسهما من المبدء قد جرى تثبيته في اقدم تاريخ ممكن بخصوص اقامة دولة مستقلة استقلالاً تاماً، تمشياً وروح الميثاق – دولة مهيأة للاضطلاع بالامتيازات التي تترتب على قبولها في عصبة الأمم عضواً، فضلاً عن مسؤوليات عضويتها فيها.

ثالثاً: واتباعاً لهذا الهدف المرسوم، فان الإشراف الخارجي للانتداب كان يتقلص باطراد،

لتحول هذه المسؤولية الى العراق بقدر متزايد تدريجياً. حتى بلغ الحال بالعراق الحدّ الذي صار يحكم نفسه بنفسه، وكانت المملكة المتحدة راضية بواقع ان العراق لم يعد بحاجة الى وصاية او معونة انتداب وفقاً لمنطوق العبارة الواردة في المادة الثانية والعشرين من الميثاق "انها صارت قادرة على الوقوف وحدها".

رابعاً: كانت حكومة المملكة المتحدة في حينه قد أخطرت مجلس العصبة في جلسة ايلول بأن العراق اصبح مهيئاً للتحرر من الانتداب. على ان المجلس قبل ان ينهي الانتداب عليه – قررّ بان على العراق ان يثبت انجازه شروطاً واقعية معينة اوّل ثلاثة منها هي:

أ: ان يكون لديه حكومة مستقرة بإدارة قادرة على تمشية الأمور المتعلقة بالخدمات الحكومية.

ب: ان تكون قادرة على حفظ الأمن العام في سائر انحاء البلاد.

ج: ان تكون قادرة على حماية حدودها واستقلالها السياسيّ.

خامساً: في معرض السؤال: هل ان هذه الشروط وغيرها من التي رسمها المجلس قد تحققت في قضية العراق؟ كان ذلك قد وضع على طاولة البحث والتدقيق من قبل لجنة الانتداب الدائمة. وعلى ضوء التقرير الايجابي الذي وضعته هذه اللجنة وقدمته للمجلس، صرحّ المجلس في ٢٨ من كانون الثاني ١٩٣٢ بأنه مستعد من حيث المبدأ للإعلان عن انهاء الانتداب فور قبول العراق عضواً في عصبة الأمم شريطة ان يقبل في عين الوقت بالتعهدات قبالة المجلس. وهي تلك التعهدات التي سيفصل المجلس في شكلها وطبيعتها.

سادساً: ان العراق قبل بهذه التعهدات بموجب تصريح وافق المجلس على نصهّ في قراره المؤرخ في ١٩ من ايار ١٩٣٢ وقد صادق عليه العراق ووقعه واودعه السكرتير العام. ان نصّ هذا التصريح مربوط بهذه المفكرة.



## الرسالة المؤرخة في ٢٦ من تموز ١٩٣٢

من نائب وزير الخارجية البريطانية — لندن ٢٦ من تموز ١٩٣٢

الى السكرتير العام:

١- بالقرار المؤرخ في ٢٨ من كانون الثاني ١٩٣٢، اعلن مجلس عصبة الأمم عن اعتزامه انهاء نظام الانتداب على العراق، معلقاً على شرطين احدهما قبول العراق عضواً في عصبة الأمم. وفي التقرير الخاص بهذا الشرط الذي قدمه مقرر المجلس بتاريخ ١٩ من ايار، استرعى الانتباه الى القرار الوارد ذكره، مشيراً الى ان نظام الانتداب على العراق لن يرتفع إلاّ بعد قبول العراق عضواً في عصبة الأمم (من بين أمور أخرى) وبحسب الشروط التي يوجهها ميثاق العصبة. وقد صادق مجلس العصبة على تقرير مسيو فاتيتش M. Fatitich بالقرار المتخذ في عين اليوم.

٢- اني الآن مخول من قبل وزير الشؤون الخارجية الرئيس لصاحب الجلالة البريطانية – بأن أحول لكم طياً اصل الرسالة المقدمة من رئيس وزراء العراق بخصوص امكانية قبول مملكة العراق عضواً في عصبة الأمم بحسب منطوق الفقرة الثانية من المادة الأولى من ميثاق العصبة مع مذكرة ايضاحية وهي جزء من تلك الرسالة.

ان اصل التصريح الخاص بالضمانات، تم ارساله اليكم برسالة دائرة وزارة الخارجية المرقمة 93-9- E 31020 والمؤرخة في ٢٧ من حزيران.

٣- سيكون السر جون سيمون ممتناً لو وضع طلب رئيس الوزراء العراقي في جدول اعمال الجلسة التالية للجمعية العامة. واذا كان ممكناً في عين الوقت ان تحاط الدول الاعضاء في عصبة علماً بهذا، تحقيقاً لرغبة نوري پاشا.

**التوقيع جي. دبليو. رندال**

G. W. Rendal

**رابعاً:**

**التصريح الذي اعلنته المملكة العراقية في الثلاثين من أيار ١٩٣٢ بمناسبة إنهاء نظام الانتداب في العراق ، ويتضمن الضمانات المعطاة للمجلس من قبل الحكومة العراقية**

الرقم الرسمي: A-42-1932 VII

جنيف: ١ اكتوبر (تشرين الأول) ١٩٣٢

عصبة الأمم

قبول عضو جديد في عصبة الأمم

مملكة العراق

تقرير مقدم من قبل اللجنة السادسة للجمعية

المقررّ: سعادة السيد يڤتيش Yevtitch (يوغسلافيا)

ان اللجنة السادسة بعد إحاطتها بتقرير اللجنة الفرعية التي انيط بها فحص طلب مملكة العراق- اعلنت موافقتها عليه واوصت بالإجماع الجمعية بقبول انضمام المملكة العراقية عضواً في عصبة الأمم.

**التقرير:**

طلب العراق من اللجنة السادسة الفصل في موضوع قبوله. وكان اول بلدٍ من البلاد المشمولة بحكم المادة الثانية والعشرين من الميثاق.

ان المجلس بعد ان استمع الى آراء اللجان المختصة في العصبة ووجد العراق أهلاً لتحريره من نظام الانتداب اتباعاً للقواعد العامة المتعلقة بمثل هذه الأحوال.



جعل المجلس انهاء هذا النظام في العراق موقوفاً على شرطين اولهما سبق تحقيقه. وبخصوص ثانيهما ، فإنه قدمّ تصريحاً للمجلس تعهد بحماية الاقليات، والنظام الاقتصادي، والجهاز القضائي والمواثيق الدولية، وحمل اعباء التعهدات حول الحقوق، والامور المالية وحرية التميّز.

ووفقاً للأحوال الواجبة الاتباع. فقد استندت اللجنة الفرعية في فحص الطلب على الأسئلة التي تلقى عادةً على طالبي عضوية عصبة الأمم الجدد. وهذه الأسئلة هي:

أ: هل ان طلب الحكومة العراقية الدخول عضواً في العصبة، قد استوفى الشروط؟

ب: هل يعتبر العراق دولة بحكم القانون de jure او بحكم الواقع de facto ومن هي تلك الدولة التي تعتبره كذلك؟

ج: هل تملك تلك البلاد حكومة مستقرة وحدوداً ثابتة؟

د: هل انها تحكم بذات نفسها ؟

هـ: ما هي اجراءات مملكة العراق وتصريحاتها فيما يتعلق:

ا: بتعهداتها الدولية

ب: بشروط عصبة الأمم حول مسألة التسلح؟

سبق بحث عدد من هذه النقاط التي تتضمنها الاسئلة بتفصيل في مجرى تحقيقات المجلس بخصوص نظام الانتداب.

وعن السؤال الأول: تجيب اللجنة الفرعية: نعم.

وفي معرض الجواب على السؤال الثاني. تفيد اللجنة ان مملكة العراق سبق واعترف بها عدد كبير من الدول. وانها انضمت الى ميثاق پاريس في "نبذ الحرب".

عن السؤال الثالث تجيب اللجنة الفرعية نعم. وحول تعيين الحدود تعييناً دقيقاً وتثبيتها موقعياً بخصوص العراق وسورية فقد لاحظت اللجنة وجود تصريح للعراق تعهدت فيه حكومته بان تقبل من جانبها اي قرارات يتخذها مجلس العصبة بحسب الأصول المتبعة والاجراءات التي رسمها قرار المجلس المؤرخ في ٩ من كانون الثاني ١٩٣١ على ضوء طلب الحكومتين البريطانية والفرنسية.

الجواب على السؤال الرابع: نعم.

أما بخصوص السؤال الخامس فان اللجنة الفرعية قد تأملت في رسالة صادرة عن رئيس

الوزراء العراقي مؤرخة في ١٢ من تموز – فيها تعرب حكومة العراق عن استعدادها للقبول بجميع الشروط التي رسمتها الفقرة الثانية من المادة الأولى من الميثاق، وان تنجز جميع الواجبات التي تفرضها العصبة على العراق.

وبالرجوع الى شروط العصبة الخاصة بالتسلح فان اللجنة الفرعية وافقت على تقرير اللجنة الاستشارية الدائمة للشؤون العسكرية والبحرية والجوية الملحق بهذا التقرير.

**الملحق**: القوات العسكرية والبحرية والجوية للحكومة العراقية

## رأي اللجنة الاستشارية الدائمة

ان اللجنة الاستشارية الدائمة للشؤون العسكرية والبحرية والجوية ترى من ناحية التسلح العسكري والبحري والجوي. ان الوضع الحالي لتلك القوات التي تملكها العراق لا يقوم عقبة في سبيل عضويتها.



عصبة الأمم ٣ تشرين الأول ١٩٣٢

السكرتارية العامة:

معالي جعفر العسكري / وزير الشؤون الخارجية. بغداد – العراق

سيدي:

بأمر من رئيس جمعية عصبة الأمم، وإلحاقاً ببرقيتي المؤرخة في هذا اليوم، لي الشرف في ابلاغ معاليكم بان الجمعية قررت في جلستها المؤرخة في الثالث من تشرين الأول اعلان مملكة العراق عضواً في عصبة الأمم.

لي الشرف في ان اكون يا سيدي خادم معاليكم المطيع.

**توقيع السكرتير العام**

العراق الرقم: ٦٧٨٥

وزارة الخارجية التاريخ: ١٧ تشرين الأول ١٩٣٢

الى السكرتير العام – عصبة الأمم

سيدي:

لي الشرف في التأكيد على وصول رسالتكم المؤرخة في الثالث من شهر تشرين الأول ١٩٣٢ التي تفضلتم بابلاغي فيها عن اعلان جمعية عصبة الأمم قبول العراق عضواً فيها خلال جلستها المعقودة بتاريخ ٣ تشرين الأول ١٩٣٢.

لي الشرف في ان اكون يا سيدي خادم سعادتكم المطيع.

**جعفر العسكري، وزير الخارجية**

# الجلسة الخاصة بالقضية الآشورية

# في العراق

# أمام مجلس عصبة الأمم

## نص خطبة المندوب العراقي ياسين الهاشمي
## أمام مجلس العصبة

**تقدم ياسين الهاشمي ممثل العراق الى منصة المجلس .**
**أشار مسيو مادرياگا M. Madariaga مقرر الجلسة بأنه سيقدم تقريره الخاص**
**بعد ان يستمع المجلس الى ممثل العراق**

أشار ياسين باشا الهاشمي ممثل العراق الى انه: من الناحية كانت لجنة الاقليات التابعة للمجلس قد قررت في ٣١ من شهر آب ١٩٣٣ (الملحق رقم ١٤٧٨) ان تسترعي انتباه المجلس للقضية التي تتضمنها مذكرتان ارسلتا برقياً الى عصبة الأمم من قبل بطريرك الآشوريين مؤرختين في ٣١ و١٧ من تموز وآب على التوالي لعام ١٩٣٣ (الملحق رقم ١٤٧٨) هاتان المذكرتان اللتان افسحتا السبيل بسلسلة من عرائض مطولة مدونة (ملحق أ، ب، ١٤٧٨) تتضمن اولاً الشكوى من الاسلوب الذي تتبعه الحكومة العراقية في معالجة التوطين الآشوري. وثانياً الشكوى بان العراق قد خرق ضمانات الحماية التامة، والحياة والحرية للاقلية الآشورية.

من ناحية أخرى: ان الحكومة العراقية تحقيقاً لطلب المجلس – قامت بتقديم تقرير كامل في رسالتيها المؤرختين ٢٠ من ايلول (الملحق رقم ١٤٧٩) و٩ من تشرين الأول ١٩٣٣ (الملحق ١٤٧٨ C) بخصوص مجهودها في تطبيق قرار المجلس المتخذ في ١٥ من كانون الأول ١٩٣٢ حول التوطين.

في الرسالة الأولى من هاتين الرسالتين، كانت الحكومة قد اعلمت المجلس بأنها لم تحقق إلا نجاحاً يسيراً بسبب عرقلةٍ من عناصر آشورية معينة وانها راغبة في حلّ للقضية الآشورية من جديد de novo وبالرسالة المؤرخة في ٣٠ من ايلول ١٩٣٣. كانت الحكومة قد طلبت التصرف في الموضوع على ضوء رسالة العشرين من شهر ايلول بخصوص مشروع الإسكان الذي طلبه المجلس.



اذن فالمسائل التي تتطلب اخذها بعين الاعتبار الآن هي ثلاث:

١- هل ان الحكومة العراقية جاهدت بأمانة وبافضل امكاناتها لتطبيق قرار المجلس المتخذ في ١٥ من كانون الأول ١٩٣٢.

٢- هل ان اي فريق من الاقلية الآشورية امتنع عن القيام بالواجبات المفروضة على الافراد المنتمين الى الاقليات. بأمانة وصدق نية وبافضل امكاناته – والتعاون كمواطنين مخلصين للبلاد التي ينتسبون اليها الآن – وهي واجبات حتمها المجلس منذ العام ١٩٢٢.

٣- هل ان الحكومة العراقية خرقت أيّاً من هذه الضمانات؟

اني سأتناول الجواب عن هذه الاسئلة بالترتيب:

**الأول**: هل ان الحكومة العراقية جاهدت بامانةٍ وبافضل امكانتها لتطبيق قرار المجلس المتخذ في ١٥ من كانون الأول ١٩٣٢؟

الجواب هو "نعم". حتى شكاوى المستدعي فان معظمها يتعلق بالقرار نفسه ويشير الى احداث سبقته. ان القضية الآشورية كلها، كانت قد بحثت تفصيلاً من قبل لجان كفوءة في العصبة خلال العام ١٩٣٢. وقرار الخامس عشر من كانون الأول كان نتيجة ذلك. ومن الواضح ان هذا القرار يجب ان يكون نقطة الانطلاق لايّ اعادة نظرٍ في المسألة الآشورية.

ان القرارين اللذين نوهت بهما قبل قليل هما القراران اللذين يستحسن ان يشار اليهما للتسهيل وهما مدرجان في "الكتاب الازرق". وكذلك تقرير (ميجر تومسن) [الملحق ١٤٧٩] فهما يظهران بوضوح ما تّم انجازه. ان الخبير الذي وعُد به، تّم استخدامه بأقل ما يمكن من التأخير. وان لجان حكومية وآشورية قد تمّ تشكيلها قبل وصوله، لغرض البحث عن ارض وكذلك للنظر في تأمين ما يحتاج اليه الآشوريين. وقد خصصت الحكومة مبالغ كبيرة من المال مثل مشاريع ريّ مما يمكن استحداثه. ودعي بعض الزعماء الآشوريين لتقديم صيغة لايّ مشروع ثابت يرغبون النظر فيه. كما قام الخبير بفحص دقيق لكلّ المنطقة.

ان الحكومة من الوجهة السياسية لم تترك شيئاً إلاّ فعلته من اجل اقناع الآشوريين بحسن نيتها.

**الثاني**: هل امتنع ايّ فريق من الآشوريين عن القيام بالواجب المفروض على الاقليات من تعاون باخلاص وامانة بوصفهم مواطنين في البلد الواحد الذي ينتمون اليه الآن؟

الجواب كذلك يجب ان يكون "نعم". فور صدور قرار المجلس المؤرخ في ١٥ من كانون الأول ١٩٣٢ قام البطريرك بالاحتجاج عليه في رسالة موجهة الى لجنة الانتداب - برفضٍ قاطع لكل الدعوات التي وجهتها الادارة وخبير الاسكان للتعاون في العمل او حتى لتقديم مشاريع جديدة. وقد جاء ذكر ذلك في "الكتاب الازرق" وفي تقرير (ميجر تومسن).

الكتاب الازرق ينوه ايضاً بحالات رفضٍ واضحة لاداء واجب الولاء والاخلاص إلاّ بعد التوطين وبالشكل الذي كانت ومازالت حالته قائمة بين الآشوريين. وهو ما كان معروفاً للمجلس وقد رفضه. ان حملة العصيان المسلح كانت قد بدأت قبل وصول خبير الإسكان وبلغت غايتها القصوى بالمسيرة المسلحة الى سورية. ثم الهجوم الذي عقب ذاك - على القوات العسكرية العراقية. وقد وصفت هناك ايضاً (اي في "الكتاب الازرق").

**الثالث**: هل خرقت الحكومة العراقية ضمانات الاقليات؟

اني اترك للمجلس الجواب على ذاك بعد سماعه ما سأقوله الآن:

في المقام الاول: ان السبب في أن يفرض الآشوريون انفسهم كمشكلة ليس لأنهم مسيحيون في الحكومة العراقية المسلمة.

اني ارغب في التعرض لهذه النقطة بكل ما تتحمله من تفاسير.

هناك آلاف من المسيحيين غير المسلحين، لاينتمون الى الاتحاد القبائلي الآشوري، فضلاً عن بعض الآشوريين الذين كان العراق موطنهم الاصلي. هؤلاء كانوا يعيشون قروناً عديدة بين جيرانهم في عين الانحاء التي صُوِّرت وكأنها كانت معرضة لهجوم وحشي.

وخلافاً لمئات قليلة من العائلات من السكان الاصليين فالآشوريون في العراق حالياً ليسوا اقلية عراقية اصلية. انهم قدموا العراق كلاجئين ومهاجرين. واستقر بمرور الزمن عدد كبير منهم في الارض، وقبلوا بالحالة. واصبحوا مواطنين مخلصين للدولة. إلا ان آخرين لم يسلموا بانهم مواطنون عراقيون يدينون للعراق بالولاء. بل ادعوا انهم لاجئون لا وطن لهم. هذا العنصر غير المخلص كان ابداً يمثل خطراً. وطاعتهم لبطريركهم ومنصبه وراثي - كان عند سائر الآشوريين طبعاً غريزياً. وان التحشد التهديدي في صيف العام ـــ اثبت كم كان من السهولة بمكان تأثير ذلك حتى على اولئك القانعين بعيشهم في ارضهم - ليدفعهم الى ركوب متن الشطط.

الآشوريون كمجموعة يؤلفون اتحاداً قبائلياً عظيماً وهو اقوى من أي اتحاد قبائلي كبير آخر



في العراق بفضل عددهم. فبينهم ما يزيد عن ستة آلاف مقاتل جيد السلاح ببندقيات انگليزية حديثة. ومعظمهم تلقى تدريباً عالياً في فنون الحرب نتيجة خدمة طويلة في قوات الليفي الخاضعة للحكومة البريطانية. يقودهم حتى بعد تسريحهم ضباطهم الآشوريون السابقون المدربون. وكفاءتهم العسكرية كانت دوماً وبصورة متواصلة مصدر تبجح فيما ينشره عنهم اصدقاؤهم وتلقي ضوءً يسترعي الاهتمام بخصوص سلوك بعض الآشوريين. تلك العريضة العجيبة جداً التي رفعها المدعو (ب. س. نيقولاس) مؤرخة في ١٨ من آب ١٩٣٣ وقد وزعتْ على اعضاء المجلس. ففيها يشار عموماً الى القبائليين الآشوريين الذين يقودهم ضباط بريطانيون وآشوريون بعبارات "الجيش الآشوري" و"الجيش الحقيقي" و"يعيش حياةً مستقلة". حقاً ان العناصر غير الموالية كانت تعتبر نفسها بهذين التشكيلين معاً كأداة لطموحها السياسي.

لا تخطيء ملاحظة قراء "الكتاب الازرق" حالة القلق الخطير الذي ساد كلّ المراسلات، بعد ان اعلنت العصبة عن قرارها. لقد بذلت الحكومة العراقية أقصى ما في وسعها لطمأنة الآشوريين، والتهيئة للقيام بمهمة الاسكان النهائي وكانت بوجه العقبات بل التحدي المسلح - تتحلى بالصبر وتتوخى الاعتدال اللذين كانا موضع انتقاد بعضهم واعتبارهما من مثيل الضعف. وبازدياد خطورة الوضع كانت احتمالات مخيفة حسبت السلطات المسؤولة كافة كل حساب - بانطلاق رصاصةٍ واحدة. بقيت الحكومة خلال شهرين ونصف شهر تدبّ ببطء شديد جداً في حقل الغام خطر. وفي الاول من شهر آب اتضح الأمر مثلما يستشف في ما في قعر الماء الزلال. احتشد حوالي الف مسلح وعبر الحدود الى سورية دونما حادث. الاغلبية، النواة الاكثر اندفاعاً وتهوراً من هذا الجمع، جردتهم سلطات الانتداب الفرنسي من اسلحتهم تطبيقاً على ما يبدو لما تفرضه المعاهدة من احكام. وابقى للاعداد القليلة اسلحتها ولم تكن قوية. فبدا وكأن خطر سيلان الدماء قد زال. وكان من المقرر ان يسمح للرجال الذين خرجوا بالعودة الى العراق بعد ان يسلموا سلاحهم. ان شعور الحكومة بانفراج الازمة يعكسه البيان الذي اعدته في الأول من شهر آب معلنة زوال الخطر. انا لا اريد في هذه الجلسة الضرب على نغمة ناشزة لكن، وانصافاً لهذا البلد الذي قيل من السيء عنه الكثير وما زال يقال - أشعر بأني مرغم على تذكير المجلس بان الانفجار ما كان سيقع لو لم يحصل هذا الحادث المشؤوم وهو اعادة السلاح الى اتباع (ياقو) الأمر الذي جعل هجوم يومي ٤ و٥ من شهر آب ممكناً.

ولو عقد للهجوم المباغت في الديره بون النجاح - كما قدره له - فلاشك في ان الآثار ستكون رعيبة. اذ ذاك سيلحق بـ(ياقو) بقية رفاقه وسيزحفون بقوةٍ تعدادها ألف بندقية

لاقتطاع جزءٍ يستقلون فيه وليحققوا به احلامهم كما كانوا قد استعدوا لذلك مثلها في الواقع. وعندئذ ستزول السلطة الحكومية الكابحة في كل شمال العراق من الوجود ويعم صراع قتّال عنصري وديني الطابع. انا متأكد بأن أعضاء المجلس متفقون على أن تلك هي صورة تختلف اختلافاً بيّناً عن الصورة التي تقرن عادة بمصطلح "اقلية".

بعد قتال الديره بون الذي استغرق يوماً وليلةً انفرط عقد هذه القوة الى مجموعات عدة. وذكرت التقارير ان نحواً من الف تمكنوا من خرق النطاق الذي ضربه الجيش، وراحوا يتحركون شمالاً للالتحاق بالعصابات الصغيرة الكثيرة العدد من الآشوريين الباقين الذين كانوا - كما علم - قد تهيأوا للانضمام الى (ياقو) ولذلك كان هناك كل سبب معقول للخوف من قيام وضع خطير الى اقصى حدود الخطر اكيد لا شبهة فيه لو نجح العصاة في التحشد ما بين دهوك والعمادية.

ان التاريخ القريب يبرهن على انه قلما خرجت بلاد من احوال كهذه بريئةً إزاء احوال يستطيع فيها الضباط العسكريون (حتى اولئك الذين تحلوا باحتياطي كبير من الحكمة ويقظة الضمير) ان يتخذوا ازاء ازمة مفاجئة اجراءات يحكم عليها فيما بعد بأنها اجراءات قاسية لا يمكن تبريرها. والتحقيقات التي قامت بها الحكومة العراقية الآن اظهرت بأنه عند اشتداد المعركة، وعندما تصاعد شعور الغضب من شدة وقع الإهانة، عندما انتشر نبأ استسلام فيشخابور الكاذب. وعند وقوع اولى عند وصول تقارير لم يكن لها اثر من الصحة على كلٍ، بخصوص احراق وتشويه جثث رفاقهم، وفي خلال عملية المطاردة والتعقيب التالية، سلكت وحدات من الجيش سبيل قسوةٍ لا يمكن تبريرها باية حال. وفيما بين الثامن من شهر آب والثاني عشر منه، انتهز بعض الجماعات من رجال القبائل فرصة غيبة مؤقتة للادارة فقامت بنهب عددٍ من القرى التي تركها شاغلوها. وكان مقدراً أن ينكب اناس ابرياء.

إنّ الحكومة العراقية لا تريد التستر على الأعمال الجرمية التي ارتكبت وهي تستنكرها باخلاص وحرارة لاتقل عن الحكومات الممثلة في المجلس. وقد تم حشد كل ما امكن حشده من قوات الشرطة بغية اعادة الأمن والنظام. وقد جرى دون تأخير وكما سبق وأعلم المجلس للقيام بأفضل وجه بتعويض المنكوبين وللعناية بمن لايملكون ما يقيمون به اودهم وبضمنهم اولئك الذين أجرموا. ان الحكومة العراقية عازمةٌ على ان لاتبقي شيئاً إلاّ عملته لضمان عدم تكرار تلك الاحداث المؤسفة.

ان التجاوزات الجرمية التي ارتكبتها قبائل آشورية معينة ضدّ الاكراد في العام ١٩١٩



عندما جرت محاولة اعادتهم. قد استغلت الى حد الاقدام على حملات سلب وهتك الأعراض والى حوادث الشغب في مدينة الموصل في ١٩٢٣ وحوادث كركوك في ١٩٢٤ عندما فقدت السيطرة على سريتين من قوات الليفي فقتك افرادهما بخمسين من اهل المدينة وبينهم نساء واطفال فهذه خلفت ذكريات مرة. ان الطموح اللادستوري للزعماء غير الموالين قد سبق واقلق الطبقات الواعية سياسياً. هؤلاء الزعماء لم يخفوا قطّ نفرتهم مما نعتوه بالحكومة العراقية المسلمة. وظلوا يحاولون جهدهم زرع بذور الشك في عقول الآشوريين عموماً.

ان استقرار الآشوريين في الأرض - نظراً الى هذه الاوضاع - كان ابداً من اكبر الصعاب. الحكومة تدعي انها فعلت كل ما في مقدورها للتغلب على تلك الصعاب إلاّ ان جهودها لم تثمر... ولقد خلقت الاحداث المأساوية في شهر آب الماضي وضعاً لا يمكن إصلاحيه محلياً. وهذا هو الواقع الذي يجب أن يواجه لها. ان الثقة المتبادلة التي حاولت الحكومة جهدها - خلقها لا وجود لها - ولو ان الآشوريين غير الموالين سيبقون في العراق فعندئذ ستكون الحكومة العراقية مضطرة الى ابقاء قوات كبيرة في الشمال لحفظ الأمن والنظام وان الآشوريين الذين اصابهم ضر من جراء الاحداث الاخيرة، لا يستطيعون هم ايضاً العيش بسلام مع جيرانهم بعد ما حصل، اذ سيسود شعور بعدم الاطمئنان خليق بان يسري الى اقليات أخرى وقد تنجم حوادث نتيجة سوء التفاهم وزوال الثقة المتبادلة. ما من شك في وقوع حوادث كهذه وستظل الاوضاع الراهنة مصدراً لانشغال بال مستمر لكل من العصبة والحكومة العراقية.

والحكومة العراقية تشعر الآن بضرورة العودة الى الخيار الثاني الذي ارتآه المجلس بالذات في قراره. ولقد توصلت الى هذه النتيجة بشعور عميق من الخيبة. فمعظم الآشوريين وبسبب روح المثابرة فيهم، وخبرتهم في شؤون الزراعة لو أصدقوا النصيحة وبزعماء غير هؤلاء الزعماء. لتألف منهم انفع وافضل عنصر بين سكان شمال العراق. إن طردهم المأساوي من وطنهم في الجبال، والمضان المتخلفة من مصيرهم هذا، تبدو وكأنها تغلق باب كل محاولة لتوطينهم في هذه البقاع او في بقاعٍ قريبة من وطنهم. وكل هذا أنالهم عطفاً واسع الرحاب.

هناك شيء واحد نعجز عن القيام به. وهو ان نجد لهم ارضاً فهذا الأمر منوط بعصبة الأمم وهي القادرة عليه وإليها نتقدم برجائنا.

(بعد الانتهاء من القاء كلمته عقبه مقرر المجلس مسيو دي ماداريا‌گا M. De Madariaga مندوب المكسيك شرح فيها خلاصة لتقرير لجنة الاقليات وهو لا يخرج عن التوصية بايجاد بلاد أخرى للذين يرغبون في مغادرة العراق . معدداً وشارحاً حجم الطرفين باختصار ومبدياً اسفه الحوادث)

واعقبه مندوب المملكة المتحدة (السر جون سيمون) فتكلم قائلاً :

قبل زمن وجيز، في كانون الأول ١٩٣٢ كان المجلس قد أولى اهتماماً كبيراً لدراسة مشكلة الآشوريين في العراق. وتبنى قراراً أيد فيه المقترحات التي عرضتها الحكومة العراقية حول اسكانهم. ولقد كان مصدر خيبة عظيمة ان وقعت في غضون هذه الفترة القصيرة من الزمن من الاحداث ما بات ضرورياً أن تدرج هذه المشكلة ثانيةً في جدول الاعمال.

المسألة كما تبدو الآن وكما واضح من الوثائق المعروضة امام المجلس - هي ذت طابع معقد للغاية. وقد يثير بعض تفاصيلها نقاشاً حاداً متضارباً جداً.

ان الجميع يشعر بالامتنان من "المقرر" للأسلوب المحكم الذي عرض فيه القضية من اوجهها الجوهرية.

لا جدال بأنه وفي مجرى الاحداث التي وقعت خلال شهر آب الماضي في شمال العراق - ان فريقاً من الاهالي الآشوريين قد لقي معاملة تستحق ما يمكن من الادانة. وقد أقر ممثل العراق بهذه من فوق المنبر علناً بحضور الجميع مستنكراً ارتكاب الاعمال الاجرامية.

صحيح ان الوثائق المعروضة على المجلس تشير الى ان عناصر هامة من الآشوريين وقفت قبل هذه الحوادث موقفاً خاطئاً بالمرة ازاء الحكومة العراقية وتصرفت بشكل يدعو الى التأنيب والاستهجان. لكن وفي عين الوقت لا يمكن ان تعتبر مبرراً للفظائع التي ارتكبت.

ومهما يكن من أمر فإن توزيع الملام هو عمل عقيم غير مجدٍ والواجب الأساس المفروض على المجلس هو ان يحصر اهتمامه بالمستقبل لا بالماضي، ساعياً وراء تسوية دائمة كريمة للمشاركة التي تمتاز على حد تعبير المقرر بصفات استثنائية، لذلك وبالنيابة عن الحكومة التي يمثلها (بريطانيا) فهو يرحب بوجهة النظر الشاملة التي اعتمدها المقرر للوصول الى حل بناء. ان المجلس كان في قراره المتخذ في شهر كانون الأول الماضي، قد درس جميع الاعتبارات دراسة كاملة. ورسا على افضل التدابير الممكنة من اجل آشوريي العراق. لكن يبدو من الوثائق المعروضة ان عدداً كبير من الآشوريين لا يرغبون في البقاء في العراق وفق تلك التدابير. ولذلك فهو يدعم بشدة اقتراح قيام المجلس بتأليف لجنة من خمسة من اعضاء او ستة. تكون اولى مهماتها التأمل، او اذا كان ممكناً فوضع مشروع مفصل لتوطين اولئك الآشوريين الذين يريدون ترك العراق الى اي موضع آخر. وان الحكومة العراقية وفق ما علم المجلس من مندوبها قبل برهة - تدعم هذا الاقتراح وانها ستشارك بسخاء في ذلك من موارد عراقية تخصص لهذا الغرض. وهو واثق كذلك، ولو ان تدابير كافية يمكن اتخاذها لتحقيق



خطة اسكان كهذه فان المجلس سيجد حلاً راسخاً مكيناً سعيداً لواحد من اشد الصعاب تعقيداً واجهها.

تلاه مسيو پول بونكمور (مندوب فرنسا)

قال: انه يرغب في اعلان موافقته المطلقة على النتائج وكل الملاحظات القيمة التي وردت في التقرير.

ان فرنسا بواقع الانتداب الذي عهد به اليها - تقوم بالإشراف على ادارة بلادٍ مجاورة للعراق. وقد عانت الزخم المباشر للأحداث المؤلمة للغاية التي ادت الى المناقشات الحالية وهي احداث تمثل المتاعب الناجمة عن التعقيد العنصري والديني في هذه الانحاء لكل من اهاليها ولاولئك الذين يتولون شؤونهم وفق شروط الانتداب وان رأيه هو عين رأي ممثل المملكة المتحدة. فهو كمثله لا ينظر الى الماضي بل يشخص الى المستقبل فحسب.

وهو بهذه المناسبة يقدم تهنئته الحارة للمقرر مسيو دي مادرياگا لمعالجته المشكلة من شتى جوانبها، ولانه لم يتردد في ايجاد حلول لاولئك الذين لا يريدون البقاء في العراق - وفقاً لتلك التقاليد التي تقلد العصبة شرفاً عظيماً. ولقد سبق لها أن انجزت عملاً رائعاً للاجئين، وستفعل اكثر من هذا ايضاً. ان (مسيو دي مادرياگا) كان مصيباً كل الاصابة في التعامل مع هذه الاصقاع النائية من عين المنطق.

واما بخصوص فرنسا- وكما ذكر مسيو پول بونكمور قبل قليل - فبالنظر الى الوضع المعقد الذي جعلها تواجه هذه الصولة المباشرة من الاحداث كان عليها ان تقبل بضع مئات من الكلداشوريين في الاراضي السورية وهي مستعدة للمضي في هذا السبيل ضمن اطار المشروع العام للاسكان الذي سيتم رسمه بإشراف العصبة واثر المحادثات التي باشرتها الحكومة العراقية بخصوص نقل عائلات اولئك الذين لجأوا الى سورية، ضمن التسوية المالية المتفق عليها.

في الوقت عينه، وخشيةً من رفع الآمال عالية في ما لايمكن تحقيقه، فهو يرغب في القول ان قابلية الاستيعاب السورية تحكمها الظروف الجغرافية والمالية والسياسية التي يجب ان تضعها الحكومة الفرنسية موضع اعتبار بحسب مسؤوليتها عن الاراضي التي هي تحت الانتداب.

ولذلك يسعده ان يجد في تقرير مسيو مادرياگا الفكرة القائلة بان اللجنة التي ستتولى مهمة دراسة امكانات توطين الكلداشوريين الذين يريدون مغادرة العراق - يجب ان لا تقصر

تحقيقاتها على البلاد المتاخمة للعراق. فكلما كان المجال الجغرافي للتحقيقات اوسع كلما كانت الفرصة اكبر لايجاد حلٍ مرضٍ، لاسيما عند فريق يملك مستعمرات متفرقة في كلتا القارتين.

ان اعلان الحكومة العراقية- الذي كان موضع تقدير المجلس الكبير - عن استعدادها للمساهمة المالية - اي مساهمة اخرى في مغادرة اولئك الذين لا يجدون انفسهم متمثلين في العراق لاسباب خاصة يرتأونها انما هو عمل يكسب تلك الحكومة شرفاً عظيماً وسيسهل بدون شك على المجلس مهمته كثيراً.

انه ونظراً لهذا واثق بان العصبة ستبذل اقصى مجهودها لإيجاد حل موفق للخطوط التي رسمتها نتائج التقرير. وستقوم فرنسا من جانبها بتقديم كل مساعدة ممكنة.

(اختتم المحضر بتبني قرار اللجنة دون توجيه نوع من ادانة او لوم بل الأمر باجراء تحقيق حول الاحداث التي وردت تفاصيلها في مذكرتي البطريرك الآشوري)



## خطاب مزاحم الأمين الپاچچي الممثل الدائم للعراق في عصبة الأمم

(بتاريخ ١٣ من تموز ١٩٣٥[1] عندما كانت قضية الآشوريين تبحث امام اللجنة السداسية التي شكلت لهذا الغرض)

ايها السادة:

ان العراق قرر زيادة مساهمته في مشروع اسكان الآشوريين بنسبة ٢٥٪ بعد زيارة رئيس اللجنة السداسية لبغداد، وقبل ان اتطرق الى المشروع والمساهمة المالية المطلوبة من العراق، اودّ ان اشير باختصار الى وضع الآشوريين في العراق.

(١) النص منقول من كتاب [مزاحم الپاچچي: سيرة سياسية] بقلم ابنة الدكتور عدنان الپاچچي (ص١٩٤). عينُ لهذا المنصب في ٤ من تشرين الأول ١٩٣٤ وبقي فيه حتى اواخر العام ١٩٣٥. على عهد حكومة علي جودت الأيوبي. وتوفي في سويسرا في العام ١٩٨٢، وقد اناف على التسعين بعام واحد.
تحاشيت ما امكنني الإستناد الى ما تركه رجال الحكم العراقيون من مذكرات وانطباعات عن ادوارٍ خاصة لهم في الاحداث السياسية. وعن آراء لهم في غيرهم من الساسة. وتكوّن عندي مع الزمن وطول التجربة قناعة في تحيز اكثريتهم عند وجود فرصة لأحدهم ترفع من شأن ذاته تقلل من شأن غيره «تسديداً لدين قديم» او لموجدة يضطغنها له، او بغية تبرئة نفسه ولا تجد احداً منهم يلوم نفسه على حماقة صدرت منه او يعلن ندمه على خطأ في حكم او اجراء صدر عنه. وان لم يكن هناك بد من الإقرار بخطأ سياسي ما فأنت تراه يحاول ان يبعد نفسه عنه ويلقيه على الآخرين، فكيف يمكن الاعتماد على هذه المذكرات؟
ويزداد شكي وتبرد حماستي في الرجوع اليها إنه واقع مؤسف فهذه المذكرات يكتب معظمها وينشر عندما يكون معظم او كل من ورد ذكره فيها - قد طواه الموت او انه لسبب غير هذا لايستطيع الدفاع عن نفسه او النفي او التكذيب.
وفضلاً عن هذا، فقد لاحظت ان اكثريتهم لا تحفل بايراد التاريخ والتثبت من التفاصيل بالرجوع الى الوثائق والأسانيد. وانما يعتمدون على ذاكرتهم وكثيراً ما خانتهم في إيراد الوقائع (خدمة للحقيقة والتاريخ كما يقولون). واصحابنا على كلٍ لا يكتبون لهذه الغاية رغم ادعائهم وبالصدق والتجرد مما تجده عند معظم الغربيين الذين لا يخجلون ولا يترددون من اعترافهم بقصورهم إن وجد. ان اصحابنا يكتبون بقصد تبرئة انفسهم، او لتبرير عمل شيء اتوه أو شاركوا فيه.

يعلم اعضاء اللجنة ان الآشوريين دخلوا العراق من تركيا خلال الحرب[٢] وبعد الحرب مباشرة كلاجئين وقد كان العراق كريماً في غاية الكرم باستقبالهم وعمل كل ما في وسعه للتخفيف من مصاعبهم فأعطاهم الاراضي والمال وتسهيلات اخرى. ولكن وللاسف فان كل الجهود التي بذلها لم تقابل إلاّ بالجحود وقام الآشوريون باعمال تضرّ بمصلحة العراق. وقد اصر الآشوريون على البقاء كلاجئين وهم سيغادرون العراق الآن بهذه الصفة. وبالرغم من الموقف العدائي فإنّ العراق وافق على المساهمة بمبلغ ضخم قد يكون فوق طاقته لمساعدتهم في مغادرة العراق.

والآن ساتطرق الى المشروع والمساهمة في تحقيقه. ان العراق لا علاقة له مطلقاً باي مشروع قد ينفذ في بلد آخر ولذا لايجوز الطلب من العراق الدخول في مفاوضات حول هذه المشاريع والأموال المطلوبة لتنفيذها. ان العراق وافق على المساهمة بمبلغ محدود لمساعدة الآشوريين لمغادرة البلاد ولا علاقة لذلك بمشاريع الاسكان. إن الشيء الوحيد الذي يهم العراق هو محل اسكان الآشوريين. وتجنباً لاية مشاكل واضطرابات في المستقبل للعراق ولعصبة الأمم فان العراق قد اعترض بشدة على اسكان الآشوريين قرب الحدود العراقية. اما الآن بما ان اللجنة قررت نهائياً ان يكون الإسكان في منطقة «لاذقية – غرب» ليس لديّ ما اقوله في هذا الشأن. اما فيما يتعلق بمساهمة العراق المالية فأود ان اشير الى بيان ممثل العراق في عصبة الأمم في الرابع عشر من تشرين اول (الاول) باستعداد العراق للمساهمة في نطاق امكانياته المالية لمساعدة الآشوريين وهم في طريق مغادرة العراق.

كان المعروف وقتئذ ان المساهمة لن تتجاوز المائة ألف پاون سترليني ومنذ ذلك الوقت صرفت الحكومة ما بين ٤٠ و٥٠ الف پاون، ووافقت على المساهمة بمبلغ ٢٥٠٠٠ پاون اضافية وان تتحمل نفقات الانتقال حتى الحدود. وهكذا فإن العراق لم ينفذ تعهده فحسب بل ضاعف مساهمته.

(٢) لا أرى مغالطةً اكثر سماجةً واعتداء على الحقيقة من اطلاق صفة اللاجئين على الآشوريين، وهي الصفة التي اعتاد السياسيون العراقيون نعتهم بها في كل مناسبة، لاسيما حين يتخذونها للتدليل على الكرم والشهامة التي عوملوا بها. الآشوريون بالمفهوم القانوني والواقعي هم مواطنون خلصاء عراقيون فهذا الاقليم الذي اطلق البريطانيون عليه اسم العراق كان ما بعد نهاية الحرب باكثر من سنة جزءً من الامبرطورية العثمانية. وولاية الموصل منه حيث سكن الآشوريون بقيت حتى العام ١٩٢٥ جزءً منفصلاً عن العراق وهم اذ ذاك كالعرب والارمن والكرد والترك وغيرهم يحملون الجنسية العثمانية التي تجعل كل جزء من الامبراطورية وطناً لهم يجيز لهم حق الانتقال أينما يشاؤن. ثم انهم بموجب قانون الجنسية العراقية الذي صدر في العام ١٩٢٤ عراقيون كالعرب والكرد والترك والارمن وغيرهم. (م)



حاول سعادة رئيس اللجنة خلال وجوده في العراق اقناع الحكومة بزيادة تبرعها الى مبلغ ٢٠٠٠٠٠ پاون ولا شك انه يدرك الصعوبات الكبيرة التي اجبرت الحكومة العراقية على عدم تحقيق رغبته هذه. وإنا نرجو ألاّ نسمع مرةً أخرى بطلب لزيادة المساهمة الضخمة التي وافق عليها العراق، ولكن فهمت الآن ان اللجنة ستوجه نداء آخر للحكومة العراقية بمضاعفة مساهمتها. ارجو ان تسمحوا لي بان اقول بكل احترام ان هذا الموقف من قبل اللجنة كان غير متوقع نظراً للمباحثات والمخابرات التي جرت بين رئيس اللجنة والحكومة العراقية. ان اللجنة حرة بطبيعة الحال في ان تعمل ما تشاء، ولكن ارى من واجبي ان احذر اللجنة ألاّ تمني نفسها بآمال لا يمكن تحقيقها. فان مبلغ ١٢٥٠٠٠ ألف پاون هو اقصى ما يمكن للعراق دفعه. ومن المستحيل ومن الخطر بمكان ان تذهب اية حكومة عراقية الى ابعد من هذا. وعليّ ان اذكر ان طلب اللجنة سيلقى نفس الجواب الذي اضطرت الحكومة العراقية اعطاءه الى رئيس اللجنة في مناسبات مختلفة.

اما فيما يتعلق بفكرة جعل المساهمة كقرضٍ يسدد وفق شروط خاصة فاني ارجو ان تعامل مساهمة الحكومة العراقية كمساهمات الدول الأخرى.

**يتناول السيد موسى الشابندر[1] بصدد بحث المسألة الأشورية في مجلس عصبة الأمم دوره فيها من خلال مذكرات مسلسلة نشرتها جريدة القدس العربي الصادرة في لندن ولا سيما في العدد ١٢٤٦ المؤرخ في ١٩ من ايار ١٩٩٣ . وها هو ما دوّنه بالحرف الواحد :**

"اكتوبر: ياسين پاشا رئيساً للوفد وحضر ايضاً نوري پاشا ومعه يوسف الگيلاني وجميل السلام. واتى المستر ادموندس كمستشار وكان (صباح) ابن نوري السعيد ايضاً بين القادمين وصرنا نشتغل. وبما ان كثرة الملاحين تغرق السفينة فصرنا نجد صعوبة في الأعمال...

واتى يوم الحساب امام مجلس العصبة وكنا خائفين من مهاجمة الفرنسيين اكثر من اي شيء آخر واعددنا تقريراً مطولاً بالانگليزية ليقرأه ياسين پاشا امام المجلس واتصلنا بمن يلزم من الوفود اصحاب الصحف وشرحنا لهم ما يجب شرحه. ذهبنا كلنا ذلك اليوم الى مجلس العصبة وعندما حلّ الوقت ودعي ممثل العراق قام ياسين پاشا واخذ مكانه على طاولة المجلس فتكلم اولاً الممثل البريطاني السر جون سايمن. فوجه انتقاداً مراً للحكومة العراقية واشار الى سوء تدبيرها الذي ادى الى سفك الدماء وقتل الأبرياء و... وكان ياسين الهاشمي يسمع وهو ساكت وبعد ان انتهى السر جون من كلامه اعطى الكلام الى ممثل العراق فأخرج الباشا اوراقه

(١) كان فيما يبدو عضواً في الوفد العراقي الدائم لعصبة الأمم اذذاك. وهو عين تلك الشخصية التي اسندت اليها حكومة رشيد عالي الگيلاني (حكومة الدفاع الوطني: ١٩٤١)، منصب وزارة الخارجية. وقد هرب مع اعضاء الحكومة الآخرين. ثم عاد وحوكم امام المجلس العرفي العسكري وسجن، لنجده بعد مرور ثلاثة عشر عاماً وزيراً للخارجية في الحكومة التي ألّفها الدكتور فاضل الجمالي ١٩٥٤ ووزيراً للخارجية في حكومة نوري السعيد (في عين السنة) وهي الحكومة التي عقدت حلف المعاهدة المركزية. وجدنا توقيع موسى الشابندر على الوثيقة التي كانت في صف الزعماء الذين حاربوا لالغاء مثلها في العام ١٩٤١ وربما جاء به نوري السعيد وزيراً لهذا الغرض، أي ليثبت مدى تمسك خصومه العقائديين بآرائهم السياسية عندما يلوّح لهم بمنصب وزاري، وتلك من عادة نوري السعيد في تعرية خصومه الضعاف النفوس، والمستعدين لاعلان الندم والاعتذار.



وصار يتلوها بصوت منخفض وبشكل مرتبك فكان اشبه بتلميذ في الامتحان منه برئيس وفدٍ مدافع. فهذا ياسين القوي البارع المتكلم ما جرى له! ربما للغة الانگليزية اثر في هذا. لكن ظهر ان ياسين لم يكن فارساً لمثل هذه الميادين الدولية وان كان من فرسان المجالس النيابية في بغداد ومن الابطال النافذين فيها فجعفر پاشا ونوري پاشا ورستم حيدر وتوفيق السويدي كانوا أليق منه في هذه الناحية. ولما انتهى ياسين من كلامه طلب (المسيو بارتو) وزير خارجية فرنسا الكلام.

فقلت في قلبي "يا حافظ يا ستار!" ولكن كان سرورنا عندما سمعنا ممثل فرنسا يستعمل كلمات رقيقة حول العراق وانه يشكر الحكومة العراقية، لاستعدادها للاشتراك بالمساعدة المالية اللازمة لتهجير الآشوريين من العراق. فشعرنا بارتياح كبير لكلام المسيو بارتو في الوقت الذي كانت فيه الصحف الفرنسية أكثر من غيرها تهويشاً وترويعاً لنا فإننا الآن نجد ممثل فرنسا من اطيب الممثلين كلاماً واكثرهم مجاملة. تلك صفحة من دواليب السياسة!

وانتهى مجلس العصبة بالموافقة على تأسيس لجنة لدرس قضية الهجرة وإرسال ممثل الى العراق ليتعاون مع الحكومة العراقية في الأمور المتعلقة بذلك. ولما تركنا المجلس كان ياسين پاشا لم يزل تحت تأثير "الزفة" التي أكلها. فكان اصفر اللون متألماً ولم يتغد ذلك اليوم. وصرت افكر أما كان اجدر وانفع للعراق ان يطلب هو في باديء الأمر من عصبة الأمم ارسال لجنة او ممثل ليدرس الوضع حسبما اقترحت في حينه؟ ذلك الاقتراح الذي لامني عليه الپاشا بانه لا يتناسب مع شرف العراق؟ فالپاشا بنفسه يسمع الآن اللوم والعتاب القارص ويوافق على ارسال الممثل ويعد بدفع مبالغ كبيرة لهجرة الآشوريين... هل هذا يتناسب مع شرف العراق؟ ولكن مصيبة هؤلاء الپاشاوات انهم يعتقدون بانهم اساطين علوم الاولين والآخرين. »

هذا ما ذكره الشابندر عن وقائع المجلس. ومركز اهتمامي هنا ليس في تسفيه أو موافقة على رأيه في "الپاشوات" وهو رأي شخصي ليس من حق احد المداخلة فيه.

لكن مصدر عجبي هو ذاكرة الشابندر القوية جداً التي لم تخنه في تصوير وضع الپاشا المزري بعد إلقائه الخطاب، واصفرار لونه وامتناعه عن تناول غدائه في ذلك اليوم بالذات. في حين خانته في أمور أخطر واهم بكثير من حالة الپاشا الهاشمي فهو لا يتذكر مثلاً أيضاً ان

الوفد العراقي كان يضم فضلاً عن نوري السعيد وجميل السلام – مستشار الداخلية (كيناهان كورونواليس) ومعاونه (سي. جي. ادموندس) ويوسف الكيلاني مدير الدائرة الغربية في وزارة الخارجية. ولم يكن الشابندر عضواً فيه.

بعد محاولات كثيرة وفقت في الحصول على مصورة لمحضر تلك الجلسة وسائر ملحقاتها ووثائقها من ارشيفات عصبة الأمم في جنيف. ونقلت الى العربية بترجمة دقيقة وبتسلسل مرقم الصفحات ما يجده القاريء. واستطيع ان اجزم بأن ما عزا الشابندر الى نفسه من المشاركة في إعداد كلمة الهاشمي بقوله "واعددنا تقريراً مطولاً بالانكليزية". لا ظل له من الحقيقة فالاسلوب اللغوي المحكم والتعابير الانكليزية الدقيقة والصياغة بصورة عامة تؤيد ما اشيع حوله وما انزل في حينه منزلة المسلمات وهو ان مستشار الداخلية ومعاونه على الخصوص هما اللذان انفردا بكتابة الخطاب. وكيف لا يتعثر الهاشمي ويتلجلج اثناء إلقائه وهو لا يملك من هذه اللغة حظ طالب الثانوية العراقية منها، مستعيناً بما يعرفه من الالمانية والفرنسية وهو قليل جداً.

والشابندر الذي لا ندري كم كان حظه من الانكليزية – يدل مذكرته التي دوّنها – ومنها النموذج الذي اقتبسناه كم كان حظه من لغته العربية الأم زهيداً باسلوبه الركيك، الحافل بالاخطاء الصرفية والبلاغية.

★★★

كان هناك تنسيق سابق بين الوفود العراقية والفرنسية لخنق المطلب الأساسي وهو فتح باب تحقيق عن الجرائم التي ارتكبها الجيش العراقي بإرسال لجنة تقصي الحقائق وقد حصل اتفاق مسبق بين الاطراف المعنية على حصر الموضوع بإجلاء الآشوريين عن العراق تم القرار على هذا قبل إلقاء كلمة الهاشمي وتعقيب السر جون سيمون[٢] وپول بونكور[٣]. وكل ما حصل في الجلسة هو مجرد مشهد من مشاهد تمثيلية مخجلة طويلة الفصول، بدأت بالقضية الآشورية مروراً باجتياح منشوريا وغزو الحبشة والتدخل النازي – الفاشي في الحرب الاهلية الاسبانية. وانتهاء ومباركة العدوان الهتلري على دول أوروپا الوسطى... ثم الحرب، ثم موت العصبة.

(٢) كان السر جون السبروك سيمون (1873-1954) John Alsebrook Simon وزيراً للخارجية البريطانية بين عامي ١٩٣١ و١٩٣٥. وقد عرف بانه ورئيسه چمبرلين من اشد المدافعين عن سياسة مهادنة ألمانيا الهتلرية ومصانعها. وانه مثل دوراً رئيساً في اتفاق ميونخ ذائع الصيت وواحداً من الساسة البارزين الذين حولوا عصبة الأمم الى اداة طيعة في يد الدول الكبرى وكانوا سبباً في موتها.

(٣) وجوزيف پول بونكور (١٨٧٣–١٩٧٢) كان وزيراً للخارجية الفرنسية في العام ١٩٣٥ وكذلك كان ايام الحرب العظمى الثانية وهو عضو في مجلس الشيوخ الفرنسي حتى سقوط فرنسا.



على ان صوتاً رائعاً ارتفع خارج ابهاء العصبة، لفضح هذه المؤامرة على شعبٍ صغير. هو صوت السر ارنولد توينبي اشهر مؤرخي العصر آنذاك. وهو المؤرخ الذي يستشهد باحكامه الصائبة كل الكتاب والمؤرخين العرب عادة...

ففي كتابه الموسوم "عرض للشؤون الدولية"[٤]. وردت هذه الفقرة حول المسألة الآشورية:

«حزمت الحكومة البريطانية أمرها بسرعة وفي الواقع – لا أن تكتفي بعدم التدخل باي شكل كان في أمور العراق الداخلية، بل لمساعدته ليبدو أن البريطانيين كانوا قد ارسوا على هذا القرار ببواعث ودوافع لا تمت باي صلة الى قلقٍ من احتمال وقوع مذابح اخرى للآشوريين ولغيرهم من الاقليات المسيحية في لواء (ولاية) الموصل. فكل رجال الاعمال البريطانيين الواسعي النفوذ، فضلاً عن الحكومة البريطانية نفسها – ذوو مصالح في العراق وكلاهما يهتم كثيراً بالمحافظة عليها وسلامتها. الحكومة البريطانية تحرص على سلامة قواعدها الجوية في الاراضي العراقية وعلى بقائها لأنها حلقات في سلسلة الطريق العسكرية والتجارية التي تبدء من بريطانيا وتنتهي بالهند واستراليا. وشركة النفط العراقية تريد التمتع بما يدر عليها الامتياز الذي فازت به من الحكومة العراقية.

في القرن التاسع عشر، كانت امثال هذه الاعتبارات ترفع الحكومة البريطانية الى اهتبال الفرصة التي تتيحها (مذبحة سميل) لاتخاذ سياسة معاكسة لسياسة العام ١٩٢٩، او ربما لسياسة العام ١٩٢٠ فنقوم فوراً بضم العراق الى الامبراطورية البريطانية. إلاّ ان هذا الشكل من الامپريالية يتطلب قوة عسكرية. وفي العام ١٩٣٣ لم تكن هذه القوة في متناول يدها لان الناخب البريطاني ودافع الضريبة ما عادا يجدان اي مجدٍ أو عزة أو مباهاة في ممارسة السلطان السياسي على بلاد الشرق. والناخب دافع الضريبة لم يسكت عن طلب الحكومة البريطانية الاضطلاع بمسؤولية الانتداب على العراق إلا بافتراضٍ ضمني، بان تلك المسؤولية ستنتهي بأقرب فرصة ممكنة. وانها لن تورط ناخبي الحكومة في الوقت ذاته باية تبعات عسكرية أو سياسية أو مالية.»

فاين هذا القول من حديث "الشابندر"!؟

(٤) Summary of the International Affairs ط. اكسفورد ١٩٣٤. ص٦٦.

## نص البرقية التي بعثت بها وزارة الخارجية العراقية الى عصبة الأمم في العشرين من آب ١٩٣٣ حول احداث آب

(من اركيف عصبة الأمم)

الأمم العام

عصبة الأمم- جنيف

الحاقاً ببرقيتنا المؤرخة في السادس من آب ١٩٣٣

العصيان المسلح الذي قام به انصار مار شمعون بهدف تدمير قواتنا العسكرية ثم المباشرة في مذبحة عامة للمواطنين العراقيين المسالمين، قد تم سحقه خلال اسبوع واحد من بدايته نتيجة الإجراءات الحازمة التي اتخذتها الحكومة في اثناء العمليات. لم تقع قضية اعتداء او ارتكاب اي عمل قمعي واحد لا من جانب القوات النظامية ولا من جانب القوات غير النظامية التي جندتها الحكومة مؤخراً، ضد القرى او السكان. ولم يقع ضحايا من الرجال او النساء او الاطفال. كلا الجانبين كان هناك ضحايا قاصرة على العصاة والقوات الحكومية. العصاة قاموا بالتمثيل باجساد القتلى والجرحى واحرقوا جثث الضباط وقتلوا عدداً من النساء والاطفال.

الاغلبية الساحقة من الآشوريين ساندت الحكومة ضد العصاة من اتباع مار شمعون وقدموا مساعدة فعالة بالتطوع في الشرطة والمساهمة في حفظ النظام ضمن مناطقهم وهناك حوالي (٧٠٠) منهم ما زالوا يخدمون في القوات الحكومية باخلاص.

وقعت حوادث سرقات في القرى التابعة للعصاة وغيرها من تلك التي التحق سكانها بالعصابات الخارجة على القانون بعد أن غادرتها عائلاتهم التي التجأت الى اقرب المقرات الحكومية. اتخذت الحكومة خطوات فورية لوقف هذه الاعمال. المنهوبات استردت واعيد



معظمه الى اصحابه.

صرفت الحكومة تعويضات عن الكميات القليلة من المنهوبات التي تعذرت استعادتها. قتل اثنان من الناهبين اثناء المطاردة وتجري التحقيقات الفضائية بحق من القي القبض عليهم.

اقيمت مخافر شرطة جديدة في القرى المهجورة لاشاعة الثقة والطمأنينة في نفوس سكانها وتشجيعهم على العودة اليها. شكلت لجنة اغاثة بمعرفة خبير الإسكان (ميجر تومسن) لتغذية وإيواء المشردين او لإعادتهم الى بيوتهم.

التحقيقات جارية بخصوص المحرضين والمسؤولين عن العصيان المسلح وقادتهم. وتقوم الحكومة بالتحقيق في المزاعم من التجاوزات واعمال الخرق اللاقانونية.

الحكومة تحتج بشدة على الدعايات المضللة التي تباشرها جهات معينة لغرض اعطاء صورة مغايرة للواقع، وبقصد اخفاء الحقائق والاساءة الى سمعة العراق.

الأمن مستتب. الجنود عادوا الى مقراتهم الاصلية.

سيتم اعداد تقرير مفصل في الوقت المناسب.

رقم البرقية: ٧٨٥٩

وزارة الخارجية

## تصريحات الملك فيصل حول مذابح آب

**لصحيفة الديلي ميل اللندنية**

**(نشرت في العدد المؤرخ في ٥ ايلول ١٩٣٣)**

## الملك فيصل غاضب جداً .
## انكار مطلق الأنباء المذابح .
## «أنا عائد الى العراق»

### حديث خاص للديلي ميل

الملك فيصل في أشد حالة من الغضب بسبب أنباء المذابح الآشورية في العراق. وهو يدافع بحرارة عن الاجراءات التي اتخذتها حكومته على الحدود. جاء ذلك في حديث خاص له في (برن) حيث كان الملك يتلقى العلاج.

قال مصارحاً: لامذابح هناك.

ورفض التحدث عن تنازله وذكر انه سيعود الى بغداد بعد اكمال علاجه وربما سيكون هذا بعد شهر واحد.

### عائد بعد شفائه

من مراسلنا الخاص (برن: الاثنين)

عبر لي الملك فيصل في هذه الليلة عن اسفه لتصاعد روح النقمة والعداء له ولبلاده على اثر الانباء الأخيرة حول اشتباكات الحدود مع الآشوريين.

وفيم كان الملك يتحدث اليّ، لمحت شقيقه ملك الحجاز السابق (علي) الذي يقيم هناك ايضاً للعلاج – وهو يذرع صالون الفندق غدوة ورواحاً بثيابه الشرقية الرائعة. اما الملك فيصل فقد كان يرتدي بذلة اوروبية عادية.

### أو امر قاضية

قال جلالته بحدة وبعبارات تخللتها ضربات شديدة من يده على الطاولة:

«لم تقدم الحكومة العراقية إلا بما كانت ستقدم عليه اية حكومة متمدنة تحترم القانون وتحرص على النظام بالقضاء على محاولة اقلية صغيرة من المتمردين



للاطاحة بالنظام والسلطة»

ثم واصل القول وقد ازداد غيظاً:

«عار على اولئك الذين يتحدثون عن مجازر. لم يقع اعتداء على امرأة واحدة. وهناك سبعمائة آشوري في سلك الشرطة العراقية، هؤلاء فضلاً عن مائة آخرين طلبوا السماح لهم بقتال الآشوريين العصاة.

اريد التأكيد تأكيداً قاطعاً انه لا تعصب ثمة ازاء الآشوريين في العراق. ويخالجني اعمق الأسف لما وقع، الا ان هذه الفئة القليلة من الآشوريين الألف والخمسمائة لم تقنع باي شيء نستطيع تقديمه لها.

يستفظع المرء التفكير في كيفية تصديق الاوروبيين كل هذه الحكايات حول ما زعموا عن اضطهادنا الاقليات. كل الاقليات العراقية عاشت معاً راضية مطمئنة خلال السنين الألفين الماضية. الكلدان (طائفة مسيحية) راضون وبطريركهم موضع احترام الجميع.

### اطلاب الاستقلال

«بمتابعة مشروعنا للاسكان، عرضنا على الآشوريين اراضي خصبة إلا ان المتمردين رفضوها. فما يريدون هو الاستقلال السياسي وهذا يعني خراب بقية البلاد»

ثم صاح قائلاً:

«من واجبنا حماية الأقليات. اني لأتساءل ماذا ستقول الدول لو فشلنا في سحق التمرد؟»

سألته: قيل ان مشاعر جلالتك نحو بريطانيا قد تغيرت منذ نال العراق استقلاله.

فأجاب الملك بلهجة قاطعة:

«الحكومة البريطانية تعلم كل شيء بهذا الخصوص. لاشك في ان جهات ذات مصالح ذاتية حاولت تعكير صفو علاقات الصداقة فيما بيننا. لكن بوسعي القول بأقوى ما يمكن تاكيده ان سياستنا هي تطوير علاقتنا مع بريطانيا خطوة بعد خطوة لتكون على أوثق شكل.»

## عودة وشيكة

اكفهر وجه الملك عند العودة الى موضوع الآشوريين وقال:

«هم عندي اشبه بطفلٍ عاقّ أبى إلا اختيار طريق السوء غير عابيء بنصائح ابويه.»

ثم وعندما استأذنته بالانصراف صرح جلالته بأنه بالتأكيد لن يبقى مدة طويلة بعد تماثله للشفاء. وقد لاتتعدى اقامته الشهر الواحد، وانه بعد اتمام علاجه السنوي الذي يتلقاه عن طبيب مختص مشهور هنا، سيقضي عطلة قصيرة في منتجع صيفي سويسري آخر ويعود بعدها الى بغداد.

كان نوري پاشا وزير الخارجية العراقي اكثر استنكاراً لما دعاه بـ«حملة تشهير». وتساءل لماذا لم ترتفع العقائر احتجاجاً على الاجراءات القمعية التي اتخذتها بلاد مجاورة على نطاق اوسع بكثير ضد قبائلها الثائرة؟[1]

(١) قارن بين هذا التصريح وبين برقيات الملك التى ارسلها الى الحكومة العراقية من اوروپا وتجدها في موضع آخر.
لاشك في ان نوري السعيد هنا يعرّض بكل من تركيا وايران، وبالسلطات المنتدبة في سوريا، للاجراءات القمعية الوحشية التى اتخذتها الحكومتان الاوليان بحق القبائل الكردية. وكذلك بثورة جبل الدروز بقيادة آل الاطرش في سوريا التى قمعتها قوات الاحتلال الفرنسية.

# شهود عيان حول مذابح دهوك وبيخير ومجررة سميل

[من ملفات عصبة الامم - ترجمت عن الفرنسية]
- المحفظة رقم ٥٥٦- ١٩٣٣-

## (١) شهادة [يوشيا دنخا ومالك اسماعيل]

## من عشيرة تياري العليا

بعد ان تركنا قرية (ديانا) وهي من قرى (راوندوز) وكانت مقر الليڤي الآثوري لمدة اربع سنوات ونصف السنة، وبسبب نقل الليڤي من تلك المنطقة، فقد انتقلت اسرتنا الى قرية (سميل) واتخذناها مقر سكنى لنا منذ ثلاثة اشهر.

في الثلاثين من شهر تموز الماضي جاءني عريف مخفر شرطة سميل وقال لي ان قائمقام دهوك واقف في عرض الطريق وهو يطلب حضورك امامه. فذهبتُ الى القائمقام وسلمت عليه فقال لي:

– لديك مهلة يوم واحد تستعد خلاله للسفر الى الموصل نهار الغد. او سأربطك بكفالة شخص ضامن تقبل به الحكومة بمبلغ الف دينار، والا فاني ساعتقلك واودعك السجن لمدة سبع سنوات.

فاجبت: الأمر أمرك يا (بگ) ولكني أرغب في معرفة السبب.

فقال: انت من العصاة الذين يقومون بأعمال ضد الحكومة. وسوف أخبرك بالاسباب عندما أعود من (فيشخابور).

وكان في طريقه اليها.

تركت (سميل) وقصدت الموصل اطاعة لأمره، وبقيت فيها وفي اثناء مكوثي وصلتني رسالة من عمةٍ لي تقطن في قرية (كوري كاڤانه) من قرى دهوك، تذكر فيها بأنها مريضة وتريد مني المجيء لنقلها الى مستشفى الموصل. في السابع من شهر آب ذهبت الى (كوري كاڤانه) وعند وصولي وجدت ثلاثة من المسلحين الآشوريين يحيط بهم حوالي اربعين مسلحاً كردياً كانوا يريدون تجريد الآشوريين الثلاثة من سلاحهم. فسألتهم عن السبب فقالوا:

– ان الحكومة بلغتنا الاوامر بوجوب قتل كل من نعثر عليه في القرية وقد وضعت جائزة



قدرها دينار واحد لكل من يأتي برأس آشوري علاوة على بندقية وان هؤلاء الخنازير لا يريدون تسليمنا بندقياتهم، واذا اطلقتم النار علينا فسنطلقه عليكم.

حسماً للجدال ولاجتناب المصادمة وافقنا على ان نذهب معهم الى مخفر شرطة (كوري كاڤانه) ومن هناك توجهنا الى دهوك بحراسة اثنين من الشرطة واربعة من الاكراد.

وفي دهوك وضعت القيود في أيدينا.

في يوم الاربعاء الموافق للتاسع من آب حوالي الظهر ضمت الينا في الموقف مجموعة أخرى تعدادها احد عشر آثورياً. وبحدود الساعة السادسة مساءً اوثق هؤلاء بالحبال وكان بينهم رجل دين يدعى (قاشا ساده). ثم اقبلت مجموعة من الجنود العراقيين يرتدون بزات زرقاء ونقلوهم في سيارات مصفحة الى وادي زاخو وهناك قتلوهم.

وفي العاشر من آب جيء بمجموعة آثورية أخرى تتألف من ثمانية رجال ولم يكن بينهم رجل دين كما في المجموعة التي ذكرتها قبلاً. وفي حدود الساعة الرابعة مساءً ربطوهم بالحبال كما فعلوا بالسابقين واخذوهم الى موضع قريب من قرية (مَعَلثايْ) وقتلوهم هناك.

وفي عين اليوم وفي الساعة السادسة أقبل الجنود ذوو البزات الزرقاء وشدوا هؤلاء الثمانية بالحبال مع سبعة آخرين كانوا موجودين قبلاً وبينهم شخص آخر رجل دين يدعى (قاشا شموئيل) وأركبوهم في سيارة مسلحة اخذتهم خارج دهوك – وهناك قتلوهم.

وفي نهار الأحد الموافق للثالث عشر من آب جاء مفوض (ربما معاون) شرطة الى السجن صباحاً واعلن لجميع الاحياء الباقين «ان دورهم قد حان وعليهم ان يستعدو للاعدام». الا ان الجنود لم يأتوا في مساء ذلك اليوم.

وفي يوم الاثنين الموافق للرابع عشر من آب جاؤا الى السجن بكاهن اسمه (قاشا اثنائيل) وظننا ان القرار باعدامنا لم يؤجل لأنه لم يأت من اجل مرافقتنا الى ساحة الاعدام كما قالوا لنا [هنا يوجد سطر في النص مطموس لا يمكن ان يقرأ]... وعلمنا ان احد الوزراء جاء لأخذنا الى الخارج فقال لهم القائمقام إنّ الاعدامات قد توقفت.

بقينا في دهوك حتى نهار الأربعاء الموافق للسادس عشر من شهر آب. وفي صباح اليوم التالي نقلنا الى الموصل واطلق المتصرف سراحنا. وبقي (قاشا اثنائيل) في سجن دهوك. وبعد مدة طويلة علمتُ أنه عُذّب كثيراً بسبب كتابة رسالة الى (ياقو اسماعيل) يشرح فيها المعاملة السيئة التي يتعرض لها الآثوريون على يد السلطات الحكومية. وقد فهمتُ ان القاء القبض عليه كان بتهمة ارتكابه جريمة الخيانة العظمى ضد الدولة. وقد جيء به الى الموصل مخفوراً

ولم اعرف شيئاً عن مصيره لأني انتقلت الى بغداد.

في يوم ١٧ من آب وهو يوم اطلاق سراحي غادرت الموصل عائداً الى دهوك وفي الطريق شاهدت جثثاً من المجموعات الثلاث التي جيء بها الى سجن دهوك ممن ذكرتهم قبلاً. شاهدت جثث المجموعة الأولى في ظاهر بساتين دهوك على بعد ستة ياردات من الطريق العام. ورأيت جثث المجموعة الثانية بالقرب من جسر (آلوكه) من جهة النهر على يمين الجسر. وشاهدت جثث المجموعة الثالثة ملقاة في موضوع يقع بين قريتي (آلوكة) و(فايده) على بعد عشر ياردات من الطريق العام.



## (٢) شهادة [ڤكتوريا يوخنان]

### (وهي صبية من عشيرة الديز تبلغ الثالثة عشرة من العمر)

كنتُ في اليوم الثالث عشر من آب في قرية (بادي) التابعة لقضاء دهوك. في ذلك اليوم جاء القرية حوالي اربعين من رجال الشرطة والاكراد الذين كانوا يرتدون ازياء الشرطة ودخلوا المنازل واحداً بعد الآخر واعتقلوا الرجال جميعاً. شاهدت بعينيّ هاتين قيامهم باختيار اربعة من شباب القرية وصرعوهم بالرصاص فوراً. ثم اخذوا البقية الى (الملاّ) في مسجد القرية، وكانوا رجالاً كبار العمر وسألوهم في المسجد: هل يريدون اعتناق الدين الاسلامي؟ فقال اولهم كلاّ لا اريد. فهجم عليه احد رجال الشرطة وطرحه ارضاً بضربة من اخمص بندقيته ثم أطلق الرصاص عليه وهو ملقى على الأرض وقتله. ثم أخذوا يطرحون السؤال عينه على الآخرين الذين ادركهم الخوف من ان يحلّ بهم ما حَلّ بالاوّل فلم يستطيعوا ان يقولوا «كلاّ».

بعد هذا كتبت الشرطة أسماءهم وسلمتها للملاّ في (بادي). ثم أخذتهم للصلاة في المسجد والى چايخانة (مقهى) القرية فيما بعد.

مكثت الشرطة خمس ساعات في القرية. وفي اثناء ذلك ارسلوا بطلب بغال واعتبروها غنائم من الآشوريين.

وفي العصر القوا القبض على مجموعة من الفتيات وساقوهنّ الى قرية (كوزو) وارسلوا بقية الآشوريين الى دهوك اثناء النهار.

بقيت في (بادي) خمسة ايام بعد هذا وفي اليوم السادس هرّبني شرطي آشوري منها ونقلني الى الموصل.

## (٣) شهادة امرأة آشورية

## عن مصير (رابي ارمنتا) وغيره

في الحادي عشر من آب ١٩٣٣ كنت اسكن في دار الارسالية الامريكية بدهوك. رأيت شابين آشوريين من عشيرة الديز احدهما يسمى (بابا دمختان) والثاني يدعى (كمبول دبيث شماشا) ولي معرفة شخصية بهما. كانا مكبلين بقيد واحدٍ وبحراسة خمسة من افراد الشرطة وهم يتجهون بهما نحو القشلة (دار القائمقامية) وما مرت خمس دقائق حتى سمعت دوّي ثلاث اطلاقات نارية وبعدها بقليل رأيت رجال الشرطة الخمسة يعودون من حيث جاؤا وبيد احدهم الأصفاد الحديدية.

وفي اليوم الثاني – الثاني عشر من آب قصدت منزل قاشا (شموئيل ارمنتا) لأبلغه بمصير الشابين فوجدت في المنزل اثنين من افراد الشرطة كانوا قد جاؤا ليأخذوه الى القائمقام. وقد تزود القاشا قبل ذهابه بمبلغ عشرة دنانير قائلاً انه قد يكون في حاجة اليها. ما ان اقتيد الكاهن من منزله الى الخارج حتى بدأ الشرطيان ينهالان عليه بالضرب وبركل الارجل، الأمر الذي دفعني أنا واطفاله الى اللحاق بهما حيث كانا يقودانه الى دار (القشلة) ولما بلغناها رأينا القاشا يوضع في سيارة انطلقت به فلم يعد بوسعنا الاّ ان نتوجه الى القائمقام واخذنا نتوسل به قائلين

– لخاطر الله رأفةً بنا.

ولم يسعنا حبس دموعنا وتوجهت امرأة الكاهن الى القائمقام قائلة:

– ايها القائمقام لماذا تفعل بزوجي هذا؟ ماذا اصنع باولادي؟

وانهمرت دموعها امام القائمقام الذي أجابها بقوله:

– لا تخشي شيئاً. كل ما في الأمر اني ارسل زوجك الى الموصل.

لكنها ظلت تبكي وتولول وعندئذ قال القائمقام للشرطة:



– ابعدوا هذه الكلبة عنيّ.

فقام اثنان من الشرطة بجرّها بعيداً.

بعد ان ذهبوا بالقاشا مالبثت ان شاهدت عدداً من رجال الشرطة قد جلبوا بسيارة آشورياً آخر من عشيرة الديز ورأيت الدم يسيل من جرحٍ احدثته رصاصة.

سحبوا الجريح الى امام (القشلة) فأطلق صرخة وتوسلّ بالشرطة ان يأخذوه الى طبيب. ثم خرج القائمقام وشاهد الجريح فأمر الشرطة رغم ذلك بأن يذهبوا به قائلاً بحدة:

– ابعدوا هذا الكلب من هنا.

فحمله اثنان من يديه ورجليه وسارا به الى ضفة النهر الذي كان يبعد عن القشلة حوالي مائة وخمسين متراً وتركاه هناك.

في تلك الاثناء تجمع امام (القشلة) حشد من المسلمين يمتعون انظارهم بهذا المنظر. واسم الجريح هو (ايشو گليانا).

في اثناء ما كان يجري امامي وبينما كنت وعائلة قاشا (شموئيل) نهمّ بترك المكان اذ شاهدنا نهاية المنظر. اذ أقبلت سيارة بآشوريين آخرين لا اعرفهم ثم اتجهت الى ناحية قنطرة الجسر وكانوا بحراسة اربعة من الشرطة. مرت السيارة من وراء مكان يعرف باسم [مزار مار دالا] متوجهة الى تل (مار دالا) ورأينا الشرطة يترجلون وينزلون منها (قاشا شموئيل) ثم يجردونه من ثيابه الدينية ويدفعون به الى ما وراء التلّ. ولم نلبث ان سمعنا دوي الرصاص. ثم رأينا رجال الشرطة يعودون الى (القشلة) وحدهم.

بعد هذا عدت ادراجي الى دار الارسالية الامريكية وعادت عائلة القاشا الى منزلها.

بقيت بعد هذا ثلاثة ايام في دهوك ثم نقلت الى المعسكر اللاجئين في الموصل.

## (٤) شهادة [مريم]

### (امرأة نائب العريف (داود جندو) – من مرتبات الليفي)

انا زوج (داود جندو) من عشيرة تياري العليا. ومحلّ سكناي قرية (سميل) اذكر انه في يوم الثلاثاء الموافق للثامن من آب ١٩٣٣، جاءت وحدة عسكرية كبيرة من الجيش العراقي قادمة من (زاخو) الى (سميل) وقامت بجمع البندقيات والعتاد من الآشوريين الموجودين. وبعد بضع ساعات قامت عين الوحدة باعادة البندقيات الى اصحابها لكنها احتفظت بالعتاد.

وفي اليوم التالي الاربعاء جاء كل الرجال الآشوريين مع عائلاتهم من القرى القريبة من (سميل) والتجأوا بمحلّ قريب من مخفر شرطة القرية. وفي عين ذلك اليوم جاء القائمقام برفقة الجنود العراقيين مع سيارات مسلحة وقام بجمع كل البندقيات والاسلحة التي يمتلكها هؤلاء ثم قفل راجعاً الى دهوك.

وقبل عوته طلب احضار كل من [القاشا ساده] من عشيرة (لؤون) والريّس (تيلو) من عشيرة (باز) وآخر يدعى (بَدلَ) من قرية (كوهر بكلي) واعتقلهم واخذهم معه الى دهوك بالسيارات المسلّحة. وعند وصولهم الى قرية آلوكه القريبة من سميل، تمّ قتلهم رمياً بالرصاص بأمر القائمقام ويوجد شهود عيان يؤكدون رؤيتهم الجثث الثلاث. وكانت جثة القاشا بصورة خاصة قد شوهت تشويهاً فظيعاً اذ قطعت اعضاؤه التناسلية وحشرت في فمه وكان الرأس مفصولاً عن الجسد مما يحمل على الاعتقاد بأنه قتل بحزّ رقبته.

في نهار الخميس الموافق للعاشر من آب، جاءت المسلحات وهي ملأى بالجنود من ناحية دهوك، واعتقلوا شخصين من عشيرة (آلباق) وشخصاً واحداً من عشيرة (توديز). ان واحداً من الشخصين المنتسبين الى عشيرة (الباق) كان يسكن في قرية (منصورية) وثانيهما يسكن في قرية (خرابكلي) وقد جاء الى قرية (سميل) في ذلك اليوم عينه، اما الشخص الثالث من عشيرة الديز فهو من اهالي (سميل) اصلاً. وضعوا الثلاثة في السيارة المسلحة وانطلقوا بهم باتجاه زاخو. وقد تابعناهم من فوق اسطح المنازل ولم تبتعد المسلحات كثيراً فقد وقفت



وشاهدنا الجنود يذبحون الثلاثة بالسلاّح الابيض. رأيت ذلك بامّ عيني عندما سقطوا على الأرض جثثاً هامدة. وتم العثور على جثثهم فيما بعد.

وفي نهار الجمعة الموافق للحادي عشر من آب أخرجنا رجال الشرطة من المخفر حيث كنا مجتمعين وهم يؤكدون لنا انه ليس ثم ما يخشى منه على حياتنا وان بمقدورنا ترك المخفر والعودة الى القرية للسكن في المنازل بكل أمان. لكن ما ان هممنا بترك المخفر حتى شاهدنا القرية كلها مطوقة بالمسلحات كما شاهدنا جنوداً من وحدات اخرى تابعة للجيش مقبلين من ناحية قصبة زاخو واصبح وكل واحدة منا تخشى على حياتها وشاع الفزع في نفوس الجميع الذين في القرية وترك بعض منهم منازله وبالاخص جماعة عشيرة الباز ولجأ الى منزل [ريّس كورييل] البازي الذي عُرف بانه كان موالياً للحكومة العراقية وكان يفاخر متبجحاً بقوله ان كل من يدخل منزله هو آمن ولا خوف عليه. وكان قد رفع على صارية منزله علماً ابيض علامة الطاعة والاستسلام وقد تسلّم من رئيس عشيرته (مالك خمو البازي) رسالةً يطمئنه فيها ويؤكد له بألاّ يخشى كلّ انصاره مكروهاً لأنهم بقوا موالين للحكومة وان كلّ من يلجأ الى (سميل) فهو في أمان. وقد لجأ الى منزل (ريّس كورييل) اثنان وثمانون شخصاً وبضمنهم العائلات من البازيين ومن عشائر اخرى.

في مبدء الأمر وجه الجنود نار رشاشاتهم وبندقياتهم الى المنازل واحداً بعد الآخر، ثم اقتحموا المنازل بحملةٍ واحدة وقتلوا كل من بقي حياً.

لما شاهد الجنود كثرة الذين لجأوا الى منزل (گورييل) قربوا احد الرشاشات منه وسددوا الى وسطه وفتحوا عليه ناراً مخيفة ومن قتل هو (گورييل) وابنه اللذان خرجا لمقابلة الجنود.

كانت آخر حملة للجنود هي توجيه نيرانهم الى النوافذ والأبواب وكل منفذ يظهر منه اشخاص آخرون وهكذا قضوا على جميع من كان في ذلك المنزل.

بعد هذا بقي الجنود في القرية من اجل البحث عن الاحياء والبندقيات.

وعند المساء دخلوا المنازل التي كان فيها النساء والاطفال ودخلوا المخفر ووجدوا بين النساء حوالي مائة رجل وصبي وهم عزل لا يملكون سلاحاً يدافعون به عن انفسهم وبعض الرجال كان قد لبس ثياب النساء وقد تم اكتشافهم من قبل الشرطة والجنود فسحبوا الى الخارج وقتلوا جميعاً وذلك بعد ان فحصوا النساء وكلّ الاشخاص الآخرين فحصاً دقيقاً اي من الذين كانوا يرتدون ثياب النساء.

لم ينج اي ذكر من الذكور الاّ من لم يتجاوز سنّه السادسة او نحوها ومن بين الرجال الذين

تزيوا بزي النساء وجدوا رجل دين يدعى (قاشا شموئيل)[1] وقد اكتشفت وجوده آمر المخفر الشرطي. وكانوا قد انشأوا هذا المخفر للحماية من الاعتداءات. رأيت عريف المخفرْ هذا ينهال بالضرب على القسّ ويجرّه جراً الى خارج المخفر كما شاهدت هذا العريف نفسه يضرب بالجدار ابني القس المذكور وعمرهما اربع سنوات وستّ، وكانا قد تعلقا بابيهما وهما يبكيان ويصرخان اثناء ما كانوا يسحبون القسّ. وكان ثم كاهن آخر يدعى (قاشا أرسانس) اكتشفته الشرطة في منزل آخر فأخذوه ايضاً وقتلوا الاثنين بالقرب من المخفر مباشرة مقابل المنزل المعروف بمنزل (خوشيبا) وجزوا لحيتيهما ووضعوا الشعر في فم كل واحد منهما.

في نهارالأحد الموافق للثالث عشر من آب، جاءت ثلّة أخرى من الجيش العراقي من ناحية قصبة زاخو. واخذ افرادها يجمعون بسرعة كلّ جثث القتلى ويدفنونها. كانوا يكدسون معظمها في حفر احتفروها في ارض تلي منزل الشخص المدعو (يونان) حيث كان (كورييل البازي) يعيش سابقاً وقبل استقراره في (سميل) وكان (كورييل) هذا قد قتل مساء اليوم السابق مع كلّ افراد عشيرة الباز الذين احتموا في بيته.

بوسعي ان ادلّ على كثير من الاماكن التي دفنت فيها الجثث من الحفر ومواضع تكديس القاذورات.

لا استطيع اعطاء رقم دقيق لعدد القتلى في يوم الجمعة الموافق للحادي عشر من آب. لكنهم يبلغون المئات من رجال ونساء واطفال. وبوسعي ذكر اسماء اثنتي عشرة امرأة اكثرهنّ قتل مع اطفالهن واحدى هاته النسوة وتدعى (كتي) احتزّ الجنود رأسها ونزعوا عنها ثيابها وخلعوا اسنانها الذهبية. وقتل معظم الاولاد طعناً بالحراب وبعضهم كانوا يطرحونهم على صدور امهاتهم ويقتلونهم رمياً بالرصاص.

في نهار السبت الموافق للثاني عشر من آب اقبلت خمس طائرات بريطانية وحوّمت حول الموقع ثم حطّ اربع طائرات منها على الأرض وبقيت الأخرى تحلق فوق قرية (سميل). لم يخرج واحد من الطيارين البريطانيين من الطائرات الاربع الجاثمة لذلك لم يكن بوسعهم مشاهدتنا ولم يكن بوسعنا الخروج واظهار انفسنا لهم لأن الشرطة منعتنا من الخروج والاّ لطلبنا منهم نقل جثث قتلانا من الرجال والنساء والاطفال الذين وضعوا في الحفر.

بعد ان فرغ الجنود من عملية القتل ومواراة الجثث. دخل العرب البدو والاكراد قرية سميل وحملوا من الامتعة كلما ارادوا حمله. لم يبق غير الاطفال والنساء. والصغار معظمهم اناث

(١) في النص: هو غير قاشا شموئيل الذي ورد ذكره في شهادةٍ سالفةٍ.



لانّ اكثرية الذكور منهم قتلوا. وبقينا محجوزين داخل المخفر تحت رقابةٍ شديدة ولم يسمح لايّ منّا بالخروج لجلب الماء. ولم تقدم لنا الشرطة ماءً للشرب وبقينا على هذه الحالة يومين متتالين وقبل ان نترك المخفر سمح لنا في الثاني عشر من الشهر بالخروج وامتراء الماء للشرب والغسيل.

ان افراد الشرطة مثل البدو العرب والاكراد، سلبونا كل ثيابنا وحلينا وتركونا ونحن في اشدّ حالات البؤس والرعب – وليس على معظم النسوة والاطفال اكثر من قميصٍ كانوا يرتدونه ليلاً ونهاراً.

بعد بضعة ايام نقلنا الى (سميل) ومنها الى (دهوك) ثم تمّ ترحيلنا الى الموصل اما انا شخصياً فقد رحلت الى (الهنيدي) حيث يوجد زوجي الذي هو من افراد الليثي.

## (٥) شهادة [نيمو آبو]

## (مقيمة في سميل منذ العام ١٩٢١)

في نهار الثلاثاء الموافق للثامن من آب ١٩٣٣ جمعت الشرطة كل الذين يقطنون بالقرب من سميل ليكونوا تحت حماية الحكومة وفي عين اليوم وفد الى (سميل) عدد كبير من الجنود قادمين من جهة زاخو وجمعوا البندقيات وهذه اخذها القائمقام الى (دهوك) وأخذ عند عودته ثلاثة من الآشوريين وهم (قاشا ساده) و(ريّس تيلو) البازي وشخص آخر. هؤلاء الثلاثة جرى قتلهم جميعاً في مكان ما من الطريق بالقرب من (دُلب). وقطع رأس (قاشا ساده) وقطّعت جثته أوصالاً.

وفي يوم الاربعاء نهب العرب اغنام الآشوريين وقتلوا ثمانية من الرعاة. وبعد ثلاثة ايام استدعت الشرطة ثلاثة من الرجال بحجة اصطحابهم للتفتيش عن الاغنام وعندما ابتعدوا بهم عن (سميل) بمسافةٍ فتك بهم الشرطة. ولابُد وان قتلهم تمّ طعناً بالحراب لاننا كنا نراقبهم فلم نسمع صوت العيارات النارية.

في نهار الجمعة اصدر عريف الشرطة أمراً بان يذهب الجميع كلّ الى منزله. وقال انه لايوجد اي محذور ولن يلحق بنا اذى. وفيما نحن في سبيلنا اذ رأينا الجنود العراقيين يدخلون (سميل) وقد طوقت القرية. وهرع معظم الرجال الى منزل [گورييل البازي] وفي ظنهّم انهم سيكونون هناك في مأمن. وعندئذ اعطى الضابط العراقي أمره بالبدء بالمذبحة وشرع الجنود بالرمي على بيت (گورييل) وقتلوا كلّ من كان فيه. ثم انتشروا بعدها في انحاء القرية ودخلوا البيوت واحداً بعد آخر وقتلوا كلّ من وجدوه فيها من الرجال.

رأيت اثنين من ضباط الصف يأخذان امرأة الى داخل احد البيوت وعندما خرجت وهي ترتعد وتعول وقالت لحماتها انهما اغتصباها.

كثير من النسوة والاطفال لجأوا الى المخفر ليكونوا بحماية الشرطة ولجأ معهم ثلاثة من



الكهنة وعشرون رجلاً كذلك – محاولين اخفاء انفسهم بيننا. الاّ ان نائب الچاويش أخبر الجنود عنهم. فجاء الجنود واخذوا يبحثون عنهم وبعد عثورهم عليهم قتلوهم جميعاً. قتل بعض النسوة والاطفال ايضاً في اثناء جعل انفسهم غطاءً لازواجهن وآبائهم.

بنت في التاسعة من عمرها هربت الى الكنيسة. كانت من عشيرة الباز. فعثر عليها الجنود وقتلوها. واخذوا بعض الكتب المقدسة واحرقوها مع جثة الفتاة.

في نهار السبت عاد بعض جنود الجيش العراقي الى القرية وحاولوا طمر جثث القتلى التي كانت قد تركت في العراء. وكانوا يقومون بهذا بعجلة شديدة من حيث ان بعض الطائرات البريطانية كانت تحلق وقتذاك فوق سماء القرية. وفي اثناء الليل دخل عدد كبير من الكلاب الى القرية، فقامت الشرطة باعلام الحكومة بذلك فجاء حوالي مائة عامل من الموصل ودفنوا الجثث وازالوا كل آثار الدماء.

بقينا في سميل حوالي خمسة ايام، وبعدها قلنا للشرطة باننا لا نستطيع البقاء هنا بعد الآن بسبب الخوف والجوع وعندها نقل بعضنا الى دهوك وبعضنا الى الموصل.

في الموصل قام باستجوابنا كلّ من (مالك خمو) و(قاشا كينا) و(قاشا يوسف دقليتا) محاولين حملنا على القول بان العرب والكرد هم الذين قاموا بعمليات القتل فشتمتُهم وقلتُ لهم:

– كيف تقول ان العشائر ذبحت اهلنا؟ في حين ان الجيش العراقي هو الذي قتلهم؟

## (٦) شهادة أحد الموقوفين الذين كانوا سيعدمون في ١٤ آب ١٩٣٣

[عندما وصلت الأوامر من وزير الداخلية بوقف جميع اعمال القتل]

قبض على كثير من الآشوريين من قراهم وجاءت بهم الشرطة الى دهوك واودعوا السجن خشية التحاقهم باخوانهم في سورية. وفي التاسع من آب، اخذوا تسعة من السجناء في سيارة مسلحة الى (گلي زخو) وقتلوهم بصليات من الرشاشات.

وفي العاشر منه أخذوا مجموعة اخرى من السجن تتألف من تسعة اشخاص الى معسكر الجيش في (آلوكه) وفي طريقهم عشروا على اثنين من الآشوريين وقتلوهم جميعاً.

وجيء بجريح آشوري من (بادي) فأمر مفوض الشرطة أفراده بأن يقذفوه للكلاب فحُمل والقي بشدة على الأرض واسلم روحه على الفور.

وفي الثاني عشر من آب اخذوا (قاشا دنخا) مع ثمانية آخرين من السجن وسلموهم الى الجنود فقاموا بقتلهم.

وفي الثالث عشر منه اخذ قاشا (شموئيل) مع خمسة عشر آخرين من السجن وقتلوا فوق تل صغير قريبٍ من دهوك.



## (٧) شهادة أخرى مؤرخة في ١٧ من آب حول مجزرة سميل

[امرأة كتم اسمها لوجودها في العراق]

في الثامن من شهر آب بُلغ سكان القرى المجاورة لقرية (سميل) من قبل الشرطة بأن يتركوا قراهم ويأتوا الى سميل لحمايتهم من العرب والاكراد. فصدعوا بالأمر وهؤلاء القادمون هم من قرى: سيد زاري وماوانه وقصريزدين ومنصورية وچمي گوره وخراب كلي وداري وسرهوري وگربيني وبوسيري.

وفي اليوم التالي أمروا بتسليم اسلحتهم اذ قيل لهم لا خطر عليهم اذا سلموها لأنهم بحماية الحكومة. فتولّى [يونان البازي] مختار القرية في مخفر الشرطة بجمع الاسلحة من كل اولئك الذين يحملون شهادة الجنسية العراقية قائلاً انهم سيكونون في مأمن تحت ظلّ العلم العراقي. وجلس اثنان وثمانون رجلاً من عشيرة الباز طوال النهار والليل حول مخفر الشرطة بعضهم مع زوجاتهم واطفالهم.

في العاشر من آب الخميس اعادت الشرطة الأسلحة الى أصحابها واحتفظت بالعتاد. ولكنها عادت فجمعتها ثانية بعد ظهر اليوم نفسه.

في اليوم الحادي عشر قام (نائب الجاويش) بفصل النسوة والاطفال دون سنّ العاشرة عن الرجال وامروا هؤلاء الأخيرين بالتفرق في ابنية القرية. كان ذلك في الصباح الباكر ففي حدود السادسة صباحاً انزل العلم العراقي من فوق المخفر وعلى اثر ذلك ظهر جنود من الجيش العراقي بقمصان زرقاء داكنة وهم يتقدمون الى سميل من جهة طريق زاخو. وفي اثناء ذلك دخل القرية عدد من عرب شمر واكراد تابعين لمحمد آغا ومن السليڤاني. وقام الجنود بتطويق القرية واقبل الضابط الآمر على المخفر بصحبة جنديين فخاطبه (گوروييل شمعون) البازي بقوله:

– أنا مواطن عراقي وكل هؤلاء الآشوريين الحاضرين هم مواطنون عراقيون وان شئت ان

تأخذني الى قائمقام زاخو فسيثبت لك اننا مسجلون في دفاتر الحكومة.

وتظاهر الضابط بالموافقة وأخذه ونزل به الى المنحدر وهناك اطلق عليه الجندي الثاني رصاصة من الخلف واراده قتيلاً. وكان هذا اشارة ببدء المذبحة فقد تراكض الجنود ذوو القمصان الزرقاء الداكنة الى البيوت وفتكوا بكل طفل تزيد سنه عن العاشرة مع الرجال الباقين من الباز وعددهم واحد وثمانون.

حاولت ستٌّ من النسوة ستر ازواجهن باجسامهن فقتلن أيضاً معهم ومع اطفالهن الستة. وكذلك قتل كل الآشوريين الآخرين في البيوت ولم تجدهم محاولتهم الفرار.

من القتلى الذين نعرفهم شخصياً ثلاثة عشر رجلاً من قرية (سيد زاري) واربعة عشر رجلاً من قرية (خراب كلي) واثنان من (ماوانه) وواحد من دهوك.

الاشخاص الذين لا نتمكن من تشخيصهم قد يتراوح عددهم بين المائتين والمائتين والخمسين وربما زاد العدد عن هذا.

وهناك ثلاث نساء معروفات شخصياً قتلن مع اطفالهن. واحدة منهن واسمها (خجي) زوج (هاويل) وكانت حبلى – شق رحمها واتلف جنينها. كما كان بين القتلى احد عشر قسيساً بينهم اثنان من الكاثوليك (الكلدان) قضي عليهم بعد تعذيبهم.

بعد الفتك بجميع الرجال قام الجنود بتشليحهم والاستيلاء على كل ما له قيمة واجهزوا على المحتضرين الذين صرعهم رصاص الجنود. وفي ساعٍ متأخرة من الليل ساقوا الماشية امامهم وتركوا القرية.

وبقيت جثث القتلى في العراء ليلتين ويومين دون ان تدفن، وفي اليوم الثالث عشر اقبل عمال وحفروا اربعة خنادق والقوا فيها الجثث.

في اليوم الرابع العشر كان الهدوء يخيم على سميل خلا عويل النساء العرايا الجائعات الفزعات وصراخ الاطفال. ثم جاء وزير الداخلية الذي كان في الموصل اثناء مذبحة (سميل) وبرفقته الكولونيل ستافورد المفتش الاداري في الموصل وشاهدوا ما حصل.

ثم ارسل من الموصل عمال متخصصون لازالة آثار الدماء وتنظيف الموقع.

وفي اليوم السادس عشر نقلونا من سميل الى الموصل وكنا حوالي اربعمائة امرأة ووضعونا في الخانات.

بعد وصول النساء الى الموصل أرسل كاهنان آشوريان وهما (قاشا يوسف دقليتا) و(قاشا



كينا) لأجل اقناعهن بان لا يقلن ان الجنود العراقيين ارتكبوا القتول، ولكن ليشهدوا بان العرب والاكراد هم الذين قتلوا ذويهن ونهبوا القرية وان الجنود كانوا موجودين هناك للحماية[٢].

(٢) في ملف عصبة الأمم توجد شهادات خطية كثيرة حول المجازر التي حصلت بين ٥ آب و ١٤ منه و هذا الذي اثبتناه يمثل جانباً منها.

GEORGIS FAT-hulla

# AN OUTLOOK
# ON
# THE FLOW AND EBB
# OF THE ARAB NATIONALISM
# UP TO 1970
# (HISTORY AND ANALIZATION)

## WITH
## LIGHTS ON THE ASSYRIAN QUESTION
## (THE AUGUST 1933 MASSACRES)

TOM. IV: THE TRAGEDY OF THE ASSYRIANS

تم الجزء الرابع ويليه الجزء الخامس